

(فهرسة البحر المأثاني من حاشية الرشيدى على شرح المنهاج للعلامة الرطى)

صفحة	صفحة
٤١	٢ كتاب الشفعة
٤١	٤ فصل (في بيان بدل الشفعة)
٤٢	٥ (كتاب القراض)
٤٣	٦ فصل في بيان الصيغة
٤٣	٧ فصل (في بيان أن القراض جائز من بين)
٤٤	٨ (كتاب المساقاة)
٤٦	١٠ (كتاب الاجارة)
٤٧	١٥ فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها
٤٧	١٧ فصل في بيان غاية المدة
٥٠	١٩ فصل فيما يقتضى انقضاء الاجارة
٥٢	٢٢ (كتاب احياء الموات)
٥٤	٢٣ فصل في حكم المنافع المشتركة
٥٥	٢٤ فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة
٥٧	٢٥ (كتاب الوقف)
٥٧	٢٧ فصل في احكام الوقف اللفظية
٥٨	٢٨ فصل في احكام الوقف المعنوية
٥٨	٢٩ فصل في بيان النظر
٦٣	٣٠ (كتاب الهبة)
٦٤	٣٣ (كتاب اللقطة)
٦٧	٣٤ فصل في بيان لقط الحيوان وغيره
٦٨	٣٥ فصل في تملكها وغرمها
٧٠	٣٥ (كتاب اللقيط)
٧٢	٣٧ (كتاب الجمالة)
٧٣	٣٨ (كتاب القراض)
٧٤	٤٠ فصل في بيان الفروض الخ
٧٥	٤٠ فصل في الحجب
٧٦	٤٠ فصل في كيفية ارث الاصول
٧٧	٤٠ فصل في ارث الميراثى
٧٧	٤١ فصل في الارث بالولاء
٧٩	٤١ فصل في حكم الميراث مع الاخوة
٤١	فصل في موانع الارث
٤١	فصل في اصول المسائل
٤٢	(كتاب الوصايا)
٤٣	فصل في الوصية لغير الوارث
٤٣	فصل في بيان المرضي الخوف
٤٤	فصل في احكام اقفية للموصى به
٤٦	فصل في احكام معنوية للموصى به
٤٧	فصل في الرجوع عن الوصية
٤٧	فصل في الايصاء
٥٠	(كتاب الوديعة)
٥٢	(كتاب قسم النفي والغنمة)
٥٤	فصل في الغنمة
٥٥	(كتاب قسم الصدقات)
٥٧	فصل في بيان مستند الاعطاء وقدره
٥٧	فصل في قسمة الزكاة بين الاصناف
٥٨	فصل في صدقة التطوع
٥٨	(كتاب النكاح)
٦٣	فصل في الخطبة
٦٤	فصل في اركان النكاح
٦٧	فصل فيمن يعقد النكاح
٦٨	فصل في موانع الولاية
٧٠	فصل في الكفاءة
٧٢	فصل في تزويج المحجور عليه
٧٣	باب ما يحرّم من النكاح
٧٤	فصل في نكاح من فيه ارق
٧٥	فصل في نكاح الكافرة
٧٦	باب نكاح المشرك
٧٧	فصل في احكام مزوجات الكافر
٧٧	باب الخييار
٧٩	فصل في الاعفاء

صفحة		صفحة
٨٠	(كتاب الصداق)	١١٦ فصل في بيان حكم فذف الزوج المخل
٨١	فصل (في بيان احكام لمسمى الصحيح	١١٦ فصل في كيفية اللعان
	والفاسد)	١١٨ فصل في المقصود الاصل من اللعان
٨١	فصل في التفويض	١١٨ (كتاب العدد)
٨٢	فصل في بيان مهر المثل	١٢٠ فصل في العدة بوضع الحمل
٨٢	فصل في تشطير المهر وسقوطه	١٢١ فصل في تداءل عدتي امرأة
٨٤	فصل في المتعة	١٢١ فصل في حكم معاشرة المفارقة للمعتدة
٨٤	فصل في الاختلاف في المهر	١٢٢ فصل في الضرب الثاني المخل
٨٤	فصل في ولاية العرس	١٢٤ فصل في سكنى المعتدة
٨٦	(كتاب القسم والتشوز)	١٢٥ باب الاستبراء
٨٨	(كتاب المخلع)	١٢٦ (كتاب الرضاع)
٩١	فصل في الصيغة	١٢٨ (كتاب النفقات)
٩٣	فصل في الاختلاف (في المخلع أو في	١٣٠ فصل في موجب المؤن وصقة طائما
	عوضه)	١٣١ فصل في مؤن الاقارب
٩٣	(كتاب الطلاق)	١٣٢ فصل في الحضانة
٩٥	فصل في تفويض الطلاق	١٣٥ فصل في مؤنة المماليك
٩٧	فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه	١٣٦ (كتاب الجراح)
٩٧	فصل في تعدد الطلاق المخل	١٣٨ فصل في اجتماع مباشرتين
٩٨	فصل في الاستثناء	١٣٩ فصل في شروط القود
٩٩	فصل في الشك في الطلاق	١٤١ فصل في تغير حال المجروح
١٠٠	فصل في بيان الطلاق السني والبدعي	١٤١ فصل فيما يعتبر في قود الاطراف
١٠٢	فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها	١٤٢ باب كيفية القصاص
١٠٣	فصل في انواع من التعليق بالحمل	١٤٣ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني
	والولادة والحيض	١٤٣ فصل في مستحق القود
١٠٦	فصل في الاشارة الى العدد	١٤٥ فصل في موجب القود والعنو
١٠٦	فصل في انواع اخرى من التعليق	١٤٦ (كتاب الديات)
١٠٩	(كتاب الرجعة)	١٤٨ فصل في موجب مادن النفس
١١٠	(كتاب الايلاء)	١٥٠ فرع في موجب ازالة المنافع
١١٢	(كتاب الظهار)	١٥٢ فصل في الحماية التي لا تقدر لارشها
١١٣	فصل فيما يترتب على الظهار	١٥٢ باب موجبات الدية
١١٣	(كتاب الكفارة)	١٥٥ فصل في الاصطدام
١١٥	(كتاب اللعان)	١٥٦ فصل في العاقلة
		١٥٧ فصل في جناية الرقيق

صفحة	صفحة
١٥٧ فصل في الغرة	١٩٦ فصل في الحلف على السكف الخ
١٥٨ فصل في كفارة القتل	١٩٨ فصل في الحلف على اكل وشرب
١٥٩ (كتاب دعوى الدم والقسامة)	١٩٩ فصل في مسائل مشهورة
١٦٠ فصل فيما يشبه به موجب القود	٢٠١ فصل في الحلف على أن لا يفعل
١٦٠ (كتاب البغاة)	٢٠١ (كتاب النذر)
١٦١ فصل في شروط الامام الاعظم	٢٠٣ فصل في قدر النسل
١٦٢ (كتاب الردة)	٢٠٤ (كتاب القضاء)
١٦٣ (كتاب الزنا)	٢٠٦ فصل فيما يقتضي انعزال القاضي
١٦٥ (كتاب حد القذف)	٢٠٧ فصل في آداب القضاء وغيرها
١٦٥ كتاب قطع السرقة	٢١٠ فصل في التسوية وما يتبعها
١٦٨ فصل في فروع متعلقة بالسرقة	٢١١ باب القضاء على الغائب
١٦٩ فصل في شروط السارق الخ	٢١٣ فصل في غيبة المحكوم به
١٧٠ (كتاب قاطع الطريق)	٢١٤ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته
٢٧١ (كتاب الاشرية)	٢١٤ باب القسمة
١٧٢ فصل في التعزير	٢١٧ (كتاب الشهادات)
١٧٣ (كتاب الصيال)	٢٢٠ فصل في بيان قدر النصاب
١٧٥ فصل في حكم اتلاف البهائم	٢٢٣ فصل في جعل الشهادة وأدائها
١٧٦ (كتاب السب)	٢٢٤ فصل في الشهادة على الشهادة
١٧٨ فصل في مكروهات الخ	٢٢٤ فصل في الرجوع عن الشهادة
١٧٨ فصل في حكم الاسر	٢٢٦ (كتاب الدعوى والبيانات)
١٨٠ فصل في أمان الكفار	٢٣١ فصل في جواب الدعوى
١٨١ (كتاب الجزية)	٢٣٢ فصل في كيفية الحلف
١٨٢ فصل أقل الجزية دينار	٢٣٤ فصل في تعارض البيتين
١٨٣ فصل في جملة من احكام الجزية	٢٣٧ فصل في اختلاف المتداعين
١٨٤ باب الهدنة	٢٣٩ فصل في القاتل
١٨٥ (كتاب الصيد والذباح)	٢٣٩ (كتاب العتق)
١٨٦ فصل يحمل ذبح مقدور عليه	٢٤١ فصل في العتق بالعضية
١٨٧ فصل فيما يملك به الصيد	٢٤١ فصل في الاعتاق في مرض الموت
١٨٨ (كتاب الاضحية)	٢٤٣ (كتاب التدبير)
١٩٠ فصل في العقيقة	٢٤٣ (كتاب الكتابة)
١٩١ (كتاب الاطعمة)	٢٤٤ فصل في بيان الكتابة الصحيحة
١٩٣ (كتاب المسابقة)	٢٤٥ فصل في لزوم الكتابة من جانب وجوازها
١٩٤ (كتاب الايمان)	٢٤٦ فصل فيما تفارق فيه الكتابة الخ
١٩٦ فصل في صفة الكفارة	٢٤٦ (كتاب امهات الاولاد)

اليداني من حاشية العلامة الفريد والتهامة الوحيد الشهاب
سيدى الشافعى على شرح الامام المجتهد شمس الدين
الرملى للمنهاج نفعتنا الله بهما فى الدنيا والاخرة
وأعلى درجاتهما فى الفردوس ورق
روحهما وطيب فوحيهما بجاه
محمد وآله

وصحبه

وانتدب

٣٦٣٥٤

فن

الف ١٩

انتدب

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الشفعة)

(قوله أو من الزيادة والتقوية) المناسب أو التقوية لأنهما مأخذان محتان قال بكل منهما قائل وانظر اللفظ المستعمل في الزيادة والتقوية هل هو لفظ الشفع أو النعمة أو غيره بهما (قوله بما ملك به) لا حاجة اليه في التعريف ولذا لم يذكره غيره لأن التعريف للسق الثابت بالشراء الذي هو حقيقة الشفعة وأما ما ملك به الشفيع فأنما يعلق بالملك بعد ذلك فهو شرط ماسيأتي في صفة الملك (قوله وقيل ضرر سوء المشاركة) وينبغي على القولين أنما قلنا بالاول لم تثبت الشفعة فيما لو قسم بطلت منفعتة المقصودة كمام ورعى صغيرين وهو الاصح الا في وان قلنا بالثاني ثبتت فاندفع قول الشهاب بن قاسم ما المانع من القول بهما (قوله فانه اذا لم يصرح بدخوله مالم يصح البيع في الاصح) أي وان لم يصرح بدخوله مالم يدخلا كما صرح به الاذري (قوله بخلافه هنا فانه عين منفصلة) يعلم منه ان المراد بالاساس هناك بعض الجدار بخلاف ما هنا فان المراد به الارض الحاملة للجدار وصرح به الاذري هنا (قوله وانما تؤخذ) يعني الارض مثلا (قوله في العقار المأخوذ) أي في رقبته (قوله كما سيأتي بسطه في السير) الذي يأتي له في السير انما هو الجزم بأنها فتحت عنوة وهو الذي أفتى به والده وزاد انهم لم توقف (قوله والثالث المنع مطلقا) هذا الاطلاق مقابل لتفصيل الصحيح فقط فهو اطلاق نسبي بقرينة ما بعده (قوله ممنوع) انظر ما وجه المنع (قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على خلع) أي ويلزمه ما مر من انه يصح الاعتياض عن التجوم وحرادهم هذا دفع تعيين عطفه على دم (قوله ورأس مال سلم) انظر هل ينتقل المسلم فيه الى ذمة الشفيع بصفته (قوله لم يؤخذ بالشفعة) أي لم يأخذها المشتري (قوله وعلى القول المرجوح بملك المشتري الخ) فيه نظر يعلم من المتن عقبه (قوله سابق على حق المشتري) أي على حقه في الرد (قوله وقيل

يتبين بطلانه وعليه الخ) في بعض النسخ كالحقة مانصة فله رد الرد ويشفع ولا يتبين بطلانه كما
صححه السبكي فالروايتان الى آخر ما يأتي فقوله فالروايتان مقرع على المتن والتمني والمنصب عليه (قوله
بشرط الخيار له) اما اذا كانت بشرط الخيار للمشتري فلا توقف في ثبوت الشفعة للمشتري
لثبوت الملك له (قوله فالشفعة للمشتري الاول) أي حقه ثابت له لسكنه انما يأخذ بعد لزوم
البيع كما علم مما مر في المتن (قوله بشرط الخيار له ما دون المشتري) اما اذا كان للمشتري
ففيه ما مر (قوله بشرط الخيار له ما) أي البائع كما يعلم من السياق وأولى منه اذا شرط
للمتبايعين (قوله بل دفع الشريك عن أخذ حصته) وظاهره انهم ادخلت في ملك المشتري
بهذا البيع الواقع فلا تخرج عن ملكه الا بموجب وحيث ذلك ان توقف في ظاهره منهوم قوله
عقبه فلوتر للمشتري حقه لانه ظاهر في انه لمجرد تركه حقه يجوز للشفيع أخذ الجميع فليراجع
(قوله في واحد من الثلاثة) أي الآية (قوله فهو بناء على الفرق الخ) هو جواب أما وكان
المناسب ان يقول وأما قول الشيخين الخ فهو بناء الخ لان المبني هو قول الشيخين لا الجواب
وتقدير الكلام على ما هنا وأما الجواب عن قول الشيخين الخ فهو ان كلامهم مبني الخ (قوله
في سببه) تفسير لقوله في التملك وهو استدراك على ما افاده لفظ ثم في كلام الفقي فالمراد بالسبب
هنا هو أحد تلك الثلاثة (قوله نعم في الروضة الخ) هذا ليس استدراكا في الحقيقة لان محل
الامهال فيه بعد التملك كما هو صريح عبارة الروضة ويدل عليه ان الشارح ذكره فيما يأتي
قرى باللفظ واذا ملك الشقص بغير تسليم لم يسلمه حتى يؤديه فان لم يؤده أمهل ثلاثة أيام الخ فعلم
انه لا يمهل للتملك مطلقا * واعلم ان المراد بالتملك في كلام الروضة غير التملك في كلام البلقيني
فالمراد بالتملك في كلام الروضة التملك الحقيقي كان أخذ وقضى له القاني بقريته قوله فسخ
الحاكم تلكه فتأمل (قوله ويقوم قبضه مقام قبض المشتري) اشار به الى دفع ما عل به الشهاب
ابن حجر ما اختاره من تعيين اجبار المشتري من قوله لان أخذ من يد البائع يقضى الى سقوط
الشفعة لان به يفوت حق التسليم المستحق للمشتري فيبطل البيع وتسقط الشفعة انتهى
ووجه الرد ان قبض الشفيع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله وفي بعض نسخ الشارح
مثل ما قاله الشهاب بن حجر فالظاهر ان الشارح رجع عنه بعد ان كان تبعه فيه وأشار الى رده
بما ذكر (قوله كما يذكره الآن) قال في التحفة عقب هذا ما لفظه واحد الثلاثة مدخل به
على المتن ولا بد منه والاصار الكلام غير منتظم وهو مرفوع عطف على نائب الفاعل الذي أتى
به أعني قوله كون الثمن الخ وكذا قوله ورؤية الشفيع فالتقدير وبشرط مع ذلك ثلاثة أمور
كون الثمن معلوما للشفيع ورؤية الشفيع الشقص واحد الثلاثة المذكورة في قول المصنف
اما تسليم العوض الخ (قوله لا بالملك) يعني لا يجب التعرض في حكمه بالملك بل حكمه بثبوتها
يحصل به مع سبق طالب الملك كذا نقل عن الشارح

(فصل) (قوله وتعدد الشقص) مجرور عطف على بيان والشقص مضاف اليه (قوله مجي
ما مر الخ) أي فيكون محل ما في الخاوي اذا علم المنع والاعتين ان يأخذ به انظر ما لوتراضيا على
غيره هل يأتي فيه ما مر عن الخاوي وما عقبه به الشارح (قوله خلافا لبعضهم) يعني شيخ
الاسلام حيث قال عقب قول الروض يوم الجناية صوابه يوم الصلح (قوله كذا ان المعبر

في الثمن حالة الزوم) أي لأنه قبلها الحق الزيادة والنقصان (قوله باعتبار القيمة) تبين في ذكره
الشهاب بن حجر بعد أن تبين في حل المتن الجلال المحلى فلم يلتزم وعبارة الشهاب المذكور مع المتن
بخصته أي بقدرها من الثمن باعتبار القيمة انتهت فلفظ القيمة في عبارته هو ما في المتن فلا موقع
لها في كلام الشارح بعد ما في المتن مع ما حله به (قوله كقص مجهول القيمة) ليس المراد منه
مجرد التشيل بل هو قيد في المتقوم أي متقوم هو كقص مجهول القيمة الخ وعبارة التحفة
أو عتقوم وتعذر العلم بقيمته (قوله وليس له الخ) أي لعدم كفاية ذلك وعبارة شرح الروض
ولا يكفيه (قوله بطل أيضا) أي البعض فقط (قوله فلو خرج رد يشاخير البائع بين الرضا به
والاستبدال الخ) هو مشكل أن كانت الصورة أن الثمن معين كما هو صريح السياق فإن القياس
فيه إنما هو التخيير بين الفسخ والامضاء لا رد المعين وطلب بدله قال الشهاب بن قاسم إلا أن يراد
بطلب بدله طلب قيمة الشقص إذا تعذر رده فيزول الاشكال (قوله وهو الوجه) أي فيبذل
للمشتري المغيب دون الردي كما يأتي (قوله ومساخنة موجودة فيهما) أي في الخط وقبول
الردي أو المغيب (قوله بخلاف الثمن) أي إذا حط أو بعضه (قوله فسرى ما وقع فيه إلى
الشفيع) أي بخلاف الردي والمغيب فلا يسرى فلا يعطيه إلا الجيد سواء ما قبل الزوم وما
بعده لأن ما قبله ثبت بالفرق المذكور وما بعده بالأولى وهذا الفرق يوافق ما مر عن البغوي
(قوله والوجه الفرق بين المغيب والردي) أي في دفع مثل المغيب بخلاف الردي كما صرح به
الزيادي في حاشيته ومعنى قوله أضر الردي أكثر أي على المشتري ثم انظر هل ما ذكر في المغيب
يجرى فيما قبل الزوم وما بعده (قوله تعين الأول) وعليه فلا بد من القور (قوله وإنما يمكن
نصرف الأصل الخ) يتأمل (قوله عن تصرفه) أي هبته التي تعاطاها (قوله غالباً) يتعين حذفه
من الاشكال لأنه لا يتأتى معه أشكال أذهو حاصل الجواب كما لا يخفى (قوله وما يبحثه الزركشي
الخ) استوحىه الشهاب بن قاسم ما قاله الزركشي وقرره في حواشي التحفة تقريراً حسنًا فليراجع
(قوله وإن حلف المشتري) الأنسب فإن حلف بالقضاء والتعبير بالواو فيما بعده حسن (قوله
بغير اقرار جديد) أي من البائع كما هو ظاهر (قوله ويكفي في سبق النظر الخ) كان الأولى ذكر
هذا عقب قوله اكفاء عن كل نظيره (قوله ابتداء) هنا ودوا ما فيما يأتي انظر ما معناهما وأعله
لا معنى لهما هنا فإنه يبيع هذا الاحد استحقوها ابتداء سواء ملكوا بالشراء أو بالارث
أو غيرهما وعبارة التحفة عقب قول المصنف جمع نصها كدار مشتركة بين جمع نحو شراء أو وارث
بائع أو سهم نصيبه انتهت (قوله وقد يعنف عنه) انظر ما المراد به هنا (قوله وليس له الاقتصار
على حصته) أي وإن رضى المشتري كما يأتي (قوله وإن تأخر التملك) معناه أنه لا يجب أن يبدأ
بالتملك بل يكفي أن يبادر بالطلب ثم تملك عقبه ولا يقدمه لأنه لا بد من فورية التملك والشهاب
ابن حجر آخر هذه الغاية عن قول المصنف على القور وما صنعته أقعد كما لا يخفى (قوله تلخيص ضعيف
فيه) قال في التحفة وكأنه اعتضد عندهم بما صبروه حسنًا غير أنه انتهى فكان على الشارح أن
يذكر هذا والافاضل لا يحتاج به في مثل هذا (قوله فاعده العرف أو انما الخ) هذا هو الضابط
(قوله بحيث تعد غيبته حائل) انظر ما المراد بحيلولة لعبية فإن كان المراد حيلولة الغيبة من
حيث هي غيبة فكل غيبة كذلك وإن قصرت إذ لا يتأتى معها طلب في الحال وإن كان المراد

حيولتها باعتبار ما منع قارئها فلا خصوصية الغيبة بذلك إذا الحاضر كذلك إذا سمعه مانع فليتنامل
 (قوله نعم الغائب بخبر الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك (قوله ما لم يزد على العادة) انظر هل
 المراد بالعادة العرف كما قد يرشده اليه قوله في ذلك أي ما يعده العرف أو ما لا يعده كذلك
 أو المراد العادة في الصلاة فإن كان الثاني فهل المراد عاداته أو عادة من فإن كان المراد عاداته
 فليتنظر إذا لم تكن له عادة (قوله فلو كانا عدلين عنده الخ) يتأمل حاصل هذه السوادة (قوله لانه
 معذور) فيه في تعليل الشيء بنفسه (قوله أو واحد) لعل وجهه انه إذا كان البائع أكثر من
 واحد تيسر أخذ حصته واحد منهم لما من تفرق الصفقة بتعددده وقد لا يجحد عنده ما يأخذ
 به الجميع أو يكون له غرض في عدم أخذ الجميع

* (كتاب القراض) *

(قوله فلعلى وجه الدلالة فيه انه الخ) وقد يقال أيضا انه لم يثبت انه صلى الله عليه وسلم رد عليها
 ما أخذ منه منها في تطير ذلك (قوله ببعض ماله) عبارة التحقة ببعض غنائه (قوله مقارضة على
 منفعة كسكنى دار) كان قال له قارضتك على منفعة هذه الدار لتسكن فيها الغير ومهما حصل
 بيننا (قوله تغليب) أي والقربة عليه ما قدمه في المقرع عليه من ذكر البراهم مع الدنانير وأما
 قول الشهاب بن قاسم لاضرورة الى حمل العبارة على ما يشمل القضة حتى يحتاج الى التغليب
 انتهى فيقال عليه ليس من شرط التغليب الضرورة بل يكفي في ارادته قيام القرينة عليه والباعث
 عليه الاختصار وهذا أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وقيل ان راج) هذا مقابل قوله وان راج
 فهو قول في اصل المغشوش وان لم يستهلك (قوله فلا يجوز على احدي الصريتين) أي ولا على
 ما في الذمة وكان ينبغي للشيخ ذكره توطئة للاستدراك الذي ذكره (قوله في ذمته) أي المالك
 كما يعلم من سوابق كلامه ولو اسحقه وهو مخالف في هذا للشهاب بن حجر ومن ثم حذف من كلامه
 ما يقدر جوع الضمير الى العامل في عدة مواضع كما يعلم بمقابله كلامه مع كلامه فليراجع وليحذر
 (قوله حيث علم ما فيها) انظر ما الحاجة الى هذا القيد مع انه من صورة المسئلة (قوله دون
 الطحن والخبز) أي ونحوهما واعلمه ساقط من النسخ بدليل تأنيث الضمير في فاعلها (قوله
 ولو شرط أن يستأجر العامل من يفعل ذلك) أي في صورة المتن فهو استدراك عليه (قوله ونظر
 فيه الاذرعى بأن الربح الخ) صوابه ان كان الربح الخ ليوافق ما في الاذرعى (قوله لم يصح قاله
 القاضي الحسين) قال الشهاب بن قاسم وظاهر انه لو قارضه ولم يشترط عليه ما ذكره القاضي
 فاشترى هو وأخر باختباره الى ارتفاع السعر لم يضر (قوله بل لو قال على أن تشتري حنطة
 الخ) نقل الشهاب بن قاسم عن الشارح انه قرر انه يتجه ان سبب عدم الصحة التقييد بالحال
 فقد لا يحصل الربح فان اطلق اتجه الصحة ان غاية الامر انه قيد اذنه بنوع خاص وذلك لا يضر
 (قوله نوع هنا) أي بخلاف الوكيل كما مر (قوله كسنة) بأن قال قارضة سنة كما يعلم مما يأتي
 (قوله أم الشراء) محله كما يعلم مما سياتي ان وقع المنع متراخيا (قوله وعلم مما قررناه) لم يعلم
 هذا مما قرره بل علم منه بخلافه وهو ان ذكر المدة على وجه التأقيت مضر مطلقا وان التفصيل
 انما هو فيما اذا ذكرها الا على وجه التأقيت (قوله ان منعه بعدها متراخيا) أي أو سكنت
 (قوله متراخيا) لعله بان فصله عن الكلام بما فوق سكتة النفس والعي كما قد يرشده اليه مقابله

بمتصلا فليراجع (قوله وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرح المنهج والروض) أي على ما في بعض نسخ شرح الروض وفي بعضها ما يوافق ما في شرح المنهج فلا مخالفة (قوله وسواء في ذلك أكان عالما بالفساد) أي وإن ظن أن لا إبرة له كما يعلم مما سيأتي في الفصل الآتي (قوله والبضاعة المال المبعوث) في التحفة قبل هذا ما نصه الابضاع بعث المال مع من يتجر به تبرعاً ثم قال والبضاعة المال المبعوث ولعل ما في التحفة سقط من نسخ الشارح من السكتية والافقوله والبضاعة الخ مرتب عليه كما لا يخفى (قوله وفارقت هذه) يعني هذه وتصرف فيه والربح كله وقوله ما مر قبلها يعني ما في المتن وما أعقبه به وقوله بأن النظر فيها يعني فيما قبلها فالضمير في فيما يرجع إلى معنى ما أي الصورة المذكورة قبلها كما يعلم من شرح الروض كالروضة وكان الأوضح تذكير ضمير فيها (قوله وبين ما مر في الوكالة) أي حيث لم يجعل دفع الثمن هبة وكان الفرق أنه هنا دفع المال له نفسه بصيغة تشعر بالتقليد بخلافه ثم (قوله بالنصف مثلاً ص) أي ويكون المشروط للعامل كما في الأنوار (قوله وعليه لو قال رب المال إن النصف لي) أي النصف الذي وقع النص عليه (قوله ويعينها) يعني الجزئية (قوله ولأنه خصص العامل في التي تليها وفي صورتها الأولى بربح بعض المال) أي حيث خصص نفسه من المال بالداة أو بربح أحد الطرفين فيلزم أن لا يكون للعامل الأرباح ما عدا ذلك

(فصل في بيان الصيغة)

(قوله على أن الربح ينسأ) راجع للجميع كما هو ظاهر (قوله فلا تقتصر على بيع واشترى) أي ولا شيء له كما في التحفة وهذا حكم النص على هذه دون ما قبلها والافعال قد مشتركة بين الجميع حيث لم يقل والربح ينسأ فكان على الشارح أن يذكره وقضية ما في التحفة استحقاق العامل في مسئلة اتجر فيها إذا لم يقل والربح ينسأ وانظر ما وجهه (قوله ومراده بالشرط) أي هنا وفيما يأتي حتى يتأتى التعبير بشمل والافعال المراد هنا خصوص الركن (قوله حيث لم يعمل شيئاً) قيد في قوله والربح كله للمالك وفي قوله ولا شيء للعامل أمالو عمل فظاهر أنه يستحق المشروط إذا الصورة أن القراض باق في حقه واستتقرب الشيخ هذا في حاشيته من ثلاث احتمالات (قوله لأن أجاب به سؤاله) أي فلا ينزل بمجرد الأذن وفي بعض الهوامش أنه ينزل بالعقد انتهى ولعل المراد انزاله بالشروع في العقد والالزم عليه المحظور المتقدم (قوله ويجب تعيين أكثرهما) المراد تعيين أحدهما من الآخر ما بتعيين أكثرهما أو أقلهما وكذا يقال فيما يأتي (قوله نظير ما مر) الذي مر أنه يستحق وإن علم الفساد وما كونه يستحق مع ظن أن لا إبرة فهو لم يمر في كلامه وإنما أقاده هنا وهو مخالف فيه للشهاب بن حجر (قوله للفر) يرجع للبيع وقوله ولا احتمال الخ راجع للشراء (قوله ويأتي في التعرض في النسبة الخ) عبارة التحفة ومن ثم جرى هنا في قدر النسبة وإطلاقها في البيع ما مر ثم أي في الوكالة (قوله ويجب الأشهاد) أي في البيع (قوله على إقراره) أي المشتري (قوله ويؤيده كلام ابن أبي عصرون السابق) أي في الشركة (قوله أي لا يبيعه أباه) أي ولا يشتري منه للقراض كما في كلام غيره فكان الأولى حذف هذا التفسير لابهامه (قوله بخلاف ما لو اشترى ماله) أي القراض لنفسه (قوله أن أثبت المالك لكل منهما الاستقلال) هو فرض المسئلة (قوله ثم

لا يستفيد ركوب البحر (أي الملم) (قوله إلا بالنص عليه) نقل الشهاب بن قاسم عن الشارح
أنه يكفي في التنصيص التعبير بالبحر وإن لم يقيد بالملم (قوله لاقتضاء العرف) هو مشكل مع
قوله السابق ولولم يعتد (قوله والأوهم عطفه على الامتعة الثقيلة) قال الشهاب بن قاسم
أنهم أنه على الجرد ليس عطفاً على الامتعة فعلى ما إذا هذا قال ولا يقال هذا إلا ما متحقق مع
رفع الامتعة الثقيلة لأنه يتوهم أنه نفس المعطوف عليه ولم يحتز عنه فدل عدم مراعاته أنه
لا يأس بالاحتراز عنه حيث أمكن لكنه لم يمكن على ذلك التقدير (قوله حتى لو هلك منه شيء كان
على المالكين) أي وليس كذلك وعبارة التحفة أدل على ذلك في المال فيكون النقص الحادث
بعدم ذلك محسوباً عليهما وليس كذلك بل الربح وقاية لرأس المال وبه فارق ملك عامل المساقاة
حصته من الثمر بالظهور لتعيينه خارجاً فلم يجبر به نقص النخل (قوله الأصل) بالنصب مع مولا
لشراء (قوله أذ لا يتحقق انتفاء الربح في المتقومات الخ) انما يظهر تعليلاً لحرمة وطء المالك
فتأمل (قوله وهي منتقية) أي لأنه انما يملك بالقسمة أو بالظهور على القولين ولم يحصل واحد
منهما (قوله وتعذر أخذه) عبارة بالجلال بأن تعذر وهي أولى حتى يكون مثلاً للتلقي
فصل (قوله ولورضى المالك بقبول الحوالة) أي الحوالة الصورية (قوله ما يده عند
الفسخ) أي ما يده محسباً وحكماً ليشمل ما في الذم (قوله حيث طلبه) يعني أصل التنصيص
فهو قبل المقتن وكان الأولى تقديمه عقب المتن وتأخير ما يذكر قبيل قوله ولو قال وبالمال
لا اتق الخ (قوله والا) أي بأن كان نقداً بالبدل غير موافق لرأس المال (قوله فان باع بغير جنسه)
أي ولم يكن نقداً بالبدل الذي باع به اغبط أخذاً مما قبله (قوله وظاهر كلامهم أنه لا ينزل حتى
ينض المال) أي ولا ملازمة بين الانقضاء والانعزال فليتأمل (قوله ويعلم به المالك) انظر
ما فاتته هنا (قوله وكذلك لورضى بأخذ العروض من العامل بالقيمة) هو عين ما قبله كما يعلم من
شرح الروض وغيره فان الذي في الروض هو هذا المذكور في قوله وكذلك لورضى الخ وصوره
شارحه بالصورتين المتقدمتين فهما صورتان لهذا الحكم السككي لا قسمان له ومن ثم اقتصر
عليهما في التحفة وعبارة الروض وشرحه ولورضى المالك بأخذ العروض منه بالقيمة بأن
قال له لا تباع وتقسم العروض بتقويم عدلين أو أعطيكم قدر نصيبك ناضاً ولم يزد راغب فيها
أجيب انتهت (قوله فلا يتخذ تصرف المالك فيه) قال الشهاب بن قاسم أي في المسترد كما
هو صريح عبارته ثم قال وهذا شامل للاسترداد برضاه مع اطلاقهما أو قصد الاشاعة كما يصرح
به ادخال ذلك في تصوير المسئلة وفيه بحث المسألة أي عن المطلب أنه قرض حينئذ فكيف يحكم
بأنه قرض للمالك ويمنع تصرفه فيه وله هذا المبدأ كفي شرح الروض عدم نفوذ تصرفه
إلا في الاسترداد بغير رضاه فليتأمل انتهى (قوله استرداده برضاه) قال الشهاب بن قاسم فيه
اطلاق الاسترداد بالرضا ثم تفصيله بما بعده مع أن من جملة قوله المذكور الذي شرج هذا به
بعض أقسام الاسترداد بالرضا فكان حق التعبير أن يقول استرداده برضاه وقصد الخ فتأمل
اتمى وما في حاشية الشبج من محاولة عدم التكرار يحتاج إلى تأمل (قوله فتلف بعضه) أي
بعد عمله فيه كما هو نص البويطي واظنه وإذا أخذ ما لا يقوى مثله على عمله فيه يده فعمل فيه
فضاع فهو ضامن لأنه مضيع انتهى وبه يتضح بحث الأذرى الآتي في قول الشارح وبحث

الأذرى أيضا الخ (قوله لأنه فرط بأخذه) الأصوب ما علل به الشافعي رضي الله عنه في نصه
السابق من قوله لأنه مضيع (قوله إذا القاعدة أن من كان القول قوله في أصل الشيء الخ)
انظر ما وجه أخذه من هذه القاعدة (قوله نعم لو أقامنا بكتبتين) أي في هذه الصورة وفي دعوى
العامل القراض والمالك التوكيل وقوله زيادة علمها أي بوجوب الاجرة كذا نقله الشهاب بن
قاسم عن تقرير الشارح (قوله ولا ينسخ العقد بالخالف) أي بل يفسخه أو أحدهما
أوالدكم (قوله ولو دفع له مالا وقال إذا مت فتصرف الخ) هذه تقدمت في كلامه
* (كتاب المساقاة) *

(قوله لما كانت شبيهة بالقراض) تقدم هذا قول القراض أيضا (قوله مردود بان أهل خبير
كانوا مستأمنين) أي والمعاملة انما تتمثل الجهالات مع الحريين (قوله راداه دعوى شمول
جائز التصرف للولي الخ) وجه الرد من ذلك الذي فهمه الشارح كما يعلم من حله إلا في أن جائز
التصرف وان كان شاملا في حد ذاته للولي لأنه أريد به هنا ما قابل الولي بدليل مقابلة المصنف
له بصحتها من الولي الذي أشار إليه بقوله واصبي ومجنون بالولاية فهو عام أريد به الخصوص وهو
مجاز لعلاقة الكلية والجزئية والقرينة عليه المقابلة التي قرنها هذا حاصل كلام الشارح هنا
والظاهر أن هذا ليس من ادباللال بل مراده من ذلك تسليم أن قول المصنف جائز التصرف
شامل للولي وأنه باق على عمومته لكن قول المصنف واصبي ومجنون ليس معطوفا على قوله من
جائز التصرف بل هو معطوف على محذوف وهو الذي قدره من قوله لنفسه وهو متعلق بتصحيح
وتقدير الكلام حينئذ تصح من جائز التصرف وصحتها منه لا فرق فيها بين كونه لنفسه ولا
ولاية وبين كونه لاصبي ومجنون بالولاية وحينئذ شق الحل للمتن أن يقال تصح من جائز
التصرف لنفسه أي بالولاية وتصح منه لاصبي ومجنون وسفيه بالولاية عليهم وأعلم أن لنفسه على
ما فهمه الشارح متعلق بالتصرف فتأمل (قوله فان عمله في حق المالك) مراده بعمله معاملة
للغير أي مساقاته التي الكلام فيها والافهول لا عمل له في الثمرة (قوله بشرط أن لا يعد ذلك عرفا
غيبا فاحشا) انظر ما فائدة هذا الشرط مع أن الصورة أن الاجرة تنفي بمنفعة الأرض وبقيمة
الثمر الآن يكون الحال يختلف في المساقاة بين أن تقع منضمة إلى اجارة الأرض وبين أن تقع
منفردة فتأمل (قوله من غرأ وزرع) انظره مع أن صدر الخبر على نخلها وأرضها ثم رأيت
الشهاب بن قاسم سبق إلى التوقف في ذلك (قوله لأنها رخصة) قال الشهاب بن قاسم في رده
لدليل القديم نظرا لأنه استدل بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس وقوله فتخص بمورد ما قد يقال يرد
عليه قياس العنب إلى أن قال على أن حاصل كلام جمع الجوامع أن الصحيح جواز القياس
في الرخص خلافا لابي حنيفة (قوله ويرد بانها وقائع) أي وبأن فعل العصاة وأهل المدينة
ليس بحجة (قوله لكونها تبعاً) الأولى اسقاط اللام والشهاب بن حجر انما ذكرها لأن عبارة
ويرد بانها وقائع فعلية محتملة في المزارعة لكونها تبعاً الخ (قوله فعطل بعضها) يعني العامل
(قوله مع صحة المعاملة) أي بخلافه مع فسادها إذا لا يلزمه عمل وقد بذر البذر بالاذن (قوله
فلو قال ساقبتك على النصف) أي من ثمرة هذا الشجر المعين كما هو وضع المساقاة فسقط ما في
حاشية الشيخ من قوله ان المواب ان يقول على الشجر يدل قوله على النصف انتهى على أن

الأصوب ما في الشرح لأن ما ذكره الشيخ ليس فيه بيان الجزاء المشروط ولا بد منه كما مر وأما ذكر
 الشجر فهو معلوم من لفظ ساقيتك كما أشرت إليه (قوله ويفرق بين هذا وأزالتلهما في بعثك
 الخ) قال الشهاب بن قاسم قد يقال المزبل لهما هنا ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط
 القطع وإن تساوى الثمن أو زاد عن الثمرة كما هو الظاهر بل المزبل التفصيل للثن الموجب
 لتعدد العقد انتهى (قوله ولو فسد المنيب) أي بغير الزرع (قوله ولأنهما صارت مرهونة)
 قال الشهاب سم هذا يدل على أن هناك معاملة انتهى أي بقول الشارح كالشهاب بن حجر
 ولو أذن لغيره في زرع أرضه أي مزارعة فليراجع (قوله فيه) أي في عقد المساقاة (قوله غير قن
 أحدهما) مفهوما أنه لو شرط لقن أحدهما صح وصرح به في الروض لكن بالنسبة لقن المالك
 إذا عمل العامل بشرط أن يكون الجزء من الثمرة الذي جعله ثقة القن مقدرا فليراجع الحكم
 في قن العامل وفيما اقتضاه كلام الشارح من الإطلاق في المالك (قوله نعم لو شرط ثقة قن
 المالك على العامل) أي في غير الثمرة فهذا غير ما اقتضاه كلامه قبل في قوله غير قن أحدهما كما
 يسم بمرابحة الروض كغيره لكن ما وقع التعبير بالاستدراك هنا وعبارة الروض مع بعض
 شرحه فلو شرط المالك دخول البستان أو شرط أحدهما مع الآخر معاونة عبيد المالك الممينين
 أو الموصوفين ولا يدلهم لم يضر وثقة بهم على المالك ولو شرطت في الثمرة بغير تقدير جزم معلوم
 لم يجز أو شرطت على العامل وقد رت جاز ولو لم تقدر فالعرف كاف (قوله وبما بعده ولأنه مع
 الاختصاص الخ) هكذا في نسخ الشارح ويجب حذف الباء من قوله بما بعده لأن ما بعده
 معطوف على هذا من قوله وإنما ذكر هذا وكذا يجب حذف الواو من قوله ولأنه وعبارة الحقة
 واحتاج لهذا مع فهمه مما قبله لأنه قد يفهم منه أيضا أن القصد إخراج شرطه لثالث فيصدق
 بكونه لأحدهما ولما بعده لأنه مع الاختصاص والشركة يصدق إلى آخره (قوله على عينه) أي
 أما على ذمته فتصح مساقاته كما مر (قوله والثاني عليه) أي على العامل الأول (قوله بل قبل أنه
 تحريف) هذا الاستدراك بالنسبة لما أفهمه قوله على ما في الروضة من التبري المقيد بضعفه
 (قوله والثاني لا يصح الخ) الأصوب تأخيره عن الاستدراك الذي بعده الذي هو قيد في الظاهر
 (قوله والشجر لما لك) أي فيما إذا كان مالكه غير مالك الأرض وقوله كما أن على رب الأرض
 والشجر أجرة العمل إلى آخره أي فيما إذا كانا لغير العامل (قوله وعليه فله الأجرة) أي كما هو
 كذلك على الأول أيضا كما مر وكان الأولى حذف قوله وعليه الخ (قوله وعلى الأقل) صوابه
 وعلى الثاني (قوله بأنه يغتفر في المساقاة) هكذا في الحقة قال الشهاب سم هذا بناء على
 تفرقه بينهما في هذا الحكم كما سيأتي له في الإجارة في شرح قول المصنف ولو استأجرها لترضع
 رقبة أيعضه في الحال جاز على الصحيح لكن سنبين في هامش ذلك المحل أن المعتمد خلافه انتهى
 (قوله لا بسبب عارض) أي والصورة أن المدة يطلع فيها حتى تصح المساقاة (قوله أقول
 الماوردي والرويانى الصحيح أن العامل شريك) الذي بناء الماوردي والرويانى على كونه
 شريكا إنما هو استحقاقه في الثمرة مطلقا فالأمر بالثمرة العام حادثة على ملكهما وعبارة القوة
 وأما حدوث الطلع بعد المدة ففي الحياوى والبرانها إذا طلعت بعد تقضى المدة أن الصحيح
 من المذهب أن العامل شريك والثمرة بينهما لأن ثمره العام حادثة على ملكهما ولا يلزم العمل بعد

انقضاء المدة ومن أصحابنا من قال العامل أجبر فعلى هذا لا حوله في الثمرة الحادثة بعد انقضاء
المدة بل له أجره المثل فالحلاف مبنى على أنه شريك أو أجبر انتهت (قوله أو وجهه مانع) انظر هل
هو كذلك في كل الصيغ أو في الصيغة التي ذكر فيها المصنف لفظ كذا فإن كان الأول فما وجهه
في غير الأولى (قوله والفرق بين هذا وبين قوله لامت أنت على كظهر أمي إلى آخره) كان الأولى
أنت طابق لانه الذي مر في كلام الاسنوي (قوله ان الظاهر لما لم يمكن تصويره الخ) فيه تسليم
أن عكس القاعدة المذكورة قاعدة أخرى وهي ان ما لم يجد نقاذا في موضوعه يكون كناية في غيره
وظاهر انه غير مراد لأصحاب وأنهم انما يستعملون هذه القاعدة من جهة طردها لا من جهة
عكسها لا ترى انه لم يقل أحد منهم ان البيع مثلاً ينعقد بلفظ النكاح أو الطلاق مثلاً ولو كان
عكس القاعدة مراد الصحاح البيع بذلك لانه صريح في بابه ولم يجد نقاذا في موضوعه وسيتخذ
فالشكال الاسنوي مندفع من أمه فقامل (قوله تصحى باللفظ عن الالغاء) الأولى صيانة للفظ
عن الالغاء (قوله لانه لا يمكن تصحىه وإيقاعه اجارة الأبان يذكر عوضاً معلوماً) كذا في نسخ
من الشارح والانسب ما في بعض النسخ مما نصه لانه يمكن تصحىه وإيقاعه اجارة بأن يذكر عوضاً
(قوله والثاني انه يقبله) أي بخلاف ما اذا لم يقبله لعارض كعدول المتكلم المتقدم في الصورتين
المرتين كما يعلم من سياقه (قوله وعلم من تقييدنا ما عليه إلى آخره) انظر ههنا آخر هذا عن جميع
ما على العامل (قوله تنزيلاً منزلة اقض ديني) أي بجماع الوجوب اذا ما خصه يجب عليه فعله
لمحق العامل (قوله على أن العرف الخ) هذه العلامة مبينة على ما علم مما قبلها من أن الاصحاب
استندوا فيما قالوه لعرف كان في زمنهم (قوله يمين حله) الظاهر أن هذا الجمل غير متأت في عبارة
المنهج ولهذا اقتصر ابن حجر على الرد (قوله ولا يشك عليه) لعل مرجع هذا الضمير سقط من
نسخ الشارح من الكتبة وهو كون الطلع على المالك كما هو كذلك في التحفة (قوله في الأولى)
أي اذا انضبط وقوله في الثاني أي اذا لم ينضبط (قوله والالتزام مثال) أي كما ان الهرب مثال كما
أشار إليه الشارح بقوله والتبرع عنه مع ضرورة كذلك (قوله وللمالك فعل ما ذكر) أي
الاستحجار (قوله وسيأتي نظيره في هرب الجمل) في بعض النسخ بدل هـ اذا ما نصه لكن مقتضى
كلامه ما في هرب الجمل تصديق العامل فانه ما رجح قبول الجمل وعلا بان المتفق لم يستند إلى
اقتناع من جهة الحاكف فيكون هنا كذلك فان لم يشهد الخ (قوله فينبغي ان ينسخ كما قاله
الزركشي الخ) سيبأني في آخر الباب الآتي عن الزركشي وغيره نظيره هذا في الاجارة ورد به
مبنى على ضعف ويؤخذ من قوله هنا لانه لا يكون عاملاً لنفسه الفرق بين هذا وبين ما يأتي
(قوله واستثنى من ذلك الوارث) هو ظاهر في الحائر وأما غيره فينبغي ان ينسخ في حقه (قوله
وليس للبائع بيع حقه من الثمرة الخ) عبارة العباب وبيع أحدهما فقط نصيبه من الثمرة بشرط
القطع باطل انتهت ووجهه البطلان ان الشريك قد لا يجيب للقسم فيتم عذر الوفا بشرط القطع
(قوله ان قلنا بان قسمة ذلك بيع) أي فالقول بالبطلان مبني على الضعف وكان الأولى ان
يصدر بالصحة ثم يقول والقول بالبطلان مبني على ان قسمة ذلك بيع

• (كتاب الاجارة) •

(قوله منها علم عرضها) يعني عرض الاجارة الشامل للمتفعة والاجرة بدليل قوله فيما يأتي

وبالعلم المساقاة والجمالة على عمل مجهول أما الضمير في قبولها فهو المنفعة بدليل ما أخرج به
 بذلك أيضا ولأن قول إذا كان الضمير في عوضها الاجارة كما ترى فلا ترد المساقاة أصلا لأن
 أحد العوضين فيها وهو العمل لا يكون الا مجهولا فهي خارجة باشتراط العلم في العوضين هنا
 (قوله على عمل مجهول) فبسه ان الحجة حيث تنضمير مانع لدخول المساقاة والجمالة على معلوم
 فلا يكون في التعريف ما يخرجهما وعبارة النصفة وبالعلم المساقاة والجمالة كالخبر بالرزق فانه
 لا يشترط فيهما علم العوض وان كان قد يكون معلوما كساقاة على ثمرة موجودة وجهالة على معلوم
 إذ ثبت بفعل المساقاة والجمالة خارجين مطلقا بقيد اشتراط العلم ههنا لانهم ما وان وقع على معلوم
 الا انه ليس على وجه الاشتراط (قوله ويأتي فيه ما مر في الوصيين والعاملين) أي فلا يصح
 إيجار أحدهما من الآخر مطلقا على قياس ما اختاره ثم (قوله وليكوبه ضد الدابة) أي العرفية
 التي هي ذات الاربع (قوله انضمت التثنية) أي ولا يقدح فيه كون العطف بأولان محل تعين
 الافراد بعدها اذا كانت للشك أو نحو ذلك لا للتسوية (قوله بلفظ اجارة) يعني كل لفظ من الفاظها
 المبارة وليس المراد بخصوص هذا اللفظ وكان الاوضح ان يقول سواء كان بلفظ الاجارة أو السلم
 اذا المراد التعميم لا التقييد (قوله للاجرة) بعد قول المصنف التمجيد والتأجيل لاحاجة اليه مع
 قوله في الاجرة السابقة عقب قول المصنف ويجوز (قوله أو دين) أي بأن قال بالعشرة التي
 في ذمة فلان (قوله أو مطلقة) عطف على معينة في المتن أي في المتن ليس بقيد والمراد
 انهم اتموا في الحال سواء عينها بان ربطها بعين أو دين أو قال في ذممي أو أطلق (قوله ولو في الجمالة)
 الاولى كالجمالة (قوله للجهل بالمصرف) أي العمل وقوله فتصير الاجرة مجهولة أي لانها مجموع
 الدين والصرف والمجهول اذا انضم الى معلوم صير مجهولا (قوله فان صرف وقصد الرجوع
 به رجوع) أي بالمصرف وباجرة عمله (قوله وتبرع المستأجر به) أي بصرفه بمعنى عمله (قوله
 اتحادا نقابض والمقبض) أي المستأجر لانه يصير كأنه أقبض المؤجر ثم قبض منه للصرف هكذا
 ظهر فليستأمل (قوله على أيديهم) المراد على عملهم ومن ثم عمله بقوله لانهم وكلاؤه أي فهي شهادة
 على فعل أنفسهم بخلاف ما لو شهدوا بانه صرف كذا فانها تقبل الا ان علم الحاكم انهم يعنون
 أنفسهم قاله الزبدي (قوله فان شرط احتساب مدة التعطل من الاجارة) انظر ما في مفهوم هذا
 الشرط وعبارة العباب لو أجزاها فخر ابا على ان يعمره من ماله وبحسب من الاجرة أو جاعا على
 ان مدة تعطله محسوبة على المستأجر بمعنى انحصار الاجرة في الباقي أو على المؤجر بمعنى استيفاء
 مثلهما بعد المدة فسدت لجهل نهاية المدة فان علمت بعادة أو تقدير كتعطل شهر كذا للعمارة
 بطل في تلك المدة وما بعدها وضح فيما اتصل بالعقد انتهت (قوله قال السبكي ومنه ما يقع في هذه
 الا زمان الخ) تراجع عبارة النصفة (قوله أي حصته الباقية) تبع في هذا الحل الشهاب بن حجر
 المختار لهذا التفصيل لكنه هو يختار فيما يأتي الاطلاق فكان الاصول حذف هذا التفسير
 (قوله بما يرد مما مر من التفصيل) هو تابع فيه أيضا للشهاب المذكور وهو مبني على ما مره
 كما مر في الاشارة اليه (قوله وكونها واقعة للمكثري) أي أو موكله أو مولاه وخروج بذلك العبادة
 التي لا تقبل النيابة كالصلاة (قوله بخلاف نحو طفل) صوابه بخلاف استئجارها لارتضاع نحو
 طفل (قوله وكونها مباحة) قد يقال هذا يغني عنه قول المصنف متقومة ومن ثم أخرج هو بها

المحرمة كما مر (قوله مع انتفاء التعب) لا يخفى ان هذا الظرف لم يتقدم عليه ما يصح تعلقه به
 اللفظ استخبارا وحينئذ يكون المعنى لو استأجر والحال ان التعب منتف أي بأن كان ذلك معلوما
 وقت الاستخبار ويكون معنى قوله والاى وان لم ينتف التعب بل كان موجودا أي معلوما
 عند الاستخبار كما هو قضية تعلق الظرف باستخبارا وحينئذ فيشكل لان التعب اذا كان معلوما فهو
 صورة الصحة وعبرة التحفة وحيث لم يصح فان تعب بكثرة تردد أو كلام فله اجرة مثل والا فلا
 نمت بفعل التعب امر امارضا والمورد ان الكلمة من شأنها لا تعب فلعل ما اقتضاه كلام
 الشارح غير مراده (قوله مردود بانه لا يتم عادة الا بذلك) قد يقال هذا لا يرتب تحت الاذرعى لا
 فرض المسئلة ان الاجارة على ما من شأنه عدم التعب وما العادة فيه عدم التعب (قوله ويمكن
 ان يجمع بذلك الخ) سياتى ان الراجح صحة اجارة مطلقا والكلام في اقطاع الاوقاف أما اقطاع
 التملك فيصح اتفاقا (قوله من نذر عتقه) ظاهره وان كانت مدة الاجارة تنقضى قبل دخول
 وقت العتق بأن كان معلقا على شيء كقدوم غائب والظاهر انه غير مراد قبل ارجاع (قوله اى
 مستمر) دفع به ايها المرامد بالدام الراكد كما عبروا به في الطهارة (قوله ويجه تقييده)
 انظر ما المراد به وما في حاشية الشيخ لم يظهر لي (قوله ومن ثم الخ) هذا من تعلق ما قبل التقييد
 المذكور فكان الاولى ذكره عقبه كما هو كذلك في التحفة (قوله فان منعه من قلعه الخ) هذا
 التفريع وما بعده الى آخر السواد مبقى على المقابل فانه كذلك برسته في الروض وشرحه بناء
 على اختيار المقابل فالجواب ان المعتمد عدم الانفساخ واستقرار الاجرة وفي حاشية التحفة
 للشهاب سم التصريح بذلك وبه ينسب دفع ما في حاشية الشيخ في عدة قولات بناء على انه تفريع
 على الاصح من عدم الانفساخ الذي هو الظاهر من سياق الشارح فتنبه (قوله على ما مر)
 اى في باب الحدث (قوله كفك اسير الى آخره) اى نظير المذكورات في حل الدفع دون الانخذ
 عند الضرورة قال المراد منه مجرد التطير لا ايضاح والافقك الاسير وما بعده ليس مما نحن فيه
 كما لا يخفى (قوله ما لم يكن هو المستأجر) فيه ان هذا يخفى عنه قول المتن بغیر اذن الزوج
 اذا استجاره اذن وزيادة (قوله لا يعتبر اذن الزوج في اجارها) ظاهره ولو في اوقات القمع
 والظاهر انه غير مراد اذا لا تنقاع عن الامة (قوله ومحل ما تقر فمين يملك منافعها الخ) هذا
 لا يختص بالملك كوجه كما لا يخفى (قوله الحج) متعلق باستخبار (قوله واجارة دار يلد غير بلد
 العاقدین) قال الشهاب سم هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كما هو قضية كون
 الاجارة لمنفعة مستقبله بدليل استثنائها من المنع او من زمن العقد وعليه فهل يلزمه اجرة المدة
 السابقة على الوصول او لا يلزمه الاجرة ما بقى من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول يستغرق
 المدة فهل تمتنع الاجارة في كل ذلك تطرول ارفيه شيأ رتبه الاول وهو ان المدة انما تحسب من
 زمن الوصول فليجبر اه ما قاله الشهاب المذكور قال شيخنا في حاشيته ونقل هذا معنى الاول
 الذى استوجهه سم عن اقتناء النووي قال اى النووي فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول
 اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها والتسكن منها اه ما في حاشية الشيخ وما نقله
 عن اقتناء النووي لم اره في فتاويه المشهورة وفي فتاوى الشارح خلافه وهو أن المدة تحسب من
 العقد ونص ما فيها سئل عما لو اجردا امثلا بركة شهرا والمستأجر بمصر مثلا هل يصح ذلك وان

كان لا يمكنه الوصول الى مكة الا بعد شهر ويستحق الاجرة اولاً بدمن قدر زائد على ما يمكن
 الوصول فيه وادفع ذلك فهل يستحق جميع المسمى او القسط منه بقدر الزائد المذكور
 فاجاب بانه لا بد من زيادة مدة الاجارة قبل وصوله والالم تصح فان زادت استقر عليه من الاجرة
 بقسط ما بقى منها فقط وفيها اعني فتاوى الشارح جواب آخر يوافق هذا قليراجع (قوله لم يقدح
 في الثاني) قال في التحفة والمؤثر حينئذ ايجار ما انقضت فيه لغريم مستأجر الثانية لانه يغتفر
 في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله سنة) الظاهر انه تنازعه كل من قوله استأجرت وقوله
 المستأجر احترازاً عما اذا استؤجرت سنة من المستأجر لها سنتين فلا يجوز للمالك ان يؤجرها
 الا من الاول لتأخر مدته (قوله وهذا بعينه يقتضي المنع الخ) انظر ما الحاجة اليه (قوله
 فالظاهر كما قاله السبكي وغيره صحة الاقالة) قال الشهاب بن قاسم ولا يخفى انه اذا تقابل المستأجر
 والمؤجر الاول وجع المستأجر على المؤجر بالمسمى ولزمه أجرة المثل من حين التقابل لا المسمى
 لارتفاع العقد بالتقابل وقد اختلف عليه المنفعة بايجارها فلزمه قيمتها وهي اجرة المثل وما سبق
 التقابل يستقر قسطه من المسمى اهـ (قوله وخرج باجارة العين) كان الاولى تأخيرها عن تمام
 المسئلة (قوله نعم شرط الصحة في الاولى تقديم ركوب المستأجر) قال الشهاب بن قاسم ظاهره
 اعتبار ركوبه بالفعل والتجبه بخلافه كما يدل عليه التعليل بل التجبه انه اذا شرط في العقد ركوب
 المستأجر اولاً واقتسم به العقد وجعل ثوبه المستأجر اولاً فسامح كل الآخر بثوبه جاز
 فليتأمل اهـ (قوله ويؤخذ من نص الشافعي الخ) قال الشهاب بن قاسم قد يقال يغني عن
 هذا قوله السابق ما لم يضر بالهبة (قوله كالبيع في الكل) أي في انه ان ورد على معين اشترط
 معرفة عينه وتقديره على ما يأتي وان ورد على ما في الذمة اشترط وصفه وتقديره امكن مشاهدة
 الاول تغني عن تقديره (قوله فعلم اعتبار تحديد العقار) أي فلا يكفي ان يقول آجرتك قطعة من
 هذه الارض مثلاً وظاهره انه اذا آجره داراً مثلاً كفت مشاهدتها كما يعلم مما قدمه (قوله حيث
 لم يشتر بدونه) أي للعاقدين كما هو ظاهر (قوله اجارة غائب) أي في اجارة العين فراده بالغائب
 غير المرئي كما هو ظاهر (قوله ان لم يستحفظه عليها) فان استحفظه عليها اصدارت وديعة يضمنها
 بالتقصير كما يأتي في محله اما اذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها الاصل وان تصروما في حاشية الشيخ من
 نقيض الضمان بما اذا دفع اليه اجرة في حفظها لم اعلم ما خذه (قوله ثم اذا توفرت الشروط في
 المنفعة) قال العلامة ابن قاسم قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الآتي فانظر بعد
 ذلك حاصل المعنى اهـ (اقول) المراد بشروط المنفعة شروطها في نفسها كونه متقومة
 الى آخر ما صرح في شرح قول المصنف وكون المنفعة متقومة فالمراد بقيمتها الذي هو شرط لها
 كونها معلومة في نفسها غير مبهمه كما اشار اليه الجلال المحقق بقوله فانه منافع يجب بيان
 المراد منها اهـ وما التقدير الذي ذكره المصنف هنا فهو بيان لكيفية العقد عليها وليس شرطاً لها
 في نفسها ويوافق هذا قول الشارح كالعلامة ابن حجر في ترجمة الفصل في بقية شروط المنفعة
 وما تقدر به فجعل ما تقدر به قدر زائداً على الشرط لكن يعكس على هذا اقوالهم بالتقدير الآتي
 عقب قول المصنف معلومة اذ ظاهره ان العلم انما يحصل بالتقدير المذكور فليصر (قوله اولها
 من فراغ العقد) بوجه انه لا بد ان يقول المؤجر ذلك في العقد وليس مراداً في التحفة زيادة واد

قبل قوله اولها وهي تحقق الایهام (قوله اي يجعله) قال الشهاب بن قاسم اي كالمسافة الى مكة
 (قوله أو بمن) عطف على جعل فقد جعل القسم الاول مالا يقدر الا بالزمن والثاني ما يقدر
 باحد الامرین العمل أو الزمن وسيأتي قسم ثالث وهو مالا يقدر الا بالعمل كذا في حواشي
 الشهاب بن قاسم على التحفة (قوله ولا فرق كما قاله القفال الخ) عبارة التحفة قال القفال انه
 لا فرق بين الاشارة الى الثوب او وصفه (قوله ندعوى انه خلاف الاصل مردودة) لا يناسب
 ما قبله الذي ساءله البطلان للاحتمال المذكور وان كان الاصل والغالب عدمه ففيه تسليم ان
 الاصل والغالب عدمه لكن لا تنظر الى ذلك فكان الاصول حذف قوله ندعوى الخ (قوله
 اذ ليس عليه قدر معين الخ) وسيأتي في حله لكلام الماوردي الا في انه يعتبر ما يحصل به الاجحاز
 (قوله فيعتبر حينئذ ما يحصل به الاجحاز) انظر هل المراد اعتبار ذلك لوجوب الاجرة حتى اذا لم
 يحصل ذلك لا يستحق أجرة أو اعتبار ما اذا تم رأيت الشهاب بن قاسم نظري في هذا الجمل بان بعض
 القرآن يسمى قرآنا وان لم يتصف بالاجحاز استقلا لا ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف
 مثلا (قوله ولا بد من تعيين المتعلم) أي فلا يصح استأجرتك لتعلم أسد عبيدي (قوله ان قدر
 بالعمل) تبس في ذكره هنا العلامة ابن حجر لكن انما ذكره هنا للزيادة التي زاده عقب قول
 المصنف ان قدر بالعمل حيث قال أو بالزمن على ما يأتي فيه فكان على الشارح ذكره أيضا (قوله
 لاختلاف الأغراض به) الى قوله بخلاف الحرف متعلق بالزمن الذي زاده في التحفة فاسقطه
 الشارح وذكروا هذا فلم يصح ولعل اسقاطه من الكتابة وعبارة التحفة عقب المتن نهها أو بالزمن
 كما صرح به العمراني وغيره لاختلاف الغرض به واعتقده الاذري أخذ انما صرح في خطاطة
 قدرت بزمن انه لا بد ان يعين ما يخطه وفارق ما ذكر تعيين الحرف بالزمن الى آخر ما في الشارح
 (قوله كما صرح به العمراني) صوابه الفارقي كما هو كذلك في شرح الروض الذي نقل الشارح
 عبارته مع المتن بالحرف (قوله فقول الشارح) يعني في مسئلة المتن وهذا يدل على ان ذكر الزمن
 اثبت به الشارح فيما مر كالتحفة وان اسقاطه من الكتابة لان قوله فقول الشارح الى آخره انما
 ينتظم معه (قوله أو يفي ماشاء) أي من دار أو جام أو من غيرهما وقد مر ما يعلم منه انه لا بد من
 بيان الموضع والطول والعرض (قوله فالأقرب لزوم أجرة مثلها) قال الشهاب بن قاسم لعله
 الاتماع الممكن (قوله ويلحق به فيما يظهر بيوت مني) أي من حيث الآلة والافاضة لا تلك
 وما يفي فيها واجب الهدم ومن ثم قال العلامة ابن حجر ع ما ذكر على انه لو قيل في آلات مني
 لا أجرة فيها مطلقا لم يبعد لان مال الكهامة بوضعها فلم يناسب وجوب أجرة مثلها (قوله لينتفع
 به المؤجر) كذا في نسخ الشارح وحينئذ فتعين قرأته بفتح الجيم فيكون من باب الحذف
 والابصال أي المؤجر له (قوله فان اطرده عرف لم يحتج الى ذكره) عبارة التحفة اما لو اطرده عرف بما
 يركب عليه اولم يكن للراكب فلا يحتاج الى معرفته ويحتمل في الاول على العرف ويركب المؤجر
 في الثانية على ما يليق بالدابة كما يأتي اه (قوله بالبناء للمفعول) الظاهر انه ليس بتعين (قوله فلا
 يكفي تعيين احدهما) الصواب حذف لفظ تعيين (قوله اذ الذي ذكر في الاخرة الخ) عبارة التحفة
 ووجهه في الاخرة ان الذكر أقوى الخ (قوله والامتنع التقدير بالسيرة) عبارة التحفة والا
 لم يجوز تقدير السيرة انتهت وانظر ما مر جع الضمير في العبارتين وعبارة القوت وقال القاضي

أبو الطيب ان كان الطريق مخوفاً لم يجز تقدير السير فيه انتهى فرجع الضعيف في الطريق (قوله وقلته) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف وما بينهما معترض (قوله فتشترط رؤيته كجباله الخ) استشكله الشهاب بن قاسم بما ساقى من ان ظرف المحول في اجارة الذمة على المؤجر فلامعنى لا شرطاً رؤيته له او وصفه واجاب عنه باحتمال فرض هذا في اجارة العين او ان المستأجر اشترط هذا من عنده قال وكذا يقال فيما ساقى من ادخال الطرف في الحساب ان ساقى انه على المؤجر في اجارة الذمة واجاب عن هذا ايضا بأنه قد يقال انه حيث ادخله في الحساب دل على ارادته انه من عنده قال وهذا اقرب

(فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها) (قوله وصرف عائدته للاسلام) اي خلافاً لمن قال بالحقبة فيقتد (قوله وبه فارق حل اخذه الاجرة على نحو تعليم تعين عليه) قال الشهاب ابن قاسم يتأمل الفرق فانه ان اريد بوقوعه عن نفسه خروجه عن العهدة بكونه ادى ما لزمه فالتعليم المذكور كذلك وان اريد ان فائدة الجهاد تقع له وتعود اليه فقد يمنع بانها انما تعود على الاسلام او المسلمين وان كان هو أحدهم كما ان فائدة التعليم لا تعود على المعلم بل للمتعلم قال الا ان يقال يكفي عود الفائدة اليه وان لم يخصه فليتأمل اه (أقول) والفرق حاصل أيضاً بقوله لتعينه عليه بحضور الصف اذ معنى تعينه عليه الذي امتار به عن المعلم انه اذا حضر الصف كان التعين عليه عيناً لانه بحيث لا يسقط عنه بفعل الغير وان كان فيه الكفاية بخلاف مسألة التعليم فتدبر (قوله أما الذي فتصح الخ) اي ويغتنق الجهل بالعمل المستأجر له للضرورة كما ساقى في كلامه في فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها غالباً (قوله أي فيها) انما يفسر به ليشمل ما اذا كانت النية لها اولتعلقها الذي صرح به بعد (قوله اولتعلقها) أي كالامامة (قوله ما لا بد منه) اي في الحصول وان لم يأنم بتركه (قوله كالاذان) قال الشيخ في الحاشية وينبغي ان يدخل في معنى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانهما وان لم يكونا من مساهمة ما صار منه بحسب العرف اه (قوله وشمل كلامه زيارة قبر الخ) صريح في وجوب النية فيه ولا بعد فيه لتميازه عن الحضور عند قبره صلى الله عليه وسلم لا بذلك القصد وعبارة التحفة ودخل في تجب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للوقوف عنده ومشاهدته فلا يصح الاستئجار لها كما قاله الماوردي وغيره فزيارة قبر غيره أولى بخلاف الدعاء عند زيارة قبره المكرم لانه مما تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فقد دخلهما الاجارة والجماعة (قوله لما فيها من شائبة المال) تعليل للمتن كما هو عادته ومثله ما في معناه والا فالصوم عن الميت ليس فيه ذلك (قوله في مال عموت) اهل صوابه مال مائنه (قوله أو مع الدعاء بمثل الخ) معطوف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضور المستأجر أي او عند غير القبر مع الدعاء وقوله متعلق بحصل وقوله او بغیره عطف على بمثل أي كالغقرة وقوله للميت متعلق بالدعاء (قوله وساقى في الوصيا ما يعلم منه ان وجود استحضاره بقلبه الخ) أي خلاف ما أفاده قوله قبل أو بحضور المستأجر ومع ذكره في القلب من اعتبار اجتماعهما فالحاصل صحة الاجارة في أربع صور القراءة عند القبر والقراءة لا عنده لكن مع الدعاء عقبها والقراءة بحضور المستأجر والقراءة مع ذكره في القلب وخرج بذلك القراءة لا مع أحد هذه الاربعة وساقى قبيل الفصل

ما يقيد عدم صحة الاجارة وامام في حاشية الشيخ من اعتماد الصحة في الاتي فلم ادر ما اخذه
(قوله جاز كما افاد جماعات) قال الشهاب بن قاسم ويؤخذ منه جواز جعل ذلك أو مثله
في صحيفة فلان (قوله وفي الثانية هذا وبلاغ التابعي الخ) قال الشهاب بن قاسم يتأمل هذا
جدا (قوله لو وقعها) متعلق بصارفة وقوله عما استؤجر له متعلق بوقوعها أي انها تصرف
القراءة لما استؤجر له عن غيره (قوله ويؤخذ منه انه لو استؤجر لمطلق القراءة وصحناه) أي
خلاف ما هر من الحصر في الصور الاربع (قوله وانما صحت له مع نفيها) يعني مع عدم ذكرها
كما أول بذلك الشيخ في الحاشية حتى لا ينافي ما سيأتي قريبا (قوله ولا تستحق أجرة من وقت
الفسخ) أي وان أدرضعت كما هو ظاهر (قوله باختلاف سنة) قد يؤخذ منه ان المراد بوصفه ذكر
سنة فليراجع (قوله ما يكثر اللبن) ينبغي ان المراد كثرة الى حد الكفاية لا غير فليراجع (قوله
كوطم الحليل يضر) وقدم انه ليس مستأجرها للارضاع منع زوجها من الوطء خوفا لخليل
وانقطاع اللبن فاعلمهم يرون الفرق بين تغير اللبن واختلافه على الطفل لان هناك مندوحة وهي
الفسخ ويحتمل ان ما هناك في منع المستأجر للزوج وما هناك في امتناعه على المرأة ولا تلازم بينهما
ويحتمل ان ما هناك في مجرد الخوف وما هناك في غلبة الظن ثم رأيت شيخنا جزم بالآخر فليراجع
(قوله والحضنة الصغرى ان تلقمها الخ) أي وتعضر له الثدي كما مر (قوله وذروا الكمال) قد
يقال لا حاجة اليه مع قول المصنف وكحل لانه هو (قوله وأخواته) أي مما يستهلك كالكلب
بخلاف نحو الابرة والقلم كذا ظهر فليراجع (قوله على المؤجر) بفتح الجيم (قوله لان المؤجر
أقله) حسا أو حكما (قوله انه باق على ملك مالكها) تقدم هذا آنفا واصل الصورة انه حصل به
السقيا بالفعل حتى يكون تطير ما نحن فيه (قوله ينتفع به المستأجر لنفسه) أي في الارض كما هو
ظاهر فليراجع (قوله وفي اللبن) صريح في ان المرأة تملك لبن نفسها وانظر في أي وقت يحكم
بملكها لاهل وهو في الضرر أو بعد الانفصال يراجع (قوله ولو بقتصير) ومعلوم انه في حالة
التقصير يضمنه وقد صرح به غيره وظاهر ان ضمانه بالقيمة وبعبارة التحفة وهو أمانة بيده فاذا
تلف بقتصير ضمنه أو عدمه فلا وفيهما يلزم المكري تجديده انتهت وكان ينبغي للشارح ان يعبر
بعمله والافارقة على الامانة لاتعلق لهما (قوله وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع ظاهر)
اهل صورة المسئلة انه غير منتفع بالذات في تلك المدة كما هو ظاهر فليراجع واعلم ان هذا يرجع
اليه الشارح بعد ان كان تبع ابن حجر في التطير في كلام القاضي (قوله وان احتاجت لآلات
جديدة) غاية في المتن (قوله بين الفسخ والابقاء) متعلق بالخيار (قوله وبجث الولي العراقي
سقوطه الخ) الظاهر ان الشارح لا يرتضي هذا أخذ من إطلاقه فيما مر امتناع قلعه
وبقرينة التعليل المار مع اسناد هذا لقائله بحثا المشعر بعدم تسليمه فليراجع (قوله وانه لو شرط
ابقاء الرخام الخ) صريح هذا السياق انه بحيث آخر لا يزرعة وليس كذلك وانما هو بحيث
لابن حجر كما يعلم بمرابعة تحفته (قوله فان قدر عليه) أي دفع نحو الجريق (قوله وانه لا يكلف
الزراع من الغاصب) أي سواء توقف على خصومة أم لا لكن له الزرع ان لم يتوقف على خصومة
بخلاف ما اذا توقف عليها أي من حيث المنفعة فيخاصم (قوله بالمعنى السابق) أي ان أراد
دوام الاجارة (قوله بمعنى انه لا يجبر عليه المكري) أي مع لزوم تنظيفه عليه بعد المدة حتى

يفارق الغبار الحاصل بالريح الآتي (قوله وهو للعمار كالسرج الخ) هذا تقديره باعتباره اللمعة
وسمائي تفسيره بالمعنى المراد (قوله وهو ما يشبهه الا كاف) يعنى بالمعنى اللغوى وهو ما فوق
البرذعة أو نفس البرذعة على ما ترفيه (قوله أما اذا شرط) محتمل قوله عند الاطلاق (قوله
وعلى المكثرى محمل ومظلة الخ) قال الشهاب بن قاسم شامل للمعنى والذمة بدليل تعميم القسم
ويحصل مما هنا مع قوله فيما قبل الفصل السابق وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره ان
كان له ان ما ذكر من المحمل وغيره على المكثرى وهو ما ذكر هنا فان كان معه فلا بد من معرفته
وهو ما ذكره هناك والالتماس يحتمل معرفته ويركبه المؤجر على ما يليق بدابته كما ذكره الشارح هناك
الى آخر ما ذكره الشهاب المذكور (قوله الى اول عمرائها) هذا اذا كانت الاجارة الركوب فقط
قوله ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق آمن الخ) هذه عبارة العباب بالحرف وعبارة
لأنوار ولو كان الطريق آمنا والاجارة لذهاب والاياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع الى ان
ينجلى ولا يحسب زمن المكث فان رجع وسات الدابة من ذلك الخوف ولكن اصابها آفة أخرى
ضمن لان من صار مستعدا لم يتوقف الضمان عليه على ان يكون التلف من تلك الجهة ولو كان
الطريق مخوف في الاول فان علم المكثى وأجاز جازله الرجوع مع قيام الخوف ولا ضمان وان جهل
فوجهان انتهت (قوله وفرق الوالد بين عدم صحتها) أى وبين ما هنا ولعله أسقطه الكسبة
(قوله انما يتأتى باستيفائه) وبعد استيفائه لا يصح ايجاره أى فلو وقفنا صحة ايجاره على قبضه
لأنه عليه باب الاجارة لكن هذا الفرق قديم وقف فيه من وجهين الاول انهم جعلوا قبض
العين قائما مقام قبض المنفعة وحينئذ فيقال كان المتبادر ان لا يصح ايجاره الا بعد قبض العين
لقائم مقام قبض المنفعة لانه لما نذر القبض الحقيقي بقبض المنفعة نافي حكمه من قبض العين
قائم مقامه والميسور لا يسقط بالمعسور الوجه الثانى ان هذا الفرق يقتضى ان لا فرق بين ايجاره
من المؤجر ومن غيره (قوله لان الضرر) أى بسبب هذا العيب الحاصل (قوله فتدأجاب
الشيخ) يوجه ان هذا التقيد من عند الشيخ وليس كذلك بل هو كذلك في كلام الاصحاب وعبارة
التحفة ولا تخاف اقوالهم فى البيع انه عيب ان خشى منه السقوط وعليه يحتمل الثانى يعنى
كلام الزركشى (قوله ثم لو شرط عدم ابداله اتبع الخ) عبارة التحفة واختار السبكي انه
لا يجوز الا بدال الا ان شرط قدر ايعلم انه لا يكفيه واذا قلنا لا يدل فلم يأكل منه شيأ فهل للمؤجر
طأ بتمه بنقص قدره كانه الذى يحتمل السبكي فيما اذا لم يقدره وحمل ما يحتاجه أن له دلالة لانه
العرف وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك اتبعه الشرط ثم مال الى انه كالأول انتهت

* (فصل فى بيان غاية المدة الخ) * (قوله فى منذور عتقه) أى بان تذر ان يعتقه اذا مضت سنة بعد
تفاء المريض (قوله والوجه فيه ما صحة الاجارة) أى سواء كان اقطاع تملك او ارفاق كما سأتى
(قوله واذا عتق فى اثنائه الخ) قال سم ويفارق ما يأتى فيما لو أجزع عبده ثم اعتقه انه تستمر
الاجارة بتمه سبب اعتقه هنا على الاجارة بخلافه ثم (قوله لتصریح الا كثيرين الخ) كلام
الاكثرين شاهد على القول لا شاهد له ومن ثم بعاد فى التحفة رداعليه وعبارة عقب كلام
انهمولى نصها ورد بقول الروضة لو استأجر دابة ليركبها الى موضع فغن صاحب التقريب له
ردها الى المحل الذى سار منه ان لم ينهه صاحبها وقال الا كثرون ليس له ردها الخ ووجه شهادته

على انه لو وجب ذلك لم يحل التسليم لم يثبت الخلاف بين صاحب التفسير والاكثرين
فله سقط من الكتبة من نسخ الشارح لفظ وهو مردودا ونحوه عقب كلام القمولى ويدل على
ذلك قوله الا ترى وحيث فيحمل القول بوجوب الخ (قوله وان لم يطلبها) هذا خاص بنحو الدار
والخانات بخلاف نحو الدابة كما يعلم مما يأتي عن القفال وفي حاشية الشيخ تقييدها ذابها اذ لم
يقصد بغلقها حفظها وقد يتأني في الشارح عقب كلام القفال فتأمل (قوله فلو غلق
الدار والخانات الخ) قضية انه لو تركها مفتوحة لم يضمن الاجرة وقول القفال الا ترى وتسليم
الخانات والدار لا يكون الا بتسليم المفتاح ربما يقتضى خلافه فليراجع (قوله لان غلقهما
مستحب لما قبل انقضاء المدة الخ) فيه ان كلام القفال ليس فيه غلق بل قوله وتسليم الخانات
والدار لا يكون الا بتسليم المفتاح قد يقتضى انه لا فرق كما مررت الاشارة اليه (قوله ولم يصادر
بعرص الامر على المالك) تقدم انه غير لازم (قوله بل ليس مقتضى منه الخ) قد يقال يلزم منه
ما قرئ منه ثم رأيت الشهاب سم قال ان حمل الربط على مطلق الاسم الك في هذا واضح او على
خصوصه فلا يظهر ان الاستثناء لا يوقف على خصوص الربط اه (قوله الا ان انهم دم)
قال الشهاب المذكور او غصبت او سرقتم مثلا كما هو ظاهر ثم قال تنبيه هذا التفصيل
المذكور في الدابة ينبغي جريانه في غيرها كمنوب استأجره للبيه فاذ اترك له وتلف او غصبت
في وقت لوليه سلم من ذلك ضمنه فليتأمل اه (قوله فابق ضمنه مع الاجرة) قال الشهاب
المذكور ان كان الذهاب به الى البدار الاخر ساغنا شكل الضمان او تمتعنا خلف قوله فيما تقدم
اى في شرح قول المتن ويد المكثرى يد امانة الخ وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر في
السفر قال الا ان يختار الاول ويحمل على ما لو كان في الذهاب خطرا او وجد منه تقييط ثم نظر
فيه بانه مع الخطر ينبغي الضمان ولو بدون اباق ومع التقييط ينبغي الضمان ولو بدون ذهاب
وذكر انه بحث فيه مع الشارح فحمله على ما اذا وقع تقييط قال وقد علم ما فيه فليتأمل اه
(قوله ولو عمل غيره عملا باذنه) قيد بالاذن للخلاف (قوله والاوجه كما يحتمل الاذرى) اى
في كلام المصنف (قوله ودقهما) اشد ضررا مما استأجره (كذا في نسخ الشارح وعبارة النسخه
دق وهما اشد ضررا الخ) وكأنه أشار الى تقييد الضمان بتقييد الاول وقوع الدق بالفسخ
كما أشار اليه تعالى للجلال المحلى بقوله دق الذى هو بصيغة الماضى وصف للحداد والقصار
والثانى كون الحداد والقصار اشد ضررا مما استأجره وهذا زاده على ما في شرح الجلال فلعل
قول الشارح ودقهما محرف من الكتبة عن قول التحفة دق ودقهما واعلم ان الظاهر انه
لا منافاة بين ما هنا وبين ما مر من ان الحداد لا يسكن قصارا مطلقا كعكسه اذا مر في الجواز
وعدمه وما هنا في دخول العين في ضمانه فالاسكان المذكور وان كان مستعاضا مطلقا الا ان
دخول العين في ضمانه مشروط بهذين الشرطين اذ لا يلزم بين الجواز وعدمه والضمان
وعدمه هكذا ظهر لي فانظر مع ما في حاشية الشيخ (قوله وفارق المستعير من المستأجر) حق
التعبير وانما ضمن هنا مع انه مستعير من مستأجر لان المستأجر لما تعبدى الخ (قوله فان كان
صاحبها معها) اى مع المكثرى كما هو فرض المسئلة (قوله لاختصاص يدها) الظاهر ان
الضمير في هم الزيادة على حذف مضاف اى بقسط الزيادة من الدابة اذا فرض انه معها كما صحتها

كما مر (قوله لانه لم يأذن في جعلها) تعليل للمتن خاصة (قوله بعد قطعه) متعلق بخيطة
 * (فصل فيما يقتضي انفساخ الاجارة) * (قوله وعدمهما) الاولى وما لا يقتضيها اذ ليس في
 الفصل بيان شيء يقتضي عدم الانفساخ أو التخيير بل ذلك لعدم هو الاصل حتى يوجد ما يرفعه
 (قوله ومن فرق بين ذلك) عبارة التحفة ومثله على الاوجه ما لو عدم دخول الناس فيه لقننة
 أو خراب ما حوله كما لو خرب ما حول الدار أو الدكان والفرق بينهما غير صحيح انتهت فالضمير في
 بينهما المسئلة عدم دخول الناس الحمام التي قاسها ومسئلة خراب ما حول الدار والدكان التي
 قاس عليها وما مراده رد ما في البحر من ان عدم دخول الناس الحمام المستأجر بسبب قننة حادثة
 أو خراب الناحية عيب بخلاف الحانوت والدار فانها مستأجرة للسكنى وهي ممكنة على كل
 حال اذا علمت ذلك علمت ان مراد الشارح بالاول في قوله دون الاول مسئلة عدم دخول الناس
 الحمام لسكنى كان حق التعبير مثل ما في التحفة على ان من جملة ما شتمته الاشارة في قول الشارح
 بين ذلك مسئلة ابطال أمير البلدة التفرج وقد علمت انها ليست في كلام صاحب الفرق الذي
 قصد هو الرد عليه وما في حاشية الشيخ من ان مراد الشارح بالاول ما في المتن انما أخذه بمجرد
 الفهم وهو لا يوافق الواقع كما علمت (قوله بفتح الفاء بالاداة المستأجرة لطرو وخوف مثلا) وعلى
 هذا التفسير يكون قول المصنف ومريض مستأجر دابة لسفر من عطف الخاص على العام اذ
 هو من جملة تعذر السفر وانظر ما كتبه (قوله وكذلك الحسى ان تعلق بمصلحة عامة كان
 استأجر الامام الخ) قد يقال ان هذا أيضا من التعذر الشرعي اذ المانع من المقابلة بعد الصلح
 انما هو الشرع وليس هنالك مانع حسي فتأمل (قوله الذي يقابل) وصف لماضي (قوله
 بعضهم الانفساخ فيه لكونه الخ) غرضه بذلك الاعتراض على من استثنى ما ذكره وان استثناءها
 انما هو صوري لا حقيقي (قوله أو بمدة استحقاقه) وليس منه كما هو ظاهر ما لو جعل النظر
 لزوجه منه مادامت عزباء ولولده مالم يفسق فلا ينفسخ ما أبرأ بالتزوج أو بالفسق كما هو ظاهر
 خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وبعضهم امين على مرجوح) أي مالم يذكره (قوله في المتن
 فالاصح انفساخها في الوقف) أي ولو كانت الاجارة ضرورة كعمارة كما هو صريح التعليل
 الا في والاجارة التي لا تنفسخ بموت الناظر انما هي اجارة الناظر العام لعموم ولايته وهذا
 الوقف لم يثبت له واقفه ناظر اعمافه ناظر العام الحاكم كما هو ظاهر كما انه اذا لم يقم الواقف
 ناظرا أصلا فان النظر للحاكم وحده ينفذ فالطريق في بقاء الاجارة الى انقضاء المدة ان يؤجر
 الحاكم بنفسه أو بمن يقوض اليه ذلك من الموقوف عليهم أو غيرهم وانما ثبت على ذلك لاني
 رأيت من العظماء من أفتى بعدم انفساخ الاجارة بموت هذا الناظر في هذه الصورة اذا كانت
 اجارة للضرورة فان قلت لا تثبت له هذه الولاية للضرورة كما تثبت للضرورة ولاية اجارة
 المدة الطويلة وان لم يثبت الواقف قلت الفرق ان الناظر ولايته على الغير ثابتة بقول الواقف
 أو الحاكم وان كان تصرفه مشروطا بشرط وشروط الواقفين وهذا مخالف للضرورة فاذا
 وجدت الضرورة جاز التصرف على خلاف الشرط بالولاية الثابتة من جهة الواقف أو الحاكم
 واما هذا فلم يثبت له الواقف ولاية على غيره أصلا والضرورة بمجرد هذا لا تصلح ان تثبت له ولاية لم
 يثبت له الواقف ولا الحاكم نعم هو كالناظر العام في ان الضرورة تجوز له مخالفة شرط الواقف

في المدة لكن يتقيد بقاءها بمدة استحقاقه فاذا رجع الاستحقاق الى غيره انقضت اجارته لعدم ولايته على الغير كما عرفت لكن يبقى الكلام فيما اذا انقضت على من يرجع المستأجر بتسليم ما بقي من المدة من الاجرة والذي يظهر انه يرجع على جهة الوقف لان ما أخذ منه لمصلحة عمارة الوقف فصار كالمأخوذ لذلك بالقرض فليحذر ذلك (قوله لانه لما قيد نظره من جهة الواقف بمدة استحقاقه) أي ولو التزاما ليشمل ما اذا كان نظره على قدر حصته (قوله وما يجشه الركشي الخ) من فوائد الخلاف ارث المنفعة عن المستأجر وعدمه (قوله لان ولايته مقصورة على مدة ملك مولاه ولا ولاية له على من انتقل ملكها الخ) قضيته انه لو كان له ولاية على من انتقل ملكها لمالكها اليه انما لا تنسخ وتكامل عليه الشيخ في الحاشية وانظر لو كان الذي انتقل ملكها اليه هو الولي نفسه بان كان أباً للمجور (قوله واجارة أم ولده بموته والمعلق عتقه بصفة بوجودها) أي والصورة ان التعليق والايلا يساقان على الاجارة (قوله لزوال الاسم) قضيته ان الحكم دائر مع بقاء الاسم وزواله فتي زال الاسم انقضت الاجارة وما دام باقيا فلا تساخ وان فانت المنفعة المقصودة فلا تنسخ الاجارة في الدار مثلاً لا البر والجميع رسومها واسمها يبقى بقاء الرسوم كما سيأتي في الايمان والظاهر ان هذا غير مراد وأن المدار في الانقضاء عدمه انما هو على بقاء المدة المقصودة وعدمه فتي فانت المنفعة المعقودة عاينها انقضت الاجارة وان بقي الاسم فتتسخ بقوات منفعة الدار أي من حيث كونها ارفال في المنفعة له بالذهب في والازم عدم الانقضاء بانهدامها وان زال اسمها اذا انتفاع متأت بالارض لعدم الانقضاء فلا يكون لاناطة الانقضاء بالانهدام معنى وقد اقتصر غير الشارح في تعليل الانقضاء على فوات المنفعة والفرق بين ما هنا والايمان ان المدار في الايمان على ما تقتضيه الالفاظ الصادرة من الخالف فتعلق الحكم ببقاء اسم الدار المحلوف على دخولها من مثلاً وما هنا ان المدار على بقاء المنفعة المقصودة بالعدم فتأمل وراجع (قوله فان انهدم بعضهم اثبت المكثري الخيار) أي ثم ان كان المنهدم مما يفرده بالعقد كبيت من الدار المكثرة انقضت فيه كما صرح به الدمري وهو مأخوذ مما سيأتي في الشارح فيما اذا غرق بعض الارض مما لا يتوقع انفساره وحينئذ يثبت الخيار فيما بقي من الدار وان كان المنهدم مما لا يفرده بالعقد كقطر حائط ثبت الخيار في الجميع ان لم يبادر المكثري بالاصلاح وهذه هي محل كلام الشارح بدليل تقييده بالذي كور (قوله قبل مضي مدة الاجرة لئلا يفردها) صوابه لئلا يفردها (قوله ونقص ما يفرده أي والصورة انها تعطت بذلك كما هو فرض المسئلة فلا يحتاج لما ترجاه الشهاب سم حيث قال اعمل المراد نقصا يتعذر معه الانتفاع والا فلا وجهه للانقضاء اه (قوله وما اعترض به من كونه مبني على الضعيف الخ) عبارة التحفة واعترض بانه مبني على الضعيف في المسئلة بعدمه ويجاب بحمل هذا على ما اذا ذكر الخ فعبارة الشارح لا تصح الا بتأويل وبعبارة التحفة هذه تعلم ما في حل الشيخ في حاشيته لعبارة الشارح (قوله لانه فسح في بعض المعقود عليه) يعلم منه ان فرض الخلاف بين المتولي والجمهور فيما اذا اراد ان يفسح في الباقي من المدة فقط اما ان يفسح في الجميع فهو جائز عند المتولي والجمهور وبه صرح في الروضة (قوله فاعترض بان الوجه الخ) لا يخفى ان المعترض انما هو قواهما في كلام المتولي انه الوجه فقط وليس المعترض نقاهما الكلام

الجمهور والمتولى كما يفهمه هذا السياق فكان ينبغي خلاف هذا التعبير وهو تابع فيه للتحفة
 (قوله وتوجيه ابن الرنعة أي لاطلاق الجمهور والمراد قوله يقال فيه أيضا الخ مراده به توجيه
 آخر لاطلاق الجمهور خلاف ما يفهمه سابقه فكان سبق التعبير أن يقول ووجه ابن الرنعة
 اطلاق الجمهور بأن الأصل الخ ويوجهه أيضا بأن الفرق بين البيع والاجارة أي اللذين أشار
 المتولى في دليله المراد إلى اتحادهما واضح إذالة الخ (قوله نعم يحمل قولهما الخ) هذا أجل ثان
 لاستنباط الشيخين لكلام المتولى فكان ينبغي ذكره عقب قوله المراد فقوله ما عن مقالة المتولى
 أنه الوجه أي من حيث المعنى على ما مر فيه أيضا لأن من حيث المذهب بان يقول أو يحمل قولهما
 المراد كور على ما إذا كانت الاجارة عبدا الخ (قوله وكان الغصب على المالك) ليس بقيد كما يعلم
 يأتي (قوله ومحل الخلاف) كذا في نسخ الشارح ولعله محرف عن قوله ومحل الخيار والا
 فالأمثلة لم يقدّم فيها خلاف (قوله والأقرب أخذ من نص للبويطي الخ) ربما يوهى به أن هذا
 الأخذ به وليس كذلك فإن هذا الأخذ وما بعده إلى آخر السواد جواب للشهاب حج وهو
 الذي سئل عنه هذه الأمثلة كما يعلم بمراجعة تحفته (قوله لا مكان الاستيفاء بما في قوله راجع
 الخ) قد يقال إن الذي في قول المصنف المذكور ليس طريق الاستيفاء فكان الظاهر أن يقول
 لا مكان الاستيفاء من غير ضرر عليه لما ذكره المصنف في قوله (قوله أي المقرض منه) ظاهر
 هذه التفسيراته لا يدفع له مال الجاهل إذا كانت المؤنة منه فليراجع (قوله فلا يبيعه ابتداء)
 في نسخة عقب هذا مانعه خشية أن تأكل أثمانه ومثله في التحفة قال الشهاب سم قوله
 خشية أن تأكل أثمانه أعله لا تنق لا لثني اه وبه يدفع ما في حاشية الشيخ (قوله إلا أن
 يحمل على ما يحتمل الأذري الخ) قال الشهاب سم فيه أن مجليا مصرح بعدم الانقضاء اه
 تتأمل (قوله هو زيادة إيضاح) قد يقال بجمعه وأنه إنما أتى به ليعاق قوله حتى مضت مدة الاجارة
 إذ لا يصح تمليك بقبض الأبناء بل لأن القبض ينقض بمجرد وقوعه فلا يستمر إلى انقضاء المدة
 وإنما المستقر الأمسالك وقد مر تطبيق ذلك في آخر تلك سنة (قوله ولم يسلمها) أي ولا عوضها (قوله
 وهو ضعيف) أي خلاف ما يقتضيه تعبيره بالإصح على ما قدمه في الخطبة من اصطلاحه على أن
 قابل الأصح صحيح لا ضعيف فإراد الشارح بهذا التورك على المتن بأنه كان ينبغي أن يعبر
 بالصحيح بدل الأصح لكن قوله كما صرح به في الروضة فيه تسميح لأنه لم يصرح في الروضة بأن هذا
 ضعيف وإنما عبر هنا بالصحيح فعلم منه أن مقابله ضعيف وبما تقرره سقط ما في حاشية الشيخ مما لا
 يصح عند التأمل (قوله فصار كالوأكرهه سيده على العمل) أي بعد العتق (قوله وإنما امتنع
 بيع المشتري الخ) الجامع بين هذا ومثله أن كلامه ما فيه بيع الشخص ما ليس تحت يده
 لأن هو تحت يده وبه يتدفع ما في حاشية الشيخ (قوله لأنه إذا ملك الرقبة حدثت المنافع
 على ملكه) أي من حيث ملك الرقبة لأن من حيث الاجارة والأفان منافع تحدث على ملك
 المستأجر كما مر وعبارة المحقق الجلال لأن المنفعة تابعة في البيع للرقبة (قوله فان جهل
 المشتري تخير ولو في مدة الاجارة) عبارة التحفة ويخير المشتري أن جهل ولو مدة الاجارة كما
 اقتضاه اطلاقهم ~~لم~~ لكن بحث الأذري وغيره بطلان البيع عند جهل المدة انتهت فقوله
 ولو مدة الاجارة غاية في الجهل إشارة إلى رد ما بحثه الأذري وكان الشارح رحمه الله فهم منها

غير المراد قصر فيه بما ترى (قوله ولو مع الجهل) صوابه في حالة العلم اذا جهل بالاجارة
لا يصح فيه التعميم بعده كما لا يخفى (قوله ولو علمها وطن استحقاق الاجرة الخ) عبارة التحفة
ولو علمها وطن استحقاق الاجرة تخير عند الغزالي ورجحه الزركشي لانه مما يخفى وقال الشاشي
لا يتخير فلو انفسخت الخ فاستخر العبارة ساقط من نسخ الشارح اذا لا يصح جعل قوله ولو علمها الخ
غاية فيما قبله كما لا يخفى (قوله وبوئيد الاول) عبارة التحفة عقب قوله انهم للمشتري نصها ولو آجر
داره مدة ثم استأجرها تلك المدة ثم باعها فهل تدخل المنفعة في البيع اختلاف فيه جمع متأخرون
والا وجهه نعم قياسا على ما قاله الجلال البلقيني ان الموصى له الخ واما ما في الشارح فغير صحيح
(قوله قبل وقوع التخيير) وظاهره ان مشله بعده اذا اختار الابقاء بالاجرة (قوله وعلى هذا
يحمل قول بعضهم الخ) يتأمل (قوله الذي سببه موت المستأجر) خرج به الحلول الذي سببه
مضي المدة قبل موته فلا يرتفع كاهو ظاهر

* (كتاب احياء الموات) *

(قوله ومن ثم افنى السبكي بكفر الخ) قال في التحفة في اطلاقه نظر ظاهر (قوله وأجروا عليه)
أي على احياء الموات بخلاف ما وقع في حاشية الشيخ وانما قال في الجملة لانهم اختلفوا في كيفية
وما يحصل به فلم يجزموا الا على نطاق الاحياء (قوله ولا يشترط فيه القصد) أي على الاطلاق
بقريته ما قدمه آنفا (قوله المشعر به) أي بالقصد والمشعر هو قوله فلامسلم تملكها (قوله
ويحمل كلامه على الجواز) صوابه ويحمل كلامه على الصحة لا على الجواز (قوله ولو ذميا)
أي او حرييا كما قاله الشهاب سم وحيث مذمنا كان الاولى اخذه غايه (قوله واستقرضه على بيت
المال) الواو فيه بمعنى أو (قوله فقال للامام اقطاع أرض بيت المال) أي ارفاقا بقريته عطف
وعليه ~~كها~~ عليه وان كان الاقطاع يشمل الارفاق والتقليد (قوله سواء أقطع رقبته أم
منقعتها) هو عين ما قبله (قوله ونعذر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم) أي بان لم يعرف أحد منهم كما
يعلم من المأخوذ منه فليست الصورة انهم موجودون لكن جهل عين مالك منهم كما هو الواقع
في جلود البهائم الآن اذ حكمها انها مشتركة بين أربابها كما في اقتناء الذوى الذي مرت
الاشارة اليه في باب الغصب (قوله قال بعض شراح الحاوي في ظني الخ) ما ظنه هذا البعض
بحزمه في الانوار وصححه الشارح ووالده في تصحيح العباب وعليه فقوله فيما هي يقينا ليس بقيد
(قوله وان حصل أصله) أي أصل الانتفاع بدونه (قوله واستقل) أي بان كان مقصود الارعى
بخلاف ما اذا لم يستقل هو عرى وان كانت البهائم ترعى فيه عند الخوف من الابعاد (قوله ولو
مسجد لو يدم) قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا يحرم الصلاة فيه لان غاية أمره انها
مسالة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فع وجوده كذلك أي لانه مأذون فيه من
واضحه ومعلوم ان وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه الازالة وبقي ما اذا مات الواضع هل يعتبر
اذن كل من آل اليه ارث ذلك أو علم رضاه اذ لم يخرج عن الملك بالوضع المذکور كاهو ظاهر
ينبغي نعم كذا ظهر لي فليتأمل ثم قال الشيخ وعليه فلو كان للمسجد المذکور امام أو غيره من
خدمة المسجد أو يمن له وظيفة فيه كقراءة فينبغي استحقاقهم المعلوم كافي المسجد الموقوف وقتا
صحيحا لان الامانة والقراءة ونحوهما لا تنوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة رقبته

مسجدا لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا لانه يشترط لجواز القصر مجاوزة محله
فهو كساحة بين الدور قال فاحفظه فانه مهم اه وهو جدير بما ذكره لفاسته لكن قوله فينبغي
استحقاقهم المعلوم لا يخفى ان محمل استحقاقهم له من حيث الشرط اذا كان الواقع يستحق
منفعة ما جعل المعلوم منه اما اذا كان لا يستحق ذلك بأن كان قد جعل المعلوم من أما كن
جعلها بجوانب المسجد أو أسفله في الحرم أيضا كما هو واقع كثيرا فلا يخفى انه لا دخل لشرط
الواقف فيه لعدم استحقاقه وقضيته ثم ان مكان من له المعلوم من يستحق في بيت المال تجازله
تعاطيه لان منفعة الحرم تصرف لمصالح المساكين كما مر جوابه وان لم يكن ممن يستحق في بيت
المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو ظاهر فتأمل (قوله فتأوها) خبر قول المتن وحريم (قوله في بلده)
أي الثلج أي البلاد الذي فيه الثلج كالشام (قوله واهذا أنقى الوالدرجه الله الخ) قال الشهاب
سم وقد يشك كل عليه قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بما كن الخ الا ان يجاب
بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس في الجملة كالمذكورات في قواهم المذكور وان لم يعتد فعلها
في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد فعله بين الناس مطلقا كما في هذه الفتوى اه (قوله وان
قانا بكراهة بيع عامرها) يعني مكة وكأنه توهم انه قدم ذكرها (قوله وقضية كلامهما الاكتفاء
بالحويط بذلك من غير بناء الخ) تتأمل هذه السوادة فلعل فيها سقطا من النسخ وعبرة التحفة
عقب قول المصنف تحويط البقعة نصها ولو بقصب أو جريد أو سعف اعتيد من ثم قال
الماوردي والرويان ان ذلك يختلف باختلاف البلاد واعقده الأذري وفي نحو الاجار خلاف
في اشتراط بنائها ويجهل الرجوع فيه لعادة ذلك المحل وجعل اشتراطه في كلام الشيخين في الزرية
على محمل اعتيد فيه دون مجرد التحويط كما يدل عليه عبارتهم وما هي لا يكفي في الزرية نصب
سعف واججار من غير بناء لان المثل لا يقتصر عليه في العادة وانما يفعله المجتاز اه فافهم
التعليل ان المدار في ذلك وغيره على العادة ومن ثم قال المتولي وأقره ابن الرفعة والأذري
وغيرهما لو اعتادنازلوا الصحراء الى آخر ما في الشرح (قوله أو اججار من غير بناء) هو عبارة
الشيخين التي قدمتها في عبارة التحفة ومر ما فيها (قوله وأتى بما يقصد به نوع آخر) أي وكان
المأق به مما يقصد للملك وغيره كما في مثاله بخلاف ما اذا كان لا يقصد الا للملك فانه يملك به مطلقا
كالدار كما يأتي في كلامه قريبا (قوله ثبوت أصل الحقيقة له) قال الأزهري أحق في كلام العرب
له معنيان أحدهما استيعاب الحق كتولك فلان أحق بما له أي لاحق لغیره فيه قال النووي في
التحرير وهو المراد هنا والثاني الترجيح وان كان لا لا تخوفه نصيب كخبر الأيم أحق بنفسها
(قوله فان زاد على كفايته فلغيره احيا الزائد الخ) عبارة التحفة اما ما زاد على كفايته فلاحق
له فيه بخلاف ما عداه وان كان شائعا فينبغي تحجيره فيه (قوله وقضية كلام المصنف انه لا يطل
حقه بعض المدة) الا صوب بطول المدة (قوله لان التحجر ذريعة الخ) تعليل لما جزم به الامام
(قوله ان ما اقطعه صلى الله عليه وسلم) أي ارفاقا

• (فصل في حكم المنافع المشتركة) • (قوله وان تقادم العهد) أي وان طال زمن الجلوس
مثلا كما يعلم من كلام غيره خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وان فعله) يعني البيع بدليل
التعليل (قوله وان لم يدخل وقتها أو كان الجالس صديقا) هاتان الغايتان انما يظهر معناهما

بالنسبة الى قول المصنف الا في قول فارقته لحاجة الى عود لم يطل اختتامه في تلك الصلاة الخ
 لا بالنسبة لقوله لم يصرا حق به في غيرها اذا المناسب فيه غاية نعم هو عكس ما ذكر (قوله كما رجحه
 في الروضة) أي بحسب ما اقتضاه سياقه والافه في الروضة لم يصرح بترجيح (قوله والالم
 يطل حقه) أي بان نوى مدة معينة (قوله وأفهم ما ذكر) أي ابن الصلاح
 * (فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) * (قوله مأرب) باسكان الهاء زوكسر الراء (قوله
 الايكة) وهي الاشجار المأبثة في الارض التي لا مالكة لها (قوله على ما حكاه الامام) لتبري انما
 هو بالنسبة لحكاية الاجماع خاصة والافا لحكم مسلم كما يعلم مما يأتي (قوله ولان الموات اذا
 ملك الخ) عبارة القوت ولان الموات اذا ملك لا يحتاج في تحصيل مقفه وده الى مثل العمل الاول
 بخلاف المعدن (قوله فلا يملك شيئا في أريج الطريقين) أي لامن البقعة لما يأتي ولامن النيل
 كما يعلم مما يأتي أيضا من ان حكم المعدن واحد (قوله اذا الظامى مقدم على غيره) كان حق
 التمليل اذا لا دعى مقدم على غيره وعبارة الكهفة وعطشان على غير وطالب شرب على طالب في
 (قوله فانه باق على اباحته) أي اذا كورة انه يدخل اليهم بنفسه بلا وق فلا يتاقده ماء سياتي
 في قوله وكالاخذ في اناء سوقه لنحو بركة أو حوض مسدود فلهنا وافق لقوله الا في أينما
 وخرج بما تقر دخوله في ملكه بنحو وسيل ولو بجفر نهر حتى يدخل واما قول الشيخ في حاشيته
 قوله أي الشارح فانه باق على اباحته أي ما لم يدخل بحمل يختص به أخذ ما يأتي في قوله وكالاخذ
 في اناء سوقه لنحو بركة أو حوض الخ اه فيقال فيه هذا لا يذم يصح لاختلاف ما أخذ الذي
 أشرت اليه المعلوم مما يأتي في كلام الشارح على ان حمله المذكور لا يصح انه هو عين المسئلة هنا
 كما يعلم بالتأمل (قوله كان لذي الاسفل منعه) كأنه لا يصير شريكا أربعة في المعنى بعينه أو
 كان شريك اثنين ولعل الورد عند الضيق واعلم ان الشهاب حج نظري هذا اليكم (قوله
 وسقيه منه) الظاهر انه معطوف على من في قوله منع من أراد السقي أي وله منه من السقي لو
 أحيا (قوله يقال عليه الخ) لا يخفى ان صريح هذا السياق ان هذا لا اعتراض وليس كذلك
 وما حصل ما في هذا المقام ان الشهاب حج لما تم الكلام على التقدير بالكعبين قال والتقدير هو ما
 هو ما عليه الجمهور واعتراض بان الوجه الى قوله والخير جار على عادة الجواز وأقر الاترض ثم
 قال عقبه قيل التخل ان افرد الى أن قال ولا حاجة لهذا التفصيل الخ فله ولا حاجة راجع للنيل
 خاصة كما لا يخفى والشارح رحمه الله تصرف في عبارته بما ترى من غير تأمل (قوله رخصه
 بقرردخوله في ملكه) أي من غير سوق فقاروق قبله (قوله ولولزرعه) لا موقع له هذه الغاية
 هنا كما لا يخفى على متأمل اذا الحكم لا يلزمه بذل ما وان فضل عن حاجته فأي حاجة الى بيان
 الحاجة وانما تظهر هذه الغاية بالنسبة لقول المصنف الا في وتجب له شربة فسكان الاولى
 تأخيرها هنا (قوله واما على مقايله) أي الارتفاق المذكور قبله في كلام مصنف (قوله بلا
 عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل كأنه الشهاب مع عن الشهاب حج الذي العبارة
 في تحفته وانما لم يجعل قوله قبل أخذه قيد في البدل بلا عوض أي لا يجب له بلا عوض
 حيث لم يأخذ في اناء أي اما اذا أخذ فيه فانما يجب عليه بعوض لان السورته انما لا يضطرار
 فلا يجب عليه بذله ولو بعوض (قوله كلام مباح) الظاهر ان المباح ما وفيما بعده ليس بقيد فليراجع

(قوله والاوجب بذله لذي روح محترمة) قال الشهاب سم في حواشي التحفة يدخل في ذي الروح المحترمة الماشية فيقدم اى الاذى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرع بالاولى فأى حاجة مع ذلك لقوله وماشيته وان احتاجه لزراع (قوله وحيث وجب البذل لم يجز أخذ عوض عليه) يعنى في مسئلة المتن التى لا اضطرار فيها على أنه قدمه هناك وذكره هنا يوههم بربانته في مسئلة الاضطرار وليس كذلك (قوله في شرب الماء) صوابه في شرب الاذى (قوله والظاهر الجواز لعلم به الخ) عبارة التحفة وهذا معلوم من قوله الخ (قوله ما رجحه المصنف) اى وهو القسمة على قدر الاراضى اى وان لم ينسب اليه فيما مر (قوله علا بتقريب الصفة) اى وانما لم نعمل به لان شرطه امكان التوزيع وهو منتف هنا للجهالة

* (كتاب الوقف) *

(قوله هو لغة الحبس) انظر ما المراد بالحبس في اللغة (قوله وأشار الشافعى الى أن هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية) قد يقال ان أراد بالمعروف هذا المعنى الشرعى المستوفى للشرايط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مثله يكون لها معنى لغوى أعم فينقله الشارع الى ما هو اخص باشتراط شروط فيه تقتضى خصوصه كما لا يخفى وعبارة الشافعى رضى الله تعالى عنه ولم يحبس اهل الجاهلية فيما علمته دارا ولا أرضا وانما حبس اهل الاسلام انتهت (قوله في الحياة) اى حتى لا يرد السفيه الا فى اذنيه أهلية التبرع لكن بعد الموت بالوصية وحينئذ فقد يقال اذا كان هـ ذامرا للمصنف كما قرره فقد خرج السفيه فلا يحتاج الى اعتذار عنه بقوله الا فى وصية فهو وصيته الخ فتأمل (قوله وان لم أرا التصريح به) صرح به الدميرى قال وقل من تعرض لذلك (قوله فهو اراضى بيت المال) هذا لا يخالف ما تقدم فى الشارح بعد قول المصنف السابق فى احياء الموات ولو اراد قوم سقى ارضهم من ضبطه بفتح الراء بلا الف لان ذلك ضبط لما وقع التعبير به هناك فى المنهاج فلا ينافى قراءته بالالف فى حد ذاته الذى عبر به الشارح هنا خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ (قوله وأم ولد) اى خرجت بقبول النقل وبه فارقت المدبر والمعلق العتق فلا يحتاج الى فرق بينهما من خارج وان تكلفه الشيخ فى الحاشية (قوله المقصود بان تحصل منه فائدة الخ) عبارة لشهاب حج نصها ودوام الانتفاع به المقصود منه ولو بالقوة بان يبقى مدة تقصـد بالاستئجار غالبا وعليه يحمل ما افاده كلام القاضى ابى الطيب انه لا يكتفى فيه بخمسة وثلاثة ايام فدخل وقف عين الموصى بمنعته الى آخره فى الشارح فقوله فدخل وقف عين الموصى بمنعته الخ اى بقوله ولو بالقوة الذى هو غاية فى الانتفاع وقوله وكذا وقف المدبر والمعلق عتقه بصفة اى يدخلان بقوله بان يبقى مدة تقصد بالاستئجار غالبا الذى هو تفسير لدوام الانتفاع فى كلام المصنف وقوله وخرج ما لم يقصد الخ اى بقوله المقصود منه اى عرفنا وقوله وما لا يقصد الخ اى بقول المصنف الانتفاع وبتأمله تعلم ما فى كلام الشارح (قوله بان تحصل منه فائدة مع بقائه مدة) عدل به عما مر عن حج ويلزم عليه التكرار لانه قدمه (قوله على شرط ثبوت حل الملك فى الرقبة) كأنه احتج به عن المستأجر اى بشرط فعلى معنى الباء واهل هـ اى اصوب مما فى حاشية الشيخ (قوله محمول على ما اذا لم يقصد اجارته فى تلك المدة) اى بان كانت منفعة فيه لا تقابل بأجرة (قوله وشمل كلام المصنف الخ) قد

علمت مما سلفه عن حج ان كلام المصنف لا يشمل هذا بمجرد (قوله أو صفها) اهل
 صورته أنه مجهول صفة مأمونه الخاصة بان لم يره (قوله وبقرق بينه) اي من حيث حرمة مكث
 الجنب فيه ونحوه وان كان الموقوف مسجدا هو الاقل (قوله فوضع توقف) اي مالم
 يثبت بنحوه هو اما اذا ثبت كذلك فلا توقف في صحة وقفته مسجدا كما افق به الشارح (قوله
 وبقي منتقاه) اي من الوجه الذي وقف له كما يدل عليه ما بعده فتأمل (قوله أو بدونه) اهل
 صورته أنه ترتب في ذمته اجرة في اجارة فاسدة ثم وقف وشرط صرفها من الوقف (قوله
 في الخارج) الاولى حذفه ولم يذكره حج (قوله لا مكان عليك) علة للايهام (قوله فاعتراض
 بان المتبادر الخ) لا يخفى أن ما يجنبه السبكي هو عين ما قدمه الشارح وحاصل الاعتراض
 يناقضه فلي تأمل وليحذر (قوله وينقل الوقف الى من بعده) هذا لا يترتب على كونه منقطع
 الاخر كما يعلم مما يأتي ويعلم من هذا أنه متجاوز بقوله فهو منقطع الاخر وكان الاولى حذفه
 والاقتصار على قوله فيبطل استحقاقه الخ (قوله وما نوزعنا به مستدلين) اي المذاهب وفيه
 محيى الحال من الفاعل المذوق فانظر هل هو جائز عند النجاة (قوله نعم لو شرط أن يرضى عنه
 صح) انظر هل لهذه الاضحية حكم سائر الضحايا ولو بعد موت الواقف المضحى عنه (قوله ان
 كان بقدر اجرة المثل فأقل) اي والابطال الوقف كذا في بعض الهوامش فليراجع (قوله
 وهو اقرب) له سقط قبله لفظ قال السبكي اذ هو كذلك في الحقيقة والافقداستوجه هو الصحة
 (قوله لبعده عن قصد الجهة) تعليل لما قبل قوله والا كما هو ظاهر (قوله وعلى من يتلقى منه)
 انظر هل المراد من يتلقى منه بجهة الوقف خاصة حتى يخرج نحو الزوجة فلا يسرى عليها أو المراد
 ما هو اعم (قوله وان قضى به حكمهم) اي فيبطله اذا توافعوا البنا (قوله هذا كله الخ)
 هذا التعبير يوجبهم ابتداء أن ماسيد كره يخالف حكم ما ذكره وليس كذلك فكان الاولى خلاف
 هذا التعبير (قوله لوضوح الفرق بين لا يظهر ولا يوجد) قد يقال ليس هذا حق الجواب
 لان المعترض لم يسو بينهما بل ادعى الظهور في الاغنياء الذي نقاه المصنف فكان حق الجواب
 انما هو ادعاء منع الظهور (قوله ويزول ملكه عن الآلة الخ) هو من كلام الكفاية ايضا
 تعالى لما وردى ويدل عليه ما يأتي في الشارح فكان الاولى تأخير قوله كما قاله في الكفاية الخ
 عنه (قوله واعتراض القمولى والبلقيني الخ ٣) ليس فيما رأيته من نسخ الشارح لهذا خبر
 واهله سقط من الكتبة وعبارة التحفة واعتراض القمولى والبلقيني ما ذكره آخره بان الذي
 ينبغي توقف ملكه الآلة على قبول ناظره وقبضه وفيه نظر لان الكلام في الآلة التي يحصل بها
 الاحياء وهو حينئذ لا ناظر له لعدم وجود المسجدية الابدان يوجد من البناء ما يحصل به
 الاحياء واذا تعذر الناظر حينئذ اقتضت الضرورة ان ماسيد يصير مسجدا يتبين أنه ملك تلك
 الآلة بمجرد قوله فاقاله اي الماوردى صحيح لا غبار عليه انتهت (قوله ما ذكره آخره) يعني
 صاحب الكفاية تعالى لما وردى وقوله آخره اي قوله مالم يقل هي للمسجد (قوله وغيرهما)
 بالجر عطفًا على القمولى والبلقيني اي واعتراض غيرهما وحينئذ نقوله يمكن حمله لا يصح
 أن يكون خبره الا بتكليف اذ الذي يمكن حمله انما هو كلام الروياني لا الاعتراض المقدر الذي
 هو المبتدا (قوله حبس عليه) له لا يضم الحاء والباء جمع الحبيس حتى يناسب التفسير قبله

(قوله مع صراحة أرضي موقوفة بلا خلاف) أي مع ذكره صراحة ذلك بلا خلاف حتى يلاقي الجواب بان قيمه لا فلا يضاعف عليه والاف كيف يسلم أنه لا خلاف فيها ثم يدعي فيه الخلاف (قوله لاحتماله غير الطلاق) والقياس حينئذ أنه اذا لم يدع الطلاق يمنع عنها مؤاخذة له باقراره ثم يستفسر وانه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة (قوله ولا يشترط قبول ورثة حائزين) الظاهر ان هذا وما بعده في الوقف بعد الموت كما يدل عليه السياق فليراجع (قوله بنفسه) أو بوكيله بين به ان المراد من له الوقف لا من تعاطى الوقف كالوكيل (قوله وصرح في الانوار) أي بناء على القول الثاني (قوله فيصرف للمصالح لا لأقاربه) أي اذا كان الوقف من أموال بيت المال كما هو ظاهر (قوله أنه لا يضرت قد) أي في عبارة الواقف بان كانت مترددة بين أمرين وهنالك من القرائن ما يدل على ارادته أحدهما وليس المراد تردد الواقف لانه مانع من صحة الوقف (قوله فان لم يعرف كرجل) أي الذي هو صورة المتن ومثال ما يعرف أمدا انقطاعه كان يقول على أولادى ثم على عبد زيد ثم على الفقراء (قوله كوقفت كذا على جماعة) أي ولم ينو معينا كما يعلم مما يأتي قريبا (قوله قال الشيخان وكأنه وصية) قال الشارح في شرحه للبهجة والمناهل أنه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثالث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبته وارثه (قوله لما امرانه كالبيع) لعل المراد أنه كالبيع في مطلق عدم قبوله للشرط والافقره ان البيع لا يطل باشتراط الخيار (قوله فانما تختص بهم قطعا) هذا ينافي ما قدمه قريبا من نسبه للاثنتين وهو تابع فيما ذكره هنا من القطع للمتولى وفيما قدمه من نسبه للاثنتين للإمام (قوله شاركه ولده من بعده) أي عن هو في درجة الولد وقوله عند استحقاقه أي عند دخول وقت استحقاقه بانقرض من فوقه ولا يمنعه ترتيب استحقاقه على استحقاق أبيه الذي تضمنه كلام الواقف وهو لم يستحق

(فصل في احكام الوقف القلبية) (قوله وهذا ما صححه في الروضة) يعني في بطنابعد بطن خاصة (قوله لما امر أنما تأتي للاستمرار الخ) هو تابع في هذه الاحالة للشهاب ج لكن ذلك قدمه في كلامه بخلاف الشارح (قوله أنه قيد في الثانية ايضا) أي قوله على أولادى وأولاد أولادى سواء قال الاعلى فالاعلى أو الاول فالاول فليس في كلام المصنف غير مسئلتين فلا حاجة لما في حاشية الشيخ (قوله ثم حدث لاختيه ولدا استحق) والظاهر استقلاله بالاستحقاق دون ولد ولد بنته والفرق بينه وبين ما سيأتي فيما لو وقف على أولاده ولم يكن للواقف عند الوقف الاولاد ثم حدث له ولد حيث يشاركه أنه لما لم يكن للواقف عند الوقف الاولاد ولد جعلنا اللفظ على ما يشمله كما سيأتي لظهور ارادة الواقف له فصار في رتبة الولد وأما هنا فأنما اعطينا ابن ابن البنت بمجرد ضرورة فقد ابن الاخ ولم تقم قرينة من جهة الواقف على جعله في مرتبة ابن الاخ على انه عطف هنا بمقتضية الترتيب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ القشيري أخذ ما يأتي فتأمل (قوله على مصاريق ثم الفقراء) أي كان وقف ما يصرف من ريعه مقدار كذا لفقراء أو نحوهم وما فضل عنهم للفقراء فاذا اتفق ان المصاريق كانت نصف الربع مثلا وكان ما فضل عن العمارة النصف فأقل دفع للمصاريق ولا يقال ان المصاريق قبل العمارة

كانت لا تستغرق الا النصف فليس لها الا نصف ما فضل (قوله وقف دخوله على اسلامه)
 انظر هل المراد ان المتوقف على الاسلام نفس دخوله في الوقف حتى لا يستحق فيما مضى في زمن
 رقبته أو المتوقف عليه بين الدخول من حين الوقف ويؤخذ مما يأتي في ولد الامان ان المراد
 الثاني فليراجع (قوله وقرينة الجمع تحتل الخ) قضية أنه لو قال على اولادى الموجودين
 دخول ولد الولد وهو ظاهر (قوله لبيان الواقع) بمعنى ان كلام من اولادها ينسب اليها بالمعنى
 اللغوي فليس لها فرع لا ينسب اليها بهذا المعنى ومن ثم كان الاولى تقديم ذكر ان المراد
 بالانتساب اللغوي على قوله فلا ينافيه الخ لانه مرتب عليه كما لا يخفى (قوله فالعبرة فيها) الاولى
 فالمراد فيها الخ (قوله عموماً واحتياطاً) فيه مخالفة لما في جمع الجوامع فليراجع (قوله
 اى وان احتاجوا) اعلم ان مثال الامام ليس فيه الا الاستثناء والحق به الشهاب حج الصفة
 فقال عقبه اى وان احتاجوا اه والشارح ذكر لفظ المحتاجين في ضمن مثال الامام فأوهـم
 انه من كلامه ثم ذكر ما ذكره الشهاب المـذكـور فلزم عليه التكرار ايضاً بل صار الكلام مع
 بعضه غير منتظم وفي بعض النسخ اسقاط الالف من أو ولا معنى له هنا ايضاً وان كان له معنى في
 الخارج (قوله واستبعاد الاسنوى رجوع الصفة للكل) يعنى فيما اذا قدمت على الجمل
 وعبرة التحفة وأما تقدم الصفة على الجمل فاستبعد الاسنوى رجوعها للكل (قوله بان
 العصمة هنالك محققة) هذا يوجب رجوع الاستثناء للكل لاعدمه كما لا يخفى ثم ان صريح كلام
 الشارح ان مسألة الطلاق المذكورة هي التي استشكل بها الاسنوى ما هنا وليس كذلك
 اذ الذي فيها صفة لاستثناء وعبرة التحفة عقب قوله ظاهر نصها وقد يفرق بين ما ذكر في
 المتوسطة الخ وهذا كلام مقتضب لاتعلق له بما قبله كما لا يخفى فتوهم الشارح أنه متعلق به
 فغير عنه بما ترى (قوله أو أم ولده) اى كان وقف عليه يتبعها من يصح الوقف عليه أو وقف
 عليها بعد موته والافقدها أنه لا يصح الوقف على أم الولد اى استقلاً لا وبهمذا يزول التعارض
 الذي توهمه الشهاب سم (قوله لانتقطاع الديومة) اعلم ان النسخ من الشرح فيما في هذا
 المحل سقط والذي يوضحه ان الشهاب حج لما نقل أخذ الاسنوى المذكور وقال عقبه ما نصه
 لكن فيه نظرو يفرق بان المدار ثم على الوضع اللغوي القاضى بانقطاع الديومة وهنا لا تأثير له
 الى آخر ما في الشارح فالظاهر ان الشارح ذكر عقب كلام الاسنوى نحو قوله والتمطير فيه بان
 يفرق الى آخره تنظير الشهاب حج فيكون قوله غير مسلم خبر المبتدأ الذي حذف من النسخ مع
 تنظير الشهاب حج فلتراجع نسخة صحيحة

(فصل في احكام الوقف المعنوية) (قوله وجبت الاجرة له) اى للمسجد (قوله كما
 مر) اى في باب الغصب (قوله ارجعها لأنها موقوفة) قال الشهاب سم ولا يرد على ذلك
 عدم صحة وقف الطعام ونحوه لان ذلك فيما كان استقلالاً لا بطريق التبعية ثم نقل عن الشارح
 احوال أنها تباع ويشتري بثمنها شجرة أو شقصها ويوقف كالاصل (قوله قال الشيخ والاولى
 بالترجيح) الذي في كلام الشيخ ان الاولى بالترجيح انما هو الثاني كما في شرحه للروض وجرم به
 في شرح البهجة (قوله ومن ثم لو وقف عليه زوجته الخ) هذا انما رتبته الشهاب حج على
 كونها لا تزوج منه ولا من الواقف وهو الذي يظهر ترتيبه عليه وعبارته عقب قوله الموقوف

عليه نص الامنه ولا من الواقف ومن ثم الخ واعل الكتبة سقطته من نسخ الشارح (قوله وهي ٥-يرة) له وهى بالغة اوافق قوله المارأ ومطاوعة لا يعتد به عليها الصغر (قوله وكذا موقوف عليه بعدى) قضية هذا الصنيع ان الواقف والاجنبى ضامن مطلقا وظاهرا له لضمان عليهم اذا اتفاه بغير تعد كان استعماله فيما وقف له باجارة مثلا فلا تسقط القطع كذا لرجع القيد للجميع فليتأمل (قوله اماما اشتراه الناظر الى قوله فالمنشى لوقفة هو الناظر) محله انما هو بعد قوله الا فى ولا بد من انشاء وقفه من جهة مشترية وكذا قوله وأما ما ينشئه من ماله الخ لان الكلام هنا فى شراء البديل لا فى وقفه (قوله او يعمره منهم ما أو من احدهما) اى فى غير جدران الوقف لما سياتى فيها والظاهر ان الصورة هنا ان الوقف على نحو مسجد فليتأمل (قوله والفرق بينهما ما وبين بدل الموقوف واضح الى قوله ولا بد من انشاء وقفه الخ) من قتاوى والده ايضا (قوله فى الجدران الموقوفة) خرج به ما ينشئه من البناء فى الارض الموقوفة فلا يصير وقفه بنفس البناء كما شمله كلامه المتقدم وان اقتضى التوجيه الا فى ضرورته كذلك اذ قد يجاب عن هذا الاقتضاء بان هذا توجيه لما نصوا عليه من وقفية ما بنى فى الجدران ولا يلزم ان كل ما وجد فيه معنى التوجيه يثبت له هذا الحكم ولا يلزم من تبعية الارض لهذا الشئ اليسير استتباعها لامر خطير اذ اليسير عهد فيه التبعية كثيرا فليتأمل (قوله ولا بد من انشاء وقفه من جهة مشترية) اى الحاكم وهو تابع فى هذا التعبير للشهاب جج لكن ذلك انما عبر به لانه قدم خلافا هل المشتري الحاكم أو الناظر فعبر هنا بما ذكر استنزل على القوانين واعلم ان هذا من متعلقات مسألة المثل وكان الاولى تقديمه عقبه كما أشرت اليه (قوله وقول القاضى أخته مقامه محل نظر) عبارة التحفة وقال القاضى أو يقول أخته مقامه ونظر غيره فيه انتهت (قوله فليست ملكا احدا) اى من جهة الوقفية وقوله حتى تنقل الى الله تعالى اى بجهة الوقفية والافكل شئ ملك له تعالى على الاطلاق (قوله ولا يلزم عليه) يعنى الاول وأراد بذلك الجواب عن قول شيخ الاسلام ان عوده ملكا مع القول بانه لا يبطل الوقف مشكلا (قوله مقلع وينتفع بعينه) أراد بذلك أفادة الحكم بتمامه وان كان لا يفرع على ما قبله كما لا يخفى (قوله فيظهر عدم صحة الوقف) كان الصورة أنه اراد الوقف بعد انقضاء مدة الاجارة واستحقاق القلع فتأمل (قوله وببحث الاذرى تعين مسجد خص بطلاقة الخ) انظر هل مثله تعين نقض الجامع للجامع لا المسجد غير جامع

* (فصل فى بيان النظر الخ) * (قوله اى قاضى بلد الموقوف عليه) اى بالنسبة لغير نحو الحفظ والاجارة وقاضى بلد الموقوف بالنسبة لذلك كما هو قضية التشبيه وصرح به الشهاب جج واعل سقط من نسخ الشارح من الكتبة (قوله لا لمن بعده من الاهل) كان صورته أنه جعل النظر بعد هذا لفلان فتأمل (قوله ونقل الاذرى عن لا يحصى وقال انه الذى نعتت بدهان الحاكم لا نظره معه الخ) اى والكلام فى الناظر الخاص لا من نصيبه الحاكم حيث النظر له وعبارة الاذرى فى محل نصها (قائدا) قد يؤخذ من قوله اى المنهاج ان شرط الواقف النظر الخ أنه ليس للقاضى أن يولى فى المدرسة وغيرها الا عند فقد الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظره معه كادل عليه كلامهم ولم أرهم نصا يخالفه وربما يأتى فيه كلام اه ثم

قال في محل بعده ذامانصه * (فرع) * تعاق بعض فقهاء العصر بكلام الشيخين هنا في انه ليس للناظر التولية في الوظائف في المدرسة وغيرها واما تعاق بقوله كما كذا وكذا انا انه للعصر وصاروا يقولون بان التولية في التدريس للعاكم وحده وليس للناظر الخاص وهذا غير سديد وكلام الرافعي ونحوه محمول على غالب التصرفات ولو جعل على الحصر لكان محله الاوفاف التي ليس فيها الا ذلك كما هو الغالب في الوقف على معين أو موصوف بصفة لا يحتاج الى تولية واتصّب بعض الشراح لنصر ذلك واطال القول فيه وهو الذي نعتقده وان الحاكم لا نظره معه ولا تصرف الى آخر ما ذكره عنه الشارح مع زيادة فتدعات ان الكلام في الناظر الخاص وكيف يمتنع تصرف الحاكم مع من هو نائب عنه مع ان النظر في الحقيقة انا هو له وانما يجوز له الابانة فيه لكثرة اشغاله كما هو ظاهر وبهذا سقط ما في حواشي الشهاب مع ما اردفه به شيخنا في حاشيته (قوله نعم له رفع الامر الى الحاكم الخ) عبارة البلقيني المتقولة في شرح الروض فلورفع الامر الى الحاكم ليقتر له أجرة فهو كما اذا تبرم الولي بحفظ مال الطفل ورفع الامر الى القاضي ليقت له أجرة انتهت ولعل بعضهم اساقط من الشارح من النساخ والافان الذي بعده هذا لا يتم الابانة (قوله وعالوه بان التفويض) اي من الانسان المشروط له النظر الى الآخر (قوله لم يجز عزله بمثله ولا بدونه) اي ولا باعلى منه كما علم مما مر وعل ابن رزين انما قيد بما ذكره لانه يرى جواز عزله باعلى منه (قوله وزيفه التاج السبكي بانه لا حاصل له) عبارته في التوشيح لا حاصل لهذا القيد فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا وان اراد علماء الدين ان على ما يحتاج اليه النظر فلا يصح الى آخر ما ذكره ولأن توقف في قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا فانهم لم يشترطوا في الناظر العلم (قوله أو تدريسه) اي مثلا كما في الحقيقة واعلم ان هذا الايناسب ما حل به المتن فيما مر من قصره على ما اذا ولي نائب عنه في النظر على ان مفهومه انه اذا لم يشترط تدريسه في الوقف وقتره فيه حيث كان له ذلك بان كان النظر له أن يكون له عزله اي ولو بلا سبب كما هو قضية اطلاقه وهو مخالف لما مر آتفا فليستأمل (قوله ومرا أنه لو كان المؤجر المستحق الخ) اي في كتاب الاجارة

* (كتاب الهبة) *

(قوله بالتشديد من المحبة) اي ويكون مجزوما في جواب الامر وقوله وقيل بالتخفيف من المحابة اي ويكون أمرا ثانيا للتأكيده كذا ظهر وظاهر أنه على الثاني يفتح الباء كما هو القياس وما في حاشية الشيخ من أنه بضمها لم أعرف سببه (قوله ويحرم الاهداء) قد يقال لا عبرة بالهبة (قوله على خلاف الغالب) اي من عدم ذكره الجدل الكلية وليس المراد على خلاف الغالب من تقديمه فيكون الغالب ذكره لكن مؤخر اذ هذا خلاف الواقع وان أوهمه كلام الشيخ في الحاشية (قوله فانه باحة) يعني الضيافة وان كانت مقدمة في الذكر في نسخ الشارح ولعل تقديمها من الكتبة (قوله وانما الممتنع عليه نحو البيع كالهبة بثواب) عبارة الحقيقة وانما الممتنع عليه نحو البيع لامر عرضي هو كونه من الاضحية الممتنع فيه ذلك انتهت ولا بد من هذه الزيادة المذكورة فيها في عبارة الشارح اذ هو محط الجواب كما لا يخفى (قوله نعم ايها هو أنه اذا اجتمع الخ) اي الذي ذكره المفترض ايضا كما هو من الحقيقة خلاف ما يؤهمه كلام الشارح

(قوله واشترط هنا) أي وهذا اشترط هنا الخ (قوله وهبة ولي غيره قبولها) أي وحيث
اشترط في هبة ولي غير الأصل قبول الهبة من الحاكم أو نائبه فهبة تجرور وولي منون وغيره
تجرور بدل منه وقبولها من موصوب مقبول ومن الحاكم متعلق به (قوله وهو صريح في رد
ما سبق عنه) فيه نظر اذ ذلك في الطفل كما مر بخلاف ما هنا فإنه في البالغة كما يرشد إليه قوله
ان ادعته نعم ان كانت البنت صغيرة اتي فيها ما مر في الطفل كما لا يخفى (قوله وكذا المالك)
عطف على قوله كما لو كانت ضمنية (قوله ولم يوجد) كذا في نسخ الشارح وعبارة التحفة
ولو بوجه واحد بل عبارة الشارح محرفة عنهما من الكتابة وان أمكن تعديهما (قوله وجعلها له
مدة حياته) أي الذي تضمنه قوله أعمرتك (قوله ولو من المرتين) أي لما فيه من إبطال حق
العق وانهما جاز البيع وان تضمن ذلك اتعينه طريقا لوفاء الحق الذي تعلق برقبته (قوله لان
المانع من الهبة أمر خارجي) انظر ما وجهه في الاولى (قوله كما لا يرد ايضا) أي على قوله
الا تاتي وما لا فلا (قوله واعطاء العباس الظاهر أنه صدقة الخ) عبارة التحفة واعطاء العباس
الظاهر أنه صدقة لاهبة والافه والكونه من جملة المستحقين والمعطى أن يفاوت بينهم انتهت
فقوله والا أي وان لا يكن صدقة وحاصل كلامه أنه اما صدقة ان كان المال له صلى الله عليه وسلم
واما بطريق استحقاقه من بيت المال ان كان المال لبيت المال وأما قول الشارح لكونه الخ
فلا يصح تعليل لكونه صدقة لما فاته إياه (قوله ولو لم يجز الصلح) أي فيما هو موقوف بينه
وبين غيره للجهل بحصته منه (قوله بشرط أن لا ينقص عما يده) حاصل هذا الشرط ان
المجور وتارة يكون يده شيء من ذلك الموقوف وتارة لا فان كان يده شيء منه فشرط الصلح
أن لا ينقصه عنه لان البدل للمالك ولا يجوز للولي التبرع بملك المجور وان لم يكن في يده منه
شيء جاز الصلح بلا شرط لاتقاف ذلك المحذور فلا توقف فيه خلاف لما في حاشية الشيخ (قوله لانه
إباحة) تعليل لأصل حل الأكل لا امتناع غيره (قوله لا يزيد على عنقود) أي لا كل قاله
الشهاب سم (قوله نعم ترك الدين) أي بلفظ الترك (قوله والأوجه اعتبار ذلك في الهدية
الخ) عبارة التحفة ويبحث بعضهم الاكتفاء به أي بالوضع بين يديه في الهدية فيه نظر (قوله
للخير الصحيح) تعليل للمتن (قوله وقال به كثير من الصحابة الخ) أي فهو إجماع سكوتي وانما
احتجاج له هذا بعد الخبر الصحيح لان لقائل أن يقول ان الهدية انما تملك بأحد شيئين القبض أو
الوضع بين اليدين متلا ولم يوجد واحد منهما فافيه فتصرفه صلى الله عليه وسلم في الهدية
لاتتقاهما (قوله بين نسائه) أي نسائه صلى الله عليه وسلم (قوله ولو كان يدها المتب) غاية
في المتن (قوله كالاعتاق) أي من المتب (قوله وحيث شذفا لام أولى به) أي حين ارتكب
المكروه وقوله وعليه يحمل الخ أي على ما اذا ارتكب المكروه وهو هذا ما يظهر من الشارح
سكن في التحفة مانعه نعم في الروضة عن الدارمي فان فضل فالأولى أن يفضل الأم وأقره لما في
الحديث انهما ثلثي البر وقضيته عدم الكراهة اذ لا يقال في بعض جزئيات المكروه انه أولى
من بعض بل في شرح مسلم إلى آخر ما في الشارح وما ذكره أعني صاحب التحفة عن
الروضة من ذكر الأولوية التي استنبط منها عدم الكراهة لا يوافق ما في الروضة وعبارتها
فصل ينبغي للوالدان بعدل بين اولاده في العطية فان لم يعدل فقد فعل مكررها إلى أن

قال قلت واذا وهبت الام لاولادها فهي كالاب في العدل بينهم في كل ما ذكرنا وكذلك الجدة
والجدة وكذا الولد اذا وهب لوالديه قال الدارمي فان فضل فليفضل الام والله أعلم انتهت (قوله
عينا) معمول هبة اخرج به الدين كما يأتي (قوله ورد) اي الجمع المذكور (قوله ولا تظن
لكونه عليك محضا) اي فيكون كالهبة حتى يصح الرجوع عنه وقوله من غير شخص اي فلا
يخصه بغير الفرع (قوله كما في نفقتهم الخ) هذا جامع القياس (قوله لما منع قام به) اي
اول عدم قيام سبب الارث كولد البنت وهو تابع فيما ذكره لشرح الروض لكن ذلك انما اقتصر
عليه لان عبارة المتن الابن ومعلوم ان عدم ارث الابن انما يكون لما منع بخلاف مطلق الفرع
الذي وقع التعبير به هنا (قوله وهو لا يرثه) اي المال الموهوب لان ارثه اياه فشرح
صحة الرجوع هكذا ظهر وفي حاشية الشيخ ما يرجع اليه لكن هذا يشبه الدور فليأمل (قوله
غير متعلق به حق) حال من الموهوب (قوله لم ينتقل الملك عنه) اي بان كان له او موقوفا
(قوله يرجع في نصفه فقط) اي لان النصف الذي آل اليه بالقسمة كان له نصفه قبيلها شائعا
فليخرج عن ملكه (قوله لو خرجت مستحقة) اي القيمة (قوله والحق به الاذرعى دبع جلد
الميتة) اي بان وهبه حيوانا مات ثم دبع جلد (قوله ما لم يسل) اي فيصح رجوعه اذا رجع
بعد الاسلام وليس اراد ان يتبين باسلامه صحة رجوعه الواقع في الردة كما يعلم من التعليل
(قوله لمخالفة لما حكم به الشافعي الى قوله وانما اطلقنا الكلام) نص ما في فتاوى والده (قوله
الاول ان العقد الخ) لم يذكرا هذا الاول ثانيا وثالثا كما هو مقتضى التعبير بوجوه (قوله
اذا كان صحيحا بالاتفاق) انظر ما وجه التعبير بالاتفاق هنا وفيما يأتي مع ان حكم الحاكم لا اثر له
في محل الاتفاق وكان الظاهر ان يقول اذا كان مختلفا فيه لانه الذي يظهر اثر حكم الحاكم فيه
من رفع الخلاف (قوله لا يمنع من العمل بوجبه) يعني ما يخالفه في الموجب وكذا يقال
فيما يأتي (قوله مطلقا) انما قيد به لانه محل الخلاف بيننا وبين الحنفى اما اذا كان مقيدا كما
اذا قال السيد اذا امت من هذا المرض مثلا فالحنفى يوافقنا على صحة بيعه (قوله ولو حكم
بموجب البيع امتنع على الشافعي تمكن المتعاقدين الخ) اي ان قلنا ان هذا الحكم لا ينعض
والا فالدى يأتي في كتاب القضاء انه لو حكم حاكم بتنى خيار المجلس نقض حكمه (قوله لم يكن مانعا
للحنفى من تمكن الجار من اخذ المبيع بالشفعة ولو حكم بوجبه امتنع عليه ذلك) قد
يقال ما معنى حكمنا على الحنفى بانه يمتنع عليه ما ذكر مع انه صحيح عنده وهو لا يلتزم كما منا وقد
يقال قانده انه لو رفع ذلك الحكم اليانا نقضناه واعلم ان ما قرره الشارح هنا تبعه والده
وذكر فيما يأتي انه منتول صريح في اننا نلتزم بموجب حكم المخالف وان كان هو لا يراء فان
الحنفى لا يرى ان الحكم بالموجب يتناول الاشياء المستقبلة مع وجوب التزامها كما تقر في
الامثلة لكن صرح الشهاب حج في فتاويه بان محل التزام الموجب حكم المخالف اذا كان
يقول به فليحذر (قوله ولو حكم المالك بصحة القرض الخ) يوجد ههنا في نسخ الشارح سقط
وعبارة فتاوى والده التي ما هنا نص ما فيها ولو حكم المالك بصحة القرض لم يمتنع على المقرض
الرجوع في القرض وان حكم بوجبه امتنع على المقرض الرجوع في العين المقرضة الباقية
عند المقرض لان موجب القرض عند الحاكم المذكور الخ (قوله وبفتوى الحق فيه) بالباء

الموعدة عطفًا على قوله بالعود (قوله صريح في رد دعواه) قال شيخنا في حاشيته ما نصه في كون
 ما ذكره صريحًا في رد دعواه نظرًا لا يخفى لأن محصل ما ذهب إليه لا يشترط في الموجب كونه موجودًا
 بل الحكم به يشمل الموجود والثمرات المستقبلية والحكم بعدم صحة النكاح فيما ذكره كرايس حكمًا
 لأن شرط الحكم وقوعه في جواب دعوى ملزمة حتى يقع الحكم في جوابها نعم إن كان المالك
 لا يشترط لصحة الحكم ما ذكره كرايس ما قاله الشارح انتهى ما في حاشية الشيخ وهو صريح بما تری
 في استحالة الدعوى هنا وليس الأمر كذلك إذ هذا مما تصح فيه دعوى الحسبة إذا أراد
 التزويج بين علق طلاقها على نكاحها بأن يدعى عليه إنسان بأنه وقع منه التعليق المذكور
 ويريد التزويج بين علق عليها ومعاشرتها فيحكم عليه المالك بموجب التعليق فتدبر (قوله
 وفارق ما هنا) أي حيث يرجع الواجب في المؤجر مساوٍ لمنفعة من غير رجوعه بشئ على
 المؤجر رجوع البائع حيث يرجع على المشتري المؤجر بأجرة المثل لما بقى من المدة (قوله كما
 مر في نحو تخمر العصير) أي لبقا مساظسته عليه كما قدمه (قوله ويبقى غراس متب وبناؤه)
 أي بالأجرة (قوله بعد القبض) أي قبض هذه الهبة وكان الأولى أن يقول مع القبض (قوله
 الذي لم تحمل منه) قال المذهب سم وجهه هذا القيد إنهم إذا حملت منه صارت مستولدة
 للاب وان لم يحصل الرجوع فتنتقل إلى ملكه بسبب الاستيلاء فلا يتأق الخلاف حيث قد في
 حصول الرجوع أو عدمه فليأمل انتهى (قوله خلافا لما يوهمه) كلام الأذري كلام
 الأذري ليس في هذا وإنما هو فيما إذا أهداه بعد أن خلاصه بالفعل وعبارة التحفة ولو أهدى لمن
 خلاصه من ظالم لتلا بقض ما فعله لم يحل له قبوله والاحتمال أي وإن تعين عليه تخليصه بناء على
 الأصح أنه يجوز أخذ العوض على الواجب العيني إذا كان فيه كفاية خلافا لما يوهمه كلام
 الأذري وغيره هنا انتهت وهذا هو الموافق لما في شرح الأذري لأنه نقل ما ذكره عن فتاوى
 القفال ثم تردد فيما إذا تعين عليه التخليص وأعل في نسخ الشارح سقطا من الكتب والله أعلم
 (قوله على مقابل المذهب) عبارة التحفة على الضعيف وهي الأصوب
 * (كتاب اللقطة) *

(قوله محترم) في حاشية الشيخ أنه وصف للمال والاختصاص وانظر احترازه في المال عن ماذا
 (قوله فلما لك) في نسخة فلذى اليد فان لم يدعه فل قبله إلى المهي ثم يكون لقطة (قوله وقربه)
 الظاهر رجوع الضمير لعدنه بتأمل (قوله وسكة أخذت منه) أي من البصر (قوله إن
 تبدل نعله بغيره) هو على حذف مضاف أي بفعل غيره والافال فعل مؤنثة (قوله واجمعوا على
 جواز أخذها) أي اللقطة (قوله إذ فرق بين قولهم الخ) أي فقولنا بالوجوب إذا تعين
 أخذها طريقا لا يتأق قول القائلين بالصحيح لا يجب أخذها وإن خاف الخ إذا تعين
 المذكور أخص من خوف الضياع (قوله نعم خص الغزالي الوجوب) أعلم أن الوجوب
 الذي خصه الغزالي ليس مذكورا في عبارة الشارح كما يعلم من التحفة وعبارتها وقال جمع بل
 نقل عن الجمهور أن غلب على ظنه ضياعها لو تركها واجب والأفلا واختاره السبكي وخصه
 الغزالي بما إذا لم يكن تعب في حفظها الخ ولا يصح أن يكون الوجوب الذي خصه الغزالي هو
 المذكور في قول الشارح وما ذكره بعضهم من وجوب الخ إذا البعض هو الزر كشيء وهو متأخر

عن الغزالي بكثير (قوله ولانه صلى الله عليه وسلم) معطوف على قوله كالوديعة فهو له ثانية لعدم الوجوب وكان الاولى تقديمه على قوله نعم الخ (قوله فقهيا تفصيل مر) الذي مر بالنسبة للمسلم انه اذا وجد به دار عرب ليس فيها مسلم وقد دخلها بغير امان فغنية أو بأمان فلقطة فانظره بالنسبة للذمي ونحوه وراجع باب قسم التي والغنية (قوله بخلاف السقيية) فانه يصح تعريفه وتقديم ان الولي يعرف فهو مخبر (قوله جازله) اي للعبد (قوله وزكاة القطر) معطوف على قول المصنف سابقا لئلا يندر

(فصل في بيان لفظ الحيوان وغيره) (قوله بل من فازه لك وثجيا) كان الاولى بل من فازه لك اذ يستعمل فيه كنجافه وضد (قوله من الهالك) كان الاولى من الفوز بمعنى الهالك (قوله والاوجه تحيير الحاكيم بين الثلاثة) اي الالتقاط والترك والبيع خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ان المراد الثلاثة الآتية في كلام المصنف افساده كما لا يخفى (قوله اما اذا أمن) كان الاولى التعبير بغير اما هنا (قوله وتقييد بعضهم الخ) كان الا صوب أن يقول وقول بعضهم الخ ليكون ما سيحكيه عنه مقول القول اذ ليس كما تقييد او يزيد لفظ قال قبل قوله والا لا آتي (قوله قوة القرينة) خبر لعل قوله وسيأتي عنه نظيره بما فيه مراده بذلك ما سيأتي في قوله واذا كل لزمه تعريف المالك كقول ان وجده به مران لا يحصره أخذ اعمامه خلافا للاذري عقب قول المصنف وقيل ان وجده به في عمران وجب البيع وهو تابع في التعبير بما ذكره هنا للشهاب حج وذلك نسب ما سيأتي للامام وعقبه بمنارعة للاذري وهي التي أرادها بقوله هنا بما فيه وأهمه الشارح ثم واكتفى بقوله خلافا للاذري واعلم انه يعلم بما سيأتي للشارح ثم انه يعتقد كلام الامام (قوله او نحو بيعه) كذا في شرح الروض وانظر ما الصورة مع ان يبيعه لا يمنع بيع الملتقط لانه يبيعه على ما له مطلقا سواء كان البائع أم المشتري (قوله كما قاله الاذري) اي في المسئلة الآتية فهو هنا مأخوذ من كلام الاذري وكلامه انما هو في تلك خلافا لما هو منه كلام الشارح (قوله ومحملة كما يحتمل الاذري) هذا وان كان مفروضا فيما اذا أخذ للتحفظ الا أن من له المأخوذ للتقليد كما سيأتي التصريح به خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله لانه ينقلها الى أمانة أقوى) يحتمل ان الضمير للقاضي اذ هو المحكوم عليه بالزوم اي لانه بقوله ينقلها الى أمانة أقوى وهو مستودع الشرع ويحتمل انه راجع للملتقط اي انما لزم القاضي القبول لان الملتقط ينقلها الى أمانة أقوى فلزم القاضي موافقته عند الرفع اليه حفظ المال الغائب الذي هو من وظائفه (قوله فان تلف فلا ضمان الخ) لا يخفى ان هذا مفهوم القيد في قوله مالم يتلف بنفسه او بغيره وفيه ان حكم المنطوق ومفهوم الخالفته واحد في كلامه وهو لا يصرار اليه وبعبارة التحفة التي تصرف فيها بما ذكرنا من قضية كلام شارح هنا أنه يكون امينا في الاختصاص مالم يختص به فيضمنه حيث ذكرنا في الثالث وهو غنائه عما مر في الغصب أن الاختصاص يحرم غصبه ولا يضمن ان تلف أو تلف انتهت وجهل الشيخ في حاشيته معنى الامانة على خلاف الظاهر لما رأى ان الاختصاص لا يضمن ورتب عليه ما فيها بقطع النظر عن أصل ما أخذ الشارح (قوله لكن عبارة القاموس الخ) قصد بذلك تعقب حصر الخطابي اعنى العفاص على ما ذكره وليس قصده ان العفاص فيما فسر هو به من

الوعاء حقيقى كما لا يخفى (قوله لا تختلط بغيرها) كأنه عليه السلام صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يقطعه عليه وأما قوله وليعرف صدق واصلهها فالظاهر أنه معطوف على قوله لا امره فتأمل (قوله واطاهر ان مراده) يعنى المصنف (قوله الا المسجد الحرام) أى فى لقطته كما يصرح به ما بعده خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ (قوله من وقت التعريف) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله ان يعرف (قوله ومجلا) انظر ما معناها هنا (قوله الى أن يتم سبعة أسابيع) التعبير يتم ظاهره فى أنه يحسب من السبعة الأسبوعان الأولان (قوله بحيث لا ينسى ان الأخير الخ) الظاهر ان الحديث هنا حينية تعليل لاحينية تقييد (قوله رادا) أى العراقى وشيخه البلقينى (قوله بمحصل المقصود) متماز برادا (قوله فيتمد) أى القاضى (قوله فان اتفق) أى الملقط (قوله وسواء فى ذلك) أى ما ذكر فى المتن من الوجوه الأربعة (قوله اندفع ما قيل الأولى الخ) قال الشهاب سم لا يخفى ان هذا التمايدفع دعوى الفساد الأولى (قوله ولا يشكل ذلك) أى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل فى ملكها وغرمها) (قوله ولو هاشميا) أى ولا يقال انه يمتنع عليه لاحتمال انها من صدقة فرض وقوله اوقفه أى ولا يقال ان الفقير لا يقدر على بدلها عند ظهور مالها هكذا ظهر فليراجع (قوله ان يتقبل لنفسه) أى بلفظ وعبارة النصفة وبحيث ابن الرفعة انه لا بد فى الاختصاص ككاتب وخمر محترمين من لفظ يدل على نقل الاختصاص الذى كان لغيره لنفسه انتهت (قوله يقتضى بظاهره) يعنى كلامه الأخير حيث قيد فيه الحكم بما اذالم نوجب التعريف عليه (قوله قبل طلبه) متعلق بقوله ردها وكان الأولى تقديمه على قوله ولم يتعلق الخ (قوله وهو المجل) أى فى الزكاة (قوله كينة سلمية من المعارض) مثال للحجة (قوله ولم يكن ملكها) أى اما اذا كان ملكها فترد عليه الميم من غير تردد لانه مالك (قوله ما ليس له تسليمه) أى فى الواقع وان جاز فى الظاهر كما مر

(كتاب الاقيط)

(قوله وان كان مجازا) أى مجازا أول كاسياتى (قوله فهو) أى الاقيط (قوله وأر كانه) أى اللقط المفهوم من الاقيط اوار كان الباب (قوله كما علم) لعلمه من قوله وذكر الطفل للغالب (قوله سن ولم يجب) بحث الشهاب سم ان محله ان كان الحاكم ممن يحكم بعلمه أى لانه حينئذ يقضى بعلمه فى شأن الطفل اذا استرق لكن يثار فيه قول الشارح الآتى فالوجه تعليله الخ فتأمل (قوله والاصح خلافه) أى من حيث اطلاقه والافسياتى فى الفرائض انه حكم فى قضية رفعت له وطلب منه نصلها (قوله وتعبيرهم به جرى على الغالب) هذا تقدم (قوله فباطل) أى ما لم يقبل له التقطعنى والافهونائبه كفى التحنة (قوله ولو كانوا) أى ولو كان الملقوط كافرا (قوله والاخية) الأولى وتقدم خلية على مزوجة لان فرض المستثنى منه يثار عن امرأة ورجل (قوله للنقطة ام غيرها) شمل ما اذا كان يرجع به عن قرب فليراجع (قوله لما مر) انظر ما مراده به (قوله بناء على العلة الثانية) يعنى ضياع النسب الآتية فى كلامه وكأنه توهم انه قدمها (قوله وهذه) أى مسألة المتن (قوله بلدى) قيد بقول المصنف الآتى وان وجد بدوى (قوله والمقصود) لم يقدّم له ذكر فى كلامه (قوله لم يرد لك)

الا انه لا يعلم ايها المقدم (قوله ما لو كانت الدابة مربوطة الخ) اي فهي للراكب (قوله بان
 السائق) المناسب لما قبله بان القائد (قوله ان لم يكن) اي غير المالك تحت يديه اما لو كان تحت يده
 بنحو اجارة فان ما فيه يكون له (قوله وهذا اذا لم يبلغ اللقط) يعني كون ما يتقنه عليه الماسير
 فرضا خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وما نوزع به) هذه المنازعة هي وجه تضعيف الروضة
 وعبارتها قلت اعتبارا به يعني الرافعي القريب غريب قل من ذكره وهو ضعيف فان ثقة
 القريب تسقط بعض الزمان انتهت فكان الاولى للشارح خلاف هذا السياق (قوله
 او يسلمه للملقة) انظر ما مرجع الضمير في يسلمه (قوله واعلم انه يؤخذ من اكتفاءهم الخ)
 مراده به الاعتراض على الاذرعى وحامله ان الذي يؤخذ من كلامهم خلاف ما أخذ الاذرعى
 فلا اعتراض عليهم واعلم ايضا ان والدا الشارح اجاب في حواشي شرح الروض عن تنظير
 الاذرعى بانه لما أمكن كون البعض منه على غير بعد واشتبه حكمنا باسلام الكل اذ هو اميل
 من اخراج المسلم الى الكفر انتهى وهو مخالف لما استتوجهه ولده فيما يأتي من انه لا بد من
 الامكان القريب على انه قد يتوقف فيما ذكره من الحكم باسلام الجميع لما لاقته ما ذكره في
 الجنائز من انه لو اشتبه صبي مسلم بصبي كافر وبانها كذلك انما لا يعاملان معاملة المسلمين
 وسياتي آخر الباب (قوله اذا لم يكن في المحبوسين امرأة) ظاهره وان كانت ذمية وهي غير
 حرة لذلك المسلم واعل وجهه ان احتمال وطء الشبهة مثلا قائم فلا ياتي في ما سياتي قريبا من
 ان ولد الذمية من زنا المسلم كافر قاتل (قوله ان ثبت بين النسب) اي بان شهدن على الولادة
 (قوله المحكوم بكفره) وصف المجنون اي فلق أحد ابويه (قوله بخلافه على الاول) انظره
 مع كونهما حكمنا برده لان الصورة انه وصف الكفر الا ان يقال ان هذا البناء على حقي
 القولين لا على نفس القولين (قوله او غنية وهو الاصح) سياتي له في قسم التي هو الغنية خلاف
 هذا التصحيح وهو انه على كنهه وصحة الشهاب حج هنا (قوله بين الاحكامين) فيه ان الجمع
 لا يثنى اذ شرطه ان يكون مفردا (قوله لانه لم يكذب) هذا غير كاف كما لا يخفى وعبارة التصفة
 لان فيه تصديقا له انتهت لكن في دعواه نظر (قوله ويصح عوده على كل منه ومن المقره)
 اي على البدل (قوله حق لها وعليها) كذا في نسخ الشارح صوابه وعليه بتد كبير الضمير كافي
 التصفة عطا على له في قوله فيما له (قوله عن لا تحل له الامة) اي أو تحل له كما فهم بان ذولي به عليه
 سم (قوله وذلك) يعني عدم الانقاسخ المتقدم في قوله لم ينسخ كما يعلم من شرح الروض
 (قوله مطلقا) اي ولو بالاسبة لما يضر الغير (قوله يرد) اي التنظير في التعليل وهذه مناقشة
 لفظية مع الزركشي لا تقتضي اعتماد كلام الماوردي (قوله أي يستخدمه مدعيارقه) هذا
 تفسير لمعنى قول المصنف يسترقه وان كان قول المصنف المذكور غير قيد في نفسه كما يعلم من قول
 الشارح الا في سواء ادعى رقه حينئذ دام به سد البلوغ فتأمل فلهل به يتدفع ما اشار اليه
 الشهاب سم من اثبات المناقضة بين هاتين العبارتين (قوله بعد حذف ذي البد الخ) هذا منه
 تصريح في حل الحكم في المتن على حكم الحاكم وقد يقال ان صريح التعاليل الاتية بخلافه
 ومن ثم لم يذكره الشهاب بن حجر كغيره ثم ان قضيته مع قول المصنف الا في فان بلغ وقال أنا حر
 لم يقبل قوله انه اذا لم يحكم الحاكم برقه في صغره أن يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية فليراجع

(قوله ويجوز ان يواد وهو مملوك) اي فن يدعي رقه مستمسك بالاصل (قوله من نحو شراء أو ارث) انظر من أين يعلم ذلك مع انه لقيط (قوله انه وادامته) هذا مقول قولها وقوله في الشهادة بالولادة متعلق به ايضا (قوله المحكوم بسلامه) انظر ما ادعى الى التقييد به (قوله ولو غير ملتقط) هذه الغاية علمت من قوله ولو غير لقيط (قوله وعلم ان قوله حر مائل) انظر من أين علم (قوله ولا رجوع مطلقا) اي لان دعوى المرأة ولادته يحكم القطع فيها فتؤخذ بموجب قولها

(كتاب الجمالة) (قوله ويشترط في الملتزم الخ) تقدم هذا (قوله وغير المالك) اي فيستحق المسمى كما هو ظاهر السباق وهو الذي سياتى عن السبكي والبلقيني (قوله ويحتمل انه اراد) يعني المصنف في الروضة بقوله المار في العامل المعين أهلية العمل ولم يتقدم مرجع الضمير في كلام الشارح (قوله وكما لو انفس الخ) ليس هذا نظير ما نحن فيه لانه انما يلزمه اذا كان خاتما على نفسه واهذا لو كان بالشط أو بركب آخر لا يلزمه شيء (قوله او يكون الاجنبي ولاية) قد يناق هذا ما يأتي قريبا من انه في هذه الصورة يكون العمل من مال المولى بقيد الان كان تكون الصورة هنا انه التزم أكثر من اجرة مثل العمل اذا لحكم حينئذ ان العمل بجميعه في ماله فليراجع (قوله وقد يصور أيضا الخ) قضية هذا كالجواب الاول ان العامل يستحق العمل المسمى مطلقا في الاول وبشرط ظن رضا المالك في هذا فيما اذا استبعد الملتزم بالالتزام وقضية ما عداهما عدم استحقاقه حينئذ فليصر بالحكم (قوله بما اذا ظنه العامل المالك) في كون هذا بمجرد ينقضي الضمان نظرا لا يخفى (قوله او عرفه وظن رضاه) هذا هو الجواب الاول بزيادة قيد (قوله قدر اجرة مثل ذلك العمل) قد يتوقف فيه فيما اذا لم يمكن تحصيله الا بأكثر من كان لا يقدور على رده غير واحد مثلا وطلب أكثر من اجرة المثل ولا يخفى ان بذل أكثر من اجرة المثل أسهل من ضياع الضالة رأسا (قوله ويؤخذ من كلام الامام الخ) هذا هو الجواب عن الاشكال بمسألة اغسل ثوبي وحاصله ان الجمالة لما كانت لا ترد بالرد وجب بجميع الجعول وان رده بعضه بخلاف اغسل ثوبي فانه اجارة فاسدة واصل الاجارة ان ترد بالرد ولا خفاء ان الجواب الاول مأخوذ من كلام الامام أيضا فتأمل (قوله فلا أثر لها) الخبر ساقط هنا من نسخ الشارح واصله لفظ مردودة او نحوها وغرضه من هذا الرد على الذهاب حج فان هذا كلامه (قوله ولورده الصبي) يعني الضال مثلا وان أوهم ذكره في هذا الموضع ان المراد القبول على ان هذا قد قدم عليه فلا محل له هنا (قوله لان الغالب انه تلحقه مشقة) لا خفاء ان هذا الكلام صريح في انه يستحق وان لم تلحقه مشقة بالفعل نظر الغالب وما من شأنه وحديثه فلا يلاقيه قول الشارح ويجب أن يكون هذا فيما الخ (قوله وعدم تأنيته) معطوف على قوله انه لا بد الخ من قوله ومصر انه لا بد من كون العمل فيه كلفة لئلا يبقيد كونه مراد لم يعترض هذا (قوله فدل من المال في يده) اي ويجب عليه رده كما لا يخفى (قوله ولورده من أبعده الخ) هذا مكرر (قوله ورأى المالك في نصف الطريق الخ) صريح في ان ذهاب العامل للرد لا يقابل بشيء ويلزم عليه انه لو رأى المالك في المحل الذي لقي فيه الا ببق من لانه لا يستحق عليه شيئا وهو مشكل وربما يأتي في الشارح ما يقتضي خلافه فليراجع (قوله استوت قيمتهما او اختلفت) انظر ما انفرد به

هذه والتي قبلها وفي العباب التسوية بينهما (قوله ولكل منهما انصف ما شرط له) يعني ما شرط
 لاجل الرد فالضمير للرد المعلوم اي نصف الدينار في هذه الصورة ولا يصح عود الضمير لسلك وكان
 الاوضح حذفه (قوله فان شرط لاحدهم جعله لا مجهولا ولكل من الاخرين) بان قال
 لاحدهم ان رددته فذلك دينار وللآخر كذلك وقال للثالث ان رددته أرضيك كما هو ظاهر
 بخلاف ما اذا شرط اجتماعهم وجعل لكل واحد منهم شيئا يخصه وان اوجهته عبارة الشارح
 فهو غير مراد وسيأتي في كلامه ما هو صريح فيما صورته به (قوله مردود باشتراط كونه مثله
 الخ) هذا ان كان مرادا الاذري بأرباب الجهات النياب وأما ان كان مراده بهم أرباب
 الوظائف بمعنى انهم يأخذون الوظائف التي ليسوا أهلها ويستتيون كما هو صريح عبارة
 فريد بأن الكلام كله عند صحة التقرير في الوظيفة وذلك لا يكون الا ان هو أهل فتأمل
 (قوله والزركشي) يعني ونازع الزركشي في كلام السبكي وان كان خلاف قضية العطف
 وعذره انه تبع هنا عبارة التحفة لكن ذلك عبر في منازعة الاذري بقوله ورده الاذري
 فيصح عطف الزركشي عليه (قوله حينئذ) اي حين العذر وكون النائب مثل المستتيب
 او خير منه وهذا لا ينافي ما استظهره فيما مر في قوله ولو بدون عذر فيما يظهري لانه اذا صح مع
 عدم العذر فله أولى فاستبهاه صحيح فتأمل (قوله كما لو أعان الخ) قضية التشبيه ان العتيق
 لو قصد المالك حينئذ ان السيد المعتق لا يستحق شيئا فراجع (قوله نعم العمل بعده ولم يمنعه
 المالك الخ) قال الشهاب سم اي فكان العقد باق بحاله لحصول المقصود به بلا منع منه
 وبهذا يتضح الفرق ويندفع النظر انتهى (قوله وهو الرابع) كما اقتضاء كلامه ما قال الشيخ
 في حاشيته هذا مخالف لما تقدم في قوله ولو عمل العامل بعد فسخ المالك الخ ووجه المخالفة ان
 تغير المالك فسخ على ما ذكره ومع ذلك جعل العامل مستحقا حيث لم يعلم التغير انتهى (أقول)
 لا مخالفة اذ الفسخ لا الى بدل فلهذا لم يستحق العامل لان الجاعل رفع الجعل من أصله وهذا
 فسخ الى بدل فلهذا استحق لان الجاعل وان رفع جعله لا فقد أثبت جعله فلا استحقاق حاصل
 بكل حال (قوله فلا اختلاف في بلوغه النداء) اي ولو باعلام الغير لتفارق ما بعدهما فتأمل (قوله
 والمراد انه يجوز عقد الاجارة في الشق الاول الخ) مراده به الجواب عن قول الزركشي والظاهر
 ان هذا من الامام اي المنقول عنه ما ذكره فربيع على اختياره ان العمل في الجملة يشترط أن
 يكون مجهولا لكن صح الشبان خلافه اه وحاصل الجواب ان الشق الاول يجوز عقد
 الاجارة عليه لانضباطه كما يجوز عليه عقد الجملة بخلاف الثاني فانه لا يجوز عليه العقد
 الجملة لعدم انضباطه فليس مراده بذكر الاجارة في الاول نفي صحة الجملة فيه (قوله كأن
 خلاه بمصيبة) قال المصنف لاحاجة الى التقييد بالمصيبة فثبت خلاه ضمن اه قال الاذري
 مراد الرافي انه لو اذاد الاعراض عن الرد فسيب له ان يرفع الامر الى الحاكم ولا يترك ذلك
 هملا ولم يرد انه يتركه جهلكة انتهى

(كتاب الفرائض)

(قوله والقرض ائمة التقدير ويرد بمعنى القطع الخ) ظاهر هذا السابق انه حقيقة في التقدير
 مجاز في غيره وأنه مشترك بين هذه المعاني واستعماله في التقدير أكثر وعبارته والله في حوائج

شرح الروض بعد ان اورد المعاني التي ذكرها الشارح بشواهد هامة زيادة نصها فيجوز ان يكون
 الفرض حقيقة في هذه المعاني اوفي القدر المشترك وهو التقدير فيكون مقولا عليها بالاشتراك
 اللفظي أو بالتواطئ وان يكون حقيقة في القطع مجازا في غيره لتصريح كثير من اهل اللغة
 بأنه أصله (قوله وهو ما يخالفه من حق الخ) اي ولا ينافي هذا التفسير ما الكلام فيه من انه
 يخرج منها الامور الا تبيح لان التركة بهذا المعنى مبدأ الانخراج ومعلوم انه لا يكون الا بما
 يصح الانخراج منه وهو الاموال فلا يضر اشتغالها على غيره ويجوز ان تكون من التبعيض
 والبعض الذي يخرج منه هو المال لكن هذا يقتضي وجوب تقديم المون والدين والوصية
 على استيفاء نحو صدقة فلا يجوز تقديم استيفائه على واحد منها وظاهر انه ليس كذلك
 فالاولى الجواب بان فيه شبه استخدام فالمعرف مطلق التركة لا خصوص ما يخرج منه ذلك
 (قوله وما مر قبله) اي في قوله او اجمع جمع من عونه (قوله ان له على الميت التي دينار) كذا
 في النسخ بالثبوت والصواب الف بالافراد وعبارة الشارح عميرة رجلان ادعى احدهما ان
 الميت اوصى له بثلاث ماله والاخر ادعى الفاعلية والتركة الف قسمت بينهما ارباعا بان يضم
 الموصى به الى الدين وتقسم التركة على وفق نسبة حق كل منهما الى مجموع الموصى به والدين
 (قوله بغير جبر في الحياة) اما اذا كان بجبر في الحياة فسيأتي بما فيه (قوله تقديم صاحب التعلق
 الخ) لا حاجة اليه مع قوله ايشار اللاحق (قوله زاد صاحب الارشاد الخ) لا حاجة اليه لانه قدمه
 في قوله بغير جبر في الحياة عقب قول المصنف فان تعلق بعين التركة حق على ان يراد منها موهوم
 وكان الاولى له الاقتصار على اخذ مفهومه كما منع حج فانه لما قيد المتن فيما مر بمنزلة ما تقدم
 في الشارح قال هنا ونخرج بقولي بغير جبر تعلق الغرماء بماله بالجبر الخ (قوله لانه لم يخرج عن
 كونه مرسلا في الذمة) قال الشهاب سم ينامل مع انه في صورة الرهن والمبيع كذلك
 (قوله واستشكل السبكي ما تقر) يعني في المتن من قوله والمبيع اذا مات المشتري مقلبا
 (قوله اجيب عنه بما حاصله الخ) الجواب مبني على ان النسخ في الشق الاول وقع بعد الموت
 وهو خلاف ظاهر تقسيم السبكي (قوله بتعلق حقيقتها) اي حق الله وحق الآدمي (قوله
 اما الذي اذا مات عن غير وارث الخ) مقدم من تأخير ومعه بعد المتن الا في اذ هو مختار قوله
 عقب المتن عن الميت المسلم وهو كذلك في الحقيقة (قوله في المتن اذا لم يكن له وارث) ينبغي
 للشارح ان يزيد عقبه قوله او كان ولم يستغرق امتزاجا على ما مر من قوله او بعضها (قوله
 كل النساء) اي وكان من كل واحدة فقط كما مثل حتى يتأني ارث بنت الابن مع البنت (قوله
 وهؤلاء اولادهم منها) انما قيد به لتفريقه بينه القطع فنصلح دافعة لينة المرأة (قوله استئناف)
 اي او معطوف على جملة ولو فقدوا كما افاده سم (قوله على ما فيه) اي لان الزوجين ليسا
 ضددين لاهل القروض بل منهم (قوله ارثنا) اي كما هو اصح الوجهين وقيل مصلحة (قوله عصوبة)
 سيأتي لما قيد بنساقض (قوله وغنيا) وقيل يشترط فيهم الفقر (قوله وبنتا الاخ والم كائيهما)
 يعني ان كل واحدة منهما منفردة كائيهما فتوزع جميع التركة (قوله وقضية كلامهم ان
 ارث ذوي الارحام كارث من يدلون به في انه اما بالفرض الخ) هذا يناقض ما جزم به اول من أن
 ارثهم بالعصوبة (قوله نعم التزويل انما هو بالنسبة للارث لا للعيب) يعني يجب اصحاب

القروض الأصلية بدليل تمثيله فلا ينافيه ما ذكره قبله من قوله ويراعى الحجب فيهم الخ وعبارة والده في حواشي شرح الروض قوله أى شرح الروض وهو ان يتزل كل فرع منزلة أصله الخ لا في حجب أحد الزوجين عن فرضه (قوله ويناتهم كما فهم بالاولى) لاحاجة الى فهمه بالاولى مع انه تقدم في المتن منطوقا في قوله وبنات الاخوة وعبارة التحفة وبناتهم ذكرن في بنات الاخوة

(فصل في بيان القروض الخ) (قوله وقد رما يستحقه كل منهم) الاولى حذفه (قوله ويجمع ذلك هياكل) هذا الضابط لعدة من يستحق كل فرض من القروض الستة لعدة القروض فحله عند بيان من يستحق القروض المذكورة (قوله ومن ثم الخ) راجع لقوله وبدأوا به تسهيلات الخ (قوله لا يأت فيهن مع الاجماع على الثانية) يعنى لا يأت فيماعد الثانية وللإجماع فيها وكذا يقال فيما يأتى في ابن الابن في محبة الزوج (قوله على الثانية) أى الثانية في تعداد الاناث وهو بنت الابن (قوله سيد ذكر) أى في كتاب الطلاق (قوله في عدة الطلاق الرجعى) متعلق بقوله توارث (قوله ولا مع جد) يعنى واخوين لام بدل الاخ للاب والشفيق اولام مع جد ومع الشقيق المذ كورقتأمل

(فصل في الحجب) (قوله لانه مشبه به) أى في قوله صلى الله عليه وسلم الوالمة كعممة النسب وفي نسخ من الشارح لانه سببه وهو تحريف من النساخ وان وجهه الشيخ في حاشيته بما لا يشق (قوله ولا يرد على تعبيره المذ كور الخ) قال الشهاب سم كان وجهه الايراد انه يتبادر من العبارة انحصار محبة فيمن ذكر (قوله وان لم يشمله الخ) أى خلافا لمن ادعى شموله ففرض الشارح به هذه الغاية الرد عليه (قوله لان الكلام في مطلق من محبة) الاولى من محبة على الاطلاق كما قاله الشهاب بن قاسم وقوله عند الاطلاق الاولى على الاطلاق

(فصل في كيفية اثار الاصول) (قوله وأجاب بالآخرون بتخصيصه) أى ظاهر القرآن (قوله في جميع ما مر) أى في هذا الفصل وغيره ليكون الاستثناء متصلا (قوله في هذه) أى في مسألة جمع الاب بين القرض والتعصيب (قوله فلا يلزم تفضيله عليها) أى لا يلزمنا تفضيله عليها فاللزم معنى الوجوب لا اللزم المنطقي (قوله ولا يرد على حصره الخ) قال الشهاب سم ما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصره

(فصل في اثار الحواشي) (قوله وفي نسخ ان عن الاخوة والاخوات لاب) وانظر ما فائدته في حق الاشقاء مع ان حالهم لا يختلف بالانفراد والاجتماع المذ كورين (قوله اذا لم يكن مع الاخ من يساويه) أى في العدد بأن يكون معه واحد (قوله الا ان كان معه ما الخ) قال الشهاب سم هذا مع دخوله في قوله السابق او مع اناث مستدرك لا يأتى مع فرض ولد الاب المستثنى هذا منه أى كثر أى فقط بدليل مقابله بما قبله فليستأمل انتهى (قوله لا ابن اخ) معطوف على قوله اخ من قوله الا ان كان معه ما الخ (قوله بخلاف آبائهم) يؤهم ان المراد ان آبائهم يرقون مع الاخوات اذا كن عصبات مع البنات وليس كذلك كما لا يخفى على من عرف التفصيل في ذلك (قوله من جهة تعصبيه) لم يأخذه محترز فيما يأتى وهو ساقط من بعض النسخ

(قوله للخبر المار) تعليل للمتن

* (فصل في الارث بالولاء) * (قوله مطلقا) اي الرجل والمرأة (قوله وعلم بما تقر) اي في تفسير قوله يوجد كما صرح به ج

* (فصل في حكم الجتمع الاخوة) * (قوله وحجباء) اي النوعان اذا الشقيق نوع والذي للاب نوع وان تعدد (قوله بل تحضوا فاننا) اي ولم يكن معهن بنت ولا بنت ابن بقرينة ما مر (قوله وانما تجب بالفرض الخ) صوابه كما في حواشي والده على شرح الروض وانما ترجع الى الفرض بالولد وولد الولد

* (فصل في موانع الارث) * (قوله وان اختلفت دارهما) المراد بالدار هنا غير الدار في قوله -م من الموانع اختلاف الدار اذ صورة ما في شرح مسلم في حريين في بلدين متحاربين كما ذكره الشهاب ج (قوله لكونهم) يعني الورثة وكذا يقال في قوله لانهم -م (قوله او ما نزل منزلته) لا محل له هنا وهو في التحفة عقب قوله الا في فلا يرث الايةين (قوله ومنه الحكم) ظاهره انه من اليقين وليس كذلك بل مما نزل منزلته الذي محل ذكره هنا كما مر من الاشارة اليه (قوله وقت الحكم) قال غيره اوقيام البينة وعبارة المنهج حينة -م قال في شرحه أي -م ين قيام البينة او الحكم اه وهو صريح في أنه لا يحتاج مع البينة الى حكم فيكون قوله فيجهد القاضي ويحكم خاصا بمضى المدة لكن لا بد في البينة من تقبيل القاضي لانها بمجرد ما لا يعول عليها كذا في حواشي الشهاب سم على التحفة (قوله منتفئ سببه عن الاول) عبارة التحفة عن الميت (قوله ما مر أنه ورث) قال الشهاب سم قد يقال ما مر مشروط به -م فلا شك انه اذا كان جادا عند الموت فان انفصل حيا بعد ذلك ملك من حين الموت والا فلا وقد يقال هذا يرجع لما ذكره اه (قوله بالشرطين) اي انفصاله حيا وان يعلم وجوده عند الموت

* (فصل في اصول المسائل) * (قوله ويأتي فيه الاقسام الثلاثة) قال الشهاب سم كيف يأتي الثالث مع انه مركب اه أقول مراده تأتي بالنسبة للذكور كما هو ظاهر ويقال في قوله ويختص بالثالث أنه بالنسبة للاناث وهذا قال يختص بالثالث ولم يقل ويختص به لثالث واستشكل -م هذا ايضا الشهاب المذكور (قوله ومنازعة السبكي الخ) حاصله ان السبكي نازع في كون ما ذكره فيه عصابات حائزات بان كل واحد منهن لو انفردت لم تحز المال وانما تأخذ بقدر حصتها من الولاء (قوله عطف على ان الاولى) قال الشهاب سم لا يتعين بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصابات قدر كل ذكر اثنين ان اجتمع الصنفان قال بل هذا أقرب خصوصا مع سلامته من الايهام الذي أورده قال ولا يرد على هذا اتفاق الربط ان وجب لانه يقدر اي قدر كل ذكر منهم (قوله لفساد المعنى) اي لانه حينئذ يفيد ان قوله قسم المال بالسوية -م اطع عليه ايضا (قوله وان دل عليه السياق) نازعه في ذلك سم بان المتبادر انما هو رجوع الضمير الى الورثة لانهم المحدث عنهم (قوله وزيادة الاصلين) اي أصلي التوافق والتباين وأما التداخل فلم يزد على الخمسة (قوله وللاثلاثة) اي ونسبة الواحد للثلاثة الثالث وقوله كنسبة الخ معترض (قوله ولتوقفه على معرفة تلك

(الاحوال الخ) عبارة التحفة وتوقفه على معرفة تلك الاحوال الاربعه وطايباتها وحمل
الفرع ترجع له لانه الخ (قوله وامثله تلك الاحوال الاثنى عشر) وذلك ان بين سهام الصنفين
وعدهما ما توافقا وتباين او توافق في احدهما وتباين في الآخر وبين عددهم ما اختلف النسب
الاربعة والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثناعشر (قوله اى مسئله الاول والثاني)
صوابه اى نصيب الثاني من الاولى ومثله

*** (كتاب الوصايا) ***

(قوله بمحضرة من ثبت الحق به الخ) قد يقال - هذا لا يناسب ما الكلام فيه من الوصية بمعنى
التبرع (قوله وشمل الحد المجبور عليه الخ) عبارة الدميري واحترز عن التقييد الذي لم يحجر
عليه الحاكم فانها تصح منه على الاصح كسائر تصرفاته الاعلى قوانينا ان الجبر يعردينفس
التبذير اذا بلغ رشيدا من غير توقف على حكم فيكون كالمجور عليه (قوله وهو ما يحصل بعقد
مالى) اى الملك (قوله فيه ايهام) اى ايهام انه لا يشترط وجوده وقت الوصية (قوله وقد
صرحوا بذلك فى المسجد) هذا كالصرح في أنهم لم يصرحوا به في غير المسجد مع أنه مصرح به
في الشامل الصغير على الاطلاق وعبارته لا لاحد العبدین اى فلا تصح الوصية له ومن سيجوز
(قوله وستأني صحتا بغير المملوك) كأنه دفع به ما يتوهم من قول المصنف يتصور له المالك من عدم
صحتا بغير المملوك ولعل هذا أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وكذا لو كان بين قوله والوضع)
صوابه أما لو كان الخ اذ هو مفهوم ما زاده بقوله وأمكن كون الولد من ذلك الفراش كما يعلم من
التحفة (قوله أو كانت وانفصل لدون ستة اشهر) كذا في التحفة ونازع فيه الشهاب ثم أجاب
عنه بأنه انما ذكره توطئة للصورة الثانية وهي الانفصال لاقول (قوله وعلى هذا) يعنى ما بعده والا
وقوله وعلى الاول يعنى ما قبلها (قوله وحاصله ان وجود الفراش الخ) هذا وما بعده لا يوافق
ما حل به المتن (قوله وان انفصل لاربعة فاقول) اى وفوق ستة اشهر اعدم فراش حينئذ يحال
عليه كما هو ظاهر والافقدهم ان الحمل يستحق وان كان من زنا أو شبهة فليراجع (قوله وتنبه
الوصية له) يعنى مطلق الحمل (قوله من ان الموصى له يجبر على القبول اولا) عبارة التحفة يجبر
على القبول أو الرذ (قوله وقصدهم عليها أو اطاق) اى اطلق في قصده فلم يصد شيئا بتقريره
ما - يأتى أنه اذا اطاق في لفظه وقصده العاف صحت وان كان التعديل ربما يأتى هذا فليراجع
(قوله ومع ذلك يتعين صرفه في مؤنثها) عبارة الروض ثم يتعين له فيها (قوله ولو مات الموصى)
اى فيما اذا اطاق في عبارته (قوله لا لمجرد سبب) اى بالنسبة للمصالح كما هو ظاهر (قوله
على ضرب من الشيخ القلاني) متعلق بعلمه وعلى معنى اللام كما عبر به في التحفة وتوله كالوقوف
اعتراض (قوله ومن يخدمه أو يقرأ عليه) هذا لا ينال ما قدمه أول الباب لان ذلك مفروض
فيما اذا أوصى على العمارة وهذا مفروض فيما اذا أوصى للضريح وأطلق كما هو ظاهر (قوله
و يؤيد ذلك ما مر آنفا من صحتها ببناء مية على قبرولى أو عالم) هو تابع في هذا الحج وهو الذي مر
هذا في كلامه بخلاف الشارح فان الذي مره نعم هو فيما اذا أوصى على العمارة كما قدمنا
(قوله ومثله من اوصى ان يقتله بحق) لعل صورته انه قال أوصيت لمن يقتلنى بحق حتى لا يتكرر
مع ما بعده فليحذر (قوله كوصية من لا يرثه الايت المال بالثب) اى المستحق في بيت المال

كما يؤخذ مما بعده ويصرح به كلام الشهاب سم في حواشي التحفة وان كان في حواشيه
على شرح المنهج ان الصورة انه أوصى لبيت المال اذ يتحدس ميتة الموصى له والمجيز (قوله
لا خصوص الموصى له) قال الشهاب سم ان أراد لا خصوصه فقط مع تسليم أنه وارث لم يقد
أولا خصوصه مطلقا فهو ممنوع قال نعم يمكن الاعتذار بان الموصى له المالم يجب الصرف اليه
كان بمنزلة الاجنبي (قوله نعم توقف) يعني الوصية (قوله يعمل في بقائه ويبيعه واجارته
بالاصح) اي واداباع او ابرأى الشئ أو الاجرة الى كمال المحجور فان أجاز دفع ذلك للموصى له
والا قسم على الورثة كما هو ظاهر (قوله في نصف نصيب نفسه) لعله مقروض فيما اذا كان
الموصى به النصف والمشارك مشارك بالنصف (قوله وان بان) اي القبول بعده اي الموت
(قوله والعفو عنه) اي يصح (قوله ويقبها الخ) عبارة التحفة ويصح القبول قبل الوضع
(قوله ولا يكف الوارث اتياه) اي صورة والا فلا يصح بيعه لان صحه هبته وحينئذ يقال في
الشرا مثل ذلك لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص (قوله في الكلاب جديهما) اي
الموصى به من الكل أو البعض

* (فصل في الوصية لغير الوارث) * (قوله بل توقف) يعني الوصية (قوله عند
رجاء زواله) يعني المانع المفهوم من والا (قوله بان تقوذاها) قال الشهاب سم ويستند
لو تصرف فيما زاد على الثلث قبل الاجازة فهل يتبين بطلان التصرف أو صحته على قياس ما يأتي
فيما لو أوصى بعين حاضرة الخ اه (قوله لانه خارج عنه) نازع فيه الشهاب سم بان
خروجه لا ينافي لزومه ثم قال ولعل الوجه أن يقال النهي عن الزيادة لا مر لازم للوصية وهو
التقويت على الوارث لكنه لازم أعم لحصول التقويت بغير الوصية (قوله لان الزيادة على
يوم الموت الخ) عبارة شرح الروض لانه ان كان يوم الموت أقل فالزيادة حصلت في ملك الوارث
أو يوم القبض أقل فما نقص قبله لم يدخل في يده فلا يحسب عليه (قوله راجع ليعتبروا الثلث
الخ) قال في التحفة عقب هذه السوادة مانصه وبهذا مع ما يأتي التصريح به في أن محل المعلق
بالموت الثلث يدفع ما قبل لم يبين حكم المعلق بالموت من غير العتق الذي هو الاصل وانما
بين حكم المعلق به وهو المنجز اه وقوله مع ما يأتي قال الشهاب سم كأنه يريد قوله واذا اجتمع
تبرعات الى آخره (قوله ولو ملك في مرض موته) اي بلا عوض (قوله ولم يرتب) اي لم
ينص على أنها تكون بعد موته مرتبة وسبأى محترزة (قوله فلا اعتراض عليه) اي بان
الحكم لا يتقيد بخصوص ما ذكره من كونه له عيذان فقط الخ (قوله قتيباغ غيره) لعل المراد
غيره المعين كهم ومثلا وعبارة التحفة الا أن يقول ويتصدق بثمنه قتيباغ غيره ائتمت ولعل
قوله ويتصدق بثمنه أسقطته الكتبة من الشارح (قوله على مثلي ما تسلط عليه) اي من
العين الحاضرة (قوله فيكون له) يعني الحاضر وان لم يتقدم له مرجع مذ كر وعبارة الدمري
لان تسلطه متوقف على تسلط الورثة على مثلي ما تسلط عليه ولا يمكن تسليطهم لاحتمال
سلامة الغائب فيخلص جميع الموصى به للموصى له فكيف يتصرفون فيه انتم

* (فصل في بيان المرض الخوف) * (قوله لم يتخذ) اي الا ان أجاز الورثة كما علم مما مر
وأشار اليه الشارح (قوله يتخذ بفتح أوله) احتراز عن ضم (قوله تزويج من اعتقت) اي من

الولى كما صرح به في التحفة كغيرها (قوله وكلام المصنف محمول على ما اذا طرأ على المريض قاطع له) يلزم على هذا ان المصنف سكت عن حكم ما اذا مات به الذي هو الاصل وقد يقال بما المانع من كون معنى الخوف في كلام المصنف هنا وقوع الموت بالفعل وان لم يكن معناه في كلامهم فكأنه قال اذا طرأ وقوع الموت بالفعل من ذلك المرض بان ترجع عندنا ذلك وهو ضابط المرض الخوف وحيدته فلا يرد عليه شيء مساواة لقول غيره اذا كان المرض محوقا قتل (قوله كما سهل اوصى يوم اويومين) قال الشهاب سم كانه بغير تنوين لاضافته الى يوم اويومين ايضا (قوله قبل الموت) قال الشهاب المذكور كان وجه التفسير انه بعد الموت لا يحتاج الى الاثبات لانه ان حصل الموت على الفجأة لم يكن مخوفا ولا مخوف فليحذر اه وقوله لانه ان حصل على الفجأة لم يكن مخوفا فيه منع ظاهر (قوله وفي اعتبار الحرية الخ) في هذا الكلام قلاقة لا تخفى وحاصل المراد أنه انما نص على الحرية للتساوي الذي ذكره فاندفع ما قيل لاحاجة لذلك كما مع ذكر العبدالة وأنه حيث ذكرها فكان عليه أن يذكر الاسلام والتكليف ايضا (قوله بل عدم ندرته) اهل المراد بالندر ما يصدق بالقلة بقرينة قوله فيما يأتي فعلم أن ما يكثرفيه الموت الخ (قوله لما عرف من سياقه) انظر ما وجه معرفته من سياقه (قوله ضعيف كما مر في الوقف) وايضا لو التزمنا لزم أن يكون كل من القطين راجعا الى ما عليه فقط دون ما قبله (قوله حتى يقرأ عليه الكتاب) انظر هل يكفي الشاهد في اداء الشهادة هنا أن يحكي ما وقع من الموصي وان لم يعلم المكتوب (قوله والله فقول فهو) يعني الطلب المفهوم من يطالب (قوله كمن مات وله عقار) قد يفرق بين هذه وبين مسئلتنا بان العقار في هذه لم يتعين للدين بخلاف الموصي بوقفه فانه متعين للوقف ومن ثم اعتمد حج مساواة الموصي بوقفه للموصي بعقله (قوله فكأنه لم يوجد) انظر ما وجه كون هذا مقتضيا لا يقال حصته للفقراء مع ان المتبادر اقتضاؤه لا يقال للآخر اذا استحقاق الفقراء مرتب على استحقاقه كالأخر (قوله ومن ثم لو وقف على ريد الخ) انظر ما وجه هذا الاستنتاج مع ان الظاهر ان الذي يتجه ما مر من الفرق عدم اه يقال في هذا لا يخر بالاولى اذ هو ما مات ايضا قبل الاستحقاق بل وقبل الوقف بالكلية (قوله عاجلا) أي بان لا تطاول معه الحياة كما سبق التعبير بذلك في كلام الماوردي الذي تبعه فيه الشيخان فخرج نحو السبل اذا صحیح أنه غير مخوف كما يأتي قال في شرح الروض لانه وان لم يعلم منه صاحبه غالبا لا يخاف منه الموت عاجلا

* (فصل في أحكام لفظية للموصي به) * (قوله وهو مثلها بالاولى) انظر ما وجه الاولوية (قوله لاننا انما نسمى شياء البراغمة) تعليل لما في المتن خاصة كما هو واضح وظاهر أنه يعطى ظنية فيما اذا قال من شياهي الذي زاده السارح (قوله فن ثم لم يسأل البعير الخ) مثله في التحفة لكن عبارتها فن ثم لم يسأل البعير قال الزركشي والظاهر ان لم يسأل اه وكتب عليه الشهاب سم مانصه قوله فن ثم الخ يتأمل فأنته (قوله وان اتفق أهل اللغة الخ) صريح في أن العرف العام مقدم على اللغة مطلقا وفيه مخالفة لما يأتي (قوله على اطلاقها عليه) أي اطلاق البقرة على النور (قوله حيث لا عرف عام يخالفها) افهم أنه اذا خالفها العرف العام لم تبين الوصية عليه وهو يخالف ما يأتي قريبا (قوله الا ان اشتهرت) أي فان اشتهرت

اشتهرت قدمت على العرف وهذا ربما يخالف ما اشتهر ان الايمان مبنية على العرف (قوله
علا بالعرف كالعراق) كذا في نسخ الشارح والظاهر ان فيه سقطا من السكتية وعبارة التحفة
علا بالعرف العام وزعم مخصوصه بأهل مصر ممنوع كزعم ان عرفهم يخص بابا القرس كالعراق
الخ (قوله ولولم يكن له عند موته واحد من الثلاث بطلت) لعله فيما اذا قال داية من دواجي كما
صوره بذلك الشهاب سم في حواشي شرح المنهج وكذا يقال في الاستدراك الآتي ويدل
على ان الصورة ما ذكرناه التشبيه الآتي فليراجع (قوله وقال البلقيني انه معنى الحقيقة الخ)
كذا في نسخ الشارح والصواب اسقاط الواو قبل لفظ قال وزيادة لام قبل انه كما هو كذلك في
حواشي والده الشارح على شرح الروض وحاصله ان البلقيني علل اعطاه من الظواهر فيما اذا
قال اعطوه شاة من شياهي وليس له الاظبا باناجلنا كلام الموصي اما على الحقيقة اللغوية اذا
تسمى فيها شياهها كما مر واما على الجواز العرفي فان العرف يثبتها عليهم مجازا (قوله يحمل على
اللغة ما أمكن) شمل ما اذا ثبتت فتقدم على العرف العام اذا يرجع اليه الا اذا لم يمكن كما
علم من قوله والا وهذا يخالف ما مر آتقا (قوله مراد به التكفير) اي لا المكفرة الذي
هو الظاهر من لفظ الكفارة وانما اريد ذلك لان المفعول لا جله لا يكون الا مصدرا (قوله
عدم احتياجه لذلك) اي اقوله بشائي (قوله لانه مقرر مضاف فيم) فيه بحث لان هذه الاضافة
انما تفيد العموم في افراد الجمل كما هو ظاهر اي كل حل لها سواء هذا الجمل وغيره وأما مفعول
الوصية لجميع ما في بطنها ولومته مددا فانما جاء من صدق الجمل بجميع ذلك من غير احتياج الى
معونة الاضافة كما لا يخفى فكان الصواب التعليل بذلك والافتا اقتصته الاضافة المذكورة
لم يقولوا به فتأمل (قوله لم يكن لهما) اي لابنيزا والبنتين اذا ولدتهم ما (قوله ووجه قول
المصنف) يعني في الروضة (قوله رداعلى الراعي) اي في قوله وليس الفرق بواضح والقياس
التدوية (قوله انه واضح) مفعول قول المصنف (قوله أن المدار) خبر قوله ووجه (قوله
وهو من كل) اي والمتبادر من كل الخ (قوله بخلاف النكرة في الاولى فانها للتوحيد) اي
أما النكرة في غيرها فانها وقعت خبرا عن جملها أو ما في بطنها الذي هو عام (قوله والاوجه أن
يكون الربع الخ) حاصله كما نقله الشهاب سم عن الشارح ان الربع يعد دارا واحدة من
الاربعين ويصرف له حصة دار واحدة تقسم على بيوتها وان كان في نفسه دورا متعددة (قوله
مقدما ما لا يصق من كل جهة ما كان أقرب) كذا في النسخ واحده سقط لفظ ثم من المكتبة
قبل قوله ما كان اقرب (قوله وبحث الاذرى الخ) مقابل ما جزم به من قوله فان استروا الخ
(قوله والوجه كما افاده الشيخ ان المسجد كغيره) اي فلو اوصى شخص بخير ان المسجد جعل
المسجد كدار الموصى فيما مر فيها كما يعلم من كلام شرح الشيخ في شرح الروض وهذا استوجهه
الشيخ بعدما نقل عن غيره ان جار المسجد من يسمع نداه (قوله وهو معرفة معاني كل آية) قال
الشهاب سم ظاهرها اعتبار معرفة الجميع بالفضل وقد يتوقف فيه اه (قوله وان لم يكن له
زوجات) الاولى لهم (قوله والاوجه كما بحثه الاذرى تعين الاسترداد منهما) اي الابنين
المدفوع اليهما (قوله فان اضاف الى الحائط) صوابه فان اضاف الحائط كذا في شرح
الروض (قوله وان لم يقل لله فلا مساكين) كذا في الروض قال شارحه في نسخة مانعه من

زيادته هنا وقد ذكره الاصل في الوقف اه وفي نسخة أخرى من الشارح مانسه من زيادته
وليس بصحيح لعدم ذكر الموصى له الذي هو ركن من اركان الوصية اه (قوله فقد صحح اه
صلى الله عليه وسلم قال سعد بن الخ) اي فيمنع كون العرب لا تقتزجهم الذي علل به الاول
(قوله من غير الاصول والفروع) من فيه بيانية

* (فصل في اسكاه معنوية للموصى به) * (قوله ويسافر بها) يعني بمحل المنفعة
(قوله بخلاف منعه أو خدمته الخ) اي بخلاف ما لو قال أو صيت له بمنفعته الخ كما تصرح به
عبارة الروض (قوله والتعبير بالاستخدام كقوله بان يخدمه بخلاف الخدمة) اي فيقتصر
الاول على مباشرة خدمته بخلاف الثاني (قوله اذا وطئت بشبهة أو نكاح) عبارة شرح
الروض وكذلك المهر والمصل بوطء شبهة أو نكاح (قوله وبملك الوارث) هو بالياء الموحدة
عطفًا على قوله بان ملك الثاني أقوى (قوله والولد انما هو لما ياتي) بجزا الوالد (قوله وايضا
فالخ في الموقوفة للبطن الثاني الخ) بمعنى أنه موقوف عليه ومن اهل الوقف وان لم يستحق
الا بعد البطن الاول على ما هو معتبر في محله وبه يدفع ما في حاشية الشيخ وكان الاولى في عبارة
الشارح وايضا الخ البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو مع وجود البطن الاول (قوله والحال
أنه من زوج أو زنا) فان كان من شبهة لخلق الواطي ويكون حراً ويلزمه قيمته بشترى به
مثله كما في التحفة (قوله بان ملك الموقوف عليه) اي الولد فهو متعلق بملك (قوله وفيما
اذا أوصى بمنفعة عبد الخ) انظر ما محل هذا وكان الاولى تقديمه أول الفصل أو تأخيره (قوله
على من استولى عليها) متعلق بقوله بدل (قوله وعلف الدابة الخ) اي كما علم من قوله السابق
قنا كان أو غيره الخ (قوله وطريق الصحة) ينتدماذ كروه في اختلاط جام البرجين) اي
في باعان ثالث (قوله وهو كذلك) يناقض ما قدمه قريبا في قوله ولو أراد صاحب المنفعة بيعه
فاظهار صحتها من غير الوارث ايضا كما اقتضاه تعاليمهم خ لا فالداري وهو تابع فيما ذكره هنا
للشهاب ج الموافق للداري بعد ما صرح بمخالفته فيما مر وكتب الشهاب سم على كلام
الشارح ج ما لفظه نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية لزر كشي له عن جزم الداري ولك
ان تقول انما يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الاتقاع بها او حدها والمنفعة ينتفع بها
باستيفائها فالمنفعة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجزولة لعدم العلم بقدر مدتها
قلت لو أثر هذا لا يمنع بيع رأس الجدار بدماع انه صحيح ولا يملك به عين الخ ما ذكره رحمه الله
تعالى (قوله ومحل ما تقر اذا قال جوعا في الخ) انظر ما مر اذ يجب تقر رحتي يكون هذا
في دافيه (قوله لان هذا مقدم معاوضة) انظر ما مرجع الاشارة فان كان هو ما صدر من الموصى
فلا خفاء في عدم صحته اذ لم يقع منه ذلك وان كان هو ما يقوله الوصي أو الوارث كان من تعليل
الشيء بنفسه (قوله عنه) اي سواء كان المتصدق هو أو غيره فقوله منه في حياته أو من غيره
عنه الخ راجع لهذا وما بعده (قوله بل يصح نحو الوقف عن الميت الخ) اي خلاف ما اقتضاه
قول الزركشي المذكور (قوله لانه لا يتقعه سوى ذلك) يعني الجع وما بعده (قوله وسما
جمع الاول على قراءته لا بحضرة الميت) قضية هذا ان مجرد القراءة بحضرة الميت ولو اتفقا من
غير قصد يحصل ثواب الميت وفيه بعد وان كان فضل الله واسما فتأمل * واعلم أن مثل هذه

العبارة في التحفة وكتب عليه الشهاب سم مانصه اعتمد مر قول هذا الجمع ورد الا كتمان
بنية جعل الثواب له وان لم يدع قال فالخاصل انه اذا نوى ثواب قراءته له او دعاه عقيبها بمجمل
ثوابه له او قرأ عند قبره حصل مثل ثواب قراءته وحصل للقارئ ايضا الثواب فلو سقط ثواب
القارئ لمسقطا كان غلب الباعث الديني كقراءته بأجرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت
(قوله ويجرى هذا في سائر الاعمال) ظاهره ان الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبغي
الجزم الخ بل يحتمل أنه من كلام ابن الصلاح ايضا وحينئذ فهو صريح في أن الانسان اذا صلى
أوصام مثلا وقال اللهم أوصل ثواب هذا القلان يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم
مثلا فتنبه وراجع (قوله ومن ثم الخ) انظر من اى شئ استنتج هذا ولعله سقط قبله تعليل الوصية
والهبة قبل القبض بعدم التمام ويدل على ما ذكرته عبارة شرح الروض فلتراجع

• (فصل في الرجوع عن الوصية) • (قوله فانه يشرك بينهما) اى فى الحمل خاصة فى الصورتين
(قوله لقوته) هو علة للرفع فالضمير فيه للوارث (قوله بما أوصيت به لعمرو) المناسب لما مر لزيد
(قوله فالوجه ما سبق) قال الشيخ فى الحاشية هو قوله لاحتمال النسيان (قوله لما يأتى من
الفرق بين الهدم ونحو الطمر) هو تابع فى هذا لما فى التحفة لكن الفرق المذكور مذكور فى
التحفة بعد وأغفله الشارح (قوله ولومن الغاصب) كذا فى نسخ الشارح وعبارة التحفة ولومن
غير الغاصب انتهت فلهل لفظ غير سقط من الشارح من المكتبة وان كان اثباته غير ضرورى
وكتب الشهاب سم على عبارة التحفة مانصه قوله لو صدر خطا ولومن غير الغاصب الى قوله
فيملكه الغاصب هذا الصنيع يقتضى ملك الغاصب وان كان الخطا من غيره فراجع اه (قوله
فما هناء فروض فى خلط لا يقتضى الخ) اى أما الخطا الذى يقتضى ملك المخلوط فهو رجوع به فى
أن الوصية تبطل به والا فالموصى لم يحصل من جانبه شئ حتى يقال انه رجوع منه (قوله وفتح
الشيخ على عدم الرجوع الخ) تفريع الشيخ انما هو فى المسئلة الآتية فى المتن كما يعلم براجعة كلامه
فى شرح الروض والا فالشيخ كتم الروض لم يتعرض لما ذكره الشارح هنا كالتحفة من فعل الغير
الذى لا يعدر رجوعا (قوله بالمعنى المار) اى بان كان يجز مرارا (قوله ونسبة كل اليها) اى
الى الجملة (قوله طريقة العول) اى لا طريقة التداعى التى بنى عليها الاسنوى كلامه (قوله
عند احتمال ارادة الموصى التشرين) يعنى فى النصف خاصة (قوله لكن يرد عليه ما لو أوصى
الخ) قد يقال ان هذا لا يرد على البعض لانه انما جعل الوصية كالاقرار من جهة التعدد
والاتحاد خاصة لافى كل الاحكام وما أورد عليه من الصورة المذكورة الحكم فيها بالاتحاد
فى البابين غاية الامر أن الوصية تكون بالاقل والاقرار بالعكس فهو بالاكثر فتأمل (قوله
وبطلت الاولى) المناسب للمقيس عليه أن يقول ~~وك~~ كان رجوعا فى بعض الاولى وهو نصف
الثالث فتأمل

• (فصل فى الايصاء) • (قوله ورد المظالم) عطف على قضاء الدين (قوله وانما
صحت) اى الوصايا (قوله ويطلب الوصى الوارث بنحو رد هاليمير المبت وتبقى الخ) الطاهر
أنهم ما معطوفان على قوله لان الوارث الخ فهما من فرائد محتمل فيما ذكره فى حاشية الشيخ
انه مستأنف فلتراجع (قوله اى الا ان أذن الحاكم الخ) صريح هذا الصنيع أن اذن الحاكم

يكفيه في الرجوع اذا صرف من ماله وان كان في التركة ما يتيسر الصرف منه والظاهر انه غير
مراد كما يدل عليه قوله كما هو قياس نطائره اذ هو على هذا الوجه ليس قياس النطائر ويصرح به
ماسياتي فيما لو اوصى ببيع بعض التركة وانحراج كفه من ثمنه من ان اذن الحاكم انما يتبدل
عند التعذر ثم قال عقبه نظير ما مر آنفا اذ هذا هو الذي اراده بما مر آنفا كما هو ظاهر وهو
لا يكون نظيره الا ان ساواه فيما ذكر (قوله الذي عينه الحاكم) عبارة التحفة الذي عينه الميت
انتهت ولعلها الصواب (قوله ببيع بعض التركة) ظاهره وان كان غير معين بأن قال يبعوا
بعض تركتي وكفوني منه فليراجع (قوله أو غلب على ظني ان تركته الخ) كذا في النسخ
والصواب اسقاط الالف قبل قوله أو غلب كما هو كذلك في كلام الاذري (قوله ولا يرد على
هذا) لا يخفى ان الوارد انما هو الشق الاول اي لا يرد على اشتراط التكاف ووجه ورود
ظاهر خلافا لما في حاشية الشيخ وهو أنه جعل ابنه وصيا قبل التكليف نعم انما يظهر الورد
لو كان العبرة بالتكليف عند الوصية لكن سياتي ان الشروط انما تعتبر عند الموت وحينئذ
فالورد فيه خفاء لان الموصي لا يعلم وقت موته ولعل ابنه عنده يكون مكافا فتأمل (قوله
ولو ما لا) اي لكن بحيث يكون عند دخول وقت القبول وهو الموت حرا كما يؤخذ من تشبيهه
وليس المراد مطلق المالاية الصادرة بغير ما ذكر (قوله فلا تصح لمن فيه رق) اي رق لا يزول
بموت الموصي كما يعلم مما قبله (قوله فها هنا) اي من الغرم والاسترداد (قوله وأخذ من
التعالي المذكور) يعني قوله بان الوصي يلزمه الخ (قوله بظهور الفرق بين الاب) اي في
هذا المأخوذ وقوله والوصي اي في مسألة الاسنوى المعالة بما ذكر (قوله وحذف ذلك يعني
عنه الخ) قال الشهاب مم الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر اه فكان ينبغي أن يزيد
لفظ لانه قبل قوله يعني (قوله ومحل ما تقر عند عدم التعيين الخ) وحينئذ كان ينبغي حذف
قوله في محل المتن وعين شخصا وفوض ذلك لشيئته (قوله وصورة الاذن أن يضيف الى نفسه)
اي يضيف الى نفسه الموصي به كالتركة كما أشار اليه الشارح بقوله بان يقول أوص بتركتي اي
فلانا أو من شئت فان لم يصف ذلك الى نفسه لم يصح الايصاء أصلا ثم اذا صح الايصاء بان أضاف
ما ذكر لنفسه تارة يقول الموصي أوص بكذا عني وتارة يقول عندك وتارة يطلق فهل
يوصي الوصي عن نفسه أو عن الموصي فيه خلاف هذا حاصل ما في لروض وشرحه وما في
حواشي والدال شارح عليهم ما وان كان ماسياتي في الشارح بعد لا يوافق بعض ذلك واعلم ان
هذا المقام وقع فيه اختلاف فهم في كلام الشيخين فان عبارتهما لو أطلق فقال أوص الى من
شئت أو الى فلان ولم يصف ذلك الى نفسه فهل يحل على الوصاية عنه متى يجبي فيه الخلاف
أو يقطع بأنه لا يوصي عنه وجهان حكاهما البغوي وقال أصحابهما الثاني انتهت فن التامر من
فهم ان معنى الاضافة الى نفسه ما قدمناه ومنهم ابن المقرئ في روضه وتبعه عليه شيخ الاسلام
في شرحه وهو الصواب كما يعلم مما نقله والدال شارح في حواشيه ما وعليه فتقول الشيخين عن
البغوي أو يقطع بأنه لا يوصي عنه معناه أنه لا يوصي في تركته الموصي سواء أضاف الوصية الى
نفسه أو الى الموصي أو أطلق لعدم صحة الادن ومنهم من فهم ان معنى الاضافة الى نفسه أن
يقول أوص عني ومن أولئك ابن المقرئ في شرح ارشاده رذا ذلك علم ما في كلام الشارح

الآتى وأنه ملحق من الفهمين وسيأتى التنبيه على بعض ذلك فقوله وصورة الأذن أى التى هى
 محل الصحة أن يضيف اليه بأن يقول أوص بتركى مبنى على الفهم الأول الذى هو الصواب
 وقوله فإن قال أوص لمن شئت أو الى فلان ولم يضاف الى نفسه لم يوص عنه على الأصح عند
 البغوى وأقرامبنى على الفهم الثانى بدليل قوله الآتى وقول الشيخ أنه فى حالة الإطلاق الخ فإنه
 جعله مقابلاً لهذا مع أن هذا لا يتنظم مع ما قدمه من حصر صورة الأذن للصحة فيما إذا أضاف
 الى نفسه بأن قال أوص بتركى وقوله وحينئذ فالخاصل الخ ملحق من الفهمين جميعاً كما يعلم
 مما قدمته وقوله وقول الشيخ أنه فى حالة الإطلاق إنما يوصى عن الموصى فيه أن الإطلاق فى
 كلام الشيخ عنه أنه لم يقل عني ولا عنك لكن بعد التقييد بإضافة التركة الى نفسه الذى هو
 شرط الصحة وعبارته فإن أذن له فى الإيصاء عن نفسه أو عن الوصى أو مطلقاً صح لكنه فى
 الثالثة إنما يوصى عن الموصى كما اقتضاه كلام القاضى أبى الطيب وابن الصباغ وغيرهما انتهت
 وكتب عليه والد الشارح مالفظة قوله فإن أذن له فى الإيصاء عن نفسه أو عن الموصى أو مطلقاً
 بأن قال أوص بتركى عني أو عن نفسك أو أوص بتركى انتهت وقوله وأنه أوجه مما نقله
 الشيخان الخ صريح فى أن هذا من قول الشيخ وهو عجيب فإن هذا ليس من كلامه وإنما كتبه
 عليه والد الشارح فى - واشبهه عقب ما قدمته عنه وعبارته أعنى والد الشارح فى قوله كما
 اقتضاه كلام القاضى أبى الطيب الخ وهو أوجه مما نقله الشيخان عن البغوى من تصحيح أنه
 لا يوصى أصلاً إلا إذا أذن له الولي أن يوصى عنه انتهى وقوله لأنه بناءً على ما لا ينفك عنه
 أنه كابن المقرئ فى الروض لم يفهم من كلام الشيخين إلا الصواب كما علم مما قدمناه وبالجمل
 فمذكروا الشارح فى هذه السوادة يحتاج الى التحرير والإصلاح وعبارة الحفظ مع متن
 المنهاج نصها فإن أذن له فيه من الموصى وعزله شخصاً أو فوضه لشخصه بأن قال أوص بتركى
 فلانا أو من شئت فإن لم يقل بتركى لم يصح فى الإطهر ثم إن قال له أوص عني أو عنك فواضح
 والأوصى عن الموصى لا عن نفسه على الوجه انتهت وهى مساوية لما فى الروض وشرحه
 وما قدمته أول القولة فتأمل (قوله وقد يجاب بأنهم ما هنا ضمنيان الخ) قال الشهاب سمع أن
 أراد بالضمني ما لا تصریح فى صيغته بالتوقيت والتعليق فما هنا ليس كذلك أو ما لا يصرح
 الموصى بوصفه به - ما فيما يأتى لم يرد منه ما صرح فيه الموصى بذلك أو ما لم يصرح فيه المصنف
 بوصفه به ما فهذا القاعدة فى إرادته فتأمل (قوله أى الإيصاء كما فى المحرر) أى لا كما فهمه بعضهم
 من رجوع الضمير الى الموصى (قوله خلافاً للادعى حيث بحث أنه كتابة) ليس الأمر كما نسبته
 للادعى بل ظاهر كلام الادعى أنه صريح وليس له فيه بحث وقوله لأنه أقرب الخ تعليل
 للصراحة وقوله الصريح بالجرو وصف لقوله فوضت اليك وقوله من **وكتبتك** أى الآتى فى
 كلامه قريباً متعلق بأقرب أى لما كان وليك الخ أقرب الى مدلول فوضت اليك الذى هو
 صريح من وكتبتك قلنا إن وليك صريح لهذه الأقربىة وإن قلنا إن وكتبتك كتابة كما يأتى
 والشهاب حجج الله تعالى قدم مسئلة وكتبتك وأنه كتابة ثم قال عقب ذلك وقياسه أن
 وليك كذلك وهو ما رجحه شيخنا الكنى ظاهر كلام الادعى أنه صريح وقياسه بأنه أقرب
 الى مدلول فوضت اليك الصريح الخ (قوله أوفى التصرف والمال مما لا يقسم الخ)

الصواب حذف او من قوله اوفى التصرف كما في التحفة فالجواب المجزوء متعلقان باناب وقوله
 او الحفظ معطوف على قوله السابق فبه من قوله ولو اختلف وصيا التصرف المستقلين فيه اي
 وان اختلفا في الحفظ فقط دون التصرف (قوله استقلا أولا) اي سواء استقلا ام لم يستقلا
 فجواب الشرط قوله تولاه الحاكم (قوله غوايه كون الغالب عليها) يتأمل المراد من هذا
 الجواب (قوله وكذا تسمية رجوع الوصي عن القبول) بمعنى عدم قبوله كما يدل عليه ما يأتي
 والافهوه بعد القبول رجوع حقيقة (قوله وان لم يعين صدق الوصي) ايست هذه هي
 المتقدمة في مزج المتن كما قد يتوهم (قوله او ترك اخذ شفعة) لعل فائدة هذا انا اذا صدقتما
 الوالد بقيت شفعته (قوله ولو اشترى) اي شخص (قوله ان عنده ما لا اقلان) اي الميت كما في
 التحفة (قوله وترجيح السبكي فيها) صوابه في الاولى كما في التحفة
 * (كتاب الوديعة) *

(قوله أخذها) اي لا يجوز قبولها باللفظ اذ لا ضرر فيه على المودع وليس هو من العقد الفاسد
 كما لا يخفى (قوله والايديع صحيح مع الحرمة) اي حيث قلنا بها (قوله ولا كافر نحو مصنف)
 به الشهاب سم على ان فيه مخالفة لما مر أوائل البيع فليراجع (قوله وكانت حاملا) اي
 عند العقد (قوله فاندفع ما يقال فاسد الوديعة كصحتها) اي بقوله اعدم الاذن المعتبر (قوله
 غير محتاج له) عبارة التحفة لا يصح باطلاقه (قوله كما مر) لعله في البيع (قوله ولم ير ضه المالك)
 الظاهر انه راجع للمستأمنين فليراجع (قوله قبل ذلك) اي الركوب او اللبس (قوله بالتقصير
 فيها) لا يخفى ان هذا الطرف صار متعلقا بقول المصنف وقد نصير مضمونا بقوله لا عن قول المصنف
 بعوارض وانظر بماذا يصير هذا متعلقا حينئذ ولا يصح تعلقه بالتقصير كما لا يخفى وكذلك لا يصح
 كونه بدلا منه فليست (قوله وله أسباب) اي بتصوير (قوله والقرار على من تلقت عنده) اي
 ما لم يكن الثاني اذا تلقت عنده جائلا كما يعلم مما يأتي وصرح به هنا ج (قوله او الاول)
 مراده عطفه على قوله الثاني من قوله فان شاء ضمن الثاني لكن العبارة حينئذ غير منسجمة
 وعبارة التحفة في الاولى نصها فان ضمن الثاني الخ فصحه هذا العطف فكان على الشارح
 حيث عدل عنها أن يزيد او اقبل قوله رجع (قوله او حبس) معطوف على غيبة (قوله ولو
 امره الحاكم بدفعها لامين كني) اي كفي الحاكم في الخروج عن الاثم (قوله ولا يتعين عليه
 تسليمها بنفسه) لاحاجة اليه مع التعليل قبله (قوله ولو كان مالها محبوسا) مكرر مع ما مر
 قريبا (قوله والاوجه انه لو كان للبلاد طريقان الخ) كان هذا غير متعلق بما قبله فليراجع
 (قوله على انه انما أودعه) اي المسافر (قوله وقوله ويجز بمعنى او فوجود العجز كاف) يلزم
 على جعلها بمعنى أو وان أفاد ما ذكره انه لا يضمن عند وقوع الحريق او الغارة وان لم يعجز عن
 بدفعها اليه مع ان المدار انما هو على العجز خاصة وعبارة التحفة وما اقتضاه سياقها انه لا بد في تنقيح
 الضمان من العذر والعجز المذكورين غير مراد بل العجز كاف كما علم من كلامه انتهت (قوله
 كما علم من كلامه) نظري الشهاب سم والنظر ظاهر (قوله الا فصح الاغارة) قال الشهاب
 سم فيه مع ما بعده نظرا انتهى وكان وجه النظر ان قوله الا فصح الاغارة معناه ان فيه لغتين
 الاغارة والغارة غير ان اولاهما أفصح وقوله لان الاثر يناقض ذلك وان اللغة العربية انما هي

الاغارة فقط وان الغارة اثرها على انه قد لا يعتل كون الغارة اثر الاغارة فتأمل (قوله والا فلا
 ضمان على الوديع في اوجه الوجهين) اي من حيث ردها الى غير امين كما يدل عليه ما بعده
 وهل يضمن من حيث عدم الرد الى امين الذي هو مخاطب به لان هذا الامين صار كالعدم (قوله
 ولا ضمان فيما اذا علم تلفها بعد الوصية) وكذا قبل الوصية بالنسبة لتلفها في الحياة كما سبق في
 التصريح باعتماده قريبا (قوله لا ضمان عقد) هذا السياق يقتضي ان ضمان العقد ممتأت
 هنا وظاهر انه ليس كذلك (قوله يمكن رده بان الوارث غير متردد) اي في قوله لعلمها تلفت الخ
 الذي نقله عن الامام اي لان التبرجى في كلامه المذكور راجع الى القيد فقط وهو قوله قبل الخ
 فهو جازم بالتلف اي فالاستوى لم يصب فيما فهمه عن الشيخين (قوله اي وقد يمكن من الرد)
 كان الظاهر اي ولم يتمكن من الرد لان هذا هو الذي تظهر فيه الثمرة كما لا يخفى فتأمل (قوله
 وعلم مما تقر) فيه نظر ظاهر ثم رأيت والدار شارح ذكر في فتاويه ان المتن محمول على ما اذا عين
 المالك الخ ونقله عن تصريح جماعة به فكان الشارح تبسع والده في ذلك ونوهم انه قيد المتن
 فيما مر بالتعيين فقال هنا وعلم مما تقر ويحتمل انه أثبت التقيد المذكور واسقطه القساح
 والخاص ان ما ذكره في قوله وعلم مما تقر الخ محترز ذلك القيد الذي قيد به المتن (قوله وان
 نسب) يعني الاذرى اي والنسبة اليه ما غير صحيحة لما قدمناه ان كلامهم فيما اذا عين المالك
 الحرز (قوله وكأنه أخذ من كلامهم في الحرز والنهاج) اي جلاهم ما على ظاهرهما والافهمما
 محمولان على ما اذا عين المالك الحرز كما تقر (قوله فذكر) يعني الانوار (قوله وان حدثت
 ضرورة فلا) كذا في نسخ الشارح وامل فيما اسقطا من الكتابة وعبارة الانوار وان قال
 لا يلقاها وان حدثت ضرورة فان نقل لم يضمن وان ترك فكذلك انتهت على ان هذا مبياني في
 قول الشارح هذا كله الخ فليحذر (قوله وحيث منعنا النقل الخ) عبارة الانوار ولو نقل وقال
 نقلت للضرورة وقافت وانكرها المالك فان عرف هناك ما يدعيه صدق بيمينه في التلف والا
 طوبى باليمين ثم يصدق باليمين فان لم تكن بينة فالقول للمالك في ثنى المدعى انتهت (قوله بعلم
 الوديع بالحال) اي بكونه ولما (قوله والاوجه انه لا يحتاج في اذنه) يعني الحاكم (قوله
 ولم ينفه) الواو للحال عبارة المحلى فيما لم ينفه انتهت وغرضه من ذلك دفع ما يوهمه المتن من تعلق
 هذه المسئلة بمسئلة النفي قبلها (قوله كالصوف ونحوه) اي فيما اذا ترك نحو نشره (قوله
 حيث يجوز له اخراجها) اي بان لم يكن زمن خوف (قوله فالوجه الجواز) اي جواز اللبس
 (قوله لم يضمنها) وتقدم انه يجوز له الفتح (قوله او ربطها في التسكة) ليس من جملة مفهوم قوله
 من غير شدة وان اوهمة عبارته وعبارة التحفة ولو ربطها في التسكة او وضعها في كور
 عمامة وشدها لم يضمن انتهت (قوله اي مستيقظين) لعل المراد ان فيهم مستيقظون ولو احدا
 حيث يحصل به الحفظ (قوله على نفسه وماله) ظاهره وان قل المال وكثرت الوديعه فليراجع
 (قوله وبقرع عليه ان الدار الخ) انظر هل يفصل في انواع المال باعتبار الخسة والنفاسة وفي
 الدار من كونها محكمة البناء مثلا او بخلاف ذلك (قوله حمل الزركشى القول الخ) هو قول
 الماوردي كما صرح به في التحفة (قوله على وجه) اي حكاه الماوردي مقابلا لقوله لا يضمن
 (قوله مردود يمنع لزوم ذلك الخ) فيسه نظران كان موضوع كلام الماوردي في دلالة المكره

كما هو المتبادر من السياق فتأمل (قوله ومن ثم لو التزمه ضمنه) قال الشيخ في حاشيته ظاهره
وان لم يره الامتعة ولا يساهله وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الخفاء اذا استقصوا على
السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تساهلهم وعدم رؤيتهم اياها انتهى قلت لا اشكال لان
الصورة انه تسلم المفتاح كما يدل عليه قوله أيضا واذا سلم المفتاح مع التزام حفظه المتاع فهو متسلم
للمتاع معني بل حيا المتكئة من الدخول الى محله وأيضا فالاستحفاظ هنا على المتاع وهما لك
على السكة وايضا فالامتعة هنا معينة نوع تعيين اذ هي محصورة في المحل المستحفظ عليه لا تزيد
ولا تنقص بخلاف بيوت السكة التي بها سكان يزدون وينقصون وايضا فالمستحفظ هنا مالك
المتاع وشم المستحفظ هو الحاكم فتدبر (قوله ولم يتركوه حتى يحلف به) الاولى حذف به وهو تابع
فيه للتحفة لكن تلك ليس فيها الا ذكر الطلاق فالضمير له (قوله لا بينة ذلك) اي لا بينة الاتقاع
والامراضا بنفس الاخذ (قوله وغير الخنصر للمرأة كالتنصر) يشمل فهو السبابة مع انه
لا يعتمد اللبس فيها للنساء اصله فليراجع (قوله واجرة المثل) في مسألة اللبس فقط كما هو ظاهر
(قوله تجديد القصد لاخذها) الظاهر ان هذا هو الذي عبر عنه فيما مر بقوله ان قصده قصدا
معه مما يكون مكررا معه فتأمل (قوله ولا يلزمه بيان السبب) اي في الاولى (قوله وموت
ادعى وقوة بحضرة جمع الخ) اي فهذا سبب ظاهر ومعلوم انه لا يشارك الحريق في حكمه
الا في ومن ثم لم يذكره معه في نفسه بل والظاهر ان حكمه وجوب البينة نعم ان استفاض
فيذ في تصديقه بلاعين نظير الحريق ويدل على ذلك قوله الاتي والاصدق يمينه فليتأمل
وليراجع (قوله عليه) متعلق بقوله حل ويجوز تعلقه بصدق ايضا (قوله في المتن ثم يحلف على
التلف به) قد يقال هل الفصل بين ما اذا تعرضت البينة لكون الحريق مثلا عرف وعمومه فيصدق
الوديعة بلاعين وبين ما اذا لم تعرض فيحتاج لليمين (قوله لم يضمن الوديعة بتقرير او تعدد)
لا يفتي ان مثله يتأتى فيما مر في دعوى التلف لكنه انما يخص هذا بالتقييد لان الردم يرى دون
التلف فرمما يتوهم ان دعوى الردم مثل الردف نعه بما ذكر (قوله بنفسه) لا حاجة اليه مع قوله
منه (قوله وسواء ادعى غلطا الخ) راجع لقول المتن مضمن كما يعلم من عبارة التحفة (قوله
ونخرج بطلب المالك ابتداء أو جوابا الخ) عبارة التحفة ونخرج بطلب المالك قوله ابتداء
أو جوابا بالسؤال غير المالك ولو بحضرته اول قول المالك الى عندك وديعة لا وديعة لاحد عندي
الخ (قوله والظاهر كما قاله الزركشي الاكتفاء في جوابه) اي من قامت عليه البينة بأصل
الابداع كما هو ظاهر السياق فليراجع (قوله أو يدفعه للإمام الخ) مقابل قوله فيصرفه في
مصارفها من هونت يده (قوله سقطت دعوى الآخر) كان الاوضح الانهار (قوله أي
وجوب قيمتها) انظر ما المراد به هذا التفسير مع ان ما قبله أوضح في المراد منه مع عدم استقامته
من حيث العربية كما لا يخفى

(كتاب قسم النفي والغنية)

(قوله هي بذلك لان الله خلق الدنيا الخ) قد يقال قد تقدم ما هي لاجله فيساقى قوله ثم هي به
المال الاتي لرجوعه اليها وهذا الذي ذكره هنا ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى
الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية وعبارة الدويري والتي مصدر فاعني "ذا رجع لانه

مال راجع من الكفار الى المسلمين قال القفال سمي قبالا لان الله تعالى خلق الدنيا الخ فجعل
 ما قاله القفال شرحا وبينا لما قاله قبله (قوله من حيث انه مع جواز تصرفهم فيه الخ) لعل
 المراد بالتصرف نحو الوضع في الحرز والنقل من محل الى آخر الحاجة ونحو ذلك (قوله فخذ
 النقي صادق عليه) اي الى اسلامهم كما علم من قول المصنف من كفار اما يؤخذ منهم بعد
 الاسلام فلا يصدق عليه الحد كما لا يخفى وأما قوله حتى لا يسقط باسلامهم فانما هو بيان خاصية
 الخراج الذي هو في حكم الاجرة كما سيأتي في محله وكذا قوله ويؤخذ فهو بالنصب (قوله لبيت
 المال كما ينه السبكي) انظر هل هو كذلك وان كان غير منتظم لانه لا يأخذ ارضا (قوله
 والعدد) بفتح العين يعني من الرجال وعبارة العمري والمراد سدها اي الثغوب بالرجال والعدد
 انتهت فالعدد في كلامه بالضم لمقابلة الرجال الذين اريدوا بالعدد بالفتح هنا المقابل للعدة التي
 هي مفرد العدد بالضم وهذا له اصوب مما في حاشية الشيخ (قوله ولو اغنياء) هذا في التحفة
 مذكور بعد الاثمة والمؤذنين وكتب عليه الشهاب منهم انه راجع لجميع ما قبله والشيخ نقل كلام
 الشهاب المذكور في حاشيته على خلاف وجهه (قوله اخويهم ما شقيقهم ما) عبارة التحفة
 دون بني اخيهم ما شقيقهم ما عبد شمس ومن ذريته عثمان واخيهم ما لا ييهم ما نزل انتهت وما في
 التحفة هو الصواب وسأقي في الشرح التصريح به قريبا (قوله اما اصل شرف النسبة اليه
 صلى الله عليه وسلم الخ) ان اريد بالشرف هنا الشرف الخاص فالمراد بابا ولاد البنات يات صلبه
 والمراد بابا ولادهم بلا واسطة كما هو الحقيقة فيهم ما وأولادهم بواسطة المذكور
 بقرينة ما قدمه في الوصايا من قوله والشريف المنتسب من جهة الاب الى الحسن والحسين لان
 الشرف وان عم كل ربيع الا انه اختص بابا لفاطمة رضي الله تعالى عنهم عرفا مطر دأ عند
 الاطلاق انتهى (قوله ولا يقدم حاضر بموضع الذب الخ) انظر ما الداعي لذكر هذا هنا مع انهم
 انما يأخذون بجهة القرابة ولا مدخل للذب فيها ثم رأيت في نسخة موضع النقي بدل الذب
 (قوله وان كان له جد) هذا غاية في سمته يتيم الياس الا ومعلوم انه لا يعطى اذا كان بعده غنيا
 (قوله والطير فاقدهما) لعله بالنسبة لنحو الحمام بخلاف نحو الدجاج والاوز فان المشاهدان
 فرخهما لا يشتر الا للام (قوله فالأظهر انهما المرتزقة) لم يذكر الشارح مقابل الاظهر وهو
 قولان أحدهما انهما للمصالح كنهم الخمس وأهمها تعهد المرتزقة فيرجع الى الاول وبما لقيه
 في الفاضل عنهم والثاني انهما تقسم كما يقسم الخمس خمس للمصالح والباقي للاصناف الاربعة
 (قوله كما يحتمه الجلال البلقيني) قال الشهاب سم ان كان المعنى ان عمال المرتزقة اذا كان
 بهم عى أوزمانة أو عجز عن الغزو يثبتون تبعاله فهذا أوضح من أن يحتاج لبص الجلال لانهم
 لم يعطوا للقتال بل أعطى هو ما يكفي مؤنتهم (قوله لكن يعنى اسمه الخ) اي ندبا لا وجوباً على
 قياس ما صر بل أول بعدم الوجوب والشهاب حج يرى الوجوب هنا وهناك (قوله وظاهر
 كلام ابن الرقعة تفريعا على المعتمد عدم اشتراط مسكنه الخ) هو تابع في هذا المعنى لكن ذلك
 معتمده الوجوب لا الندب كما عرفت وكلام ابن الرقعة مفرع عليه لعل الندب الذي اختاره
 الشارح (قوله فان لم تنسج) اي ولم تستغن (قوله ويجيب طالب اثبات اسمه الخ) انظر مع
 ما صر له اختياره (قوله ان استغنى) هو البناء المفعول من باب الحذف والايصال أي ان

يكون قبل اصابة المغم من أين يؤخذ انتهى (قوله ببعض ما أصابوه) قال الشهاب سم
يتأمل فائدة هذا مع قوله الآتي وللنقل قسم آخر فانه ظاهر بعد الاصابة مع انه كما هنا من مال
المصالح او هذه الغنية واجاب عنه الشيخ بحمل ما يأتي على ان المراد انه من سهم المصالح لا من
الاخماس الاربعة اي فقول الشارح الآتي أو من هذه الغنية معناه او من سهم المصالح الذي
هو من هذه الغنية وعليه فقول الامام فيمنع ان يخص بعضهم ببعض ما أصابوه اي مما هو مملوك
لهم وهو الاخماس الاربعة فليراجع (قوله والمراد ثلث اربعة أخماسها اربعة اي المصالح)
كذا في حواشي والده على شرح الروض ونبه الشيخ في حاشيته على ان هذا مبني على ان النقل
من الاخماس الاربعة الذي تقدم انه مرجوح (قوله اي الباقي منها بعد السلب والموتن)
الاولى بل الاصول حذفه لان الكلام في هذا والذي قبله انما هو في الباقي بعد ما ذكر كما تقدم
التصريح به مع انه يوهى ان السلب والموتن من الاخماس الاربعة وهو خلاف ما مر من
اخراجها من رأس المال ثم يخمس الباقي (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) الواو فيه بمعنى مع
اي قال لا دلالة فيها بمجرد وانما ينهى فعله صلى الله عليه وسلم (قوله الا بالقسمة واختيار
الثلث) اي على القواين في ذلك (قوله اجارة عين) اي ان قيدت بعبارة اخذ ما يأتي (قوله
او بغير مدة) ظاهره انه من جملة مفهوم القيد المار كالذي بعده وظاهره انه ليس كذلك فكان
الاولى خلاف هذا التعبير (قوله نعم الوجه انه يرضخ لها) اي رضح القرض (قوله بفتح
اوله المعجم) اي والمد (قوله بالاجتهاد) لاجابة اليه (قوله له اجرة منه فيما يظهر) مجيب
بحث هذا مع انه نص المذهب في الموتن في السير قال في البهجة لو قهر الامام ذمبا على مخرجه
لامسما وقاتلا فاجرة المثل بخمس الخمس له (قوله ويجوز ان يبلغ بالاجرة سهم راجل) اي
او يزيد عليه كما مر في قوله وان زادت على سهم راجل وكان الاولى حذف ما هنا لا غناء
ما مر عنه مع الزيادة وتجب اخذ الشيخ بجهوم ما هنا من منع الزيادة مع تقدم التصريح
بها في الشارح

(١) قوله والا فهو الخ
لا حاجة الى لفظ والا كما هو
ظاهر اه صحيحه

• (كتاب قسم الصدقات) •

(قوله كما سبقه) اي التي هو الغنية (قوله وفيمن تلزمه نفقة قريبه) عبارة النجفة نفقة فرعه
انتهت وهي اصول لمقابلتها بعد بالاصل ثم هو معطوف على ما عطف عليه قوله وفي الحج اي فلا
يلزمه نفقة فرعه الكسوب وان لم يكتب بخلاف الاصل يلزم فرعه اتفاقه وان كان هو
مكتسبا ولم يكتب (قوله ان وجد) راجع الى قوله ان الكسوب غير فقير (قوله اوله مسكن)
فيه من الحرج ما لا يفتي على ان الذي نقله غيره عن السبكي انما هو فيما اذا كان معه من
المسكن (قوله من الكسب) بيان للاكل (قوله انجبه الاول) يعني ما في القتاوي وحاصل
المراد ان كلام الغزالي في الاحياء المخالف لما في قتاويه ان لم يعمل على الارشاد (١) والا فهو
ضعيف والوجه ما في القتاوي (قوله حيث أخل الكسب بمرته) اي كما قيد به فيما مر وكان
ينبغي الاقتصار عليه (قوله نأني تحصيله فيه) اي تحصيل المستغل في ذلك العلم (قوله نعم
لا يعطي المنفق الخ) هو استدراك على قوله والمنتفق وغيره الصرف اليه الخ (قوله
ولا أحدهما) اي المسكن ينفقة القريب والمكفية بنفقة الزوج خلافا لما وقع في حاشية الشيخ

من ترجيع الضمير الى الفقير والمسكين اذ لا يصح كما لا يخفى (قوله أو معه) اى الزوج (قوله
وأما المكفية بنفقة الزوج الخ) هذا الاموضع له في كلام الشارح وهو من كلام المعترض الذى
قصده الشارح الرد عليه من غير تصريح بالاعتراض والشهاب حج صرح في تحفته
بالاعتراض ما يكاله بقل ومن جلتته قوله وأما المكفية الخ وغرض المعترض منه الاعتراض
على المتن أيضا في حكمائيه الخلاف فيها كما به عليه الشهاب (قوله لان منيع أصله يوهم الخ)
قال الشهاب سم يتأمل (قوله من أن الزوج أو البعض لو أعسر) صريح في ان من أعسر
زوجها بنفقتها تاخذ من الزكاة وان كانت متمكنة من الفسخ والعسل وجهه ان الفسخ لا يلزم
منه استغناؤها وقضية ذلك انه لو ترتب عليه الاستغناء بأن كان لها قريب موسر تلزمه نفقتها
لو فسخت انها لا تعطى فليراجع الحكم (قوله من معه مال يكفيه ربحه الخ) هذا هو الجواب
وحاصله انه ليس المراد من كون المال يكفيه العسر الغالب انه تكفيه عنه بصرفها كما ينفى
عليه المعترض اعتراضه بل المراد انه يكفيه ربحه (قوله لاسلول النجوم) أى فلا يشترط (قوله
وتسترد منه) اى الزكاة التى اخذها من غير سيده وكنان الاول تأخير عما بعده (قوله
نم ما تلقه قبل العتق) استدراك على قوله وتسترد الخ (قوله وتمثيل الرافعى الاستدانة
للمعصية) هذا سقط من نسخ الشارح من المتن والشرح وافظ المتن والغارم ان استدانه لنفسه
فى غير معصية أعطى اول معصية فلا قلت الخ فقول الشارح وتمثيل الرافعى الخ من تعلق
قول المصنف اول معصية فلا الذى سقط شرحه من نسخ الشارح وفى نسخ الشارح أيضا كتابة
أعطى من قوله الا فى آخر السوادة وانما أعطى الاول دون الثانى الخ بالاجرو هو فى غير محله
كما عرفت (قوله والافقير محتاج) أى لان مطالبة الدائن التى كان عليه لرفعها قد اندفعت عنه
بالموت فالمراد بالمطالبة فى قوله لانه لا يطالب به المطالبة الدنيوية كما يصرح بذلك كلام الدميرى
وليس المراد فى المطالبة الاخرى وبه يدفع ما فى التحفة مما هو مبني على ان المراد ذلك (قول
الشارح مع المتن أو استدانه لاصلاح ذات البين) لا يخفى انه بحسب ما حل به الشارح المتن
أولا معطوف على قول المصنف ان استدانه لنفسه الذى قطعه الشارح عن المتن قبله ودخل
عليه بقوله وانما يعطى فيصير التقدير وانما يعطى ان استدانه لنفسه فى غير معصية أو استدانه
لاصلاح ذات البين وسيفيد فيصير قول المصنف أعطى غير متعلق بهذه الجملة فكأن على
الشارح أن يقدر له ما يتعلق به والاصارهم ملاقاتا (قوله فان وفى) وفى عبارة شرح الروض
واذا قضى وقوله فلا رجوع اى على الاصيل لانه انما يرجع اذا غرم من ماله (قوله الى الاصيل
المعسر) أى فى الصورة المذكورة (قوله وشمل ذلك) اى ضمان الموسر ما على الموسر
(قوله فى الشق الثانى) أى قوله وبدونه (قوله وعدم وجود مقرض) تبسع فى هذه الاحالة
الشهاب حج لكنه أسقط ما حال عليه الشهاب المذكور مما قدمه عقب قول المصنف
فى الكلام على الفقير وماله الغائب فى مرحلتين والمؤجل من قوله ما لم يجد من يقرضه انتهى
فان كان الشارح اسقط ذلك قصد اقتباضه هنا فى هذه الاحالة عن غير قصد فليحذر
قوله ولو سفر نزهة لعل المراد ان التزهة غير حاملة على السفر ليوافق ما سياتى له آخر
الفصل الا تى

* (فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى) * (قوله وانه غير كسوب) الصواب اثبات ألف
 قبل الواو في وانه اذ هو مسئله مستقلة كما يعلم من شرح الجلال ولعلها سقطت من الكتبة
 (قوله وقول الشارح) يعني في مسئله مالواذعى أنه غير كسوب اتى زادها كما عرفت (قوله كافي
 طلبه من رب المال أو من الامام الخ) مراده به ذات تصوير دعوى العامل مع علم الامام بحاله وان
 أوهم سياقه خلافه لكن سياقنا في قريتنا نقل الاول عن السبكي والثاني عن ابن الرقعة وردهما
 فالصواب اسقاط ما ذكره هنا (قوله لكون ذلك النائب استعمله) أى العامل وقوله حتى أوصلها
 اليه أى الامام (قوله رديانه ان فرق فلا عامل الخ) قال في التحفة ويحتمل ان يريد أى السبكي
 ان العامل قال للمالك أنا عامل الامام فادفع لى زكاته ورد بان الكلام ليس في هذا بل في طلب
 العامل لحصته المقابلة لعمله ويحتمل ان يريد ان الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمره بان
 يعطى من أرسله اليه فجاء من يدعى انه عامل الامام وانه أرسله اليه فيكلف البيعة حينئذ
 * (فصل في فسخ الزكاة بين الاصناف) * (قوله فيعطى في الأخيرة حصصة الصنف كله) انظر
 ما المراد بالأخيرة هنا (قوله ولكنهم انما يتطروا هنا لكونه فريضة) أى فيما اذا شرط ان
 لا يأخذ شيئاً أى ولم يتطروا اليه هنا وكان الاولى ذكره بل الاقتصار عليه كافي التحفة لانه هو المعلن
 بقوله لان ما يأخذ الخ (قوله ولم يبال بشمول هذا الخ) قال الشهاب سم في حواشي التحفة
 التى تبعتها الشارح فيما ذكره مانصه ان أراد في هذا الشمول تكراراً فهو لا يندفع بقوله لانه قدم
 حكمه وقد يجاب عن التكرار بأنه بالعموم فليس محذورا لانه في معنى ذكر العام بعد الخاص
 وان أراد انه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كما هو واضح وان أراد شيئاً آخر فليحرر اه
 (قوله بالزكاة) أى الذى مر عقب قول المصنف الاصناف (قوله وهو) أى الجمع وقوله
 المراد فيه أى فى ابن السبيل وقوله ما مر فيه أى فى قوله واخره فى الآية دون غيره لان السفر محل
 الوحدة والاشراد (قوله وما ذكر من التفصيل الخ) قال الشهاب سم قضيته ان المحصور فى
 قول المصنف ان المحصر المستحقون وفى قوله اما بالنسبة للمالك الخ واحد لكن قوله فى هذا
 ثلاثة فاقول يخالف ما فسر به فى المتن (قوله التى من شأنها التفاوت) انظر ما الادعى الى هذا
 الوصف هنا (قوله عند عدم وجوب التسوية) الا صوب عند عدم وجوب الاستيعاب (قوله
 وعلى ما فى الكتاب) لعل صوابه وعلى غير ما فى الكتاب اذ الذى فى الكتاب حرمة التفضيل المستلزمة
 لوجوب التسوية لالسها (قوله وفارق هذا ما قبله الخ) مكرر مع ما مر له مرتين وهو كقوله وعلى
 ما فى الكتاب الخ ساقط فى نسخة من نسخ الشارح صحيحة (قوله حرم ولم يجز) بضم أول يجز
 قال الشهاب سم قديقال هذا هو المنع فتربيته عليه ترتيب الشئ على نفسه الا ان يقال المراد
 اذا منعناه عما المنع لانه قد يراد به احد الامرين فقط (قوله لكن الاوجه ان له) أى الدائن
 * (فائدة) * قال ابن قتيبة فى كتابه ادب الكاتب قال الاصمعى يقال رجل دائن اذا كثرا عليه
 من الدين وقد دان فهو يدين ديناً ولا يقال من الدين دين فهو مدين ولا يقال مديون أيضاً اذا
 كثر عليه الدين ولكن يقال دين المالك فهو مدين اذا دان الناس له ويقال اذا ان الرجل مشدد
 الدال اذا اخذ بالدين فهو مدان اه (قوله ومحل فى دين يلزم المالك الانخراج عنه) أى وهو فى
 الذمة (قوله نعلق وجوب كل حول مرفيه) عبارة التحفة مرفيه انتهت وفيه متعلق بتملق ولعل

ما في الشارح تحريف (قوله مع الكراهة) متعاقبا خراج (قوله صرفها لمن مهم) يعني يتعين عليهم ذلك كما هو ظاهر (قوله حرم وامتنع) الا صوب حرم ولم يجوز كما مر نظيره وهو كذلك في التحفة هنا (قوله وصف باحد واصافه المارة) قال المحقق سم هذا يقتضي انه اراد به معنى العامل العام بخلاف ما اقتضاه قوله الاتي كآوانه من نحو كاتب الخ (قوله نعم ان لم تحتمل الا ان الخ) هذا الاستدراك من كلام بعض الشارحين المذكور امكن عبارة الشارح لا تفيد ذلك وعبرة التحفة وبه يرد النظر في قول شارح يلحق انزاء الخليل الخ

* (فصل في صدقة التطوع) * (قوله وقد تحرم ان علم الخ) أي وكما يأتي في استدراك المصنف الاتي (قوله اي ولو بغلبة ظنه) لا يخفى ان حقيقة العلم مبينة لحقيقة الظن فلا يصح أخذه غاية فيه وعبرة التحفة وقد تحرم ان علم وكذا ان ظن فيها يظهر الخ (قوله يمكن جريان ذلك فيه) قال الشهاب ج حيث لم ينو الرجوع وكتب عليه الشهاب سم مانصه فيه نظر دقيق فتأمل اه وكان وجه النظر انه صار بالقيد المذكور مخيرا بين الصدقة وبين دفعه بنية الرجوع فلم تجب الصدقة عينافساوي المتأهل ومن له ولي حاضر اذ لا يخفى انه مخير فيه ايضا بين الصدقة وبين البذل بعرض وكان الشارح انما حذف هذا القيد لهذا النظر لكنه انما يتم له ان كان الحاكم انه لا رجوع له على غير المتأهل المذكور وان قصد الرجوع فليراجع (قوله واستثنى في الاحياء) يجب تأخيره عن قوله وفيه ايضا سوال الغني حرام الخ اذ هو انما استثناء منه كما في التحفة وغيرها (قوله من لا يعطيه) معمول لتغيره (قوله بل الاوجه الخاق سائر عقود التبرع الخ) لعل المراد الخاق الاخذ بعقد من عقود التبرع ليساوي المحقق ما الخاق به (قوله حرم اتفاقا) أي السؤال على وجه من هذه الوجوه كما يصرح به كلام غيره (قوله والى ان رد السائل الخ) لم يتقدم ما يصح عطفه عليه وهو تابع فيه طبع لكان ذلك صدر عبارة وذهب الحلبي الى حرمة السؤال بالله تعالى الى ان قال والى ان رد السائل فاعطف في كلامه صحيح (قوله كتابة الخ) تفسير لقوله بحيث لا تعلم الخ وقوله من السبعة خبر لان (قوله افضل من الجار الاجنبي في غيرها) عبارة التحفة افضل من الجار الاجنبي وفي غيرها الجار أولى منه انتهت فلعل الواو قبل قوله في غيرها وما بعد غيرها سقطت من الكنية في الشارح (قوله كهذا الحديث) قال في التحفة مع خبر أبي بكر اه فلعل هذا سقط من الكنية أيضا في الشارح فلتراجع نسخة صحيحة

* (كتاب النكاح) *

(قوله اباحة وطء) فيه ذهاب الى احد الوجهين الاتيين ان النكاح عقد اباحة او عتدك وسيأتي ما فيه (قوله لعمرة نفسه عنه) اي وصحة التي دليل التجاوز لكن قد يقال ان هذا الايساره الخصم (قوله ولا استحالة ان يكون الخ) اي عرفا كما هو ظاهر (قوله لاستقباح ذكره كفعله) أي والاقبح لا يكتفى به عن غيره كما صرح به ج والظاهر ان قوله لاستقباح الخ علة للاستحالة (قوله وقيل حقيقة فيهما) وقيل حقيقة في الوطء مجاز في العقد ولعل الكنية أسقطته من الشارح اذ هو في التحفة التي ما هنا منقول منها (قوله فلو حلف الخ) تفريع على الاول وقوله ولو في الخ تفريع ثان (قوله وهذه) يعني استيفاء اللذة والتمتع اذا العطف للتفسير كما يدل عليه كلام غيره (قوله والاصح لاحث) اي بناء على انه اباحة كما هو ظاهر وهذا اختيار الشهاب ج

كما يصرح به سياقه وتبعه الشارح في تصحيحه كأنه استرواح بدليل قوله وعلى الأصح الأول فهو مالك لأن يتقعر الخ اذ هذا تفسير للمراد من المال على القول به وهو تابع في هذا التصحيح لو اذهب في حواشي شرح الروض وعبارة الشهاب حج وعلى الأول فهو مالك الخ وانما عبر بذلك لانه صحيح مقابله كما سبق (قوله اذذ كرها مستحب) يقال عليه السؤال باق عن حكمة ذكرها هنا بالخصوص الذي هو المذموم وقوله لئلا يراها جاهل الخ هذا في الروضة على وجوب ذكرها للاستحباب وعبارة شرح البهجة الكبير وابتداء الناظم بجماعة الباب بد كشي من خصائصه صلى الله عليه وسلم لانهم في النكاح أكثر منها في غيره قال في الروضة قال الصبري منع ابن حبران الكلام فيها لانه أمر انقضى فلامعنى الكلام فيه وقال سائر الأصحاب الصحيح انه لا بأس لما فيه من زيادة العلم قال والصواب الجزم بجواز بل استحبابه بل لا يعد وجوبه لئلا يرى جاهل بعض الخصائص في الخبر الصحيح فيعمل بها اخذا باصل التامى فوجب بيان التعرف فاي فائدة أهم من هذه وما يقع في ضمن الخصائص مما لا فائدة فيه اليوم فقل لا تخلوا أبواب الفقه عن مثله للتدرب ومعرفة الأدلة وتحقيق الشيء على ما هو عليه انتهت (قوله وامساك من كرهت نكاحه) الظاهر ما دامت كارهة أخذ أعمام من جواز تزوجه لها بعد فراقها فليراجع (قوله وهي نكاح تسع) انظر هل المحصر في هذا كالذي بعده دون ما قبله مما مر أدام لا واعلم ان ما ذكره الشارح هنا في الخصائص هو عبارة عن الروض (قوله ايجابا) أي لقوله تعالى وامرأة مؤمنة الآية وقوله لا قبول أي بل يجب لفظ النكاح أو الزوج لظاهر قوله تعالى ان اراد النبي ان يستنكحها كذا في شرح الروض من غير خلاف فسقط ما في حاشية الشيخ من تصويب ما وقع في نسخة من قوله ايجابا وقبول بالواو لا بالنون ولم أدر من اين هذا التصويب (قوله ويقضى بعلمه) قال في شرح الروض ولو في حدود الله تعالى بالاخلاف اه أي بخلاف غيره فان في قضائه به خلافا وعلى جوازه فشرطه ان يكون في غير حدوده تعالى (قوله الامن وراء حجاب) أي سائر لشخص من بكار (قوله وافضل نساء العالمين مريم) هذا الادخل له في الخصائص ولعله ذكره تيمنا (قوله وتطوعه قاعدا كقائم) أي كطوعه قائما (قوله ولا تبطل صلاة من خاطبه بالسلام) أي بلا طلب منه أي بقوله في التشهد السلام عليك أي النبي (قوله ولو فعلا) أي اذا كانت الاجابة متوقفة عليه (قوله وتحل له الهدية مطلقا) أي بخلاف غيره من ولاية الامور لا تنفاء التهمة عنه (قوله ولا يقع منه ايلاء ولاظهار) أي ولا يصدر منه ذلك لحرمته وحيث قد قد يقال لا حاجة لتخصيصه ما بالذ كر اذ كل المحرمات كذلك (قوله بعينه) لا ضرورة الخ قد يقال لا بعد فيه مع الرواية الاخرى السابقة والروايات يفسر بعضهم بعضها وما القدرة على الجماع فهي مفهومة من لفظ الشباب (قوله وايضا فلم يأخذ بظاهرها احد) معطوف على قوله لاية ما طاب لكم فهو جواب ثان (قوله وان رد بان الطلاق بدعي الخ) الرد اقرة حج لكن عبارته ورد بان هذا الطلاق بدعي وقد صرح حوا في البدعي بانه لا يجب فيه الرجعة الا ان يستثنى هذا لما فيه من استدراك ظلامة الا بدعي (قوله او اشترى خمس بيت المال من ناظره) قال الشهاب مسم يحتاج ان يقول واربعة اجناس الخمس الباقيسة من مستحقها واولياتهم اه وفيه نظر لان الظاهر ان المراد بخمس بيت المال ما قبل اربعة اجناس الغانمين الذي يخمس خمسة اجناس لا الخمس الخمس

كما هو صريح العبارة واضيف لبيت المال لان التصرف في جميعه للامام كما يعلم مما سبق في بابيه
على ان قوله من مستحقها او اولياهم لا يصح اذ لا مستحق لها معين حتى يصح منه التصرف وانما
التصرف للامام كما سبق (قوله وما يوهمه) هو تابع في هذا التعبير ليج لكن لم يتقدم للضمير
في كلامه مرجع بخلاف جج فانه قدم المدفوع الا في كلام الشارح كما يكاله بقيل فصح
رجوع الضمير فيه الى القائل الموهوم من قبيل (قوله يرده قولنا أي تائق الخ) قال الشهاب
سم بل لا حاجة للتفسير بقوله أي تائق الخ لصحة التفسير اي التكاثر الذي هو العقد لكونه
طريقا للوطء الذي يتوقف عليه فان الحاجة للشيء الحاجة لطريقه (قوله نوع من الاختصاص) عبارة
شرح الروض نوع من الاختصاص اهـ واعمل عبارة الشارح محرفة عنها من الكنية (قوله
اي غرة البياض) قال الشهاب سم انظر المراد فان الالوان لا تتفاوت بتفاوت البكارة
والثبوت اهـ وقد يقال لامانع من نقص مبادئها واشرافها بزوال البكارة وان لم يدرك ذلك
(قوله يصلح أصلا ذلك) نظريه الشهاب سم بانه لا بد للحكم من أصل كتاب او سنة او اجماع
او قياس (قوله المصلحة) راجع للمصلحة قبله (قوله أو شئ) عطف على خلاف (قوله وعدة
تحرّم التعريض والافغاية النظر الخ) عبارة التحفة وعدة تحرّم التعريض كالرجعية فان لم تحرّمه
جاز النظر وان علمت لان غايته الخ وقوله كالتعريض قال الشهاب سم فيه تأمل (قوله ونظرها
اليه كذلك) أي فتتظر منه ما عدا ما بين سرته وركبته كما ذكره الشارح فيما كسبه على شرح
الروض ونقله عن العباب (قوله لا بعدها) يناقضه قوله الا في وظاهر كلامهم بقاء نيب النظر
وان خطب الخ (قوله لانها الاصل) اعلم هذا المدعى عن يرى اباحة النظر للوجه والكفين الا في
في المتن (قوله ولا يترتب عليه منع خطبتها) أي فيما اذا كان نظره بعد الخطبة اما اذا كان قبلها
فلا يتوهم فيه ترتب ما ذكر كما لا يخفى (قوله عاقل) أي اما المجنون فلا يحرم عليه لسقوط تكليفه
وسيا في وجوب الاحتجاب عليها منه ومنع الولي له من النظر (قوله ولانه اذا حرم نظر المرأة الى
عورة مثلها فاولى الرجل) قال الشهاب سم لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها فيما نحن
فيه (قوله من داعية الخ) بيان للفتنة (قوله وكذا عند النظر بشهوة) معطوف على قول
المصنف عند خوف الفتنة (قوله وقال البلقيني الترجيح بقوة المدرك) قال الشارح فيما
كسبه على شرح الروض مراد بذلك ان المدرك مع ما في المنهاج كما ان الفتوى عليه اهـ واقول
الظاهر ان قوله على ما في المنهاج خبر الترجيح والمعنى والترجيح على طبق ما في المنهاج من جهة قوة
المدرك ومن جهة المذهب فهورا جج دليلا ومذهبا تأمل (قوله ودعوى بعضهم) هو جج
(قوله مرادودة اذ ظاهر كلامهم ما الخ) هذا لا يلاقى ما ادعاه هذا البعض لان حاصل دعواه ان
ما ساء الامام من الاتفاق على منع النساء لا يلزم منه ان ذلك لوجوب سترها ووجهها في طريقها
وان فهمه منه الامام حتى وجهه به بل يجوز ان يكون للمصلحة التي ذكرها وهذا لا محيد عنه
ولا يصح رده بان ظاهر كلامهما ما ذكر لان المعارضة التي دفعها ليست بين الجواز الذي ذكره
القاضي عياض والحرمة وانما هي بينه وبين الاتفاق على منع النساء كما سبق (قوله وافهم
تخصيص الكلام بالوجه والكفين) عبارة التحفة وافهم تخصيص حل الكشف بالوجه حرمة
كشف ما عداه من البدن حتى البسء وهو ظاهر في غير اليد لانه عورة ومحتمل فيها لانه لا حاجة

لكشفها بخلاف الوجه انتهت وقوله تخصيص حل الكشف بالوجه أي فيما ذكره القاضي
 عياض ومال في التحفة إلى ترجيحه فكان الشارح فهم أن مراده ما في المتن فغير عنه بما ذكره
 لكن قد يقال عليه أن ما في المتن ليس فيه ذكر حل ولا كشف (قوله فيه تجوز) أي حيث جعل
 بين مفعوليه وأخرجهما عن الطرفية وهي من الظروف الغريبة المتصرفه لكن قد يقال ما المانع
 من جعل المفعول به محذوفا والتقدير ولا يتظر من محرمه شيأين الخ (قوله امتنع نظره وخلونه)
 بمعنى أمانعه من ذلك (قوله والثاني يحرم إلا ما يبدو في المهنة الخ) محل ذلك الثاني والثالث بعد
 الاستثناء في كلام المصنف الذي هو جر من الوجه الأقل (قوله فدفع هذه التوهمات بتعرضه
 المذكور) قال الشهاب سم وأقول قد يشك على هذا التقرير أن ما ذكر في توجيه التقييد في النظر
 إلى الأمر مقتضاه أن التعرض له في نظر الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة أولى من التعرض
 له في نظر الأمر كما لا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكره فهم منه حكم نظر الأمر إلى الأولى
 فليتأمل اه واعلم أن قول الشارح والبعض الذي تعرض له المصنف إلى آخر السواد هو عبارة
 فتاوى والده بالحرف لكن في الشارح اسقاط بعض ألفاظ من الفتاوى لا بد منها لعله من الكتب
 (قوله ولا محرمية) الصواب حذفه (قوله بل جريان الناس عليه الخ) ينبغي ذكر الواو قبله
 (قوله وفارقت) أي الصغيرة في المتن (قوله لأنه رد للحكم) معطوف على ما فهم من قوله
 وليس ذلك اتفاقا فهو تفسير لما أراد المصنف بالرد فكانه قال رد المصنف المذكور انما هو رد
 لدعوى الاتفاق فقط لأنه رد للحكم (قوله العفيفة) انما قيد بهما هنا وبالعدالة فيها فيما يأتي
 نظر إلى حل نظرها إليه الآتي كما هو ظاهر والأفلام في التقييد بذلك بالنظر مجرد نظره إليها حيث
 لم تنظر إليه فتأمل (قوله وإسلامه) مجرور عطفا على قوله أن لا يبقى (قوله لا في نحو حل المس)
 كأنه معطوف على قول المصنف كالنظر إلى محرم لكن في صحة هذا العطف وقفة والمراد أن
 العبد والمسوح ~~كما~~ المحرم في حل النظر فقط لا في نحو المس الخ (قوله وانما حل نظره لامتته
 المشتركة) جواب عما قديتوهم من تقييده العبد بغير المشترك من منافاته حل نظر السيد لامتته
 المشتركة (قوله أن ملحظ نظر السيدة) المصدر مضاف لمفعوله وقوله ولا كذلك السيد أي في نظره
 إلى مملوكته (قوله وأخذ منه حل مصالحة الأجنبية) الظاهر أن ذكر المصالحة مثال وآثره لأن
 الابتلاء به غالب وحيث فلا يتأتى قول الشارح وأهم تخصيصه الخ وقد نقل الشهاب سم عن
 الشارح أنه ينبغي تقييد كل من المأخوذ والمأخوذ منه بالحاجة ثم قال فوات وحيث لا يخفى أن غير
 المصالحة كالمصالحة (قوله غير وجهها) انظر ما وجهه والذي أفهمه التخصيص حرمة مس
 الوجه أيضا (قوله فيلحق به الأمر في ذلك) أي في حرمة مس ما سوى الوجه واليدين ولو بجناث
 (قوله من وراء حائل) بحث الشهاب سم تقييده بالريق (قوله تميز طريقة الرافعي) أي مع
 ما قدمه من الحكمة في ذلك (قوله ولو مع أمن الفتنة) أي أخذ من إطلاقه (قوله لا سيما مع
 مخالطة الناس لهم الخ) هذا لا يتعلق له بما قبله كما يدرك بالتأمل وانما هو من جملة ما يرد به اختيار
 المصنف (قوله على ما به عليه ابن الرفعة) في التحفة كما به عليه ابن الرفعة وانظر ما مراده بالذي
 به عليه ابن الرفعة واصل المراد أنه به على قول أبي حامد لا أعرف هذا النص للشافعي لكن كان
 اللائق أن يقول كما نقله عنه ابن الرفعة أو نحو ذلك (قوله بحكايتها) يعني الحرمة عندها من

الفتنة لكن الشارح أعني المحلى لم يذ كر ذلك في مقام الرد على المصنف كما يوهمه سياق الشارح
 هنا وانما ذكره في مقام الاعتذار عن نسب الى المصنف الحرمة عند أمن الفتنة كما يعلم بمراجعة
 كلامه (قوله والاوجه حل نظر محلو كالح) أى اذا قلنا بطريفة المصنف وقوله نظر محلو كدأى
 اليه فهو صدر مضاف لافاءه (قوله لكن ان حرم النظر) نظره فيه الشهاب سم وفي حاشية
 الزيادى ان الخلوة به حرام حتى على طريقة الراعى (قوله واذا كان حراما على الكافرة الخ)
 قضية هذا الشرط انه لا يحرم على المسلمة التمكن للذمية من النظر اذا قلنا بعدم الحرمة على
 الكافرة الذى هو مقابل الاصح وفيه وقفة لا تخفى وانظر مع اطلاق قوله فيما مر عقب قول
 المتن فيلزم المسلمة الاحتجاب منها (قوله أو ان عائشة لم تبلغ مبلغ النساء) أى بان لم تراهق (قوله
 رد بان استدلالهم الخ) في هذا الرد كالأذى بعد نظر ظاهر لاحتمال انكار النبي صلى الله عليه وسلم
 على ميمونة وأم سلمة لنظرهما غير الوجه والكفين وأن الوجوب الذى قال به ابن عبد السلام لمنع
 النساء من رؤية غير الوجه والكفين (قوله فهو معها كعبدتها) أى فينظر اليها بشرط العدالة
 فالمراد كعبدتها الذى تقرر حكمه فيما مر فلا يقال ان في العبارة تشبيه الشئ بنفسه وقد علم ان
 ما عبر به أصوب من قوله جازله نظرها أو ونحو ذلك (قوله وذلك الرجل فخذ رجل الخ) قدم هذا
 (قوله وقد يحرم مس ما حل نظره الخ) انظر ما وجه قطع هذا عما يناسبه فيما مر (قوله وفي شرح
 مسلم الخ) أى وما اقتضاء عزم قوله مما ليس بعورة مقيد بما قدمه وقد صرح بتقييده به ج في
 شرح الارشاد (قوله وقبل زمن نحو معاملة يحرم) يعنى النظر اذا لمس لا يتبعه المعاملة كما مر
 (قوله لكن بحضرة مانع خلوة الخ) قضية جعل هذا قيد الحل النظر والمس انه لو اختل بها
 من نكاح العمة يحرم عليه النظر والمس لا تنفك شرط الحل الذى هو حضور من ذكر وظاهر العلة
 خلافه وأن الحرمة انما هي من حيث الخلوة وربما يأتى قريبا ما يؤيد الثانى فليراجع (قوله
 ولا ذميا) معطوف على قوله غير أمين (قوله واتى ولو من غير الجنس الخ) كذا في نسخ الشارح
 والظاهر ان قوله واتى حرفته المكتبة عن قوله وامهر أى ويقدم امهر أى أكثر مهارة على غيره
 ولو كان الامهر من غير الجنس وغير الدين كرجل كافر اذا العبارة لا تحفة وهو فيها كما ذكرناه وما في
 نسخ الشارح غير صحيح كما يدرك بالتأمل وان أبقاء الشيخ على ظاهره (قوله ويحتمل الفرق) لعلة
 الاحتياط للحرمة التى هي الاصل هنا (قوله فيقدم من يحل نظره اليه) انظر ما المراد بمن يحل
 نظره اليه على طريقة الراعى الرابعة ولعل المراد من يحل نظره للمحل الذى به العلة وعليه فما
 فوق السرة والركبة لا يمنع منه الا المرأة الاجنبية وما بين ما يقدم فيه زوجته أو امته خاصة ثم من
 ذكره بعد لم يكن يعكز على هذا بالنسبة لاشق الاول قوله فغير مراهق الخ اذ هم فيمن يحل له النظر
 فليحذر المراد (قوله والنظر غير ذلك) أى القصد وما بعده (قوله ولا على ما يجب تعليمه كما
 مر) انظر أين مر (قوله وسيعلم مما يصرح به في الصداق) الظاهر انه معطوف على قوله كما مر
 فالضمير في سيعلم لما اعتمد من عدم القصر على ما ذكر وهو مخالف لما في الحقيقة فليراجع (قوله
 فاشتدت الوحشة بينهما) تتأمل هذه العبارة (قوله وعليه فلا بد من تلك الشروط أيضا) هذا
 لا موقع له في كلام الشارح وهو تابع فيسهل للتحفة لـ كن فيما ظاهره فان المختار فيها خلاف
 موقع ما اختاره الشارح فيما مر من عدم قصر جواز النظر للتعليم على ما يجب تعليمه فالختار فيها

ذلك القصر ثم نقل فيها عن قضية كلام المصنف في الصداق ان ما لا يجب تعليمه كذلك ثم قال
وعليه الخ (قوله كأمة يريد شراءها فينظر ما عدا عورتها الخ) هذا المثال قطع فيه النظر عما قيد
به عقب قول المصنف ويباح النظر من قوله للوجه فقط (قوله مبني على القول بحل نظروجهما
الخ) قد يقال لو كان كذلك لما قيد بالمعاملة ونحوها (قوله لانه محل استماعه) أي بدنه فهو
تعليل للمتن وقوله للخبر الصحيح لعله سقط قبله واو من الكنية (قوله ورد) أي تحسين ابن الصلاح
(قوله فلا يحل بشهوة) فيه انه لم يذكر الشهوة فيما مر حتى يأخذ هذا محترزه وعبارة التحفة
و بحال الحياة ما بعد الموت فهي كالحرم انتهت فلعل الشارح انما عدل عنها لانه لا يعتمد مقتضاها
فليراجع معتده لكن كان عليه ان يقدم ما يصح ان يكون هذا محترزه

• (فصل في الخطبة) • (قوله ويحرم خطبة المنكوحة) أي واما المعتدة فتأتي في المتن لكنه
كرر هذا أيضا قبيل المتن الآتي (قوله من بقية موانع النكاح) أي سائر الموانع على ما يأتي بما
فيه (قوله حيث تحل خطبتهم مع عدم خلوها الخ) الظاهر ان هذا المردود ممن يرى الزعم الآتي
من جواز خطبة المعتدة عن شبهة ولو بالتصريح فحاصل الرد عليه تضعيف ما ذهب اليه فليتنامل
(قوله من المطلق ثلاثا) أي بعد انقضاء العدة (قوله وبهذا يدفع قول من ادعى) عبارة
التحفة قول من قال الخ وهي الاصول تأمل (قوله ووجه اندفاعه ان هنا مانعا هو افسادها الخ)
هلا كان المانع عدم استبرائها الذي هو من موانع النكاح (قوله عليه) متعلق بورد وعبارة
لتحفة وبهذا يتضح أيضا انه لا يرد عليه قول الماوردي الخ (قوله وقياسه تحريم نحو أخت
زوجته) كذا في نسخ الشارح وهو صريح في انه من كلام الماوردي وليس كذلك وانما هو كلام
ابن النقيب كما يعلم من حواشي شرح الروض فلعل الكنية اسقطت من الشارح قال ابن النقيب
قبل قوله وقياسه الخ (قوله ولم يرد ذلك الباقين) قال الشهاب سم يمكن تقييد كلام الماوردي
بغير ما قاله الباقين فلا يتنافيان (قوله قال) أي الغير المذكور (قوله ولا بعد فيه حيث
يتوقف عليها) عدل عن قول التحفة ولا بعد فيه اذا سلم كونها وسيلة فقد كتب عليه الشهاب
سم ما لفظه هذا لا يظهر كفايته في نفي البعد بل لا بد من توقف النكاح عليها والا فلا وجه لوجوبها
(قوله مع الخطبة) أي بضم الخاء ويوجد في بعض النسخ من الخطبة وهو تحريف (قوله
اذ النكاح لا يتوقف عليها الخ) قال الشهاب سم قد يمنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها
لافضاء ولو في الجملة (قوله والمعتدة عن نكاح) الاصول حذف قوله عن نكاح (قوله بشبهة)
متعلق بوطء (قوله عن ردة) أي من الزوج اذ المرتدة لا يحل نكاحها فلا يحل خطبتهم من حيث
الردة (قوله معتدة بالاقرأ أو الاشهر) أي خلافا لمن قال ان كانت عدتها بالاقرأ محرم قطعاً
(قوله ابلغ من التصريح) لاختفاء ان الابلغية فيها ليست من حيث افهام المقصود فالصريح
ابلاغ من هذه الحثية بالاتفاق لعدم احتياج الذهن فيه الى الانتقال من أمر الى أمر آخر
والابلية في الكتابة للملحظ الذي أشار اليه الشارح بمعنى أن الكلام الذي اشغل عليها يوصف
بالإغنة باصطلاحهم (قوله وقد عين) انظر ما معناه مع ان الاجابة المعتبرة لا تكون إلا لعين
فانه عين معتبر في الكل ولا يصح أن يراد وقد عين في الاذن وان اقتضاه قوله الآتي وخرج عن عين
الخ اذ لا إذن هنا لانهم اجمعيون بنفسها وحدها وهذا القيد ليس في التحفة التي ما هنا عبارتها حرفاً

بصرف (قوله اجبتك مثلاً) - هذه قول القول (قوله وخرج من عين) قد عرفت ما في المخرج
منه ما يعرفك ما في هذا المخرج على انه لا يلاقى موضوع المخرج منه كما لا يخفى على ان ما ذكره فيه
أمر معلوم لا توقف فيه واما ما توهمه الاستوى من هذا النص فهو مدفوع بما تقدم في الشرح
من قوله ولو من غير معين كزوجي من شئت فالخاصل انه كان ينبغي حذف المخرج والمخرج منه
(قوله أو الا ان يترك) أي بان يصرح بالتركة حتى لا يتكرر مع الاعراض الآتي (قوله ويستحب
خطبة أهل الفضل) المصدر مضاف للمفعول (قوله لان الضرر هنا) أي في الاعراض وهذا من
كلام الفارق (قوله أي عيوبه) تفسير لمساويه (قوله وهي ذكر الغير بما فيه أو في نحو ولده الخ)
أي بان يقول فلان القاسق أو أبو القاسق أو زوج القاسقة مثلاً وخرج بذكره ذكر ولده أو زوجته
فقط من غير تعرض لذكره فانه لا يكون غيبة له كما هو واضح فتنبه (قوله ومجاهرة بقس) هو على
حذف مضافين ليصح العطف أي ومن أنواعها المباشرة غيبة ذي مجاهرة الخ (قوله ان لم يسمع
بالاعراض) هو بكسر همزة الاعراض أي محل وجوب الذكر ان لم يسمع بالاعراض عن الخطبة
أي اما اذا سمع به فيعرض ولا يجب عليه الذكر (قوله ان جازت الخ) أي بان كانت المخطوبة
خالية من الموانع (قوله والاولى ضبطه بالعرف) وهو مراد القفال كما أشار اليه الأذري
حيث فسره به (قوله محمول) أي كلامه

(فصل في أركان النكاح) (قوله كما حكاه ابن هبيرة الوزير) أي المشيبي في كتابه المسمى
بالاشراق (قوله فقال تزوجت صح) عبارة التحفة تزوجتها وهي الاصول المأمر (قوله ونبه
أو الدال الخ) أي في مسـئلة المتوسط أي فقوله فيها كن بوزن غير واحد بانه لابد من تزوجته
أو تزوجتها أي مع قوله لـفـ لان في الشق الثاني وظاهر انه لا يشترط قوله فلانة في الشق الاول
فليراجع (قوله وفي تعليق البغوى الخ) من جملة كلام المنظر كما يعلم من قول الشارح انتهى
لكن ليس في كلام الشارح ما يصح تسليطه عليه وعبارة التحفة وقد قيل في صحة تزوجت
أو نكحت نظر لترده الى قوله انتهى فقوله وفي تعليق البغوى الخ من جملة ما قيل (قوله لان
هذا انشاء شرعي) قال الشهاب سم لا وجه لكونه انشاء مع نحو الضمير ومتحضر الاخباراً وقريباً
منه مع عدمه اهـ (قوله وابدال الخ) معطوف على فتح تاء المتكلم (قوله ان لم يطل الفصل) أي
بين لفظيهما فيما اذا لم يقل للمتأخر الابدال لفظ المتقدم (قوله وقوله ذلك) أي بان قال بعد العقد
بالكفاية نويت بما قلته النكاح (قوله اشتراط اللفظ الصريح في الاستخلاف) أي ولا تسكني
الكفاية على المذهب (قوله لمن عنده) لا خفاء انه مساو لقول الشارح المحلى بليلسه لأشمل منه
وان أفاده صنيع الشارح هذا والعبارة الاولى للتحفة ودرأى فيها ما راعاه الشارح المحلى مما
نبه عليه الشارح هنا كان على الشارح ان يعبر بما هو أعم ثم يقول وانما قال الشارح
بليلسه لانيان المصنف الخ (قوله في قوله فقد تزوجتمكها) صوابه في قوله فقال (قوله بعد
تيقنه أو ظنه صدق الخبر) ليس هذا من جملة ما نقله الشيخان وان أفاده صنيع الشارح بل هو
تقديم من الشيخين لهذا المنقول كما سيصرح به في قوله ثم قال لا فيجب فرضه الخ المقصد ان قبض
ما أفاده هذا الصنيع فكان الاصول حذف قوله بعد تيقنه الخ ليتأتى قوله ثم قال الخ كما هو
كذلك في شرح الروض او حذف قوله ثم قال الخ والاتيان بأي التفسيرية قبل قوله بعد تيقن

الخ ليقيدان هذا التقييد ليس من جملة ما نقله الشيخان وإنما هو تقييده (قوله لما تقر) أي
 من الأسباط هنا (قوله وبهذا) أي بما ذكر من موافقة جمع من السلف لابن عباس (قوله
 فالنكاح أولى) قد تمتع هذه الأولوية بل المساواة بأن النكاح يرتفع بالموت بدليل أنها تزوج بعده
 وإن بقيت آثاره بخلاف البيع (قوله من ثني صحتها) أي التوقيت بعمرها أو غيرها (قوله
 كما في آخر الخبر الخ) يعني تفسير الشغار بما يأتي في المتن (قوله والتفويض) أي وله عدم
 التفويض (قوله فإذا أطلق شخص الخ) هو من كلام السائل لا من كلام الأذري (قوله وسئل
 عن العاقد) أي وقع السؤال أي البحث عنه (قوله إن الأصل عدم اجتماع معتبراتها)
 أي لأن المعتبرات أمور وجودية والأصل فيها العدم فالمراد بالأصل الأصل باصطلاح أهل
 الأصول المقابل للظاهر كما سيأتي مقابلته به وحاصل كلام الفتاوى في تفسير كلام الأذري أنه
 يجوز فيه أمران إما أن يراد بالأصل ما ذكر من اصطلاح أهل الأصول بالمعنى الذي قررته
 وحينئذ فلا يختص ذلك بالعوام لأن الاتيان بالمعتبرات مطلقا على خلاف الأصل إذا كان
 عدمها وإن حكم بصفة العقود ترجيحاً للظاهر هنا على الأصل وإما أن يراد بالأصل الغالب على
 خلاف اصطلاح أهل الأصول وحينئذ فذكر العوام قيداً لا مثال (قوله في البحر لو تزوج
 امرأة الخ) سيأتي تضعيفه (قوله ليس بشئ) هو آخر كلام البحر فكان ينبغي أن يقول عقبه اه
 (قوله ومن جهل مطاق) أي ولا بد من خلوه من جهل الزوج بهما جهة لا مطلقاً أي فلا بد من
 معرفته إياها ما بينهما أو باسمها ونسبها كما أوضحه في الحفة أتم إيضاح (قوله إلا في إحدى
 بناتي) أي بشرطه بأن نويها معينة (قوله بخلاف المعقود عليه) فيه تسميح بالنسبة للزوج والأ
 فقد مر أنه غير معقود عليه (قوله ولا ينافي هذا الخ) وجه المناقاة أنه جعل العدل شرطاً فلا
 يصح العقد إلا إذا وجدت ثم حكم بصحته بالمستورين مع انتفاء (قوله لأنه بمنزلة الرخصة) قال
 الشهاب سم أو أن الكلام هنا في الاعتقاد باطناً وفيما يأتي في المستورين في الاعتقاد ظاهراً
 (قوله فالواو بمعنى أو) لا وجه لهذا التفسير إذ لم يقدم قبله ما يتفرع عنه وعبرة الحفة والواو
 (قوله أو موكله) أي موكل العاقد (قوله لا انعقاد النكاح بهما) أي باني الزوجين والعدوين
 (قوله لا يقال هذه علة الضعيف في الأعمى) قال الشيخ سم كيف هذا مع قوله في الأعمى لأنه
 أهل للشهادة في الجملة ولم يقل لانعقاد النكاح بد في الجملة كما قال في هذا اه أي فقوله في
 الاشكال هذه علة الضعيف ممنوع بل العلة فيه غير هذه فهو غير أهل لانعقاد النكاح به لا جملة
 ولا تفصيلاً فالاشكال غير منتهى كالجواب عنه الذي حاصله تسليم الاشكال (قوله لا احتمال أن
 المخاطب غير من أمسكه) يعني أنه يحتمل أن الولي خاطب رجلاً حاضراً غير الذي قبل وأمسكه
 الأعمى فلم يصادف قبوله محال لعدم مخاطبته بالإيجاب التي هي شرطكم أمر وإذا كان هذا
 مرادهم بهذا التعليل كما هو واضح فلا يتأني قول الشهاب سم لا ينبغي إمكان ضبطه على وجه
 يتفق معه هذا الاحتمال كأن قبض أنف وشقة من وضع فيه في أذنه إلى القاضي اه ووجه
 عدم تأنيبه أن هذا الاحتمال قائم معه أيضاً وكذلك لا يأتي قول شيخنا في حاشيته هذا يشكل
 عليه صحة شهادته على من أقر في أذنه وأمسكه حتى شهد عليه عند القاضي ويمكن الجواب بأن
 النكاح محتاط له فنظروا إلى هذا الاحتمال وإن كان بعيداً اه ووجه عدم تأنيبه أيضاً أن

الاحتمال المذکور منتف في الاقرار لعدم اشتراط مخاطبة فيه بل يصح للغائب فتأمل (قوله
 ومن ثم بطل الاسترخاء) أي قبل العقد لا بعده كما سيأتي قال الشهاب سم قضية هذا الصنيع ان
 ماذ كرايتأني على الاول وفيه ما فيه فليجروا هـ (قوله وتستحب استجابة المستور) انظر ما فائدة
 هـ هذه الاستجابة مع ان توبة القاسق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلهم يفرقون بين ظاهر
 الفسق وغير ظاهره (قوله ولو اختصم زوجان الخ) هذا لا موقع له في كلام الشارح وهو تابع
 في ابراده للشهاب ج لكن ذلك انما أورد لاختياره قبل الفرق بين الحالك وغيره فكانه
 يقول محل اعتبار العدالة الباطنة بالنسبة للحاكم في الحكم الواقع قصد اختلاف الواقع تبعاً
 واما الشارح فحيث اختار عدم الفرق بين الحالك وغيره وانه يكتفي بالمستور فيما لو كان العاقد
 الحالك فلا يبق لا يراى هذا في كلامه معنى لان المستور اذا كفى فيما وقع قصد افضيه وقع تبعاً أولى
 (قوله بأن يكونا موضع يختلط فيه المسلمون الخ) هذا مثال لما قبل العاية وقوله أو يكونا ظاهري
 الاسلام الخ مثال للغاية (قوله يحنون أو انحاء أو صغرا الخ) عبارة التحفة كصغراً وحنون
 ادعاء فقدم الشارح الجنون مع ان صغيره عدا انما يرجع له لانه الذي يقال فيه عهد واما الصغر
 فاعما يقال فيه أمكن كما هو كذلك في عباراتهم ويحوزانه جعل عهد ومفاهما تغليباً ومعناه
 في الصغراً أمكن (قوله ادعاء وارثه أو وارثها) قضيته انه لا تسمع دعوى احد الزوجين ذلك
 فليراجع (قوله كنيته عنده) قال الشهاب سم هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما
 سيأتي انه اذا تاب زوج في الحال (قوله أو غيره) قال الشهاب المذکور هو شامل لما مثل به فيما
 سبق لا غير بقوله كصغراً وحنون فانظر ما أفاده المحصر هنا مع قوله هناك وقد عهدا وأثبت هـ
 (قوله ما لم يقر قبل عندنا كم انه بعد لين الخ) هـ اذا ما أخذ من القوت لا ادعى لكه ذكره
 بالنسبة لا اتفاق الزوجين وبالنسبة لا اعتراف الزوج الا في المتن وظاهر ان قوله أي بالنسبة
 لحقوق الزوجية انما يتأني في الشق الثاني خلافاً لما صنفه الشارح كابن حج من تأنية في الشق
 الاول بل قصره عليه ومن ثم استشكله المحقق سم بما حاصله ان الزوجة مع ترفه بسقوط
 حقوق الزوجية فكيف تثبت لها وعبرة القوت قضية اطلاق الشخين وغيرهما نه لا فرق في
 الحكم بطلانه بتصادقه ما على فسق الشاهدين أو باقرار الزوج بين أنه سبق منهما اقرار
 بعد التهما عند العقد أم لا حكم بصحة النكاح أم لا ثم ساق كلاماً للماوردي صريحاً في خلاف
 ذلك وقال عقبه وقد أفهم كلامه يعني الماوردي انه اذا قرأ ولا يصحته ثم ادعى سفه الولي فسق
 الشاهدين انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه لو أراد وباعوا اعترافه الا لاحق لاجل اقراره
 السابق والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة
 ومهر وغيرهما لا انا نقره ما الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى فالضمائر في قوله انه يلزم بصحة
 النكاح حتى يقر عليه الخ انما هي للزوج كما لا يخفى (قوله وذكر ابن الرفعة الخ) هذا راجع لاصل
 المسئلة (قوله واقاماً أو الزوج بينة الخ) أي واتفاقاً على ذلك كما علم بالاولى وكان الاولى ذكره قبل
 كما في التحفة لانسجام العبارة (قوله منازع فيه) أي من حيث نقله عن الكافي بدليل قوله
 وانما هو الخ وعبارة التحفة منازع في كونه فيه أي الكافي فاعل في كونه سقط من الكتابة من
 الشارح (قوله وهناك كذلك) قال في التحفة وقول بعضهم شرط سماعها بالضرورة وهي

لاتصورهنا ممنوع اه قال الشهاب سم يرد المنع ان من صور ذلك ان يريدنا معاشرتها
اه واصل المراد انهم ما يشهد ان انه عقد عليها بناسقين مثلا ويريد معاشرتها والا فقل قال انه
طلقها ثلاثا ويريد معاشرتها كان ذلك متضمنا لاعترافهم بصحة العقد وخرج عن صورة المسئلة
(قوله باذنهما أو بينة الخ) انظر هذا العطف

• (فصل في نكاح النكاح) • (قوله أو محجورها) أشار سم الى ضعفه لان ولايتها على
المحجور لا تكون لا بطريق الوصاية والوصى لا يعتد برأيه خلافا لما في العزيز (قوله وكذا لو
ولات معه) أي الخاطب (قوله بدار الحرب) ليس بقيد كما نقل عن الزبدي (قوله في المتن يوجب
مهر المثل) قال في العباب له اذا اعتقد حله أو جهلت تحريره اه قال الشهاب سم وقد يقال
حيث اعتقد لزوج الحل وجب المهر وان لم تعتد هي أيضا (قوله دون السفية) أي على ما يأتي
فيه (قوله ولا ارش البكارة) في نسخة مانصة ويوجب ارش البكارة لو كانت بكر او صرح
في المجموع في الكلام على البيع القاسد بعدم وجوب ارش البكارة فيه وفوق بينه وبينه الخ
وهذه النسخة هي الموافقة لما قدم تصحيحه في باب البيع من وجوب ارش البكارة مع مهر ثيب
(قوله ما لم يحكم حاكم بصحته أو بطلانه) قيد في المهر ونفي الحد ووجوب التعزير أي اما اذا حكم
بصحته فالواجب المسمى ولا حد ولا تعزير واما اذا حكم ببطلانه فيجب عليه الحد (قوله اما الوعد
في نكاح بلا ولي الخ) المناسب وكذا الوطء في نكاح الخ (قوله أو جهلهما انه كالميتة) كذا في
التحفة وفي نسخة من الشارح أو جهلهما الوقف ان ربحي الظهور والابطال الخ وظاهر ان قوله
بعد اخذنا عما يأتي الخ انما يتأتى على نسخة الاصل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه في
النكاح أو في الاذن لانه الذي يملك انشاءه راجع وكذا يقال في ولي السفية (قوله سقط حكم
القرار في حقها) أي اما في حقها فلا يسقط فتطالبه بالمهر كما هو ظاهر لانه حق آدمي فلا يقبل
رجوعه فيه (قوله لا ندعواه) قال سم كأن مرجع الهاء مجرد اقراره فهو من اضافة المصدر
للمفعول والمعنى دعواها مجرد اقراره وقوله عن نفس الحق أي النكاح اه (قوله والخاصل
انما حيث ادعت الخ) توقف الشهاب سم في مطابقة هذا الخاصل لما مر عن اقتنا بعضهم
من اعتبار دعوى نكاح مفصل وذكرا هذا وأورد على الشارح فلم يجب بمقتنع بل قال يحمل هذا
الخاصل على ما تقدم (قوله وان لم يل المال الى قوله لان العار عليه الى آخره) قضية ذلك ان
الطيب البالغة التي طرأسفها بعد البلوغ لا يزوجه الا الاب كذا في حواشي التحفة لابن قاسم
وفي كون هذا قضيته نظرا لا يخفى (قوله واعتبر الظهور به ما دون ما صرح في الزوج الخ) عبارة شرح
الروس عقب ما مر عن العراقي وانما لم يعتبروا ظهور العداوة هنا كما اعتبرتم ظهور الفرق بين
الزوج والولي المجبر بل قد يقال لا حاجة الى ما قاله يعني العرق لان انتفاء العداوة الى آخر ما في
الشرح أي فاشتراط انتفاء لعداوة بينهما وبين الولي معن عن اشتراط انتفائها بينهما وبين الزوج
فانظر ما في الشرح مع هذا (قوله ولو ازم مباشرة) معطوف على قوله لصحة ذلك (قوله ثق
لا تحتشمها لموليتها) الاولى تقديم موليتها على لا تحتشمها (قوله أو شبهة) هذا العطف يناقض
ما سيأتي قريبا (قوله وان وصف بالحل في ذاته الخ) قال الشهاب سم في كون الوصف بالحل
باعتبار ذاته نظرا والوجه أنه باعتبار ذاته حرام وباعتبار عارضه من الاشتباه والظن حلال

وانتفاء الائم للعذر لا يقتضي كون الحال للذات اء (قوله ولو خلافت بلا بكاره) مكررم مع قوله
 الما رخلقهها بلا بكاره والا اول ساقط في نسخ (قوله قبل العقد) متعلق بدعوى (قوله وهم في
 ذكر النكاح) أى والحال ان من عندها يتفاوضون في ذكر النكاح (قوله بالنسبة للنكاح)
 قيد في كل من المجر وغيره بنه عليه شيخنا وبقه سم لكن بالنسبة انه هو مالا في قوله لا لدون
 مهر المثل الخ قال خلاف ما يوهمه صنيعه يعنى حج التابع له الشارح قوله وانما زوج بحضرتها
 الخ) ومعلوم أن هذا في غير المجر كناية عليه سم (قوله وان لم يكن لها) أى اقراية الام (قوله
 واما قول أم سلمة الخ) كان الاولى ذكر هذا منسوب بالمر رواه لبتا في رده الا في الذى حاصله انهم لم
 تقل لابنها والاف بعد أن صدر به هذه العبارة التي حاصلها الجزم بانها قالت لابنها فلا يتأتى الرد بما
 يأتى فتأمل (قوله ولواتي) أى على ما باتى وهو غاية في الضمير المضاف اليه (قوله باذنه) أى باذن
 الخنثى له ولا بد من اذن المرأة المزوجة لان يلى أيضا كناية عليه شيخنا أى لا احتمال أنونة الخنثى
 فالماصل انه لا بد من اذن المرأة لكل من الخنثى ومن يليه واذن الخنثى لمن يليه (قوله ويكنى
 -كوتها) أى العتيقة (قوله امتنع على الاب تزويج أمتها) أى كما يمنع عليه تزويجها وقضية
 التة يد بالثيب انه يزوج أمته البكر القاصر فراجع (قوله اثنان من عصبتهم) أى وهما أقرب
 لعصبات كما هو ظاهر (قوله أو أحدهما) أى أو مات أحدهما (قوله وعتيقة الخنثى الخ)
 مكررم مع ما مر آنفا (قوله من هي حال العقد الخ) من مفهول زوج المذكور في المتن (قوله في
 غير محل ولايته) فى معنى الى كما هو ظاهر (قوله وللجواز) أى ولحكايتهم جواز العزل وجهها
 صعبا أيضا للاعتناء عنه بالسלטان (قوله مالو كان لها أقارب) اقظ ما بدل من ما في قوله وما
 زاد الخ (قوله نعم ان أذنت له الخ) هذا الاستدراك مكررم مع ما مر آنفا (قوله فقد قالوا ولو
 ناداه الخ توقف شيخنا في الاخذ من هذا الذى قالوه اذ قد يقال ان مرادهم بطرف الولاية طرف
 البلد مثلا (قوله في طرفى ولايته) كذا في النسخ وصوابه ولايته ما كما هو كذلك في متاوى والده
 (قوله ولم يحنت) توقف فيه الشيخ بما صله انه اكرام بحق فقياسه الخنث

• (فصل في موانع الولاية) • (قوله وان تقطع الجنون) أى فلا يزوج في زمنه وان أوهمت
 عاقبه انه لا يزوج حتى في زمن الافاقة (قوله ولو زوج الابعد الخ) وصورته ان الابعد زوج
 وادعى ان تزويجه قبل تأهل الاقرب وادعى الاقرب انه بعده فالضهير في قوله انه يرجع لا بعد
 والمراد بالزوجين الزوج والزوجة (قوله بطريق الاولى) فيه وقفة لا تخفى بل يوهم انه لا خلاف
 فيما دون الثلاثة (قوله بالولاية العامة) متعلق بالمسئلتين (قوله ولم يصدر منه - ما مفسق) أى
 فهو ما من تلك الواسطة لا يتصفان به قولا وعدا الوه هذا منقول عن الزركشي لكن نقل
 الشهاب سم عن كثر شيخه البكرى تصويب اتصافه ما بالعدالة قال أعنى الشهاب المذكور
 وما قاله الاستاذ يعنى البكرى لا ينبغى العدول عنه (قوله وظاهر كلامه عدم التفرق الخ) تقدم
 هذا (قوله هنا) يعنى فيما لو نكحها وهو محرم أى لما في صحة نكاحها من الخلاف (قوله عين
 قوله ولا ينقل) قال الشهاب سم هذا ممنوع قطعاً بل غاية الاجراء لازم له ولا اشكال في
 تفريع الاثم (قوله والامام والقاضى) أى وشمل كلامه أولاً في قوله واحرام أحد العاقدين
 الامام والقاضى اى فهما كغيرهما في أن احرامهما يمنع صحة العقد منهما واعلم ان هذا الشمول

بقطع النظر عن قوله ولا ينقل الولاية في الأصح فيزوج السلطان (قوله إلا أن يعمل كلامه
 على التقييد بالخ) أي بان يقول القاضي لا حسد نوابه استخلفك عن حالة الأحرار في تزويج
 موليتي ومع ذلك ففي الجمل شيء أقول الشارح لأن تصرفهم بالولاية اه من حاشية الشيخ (قوله
 والاولى ان يأذن للأبعد) انظر هل يحتاج في ادعاء هذا الاولى الى اذنها الا بعد أيضا لاحتمال انه
 الولي (قوله وخلوها عن الموانع) هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائبا كما لا يخفى (قوله والا
 فتخليها) هذا لا حاجة اليه مع قوله وتصدق في غيبة وايها اذن من المعلوم ان تصديقها انما يكون
 باليمين على انه لا يخفى ما في تعبيره بقوله والامن الايهام (قوله وعلى انه لم يزوجها الخ) القياس في
 هذا تخليها على نفي العلم فقط كما هو القاعدة في الخلف على نفي فعل الغير (قوله تعين الثاني)
 أي على الوكيل كما هو ظاهر (قوله وانما بطل توكيل ولي الطفل الخ) هذا من جملة كلام
 المعارض الى آخر السوادة جوابا عما قد يرد على قوله بل اطلاق وجهيب قول الشهاب سم فيما
 كتبه على حج كانه جواب اشكال على الصحة فيما ذكره بقوله وفارق التقييد في حالة الاطلاق
 بالكف الخ مع ان حج ختم السوادة بقوله اه الثاني لهذا التوهم (قوله ولو ذكر له) يعني
 للوكيل (قوله بين ما ذكر في البابين) يعني بابي النكاح والوكالة فانه في الروضة ذكر مسألة
 ما اذا وكل الولي من يزوج موليته وجرم فيها بالبطلان ونقل في باب النكاح فيها الصحة عن
 البغوي وأقره في حكم عليه بالتناقض فافتي والد الشارح باعتماد في باب الوكالة وتضعيف ما في
 هذا الباب ورد ما جع به بعضهم عما ذكر لكن الشارح لم يمهّد ما يعلم منه المراد بالبابين (قوله
 خطا صريح) أي لانه لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة (قوله ويرفع نسبه) لعله اذا جهله
 لزوجه أو الشاهدان أو أحدهما أخذ من المسئلة بعدها (قوله مع ان هذا بعينه) هذا من جملة
 المتأففة المنقضة وقوله لان الوكيل الخ هو وجهه عدم المفاة (قوله لان الوكيل لم تثبت وكالته
 بقوله الخ) أي لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه ان قال قبل ذلك أنا
 وكيل فلان كما قال الرقيق قد أذن لي سيدي (قوله لانه يمكن وقوعه له) أي مع تسمية الموكل في
 الايجاب في بعض الصور كما مر في الوكالة وهذا هو محل الفرق بين البيع والنكاح (قوله لم
 يصح) أي وان فواه بدليل العلة وصرح بهذه الغاية في التحفة (قوله بقول عدل) المراد به الجنس
 لما سبق في تزويج المحجور من اشتراط عدلين (قوله وموئن النكاح أخف الخ) اهل الحال هنا
 مقيدة ليخرج ما اذا كان عن السرية وموئها أخف ثم رأيت عبارة الروضة نصا فيما ترجيته
 (قوله وقول الشارح والحكمة الخ) صدر عبارة الشارح في الحرر والمنهاج اكتفى في الجنونة
 بالبلوغ عن الحاجة لانه مظنتها واقتصر في الجنون على الحاجة الظاهرة لاستلزامها بالبلوغ
 بخلاف الخفية التي أشار اليها الأطباء فكانه قبل بالغة محتاجة وبالغ ظاهر الحاجة والحكمة في
 المخالفة الخ أي فجعله الظهور قيد هذه الحكمة بحسب ما فهمه (قوله من ظهوره) أي ظهور
 التوفان قال الشهاب سم وكان المراد بظهوره في نفسه وجوده في نفسه (قوله ما ثبت آخر) أي
 أو اثبت مقابله بدليل الآية (قوله فحذف ظهور الحاجة الخ) أي والحكمة في حذف ما حذف
 وذكر ما ذكر في أحد الجائزين دون الآخر ما تقر رأوا وانما قال فحذف ظهور الحاجة ولم يقل
 فحذف الحاجة اذ الظهور ليس بقيد كما مر مجازاة لامتن (قوله لعدم الحاجة حالا) هذا ظاهر

في ساجدة الوطاء لكن تقدم أن من الحاجة في الجنونة الاحتياح للمهر أو النفقة وفي الجنون توقع
 الشفاء والاحتياح للخدمة على ما مر فهو لازم تزويج الصغيرة والصغير لذلك (قوله لا يمنع
 التعيين) ومعلوم أنه إنما أفرد للخلاف فيه (قوله في فلان) انظر هل هو قيد وما فائدته (قوله
 وجرى منه) أي الحاكم (قوله والا) أي وإن لا يقع من الحاكم فسخ خلافا لما في حاشية الشيخ
 (قوله لتحقق صحة العقد) أي وعدم تعدد الأضام حتى تفارق ما قبلها (قوله الإلزام) قال
 الشهاب سم أي بان يرى الحاكم الزامه بما لا رجوع له فإذا أنفق بالإلزام لذلك لكن إذا
 الحاكم فله الرجوع بخلاف ما إذا أنفق بالإلزام كما يرى الإلزام بالرجوع فلا رجوع وهذا
 حاصل مراد الشيخ اه (قوله فان ادعى كل زوج علمها الخ) قال الشهاب المذ كونه قلاء عن
 شيخه البراسي هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمعنى أن جميع ما تقدم إذا اعترف الزوجان
 بأن المال كاذب فإن تنازعا وزعم كل أنه السابق وانما تعلم ذلك بنفسه هذا التفصيل يعرف أن
 المعنى هذا بجملة الرافعي الكبير (قوله على التعيين) انظر كيف يتأتى هذا التقييد مع إضافة
 سبق إلى ضمير المدعى المقيدان الصورة أن يقول كل في دواء انما تعلم اني السابق وأي تعيين بعد
 هذا والواقع في كلام غيره أن هذا القيد انما هو عند اتفاق تلك الإضافة وعبرة الروض لو
 تداعيا السابق بينهما لم تسمع أو عليها سمعت أن ادعى كل علمها بانه السابق لأن ادعى علمها بالسبق
 أي لا محذورهما كما قال شارحه قال فلا تسمع الدعوى للجهل بالمدعى اه فالصورة الاولى
 مساوية لما في المتن هنا وأفاد شيخ الاسلام بصنيعه أن الدعوى فيها مسموعة من غير تقييد لعدم
 الجهل وهو ظاهر فليتأمل (قوله في غير هذه الصورة) يعني صورة ما إذا تزوجها وليا بالمشتملة
 على الصور الخمسة المتقدمة بان ادعى شخص على الولي أنه تزوجه اياها (قوله في كعدمه وسيأتي
 أنه يقال لها امان تقرى أو تخافى وكان الاولى الاقتصار عليه وظاهر أن المراد أنهما أقرتا له
 بعبارة واحدة والا فالزوج من أقرته أولا كما هو واضح (قوله على نفي العلم) قال الشهاب سم
 متعلق بكل من حلف وحلف ثم كتب في قوله أخرى ما نصه هذا ما سلم في حلفها لا في حلف الولي
 بل انما يحلف على البت كما أفاده كلام شرح الروض وهو ظاهر اه (قوله بسبب غيرها) عبارة
 النفقة بسبب فعل غيرها انتهت ولم يلفظ فعل سقط من الكتابة (قوله انفراد أو اجتماعا)
 يتأمل (قوله خرساء) أي لا إشارة لها لفهمه (قوله أوصية) انظر مع أن الصورة أنه تزوجه
 وليا بانها (قوله أو خرساء بعد التزويج) لا حاجة إليه لأن قوله خرساء يشمله (قوله وينسخ
 لنسكاح) أي في جميع الصور لا ينافيه أنه في الصور الثلاث الاولى من صور الاشتباه محكوم
 بطلانه لأنه إذا لم يحصل من الزوجين تداع كما علم مما مر عن الشيخ عميرة فليراجع (قوله ولو انفها
 الحاضر الخ) هذا موضعه قبل قول المتن ولو أقرت لاحدهما الخ (قوله تعيين الحلف للثاني)
 أي لا احتمال انهم تعلم سبقه (قوله ومن ثلاثة اقراء) أي لاحتمال عدم صحة النكاح وعليه
 فتصيب الاقراء من وقت الوطاء فليراجع (قوله امان تقرى) أي اقرارا معتبرا معينا (قوله
 وشمل اطلاقه) في هذا التعبير لا محذور

(فصل في الكفاءة) (قوله في درجة واحدة) أي ورتبة واحدة (قوله كاخوة) أي اشقاء
 أولاب عند نفقدهم (قوله وان سكنت) غايه أخرى (قوله الارسية) أي تنشأ من عدم تزويجها

كفضورهابه (قوله اذلاحق له الا في الولاية) أي في التصرف به اولا يزوج والا لما في قوله
 السابق فانه وان كان وليا الخ (قوله ولا ضابط له و نه) أي ون رضا الكل (قوله ولم مما تقررو
 الخ) انظر من أين علم وما الذي الى هذا من مع ما سيأتي في المتن وهو ساقط في بعض النسخ
 (قوله وتكتفي به) أي برضاها في اليب والعنة كما هو واضح (قوله نعم الخ) هو محترز قوله فيما مر
 ولم يرضوا به أول مرة (قوله بانكاح) متعلق برضاها (قوله بها) تقدم هذا قرينة (قوله متى
 ظنت كسائه) أي وهو معين كما يعزم من التفسير الآتي (قوله أول فقد شرطه) أي الغير (قوله
 الناقل) وصف للفقد (قوله ولو في معين) غاية في النائب أي وان كان النائب نائبه في شيء معين
 أي شامل للأنكحة وقوله حيث أطهر متعلق بالشامل (قوله المعتبرة فيها) أي الزوجة (قوله
 ليعتبر مثلها في الزوج) انظر مع ما سيأتي في التخيير بنحو البرص وان كان الآخر أبرص (قوله
 ان الفاسق اذا تاب لا يكافي العفيفة) أي وان كان الفاسق بغير الزنا كما أتى به والد الشرح
 خلافا للحج وان تيمم الزيادة (قوله والا قرب خلافه) قد يتوقف في هذه الأقربة خصوصا
 في نحو العنة لاسيما اذا كان حصولها في الاب له منه في السن (قوله حتى لا ينافيه الخ) علة
 لقوله مع كون الخ الذي حصل به الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدهما فالضمير في ينافيه يرجع
 لأصل الحكم في هذه الذي هو جواز تزويج السيد أمته الخ فسكانه قال انما أتينا به هذه المعية
 حتى لا ينافي ما جزمنا به في هذه المسئلة، قالاه في المسئلة الأخرى وهذا أصوب مما في حاشية الشيخ
 (قوله في تزويج أمة الخ) هو خبر مقدم والخلاف فهو من جملة مقول القول وقوله الماهر وصف
 لقوله ما وهذا أصوب مما في حاشية الشيخ (قوله بخلاف الرؤا بما مر جائرة) قال الشيخ بان كان
 أهلا لها اه ويدل له ما سيأتي عن الأذري (قوله خالف الخ) وصف لعرف (قوله وعفة عن
 الفسق فيه وفي آياته الخ) قضية هذا اليباق ان ابن الفاسق مثلا وان كان عفيفا لا يكافي العفيفة
 وان كانت بنت فاسق وفي شرح الروض ما قد يخالفه فليراجع (قوله كف هاهنا) هو بضمير المؤنثة
 الرجوع الى العفيفة المذكورة في المتن ووقع في نسخة الشيخ كف هاهنا بضمير التثنية فجعل الشيخ
 الضمير للعفيفة والسفينة وهو غير صحيح لانه يقتضي ان المبتدع كف هاهنا اذ هو من غير الفاسق
 بدليل عطفه عليه فيما مر (قوله مطلقا) هذا الاطلاق بالنسبة لأنواع الفسق أي سواء كان
 سفها ما برئنا أو شرب خمر أو غيره ما بشرطه (قوله والمعتبر فيه الخ) هذا منه مصير الى رأى
 روياني (قوله لان ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس) قال الشهاب سم قديقال الكلام فيمن اتخذ
 الرعي حرفة (قوله كما يدل عليه تعريفهم الخ) ويدل التعريف أيضا على ان قوالهم من غير تقييد
 بجنس جرى على العالب أيضا فانظر هل هو كذلك (قوله وصرح) أي الأذري (قوله والا قرب
 الخ) مراده به مخالفة كلام الأذري (قوله فيعتبر من تلك الحثية) أي فلو كانت عامة فاسدة
 لا يكافؤها فاسق غير عالم خلافا لما اقتضاه كلام الأذري (قوله يلزوم نفقته لها) أي الزوجة عند
 نفقه ما يقوم به غيرها بان لم يكن ثم وسر غيرها وانما في يلزوم بمعنى مع فلا يرد ان نفقته حينئذ
 لازمة لها وان لم تكن زوجته (قوله مبني على مقابل الاصح) انظر مع حكاية الوفاق وامل مقابل
 الاصح ينبني عليه خلاف في صورته يحصل بينهما عارضة وانما القادة وان به على المعارضة
 في صورة الامام المذكورة (قوله بعيب يثبت الخيار) شمل الجنون (قوله بخلاف تزويج

الصغيرة مجبوبة) كان هذا بالنسبة لقطع بعضهم أي قال بعض المذكور قطع بالبطالان في تزويج
الصغير بالرتقاء واقرناه بخلاف تزويج الصغيرة بالمجبوب فإنه لم يقطع بالبطالان فيه بل حكى فيه
خلافاً أي وإن كان الأصح البطلان أيضاً لعدم المكافأة (قوله أخذ مما مر في شروط الأجيال)
أي مما ذكرناه شرط لجواز المباشرة

• (فصل في تزويج المحجور عليه) • (قوله من أنه يزوج لسفيهه) انظر ما الراد بتزويجه المنفي هل
هو القبول له أو الأذن له وقوله فوض له ذلك انظر التوضيح من وفي نسخة حكاية هذا الحل بقيل
واصل هذا في شرح الروض فإنه ذكر خلافاً في أن الوصي هل يزوج السفيه أولاً ثم قال قال
الصيدلاني وغيره وقد نص الشافعي على كل من المستثنين وليس اختلاف نص بل نصه على أنه
يزوجه محمول على وصي فوض إليه التزويج اه وأشار والده في حواشي شرح الروض إلى
تصحيح عدم صحة تزويج الوصي وبواقفه ما في التحفة (قوله وقد لا تنكح الواحدة) انظر هل
المراد الواحدة من الأماء أم منها ومن الزوجات ثم رأيت في حواشي سم عن بحث الشارح
ما يصرح بأن الكلام في الزوجات (قوله أن من بينه وبين أبيه) كذا في نسخ الشارح بالياء
المثناة من تحت في قوله أبيه ولعلها محرفة عن النون واللام خلافاً له لا يفعل الذي هو خبر عن
ضمير يعود على المبتدأ (قوله والا كان الاتفاق حادثة) أي كما تقدم التمثيل إياها (قوله كمر
بلغ سفيهها ولم يحجر عليه) أي بخلاف من يذره برشده ولم يحجر عليه فنصر فإنه نافذة وكان الأولى
حذف قوله ولم يحجر عليه لايهاه أن هذا الخبر تأثيراً (قوله حيث لم يأذن فيه وليه) قال
الشهاب سم ينبغي رجوعه لمسئلة الولي أيضاً وما في حاشية الشيخ من جوار رجوع الضمير فيه
للاقرار فيه وقفة من حيث الحكم (قوله ومن هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الأصحاب الخ) أي
لأنهم لو كانت صحيحة لقال الأصحاب هنا علمه صيغة الدوراء في ذلك ماله بالتسري كذا قاله
في التفتيح والشهاب سم في هذا الاستدلال منازعة في حواشي التحفة (قوله نعم يأتي هذا ما مر
في الجنون الخ) به الشيخ في حاشيته على أن الشارح ضرب عليه بخطه وكتب بدله نعم لوجدت
أوبرست أوجنت جنونا يخاف عليه منها إلى آخره ما تقدم ومعلوم أن الشارح انما ضرب على
هذا الاستدلال لأنه لا يرضيه في حاشية الشيخ من أن الأولى ما في الأصل من هذا الاستدلال
لم يلاحظ فيه ذلك (قوله أو يؤمر بفرأقها) نائب القاء هل هو الجار والمجرور أي يحصل
الأمر بفرأقها والافالجنون لا يؤمر على ما ذكرناه فالأمر معلوم وهو الولي وأعله على مذهب
من يرى صحة الفراق منه لكن فيه وقفة لا تخفى وقد نبه الشيخ في حاشيته على أن هذا الاستدلال
مضروب عليه في بعض النسخ وظاهر أن قوله وأما الأمة الخ مبني على هذا الاستدلال (قوله
فلونكح من يستغرق مهر مثلهما ماله لم يصح) دلالاً قال فلونكح من يستغرق ما واجب بمقداره ماله
ليشمل ما إذا تزوجها بدون مهر مثلهما وكان ما تزوجها به يستغرق ماله (قوله بل لا بد من تعيين
المهر والمرأة) كذا في النسخ وأعله سقط ألف قبل وأو والمرأة من الكسبة (قوله والالم يؤمن الخ)
أي أن قلنا بصحته على خلاف ما مر (قوله أي المحجور لمسه) أي حسا وحكما على ما مر (قوله
كأمرأة لا ولي لها الخ) أي فاتها تحكماً كما قاله الشهاب سم وينبغي أن الكلام كله مع عدم التحكيم
إمامه فينبغي أن يجوز وهو حجة كمسئلة المرأة المذكورة اه (قوله ومكته) لعل الصورة

انه لم يأتها قبل ذلك (قوله مردود الخ) قال الشهاب المذكور لكن لوجهات فساد النكاح
واعتمدت وجوب التمكن فقيه نظر (قوله لم يصح الاستثناء) قال الشهاب المذكور أيضا في
عدم صحته نظرا فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته (قوله تعلق مهر المثل
بذمته) أي ان وطئ (قوله تطير ما امر في السفية) أي من حيث مطلق الوجوب وبه يستدفع
ما في حواشي التهمة (قوله من الخروج إليها) أي الزوجة اذا كانت بغير بلده (قوله نعم لو قدر
له الخ) الاستدراك على قول المصنف ولا يعدل عما أذن فيه (قوله وكذا ولي السفية) أي
رجوعه كرجوع الموكل (قوله غير المكاتب والمبعض) أخرجهما لانهما ليسا من محل الخلاف
فلا يجبران جرما (قوله ولانه لا يملك رفع النكاح) عبارة القوت لانه يملك رفعه فكيف يجبر
عليه وعبارة شرح الروض ولان العبد يملك رفعه بالطلاق (قوله بالجر) لم يظهر لي وجهه فليتنامل
(قوله حينئذ) أي حين اذ كان موسرا الذي هو معنى قوله والا (قوله وهو صحيح) أي كون
ما ذكر من بيان على القول بأن السيد اجباره أو عدم مجيء الخلاف في تزويج العبد وما في حاشية
الشيخ فيه نظر لا يخفى (قوله مثال) أي في الواقع فلا ينافي قوله وانما حمل الخ (قوله كعبد
أي عبد المكاتب (قوله ونخرج بوليها) أي النكاح والمال (قوله على نكاح المولى) كذا
في نسخ الشارح واهل الكنية أسقطت منه لفظ أمة قبل قوله المولى

(باب ما يحرم من النكاح)

(قوله بيان لما) قال الشهاب سم لا يخفى قرب حمل من على التبويض بل أقر بته أي باب الافراد
لمحرمة من جملة أفراد النكاح واما حمل من على البيان فيلزمه نقصان البيان واحتياجه للتقيد
هـ (قوله مساوية) أشار الشهاب سم الى التوقف فيه والتوقف فيه ظاهر (قوله أنه يحرم) هذه
هي العبارة الثانية فهي خبر ثانیتهما (قوله ولو احتمالا كالمثوبة) أي فحرم ظاهرا اذا الصورة انه
قبل الدخول بامها فهي في الباطن منقبة عنه قطعاً (قوله حيث لم يدخل بامها) لعله قيد في قوله
ولو احتمالا كالمثوبة باللعان كما قدمناه والافظا هـ ان الوجهين في قبول الشهادة وما بعده يجريان
فيما قبل الدخول وما بعده (قوله كقبول شهادته لهما) أي عدم قبول شهادته لهما وكذا في جميع
ما يأتي بعد (قوله وهل يأتي الوجهان في انتفاض الوضوء الخ) الذي يظهر عدم تأنيهما لان
الكلام هنا بالنسبة للباطن كما هو ظاهر فهي ان كانت قبل الدخول بامها انتقض الوضوء بمسها
قطعا وحرم النظر والخلوة بهما كذلك وان كانت بعد الدخول بهما لم ينتقض قطعا وحل كل من
النظر والخلوة بهما كذلك لانها ربيبة فلا وجه لجران الوجهين وبهذا تعلم ما في استیجاب الشارح
كاستقراب البلقيني (قوله فان صدق الزوج والزوجة) أي او الزوج فقط كما يعلم مما مر ويأتي
وانما نص عليه للاحكام التي ذكرها بعد (قوله فاستلمه ابوها) كأن جن قبل الاستلحاق والا
فيلزم من تصديقه المعتبر انقطاع النكاح (قوله وعلم مما مر ان الاخصار الخ) لكن يفوته
حينئذ بيان جهة القرابة (قوله والمرتضة بلبن أيبك ولومن الرضاع) هنا سقط في نسخ الشارح
وعيان التهمة والمرتضة بلبن أيبك او أمك ولورضاعاً ومولودة أحد هـ ما رضاعاً أخت رضاع
وبنت ولد المرتضة أو الفعل نسباً أو رضاعاً وان سفلت ومرتضة بلبن أخيك أو اختك وبنتها
نسباً أو رضاعاً وان سفلت وبنت ولد ارضعته أمك أو ارضع بلبن أيبك نسباً أو رضاعاً وان سفلت

بنت أخ أو أخت رضاع الخ (قوله ونافلتك) انما لم يذكر من ارضعت ولدك لانه بصدد بيان
 من يحرم من النسب ويحل من الرضاع وامان ارضعت ابنتك فهي تحل من النسب والرضاع
 معا كما لا يخفى (قوله لما علمت ان سبب استثناء التحريم الخ) أي نأى أخيك مثلاً لم تحرم عليك من
 حيث انها أم أخيك بل من حيث انها أمك أو موطوءة أيك كما تقدم وذلك منتف عن ارضعت
 أخاك مثلاً (قوله بسبب مباح) أي سبب الزوجية والملك قاله الشهاب سم وقد يقال ان
 ما سبأني من استثناء الزكشي والتطير فيه بما يأتي يفيد ان المراد بالسبب المباح ظن الاباحة
 فليكثر (قوله فرعه على الوجه الثاني) قد يقال ينافي هذا تعبير بالاستثناء (قوله على الوجه
 الثاني) صوابه على القول الثاني (قوله كجائته) الذي في عبارة الغزالي كعشرين وما نقلها العلامة
 حج قال عقب قوله كعشرين بل كجائته كما صرحوا به الخ فاشار الى انه ليس من كلام الغزالي بخلاف
 ما في الشارح (قوله وعلى السابق منهما بالوطء لزوجته نصف المسمى) أي لانه الذي تسبب
 في فراقها حيث صيرها بوطئه لزوجته الا نأى موطوءاته أو بنتها (قوله فيؤخذ من التركة
 مسمى أربع) قد يقال اذا كانت مسمياتهن تختلف فأي مسمى يراعى وفي الروضة مخالفة لما ذكر
 هنام من وجوه تعرف بمراجعتها قوله لاحتمال أن يكون في نكاحه أربع) هذا أصوب من قول
 التحفة لان في نكاحه اربعاً يبين اذا لا يكون في نكاحه أربع يبين الا ان سبق نكاح الاربع
 او نكاح الثلاث ثم الواحدة أو عكسه أو نحو ذلك بخلاف ما اذا سبق نكاح اثنتين مثلاً فانه
 لا يصح بعده الانكاح الواحدة على أي تقدير اذا الصورة انه لم يقع الا اربعة عقود متى وقع نكاح
 من تحل ومن لا تحل في عقد واحد بطل الجميع كما هو معلوم (قوله لاحتمال انهن من الزائدات
 على تلك الاربع) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان الموطوءات زائدات على الاربع فيخرج بذلك
 ما اذا وطئ منهن سبعة أو أكثر اذ يلزم عليه الجمع بين مهر المثل والمسمى لبعضهن وانظر ما حكم
 ما اذا وطئ فوق الزائدات على الاربع (قوله قبل الدخول أو بعده) مكرر (قوله عاقلاً)
 أي لان الصبي المجنون لا يصح تزويجه كما مر وقوله بالغأى لان غيره لا يصح تزويجه كما مر أيضاً
 (قوله انه يحرم على الحمل استعداء الحمل) الذي في الانوار على الحمل له زيادة بعد الحمل
 الذي هو مفتوح اللام (قوله وكذا لو انكر الطلاق) معطوف على قوله الا ان يكذب في أصل
 النكاح الولي والزوج والشهود (قوله وزعت) أي الاخت
 * (فصل في نكاح من في ارف) * (قوله بين عينين) أي وهما الزوجية والامه والمراد بين امرين
 متعلقين بعينين وقوله وهما بين وصفي عين أي وهما الامه ووصفها الملك والنكاح (قوله
 الموسر) نبيه الشيخ سم على ان الشارح ضرب عليه ولا خفاء انه حينئذ يتعين الضرب على ما بعده
 الى قوله بخلاف المعسر وهو كذلك في نسخة (قوله بشرط الخیاره) أي اما اذا كان للبائع
 أو له ما فلا ملك له أصلاً (قوله وكذا في عكسه الخ) الاشارة راجعة الى قول المتن ولو ملك زوجته
 الخ (قوله ومن ثم نكح الودامة اياه كما مر) لم يتر هذا في كلامه وهو وقوفه كما مر ساقط في نسخة
 (قوله فالاولى التعليل الخ) أي بدل قولهم ولا منه العنت الخ (قوله من زيادته عند جمع) أي
 وعند جمع آخرين انه ليس من زيادته وعبارة التحفة ونصه فيقه هذا كالجهور من زيادته عند
 جمع وقال آخرون ان اصله يشير الى ذلك وآخرون ان الذي فيه خلافه والحق ان عبارة محتملة

انتهت (قوله نعم لو وجد حرة وأمة لم يرض سيدها الخ) كذا في النسخة الى قوله لقد رتبته على ان ينسحب بصداقها حرة ثم قال عقبه مانصه وان كان أكثر من مهر الحرة كذا قاله شارح وفيه نظر فانه مع منافاته لكلامهم الى آخر ما في الشارح فكان الشارح توهم من غير تأمل ان قول النسخة كذا قاله شارح الخ راجع الى الغاية فقط فعبّر عن ذلك بما ترى مع ان من المعلوم انه راجع لاصل الاستدلال وان الغاية المذكورة انما هي نصريح بما تضمنه قوله في الاستدلال لم يرض سيدها الابا أكثر من مهر تلك الحرة ولم ترض هذه الحرة الا بما طلبه السيد وليست قد رازا اذا كما توهمه الشارح استرواها وفي نسخة من الشارح مانصه نعم لو وجد حرة وأمة وكان صداق الأمة التي لم يرض سيدها ينسحبها الابا أكثر من مهر الحرة الموجودة ولم ترض الحرة الا بما سأله سيد الأمة انه لا يجوز له نكاح الأمة في هذه الحالة لقد رتبته على ان ينسحب بصداقها حرة وان كان أكثر من مهر مثل الحرة قاله الاذري اه وليس في هذه النسخة تنظير (قوله وقد يقتضى شرف السيد الخ) وحينئذ فيجب تقييد الحكم بما اذا كان شريفاً بالفعل والا فلا وجبه له اذا كان دينياً بالفعل (قوله وانما وجب شرعاً الخ) كان ينبغي تفديجه على الثاني (قوله منه) متعلق باستحالة (قوله نظراً للاول) أى استحالة الزمانه أى وان قال جمع يجوز اذا الأمة له نظر الثاني وهو تأنى لمقدماته منه (قوله واطلق القاضي الخ) تقدم له الجزم بهذا (قوله وحينئذ) لا يخفى ان ذكر هذا هنا يلزم عليه ضياع جواب الشرط فكان الاصول ما في النسخة من تأخير عن قول المصنف فلا خوف مع اسقاط الواو منه (قوله ويجوز جره) أى لان قوله أولاً ان لا يكون عقب قوله الا بشروط يجوز ان يكون في محل جر على انه بدل مفصل من محمل كما يجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف فالجزم هنا على الاول والرفع على الثاني لانه معطوف عليه وانما لم يذكر ذلك في الشروط المتقدمة لانه لم يتقدم فيها ما يظهر فيه الاعراب (قوله ومرا أنه يشترط الخ) أشار به الى زيادة شرط على الاربعة التي ذكرها المصنف هنا كما أشار الى ذلك فيما مر بقوله بل أكثر

* (فصل في نكاح الكافرة) * (قوله اذهب في التحريم الخ) لا يخفى ان التحريم الذي في المتن الذي جعله الشارح متعلقاً للمسلم ومن بعده وبنى عليه السبكي كلامه هو التحريم بمعنى عدم الصحة وحينئذ فادعاء عدم ملاقات كلام الشيخ لكلام السبكي غير ظاهر بل مورد هما واحد نعم تعليل السبكي يوهم ما فهمه والد الشارح فتأمل (قوله سواء أثبت نكحها بذلك الخ) لا حاجة الى هذا التعميم هنا (قوله فنقص فساد الدين في الاصل) قال الشهاب سم يتأمل اه أقول لعل وجه التأمل انه كيف يقال بفساد الدين في الاصل فيمن نكح بالزور ونحوه فان كان هذا مراده بالامر بالتأمل فالجواب عنه ان الزور ونحوه لا يصح التمسك به لما مر انه حكم ومواعظ الاحكام وشرائع (قوله فالحل لفضيلة الدين وحدها) أى في غير الاسرائيلية التي الكلام فيها اما الاسرائيلية فسيأتى ان النظر انسيبها (قوله وقيل انها مخصوصة) يعنى ناسخة لبعض دون البعض لا للجميع الذي هو مراد الاصح كما لا يخفى لاستحالة ارادة التخصيص هنا حقيقة الذي هو قصر العام على بعض افراده فتعين ما ذكرته من ارادة النسخ به الذي هو رفع الحكم الشرعي بخطاب اذهو المتحقق هنا كما لا يخفى على المتأمل وحينئذ فلا يوجه قول الشارح تبعاً للشهاب مع ولاد لانه فيه الخ (قوله اول المتقلبين منهم) قال الشهاب سم أى فاعتبار الاول لان الغالب

تبعية ابتداء له وللا حـ ترا من دخول ما عدا الاول مثلاً قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به
 فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الاول بشرطه يقينا مطلقا أو احتمالا في الاسرائيلية
 وتبعية من بينهما أي المنكوحه وبينه أي أبي المنكوحه المذكور له أو جهل الحال فيه ولو في غير
 الاسرائيلية فالحاصل ان الشرط عدم علم عدم التبعية فليست أمـ (قوله وان لم يتقبل أحد
 منهم) أي غيره كافي التحفة (قوله اختيارا) كذا في النسخ بالخاء وفي نسخة اجبارا بالجيم وهي
 الاصول وعليها يدل قول الشارح الآتي فقول الشارح ويغتفر الخ كما لا يخفى ومنها يعلم وجوب
 النية على من اغتسلت اختيارا بالاولى (قوله ولو فوراً) هو غاية في الاجبار وهو أحد وجهين
 فيه والثاني انه لا يجبرها الا اذا طال زمن الجنابة (قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى) أي
 على التوزيع (قوله فان أبي فسكاهم ايضا كما يحسنه الاذري) عبارة الاذري عقب قول المصنف
 كسـ لم ارتد عنهم هذا الكلام يقتضي انه ان لم يسلم قتلناه كالمتردد والوجه ان يكون حاله كما قبل
 الانتقال حتى لو كان له امان لم يتغير حكمه بذلك وان كان حريسا لا امان له قتل الا ان يسلم وهذا
 واضح أمـ (قوله ولو قال لزوجه يا كافرة الخ) هذا الفرع من فتاوى القفال وعبارته اذا قال
 لامرأته يا كافرة فان اراد شتمها لم تبز منه وان لم يكن على وجهه الشتم ونوى فراقها منه لانها
 كافرة بانتهائه انتهت ونظر فيها الدميري

(باب نكاح المشرک)

(قوله وقد يستعمل معه كالقبر الخ) لعل المراد انه حيث أطلق لما شرک شتم السكابي كافي الترجمة
 اما شمول السكابي عند اطلاقه لغير السكابي فلا يخفى بعده (قوله مع أبي الطفل او المجنون) كأنه
 سقط من النسخ لفظ أو عقبه بقرينة قوله الآتي وما في الترتيب الخ والحكم هكذا منقول عن
 البغوي (قوله فان اعتقد وفساده الخ) عبارة التحفة نعم ان اعتقد وفساد المقصد الزائل فلا
 تقرير (قوله وكانت بحيث تحل له الآن) لا يستغنى عنه بقوله هو زائل عند الاسلام كما نقله
 الشهاب سم عن شيخه الشهاب البرلسي لا يرد ما لو زال المقصد المقارن للعتد قبل الاسلام
 ولكن طرأ قبل الاسلام مؤيد التحريم من رضاع ونحوه فهذا خارج بقوله وكانت الخ (قوله دون
 النكاح بالاولى الخ) أي حيث نظروا الاعتقاد هم وقرروا النكاح (قوله لان اثر التأقيت الخ)
 عبارة التحفة لان اثر التأقيت من زوال العصمة عند انتهاء الوقت باق فلم ينظروا الاعتقاد هم انتهت
 ولا يخفى انها الصواب (قوله اماما استوفى شروطنا الخ) كان الاولى تأخير عن القولين الآتين
 (قوله فان لم يقبضه أحد من ذكر) أي بل قبضه غيره كغير الرشيدة بقرينة المقابل الآتي في المتن
 (قوله كأنه ولده) وكذا قوله وسائر مملوكاته فالمراد بقوله سائر ما يختص به ما يشمل المملوكه (قوله
 أم لا) راجع الى كل من قوله تعددت ظروفها وقوله واختلف قدرها (قوله واجتماعهما) هو بالجر
 (قوله وظاهر كلامه عدم الترق الخ) مكررمع ما مر قريبا (قوله والثانية على المعاهدين) أي
 اذا لم يكن ترافعهم مع مسلم أو ذمی بقرينة ما مر (قوله مع تقدم كثير من صوره) قد يمنع ان الذي
 مر من صور هذا الضابط لان تلك الصور فيمن أسلم منهم وهذا الضابط فيما اذا ترافعوا البناني
 حال الكفر واستغنى المصنف عن إعادة تلك الصور هنا بهذا الضابط الذي ساقه ان حكمهم اذا
 ترافعوا اليها حكمهم اذا أسلموا فيما يترتب عليه ومالا (قوله لاولى لها) أي فيزوجها الحاكم

بالولاية العامة (قوله والاوجه انه ليس لنا البحث عن اشتغال انكسرتهم على مفسد اولاً) اي
ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد اننا لا نبحث عن اشتغالها على مفسد ثم تنظر في ذلك المفسد هل
هو باق فتتقضى العقد أو زائل فتبقى فيه فها من اننا تنقضى عقدهم المشتغل على مفسد غير زائل
محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحث ممتنع علينا ونحكم بالصحة مطلقاً ~~هكذا~~
ظهر فليتنامل (قوله لان الاصل في انكسرتهم الخ) الموافق لما مر في التحالف في البيع لان
الظاهر في انكسرتهم الخ

• (فصل في احكام زوجات الكافر) • (قوله ان تاهل) قبل المتن (قوله لا امساكهن) معطوف
على اختيار أربع (قوله لان العبرة بوقت الاختيار) أي الوقت الذي يدخل به الاختيار وهو
بعد اسلام الجميع (قوله ان صححنا انكسرتهم) يعني بناء على صحة انكسرتهم فكلام القفال مبني
على صححتها كما ان كلام ابن الحداد مبني على فسادهما خلافاً لما يؤولهمه منبذعه (قوله لما مر من
حرمة الامة السكافرة الخ) هو تعليل قاصر اذا لا يتأخر في ورة العكس على انه يؤولهم انها لو كانت
حرة واسمات قبله أو بعده قبل الدخول دام النكاح وليس كذلك كما مر فالتعليل الصحيح الشامل
للمصورتين ما علم مما مر ان النكاح قبل الدخول لم يأكد وقد يجاب عن الثاني بانه انما اثر التعليل
بما ذكر لان الحرية اذا كانت كناية أقرت كما مر (قوله وهي تحل له) أي بان توفرت فيه شروط
حل نكاح الامة عند اسلامها (قوله وهما لا يحلان) أي بان كان موسراً عند اسلامهما
وكذا ية ال فيما بعده (قوله عند ارادته به الطلاق) أي اما عند عدم ارادته فهو واجد فزاده
وهو الدفع عن النكاح (قوله لا نأقول) لا يصح ان يكون خبراً عن قوله وما قيل الخ فلا بد من
تقدير خبر كان يقال مردود لا نأقول الخ أو فنحو ذلك (قوله وانظهار) معطوف على مدة
(قوله ولان مناط الاختيار الخ) عبارة التحفة ولان مناط الاختيار الشهوة فلم يقبل تعليلها
لانها قد توجد وقد لا تنته وقول الشارح وهو أي المباط (قوله ويترك نحو مجنون الخ) قد
تقدم ما يشمل هذا وغيره (قوله تغليباً للبالي) كما في الآية وكانها انما غلبت لانه لو قال وعشرة
لنوهم وعشرة من الاشهر (قوله كان خارجاً عن كلام العرب) نقل الشهاب سم عن البيضاوي
ما معناه ان العرب لم يقع في كلامهم في مثل ذلك مراعاة الايام أصلاً ووجهه بان البالي غرر
الاعوام والشهور (قوله قال الباقيني والمراد الخ) هو مكرر مع ما حل به المتن (قوله أعطى
البقيين الخ) أي فلو كن ثمانية فطلب أربع لم يعطين شيئاً او خمس اعطين أربع الموقوف لتيقن
ان فيهن زوجة أو ست فالنصف وهكذا اولهن خمسة ما أخذنه والتصرف فيه ولا يقطع به غلام
حقهن (قوله وبحث الزركشي) هو هنا بصيغة الماضي بخلافه فيما مر فانه بصيغة المضارع وقوله
يأتي فيه ما مر هو خبرانه فهو من كلام الزركشي ومراده بتطير ما مر ضد ما مر أي عدم
الاستحقاق (قوله يتناول حال تمامه) يعني لا يتناول الا ذلك

• (باب انكسرتهم) •

(قوله ومثله) أي في الحكم فهو غيره في المفهوم ليناقى ما ذكره بعد فتأمل (قوله ويثبت أيضاً
بالانكسار الخ) عبارة الروض والجنون وان تقطع لا الاعماء بالمرض لا بعده (قوله واستشكل
تصريفه من المرأة بالعب) يعني لما ان اذا الطاري لا اشكال فيه (قوله ونخرج بهذه الخمسة)

أى بالنظر لكل من الزوجين على حدثه اذ كل واحد منهما يتخير بخمسة (قوله ان يتعذر دخول
 ذكر من يدينه كبدنهما الخ) أى ولم يفضها كما صرح به حج (قوله كما يتخير بكبر آله بحيث يفضى
 كل موطوءة) قد يقال ان كان يلزمها تمكينه فالعبوة بحالها وان كان لا يلزمها تمكينه فلا وجه
 اثبوت الخيار الا ان يقال انه حيث لا يتقاعد عن العين لكن قياسه ان العبوة بكونه يفضيها
 أولا يفضيها بخصوصها نظير ما لو كان يعن عنها بخصوصها فلينظر (قوله ومحل ذلك) انظر
 ما مرجع اسم الاشارة مع قصر الخلاف على الجذام والبرص (قوله أو كاه) انظره مع ان كل
 المهر قد تقرر بالدخول فهو لازم له بكل حال (قوله وان لم يتوصل اليه الا بابطال حق غيره) أى
 كسقوط المهر (قوله لا يهامه) أى ان محل وجوب المهر اذا كان هو القامخ (قوله لانه انما يبدل
 المسمى الخ) لا يحنى انه انما يأتى فيمالو كان العيب به او يقتضى انه لو كان العيب به يجب المسمى
 وهو القيل الا فى ومن ثم قال بعضهم فيه انه الذى لا يتجه غيره لكن اجاب عنه الشهاب حج بما
 لا يثنى عند التأمل فليراجع (قوله فكان القياس الحاقه بالعيب) لك ان تقول بل القياس
 الحاقه بهما بما مع ان كلام من الثلاثة ملحق الفسخ فيه حصوله فى الحال من غير نظر الى كونه
 مقارنا أو غير مقارن ولا يصح الحاقه بالعيب للفارق الذى أشرت اليه وأما كون الفسخ يقع
 بنفسه أو بفعل فذلك امر آخر لا يصح ان يكون ملحقا فى ذلك فتأمل (قوله انه انما تمتع بمعيبه)
 هو قاصر على ما اذا كان العيب به (قوله وأيضا قضية الفسخ الخ) يقتضى وجوب مهر المثل
 حتى فى العيب الحادث بعد الوطء فتأمل (قوله أى وقد عادت) أى فى مسئلة ردتها (قوله بان
 سكت) تصوير لتغير الزوجة بقربة ما بعده (قوله لاستيفائه الخ) تعليل لاصل الحكم (قوله
 وكل صحيح) أى كل من قول المتولى والزاد وكان المناسب تقديمه على التعليل (قوله وبه) أى
 بالتعليل (قوله وهى غير رتقاء ولا قرناء) لا يلاقي ما من ثبوت الخيار اذا كانت رتقاء أو قرناء
 وهو محبوب وهذا ساقط فى بعض النسخ (قوله والالزم بطلان نكاحها حيث الخ) لعل فيه
 تقديمها وتأخيرها فتأمل (قوله وهو صريح فى التحليل) لكن الذى قدمه هناك اعتماد
 عدم حصول التحليل به (قوله اذ النكول) أى مع رد البين (قوله والزوجة حرة) سيأتى له
 ما يخالفه (قوله صح النكاح) تقدير هذا يترقب عليه أمران الاول انه يصير حاصل المتن مع
 الشرح فالأظهر صحة النكاح ثم ان بان خيرا ما شرط صح النكاح ولا يحنى ما فيه الثانى انه
 يفيد أن عدم ثبوت الخيار وحده ينتجه صحة النكاح فيفهم ان ثبوت الخيار مفرع على عدم
 صحة النكاح وليس كذلك (قوله أى والحرية كذلك) أى وهو ضعيف كما يعلم مما يأتى لكن
 تعبيرا ما يفيد أن مسئلة الحرية ليست فى الأنوار وسيأتى فى كلامه نسبتها للأنوار وفى نسخة
 بدل الحرية الحرفة وهى الاصوب (قوله أى اذالم يرد نسبها الخ) يوهم ان صورة المتن قاصرة على
 مسئلة النسب وليس كذلك (قوله فى الاولى) تبع فى هذا التعبير الجلال المحلى وكذا فى قوله
 الا فى الثانية مع انه لم يتقدم فى كلامه ما ينزل عليه ذلك والجلال المحلى ذكر بعد قول المصنف
 المار وان بان دونه مانصه كان شرط انها حرة فبانت أمة وهو حرجي لمحل له نكاح الامة وقد أذن
 السيد فى نكاحها وأنه حرة بان عبدا وقد أذن له السيد فى النكاح والزوجة حرة اه فصحه
 التعبير المذكور على ان ما ذكره الشارح هنا تقدم فى كلامه ما يغنى عنه (قوله شرط) كان ينبغي

زيادة لام فيه كافي التحفة ليبقى المتن على تنوينه (قوله وهو وكيل عن مالكها) سيأتي في كلامه
 تصور من المالك أيضا (قوله أخذ من كلام الامام في ذلك الخ) حاصل هذا البحث كما يعلم من
 شرح الروض وغيره ان الغزالي قائل بان التعبير المتقدم على العقد مؤثر مطلقا بالنسبة لقيمة
 الولد وان الامام يشترط فيه شرطين ان يتصل بالعقد أى عرفا وان يذ كر على وجه الترغيب في
 النكاح فلواتى شرط منهما نفية تردده والشارح لم ينفه على كونهما مقالتين فلم يبق لذكر الثاني
 بعد الاول موقع في كلامه وقوله وهو موهوم مما قبله بالاولى صوابه وهو فرد من افراد ما قبله
 واما قوله وانما ذكر الخلاف فلم أنهم لا معنى لانه ان اراد به كلام الامام فهو غير صحيح لما علمت انه
 فرد من افراد كلام الغزالي فهو محل وفاق بينهما وان اراد كلام الغزالي فهو غير صحيح ايضا لانه انما
 ذكر لفائدة الحكم بحيث لا يغنى عنه كلام الامام لا مجرد الخلاف فيه فتأمل (قوله غير السبب)
 أى على ما يأتي (قوله ان كان مهر مثل) كأن كان النكاح فاسدا واما قوله في شرح الروض
 أو بنفسه فهو مبني على انه اذا شرط حريتها وهو عبد فبانت أمة انه يتخير وتدمر أن الرابع
 خلافه (قوله أو سفيا) مع قوله أو الولي يراجع الحكم في ذلك (قوله منهما) أى ولم يكن تقرير
 لو قيل مستند القول الزوجة لما يأتي (قوله قبل وطء) ظرف لقول المصنف عتقت
 * (فصل في الاعفاف) * (قوله فان استويا قربا فقط) أى لا عصبوبة (قوله في الرشيد) قيد في
 الفرع كما يعلم مما يأتي (قوله مهر مثل حرة) انظر لو كان انما تكبح بأكثر أو بأقل ويعلم حكم
 الزيادة مما بعده (قوله ولا تكفى شوها) لعلة ان لم يردها الاب فليراجع (قوله اتجه تزويجه
 بها) قال حج ويتزوجها الاب للضرورة وهو مع قوله الا تى عقب قول المصنف محتاج الى
 نكاح وان أمن الزا صريح في عدم اشتراط توفر شروط تزوج الامة فيكون مستثنى مما مر في
 تزوج الامة لكان في حواشي التحفة لسم انه لا بد من توفر الشروط كما هو ظاهر اه
 فليصر (قوله اقل هذه الخمسة) لا يخفى انها ترجع الى مهر حرة أو غنى أمة على أن الصورتين
 الاوليين ليس بينهما ما فرق معنوي فتأمل (قوله اذيقدر عليها) أى الاصل على مؤنة فقط
 (قوله ومؤنة) انظر مع ان المؤنة مقدرة سيما وقد مر انه لا يجب لها أدم (قوله ولو انفق على
 مهر أو غنى) أى ولم تكن معينة الاب ارفع مؤنة بقربىة ما قبله (قوله بغير فعله) لعلة أو بفعله
 المعذور فيه كدفعها لصب بال اخذ مما يأتي فليراجع (قوله أى وطء) انما قبل النكاح على
 الوطء لقول المصنف المار اعفاف (قوله لخدمة لغير مرض) وظاهر انما تكفى هنا وان كانت
 شوها فليراجع (قوله كما اقتضاء كلام الروضة) أى في المستولدة (قوله في ذلك) أى تى
 الحد (قوله ون كان قنا) أى الاب (قوله كولد المغرور) أى اذا كان رقيقا (قوله فيطالب)
 أى الاب الرقيق ولا يثنى في هذا ما سيأتي من ان الاب لا يغرم قيمة الولد لانه في الحر لانه التزم قيمة
 الام كما سيأتي (قوله نفذه) أى في نصيب الابن (قوله ولا حاجة الخ) من تمام علة الضعيف
 يشير الى الرد على الاظهر (قوله ويحصل ملكها قبيل العلوق) وهذا مبني على الاصح المار في
 المتن كما يدل عليه قوله ومقابل الاصح الخ لكن في سياقه علاقة شديدة فليراجع عبارة الجلال
 المحلى (قوله وان لم يجب اعفائه) أى على ذلك الولد بان كان هنالك من هومة قدم عليه في وجوب
 الاعفاف (قوله الذي لا تحل له الامة) يعنى أمة ابنه (قوله فسقط القول بانه كان الاحسن الخ)

في سقوط القول بما ذكر بمجرد ما قرره نظر ظاهر اذ هو لا يدفع الاحتمالية لمذ كورة ومن ثم اعترف بها مع بعد ان اشار الى الاعتراض على المتن وردده باللفظ الذي ذكره اشارح (قوله أوزاد) أي الرقيق في المهر الذي قدره السيد (قوله الى وقت المطالبة) أي والصورة ان الاستخدام أو الحبس باق بقريضة ما قبله (قوله كالنهار) أي فيسألزومه لها الاقل أيضا كما صرح به ج (قوله كما مر) أي من مطلق كون الليل في حقه كالنهار وان كان ما مر في تخليته للاستمتاع وهنا في لزوم الاقل المذكور (قوله وفي استخدام ليل لا يعطل الخ) المراد انه ان كان عمله ليل لا يعطل شغلها ثم ارا يلزمه الاقل المذكور وان كان عمله المعتاد نهارا هكذا ظهر فليراجع (قوله وان كانت محترقة) هو قيد في قول المصنف استخدمها نهارا أي ولا يلزمه تسليمها للزوج - ينشد وان كانت محترقة وقال الزوج دعها تحترق في بيتي وعبارة البهجة

واخذها للزوج لئلا ياتي * غير ولو صاحبة حتراف

(قوله فلا مشترى) أي ان وقع الوطء في ملكه وعبارة التحفة من وقع أحد هما أي الوطء والفرض في ملكه فهو المستحق (قوله أو قبله ولم يدخل بها صلا) انظر ما الداعي الى هذا في الغاية (قوله كما لو قال لامته الخ) هذا التشبيه لشيء محذوف في الشرح وهو في شرح الروض وهو قوله بعد تقرير الدور لانه حال العقد شالاهل هي حرة أو أمة ثم قال كما لو قال لامته الخ

* (كتاب الصداق) *

(قوله ما وجب) هو خبر هو المار (قوله هو الاصل فيه) أي الفرض أو الوجوب (قوله وهذا على خلاف الاصل الخ) أي لان المعنى اللغوي المتيقن من الصداق لا يناسب الا ما بذل في النكاح فقط (قوله لم يخل نكاحا منه) أي وأما الواهبة فتقسم اهل وقوعها نكاحا (قوله وانما لم يجب) عبارة القوت ولان المقصود الاظهر من النكاح الاستمتاع فكان ركنه الزوجان دون الصداق (قوله لا يجوز أقل منها) له اذ اذا ذكر المهر في العقد والامس - يأتي حكاية الاجماع على جواز اخلاء العقد منه (قوله فان فقد وله مثل الخ) يتأمل (قوله ام ابنة) كان ولادة منه وهو في غير ملكه بنكاح ثم ملكها اذ لو صح لملكها ابنتها فتعنى عليه فيمنع انتقالها للمرأة (قوله يمكن تقويمها) يعني يمكن ان تقوم لوتلف لتتأني فيها الاحكام الا تثبت التي من جعلتها الضمان بالقيمة احتراز عما لا يمكن فيه ذلك كغير المنضبط ولا يأتي فيه جميع ما يأتي فالاشارح وطأ بهذا التجري فيه جميع الاحكام ومثله العبد الموصوف فقوله الموصوف صفه كاشفة اذ المراد ما يمكن وصفه لوتلف العبد فتأمل (قوله كالبيع) عبارة التحفة كالتمن (قوله وما اعترض به الخ) الاعتراض بالملقبي وصورته انه لو كان كالمسلم فيه لا تعتبر تسليم الزوجة و مجاز العقد (قوله لان الصنعة الخ) يتأمل (قوله وخرج بملكه بالنكاح) أي بجموع ذلك اذ هو مشتق على قيدتين فقوله مال الزوج ام ولده الخ محترق قوله ملكته وقوله مال الزوج امة ثم اعتقها الخ محترق قوله بالنكاح قوله ويجبس الامة - يدها) هو محترق قوله المالك لا امرها (قوله المالك للمهر) له اذ اخرج به لموصى بفوائدها فليراجع (قوله اذ ذال هو العدن) تعليل للاظهار (قوله لزوال العلة) يتأمل (قوله وليس هذا كالمستع المذكور) تبسح في ذكر هذا العلامة مع لكه لم يتقدم في كلامه ذكر المنع والعلامة المذكور سابق مقابلة اخرى قبل اختيار الملقي انه نائيهما جميعا ونقل

استدلال قائلها بقوله لو اخذ الدين من الممتنع ملكه الغريم وتبرأ ذمة المأخوذ منه فاراد هنا
أن يفرق بين الزوج وبين الممتنع المذكور (قوله اذ هذا تفويت حاصل الخ) عبارة في
حواشي شرح الروض يفرق بأن الاخذ به اي بالشفعة تفويت معدوم فأشبهه التصيل فله
تركه بالمصلحة ومستلزمات تفويت حاصل اذا البضع يقابل به حق الحبس فاذا سلمها فقد فوت عليها
حقها لاسيما حيث كان ممن لا يرى خلاص حقها منه اهـ فليتأمل فيه على ما فيه من تحريف
(قوله ولو) انما يظهر وجهها بالنسبة للاصح الآتي وله وطايب فليتأمل (قوله المغيبة)
هو بضم الميم وكسر المجه وبالنسبة المحقة وهي التي غاب عنها زوجها وفعلا غاب (قوله من
يوم أو يومين) عبارة الصفة من نحو يوم أو يومين اهـ فشملت الثلاثة ايضا ولا بد من ذلك لينسجم
مع المتن كما لا يخفى فاعل اقظ نحو سقط من الكتبة (قوله ويكره لولي صغيرة الخ) هذا هو المراد
من المتن ومن ثم قال العلامة حج عقب قوله ولا مريضة اي يكره للولي والاخيرتين اي
المريضة والهزيلة ذلك (قوله ان خافت انضائها) اي أو مالا يحتمل عادة

*(فصل — ل) * (قوله والمغصوب مملوكا) قد يقال ما الداعي الى ذلك مع ان له قيمة
في نفسه (قوله من يرى اياها) اي النحر (قوله ويفسخ) اي بسببها (قوله فهو وعود منها)
له بالانظر لموافقتها اياه والافهى لا يتصور منها وعد في صلب العقد الذي الكلام فيه (قوله
وهو الاوجه) له لوجهه خروجه عما يأتي في شرط مقتضى العقد أن المقصود من العقد
اللزوم وهذا ينفيه وقد يقال ان هذا ليس من مقتضيات العقد بل مخالف مقتضاه واي فرق
بين شرط الخيار المذكور وشرط الطلاق وسيأتي أنه مخالف مقتضى العقد ومحل بمقصوده
فتأمل له يندفع به تشنيع الشهاب ثم على الشارح (قوله وهذا الوجه) يتعين أن
يجب فيه التفصيل الآتي فيما لو تزوج كناية أو أمة بشرط عدم الارث ورأيت الشيخ أشار الى
ذلك (قوله على أن لا يفعل) انظره مع قول الاصوليين ان الفعل لا عموم له وله سقط من
النسخ لفظ مطلقا ونحوها

*(فصل — ل في التفويض) * (قوله اخلاء النكاح عن المهر) يعني على الوجه الخاص
الآتي في المتن وامل اللام في المهر للعهد الشرعي اي مهر المثل ليدخل ما سيأتي فيما لو قالت له
زوجني بلامهر فزوجها بدون مهر المثل أو بغيره بقدر البلد أو ان اخلاء عن المهر هو صورته
الاصلية فتأمل (قوله لان الوكيل يلزمه الخط الخ) قد يقال كان قضية ذلك أنه يلزمه ذلك كرمهر
المثل فأكثر في العقد (قوله ولو تزوجها على ان لامهر ولا نفقة) يعني الرشيدة أو من في
معناها ممن مر (قوله اما اذن في النكاح المشتمل على التفويض فصحيح) يعني أنها اذا اذنت
في النكاح وتوضت يصح الاذن بالنسبة الى النكاح لا الى التفويض (قوله من اشكال
الامام) يعني جواب اشكال الامام فهو على حذف مضاف أو ان لفظ جواب سقط من الكتبة
(قوله باعترافها) قيد في كونه مهر مثلها (قوله ومحل الخلاف الخ) عبارة اقوت
ذكر الماوردي تقدير المهور بعد الدخول وان الحاكم يقدره فان حكمه هنا مقصور على تقديره
دون ايجابه لانه واجب بالدخول وان قدره الزوجان لم يصح تقديرهما الا مع علمهما بقدره
قولا واحدا لانه هنا قيمة مستهلك (قوله ولو من غير جنسه) كذا في النسخ وينبغي حذف لفظ

غير لان مقصود الغاية مخالفة القول الآتي (قوله في الصفة) اي صفة المهر (قوله وبدونه
او أكثر منه الخ) اي وحكمه بدونه او أكثر منه لا يجوز رضاهما به

• (فصل في بيان مهر المثل) • (قوله نسباً وصفة) اي مجموعهما والافسأني انه اذا
نقد النسب يرجع الى الصفة فقط الى الرحم ثم في الاجنبيات (قوله خلافاً للقال والعبادي)
الظاهر أنه مقابل كلام الاكثرين (قوله بمهر نسائه بروع) يعني قضى بروع بمهر نسائها
(قوله ولا يردن على كلامه) اي لانهم لا يتسببون الا لآبائهن وليسوا من عصبة هذه (قوله
نسبهن) اصل المراد انه جهل كيفية انسابهم اليهن وعكسه بان علم اصل الانساب وجهات
كيفية (قوله والاخوان) يعني للاب كما يعلم عما يأتي وحيث ذفهن ككلمات العمامات
ومحورهما من الاجنبيات كما به عليه حج (قوله اي لادم) بالمعنى الشامل للشقيقة فلم يخرج به
الابنات الاخوان للاب كما به عليه حج ايضا (قوله الحاضرات) اصل المراد بالحاضرات
من بلده بلدها والافقه دمرا ان الميتات يعتبرن فضلا عن الغائبات (قوله ومهر) اي في
التفويض (قوله بخلاف مجرد العقد) يعني المذكور في قوله انه اذا اعتيد التأجيل بأجل
معين الخ وان أوههم سياق الشارح خلاف ذلك وعبرة الاذرعى ثم ما ذكرناه من عدم دخول
الاجل في مهر المثل فيما اذا كان قد وجب أمالوا حتى الى معرفته ليعتد به لولي عليه من ذكر
او أنثى فالظاهر جوازها كما يبيع ويشترى له كذلك حيث اقتضاء النظر قال شارح يعني السبكي
لو كان عادة نساء العصبية ينكحن بمو أجل وغير نقد البلد في المتلفات لا يمكن الا الحسول وقد
البلد وأما في الابتداء اذا اراد أن يزوجه الصغيرة والصغيرة فيجوز بالجرى على عادة عشيرتها
وان كان مؤجلاً لا وعرضا وغير نقد البلد فيما يظهر اهـ انتهى (قوله أولا) هو باسكان الواو
فأوعاطفة ولا نافية وعبرة الاذرعى ولم يفرقوا بين العاقلة والمجنونة والصغيرة وغيرها ويظهر أنها
لو كانت صغيرة أو مجنونة وقتلنا لعمداً لها أن يتكرروا لانه لا عبرة بتسليطها وتسليط الولي لا يؤثر
الا حيث يجوز الشرع (قوله فان اختارت الاوّل فمهر آخر) عبارة والده في حواشي شرح
الروض محلّه في المكتبة اذا لم تحمل فتخير بين المهر والتجهيز وتصير أم ولد فتختار المهر فاذا كان
كذلك فوطئها مرة أخرى خبرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطآت
نص عليه الشافعي

• (فصل في تشطير المهر وسقوطه) • (قوله يلزمها المهر) اي للزوج (قوله
ومثله ما لو أذن لعبد الخ) لا يخفى ان استثناء هذه صورة لان التشطير فيها واقع كما سيصرح به
وانما استثنائها نظر الى أن جميع العبد يصير مالكاً واحداً (قوله ولو أعتقه مالكة) اي وهو
سيد الامة (قوله ويلحق بالموت) اي المعلوم حكمه (قوله وان كان الزوج أو كان قبل
الدخول) كذا في نسخ ولا يخفى ما فيه من الخلل وعبرة والده في حواشي شرح الروض قوله
اي شرح الروض ويعود اليها ذلك بكل فرقة اي في الحياة احترازاً عن الفرقة بالموت لما مر أنه
مقرر للمهر ومن صورته ما لو صبح أحدهما جراً أمالوا مصبح الزوج قبل الدخول حيواناً ففي
التدريج انه تحصل الفرقة ولا يسهط شيء من المهر اذا لا يتصور عوده للزوج الى آخر ما في
الشارح فحق عبارة الشارح فان كان الزوج وكان قبل الدخول الخ ثم رأيت في نسخة كذلك

(قوله ينظر اليه) اى لم يكن له غرض فى اخذها الا للنظر الى صورته ثم يرسد له ولم يقصد باخذه صديده (قوله والتعبير بنصف القيمة) اى كفى المتن (قوله فى كلام الشافعى والجمهور) اى كما انهم عبروا ايضا بقيمة النصف فالشافعى والجمهور تارة عبروا به وتارة عبروا به خلافا لما يوهمه سيباق الشارح ثم ان عبارة الشارح مقالوية وحقة ان التعبير بقيمة النصف يعنى نصف القيمة اى الذى هو المراد كما سينحط عليه كلامه وعبارة النصف والتعبير بنصف القيمة وبقيمة النصف وهى اقل وقع فى كلام الشافعى والجمهور فما أن يكون تناقضا وهو ما فهمه كثيرون واما ان يكون مؤداهما عندهم واحدا وعليه يحتمل تأويل الاولى لتوافق الثانية بان المراد كل من النصفين على حدته ويحتمل عكسه بان يراد قيمة النصف منضمما للنصف الاخر والا وجه من ذلك كما فى المتن وصوبه فى الروضة أنه يرجع بنصف القيمة الذى هو اكثر من قيمة النصف رعايته الى آخر ما فى الشارح (قوله قبل الفراق) اى وبعد الاصدقا بقريته ما يأتى (قوله فان رضيت الخ) انما توقف على رضاها لانه حصل فيه زيادة فى ملكها (قوله لا بسبب مقارن) لم أره لغيره بالنسبة لما اذا كان الراجع النصف وانما ذكرناه هذا التفصيل فيما اذا كان الراجع الكل وعبارة الروض واما المتصلة كالسمن والصنعة فللزوجة الخيار بين تسليمه زائدا أو قيمته غير زائد الى أن قال ولوعاد اليه الكل نظرت فان كان بسبب عارض كدتها فكذلك اى فكذلك ذكر فى عود النصف مما حدث فيه زيادة أو مقارن كعيب احداهما أخذه بزيادته اه وهو ظاهر لانه لا يتصور العود فى النصف فقط فى العيب المقارن لان العيب فيه امامتها أو بسببها فلا يتصور فيه الا الرجوع فى الكل فتأمل (قوله وعلى هذا يحمل اطلاق من اطلق الخ) اى على ما اذا لم ترض (قوله ياخذ نصف العين) هو بالياء التحتية اى ياخذ الزوج (قوله فاشتدت الوحشة) لا يخفى ما فى هذه العبارة (قوله أو نذريان كان لها واشتلتا الخ) ان كانت الصورة انه أصدقها لبعلمها بنفسه فهى صورة المتن والتعذر فيها لا يتوقف على اختلافهما او لا على التشطير وان كانت الصورة انه أصدقها لتعليمها فى الذمة فلا تعذرها ان أراد بالتعذر التعسر الا فى افتاء والده فمما لو كان التعليم الحقوقها ايضا وليس كذلك والذى بالتعذر دونها انه صريح فى أن افتاء والده فيما لو كان التعليم الحقوقها ايضا وليس كذلك والذى فى فتاوى والده سئل عن شخص أصدق امرأة تعاليم سورة معينة فى ذمته ثم طلقها قبل الدخول والتعليم وقلتم بأنه لا يتعذر التعليم لانه يستأجر من يعلمها ممن يحل نظره اليها وطلبت تعليم نصف السورة الثانى وطلب الزوج تعليمها النصف الاول فن يعمل بقوله منها ما فاجاب بأنه لا يخفى عسر النصف لان النصف لا يتوقف على حده كما يتوقف على حديجه وتعليم نصف مشاع لا يمكن والقول باستحقاق نصف معين دون النصف الاخر تحكم ويؤدى الى التراجع لاسيما ان السورة مختلفة الآيات فى الطول والقصر والسهولة والصعوبة فحينئذ ان اتفقا على شئ فذلك والاتعين المصير الى نصف مهر المثل اه فكان صواب العبارة ومتى لم يتعذر ونشطربان كان لصوعبدها مطلقا واما فى الذمة واختلافهما فان اتفقا الخ كما أفق به الوالد فى الثانية أخذ من تعليم الاسنوى الخ ومثلها الاولى (قوله حيث تعذر) اى فى صورة المستن وشاربه الى أن قوله ويجب الخ مترتب على قوله فالاصح تعذر تسليمه خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ (قوله ولم

يرض بالرجوع مع تعاقبه به) هو واضح حتى في مسألة الرهن خلافا لما في حاشية الشيخ
ولا لازم بين منع بيع المرهون ورجوع الزوج فيه كما لا يخفى (قوله فانه يرجع بنصفه)
أي نصف البذل (قوله والآن نصف الصداق) الأولى والآن نصفه كما في الروض (قوله
وبعدنا على ما ينبغي لها) عبارة الروضة ومعناه على ما يقي الخ ولعل ما في الشرح محرف
عنه من السكتبة

* (فصل في المنعة) * (قوله وتنكر بذكره) ظاهره ولو في العدة وخالف في ذلك ج
(قوله ففعلت) أي أم لا وله سقط من السكتبة (قوله أو أن يتزوج طفلا بكيرة الخ) هذا
لا يصح تصويرا لقوله وارضاها فلو أمه لها فكان الأصوب أن يقول بدله وارضاها فلو أمه له
ليكون معطوفا على أصل الحكم (قوله كأن ارتد امعا) لعله سقط بعده لفظ فلا منعة
أو نحو من السكتبة (قوله بل مقتضى النظائر الخ) هو من عند الشارح وفيه نوع
تكرير مع ما مر والمعارض هو شيخ الاسلام (قوله فيه إشارة الخ) أشار الشهاب بهم إلى
التوقف فيه

* (فصل في الاختلاف في المهر) * (قوله ومن يبدأ به) ينبغي حذفه ليتأني له
الاستدراك وليس هو في عبارة المحقق (قوله عند الاختلاف السابق) أي مطلق الاختلاف
لا يقيد كونه من الزوجين كما لا يخفى (قوله لمصير، بالتعاقب مجهولا) تعليل للمتن (قوله
ولو ادعت تسعة) أي أكثر من مهر المثل كما يعلم من التعليل الآتي (قوله من غير نقد البلد)
قيد في المسألة (قوله ووجه رده امتناع مطالبتها الخ) لا يخفى أن هذا الرد ليس من جهة
سماع الدعوى أو عدمه الذي هو محل النزاع وإنما الرد لما ادعاه المخالف آخر من أن لها المطالبة
بافرض وحاصل الرد منع أن لها المطالبة بالفرض إذ هو فرع ثبوت التفويض وهو لم يثبت لأن
الزوج يباذرها فيه ويدعي أن النكاح انما وقع عسمى لأنه دون مهر المثل ولعل وجه سماع
دعواها مع أنهم لم تدع شيئا في الحال كما قاله المستظهر المذكور أن دعواها لما كانت وسيلة
للمطالبة بالفرض سمعت (قوله وقول الشارح بأن في العقد الخ) هذا إلى آخر السوادة يحتاج
إلى تحرير (قوله وفارقت ما قبلها) يعني قول المصنف ولو ادعت تسعة فأنكرها الخ (قوله
أو ولياها) أي بان كان المهر من مال ولي الزوج (قوله بخلاف معطى من لادين عليه) لعله
بصبغة اسم المفعول مصدر اميما فتأمل (قوله وبأنه لا يعد الخ) كذا في النسخ ولعله سقط
منه ألف قبل الواو إذ هو في الروضة عال بأحد الأمرين ورتب عليهم ما يأتي وانظر ما وجه
وجوب إلحاقه على الثاني مع أن شبهة اختلاف العلماء قاعمة ولا بد

(قوله صلاح الزوجة الخ)
هكذا بخط المؤلف وعبارة
جج رجاء صلاح الزوجة
ببركتها اه معناه

* (فصل في ولية العرس) * (قوله لأن القصديهم سامر) انظر ما مراده بما مر
وهو تابع فيه لـج لكن ذلك قال قبل ذلك في ضمن سؤال وجواب مانصه والظاهر أن سرها
صلاح الزوجة وبركتها (قوله لو جبت الشاة) هذا التام يتأني مع قطع النظر عما فسره
الحديث فيما مر أن المراد به أقل الكمال (قوله ومنه ولية التسري) أي من الغير لموافق
مانقله الشهاب منهم عن الشارح من عدم وجوب الإجابة لولية التسري (قوله على الصحيح)
يعني وجوب الإجابة علينا كما علم مما مر أي وكفاية على مقابله (قوله لأنه لا يوجد الآن

(الخ) تعليل لتقييد الشبهة فيما مر بالقوية كما يصرح بذلك عبارة التحفة (قوله واذن زوج
 المزوجة) أي في الوليمة بقريته ما بعده (قوله بل يأتي في هذا الشرط) يعني المذكور
 في كلام المصنف أولا (قوله ما يخص) أي القاضي وقوله ما بالاجابة (قوله الامن
 كان يخصهم الخ) عبارة الاذرى نعم لو كان يخص قوما بالاجابة قبل الولاية فحكى ابن كج عن
 النص أنه لا بأس بالاستقرار (قوله اغير عذر كقله ما عنده) انظر ما صودة كونه يخصهم من
 حيث كونهم اغنيا، فهو هذا العذر (قوله على ما اذا كان لا يتأذى به) ظاهره أنه حمل
 للمستأثرين والحمل في الثانية يتأني اطلاق قوله المار ولا أثر بعد داوة بينه وبين الداهي فليجرد
 (قوله كما علم مما مر عن البيان) أي في قوله المار وأن لا يعذر بمخرج جماعة كما في البيان
 وانظر ما وجه علم ما ذكره مما مر عن البيان وظاهر كلامه ان الخوف على العرض ليس عذرا برأيه
 ولا يخفى ما فيه على أنه أولى من مجالسة من لا تليق به بمجالسته بل يظهر ان العلة في كون المجالسة
 المذكورة من الاعذار انتحرام العرض لان الضرر في ذلك ليس واجعا للعرض (قوله بناء
 على ما يأتي الخ) قال الشهاب م انظر ما وجه البناء مع ان الآتي أنه يحرم حضور المحل
 الذي فيه المحرم بخلاف مجرد دخوله نعم الفرق لا يفتح بين حضور الآية وحضور الصور وهو ان
 المقصود من الصور نصبها في المحل وهو حاصل فحرم مجرد الحضور بمحل هي فيه وأما الآية فان
 المقصود منها الاستعمال وهو غير حاصل بمجرد حضورها اه (قوله وبه فارق الجار) قال
 الشهاب م هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة لدار يجوارها منكر نعم فرق السبكي قد
 يقيد المنع اه (قوله وما قالاه) أي الاذرى والسبكي (قوله وما نعيم) أي من شأن
 مانعهم (قوله وألحق به صاحب العباب جلد فهد) صريح هذا الصنيع أنه لا يحرم من جلود
 السباع الاجلد الثمر أي لورود انتهى عنه كما قاله الحايمي وان الفهد ملحق به على ما قاله صاحب
 العباب ولعل وجهه انهما هما اللذان توجد فيهما العلة وهي ان استعمال ذلك شأن المتكبرين
 اظهروا وبرهما وتعيظه لكن عبارة ابن حجر وفرش جلود السباع وعليها الوبر لانه شأن المتكبرين
 انتهت فليجرد (قوله اذ فرش الحرير لا يحرم مطلقا) أي بخلاف القول المعتبر لان المحرم
 (قوله دون غيره) الضمير يرجع الى ما وفي العبارة مشاحة لا تخفى (قوله والحاصل ان
 المحرم) أي الجمع على تحريمه بقريته ما مر آنفا (قوله وحرم الحضور) أي اذا لم يقدر
 على ازالته كما علم مما مر (قوله ومقطوع الرأس) أي مثلا كما علم مما مر في الشارح قال
 الشهاب م ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا تبقى معه الحياة
 في الحيوان لان ذلك لا يخرج من المحاكاة (قوله ما يفاوت) أي المالك (قوله مغيرا)
 قال الشيخ أي منتها (قوله ومنه) أي من المطلق وظاهر العبارة ان المتصف بالتطفل
 هو المدعو المذكور فليست نظر هل هو المراد أو ان المراد ان المتصف بذلك من دخل معه من
 جماعته (قوله لخبر أنه صلى الله عليه وسلم حضر املا كالخ) انظر ما وجه الدليل منه مع أنه
 لا ترفيه (قوله نعم ان علم ان الناس لا يؤثر به) أي لا يخص به بعضهم دون بعض (قوله
 وحيث كان أولى به الخ) لم يقدم قبله ما يتزل هذا عليه وهو ما اذا سقط في حجره من غير أن يسقطه
 لكنه انما يصير أولى به مادام في حجره فان سقط من حجره زال اختصاصه به كما يعلم مما يأتي

في الشرح وسيتقلنا هو أولى به فسقطنا هذه غيره لم يملكه كما يعلم مما يأتي (قوله لكن
الأصح في الصور كلها المثلث) أي لا أخذنا الثاني

(كتاب القسم والنشور)

(قوله ومن لازم بيان ما يبان الخ) فيه نظر لا يخفى ولو أجاب بان القسم والنشور من جملة
أحكام عشرة النساء أو أكثر الكلام الآتي فيه ما ذللك خصه ما بالذ كر لكان واجعا على أن من
المشهور أنه إذا ترجم لشيء وزاد عليه لا يضر (قوله وبه يظهر أيضا اندفاع ما قيل الخ) القائل
هو الأذري وعبارته كلامه أي المصنف يوهم أنه إنما يجب القسم إذا بان عند ها وليس كذلك
بل يجب عند ارادته ذلك فلا يجوز له تخصيص واحدة بالبداية بها إلا بالقرعة على الأصح كما
سبأني انتهت فراده بالقسم هنا كما ترى ضرب القرعة وحيث قد شارح كالعلامة ج لم
يتوارد معه في الرد عليه على محل واحد نعم تقع المناقشة مع الأذري في أن القرعة تسمى قسما
فتأمل (قوله وفيما مر) انظر ما المراد بما مر (قوله بطريقة الشرعي) أي بان يعيد المظالم
لهن حتى يقضى من نوب من إذا يتصور القضاء إلا كذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب
وهو لا يجب خلافا لما في الحقة لما بينه الشهاب م في حواشيه من أن هذا من باب تحصيل
محل أداء الحق الواجب فوجوب إعادة وجوب التحصيل ما يؤدى منه ما وجب لا وجوب
لسبب الوجوب (قوله ومعدنة) معطوف على قول المصنف ناشئة (قوله ومسافرة بأذنه)
لا يقال لو قال ولو بأذنه لكان أمرا وان كان مقتضى عدم الإذن معلومة بالبغي لا نأقول
تكرر مع قوله الماربان تخرج بغير إذنه (قوله لتسكون لكل واحدة نوبة الخ) علة غائبة
(قوله قضى للأولى) وهل يقضى للأخرى ما بان عنه ذلك في زمن الجنون يراجع (قوله
وقوله أو خوف عليها الخ) أي قول المصنف (قوله متحد المرافق) قال الشهاب م
قضيته بجواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله وأما إذا تعدد المسكن الخ خلافا
له (قوله وسطح) قال الشهاب المذ كور الظاهر أن المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح
واحد لأنه لا بد أن يكون لكل منهما سطح بدليل قوله الآتي كعلوسه فل لأن الظاهر في مثله
اختصاص العلو بالسطح اه (قوله مع علم الأخرى) عبارة غيره بحضرة الأخرى (قوله
أو غيره) هذا تفسير الاتوفي في أصل اللغة والألف المراد به هنا وقاد الحام خاصة أي أو نحوه من
علة ليلا (قوله لعكس ما ذكر) هو باللام أوله خلافا لما يوجد في النسخ فهو علة أي فعلة
العكس عكس العلة المذ كورة في المعكوس (قوله وقول بعض الشراح) يوهم أن ما قبله
ليس من كلام هذا البعض وان الحكم فيه مراد مع أنه ينافي ما يخط عليه كلامه وعبارة الحقة
وعنده في الجنون وقت افاقة أي وقت كان وأيام الجنون كالغيبه كذا جزم به شارح وانما
يتأني على كلام البغوي الذي ضعفه الخ فكان الشارح يوهم أن قوله كذا راجع إلى قوله
وأيام الجنون كالغيبه خاصة فعبّر عنه بما ذكر (قوله أو الأفاقة) أي على ما مر (قوله ليعرف
الحال) أي ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف (قوله فيجب القضاء) أي قضاء من المكث
عندها وكذا من الذهاب والإياب كما يصرح به كلام الحقة (قوله وذهب جمهور العراقيين
إلى وجوبه) يعني وجوب عدم طول المكث الذي هو مفاد قول المصنف أن لا يطول مكثه

(قوله صحة ما في المذهب) أي من وجوب القضاء (قوله على أن في حله الخ) المناسب على أن في
 رسمه (قوله والثاني لا يجوز) هو مكرر فقد مر (قوله امتناعه) يتأمل مرجع الضمير (قوله
 وجري عليه الأذري فقال الخ) لا يفتي أن ما جرى عليه الأذري من حيث التقيد
 بالدوام (قوله لأن الأول لغو) انظر ما الداعي اليه مع أنه لا بد من الإقراع لما بعد الأولى
 وإن لم يكن الابتداء بم الغوا (قوله أقرع لا ابتداء) أي لا ابتداء بكل واحدة قبل التي بعدها فهو
 مساو لقول الروض ثم أعادها للجمع (قوله تلبيس مرسل الخ) تعليل المتن (قوله كما أنهم
 قوله جديدة) أي أفهم أن من في عصمته جديدة لا يقيد ~~بكونه~~ يريد الميت عندها (قوله
 ما للباقيات) كذا في التحفة وانظر ما وجه ذكر ما مع ما الآتية في قوله ما بانه (قوله قضى
 السبع لهن) أي لكل واحدة منهن كأيته الشهاب سم (قوله من أن محل) أي محل
 تخميرها (قوله أو بغير اذن ولا نهي) أي والصورة أنهما مع (قوله نسبة إقامة الخ)
 الظاهر أنه انما قيد به لأجل قول المتن قضى مدة الإقامة لأنه إذا صار مقبلا بالنية لا يقضى
 إلا ما زاد على مدة الترخص وحينئذ فالمراد بالإقامة الإقامة بالمعنى الغوي (قوله ولو كتب
 للباقيات) أي والصورة أنه سافر لم حاجة كما صرح به في الروض وحاصل هذه المسئلة أن
 لا محاب وجهين فيما لو سافر لم حاجة وأقام ثم كتب يستحضر الباقيات هل يلزمه أن يقضى
 ما بعد الكتابة أو لا يقضى إلا ما قبلها إن كان فعل ما يوجب القضاء أي لأن إقباله على الباقيات
 بالكتابة رافع للإقبال على ما كنهه التي معه كما وجهه به الفهامة سم رج الباقيتين من
 الوجهين الأولين بهذا علم ما في سياق الشارح لهذه المسئلة الموهمة لمغايرتها لما قبلها من حيث
 الرابع (قوله نقوله الأصل) هذه العبارة اشرح الروض نقلها الشارح برمها وذلك
 مراده بالأصل الروضة (قوله لكن هل يقضى الخ) عبارة التحفة وقضيتها أي التعليل أنه
 لو أقام أثناء السفر إقامة طويلة ثم سافر لم قصد لم يقض مدة السفر بعد تلك الإقامة بغير
 ما ذكره في الرجوع وهو أحد احتمالين للشك في أن من رجع منها شأ (قوله ولا مدة الذهاب)
 هو مكرر مع ما حل به المتن آنفا (قوله ولا يؤايلهما) هو مراد المتن بقوله ليلتين ما أي على
 حكمهما من التقريب أن كاتامة فرقين بدليل القيل الآتي (قوله أوله وللجميع قسم على
 رؤس) أي بان يجعل نفسه برأس ثم يخص بنوبته من شأ منهن هكذا ظهر فليراجع (قوله
 كما هنا) أي في مسئلة القسم (قوله أي الوطء والقراش) أي وإن أدى إلى تفويت حقه
 من القسم لما هو معلوم أن الشوزيسة طاحه من ذلك وبمذاقارق ما في الرتبة الأولى وإنما
 عبر المصنف بالهجر في المضجع إيتار اللفظ الآية كما هو عادته في هذا الكتاب والشارح إنما
 فسر المراد بالمضجع (قوله لا على وجه الخ) معطوف على قوله ضرب مدمم (قوله وقد يستعنى
 عنه) لعل سقط عقبه لفظ بالمرح من الكتبة كما هو كذلك في التحفة (قوله وإنما ضرب)
 هو البناء للمفعول كما هو واضح أي وإنما جاز الضرب أي من الحماكم للعدو والتعزير الخ وقد
 ذكر الشهاب سم أن الشارح ضرب على هذا بعد أن تبع فيه حج وقال هذا لا يصح لأن
 الزوج لا يحد ولا يعززلحق الله تعالى اه وكأنه قرأ ضرب مبنيا لفاعل فتأمل (قوله التي
 بخلاف الأولى) أي بان كان بطن الحماكم (قوله والطاهران الحماولة بعد التعزير الخ)

(قوله هكذا ظهر فليراجع)
 بهامش نسخة المؤلف صرح
 به ابن عبد الحق في حواشي
 المحلى

وحينئذ فكان الاولى تأخير هذه المسئلة عن التعزير الاتي كما صنع في شرح الروض (قوله
ان لم يظن فراقها) كان مراده بهذا التقييد انه اذا ظن ان مراده فراقها وان الحال لا يلبث
يتم ما يسمى في فراقها ما يغير تعزير فليراجع (قوله ولو انعمي على احد الزوجين الخ) في الروض
قبول هذه مانصه فان انعمي على احد الزوجين او جز ولو بهداسة لأم الحاكم رأيه لم ينقد
حكمهما وان انعمي على احدهما الى آخر ما في الشارح
* (كتاب الخلع) *

(قوله على ما لا بد منه) لاجابة اليه في التفصيل الاتي لانه جار في عموم الخلف على شيء
وان استغنى عنه كما يعلم مما يأتي وانما هو قيد لمحل الخلاف في انه هل يندب حينئذ الخلع أولا
وعبارة التهمة وقد يستحب كالطلاق ويريد هذا بانه لمن حلف بالثلاث على شيء لا بد له من فعله
وفيه نظر لكثرة التمايز بعود الصفة فالوجه أنه مباح لذلك لا مندوب على ان في التخصيص به
تفصيلا يأتي في الطلاق فتعطين له اه وقوله لكثرة التمايز الخ اي فلما جرى الخلاف في اصل
التخلص به اتى وجه الاستصحاب فتأمل (قوله في هذه الصورة) يعني في مطلق ما يتخلص
بالخلع (قوله ولعل الفرق) اي بين ما اذا منعهما فقها لتخلع وما اذا لم يصد ذلك (قوله
راجع الخ) وصف لعوض (قوله أو سيده) قد يقال لاجابة اليه مع التعبير بجملة (قوله
غايته أنه وصفه بصفة) اي بالمعنى اللغوي يشمل الصلة (قوله ويقع الطلاق) اي ولا يرجع
اليه شرط الصداق كما يعلم من قوله الاتي في دفع الملازمة لما مر انهم الوأبراته ثم طلقها لم يرجع
عليها شيء ومن قوله في الفرق الاتي آخر السوادة فلم يرجع منه شيء على ما يأتي في القولة الاتي
بهذه (قوله لان من لازمه الخ) قال الشهاب سم في حواشي التهمة اي في هذه
الصورة فلا يقيد بجوابه الاتي اه ومراده بجوابه الاتي المسد كور في قول الشارح فيما
يأتي اذ لا ملازمة الخ وكأنته فهم ان الشهاب حج الذي تبعه الشارح فهم ان المراد به اذا
التوجيه أنه عام في هذه الصورة وغيره فافترده عليه بما ذكره وجه الرد ان التوجيه فاصر على هذه
الصورة وما اشير اليه في الجواب الاتي بما مر في غيرهما وظاهر ان الشهاب حج انما فهم ان
التوجيه لهذه الصورة وجه جوابه حينئذ ان ما مر من انهم الوأبراته ثم طلقها لم يرجع عليها
بشيء شامل لهذه الصورة وهو مناقض بما ذكر فيها هذا من الحكم بجوابه مفيد ثم فرق الشهاب
سم في قوله غير هذه الصورة وبين ما مر بانهم لم تأخذوا بأوهنا ما كتبت نفسها في نظير البراءة
فهى في معنى المقوضة (قوله بمقتضى لفظه) لعله متعلق بقوله يقع (قوله اذ لا ملازمة الخ) هو
دفع له الملازمة المتقدمة في قوله لان من لازمه الخ وأما وجه قوله ممنوع فسيأتي في قوله ويفرق
بين ما هنا والخامس الخ (قوله وبان معنى قولهم) مراده الجواب عن قوله السابق ولا ر
المعلق بصفة الخ لکن لم يتقدم في لفظه ما يسوغ عطف هذا عليه وهو تابع في هذا التعبير ليج
لكن ذال عبرة قبل هذا بدلا عن قول الشارح اذ لا ملازمة الخ بما نصه ويجاب بمنع الملازمة الخ
فساغ له عطف هذا على منع (قوله انما يوجد عقب الطلاق) قال لشهاب سم قد يقال
الطلاق على التشطير والمعلول يقارن علمه (قوله بان البراءة الخ) قال الشهاب سم قد يرد
عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لکن الطلاق يقارنها والتشطير انما يوجد عقبه كما قال

(قوله في معنى المقوضة)
هكذا يخط المؤلف وعبارة
سم على التهمة بعد ان
ذكر هذا الفرق بعينه فهي
في معنى المقوضة عن المهر
وهي ظاهرة فتأمل اه
معجمه

وعقبه لم يرق مهر حتى يتشترقا ماله (قوله من باب عطف الاخص) قال الشهاب المذكور
يرد عليه ان عطف الاخص بشرطه الواو (قوله الذي لا بد منه الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بان
المقصود من الجملة وصف الخبر لا عينه فيكون الخبر موطئا للمقصود الذي هو قوله يصح طلاقه
على حد قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون والوصف المذكور شرط بلا شك ويدل على هذا صنيعه
في المقابل الآتي حيث قال وشرط قابله ولم يقل وشرطه قابل فدل على ان المقصود انما هو شرط
الركن لا ذاته (قوله اي صدوره من زوج) هذا يتناسب ما ذكرته في القولة قبلها لا ما
أول به الشارح المتن فتأمل (قوله فان كان بغیرا ذنه الخ) لم يبين فيما سيأتي الشق الثاني من هذا
التفصيل وهو ما اذا كان باذنه وقد بينه في التحفة فراجع (قوله من مال السفينة) كذا في
النسخ ويجب حذف لفظ مال كما في التحفة (قوله أو قبض أو قباض) اي ودات قرينة
على انه أراد القليل لموافق ما سيأتي من انه اذا علق باحد هما وقع بالاخذ باليد ولا يملك (قوله
ليصح خلعه من أصله تكليف واختيار وبالمسمى الخ) صريح في انه لا يشترط في صحة الخلع من
أصله الرشد وسيأتي في خلع السفينة خلافه فكان الاصول ابقاء المتن على ظاهره نعم يرد على المتن
صحة خلع الامة فليحذر (قوله نعم الخ) لواخر هذا الاستدراك عن المستدركة عليه لكان
أوضح (قوله أو عين اختصاص) انما قيد بالعين لاجل قول المصنف الآتي وفي صورة الدين
المسمى (قوله ولو خالعت بمال الخ) ان كانت الصورة ان المال دين كما هو المتبادر فكان ادولى
تأخيرها عن مسألة الدين الآتية (قوله في الثانية) الاصول حذفه (قوله لم يصح)
عبارة التحفة فكما ترى في الامة اي فيصح بمهر المثل فراد الشارح عدم صحة المسمى (قوله تتبع
بالزائد) اي في الدين وبدله في العين كذا قاله حج ولعل المراد بالبدل مقابله من مهر المثل
أخذا مما مر فلا يرجع (قوله ولم يمكن دفعه الا بالخلع) كأن الظاهر او يمكن فتأمل (قوله
وهو دفع جائز) اي بمال من مال المولى (قوله وليس من التعليق قول المرأة) اي ولو رشيدة
(قوله وهو لا يصح) اي لانه في معنى تعليق الابرار كما مر في قوله قال لانه لم يصح كان أوضح (قوله فلو
علق باعطائها) يعني السفينة (قوله لان الصيغة الخ) تعليل للمتن (قوله مطاقا) اي سواء
كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث أو أقل أو أكثر خلافا لما وقع في حواشي التحفة (قوله
لحرمة اخراجها) يؤخذ منه انه حيث لم يترتب عليه اخراج بان كانت في ملكها مثلا لا يمنع
فلا يرجع (قوله وتحمل الدراهم) اي فيما اذا قال خالعتك على عشرة دراهم مثلا كما هو واضح
وانظر اذا لم يعتد المعاملة بالدراهم كما في هذه الازمان (قوله ويطالب بيده) اي من الغالب
(قوله ولها حكم الناقصة) اي فيقبل قوله أردتها ولا تطلق الا باعطاء الناقصة من اي نوع
وله ان يرد عليها الناقصة ويطالبها بالمغشوشة كما في شرح الروض (قوله ولم يملكه للبائع اعود
ملكه له) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عدم عود ملكه له وكلاهما غير صحيح بل فيه تحريف
وسقط وعبرة والد الشارح في حواشي شرح الروض التي هي أصل ما هنا نصها فأما اذا ملكه
له لم يعتد اليه الى آخر ما في الشارح فقوله فأما اذا ملكه ساقط من الشارح مع تحريف قوله
لم يعتد اليه واعلم ان قول الشارح كوالده اذا أعرض عنه الخ جواب انما وحاصل ما في
المسئلة ان المصنف في الروضة لما ذكر حكم ما لو أعطته المغشوشة عقبه بوله قات ظاهر كلام

القائل بالملك انه لا يتطرق الى الغش لمقارنته في جنب الفضة ويكون تابعا كما سبق في مسئلة نعل
الدابة اه وتبعه في الروض الا انه زاد الترجيح ففهم شيخ الاسلام في شرحه وهو المراد ببعضهم
في كلام الشارح ان مسئلة النعل المشبه بها هي ما اذا اشترى دابة وانعاهها ثم ظهر بها عيب
فردها حيث يتبعها نعلها فافاض منه ما ذكره عنه الشارح ثم رده والد الشارح بما حاصله ان
النعل له حالات منها اذا عرض عنه المشتري بغير علمه للبائع وهذه هي التي يعود فيها النعل
للمشتري اذا سقط ومنها اذا ملكه للبائع وهذه لا يعود فيها للمشتري وهي المشبه بها وحيث
لا يصح الاخذ المذکور ثم استمر والد الشارح سؤالا وهو انه كان مقتضى التشبيه ان الزوج
انما يملك النعل اذا ملكته له الزوجة تطير النعل المشبه به فاجاب عنه بقوله وانما احتج الخ هذا
حاصل ما في الشارح كالحوائج ولما ان تقول ما المانع من كون مسئلة النعل المشبه بها
هي ما اذا باع الدابة منعولة فان النعل يتبعها مطلقا كما صرح حوايه في أبواب البيع وحيث
يكون التشبيه تاما من كل وجه ويندفع أخذ شيخ الاسلام المذکور من أصله ولا يحتاج
لما أطال به الشارح كوالده مما هو مبني على ان المشبه به مسئلة رد الدابة منعولة فتأمل (قوله
باعطاء مجهول يمكن) اي الاعطاء وعبارة الاذرى بحمل البيئونة ووقوع الطلاق في الخلع
بالمجهول اذا كان بغير تعليق أو معلقا باعطاء المجهول ونحوه مما يتحقق اعطاءه مع الجهالة اما اذا
قال مثلا ان أبرأني من صداقك الخ (قوله وجهله كذلك) مبتدأ وخبر اي وبهل الزوج
يكهل الزوجة في أنه يؤثر في عدم الوقوع (قوله وقولهم لا يشترط علم المبرئ) اي من ابرأه غيره
(قوله في مجلس التواجب) انظر ما قضيه (قوله وطابق الثاني الاول) انظر ما المراد بالمطابقة
هل هي بالنسبة للعدد أو بالنسبة للصراحة والكناية او غير ذلك (قوله وأقيس الوجهين الوقوع)
اي باثبات دليل ما بعده (قوله وقوله) اي الانوار اي على ما في بعض نسخه وفي نسخة أخرى منه
بعد قوله خلاف مانعه مبني على ان التعليق بالابراء محض تعليق يقع به الطلاق رجعا ولا ابراء
أو خلع الخ وهي كذلك في بعض نسخ الشارح مع اسقاط قوله وقوله فيبرأ الخ فكان الشارح
رجع الى هذه النسخة آخر (قوله لان الفرض أنه) اي الثالث والافلاحة بعبارة تشكيك الزوج
كما هو ظاهر ثم لا يخفى ان ما ذكره مجرد دعوى تحتاج الى دليل فتأمل (قوله بغير الجنس
أو الصفة) أو خالع بمؤجل كما صرح به في التحفة (قوله الصريحة) يعني حذفه لانه لا يأتي
الا في الاولى فتأمل (قوله كزيادته على مقدارها) اي فيما مر فيه (قوله مطالبة الوكيل بالكل)
اي في صورة الاطلاق (قوله ولا يطالب وكيلاهما بزمها) اي فيما اذا صرح بوكالتها سواء
امثل ما مره او زاد أو نقص وفي التحفة في ذلك تفصيل يتعين الوقوف عليه (قوله وتخلف)
اي وخاع في حال التخلف (قوله أو غيرهم من وعاق الطلاق بدفعه) اي فيقع الطلاق لو جرد
الصفة مع عدم صحة القبض فليراجع (قوله انما فيها) يعني الزمة (قوله بان نواها) قديقال
ان هذا لا يلائم الفرق الا في (قوله ان اطلق) اي أو اضافته اليه كما في التحفة (قوله ورجع
عليه بعد غرمه الخ) عبارة التحفة فان أضاف المال اليها بانت ولزمها المال وانما صح هنا لانه
لا ضرر فيه على السقيم كذا ذكره وهو صريح في انه لا يطالب بما قبل انه يطالب ويرجع به
عليه ابلغ غرمه وهم انتهت (قوله ما مر في الوكيل) يعني الوكيل في الشراء مثلا لئلا

تقدم قريبا الفرق بينه وبين وكيل الخلع فتأمل

* (فصل في الصيغة) * (قوله اى هي) هذا وما سياتى في انقضاء الخلع يخالف ما قالوه في
الطلاق فيجروهم رأيت الشهاب سمعته على ذلك (قوله رجلى جمع) اى من حيث الحكم
لا الخلاف كما صرح به حج (قوله وقبلت) اى والا فلا يقع شئ كما يعلم مما يأتى وكذا يقال
فيما بعده (قوله ونخرج بهما ما لو جرى مع اجنبي فانها تطلق مجانا) هذا لا يأتى فى قول
الاقسام وهو ما اذا صرح بالاموض أو نواه ووقع القبول كما لا يخفى (قوله ان توبا) اى الزرجان
كما صرح به الاذرى قال فلو لم ينويا أو أحدهما لم يقع (قوله فيقع بائنا حالا) انظر هل هو فى
الظاهر والباطن وان لم تكن أعطته شيئا أو فى الظاهر فقط مؤاخذه باقراره لا غير (قوله
ظاهرا) اى وكذا باطنا كما هو ظاهر لانهم لم يلتزم له شيئا فليراجع (قوله لعدم ملكها له) هو
من كلام البغوى (قوله لان الاعطاء الخ) هو وجه عدم المناقاة (قوله فردته باقل) اى بان نقص
من ألف خمسة قبل أن يردوا لاف الجعالة تلزم بتمام العمل (قوله نصفها) اى الزوج بدليل
ما بعده (قوله ولم يوجد) اى الصفة والتوافق (قوله اما الكثير من لا يطلب جوابه) كان
ينبغي أن يبين قبل هذا حكمه من يطلب جوابه وان كان مفهوما بالاولى (قوله لانه أوقع الخ)
هذا فى صورتي المتن وظاهرا أن تعميل عكسه بعكس تعمله (قوله وايضا هنا فيما اذا اشتر الخ)
هذا الجواب لو اشد الشارح فى حواشى شرح الروض لكنه عن اطلاق المتولى والشارح تبع
الشهاب حج فى تقييد اطلاق المتولى بقوله اى ان قصده وفى الجواب عنه بقوله وليس هذا
مما تعارض فيه مدلولان الخ ثم أراد أن يجيب عنه بجواب والده. هذا مع انه جواب عنه من
حيث اطلاقه فلم يلائم اذ الجواب الاول الذى هو الشهاب حج حاصله انه لا بد من دعوى الارادة
المذكورة حتى يقبل والثانى حاصله انه اذا اشتر لفظ فى ارادة معنى يحمل على ذلك المعنى عند
الاطلاق من غير حاجة الى دعوى الارادة فكان الاصول ان يجعل جواب والده هذا توجيها
ثانيا لاطلاق المتولى كما لا يخفى وما فى حواشى شيخنا من ان قوله وايضا الخ معطوف على قوله
صار مثله ظاهر الفساد (قوله والا) اى والان صدقه ولم يخالف بين الرد (قوله ولا خلاف) اى منها
(قوله ومحل ما تقر) اى فى كلامهم من الوقوع رجاها فيما اذا كذبته فى الارادة وقوله
كما قاله اى السبكي (قوله ونخرج بالفظ الضمان غيره) من الغير المرادف كالتزمت فكان
ينبغي ذكره مع ما خرج (قوله المعلق عليهما) اى بالمعنى اللغوى فوقع الطلاق معلقا على
تلفظها به وبالضمان به هذا المعنى أما بالمعنى الاصطلاحي فالمعلق عليه هو الضمان وتطابقها
نفسها معلق (قوله اى طاقتهما بألف تضمنه لى) كان الظاهر فى الحل ملكتهما الطلاق بألف
تضمنه لى فان هذا هو معنى طلق نفسك ان ضمننت وايضا فان الذى يضر تعليقه انما هو التملك
لا الطلاق (قوله والتعليق هنا) اى فى خصوص هذه الصورة لما قدمه فيها (قوله وبما تكن
من أخذها) كان ينبغي تقديمه على قوله أو تعذر عليه الاخذ الخ اذ هذا مفهوما (قوله
وكالا عطاء الايتام) كأن يقول ان آتيتنى مالا بالامد اما الايتام كأن يقول ان آتيتنى بمال بالقصر
فظاهرا انه مثل الهبة فيما يأتى فيه (قوله كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقنى) كذا فى النسخ وقد
سقط منه لفظ بأن فاعقب طلقنى كما هو كذلك فى كلام المتولى صاحب هذا الاستدراك قوله

وهي الاقباض المتضمن للقبض) الظاهر ان مراده من هذا الجواب ان الاخذ انما يجعله
المصنف شرطاً لما اذا اراد المعاق بالاقباض فرداً مخصوصاً منه وهو الاقباض المتضمن للقبض
لامطلق الاقباض وحينئذ فيستوقف في قول الشارح الآتي ووجه دفعه الخ اذ ظاهره ان
القبض دائماً مستلزم للاقباض وظاهره انه ليس كذلك كما به لم من قوله بعد ولا يكفي وضعه بين
يديه لانه لا يسمى قبضاً ويسمى اقباضاً على ان صواب العبارة لتلائم ما قبلها استلزام الاقباض
للقبض فتأمل (قوله بأن الذي وصفه الخ) أشار به هذا الى اصلاح المتن اذ لو علم انه معيب
عند الاخذ لم يكن له رده كما لا يخفى وظاهره ان ما حل به الشارح حل معني والافلا يخفى ان قول
المصنف معيباً معطوف على محذوف والتقدير أو به اطلقت ثم ان كان سليماً فلا رده أو معيباً
فله رده (قوله على انه اراد به العموم) وظاهره انه لا يتأتى هنا الا العموم البدلي لا الشمولي
اذ لا يصح أن يكون المراد طلاق بكل عبداً فلا تطلق ببعض العبيد وحينئذ فيقال فهذا
العموم يؤدي معناه الاطلاق فان كان هذا العموم يصح الاستثناء فالاطلاق مثله فتأمل
(قوله اي من لا يصح بيعها له الخ) لم يقدم لهذا التفسير مفسراً فكان الاصول تأخير عن
مغصوباً كما في الحققة (قوله وشمل كلامه الخ) ووجه الشمول أن معنى قوله فطلق الطلقة
أو وقع الطلقة اي ولو بتلفظه ببعض الطلقة اذ يقع بها طلقة (قوله وجرم به في العباب) اي
بوقوع الاولى بمثلته بقريته ما بعده (قوله ما سبق له) اي ما سبق له في كتابه الروض قبل ذكر ما هنا
وان لم يسبق ذكره هنا (قوله أو وقع واحدة) اي بألف (قوله في مقابلة ما وقع) انظر هل للخلاف
فائدة في غير التعاليق (قوله وفي المحرر قالت طلاق واحدة الخ) وتقدم هذا في كلام الشارح
قبيل المتن (قوله استحق المسمى) كان ينبغي أن يزيد قبله لفظ حيث كما لا يخفى (قوله يبدله) اي
الالف (قوله خلافاً من ادعاء) قال شيخنا مراده بالجلال المحلى قلت الجلال المحلى لم يدع هذا وانما
ذكر أنه ظاهر كلام المصنف وعبارته وظاهر العبارة ان المال انما يجب بالاطلاق وهو في المسمى
وجه الخ وظاهره ان ما قاله الشارح لا يصلح للرد عليه (قوله ولو خالع عن زوجتيه الخ) هذا
والذي بعده مستثنيان أيضاً (قوله ولو بالقصد) اي فتكفي النية ولا يشترط التصريح (قوله
بقيدته) اي بان لم يخالفه فيما سمي الذي حل عليه كلام الغزالي فيما مر ومعلوم انهم ان خالفت
فهى كالاجنبي بالاولى (قوله واختلفوا ثم الخ) قال الشهاب سمع ان اراد ما مر عن الغزالي
وامامه فتدبرين ثم انه لا خلاف بينهم اللهم الا ان يريد باعتبار ما فهم الاذرعى اه (قوله وحيث
صرح باسم الموكل طواب) اي فيما اذا كان في صيغة الموكل ما يقتضي الالتزام كما هو ظاهر وكذا
يقال في الذي بعده (قوله بماله) هو مشكل ومخالف لما في شرح الروض وغيره والتعليل
الآتي لا يوافق على انه ينافي ما اقتضاه صنيعه في المسئلة بعدها بالنسبة للاجنبي فليراجع (قوله
او الاجنبي) هو مكرر بالنسبة لما اذا خالع الاجنبي وصرح بوكالتها كاذبا فقد ذكر قبل (قوله
ولو اختلج بصداتها) يعني الاب ومثله الاجنبي واءلم ان الشيخ في حاشيته استشكل هذا على ما مر
فما اذا خالعت أمها على صدقاتها وتقدم ان الام مثال فغيرها كالأب مثلاً ثم جعل للجواب عن
ذلك بجوابين مذكورين في الحاشية وظاهره انه لا اشكال لان صورة ما مر ان الام مثلاً قالت
خالها على مؤخر صدقاتها في ذمتي فقوالها في ذمتي يقتضي انها لم تخالع على نفس الصدقات لانه

ليس في ذمتها وانما هو في ذممة الزوج امكن لما كان قوله قبل على مؤخر صدقها يناقض ذلك
بحسب الظاهر اجابوا عنه بان لفظ مثل مقدر في مثل هذا يوافق اول الكلام آخره واما هنا
فالاب انما خالع على نفس الصداق اذ ليس في لفظه ما يوجب صرفه عن ذلك ومن ثم لم يقبل منه
انه اراد المثل حيث ادعاء الان قامت عليه قرينة كما يأتي عن البلقيني فتأمل (قوله وكذا لو
اراد بالصداق) يعني في الصورة الاولى كما هو ظاهر ولا يخفى ان التشبيه في قوله وكذا انما
هو لاصل الوقوع باننا مع قطع النظر عما يلزمه فيهما والافه في الاولى انما يلزمه مهر المثل
وفي الثانية مثل الصداق

* (فصل في الاختلاف) * (قوله وان لم يوجد اقرار منه الخ) كذا في بعض النسخ
كالخفة وفي بعضها مانعه ما لم يعد ويعترف به قاله الماوردي لان الطلاق لزمه وهي معترفة به
وهو الاوجه وليس كمن اقرا غيره بشي فانهم ره ثم صدق لا بد من اقرار جديد من المقر لان
ما هنا وقع في ضمن معاوضة كما مر نظيره في الشفعة اه والظاهر انه رجع الى هذه النسخة
بعد ان تبع الخفة في الاولى فليحذر (قوله وهي معترفة به) اي بالمال (قوله اوسكت عن
العوض) اي والصورة انهم ساءمتان على الخلع الموجب للمال كما هو موضوع المسئلة
(قوله العوض) هو معمول فسخ (قوله كما لو اختلفا في المفقوظ) تعليل لصورة المتن خاصة
للاصورة التي زادها

* (كتاب الطلاق) *

(قوله هو لغة حل القيد) الظاهر ان المراد بالقيد اعم من الحسى والمعنوى ليكون بين المعنى
اللغوى والمعنى الشرعى علاقة كما هو الغالب وان كان المعنوى خلاف ظاهر التعبير بالحل
وعبارة الاذرى عبارة عن حل القيد والاطلاق اتهمت فحمل حل القيد على الحسى كما هو
المتبادر منه وعطف عليه الاطلاق الذي هو اظهر في اخذ المعنى الشرعى منه كما تقرر ثم ظاهر
قولهم في تفسير الطلاق انه حل القيد انه مصدر فانظر هل استعمل الفعل من هذه المادة مجردا
ويحتمل انه اسم مصدر بمعنى التطبيق فليراجع (قوله وولاية عليه) كانه انخرج به غير المكف
اذ ليس له ولاية الطلاق (قوله وعماسيد كره انه لا يصح الخ) قال الشهاب سم فيه نظر ظاهر
(قوله ومعنى عليه ونائم) قال الشهاب المذکور ذكرا للمعنى عليه والنائم يقتضى حمل
التكليف على ما يشمل التميز (قوله وهو المراد به حيث اطلق) اي فليس المراد به من شرب
المسكر مطلقا وان لم يزل عقله (قوله فلا يرد النائم والمجنون الخ) اي فانهم ما وان تعاقبهم ما
خطاب الوضع فيما عليهم ما كالاتلاقات لكن لم يلحق ما لهم بما عليهم ما على ان خطاب الوضع
لم يتعلق بهم ما في جميع ما عليهم ما بل في نحو والاتلاقات خاصة كما اشار اليه بالعلاوة في كلامه (قوله
والنهي في لا تقربوا الصلاة الخ) جواب عن سؤال مقدرة قدره كيف يقال ان
السكران لا يتعلق به التكليف مع انه خوطب بانهى في الآية فاجاب عنه بما ذكره الذي حاصله
ان الخطاب فيه ليس من محل الخلاف بل هو مكلف اتفاقا (قوله ومن اطلق عليه التكليف
الخ) يشير به الى انه لا خلاف في الحقيقة بين الائمة في كونه غير مكلف لكن هذا لا يناسب
تعبيره بالاصح فيما مر الصريح في ثبوت الخلاف (قوله كائن لقنه اجهى الخ) وكائن صرفه

العارف بدلوله عن معناه واستعمله في موضوع آخر على ما فيه من التفصيل (قوله وان كان
 في بعضها أظهر) أي فلا بد من الظهور في كلا المعنيين بخلاف الصريح فان ظاهره ليس
 الا الطلاق وان احتمل غيره فهو ضعيف كلفظ الطلاق اذا خودت به الزوجة فان الظاهر منه
 القراق وان احتمل معه الطلاق من الوثاق فهو ضعيف فتأمل (قوله ما لم يقع جواب دعوى
 فاقرار) ر بما يأتي له في الدعوى والبيّنات ما يخالف هذا فليراجع (قوله مردود الخ) ومعلوم
 ان الصورة أنه أخبر بأنه نوى ما في حال سكره أو بعده كما هو شأن الحكم بالوقوع بالكليات
 وحينئذ فائما أوقفنا عليه الطلاق باقراره (قوله أي ما اشتق منه) أي أو نفسه في نحو وقعت
 عليك الطلاق أو نحوه مما يأتي (قوله منه بعد أن قيل له طلقها) الضمير ان للزوج بقريته
 ما بعده خلافا في حاشية الشيخ (قوله اذا خلا عن التعليق) ليس هذا في فتاوى والده وكانت
 أشار به الى أن شرط الخت به حال اذا لم يعلقه بشئ فان علقه أي حلف به على شئ كان قال
 على الطلاق أو قال الطلاق يلزمي لأفعل أو لا تفعل فلا يقع عليه الا بوجود الصفة كما هو
 واضح (قوله فصار كما لو قال أنا منك طالق) قد يشرق بان أنا منك طالق صادق فيما اذا كان
 الموقع للطلاق هو أو هي بحرف لا فمطابقة لا يصدق الا اذا كانت هي الموقعة فتأمل (قوله
 لا يستعمل في العين الا توسعا) هذا ظاهر فيما في المتن (قوله وعلم مما تترد الخ) هـ ذاربه
 الشهاب حج على كلام أسقطه الشارح فليراجع (قوله قال الاشعري الخ) كان ينبغي
 ذكره عقب تنظير الغزي اذ هو مؤيد له (قوله فكالا استثناء كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى
 فهي كناية الخ) كذا في نسخ من الشارح قال الشهاب وحاصله كما لا يخفى انه ان قصد هذه
 الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت صيغة الطلاق كناية ان نوى به اطلاق زوجته
 وقع والا فلا لان قصده هذه الزيادة آخر جهاع الصراحة وان لم يقصد بها كذلك فالصيغة على
 صراحتهما لكن في نسخة أخرى ما نصه فكالا استثناء كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى فلا يقع بها
 شئ ان نوى ذلك قبل تمام اللفظ وعزم على الاتيان بقوله من جوزني وهو ذلك قبل تمام لفظ
 الطلاق والواقع عليه قبل اتيانه بنحو جوزني والعامى والعالم في ذلك سواء اهـ وهذه التمهنة
 هي التي تناسب القياس على الاستثناء لكن الاولى هي التي توافق ما في فتاوى والده التي نسب
 اليها (قوله ان الاسم المحكي الخ) نازع في هذا الشهاب سم بما حصله ان هذا انما يتم ان كان
 المحكي لفظ الحلال وحده وهو ليس كذلك نعم المحكي بجملة الحلال على حرام وحينئذ فحركة الجزء
 الاول باقية على اعرابها واطال في ذلك فراجع (قوله من كانت لغته ذلك أولا) لا يخفى ان
 المراد بكونه لغته انه من بلد من لا ينطقون بذلك كما يدل عليه البناء الا أني وليس المراد أن في
 لسانه عجزا خافيا عن النطق بالطاء اذا الظاهر ان هذا ليس من محل الخلاف بل هو صريح في حقه
 قطعاً فليراجع (قوله اذا التلاق من التلاقي) رد هذا السيموطي في فتاوى كما نقله عنه الشهاب
 ابن سم حيث قال اعني السيموطي وأما من قال تالق من التلاقي وهو معنى غير الطلاق فكلامه
 اشتد وطامن أن يتعرض لردّه فان التلاقي لا ينبئ منه وصف على فاعل اهـ أي لان الوصف
 منه متلاقي والكلام فيما اذا قال للزوجة أنت تالق اما اذا قال لي التلاق فملا فظاهر أنه يأتي
 بمعنى التلاقي (قوله ويجوز عكسه) نقل الزيادي عن المطرزي أنه خطأ وظاهر انه لا يكون خطأ

الا ان قصده معنى الاول اما لو قدر له مفعول كلفظ نفسه فلا خفاء انه لا يكون خطأ قائل
 (قوله وقوله لوليها تزوجها اقرار) كان الفرق بينه وبين قوله لها تزوجي حيث كان كناية فيه
 ان الولي يملك تزويجها بنفسه بخلافها فليراجع (قوله اقرار بالطلاق) اى وبانقضاء العدة
 كناية عليه ج (قوله لا يدخل في عموم كلامه) انظر اى عموم هنا والعلم لا عموم له والعموم
 الذى اقتضاه اضافة امرأة الى العلم غير المراد اذ هو انما يقيد بالعموم في النسوة ولو قال
 اذا الخطاب لا يدخل في خطابه لكان واضحا (قوله بانه اقرار) لا يخفى ان هذا بالنظر لظاهر
 وانظر ما الحكم في الباطن اذ قصده انشاء التعليق (قوله فكناية على ارجح الوجهين) الطاهر
 انه كناية في لطلاق والعدد فليراجع (قوله البازل فيها) اى في مطلق الامة وعبرة الحقة
 كما لو قال لامنه اخذ من قصة مارية رضى الله عنها الا ازل فيها ذلك الخ ولعل في عبارة الشارح
 سقطا من الكتبة (قوله دون آخره) يعنى ما عدا قوله (قوله نعم لو قال الخ) قال لشهاب سم في
 هذا الاستدراك شئ لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا باعم (قوله اى وهذه ليست كذلك)
 الظاهر ان المراد بقرب هذا الاحتمال انه لا يحتاج في هذا التقدير الى تعسف وليس المراد فهم
 المراد منه عند الاطلاق فهما قريبا الذى فهمه الشهاب سم حتى نظري كون هذا قريبا
 فتأمل (قوله مع احتماله) الطاهر انه انما اتى بهذه المعية اشارة لوجه الاحتياج للنية وقصده
 الرد على من ادعى الصراحة وسكت عن توجيها صورة الاطلاق التى يجزمها (قوله
 او كناية وقع) اى وهو صورة اثنى وحينئذ ذلك ان تقر لا مخالفة بين ما في هذا القيل بالنسبة
 لصورة اثنى وبين المتن مع ما اردفه به الشارح فواجهه المقابلة بقيل وعبرة الروض وشرحه بعد
 ان عبر بمثل ما في المتن نصها ولو انجى الاموضع الاطلاق طلقت لوصول المقصود وقيل لا وقيل
 تطلق ان قال كناية كذا لان قال كناية هذا او الكتاب اتمت (قوله ونخرج بكتب) اى
 في قوله ولو كتب ناطق (قوله نعم لو قال الزوج الخ) هو استدراك على قوله او طالعته وفهمت
 ما فيه الخ وفي نسخة تقديم هذا الاستدراك على قوله والاوجه الخ وهى انسب (قوله قال
 الاذرى مفهومه) يعنى ما في المتن (قوله ولا نقل عندي فيهما) هو آخر كلام الاذرى فكان
 ينبغي للشارح ان يعقبه بقوله اه

* (فصل في تفويض الطلاق) * (قوله كان كناية) اى منه ومنها (قوله ولو فوض
 طلاق امرأته الى رجلين) اى مع تفويض العدد كما هو ظاهر اذ لو لم يفوض لهما العدد ولا
 تردد في انه لا تقع الا واحدة بكل حال ولا يحتاج الى بحث (قوله لان تطليقتها نفسها متضمن
 للقبول) هذا مقدم من تأخير اذ هو تعليل لقوله فيشترط وقوعه تطليقتها على فور كناية الحقة
 وغيرها ومعنى هذا التعليل كما قاله في الحقة ان تطليقتها واقع جواب التعليل فكان كقبوله وقبوله
 فوري (قوله بل عدم الرد) يعنى بل الشرط ذلك (قوله وقول بعضهم) هو الشهاب ج
 وظاهر ان الضمائر في قوله جاز وما بعده انما ترجع لعقد الوكيل الذى اتى به الموكل وقتناياته
 يفسد خصوصه دون عموم ولا تعرض فيه لتصرف الوكيل أصلا وحينئذ فالرد عليه بما يأتى غير
 ملاق لكلامه فتأمل (قوله نعم فيما اذا لم ينووا احدهما الخ) وحينئذ فكان اللائق ان يدخل
 تحت قول المصنف والصورة ما اذا لم تنووا فكما صنع المحقق المحلى لكونها محل الخلاف

* (فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) * (قوله عند عرض صار فيها الخ) هذا
 صريح في انه يحمل قولهم يشترط قصد اللفظ معناه على ان المراد به نية ايقاع الطلاق ويناسبه
 ما قدمه أول الباب عند قول المصنف ويقع بصريحه بلانية وقد أشار الشهاب سم هنالك
 الى انه لا مانع من ان معنى هذا الشرط أن لا يصرفه عن معناه الى معنى آخر وعليه فلا حاجة الى
 هذا التقييد غاية الامر انه اذا وجد صارف مما ياتي احتيج حينئذ مع هذا القصد به هذا المعنى
 الى قصد ايقاع لوجود هذا الامر العارض فتأمل (قوله لم أقصد الطلاق والعق) اي لم أقصد
 لفظهما بل جرى على لسانى مثلا كما هو ظاهر (قوله ولا يستغنى عن هذا) اي ما في المتن (قوله
 كدعواه أن الحرف التف عليه) اي عند وجود القرينة على ذلك كما يأتي في المتن وعبرة التحفة
 كما يأتي فيمن التف بلسانه حرف بالآخر (قوله وكذا لو قال اها طلقك الخ) الظاهر أن التسمية
 راجع لقوله أما باطنا فيصدق مطلقا بقرينة ما بعده فليراجع (قوله بخلاف ما اذا علم) اي فلا
 تجوز له الشهادة فالخالفه بالنسبة الى ما أفهمه قوله ولم ظن صدقه الخ من ان له أن يشهد
 (قوله لأن بناءه على الضم الخ) قال الشهاب سم يتأمل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم
 هذه الصيغة وان لم يردا العلمية لانها نكرة مقصودة (قوله وفي ياطا القابا بالنصب يتعين الخ) قال
 الشهاب المذكور قد يقال مجرد ياطا القابا بالنصب لا يقتضي التطبيق اذ ليس شبيها بالماضف لعدم
 اتصال شيء به فهو نكرة غير مقصودة وحاصله انه هذا لم يقصد به معين فالزوجة غير مسماة في هذه
 الصيغة ولامة مقصودة به ابينها فقد يتجه أن يقال ان لم يقصد به هذه الصيغة الزوجة فلا وقوع
 وان قصد هانك كما لو لم ينصب فقوله في الحالين الخ المتجه منه (قوله ورد بأن اللحن الخ) قال
 الشهاب أيضا قد يقال انما يكون لحننا ان قصد به معين والافهون نكرة غير مقصودة وحكمها
 النصب فلم جل على المعين حتى كان لحننا (قوله كما اقتضاه كلام الروياني الخ) عبارة شرح
 الروض وقضية كلام الروياني وغيره أن المذهب الوقوع انتهت (قوله لكنه مردود) يعني
 هذا القيل من حيث انه فهم كالباقين عن صاحب الكافي انه قائل بعدم الوقوع حتى ايده بما
 ذكره وصاحب الكافي انما يقول بالوقوع لانه يقول في المبني عليه بالحنث فكذلك الخ المبني
 وحينئذ فالشارح انما أتى بكلامه بصورة الاستدراك لملاحظ الخلاف المشعر به البناء المذكور
 في كلامه فليتأمل (قوله ما لم يعرف معناه) الاولى اسقاط لفظ معناه لانه هو المحدث عنه
 وعبرة التحفة ورد بان المجهول لا يصح قصده (قوله كما لا يصح اسلامه) اي بأن كان مقرا
 بالجزية اذا كراهه غيره بحق (قوله فخرج) بالرفع أو بالنصب معمول للدخاق (قوله
 ثم اعادته فنبت) هو في نسخ الشارح بالنون وعبرة التحفة ثبت بالمتأثرة وهي الصواب اذا التابته
 بالنون لا يجب قطعه ابل يحرم (قوله ويرد بفتح انه فضلة مطلقا الخ) لأن أن تقول ما المانع من
 جعل كريق وعرق وصفة فضلة فيكون قد اخرجنا للفضلة التي ليست كالريق والعرق مثل
 الدم والمعنى لا كفضلة متصفة بانها كريق وعرق من كل ما ليس به قوام البدن كالبول ونحوه
 فتأمل ولعل هذا أولى مما أجاب به الشارح ومما أجاب به الشهاب سم (قوله على ما في
 الروضة الخ) في هذه السوادة مؤخذات منها ان قوله على ما في الروضة صيغة تبرق لا يناسبه

التبري من ضده بقوله وان سوى الخ مع انه يستوجب وجه هذا الذي تبرأ منه ثانيا ومنها ان ما استدلى به على ما استوجب وجهه من ايجاب ضمانه في الغصب لا يدل له الا ترى ان الصفة تضمن به وهي معنى قطعاً وكذلك قوله وان السمن العائد غير الاول لا يدل لان المعالي كذلك بل الاعراض كلها كذلك كما هو مذهب اهل السنة ومنها قوله وعلى القول بعدم وقوعه به يفرق بأن الشعم الخ فيه ان ما تضمنه هذا الفرق من كون السمن معنى يناقض ما قدمه الى غير ذلك من المواخذات التي لا تخفى (قوله وهو اقطع بنية الاضافة هنا) انظره مع قول المتن وفي الاضافة الوجهان (قوله اذا استواءهما في هذا التقرير الخ) هذا التعليل لا يصح أن يكون تعليلاً للصحة ما في الروضة كما لا يخفى وعبرة التحفة فان قلت صرح في اصل الروضة بأن نية الايقاع تستلزم نية اصل الطلاق فاستويا قلت استواءهما في هذا التقرير الخ

(فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه) (قوله هذا ان علق بدخول مطاق) قال الشهاب سم فيه نظروا اظهروا المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لانه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصويره والاحتجاج عليه فليأمل اه (قوله ولم توجد) قال الشهاب المذکور يخرج ما اذا وجدت الصفة في الشهر فلا حث وانما لم ينفذ مر (قوله لان بينهما هاترتبازمانيا) قال الشهاب المذکور أيضاً يأمل فيه وفي دليله المذکور

(فصل في تعدد الطلاق الخ) (قوله خبر ركانة الصحيح) قال الشهاب سم كان مبنى الاستدلال ان المراد بكونه طلقها البتة انه طلقها بصيغة البتة (قوله فان زاد ثلاثاً نجا ان يقال الخ) تقدم هذا في كلامه أوائل الكتاب لكن باوجز مما هنا (قوله نعم يمكن توجيهه الخ) لا وجه للتعمير بالاستدلال هنا (قوله ولم تحمل ما هنا) اي أنت طالق واحدة الف مرة (قوله كما سالت حرمت) ظاهره وان قصد بلفظ حرمت الطلاق وكان الطلاق رجعياً وراجع وفيه وقفة ثم رأيت حج صرح بالوقوع عند قصد (قوله ولو طلقها رجعياً ثم قال جعلتها ثلثاً) تقدم هذا في كلامه أوائل الباب (قوله وقعن) قال حج وفي قبوله باطنا وجهان أحدهما لا اه وفي بعض الهوامش عن الشارح انه يقبل باطناً وكذلك نقله سم عن قضية فتاوى والد الشارح وعن شرح الروض (قوله فهو محل الوجة كما قاله الاذري) هذا يناقض قوله السابق وبه يعلم ان الصورة الخ (قوله والاقوى وقوع واحدة الخ) اي خلافا لما قاله الاذري كالحسابي وحينئذ فكان الاصول أن يقول قبل هذا ولو قصد من مجموع أنت طالق ثلاثاً قال الاذري كالحسابي فهو محل الوجة الخ كما هو كذلك في التحفة ويكون هذا بدل قوله فهو محل الوجة الخ (قوله وقد صرحوا به الخ) عبارة التحفة ثم رأيتهم صرحوا به كما يأتي في شرح فتاوى الهن الخ نعم كتب عليه الشهاب سم ما لفظه دعوى التصريح بموعة بل وهم كما ينبغي فيما يأتي فانظر اه وسأني ما ينبغي فيما يأتي (قوله بينهما) يعني بين الاول وما بعدها فأمل (قوله منها ومنه) كذا في التحفة لكن قال سم ان كلامها لا يضر وفي نسخة من الشارح حذف منها كأنه لما قاله سم (قوله بل لو اطلق هنا) اي فيما اذا طال الفصل لكن سيأتي له في باب الايلاء انه يتعدد في صورة الاطلاق اذا اختلف المجلس فامل

ما هنا عند اتحاد المجلس فليحذر (قوله أي قبل فراغها الخ) سيأتي قريباً نقله عن بحث بعضهم
 (قوله ولو حلف لا يدخلها أو كرهه متوالي الخ) لعله في صورة الإطلاق عند عدم التوالى أن اتحاد
 المجلس لما قد دمناء فليراجع (قوله فطلقة) أي لانه تعلق في المعنى بشئ واحد (قوله
 أو الاستئناف فكما مر الخ) عبارة التحفة والاستئناف ثلاث كما مر (قوله وفارق أنت
 طالق ثلاث تفسير لما أراد الخ) عبارة التحفة وفارق أنت طالق ثلاثاً بأنه تفسير لما أراد به أنت
 طالق فليس مغاير الخ وكتب عليه الشهاب سم ما نقله قوله بأنه تفسير لما أراد الخ هذا هو
 ما أورده الشارح بقوله السابق ثم رأيتهم صرحوا به كما سيأتي في شرح قوله فلو قال هن اغبيرها
 ودعوى أن هذا تصريح بما زعمه وهم قطعاً لأن المفعول المطلق يكون إيمان العدد كما صرح
 به النجاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بأن ثلاثاً تفسير لا يدل فضلاً عن أن يصرح على أنه
 تمييز فقتل التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تفسيرهم المفعول المطلق إلى
 المبين للعقد والمبين هو المفسر وكذا عبروا به أيضاً في التمييز كما قال ابن مالك في الفقه اسم بمعنى
 من بين الخ اه (قوله ولم ينو عدم اجتماع خطيهم في ورقة بر) بمعنى لم يحث واعلم أن
 السبوطى اتقى في هذه المسئلة بنظير ما قاله والدا شارح لكن بزيادة قيد دور بما يؤخذ بعضها
 مما في فتاوى والدا شارح وللفظ فتاويه اعنى السبوطى * مسئلة * شاهد حلف بالطلاق لا يكتب
 مع فلان في ورقة رسم شهادة فكتب الخالف أولاً ثم كتب الآخر الجواب أن لم يكن أصل
 الورقة مكتوباً بخط الخلف عليه ولا كان بينه وبينه توافق في هذه الواقعة ولا علمه أنه يكتب
 فيه الميخت والاحتث اه (قوله ويقاس به نظائره) ليس من نظائره كما لا يخفى لا آكل مع
 فلان مثلاً ويقع كثير الاشتغال مع فلان والظاهر أن المرجع في هذا العرف فاعده العرف
 مشتغلاً معه يحث به وما لا فلا وذلك يختلف باختلاف الحرف فليراجع (قوله فهو من باب
 السراية الخ) هنا خلل في النسخ وعبارة التحفة عقب قوله لانها مجموعها من انصافها ورجح الامام
 في نحو بعض انه من باب التعبير بالبعض عن الكل وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام
 الرافعي ان هذا نظير ما مر في يدك طالق فيكون من باب السراية وهو الاصح وتظهر فائدة
 الخلاف في ثلاثاً الا نصف طلقة فعلى الثاني يقتضى وهو الاصح لان السراية في الايقاع لا في
 الرفع تغليب التحريم وفي طلقى ثلاثاً بانف فطلق واحدة ونصفا يقع ثقتان ويستحق ثاى الالف
 على الاول ونصفه على الثاني وهو الاصح اعقاباً بما وقع له لا بما سرى عليه كما مر انتهت
 فليحذر (قوله وكل منهما مقتض للغير) أي في الجملة فلا ينافى ما بعده فتأمل (قوله او قالت
 تكفىني ثلاثاً لغا) أي وان قصد به الطلاق أي خلافاً للمتولى اذ لا عبرة بقصد به بما زاد
 على الثلاث

• (فصل في الاستثناء) • (قوله بخلاف ما لواقترنت بكاه) هذه المخالفة بالنظر لما
 تضمنته المخالفة قبلها من عدم الصحة التي هي مفهوم المتن فهذه المخالفة الثانية هي منطوق
 المتن (قوله ولا يخص عن ذلك الا بما فرقناه) قال الشهاب سم قد يقال عنه مخصص أيضاً
 كما يؤخذ من قوله وانما الحق الخ فليتأمل على أن قول المتن قبل فراغها ليس صريحاً في الاكتفاء
 بالمقارنة للبعض لان النية قبل الفراغ صادقة بالمقارنة للجميع غاية الامر انها تصدق أيضاً

بالبعض فيجوز أن يريد المقارنة للجميع ويكون التقييد بقبل الفراغ لجرد الاحتراز عما بعد
 الفراغ لا قصد شموله المقارنة للبعض فقط فقوله وهنأ كنفاء أي وصرح هنأ كنفاء الخ
 ممنوع منعا لاشبهة فيه فليتنامل اه (قوله والام يقبل) أي ظاهرا كما هو قضية التعبير بل
 يقبل (قوله ولو قال أنت طالق ثلاثا لانصف الخ) انظر ما وجه تعلق هذه بما نحن فيه (قوله
 ومن المستغرق كل امرأة طالق الخ) النسخ هنا مختلفة وفي كلها خلل وحاصل ما قاله السبكي
 وغيره كما نقله عنه العلامة حج انه ان قدم غيرك على طالق لا يقع الا ان قصد الاستثناء سواء
 قصد الصفة أو طالق وان أخر عنه وقع الا ان قصد انه صفة أخرت من تقديم سواء قصد
 الاستثناء أو طالق ووجه ظاهر (قوله سوى التي في المقابر) أي وهي حية وأصل ذلك كلام
 الخوارزمي وعبارته خطب امرأة فامتنت لانه متزوج فوضع امرأته في المقابر ثم قال كل
 امرأة لي سوى التي في المقابر طالق لم يقع عليه طلاق (قوله وسيأتي في الابلاء) تبسح حج في هذه
 الاحالة ولم يتبعه في ذكر القاء عدة في الابلاء (قوله حاصلها عدم الوقوع) أي بترك الوطء
 او الشكاية او الميت (قوله ومنه ان لم يكن في الكيس الا عشرة دراهم الخ) قال الشهاب
 سم ينبغي مراجعة ذلك فانه مشكوك لان المفهوم من هذا التصوير تعليق الطلاق على
 انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فاذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق
 فليتنامل اه (قوله او ثلاثا الاثنتين وواحدة الخ) الى قوله او ثلاثا الاثنتين لا محل له
 هنا وانما هو من فروع قاعدة الاستغراق وعدمه المارة على ان هذه الصورة الاولى تقدمت
 في المتن (قوله وهو يحسن العربية) انظر مفهوم هذا القيد (قوله اما في الاول الخ) هو تابع
 في هذا للشهاب حج لكنه أغفل الثاني والشهاب المذكور ذكره بعد بقوله واما في الثاني
 فلاستحالة الوقوع بخلاف مشبهة الله تعالى ولان عدم المشبهة غير معلوم ايضا (قوله نظير
 ما مر) هو احواله على غير مذكور كما علم مما تقرر

(فصل في الشك في الطلاق) (قوله والاولى يجوز طلاقها لتحل لغيره يقينا) قال
 الشهاب سم ظاهره انه لا تحل لغيره لا يقينا بدون طلاق آخر وفيه نظر لانها محكوم بزوجيتها
 ظاهرا أو مشكوك في حلها لغيره فليتنامل (قوله أو قهين علمها) أي ان كان الطلاق رجعيا كما
 هو ظاهر (قوله الاولى له أن يطلعه ثلاثا لتحل لغيره يقينا) كذا قال الماوردي قال أبو علي
 النار في وهذا الكلام باطل لان حلها لغيره يقين لا يتوقف على الثلاث اذ لو طلقها واحدة
 وانقضت عدتها حللت لغيره يقين وانما التعديل الصحيح ان يقال أن يلتزم الثلاث حتى لو عاد
 وتزوجها ملك عليها الثلاث اه وفي حواشي الحنفية للشهاب سم بسط هذه الجحمان غير
 اطلاع على كلام القاري (قوله أي لتعود له بعده يقينا) كذا في نسخ الشارح وصوابه ولتعود
 الخ بزيادة واو قبل لتعود كما في الحنفية واشيخنا كلام في حاشيته مبني على ما في نسخ الشارح ينبغي
 التأمل فيه ثم ان قوله ولتعود له بعده يقينا بطرقه كلام القاري المتقدم كانه عليه الاذرع
 (قوله فان أيس منه لم يلزمه ذلك) عبارة التحفة اما اذا لم يمكنه ذلك فلا يلزمه بحث ولا بيان كما
 يحتمل الاذرع وغيره اه (قوله وسواء في اجتنابهما الخ) أي اما في وجوب البحث والبيان
 فيفترق الحال فلا يبين الا في البائن كما يعلم مما يأتي في كلامه وصرح به في التحفة هنا (قوله

ان هذا تعين لا بيان) هذا هو المأخوذ والظاهر انه اتفاق قال هذا لانه فهم كالشهاب حج ان
قول المصنف فان قالهم ما رجل لزوجه فيه صورته انه قال ان كان غرابا فاحدا كما طالق وان لم يكنه
فاحدا كما طالق من غير تعيين اذ هذا هو الذي يظهر عليه ان ما هنا تعين لا بيان لكن يتأنيبه
قول المصنف ولزمه البحث والبيان فالصواب ان صورة المتن انه خاطب بكل تعليق معينة من
زوجه فيه وسيتذ فلان في قول الشارح ان هذا تعين لا بيان فتأمل (قوله) محل الفرق
بينهما (الخ) في بعض النسخ ان محل الفرق بينهما ما باق ان بدل اذ فيكون هو المأخوذ ويكون
قوله ان هذا تعين لا بيان بما في قوله ما باق فيمكن يمنع هذا ان كون ما هنا تعين لا بيان
لم يتعرض له المصنف فيما باق فتأمل (قوله لكنه) اي سماع الدعوى (قوله ولو قال لها
ولا جنية الخ) وجه دخول هذا كالذي بعده في الترجمة ان فيه شك بالنسبة اليها (قوله فانه
ينصرف للصحيح) أي لفظ الصحيح بان ينزل على الطبل الخلاق (قوله لانهما على حد واحد)
وجه عدم الاشكال (قوله لاحتماله) انه للتدين وقوله اذا لاسم العلم الخ علة لما في المتن
(قوله فيقبل منه تعين زينب الخ) لا يخفى ان الذي تقدم في بحث الاسنوي انه ينزل على
الاجنبية في حالة الاطلاق ولا يحتاج لدعوى ذلك منه كما يصرح به قوله ثم مع بقائه صل
الزوجية وحينئذ قاله قريع هذا مخالف لما يقتضيه بحث الاسنوي (قوله وله تعين غير
الموطوءة للاطلاق) كذا في النسخ والصواب اسقاط لفظة غير من هذا والحقها في قوله الا في
آخر السوادة وله تعينها في الموطوءة الذي هو قسم هذا فان لفظة غير ساقة منه في النسخ أيضا
(قوله فالوجه انهما لا تطلقان) اي بل احدهما مبهمه كما يعلم مما بعده وتقدم التنبيه عليه
في كلام الشارح (قوله حتى بين) يعني حتى يعين ولشيخنا في حاشيته هنا كلام ينبغي تأمله فان
فيه غلط حكم الباطن بحكم الظاهر (قوله ولولم يرث احدهما بطريق الزوجية) قال
الشهاب سم هذا لا يتأتى اذ ماتت احدهما التي لا يرثها فقط (قوله ولانه قد ثبت ارثه الخ)
في التحفة قبل هذا مانعه اتفاقا في البيان ثم عطف قوله عليه ولانه الخ فاعل الكتابة أسقطوا
من الشارح قوله اتفاقا في البيان (قوله فيوقف من مال كل الخ) كلام مستأنف (قوله
نعم ان نازعته ورثتها الخ) قال الشهاب سم هذا انما يظهر في البيان (قوله والميت في الرق
قضيته ان القرعة تؤثر في الرق لكن سيأتي قريي خلافه) (قوله ولم يظروا ههنا الى التهمة الخ)
عبارة التحفة فان قلت لم يظروا ههنا الى التهمة فيما ذكر ولم يظروا اليها في بعض ما شمله قوله
فالظاهر قبول بيان وارثه قلت لانها ههنا أظهر الخ والشارح تصرف فيه بما لا يصح وكان
الموقع له في ذلك ما في بعض نسخ التحفة تحريفا فان قلت لم يظروا الخ ولا يخفى فساده (قوله
في غير) اي غير الطريق

(فصل في بيان الاطلاق السني والبدعي) * (قوله وقد علم) انما قيد به لقول المصنف
ويحرم والا فاسم البدعة موجود ولو مع عدم العلم كما هو ظاهر (قوله والاربعه خلافه)
اي لا يسمى بدعا واما كونه يحرم عليه من حيث الاقدام مع عدم علمه بالانقطاع فينبغي
الجزم به فليراجع (قوله ويكون سنيا) اي على اصطلاح المصنف لا على المشهور المار (قوله
في طهر لم يطأ به) كذا في التحفة وكتب عليه الشهاب سم مانعه يتأمل هذا القيد مع انه

لا يمكن جعلها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب اهـ وهذا القيد
ساقط في بعض نسخ الشارح (قوله وبه يعلم انه لا فرق الخ) كذا في النسخة لكن في بعض
نسخ الشارح بدل هذا ما نصه ومعلوم انه يفرق هنا بين خلع الاجنبي وخلعها اهـ وهو ضد
ما في هـ هذه النسخة لكن في كونه معلوما وقفة اذا المعلوم مما قرره انما هو عدم الفرق كما لا يخفى
(قوله المتعلق بحقه) اي اما المتعلق بحقه تعالى فمعلوم انه لا يرتفع الا بالتوبة (قوله لا يمكن
من التمتع بها الخ) هو وجه امره صلى الله عليه وسلم بما ذكره وكان ينبغي تأخير عن قوله الا في
والثاني لبيان حصول كاله (قوله وان كانت في ابتداء حيضها) اي ولا يقال انها لا تطلق
الا اذا مضى أقل الحيض حتى تحقق الصفة وهذا في معنى هذه الغاية ظاهر مأخوذ مما سبق
عن المتولي خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله ما لم يطأ فيه) اي الدم (قوله اي لو طوأت) اي
مدخول بها وأشار الشارح بهذا التفسير الى ان ما نكره موصوفة وصفها قول المصنف في
طهر فتأمل (قوله وهي مدخول بها) تقدم ما ينبغي عنه (قوله والا فلا حد) اي والا ينزع (قوله
اذا استدامة الوطء الخ) عبارة شرح الروض لان اوله مباح (قوله فان صرح بالوقت) اي
فيمن لاسنة لها ولا بدعة (قوله فيحتمل قبوله) اي ويكون في نحو الآية معلقا على محال وبهذا
يندفع توقف الشيخ في حاشيته (قوله وهي في زمن بدعة) صوابه في زمن سنة كما في النسخة
وقوله او في زمن سنة صوابه في زمن بدعة وهو كذلك في نسخة (قوله كالوقال ذلك لمن لاسنة
لها ولا بدعة) انظر ما وجه حمل المتن على ذات السنة والبدعة دون هذه مع اتحادهما في الحكم
والشهاب حج انما حمل المتن على ذلك لنسكتة وهي ان غير ذات السنة والبدعة يختلف فيها
الحكم باعتبار ترتيبه على تعاليل متضادين وعبارته هنا عقب قوله لتضاد الوصفين فالغياو بقي
اصل الطلاق نصم او قيل ان أحدهما واقع لا محالة فالوقال ذلك لمن لاسنة لها ولا بدعة وقع على
الاول حال دون الثاني انتهت (قوله ولها تمكينه) اي ويلزمها ذلك ويدل عليه قوله ويحرم
عليها التشوز (قوله وعليها الهرب) اي ان لم تظن صدقه بقرينة ما صر (قوله تعويلا على الظاهر
فقط) علة لتفريق الحاكم (قوله ومحل نفوذ حكم الحاكم الخ) من تمة قوله ولا تتغير هذه
الاسوال الخ مؤخر من تقديمه فينبغي تقديمه على قوله والوجه الثاني الخ ثم رأيت في نسخة تأخير
قوله والوجه الخ ثم قال عقبه ان محل نفوذ الخ فأبدل الواو بالفاظ ان المفتوحة المشددة فيكون
يانا لما يأتي (قوله ولو بعد الحكم بالفرقة الخ) غاية في التزوج المتني اي دون من صدقه اي
فليس لها ان تتزوج ولو بعد الحكم بالفرقة اي خلافا لما ذهب اليه (قوله والحاصل الخ)
عبارة الروض والضابط انه ان فسر بما يقع الطلاق فقال اردت طلاقا لا يقع اولن شاء الله
او بتخصيص بعدد كطلقتك ثلاثا أو أراد الا واحدة أو أربعين وكن واراذا فلا تدين انتهت
(قوله ولو زعم انه أنى بها) يعني بالمشيئة كما نبه عليه شيخنا ونقل عن الشهاب سم في باب
الاستثناء انه لو زعم انه أنى بمخصص مثلا فأنكرته انه يصدق (قوله كالوقال عدلان) انظر
التشبيه راجع لما ذاهل الصورة ان العدلين شهدا عند القاضي أو أخبرا فقط (قوله اتجه
الوقوع) اي فلا يقبل وان كان هناك قرينة (قوله لكن ظاهرا طلاقهم بخالفه) يعني
المقيس الذي يحتمل الزر كشي وغيره

* (فصل في تعليق الطلاق بالآزمة ونحوها) * (قوله أي معه) له تفسير الباء في بول
 (قوله وهو أول ليلة منه) ينبغي زيادة لفظ أول أيضا لأن أول المذكور وصف للييلة قدم عليها
 واضيف إليها وعبارة شرح المنهج وهو أول جزء من أيلته الأولى (قوله بذاته) يعني الصائم
 (قوله اصدق ما عاق به حيثئذ) تعليل للمتن وهو **مكرر** (قوله فان أراد ما به ذلك) له
 في خصوص الأولى (قوله فقدم يوم الأربعاء) أي وكان التعليق قبل الخميس أخذاء يأتي
 (قوله ولا عدة عليها) أي حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته والافتتحة نقل إلى عدة الوفاة ان
 كان الطلاق بعباوتكم لعدة الطلاق ان كان بآثما كما في حاشية الشيخ (قوله فاعتبر) أي
 الشهر (قوله فيقع حالا) أي مؤبدا أيضا (قوله مع ان الوقوع عقب آخر جزء) الأولى
 اسقاط لفظ عقب كما في الحنفية عقب الميز فيه تغليب (قوله بان فرص انطباق التعليق) أي
 انطباق آخره كما في الحنفية بل قال الشهاب سم ان المراد أن يوم جسد أول الفجر عقب آخر
 التعليق قال بخلاف ما اذا قارنه اه وما قاله سم سبقه اليه الاذري كما يأتي (قوله ولم ينتظر فيه ما)
 أي اليوم الثاني والثالث أي بل اوقعنا الطلاق اوله ما كما مر (قوله من غير ذكر شهر) انظر
 وجهه وفي حاشية الزيادي ما يخالفه (قوله فيقع اذا قال شهر الخ) هذه صورة لتسكير وستأتي
 صورة التعريف بما فيها (قوله ولعله في اذا مضى شهر الخ) كذا في النسخ وصوابه يوم بدل شهر
 وهو الذي مر في المتن آنفا ذكره الاذري هنا مع مسئلة شهر فانه نقل تصوير مسئلة شهر المسكر
 بنحو ما في الشارح هنا عن الراعي الى قوله تاما وابقصا ثم قال عقبه وهو يفهم انه اذا اتفق قوله
 في ابتداء الشهر انه يكتمى به ثم قال ومثله في صورة اذا مضى يوم انه اذا انطبق التعليق على أول
 النهار طلقت بغروب شمس ثم قال واصل مراده أي الراعي ما اذا تم التعليق واستعقبه أول
 النهار والافتق ابتداء التعليق في أول النهار فيكون قد مضى جزء من اليوم قبل تمام التعليق
 فينكسر اليوم فلا يقع بغروب شمس اه (قوله أو اذا مضى الشهر) هذا هو صورة التعريف
 في المتن فكان ينبغي له خلاف هذا الصنيع (قوله فعلى ما سبق في السلم) عبارة الحنفية ومحلها أي
 محل تسكيل الشهر من ليلة الجأدي والثلاثين أو يومها السابق في أول كلام الشارح ان كا
 في غير اليوم الأخير والأود مضى بعده شهر هلال كفي نظير ما في السلم انتهى لكنه انما يظهر ان
 كان الشهر الهلالي ناقصا ولا تلزم الزيادة على ثلاثين يوما واصل مراده الناقص بدليل تعبيره
 بكفي فليحذر (قوله الا كفا بمضى ما بقى منها) وانظر هل يعتبر ابتداءها من الليل أو النهار
 (قوله لم تطاق الا بمضى ثلاث ايام) ولا يشك كل عليه ما قاله الزمخشري في قوله تعالى أسرى
 بعده اياما قال لا ولا ولم يقل ليلة لانه يشمل القليل كالكثير ووجه عدم الاشكال ان الليل
 في الآية وقع ظرفا لاسراء فاقضت عدم استغراقه بالاسراء وشملت القليل منه الشامل
 لبعض ليلة كما هو الواقع بخلاف مسئلتنا فان الطلاق فيها معاق بمضى الليل وهو لا يتحقق
 الا بمضى جميعه (قوله فزادوا فيه الباء) أي في آخره (قوله وكذا لو قصد وقوعه أمس الخ)
 انظر هل هذه الصور من محل الخلاف وصنيع الشارح يفيد انه كذلك وان كان التعليل
 لا يوافق فليراجع (قوله فلا وقوع به) أي لانه كالتسكيل (قوله الا في قريبا) تبع في هذه
 الاحالة حج الا انه أعقل ذكر التمهيد فيما يأتي ووجه ذكره في شرح قول المصنف الا في قلت

الافى غير نحوى فتعلق فى الاصح وعبارته ولو قال ان فعلت كذا اطلقتك أو طلقتك ان فعلت
 كذا كان تعليقا لا وعدا فتعلق باليأس من التعلق فان نوى انها تطلق بنفس الفعل وقع عقبه
 أو انه يطلقها عقبه وفعل وقع والا فلا انتهت لكن يتأمل قوله فتطلق باليأس (قوله كما مر) اى
 فى الملع (قوله وانما التقدير المطابق متى دخلت) صوابه متى خرجت (قوله ويفرض ما قاله
 يجرى ذلك الخ) ليس المراد الترقى فى الاعتراض وان أوهمه سياقه وانما المراد ان ما قاله الشيخ
 فى متى يجرى فى غيرهما من الادوات التى تقتضى الفور فى النفي وهى ما عدا ان (قوله وعلى
 ما تقر) اى فى كلام الشارح (قوله جلاء على ان لولا امتناعية) صريح فى انه ان حل على
 التخصيص وقع (قوله ولان الامتناعية الخ) مراده من هذا الجواب عما يرد على جعلها هنا
 امتناعية مع ان الامتناعية لا يليها الفعل فأجاب بما حاصله المنع وانه قد يليها الفعل كما قاله ابن
 مالك وسينفذ فكان اللائق ان لا يأتى به فى صورة التعايل (قوله ونخرج بخطاب الخ) عبارة
 التحفة ونخرج بخطابها ان شئت وخطاب غيرهما (قوله بل اذا وجدت مرة انجلى اليمين)
 عبارة التحفة عقب قول المصنف تكرار انهم اللامعاق عليه بل اذا وجدت مرة فكان المناسب
 تذ كبر الضمير فى عبارة الشارح هنا وفيما يأتى يرجع الى المعاق عليه السابق فى كلامه آتفا
 (قوله فى بادة أخرى) ليس قوله أخرى قيد اولى هو فى جواب والده فى الفتاوى (قوله لانها
 نائية الاولى) كان الظاهر ان يقول لوجود صفة تطبيق ثنتين بعد الاولى (قوله والمعنى كل
 وقت) هذا تفسير لكونه اظرفية فقط كما لا يخفى ومن ثم توقف سم فى كونها مصدرية ولا توقف
 لانه سكت عن سببها بالمصدر لوضوحه فالجمل الموفى بالمراد ان يقال كل وقت تطبيق امرأة
 بعد حر وهى كذا فتأمل (قوله وأيد) ظاهره ان المؤيد الاسنوى او صاحب البسيط وليس
 كذلك وانما المؤيد أبوزوعة فى تحريره فاعل الهاء زائدة من المكتبة وان أيد بالبناء للمجهول
 (قوله وقد يفرق بان العود) صوابه بأن الدخول (قوله وفارقت ان بانهم المجرى الشرط الخ) يرد
 على هذا الفرق من الشرطية (قوله او قال أنت طالق اذا دخلت الدار الخ) مكرره مع ما مر فى
 حل المتن بل فيه نوع مخالفة لما مر

« (فصل فى أنواع من التعلق بالجل والولادة والحيض) * (قوله لانه من ضروريات
 الولادة) اى لان ذلك المذكور (قوله ثم الاصح عندهم الخ) يلزم من الدخول بهذا على المتن
 ضياع جواب الشرط فى كلام المصنف (قوله انه اذا وجد ذلك) اى التصديق او شهادة
 الرجلين (قوله وان علم) اى غلب على الظن بدليل ما يأتى بعده (قوله ومنازعة ابن الرفعة الخ)
 عبارة شرح الروض ونازع ابن الرفعة فيما اذا ولدته لدون ستة أشهر مع قيام الوطء وقال ان
 كال الولد وتنفخ الروح فيه يكون بعد أربعة أشهر كما شهده الخبر فاذا أتت به لخمسة أشهر مثلاً
 احتمل العاوق به بعد التعلق قال والسته أشهر معتبرة لحياة الولد غالباً (قوله مردودة بان لفظ
 الخبر الخ) واجاب فى شرح الروض أيضاً بان المراد بالولد فى قولهم او ولدته الولد التام (قوله
 اى الستة والاربع سنين) المناسب لطريقته الآتية من الحاق الاربع سنين بما دونها أن يبقى
 المتن على ظاهره من مرجع الضمير بأن يقول اى الستة والاكثر من الاربع وقد تبع فى هذا
 الحل الشهاب ج لكن ذلك نما عدل اليه عن ظاهر المتن ليمشى على طريقته من الحاق

الاربع بما فوقها كناية هو عليه (قوله وعلم بما قرناه الخ) قد علمت ان الذي علم من تقريره انما
 هو الحاق الاربع بما فوقها لا بما دونها (قوله منيه) يعني الزوج وغيره كما علم مما ذكره قريبا
 وكان الاوضح تنكير المني (قوله وان كان بعد استبرائها) المناسب في الغاية وان كان قبل
 استبرائها ان كان غاية لكون الوطء شبهة لا توجب الحد فان كان غاية للمهر فقط فالمناسب
 ما ذكره الشارح (قوله وهو قبل التعليق كاف) كان عليه ان يهتد قبله بذكر نيب الاستبراء
 وقد تقدم في كلامه (قوله وهو موجب الخ) الضمير فيه للاستبراء (قوله فلو وطئها وباتت
 مطلقة منه لزمه المهر لا الحد) فهل كلامه مالم كان الوطء قبل الاستبراء مع الحكم وبعده وبه
 صرح في شرح الروض والحكم بعدم الحد فيما اذا كان الوطء بعد الاستبراء مع الحكم
 بوقوع الطلاق حيث لا يخفى عن اشكال (قوله حتى تياس) انظر هل المراد تبلغ سن
 اليأس او المراد يحصل اليأس فهو الموت (قوله لان الله أجرى عليه الخ) اي لان الآية شملت
 ما اذا مات والحمل كذلك وانظر حكم النطفة (قوله وسقطا) لا يشك هذا بما في الجائز من
 انه لا يسمى والدا لا بعد تمام اشهره خلافا لما في حاشية الشيخ اذ لا ملازمة بين اسم الولادة واسم
 الولد كما هو ظاهر (قوله ولدا) انما قيد به لان كلام المصنف عليه (قوله ان نوى ولدا الخ)
 لا يتأتى مع تصويره المتن بما اذا قال ولدا وعبارة الحفة هنا مالم لو ولدتهم معا فيقع الثلاث
 وتعمد بالاقراء فان لم يقبل هذا ولدا ولانوا فكذلك والاولى وقعت واحدة فقط (قوله حوامل منه)
 انما قيد به لقول المصنف فيما يأتي وانقضت عدتهم ما بولادتهما (قوله على كل واحدة) فيه
 حرازة مع قول المصنف ثلاثا ثلاثا (قوله لا على نفسها شيئا) الاولى حذف لفظ شيئا (قوله
 فان أسقطت) اي الحوامل (قوله بعد وقوع الاول) انظر ما المراد بالاول مع ان الكلام هنا
 في العبة (قوله اما من الحق بكما الخ) في التعبير بما هنا مع دخول ما بعدهما فيهما باقلاقة
 وايهام (قوله بحيث لا تنقض عدة واحدة باقراثها الخ) لا معنى له هنا مع فرضه المسئلة
 فيما اذا كن حوامل منه (قوله فلا تؤثر ولادتهما الخ) عبارة بالجلال المحلى فلا تؤثر ولادتهما
 في حق الاولى وولادة بعضهن في حق بعضهن (قوله اي كل منهما) فيه وفيما بعدهما
 (قوله ولا يقع على الاخرين بولادتهما) اي انفسهما شيئا لا موقع له هنا مع انه سيذكره
 ايضا في محله (قوله ولا يقع عليهما بولادة الاخرى شيئا) يعني ولا يقع على واحدة منهما بولادة من
 معها شيئا (قوله اما في حقوق الولد به الخ) لا يخفى ان الصورة انه يتكرر ولادتهما فلا يقال ان
 الولد للقراش (قوله نعم ان أقامت كل منهما بينة الخ) عبارة الحفة نعم ان أقامت كل بينة
 بحيضها وقع على ما في الشامل ويتعين حمل البينة فيه على رجلين دون النسوة اذ لا يثبت بين
 الطلاق كما يصرح به ما مر آنفا في الحمل والولادة ومن ثم توقف ابن الرفعة في اطلاق الشامل
 الى آخر ما ذكره وبه يعلم ان في عبارة الشارح سقطا أو خلا (قوله بينهما في حقها) الضمير
 في بينهما للضرورة وفي حقها للمصدقة (قوله اعتبر حيض مستأنف الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة
 من الصعوبة وعدمه افهام المراد (قوله يخالف لقول الاكثر الخ) قال في الحفة وبالتوقف
 على تصديقه يعلم انه استعمل الزعم في حقيقته وهو مالم يتم عليه دليل والالم يحجج لتصديقه
 (قوله أو حضضا حيضة واحدة) ليست هذه في الروض الذي تبعه الشارح مع شرحه هنا

في عبارتهم وما وانما ذكرها الشارح بطريق المقايسة وكان ينبغي اسقاطها واستشكال
المهمات انما هو فيما لو قال ان حضمة حيضة من غير ذكر واحدة (قوله فان قلن حضان) كذا
في النسخ بلا الف في نون حضان ولا يخفى ان الصواب الحاقها لانه ضمير المتكلم ومعه غيره
وايسر ضمير الغائبات على ان المراد ان كل واحدة قالت حضنت أنا (قوله وان كذبن) أي
ولم يخلفن (قوله ونقله ابن يونس الخ) عبارة الحقة ونقله ابن يونس عن اكثر القلة وأطبق عليه
علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج (قوله ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردي الخ) أي
لانه اذا رجع فالتاقل عنه مخطئ (قوله تخرج الوطاني الدبر) أي خروج عن كونه من افراد
مستلثا التي اتفق الوقوع فيها للدور وان وافقها في الحكم لكن في هذا السياق معوبة
لا تخفى (قوله ثم أعتقتها المرأة قبل ثلاث) أي بان وكلاهما والا فجزء هذا التعليق ليس فيه
تفويض العتق لهما كما لا يخفى (قوله ولم نطلق) أي لعدم وجود صفة طلاقها التي هي مضي
ثلاثة أيام بعد التعليق (قوله ولو سكران) الواو فيه للحال ليتأتى الخلاف في الكاره الذي صار
معطوقا على هذا وقضية سياقه حينئذ ان الخلاف جاري السكران أيضا فليراجع (قوله أو رغبة
في جاهه) أي بخلاف ما اذا كره محبته للمبيع وانما باعاه لضرورة ونحو فقر أو دين فيحصل باطنا
قطعا كما لو كره عليه بحق كما هو تامة كلام الأذري (قوله وقع الثلاث) أي قبيل نحو الموت كما يعلم
مما يأتي آخر السواد وصرح به هنا في الحقة (قوله فتعلق باحدهما) أي فلا تطلق الا ان شاءت
أحدهما (قوله كولا أبوك لطلقتك) معطوف على لولا أبوك فهو من مدخول أنت طالق أي
كقوله أنت طالق لولا أبوك لطلقتك ووجه عدم الوقوع حينئذ كما في شرح الروض انه أخبر
أنه لولا حرمة أبيها لطلقها وأكدها الخبر بالخلف بطلاقها ومن ثم قيده الشارح بما اذا صدق
في خبره وقد علم بذلك ان قول الشارح فيما يأتي هذا ان تعارفوه أي أنت طالق في مثل هذا
التركيب وعبارة الروض وشرحه لو قال أنت طالق لولا أبوك ونحوه كولا الله ولولا دينك لم تطلق
اذ المعنى لولا لطلقتك وكذا لا تطلق لو قال أنت طالق لولا أبوك لطلقتك لانه أخبر انه لولا حرمة
أبيها لطلقها وأكدها الخبر بالخلف بطلاقها كقوله والله لولا أبوك لطلقتك هذا ان تعارفوه
عينا بينهم فان لم تعارفوه عينا طلقت وهذا من زيادته هنا أخذ من كلام الأصل بعد ومحل عدم
الطلاق اذا صدق في خبره فان كذب فيه طلقت باطنا وان اقرب به أي بكذبه فظاهر أيضا
انتهت وبها تعلم مراد الشارح (قوله ومنه كما يأتي الخ) أي من الجهل (قوله ولا بين ان ينسى
في المستقبل) أي الذي هو صورة المتن (قوله يعني وقصد اعلامه) أي زيادة على علم المخوف
عليه بدليل ما يأتي له في المفهوم وسيأتي ما فيه ويجوز أن يكون مراده به تأويل معنى العلم في المتن
فرااد المتن يكون المخوف عليه علم أن الخائف قصد اعلامه وسواء علم أم لم يعلم وان لم يناسب ما يأتي
له في المفهوم ويعبر عن قصد اعلامه بقصد منعه من الفعل (قوله ولم يعلم) هذا مفهوما قول المتن
علم لكن قضيته ان الوقوع في هذه أيضا مقطوع به وهو خلاف الواقع بل فيها خلاف والاصح
منه عدم الوقوع بل قال حج انه المنقول المعتمد ومن ثم قال أعني حج ان هذه الصورة غير مرادة
للمصنف (قوله وان تمكن من اعلامه) المناسب في الغاية وان لم يتمكن من اعلامه كما لا يخفى
(قوله لان الخائف لم يتعلق به حينئذ غرض حث الخ) لا يناسب الصورة الأخيرة (قوله بخلاف

فعل غيرهم) أي عن لا يبالى

(فصل في الإشارة إلى العدد) (قوله عند قوله طالق) تقدم له في فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه بعد قول المصنف قال طلقك أو أنت طالق ونوى عددا وقع وكذا الكناية مانصه ونية العدد كنية أصل الطلاق في اقترانها بكل اللفظ أو بعضها على ما مر اه ومراده الذي مر في الكناية والذي اعتمده فيها أنه تكفي النية عند أي جزم من أجزاء أنت بائن مثلا فليراجع وليحذر (قوله لاعتبارها) تعليل لا اشتراط الأفهام في الإشارة فالضهير في اعتبارها راجع إلى مطلق الإشارة (قوله ولا باطنا) في بعض الهوامش عن الشهاب سم أن والده الشارح يخالف في هذا في فتاويه (قوله فجعل كالمقدم عليها) صوابه فجعلت كالمقدمة عليه (قوله وكون النكرة إذا أعيدت الخ) جواب عن اشكال في المتن لا يخفى (قوله ومثله) أي مثل مالوا كلت نصفين رمايتين ولو أعقبه به لكان واضحا على أنه معلوم منه بالاولى فلا حاجة إليه (قوله أو غيره) مراده به ما يشمل غير الخلف بالله من عتق أو غيره ليتأني التعليل (قوله طلقت حالا لان غرضه التحقيق) هو من أمثلة المتن

(فصل في أنواع أخرى من التعليق) (قوله علق بمسحيل) أي اثباتا كما في هذه الأمثلة بخلاف النفي كان لم يفعل فان حكمه الوقوع حالا كما سيصرح به قريبا في شرح قول المصنف والصورتان فحين لم يقصد تعريفا لـ كنهه فيما اذا علق باذا والظاهر أن مثلها ان هنا الوقوع اليأس حالا فليراجع ثم رأيت الشهاب سم صرح فيما سيأتي في شرح قول المصنف ولوا كلاتمرا الخ حيث قال عقب قول التحفة هناك فهو تعليق بمسحيل مانصه أي في النفي فيقع في الحال اه والصورة هناك أن التعليق بأن (قوله أي أوجدت الروح فيه مع موته) أي فيسير ميتا حيا حتى يكون من المحال عقلا (قوله ان الاتبات فيه بمعنى النفي الخ) هذا لا يلاقي رده على شيخ الاسلام في اقتائه في نظير المسئلة المتقدم في الكلام على ادوات التعليق فراجع (قوله ولومنا والمين) كأن المراد ولوم متفرقين فليراجع (قوله وقال الاذري الخ) ظاهر هذا السياق ان كلام الاذري مقابل للوقوع وان حاصله عدم الوقوع وليس كذلك بل حاصل كلام الاذري يرجع إلى ما استوجهه الشارح بعد على ان الشارح كابن حجر لم ينقل كلام الاذري على وجهه كما يعلم من سوره وذلك انه لما ذكر أن قضية كلام المصنف الوقوع اذا قصد الخالف تعيينا كما في الشارح قال عقبه مانصه وعبارة المحرر وغيره فيحصل الخلاص بكذا الا اذا قصد التعيين أي فلا يتخلص بذلك كما قاله في الشرحين والروضة وغيرهما وليس في ذلك تصريح بالوقوع بل ان ذلك ليس بمخلص ثم قال فان تعذر كله جملة كان من صور التعليق بالمستحيل عادة اه فهو كما ترى انما جعله من التعاليق بالمستحيل فيما اذا تعذر التمييز الذي هو الصورة الأخيرة في كلام الشارح الا في خلاف ما نقله عنه (قوله فبرز لم يقع) يعني بوقوله والا أي وان لم يبرز وقع أي باليأس كما هو ظاهر ثم رأيت الشهاب سم قال انه القياس (قوله والافهو تعليق بمسحيل) أي في النفي فيقع حالا كناية عليه سم (قوله وان اقتضرت عليه في الموضعين) لا يتأني مع تصوير المتن بأكل البعض مع رمي البعض فلو ساق المتن برمته ثم قال وكذا لو اقتصر على أحدهما أو نبه على ان الواو بمعنى أو لكان واضحا (قوله وان الابتلاع أكل مطلقا) قد ينزع في كون كلام

المصنف يقتضي هذا ويدعي ان الذي يقتضيه كلامه انما هو ان الاكل ابتلاع مطلقا فاذا حلف
لا يتلغ فاكل حنث لان التعليق في اتق انما هو بالابتلاع واقتضى قوله باكل بعض انما لو كانت
الجميع حنث (قوله وهو ما ذكرناه في الايمان) أي ان الابتلاع اكل مطلقا وان لم يكن قضية
المتن كما قدمناه (قوله ان الطلاق مبني على الوضع اللغوي) أي ان اضطرب العرف فان اطرده
فهو المبني عليه الطلاق كما سيأتي قبيل قوله ولو خاطبته زوجته بمكره ومعلوم ان الايمان
لا يبنى على العرف الا اذا اطرده وحيث حذفه فيقال فاي فرق بين البابين فان قلت ان ما هنا
بالنسبة لصفة المعلق عليها وما يأتي بالنسبة لاصل التعليق كما قد يدل عليه سياقه فيما يأتي فلا
يقتضي اطلاق ما هنا بالقيد الا في الفرق حيث ذنب البابين واضح قلت يعكس على هذا ما سيأتي
في مسألة غسل الثياب وما بعد ما فليراجع وليحذر (قوله فله كرها تصوير) هذا انما يأتي
لو كانت ثم المذكورة في المتن من كلام المعلق ولا يخفى انه ليس كذلك بل ما بقوله المعلق
مسكوت عنه في المتن (قوله صادقة) يجب حذفه لمتاقي قوله الا في ولا ينافية قولهم لا يعتبر
في الخبر صدق الخ المعلوم منه ان المسئلة مصورة فيها اذ لم يقيد في تعليقه الخبر بالصدق
اذ لو كانت صورة المسئلة انه قيد بكونه ٢ صادقة تقيد الحكم بذلك ولم يكن لقوله ولا ينافية
الخ معنى (قوله وحكمه الحنث حالا) أي وان علق بان كما قدمناه اول الفصل (قوله من غيرهن)
لا صوب حذفه ليشمل ما اذا علم برؤيته له مثلا وما يلزم على ذكره من التكرار لانه حيث ذنب
محترز الخبر الاول (قوله وجب ان يتدأ من الواحد) قال الامام واكتفوا بذكر اللسان على
الوجهين ولم يعتبر والاعد الفعل وليست أرى الامر كذلك الا ان يرى الواحد بعد الواحد
ويضبط في مقام مقام الفعل اه (قوله لان الامر بالشئ نهى عن ضده) هذا انما ذكره في الامر
النفسى قال في جمع الجوامع اما لا تقضى فليس عين النهى قطعا ولا يتضمنه على الاصح (قوله
فاليمين لا يبنى عليه) انظر مرجع الضمير (قوله حصل الايقاع) هذا انما يظهر لو وقع من المعلق
بعد تعليقه امر في الخارج بشئ معين ثم نهى عنه فتأمل (قوله لا تباينها بضم مطلوبه) هذا انما
يتضح اذا حدثت فعلا بخلاف ما اذا استدامت الحالة التي هي عليها (قوله نعم ان قصده تعميها)
يعني تعميها منها (قوله متى شئت) فيه نظر ظاهر لان متى وان كانت اعموم الازمنة فلا تقيد
تكرارا لان معناها ان اذنى لك لا تقيد بوقت دون وقت الا انما لا تتناول الا اذا نواحد وهذا
لا يكتفى هنا بل لابد من تجديد اذن لخروجها الثاني وهذا لا يفيد الا ما يفيد التكرار كما لا يخفى
(قوله ثم عدات غيرها) لعله بعد انتهائهما اليه ليناسب الفرق الا في (قوله وقد انتهى لغيرها)
انظر ما صورة انتهاء الخروج الى الحمام وغيرها واذا انتهى الى الحمام ثم منها الى غيرها هل يقال
انتهى الخروج الى الحمام وغيرها وقد أجاب في شرح الروض بان ما هنا لا يحول على ما اذا قصد
غير الحمام فقط وهنا على ما اذا لم يقصد شيئا ويصدق حيث ذنب على الخروج لهما أنه خروج لغير الحمام
لان الخروج لهما خروج لغير الحمام (قوله ضيافة) الظاهر انه ليس بقيد بل المدار على ما وجدت
فيه لعله فيشمل نحو الاباحية كأن اذن له في الاكل من ماله أو نحو ذلك فليراجع (قوله حنث
بكل محرم) لعله عند الاطلاق بخلاف ما اذا نوى اللواط بل القياس قبوله منه ظاهرا للقريظة
فليراجع (قوله وقضية التعديل انه لو قال الخ) وقضيته أيضا انه لا يقع به سواء أتى به متصلا أم

٢ لعله بكونها

منفصلا وسوا أنوى الاتيان به قبل فراغه من التعليق الا قول أم لا (قوله طاقته حالا) آى
والصورة انه قصد الاتيان به قبل فراغه من الاول كما هو القياس (قوله ولوفى ما صاف)
غاية في المنبت (قوله ويلس شئ من بدنه) انظر لم يقيد هنا بالتصل وهو معطوف على قوله
برؤية شئ من بدنه (قوله العاقل وغيره) هذا هو محط التسوية ولو زاد افظ في عقب قوله سواء
لكان واضحا (قوله فهو تملق بمسحيل) محله فيما اذا علق برؤية الهلال والقمر كما يأتى
(قوله من أول شهر تستقبله) أى لانه العرف في مثل ذلك كما هو ظاهر (قوله بخلاف أمه) أى
فيما اذا علق بتقبلها فلا يختص بها حية (قوله هذا ان اضطرب فان اطرده عمل به) قضيته ان
الامام والغزالي يميلان الى العرف وان اضطرب وفيه ما فيه وقد يقال ان الاصحاب انما يميلون
الى العرف عند اضطرابه اذا كان قويا كما سيأتى عن الشهاب حج وأما الامام والغزالي
فيميلان اليه حيث اضطرب وان لم يقو (قوله وعلى الناظر التأمل) أى في اضطراب العرف
واضطرابه (قوله وأخذ بعضهم مما تقررا الخ) صريح هذا أن هذا البعض انما أخذ من مأخذ
الضعيف لانه الذى عول على العرف فيكون الاخذ ضعيفا وهو خلاف ما فى الحقة وعبارتها
عقب المتن نصها اذا مرعى فى التعليقات الوضع اللغوى لا العرفى الا اذا قوى واضطرب لما يأتى فى
الآتيان وكان بعضهم اخذ من هذا ان التعليق بغسل الثياب الخ (قوله لا ينزلها) معطوف
على قوله باعراضها فالخاصل ان النزول الشرعى لا يتصور غاية ما فيه انه باعراضها يستحقها
هو شرعا لا يصح الطفل مع عدم سقوط حقها حتى لو عادت اخذته قهرا قال الشهاب حج عقب
هذا مانصه ولو حذف قوله نزول شرعا فهل هو كذلك نظر الوضع الشرعى وان لم يذكره
أو ينظر الى اللغة والعرف المقتضيين لقسمية قولها نزول لا للنظر فيه بحال وكذا حيث
تناهى الوضع الشرعى وغيره وظاهر كلامهم انه لا يثبت بفاسد نحو صلاة تقديم الشرعى مطلقا
فحمل الخلاف فى تقديم اللغوى أو العرفى انما هو فيما ليس للشارع فيه عرف اه ويؤيده ما يأتى
عقبه من أن السفة عدم اطلاق التصرف وسيأتى فى الشارح فى آتيان التصريح بتقديم
عرف الشرع مطلقا (قوله كما فى المحرر) انما هو أنه مقدم من تأخير فحله بعد المتن عقب قوله
وهو الذى بعده هو عبارة المحرر ونصه او يمكن ان يحمل السفة على ما يوجب الحجر (قوله عل
بدعواه) أى فلا بد من ارادة خاصة لهذا المعنى والاحمل على المعنى الشرعى (قوله اما فيه فهو
من يمنع الخ) نازع الشهاب حج فى كون هذا معناه شرعا وانكر ان له معنى فى الشرع (قوله
أو الرجولية والفتوة) أى بان قصد بما قاله اطهار الشبهة والقنوة عليهم امن غير قصد تعليق
وان فهم عنه الشارح كشيخ الاسلام انه أراد التعليق فرتب عليه ما سيأتى فى الشارح وهذا
معنى غير قصد المغايظة والمكافاة كما لا يخفى وظاهر انه ان قصد التعليق توقف الوقوع على
وجود الصفة وهى الصورة التى ادعى الشارح كشيخ الاسلام دخولها فى عبارة أصله فان سلم
فهى مسئلة أغفلها ابن المقرئ من عبارة أصله وزاد بها الصورة الاولى وبه اداهر انه
لا مخالفة بين كلام ابن المقرئ وبين كلام أصله غاية الامر أن كلامي كلامه صورة ليست فى كلام
الآخر كما تقرروا الا فان المقرئ لا يسهه القول بوقوع الطلاق حالا اذا قصد التعليق وما أجاب
به عنه فى الشرح فيه توقف لا يخفى وعبارة الاصل فرع لو تخاصم الزوجان فقال أبوها الزوج

كم تحرك الحديث فقد رأيت مثلها كثيرا فقال ان كنت رأيت مثل هذه الحجة كثيرا فابتك
طالق فهذا كتابة عن الرجولية والفتوة ونحوهما فان حل اللفظ على المكافأة طلق والافلا
انتهت والظاهر ان مراده بقوله والافلا أى بان قصد التعليق أو أطلق كما هو كذلك في جميع
المسائل المتقدمة وأما مسألة التعليق على الرجولية والفتوة فليست مرادة للاصل أصلا وان
ادعاء الشارح كشيخ الاسلام وبهذا يظهر ان ابن المقرئ لم يغفل من أصله شيئا وانما زاد عليه
المسألة المتقدمة (قوله وليس بفعل) أى في العرف ولا في اللغة فلا ينافي قول الاصوليين
لا تكليف الا بفعل (قوله فوجد في البيت هاونا طلق حالاً) أى لانه تعليق بمسح في التني
والهاون بفتح الواو وضمها واية ال هاوون بواو ين كما في القاموس

* (كتاب الرجعة) *

(قوله لان كلاه للنكاح بنفسه في الجملة) يعكز عليه ما قدمه في المسكره بل هو عال بتغليب
الاستدامة كما في شرح الروض لكان واضحا (قوله لان الاصح صحة التوكيد في الرجعة) أى
والخلاف في صحتها من الولي مبني على صحة التوكيد فيها كما صرح به الجلال المحلي وكان على
الشارح ان يصرح به أيضا (قوله بالصريح والكتابة الخ) هذا الصنيع لا ينسجم مع قول
المصنف الا في فتصيح بكتابة كما لا يخفى (قوله وما اشتق منهما) صريح هذا العطف ان المتن
على ظاهره من كون المصدرين من الصريح وهو خلاف ما في شرح المنهج وعبارته مع المتن
صريح وهو رد ذلك الى ورجعتك وارتجعتك وارجعتك وأمسكتك الى ان قال وفي معناها
سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة الخ (قوله بل صوب الاسنوي انه) أى الامسالك
(قوله لاني ذلك) متعلق باشتراط (قوله عند اقرارها بالرجعة خوف بحودها فان اقرارها)
كذا في النسخ بتأنيث الضمائر الثلاثة وصوابه بتثنية كبر الاول والثالث كما في الانوار (قوله
في المتن فتصيح بكتابة) تفريع على ما علم من عدم اشتراط الاشهاد (قوله واستفيد من كلامه)
أى بواسطة القاعدة الآتية (قوله بما بدلته) الاولى بما اخذه ليشمل خلع الاجنبي (قوله في
عدة الحمل السابقة الخ) لو قال المتن لم تنقض عدتها لشم هذه الصورة (قوله نعم تقبل هي الخ)
هذا استدراك على ما فهم من التعليق بالتغليب من أنهما لا تقبل الا فيما فيه تغليب عليها (قوله
وأخذ منه الاذرى قبولها في البائن) وجه الاخذ ان قولهم لزمها عدة الوفاة هو فرع عدم
قبولها في انقضاء العدة وقد قيده القفال بالرجعية فانقضى القبول في البائن واعمل الصورة
انها ادعت انقضاء العدة من غير ان تفصل انهما بالاقراء أو بالاشهر أو بالحمل كما هو ظاهر كلام
الشارح أما اذا عينت شيئا من ذلك فيجرب فيه حكمه المتروك في كلامهم ويحتمل قبولها مطلقا
فليراجع (قوله ولا بد من انفصال جميع الحمل) الى آخر السوادة لا تعلق له بما نحن فيه لان
الكلام هنا فيما تصدق فيه وما لا تصدق فيه لا فيما تنقض به العدة (قوله فسيأتى) أى في المتن
الاتى على الاثر (قوله وأما الآيسة والصغيرة الخ) كان الاخصر من هذا والواضح ان يقول
عقب المتن لا آيسة وقوله عقبه وصغيرة مانصه اذ لا تجبلان فتأمل (قوله في الصورة الانسانية)
متعلق بالتام أى ان المراد تمامه في الصورة الانسانية وان كان ناقص الاعضاء (قوله امكان
اجتماع الزوجين) أى احتمالهما بالفعل عادة خلافا للحنفية (قوله ويجاب) أى عن ابن الاستاذ

(قوله لانها ليست من العدة) أى وكذلك اللحظة الأخيرة كما يعلم مما قدمه (قوله وتقلاب من الرويانى وأقرأه انما لو قالت انقضت عدتي الخ) عبارة لما وردى في حاويه اذا ادعت انقضاء عدتها بالاقراء وذكرت عاداتها أيضا وطهر واستل هل طلقت حائضا أو طاهرا فان ذكرت أحدهما استل هل وقع في أوله أم آخره فان ذكر شيئا عمل به ويظهر ما يوجب به حساب العارفين في ثلاثة اقراء على ما ذكرته من حيض وطهر وأقول كل منها وآخره فان وافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما أوجب به الحساب من عادتى الحيض والطهر صدقت بلاعين الا ان كذبها الزوج في قدر عاداتها في الحيض والطهر فيذكر كذا كثر مما ذكرته فيهما أو في أحدهما فله اسلافها لجواز كذبها وان لم يوافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما أوجب به حساب العارفين لم تصدق في انقضاء العدة انتهت (قوله ولم تكن حاملا) هلا آخر هذا عن كلام المتن بان يقول واستأنفت الاقراء أو غيرها الخ بان لم تكن حاملا لانه تصوير له كما هو واضح (قوله بان سجلت من وطئه الخ) الصواب حذفه وابداله بالانهر كما صنع جج لما سيذكره قريبا من قوله ولو سجلت من وطئه الخ (قوله والشافعى يعزى الخ) اذ ارفع له هذا مشكل مع قوله لم لا يعزى لامعتدة التحريم (قوله بنصر القرآن) عبارة الجلال المحلى والغرض من جمعهم الخمس هنا الإشارة الى قول الشافعى رضى الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أى آيات المسائل الخمس المذكورة انتهت (قوله فيخلف هو أيضا) قد يتوقف في تصوير حلقه مع عدم علمه وعبارة الروض وشرحه وان اعترف بترتيبهما وأشكل السابق قضى له لان الاصل بقاء العدة وولاية الرجعية انتهت وعبارة العباب ولو قال لا تعلم ترتيب الامرين ولا تعلم السابق فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعية انتهت وسيأتى في كلام الشارح انهم قالوا لا تعلم ببقاء الرجعية فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعية وفي حواشى الحقة ما نصه قوله ما لو علم الترتيب أى بين المدعين اه ولعله يحسب ما فهمه والافه ولا يوافق ما مر عن الروض والعباب فليراجع (قوله والثانى قول الزوج) هو على حذف مضاف أى ترجيح قول الزوج (قوله وقال اسمعيل الحضرى يظهر الخ) اشار والد الشارح فى حواشى شرح الروض الى بصيحه (قوله ولا يثبت ذلك) أى اقرارها (قوله باتفاقهما) متعلق بقول المصنف باقية (قوله وهل دعواه انشاء لها) هذا لا يأتى مع قوله بيينه عقب المتن لانه لا يحتاج الى اليقين الا أن جعلناه اقرارا كما هو ظاهر وبعد مجزئه بما يفيد انه اقرار لا ينسجم قوله وهل دعواه الخ كما لا يخفى (قوله ومقتضى اطلاقه تصديقه الخ) أى وهو ضعيف كالتفصيل الذى بعده كما علم من تقييده المتن بقوله بيينه

(كتاب الايلاء)

(قوله وخصه بقوله) كان الاصول ان يقول وخصه بما تضمنه قوله (قوله كما قاله الزركشى) يعنى في المحبرة والمهرمة ليمتنى له قوله وقياس ما مر عنه فى الاولى (قوله والتكفير) يعنى فى المظاهر منها وكأنه توهم انه قدمها أيضا عن الزركشى أو انه ذكرها وأسقطها النسخ (قوله دين) أى ان كان الخلاف بالطلاق كما هو ظاهر (قوله لقوله تعالى للذين يؤلون الخ) لا يخفى ان الذى فى الآية انما هو حكم الايلاء بعد وقوعه وليس فيها تعرض للحقيقة الايلاء التى الكلام فيها والذى فى كلام غيره انما هو ذكر الآية استدلالا للباب وعبارة الجلال الهلى كغيره

والاصل فيه قوله تعالى الخ (قوله للسيية) محجى من السيية غريب ولعله أراد بهما التعليل على ان المعنى قد لا يظهر عليه فليتامل (قوله في تزلوطة) انظر ما معنى الظرفية هنا على ان هذا لا يلائم قوله قبله وهو انما يعدي بعلى (قوله أى يعتزلون) أى على سبيل المجاز من اطلاق السبب على المسبب ثم لا يخفى ان التفسير يعتزلون يصمدق بما اذا لم يكن حائفاً (قوله من امرأته وعلى امرأته) هذا انما يتم ان كان قوله من امرأته بمعنى على والا فظاهر ان معنى الاول حاقه بطلاق امرأته على شئ آخر فليراجع (قوله أو نهار رمضان) لعل محله اذا كان بينه وبين رمضان دون اربعة أشهر (قوله قال الباقينى لو حلف الخ) كذا فى حواشى والده لكن فى نسخة من الشارح ما نصه ولو حلف زوج المشرقية بالمغرب لا يطوؤها لم يكن مولياً كالا يلا من صغيرة وقال الباقينى يكون مولياً لاحتمال الخ ولعل هذا رجع اليه الشارح آخر ابعده ما تبسح حواشى والده (قوله ولا تضرب المدة الا بعد الاجتماع) لعل الصورة انه عين مدة أو ان الصورة انه لا يمكن الوصول اليها أصلاً فى العادة فليراجع (قوله اذ الغالب عدم نقصها) كذا فى نسخ والصواب ما فى بعض النسخ عدم كمال الاربعة (قوله وان كلاله شروط) لا يخفى ان ذلك انما يعلم من كلامه السابق واللاحق (قوله وليكونه عينا الخ) هو تعديل ثان (قوله وان أبى ذلك اطلاق الكتاب) فيه بحث اذ هذه خارجة بقوله فى التعريف لئلا يمتنع (قوله مرتين) لا موقع له مع قول المصنف وهكذا (قوله وبمصلحة الخ) هذا دليل لكونه قيد قول المصنف مراراً بقوله متصلة كما هو كذلك فى بعض النسخ وان كان فى بعضها ساقطاً فله من المكتبة (قوله قيل وهو الاولى) أى فى كتابنا بقريته ما بعده (قوله بذكر المضاف اليه) اهله قال ستة أشهر (قوله أو خروج الدجال) عبارة التحفة قبل خروج الدجال وهو الذى يتسبب مع قوله الا ترى اما لو قيدها بنزوله بعد خروج الخ (قوله ومحله كما يحتمل الاولى ان كان ثانياً أيامه الخ) هذا مبنى كما ترى على ان نزول سيدنا عيسى انما يكون فى آخر يوم من أيام الدجال وانظر هل هو كذلك أو ان نزوله متوقع فى كل يوم من أيامه وان كان لا يقتضيه الا فى اليوم الاخير وعليه فلا يحتاج للقييد براجع (قوله مع أمره بان الاول لا تسكنى فيه صلاة) فى هذه العبارة تسامح لا يخفى اذ لا أمر هنا (قوله ما لم يرد بالبعض الفرج) ينبغى ان مثله ما اذا أطلق لحصول الخنت بالفرج كما هو ظاهر وكذا يقال فى النصف اذ هو عند الاطلاق يصدق بكل نصف (قوله أولاً أسوأ لك فيه) انظر مع قوله المار ولو قال لأجامعك الاجماع سوء (قوله على موجب الظاهر) متعلق بزيادة (قوله والوجه كما أفاده الشيخ فى شرح منهيجه انه يكون مولياً ان وطئ ثم ظاهر) لعل صواب العبارة انه يعتق ان وطئ ثم ظاهر والا فامعنى الحكم عليه بانه مول بعد وقوع الشرطين الوطء والظهار الموجبين لحصول العتق عقب آخرهما ثم رأيت الشيخ عميرة سبقت الى هذا (قوله وأجاب عنه) اى عن بحث الرافعى وقوله ومن ثم ايدى اى بحث الرافعى كما نصح به عبارة شرح البهجة وبين فى الشرح المذكور صورة جواب الباقيين فراجع (قوله أو الائمة) عطف على قول المتن سنة (قوله فان بنى منها عند الحلف الخ) لعل الصورة انه اقتصر على قوله لا اجمع السنة ولم يأت باستثناء وان أبى السباق هذا والافس يأتى قريباً مثلاً ما اذا استثنى * (فصل فى أحكام الايلاء) * (قوله من غير مطالبة) يحتمل انه بيان للامهال وهو الظاهر من

التعبير بلفظ المطالبة ويحتمل ان يكون قيد الدفع توهم انها لا تضرب الا بطلانها فليراجع (قوله
 أو وطئت بشبهة) في بعض النسخ جعل هذا مسئلة مستقلة بعد مسئلة الرجعة وهو الاليق لان
 المقصود أخذ مفهوم المتن ولا يتوجه عليه كلام الشهاب سم الا في (قوله فتقطع المدة
 أو تبطل) قال الشهاب سم أي تنقطع ان حدث ذلك فيها أو تبطل ان حدث ذلك بعد ما تم قال
 لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق واستشهد على ذلك بعبارة الروض ثم قال وأما في صور الوطء
 فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة النسبة
 نعم ان طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اه (قوله
 أو بعد ما) كان ينبغي له حيث زاد هذا ان يزيد قوله أو بطلت بعد قول المصنف انقطع ولعله
 أدخل البطلان في الانقطاع تغليباً (قوله لما ذكر) المتبادر انه قوله لحرمة وطئها حينئذ وليس
 مراداً كما هو ظاهر وإنما المراد قوله فيما مر لان الايداء انما يحصل الخ كما يصرح به كلام
 البلال المحلى (قوله بعد زوالها) كان الظاهر زواله (قوله والاعتكاف الواجب والاحرام
 الخ) هذا مكرر مع ما حل به المتن مع ان في ذلك زيادة قيد ان محله في الاحرام اذا امتنع تحليها
 منه أي بان كان باذنه (قوله فابا أراد عدم حصول القيمة به) يعني فان أراد تصويره بغير
 القيمة مع بقاء الابلاء فليصور الخ (قوله وعلى القول) يعني اذا كان به مانع طبيعي (قوله ما زاد
 عايم إقلا يقع) ظاهر العبارة ان الذي لا يقع هو الزائد فقط وصرح منه في ذلك قول الروض
 لم يقع الزائد اه فالتشبيه في قوله كما لو بان انه فاء أو طلق غير تام اذا وقع في المشبه به أصلاً
 (قوله ونفذ تطبيق الزوج ايضاً) أخذ منه ان طلاق القاذي يقع رجعياً وقد تقدم في كلام
 السارح ما يعلم منه ان الزوج لو راجعها عاد حكم الايلاء عند قول المصنف وفي رجعية من
 الرجعة فراجع (قوله وأنكره) أي اولم ينكره

* (كتاب الظهار) *

(قوله بنحو ظهرا لام) في نسخة كالتحفة بظهر نحو الام وهي الاصوب (قوله وخص به) لعل
 الضمير في خص يرجع للفظ تشبيهه وفي به للظهر ولفظه ليس في عبارة التحفة ولا غيرها فالاولى
 حذفه (قوله وهو مجنون مثلاً) الاولى حذف مثلاً (قوله بنحو ارثه لمسلم) لاجابة الى هذا
 التكلف وهو انما احتاجوا اليه لتصوير دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء فيكفي في التصوير
 هنا ان يقول بان يسلم عنده (قوله كظهر أمه) لعله كظهر أمي (قوله وامها) الصواب حذفه
 لان أم زوجة أبيه لا تحرم عليه ويجوز على بعد ان الضمير فيه يرجع الى امرضة أمه أو أبيه
 (قوله فلما مر) لعله يريد به قوله المار بجامع التحريم المؤيد اي لما علم مما مر (قوله والاولا)
 أي والايثوى الظهار فلا يكون ظهاراً ومعلوم انه ان نوى الطلاق فهو طلاق كما هو قضيه
 كونه كناية فيه فليراجع (قوله والكفارة كاليمين) بنصب الكفارة (قوله وأجاب عن بحث
 الرافعي) لم يتقدم للرافعي ذكر في كلامه لكن هذا الذي نقله عن الشيخ نقله الشيخ عن بحث
 الرافعي بلفظ ويمكن أن يقال اذا خرج كظهر أمي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق به مع به
 طلبة أخرى ان كانت الاولى رجعية اه وعبارة الشيخ في شرح المنهج بعد كلام الرافعي
 المذكور نصها وهو صحيح ان نوى به طلاقاً غير الذي اوقعه وكلامهم فيما اذا لم ينو به ذلك

فلا منافاة انتهت (قوله وجبت مذى) كون صريحاً في الظاهر) يقال عليه فيلزم ان يقع به الظاهر أيضاً ولم يتولوا به على انه قد يناقضه ما سيبقى في تعليل المتن الا ترى على الاثر (قوله وقد استعمله في غير موضوعه) الصواب حذف لفظة غير وليست في حواشي والده التي نقل منها (قوله باننا أوجبنا) تعميم في الطلاق لا بقيد النية فتأمل (قوله أو مرتباً) قد يقال هلا وقع ما قصده اولا في هذه الصورة لو نوعه في محله ولغا الثاني (قوله وظاهر أنه ان نوى به الخ) الا صوب أن يقول وظاهر أنه حيث قلنا انه ظاهراً في القسمين اى بان نواه في القسم الاول أو اختاره في القسم الثاني (قوله في القسمين) يعنى المذكورين في قوله ان نوى بانت على تحريم الخ وفي قوله أو نواه الخ (قوله أو نحوها) اى كان كانت محرمة باذنه

(فصل فيما يترتب على الظاهر) (قوله فوجبها الامر ان الخ) صريح هذا التفريع ان هذا مقدار المتن وينافيه قوله بعد وان كان ظاهراً كلامه الوجه الثاني الخ (قوله وبان العود) الا صوب ولان العود (قوله لما كان شرطاً) لا يناسب ما قد مر من ان موجبها الامر ان وانما يناسبه أن يقول لما كان احديس يبيها مع انه أتم في الجواب كما لا يخفى (قوله وان نسي اوجن عند وجودها) يعنى انه لا بد من علم بوجود الصفة في المعاق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حيثئذ كونه عند وجود الصفة ناسياً أو مجنوناً (قوله لمصلحة تقوية الحكم الخ) لو قال لانه لما كان من نواع الكلام الخ أو نحو ذلك كان أولى (قوله يعنى الاحتمال) لعل صوابه ثم عند عدم الاستفصال اى كما قاله الشافعى رضى الله عنه والافوقائع الاحوال اذا طرقها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال كما قاله الشافعى ايضا (قوله واعلم ان مرادهم الخ) هذا بحث لابن حجر (قوله وانهم قاسوه الخ) ظاهره ان القياس مذكور فيما يأتى وليس كذلك وعبارة التحفة وقاسوه (قوله وتقرير ثمن) عطف على سوم (قوله ومن ثم لو وطئ فيه الزمته الكفارة وحرم عليه الوطء) اى ثانياً كما يأتى (قوله ولو قال ان دخلت الدار فوالله لا أطول الخ) كان ينبغى تأخيرها عما مر منه ليكون استطراد البيان نظير المسئلة المقصودة هنا كما صنع في الروض

(كتاب الكفارة)

(قوله لا الصوم) انظر هذا العطف مع ان الحكم الذى ذكره في المعطوف غيره في المعطوف عليه (قوله وعدم وجوب مقارنتها الخ) لعل وجه افادة كلام المصنف بهذا من حيث اطلاقه وعدم تقييده (قوله فاحتج لتقديم النية) يعنى فاحتجنا للحكم بجواز التقديم (قوله وعلم من كلامه ان مثلها الخ) انظر ما وجهه (قوله بجامع حرمة اسباب) هذا لا يأتى في القتل الخطا الذى وردت الآية فيه وعبارة التحفة بجامع عدم الاذن في السبب (قوله لان تقدمهما مضر) عبارة التحفة لان تقدمهما من خنصر أو ينصر لا يضر كما علم الخ وهى الصواب (قوله نعم الاوجه ان غير الابهام الخ) لا حاجة الى بحث هذا اذا الفقه في كلام المصنف أعم من أن يكون بقطع أو خافياً وانما يحتاج اهذ فيما يأتى في الجراح فيما لو جنى على اصبع غير الابهام فقطع منها أنفه والحال أنه ليس ايهما الاغلبين ثم رأيت الشهاب سم سبق الى بعض هذا (قوله ولا من قدم للقتل) اى وقتل كما هو ظاهر مما يأتى (قوله فكان عوده نعمة

جديدة) هو بتشديد التون من فكان ليوافق ما سيأتي قريبا آخر السوادة (قوله لانه جازم
 بالاعتناق) قال لشهاب سم فيه نظرا لان انية ليست مجردة صد الاعتناق بل الاعتناق عن
 الكذارة وهو متردد فيه قطعا فانظر بعد ذلك ما بناء على هذا اه (قوله ووجه عدم المناقاة
 الخ) قال الشهاب المذكور قد يقال هذا لا يدفع المناقاة الموردة هنا وهي دلالة ما هنا على
 زوال العمى المحقق وما هنا على عدم زواله فنام له اه (قوله لا هما) اي أم الولد
 وذو الكتابة وفي بعض النسخ اسقاط لفظ هما وافراد ضمير رفعهما وهو فاسد لا فائدة ان الكلام
 في لفظ عتق وهو ايسر كذلك (قوله ويجوز رفعهما) اي في حد ذاته لا في خصوص كلام
 المصنف اذ يتنافيه ذي وقضيته عدم رفعهما على الوجه الاول ويتنافيه قضية قوله اقامة
 للمضاف اليه مقام المضاف اذ معناه اقامته منامه في الاعراب كما لا يخفى قال الشهاب سم
 فان اراد أنهم جاء على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف وقضية
 ان هذا مع كونه ليس من قبيل اقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جبر المضاف
 اليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله اه (قوله لان الاصح اعتباره من رأس المال) هذا
 مبني على كلام سابق من النسخ لا بد منه والافعال كلام محتمل وعبرة الروض وشرحه وان عاق
 عتقه عنها بالدخول مثلا ثم كاتبه فدخل فهذا يعجز عن اعتبارها بوقت التعليق اول لانه مستحق
 العتق عن الكتابة وقت حصوله فيه وجهان بناء على الخلاف فيما لو علق عتقه بصحة فوجد في
 الصحة وقد توجد في المرض فوجدت في المرض هل يعتبر العتق من الثلث او من رأس المال نقله
 الرافعي عن المتولي وقضيته ترجيح الاجزاء ن وجدت الصفة بغير اختيار المعلق لان الاصح
 اعتباره من رأس المال حينئذ نظر الوقت التعليق انتهت (قوله ويسقط به الفرض) انظر
 ما مرجع الضمير وعبرة شرح الروض ويطل الاستثناء في صورته كما لو استثنى عضوا من
 الرقيق واذا لم يمنع الاستثناء فكذا العتق لم يمنع سقوط الفرض انتهت (قوله كما ذكره) اي
 المعلق اي فيقع على طبق ما ذكره (قوله وكأنته عنها) اي عن كفارتك (قوله اما
 ما فضل او بعضه فيباع الفضل قطعا) اي اذا كان يني برقبته كما يعلم مما يأتي (قوله ولا تنظر
 الى تضررها) اي من وجد العبد بغيره ومن غاب ماله (قوله ولثاني بوقت الوجوب الى
 آخر الاقوال) عبارة الجلال والثالث باي وقت كان من وقت الوجوب والاداء والرابع باي
 وقت كان من وقت الوجوب الى وقت الاداء انتهت وفي بعض نسخ الشارح سياق الثاني
 كالثالث في عبارة الجلال (قوله فان تكلف العتق الخ) لا يخفى ان هذا لا يتأتى في العبد فهو
 غير مراد هنا (قوله لان الموت غير رافع للتكليف) انظر هل مثله مالوا خبره معصوم بموته
 في اثناء الشهرين والاقرب الفرق لان المقصود في يوم رمضان اشغاله بالصوم احترامه للوقت
 وأما هنا فلا فائدة لصومه لتيقنه عدم حصول التكفير بذلك فانظروا انه يعدل الى الاطعام
 فليراجع (قوله ان افسده بعد الخ) في نسخة وان افسده بغير عذر وحاصلها أنه يتقلب
 فلا سواء افسده بعد أم بغير عذر فليراجع المعتمد (قوله بعذر يمكن معه الصوم) بمعنى يصح
 معه الصوم بقرينة ما يأتي حتى لا يرد المرض (قوله بان العادة في مجيء الحيض اضبط) وقد
 يفرق ايضا بان النفاس لا يلزم منه قطع التتابع وان شرعت فيه بعد تمام الحمل لاحتمال ولادته.

بـ لا ونفاسها لحظة فيه (قوله ما صر عن الذخائر) انظر في اي محل مر (قوله والاعضاء
المستغرق) اي الجميع النهار اذ غيره بان افاق في النهار ولو لحظة لا يطل الصوم كما مر (قوله
تعدر النسخ الخ) يعني لا مكان الجمع لانه حيث امكن الجمع لا يصار الى النسخ فتأمل
(كتاب اللعان) *

(قوله الابعاد) هو بالجرب لا من امن أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف اي وهو اي اللعن الابعاد
وعبارة شرح الروض واللعان لغة مصدر لا عن وقد يستعمل جمعاً للعن وهو الطرد والابعاد
انتهت (قوله للمضطرق ذف من لطح الخ) هذا يخرج عنه امان المرأة (قوله في معرض
التعير) يخرج عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب (قوله لاحدهما) اي الاحد الدائر الصادق
بها اذا قالت له يا زانية وبه اذا قال لها يا راني وكان ينبغي حيث زاد الخشني أن يقول لاحدهم
(قوله فلا يكون قذفا) اي فلا يترتب عليه شيء من احكامه اي بخلاف ما اذا لم يقطع بكذبه
اي بان كان يتأني وطؤها فانه قذف يترتب عليه احكامه كما يأتي وان لم يكن فيه الا التعزير
(قوله ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قذفا) اي موجباً للحد والافلاخفاء أن بعض
ما عطف على هذا ما يأتي قذف فتأمل (قوله بحق) متعلق بشهد (قوله اتجه عدم انقه
وتعزيره) هو بجر تعزيره (قوله في المتن مع وصفه بتعريم) اي واختيار وعدم شبهة كما يأتي
(قوله ويؤيده ما يأتي في زينة بك وبالوطي) تبع في هذا حج لكن وجه التأييد لذلك ظاهر
لانه يختار أن يالوطي صريح وأما الشارح فالذي سيأتي له اختياره كناية فلا تأييد فيه (قوله
أما الرمي الخ) محترق قوله لذكر أو خشي عقب قول المصنف دبر (قوله ومثله باعاهر كما فتى به
الوالد رحمه الله تعالى) قال اعني الوالد فان قال الرجل لم أعلم كونه قذفا ولم أنه به قبل قوله لخفاه
على كثير من الناس اه (قوله والوجه لزوم الحد بمجرد اللفظ مع التنية وان لم يعترف الخ)
انظر ما المراد بهذا وامل المراد أنه يتحدث حيث تلفظ بالكناية واعترف بإرادة المعنى الذي هو قذف
وان لم يعترف بانه قصده بذلك القذف بمعنى التعير فتأمل (قوله ويجري نحو ذلك في اجنبي
واجنبية فتكون كالزوجة) وجهه في انت أن في معنى في الصورة السابقة احتمال انت أهدي
للزنا معنى كما وجهه به حج (قوله خلا للجوي) عبارة الجويني اذا قذف رجل امرأته وهو
لا يعرفها حين قذفها لكونها منتقبة بخمارا وكان ذلك في ظلمة ثم بان أنها زوجته فليس ذلك
قذف ولا لعان الى أن قال وانما فصلنا بين هذه المسئلة وسائر مسائل القذف لانه اذا عرف من
يقذف فظاهر القذف أنه اخبار فاذا جاز عن تصديق ذلك الخبر وجب عليه الحد أو اللعان وأما
اذا كان لا يعرف المقذوف فلا يتصور أن يخبر عن احواله او ارتكابه الزنا الخ ما أطال به
(قوله اي كل من له عليه ولادة) اهـ له من خصوص جهة الابوة فليتأمل وليراجع (قوله لم
يكن مقراب الزنا قطعا) اي لان الاقرار لا يكون بالكليات (قوله وقبل بينهما وجهان) يعني
في مسئلة الاعضاء وسكت عن مقابل ما بعد ما وتكفل به غيره كالجلال وفي كلام الشارح اي سام
(قوله وان لم يقاد) اهل الواو الحال والافالمقابل لا يسعه أن يقول بسقوط العقبة فيما اذا قلد
(قوله ولو غير ذلك الزنا) يعني سقط حد من قذفه قبل ذلك الزنا ولا حد على من قذفه بعد هذا
الزنا (قوله ولو قذف شخصاً برزنا بعلمه المقذوف الخ) لم يظهر لي المراد من هذا فليتأمل

(قوله ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف) في العبارة تسمع والمراد أنه لا تسمع الدعوى ولا يسوغ التحليف (قوله الذي فيه الشركة) يعني السوط الذي فيه الشركة ~~تكم~~ كما اذا ورثه ثلاثة

* (فصل في بيان حكم قذف الزوج الخ) * (قوله لا احتياجه حيث لا تتقام منها الخ) عبارة الجلال المحلى وانما جاز حيث لا القذف المترتب عليه اللعان الذي يتخاص به منها لا احتياجه الخ (قوله وكان شاع زناها الخ) معطوف على قول المصنف كشـ ياع زناها لا على قوله كان وآه في خلوة فهو مجرد يو كذا الظن ككل واحد مما بعده (قوله لا به رعا دخل عليها النحوسة واكرام) هذا تعليل لما في المتن خاصة لما بعده ايضا كما لا يخفى (قوله وامكن كونه منه ظاهرا) اي بخلاف ما اذا لم يمكن شرعا كونه منه كان أثبت بدلا من ستة اشهر فانه منفي عنه شرعا فلا يلزمه النفي (قوله لزمه قذفها) قال الشهاب سم ونفيه صادق مع امكان كونه منه ايضا وعليه ينبغي تقييده بما اذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى اخذا بما يأتي في قول المصنف ولو لم زناها الخ فليراجع اهـ (قوله ويمكن حل كلام الكتاب على ذلك) اي بان يقال الحل فيه صادق بالزوم وقد مر تقييده بمثل ما قيد به هذا الوجه (قوله ولانه يتضرر باثبات زناها) اهل الضمير في يتضرر للولد والافقـ در حل القذف واللعان عند علم الزنا أو غلبة الظن به مطلقا

* (فصل في كيفية اللعان الخ) * (قوله ولو ثبت قذف أنكره قال فيما ثبت من قذف اياها بالزنا) اي بان يقول أشهد بالله اني ان الصادقين فيما ثبت الخ فلا يكفيه في دفع الحد أشهد بالله اني ان الصادقين في انكاري ما ثبت على من رمي اياها بالزنا خلافا لما في الباب وعبارة الروض وشرحه لو ادعت امرأة ان زوجها قد فها ولم يعترف به بان سكت أو قال في الجواب لا يلزمني الحد فأقامت بينة بقذفه اهل الاعن وان كان قد انكر القذف وقال ما رميتك لاحتمال التأويل بان الصدق ليس برمي أو بان ما رميتك به ليس بقذف باطل بل هو صدق فالتسكوت وقوله لا يلزمني الحد وانكاره القذف مع التأويل واحتماله ليس انكارا للقذف ولا تكذيبا للبينـة في الحقيقة ولان قوله مر دود عليه بالبينـة نصار كانه لم ينكره بقوله في لعنه أشهد بالله اني ان الصادقين فيما اثبتت على من رمي اياها بالزنا نتهـ (قوله تفاؤلا) عبارة شرح الروض وعدل عنها أدباً في الكلام (قوله في المتن فقال وان الولد الذي ولدته الخ) ظاهره أنه يأتي بهذا اللفظ حتى في الخامسة ولا يخفى ما فيه فعمل المراد أنه يأتي في الخامسة بما يناسب كان يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وفي ان الولد من زنا ليس منه فتأمل (قوله لاحتمال أن يعترفه ان وطء الشبهة زنا) اي فقد يكون هو الواطئ لها بالمشبهة ويعترفه ان وطء زنا لا يلحق به الولد ويحتمل أنه انما احتج لذلك لانه قد يكون الواقع ان الولد من شبهة غيره فلا يكون صادقا في شهادته بانه من الزنا فاحتج الى ذلك ليشمل ما ذكر ونحوه ليكون صادقا وان لزم من الاقتصار على ذكر الزنا كونه ليس منه فتأمل (قوله تنين) لئلا أن تقول بل هو ضروري في عبارته اذ لا يصح قولها هنا أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماها به ولا قوله هناك ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رميت به ثم رأيت في حواشي سم مانصه قوله تنين لا غير اي

اذ لو عبرنا ايضا برماهاصح اه وفيه تأمل لانه وان صح في حد ذاته الا أنه يحفل بالمعنى المراد
اذ لا يكون حينئذ من مقول القول وينحل المعنى الى أنها تقول في شأن ما رماها به من الزنا
أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيكون مقول قولها أشهد بالله انه لمن الكاذبين فقط وظاهر أنه
لا يكفي فتأمل (قوله بالبناء للفاعل ليناسب ما قبله) انظر ما المراد بما قبله وصرح قوله
الشامل الخ ان المراد به القاضى و الظاهر ان مراده بما قبله امر القاضى اذ يأتى ان الامر هو
الملتقى وحينئذ في قوله الشامل الخ تسمع ويؤخذ من قوله بعد ودعوى تعين بانه للمفعول
الخ أنه يجوز بناء للمفعول غاية الامر أنه غير متعين على انه يوجد في بعض نسخ الشارح بالبناء
للمفعول بدل قوله بالبناء للفاعل وهى لا تلائم قوله ليناسب ما قبله الخ كما لا يخفى (قوله لكل
منهما) اى المتلاعنين وقوله من احداً وأنتك يقرأ بفتح الميم من من ان كان يلقن مبنياً للفاعل
و يكون من هو الفاعل واحد خبر مبتدأ محذوف اى يلقن كلمات اللعان للمتلاعنين من هو
احداً اولئك من القاضى ومن ألقى به وان يلقى للمفعول كان من بكسر الميم حرف جر متعلقا
يلقن ثم ان كان نائب فاعل يلقن ضمير الملاعن لم يأت قوله لكل منهما وان كان نائب الفاعل
كلماته تأتى فتأمل (قوله ويقذف) معطوف على يلاعن فهم متنازعان في باشارة بالنسبة
للأخرس فتأمل (قوله قبل لعان الزوج) انظر مع ما مر من اشتراط تأخر لعانتها (قوله
ولو في كفر فيما يظهر) اى وفاقا للبند نجى ومن تبعه وخلفا لما وردى ومن تبعه في قولهم
انه يفاظ على الكفار في وقت أشرف صلواتهم واعظم أوقاتهم في اعتقادهم لكن يشك على
هذا ما يأتى عقب قول المصنف لايت نارونى من قوله ويعتبر الزمن بما يعتدون تعظيمه فان
كان ذلك خاصا بمن لا يتدين فبطاب الفرق بينه وبين غيره (قوله والحق بعضهم بعصر الجمعة
الاقوات الشريفة) اى فى أنه يؤخر اليها ان يسر (قوله وفى رواية صحيحة) صدره هذه
الرواية من حاف على منبرى الخ (قوله ومحل التغليظ بالمساجد الثلاثة الخ) فيه أنه لم يقدم
ذكر التغليظ بالمساجد الثلاثة حتى يقيدهم هذا فاعل مراده محل التغليظ بما فى المساجد الثلاثة
اى من الركن والمقام الخ (قوله للنصارى) اللام فيه بمعنى فى وكذا فى اليهود وليس
للاختصاص والأفاد ان الذى مطلقا يلاعن فى كل من البيعة والكنيسة فبلاعن النصارى
فيهما وكذا اليهود وليس كذلك (قوله الاما به صور) هذا ليس من جملة ما علم مما تقرر
(قوله بلاذهم) هل منه ما نحن فيه من الدخول للملاعة فلا يدخل الا باذنهم فان كان كذلك
وامتنعوا فإى محل يلاعنون يراجع (قوله ويهزر عليه) اى ان كان ميمزا (قوله نقذ)
اى اللعان المشتمل على التقي فينتفى النسب ويسقط الحد كما صرح به الأذرى (قوله وان لم
يلاعن ولا يمينه) اى بالزنا (قوله ثم قذفها بالزنا الاول واجب حد واحد) اى وان قذفها
غيره واجب حدان وهذا هو الذى يترتب عليه قوله وان أقام بأحد الزنا يمينه الخ فالظاهر ان
ما ذكره أسقطه الكتبة من الشرح به داثباته بدليل حاله عليه فيما يأتى واعلم أنه انما تعدد
الحد هنا لاختلاف موجب القذفين اذ الثاني يسقط باللعان بخلاف الاول فصار الحدان
مختلفين ولا تدخل عند الاختلاف (قوله فلا تحل له بعد ذلك بشكاح) يعنى لا يحل له نكاحها
ولا وطؤها بشكاح وقوله ولا ملك يمين اى لا يحل له وطؤها بملك يمين وان جازله فملكها (قوله

في المتن وان ا كذب نفسه) انما ذكر هذا هنا ولم يؤخره عن قوله وسقوط الحد الخ للإشارة الى
ان ا كذاب النفس له تأثير في سقوط الحد وما بعده وقد نبه الشارح على ذلك بقوله فلا يقيد
ذلك عود حمل لانه حقه بل عود حد ونسب (قوله لان المراد هنا بالا كذاب نسبة الكذب
اليه ظاهرا) اي وذلك انما يبرعه بما كذب نفسه يجعل نفسه منصوبا وأما رفعه وان صح في
نفسه الا أنه لا يؤدى هذا المعنى اذ لا يفهم من قولنا كذبه نفسه الا أن نفسه تنازع فيما ادعاه
وهذا غير مراد هنا كما لا يخفى وقد أشار الشارح لهذا تبعا للحج بقوله وذلك لا يظهر اسناده للنفس
وبهذا يدفع ما في حواشي ج للشهاب سم مما خصه أنه كما يصح نسبة الا كذاب اليه
يصح اسناده لنفسه بمعنى ذاته اذ هما عبارة عن شئ واحد والتغاير بينهما أمر اعتباري فكيف
يسلم ظهور النصب دون الرفع ووجه الاندفاع ما قدمته من أنه وان صح كل منهما الا ان معنى
ا كذب نفسه غير معنى ا كذبه نفسه كما يشهد بذلك الاستعمال فتأمل (قوله ولم يحض زمن
يمكن فيه اجتماعهما) يعني لم يحض زمن يحتمل اجتماعهما فيه بالفعل بان قطع بانه لم يصل اليها
في ذلك الزمن كأن قامت بينة بانه لم يقاوق بلده في ذلك الزمن وهي كذلك ولا تظن لاحتمال
ارسال ما اليها كما نقله سم عن الشارح خلافا للحج والافق قد يقال ان ذلك ممكن دائما فلو
نظرنا اليه لم يكن اللعوق فيما اذا كان احدهما بالشرق والاخر بالمغرب ممتدرا أبدا كما لا يخفى
وايسر المراد من الامكان في قوله ولم يحض زمن يمكن الخ مجرد مضي مدة تسع الاجتماع وان قطع
بعدم الاجتماع اذ ذلك مذهب الحنفية لامذهبنا وبهذا تعلم ما في حاشية الشيخ (قوله فيأتي
الحاكم ويعلم الخ) اي فالمراد بالنفي المشروط فيه القورا اعلام الحاكم وليس المراد منه النفي
الذي تترتب عليه الاحكام لانه لا يكون الا باللعان (قوله بل يلزمها ان صدقت) ظاهر
هذا الصنيع أنه يجوزها باللعان وان كانت كاذبة فتقول اشهد بالله انه لمن الكاذبين الخ وهو
بعيد جدا كما لا يخفى ويحتمل أن قوله يلزمها تفسير المراد بالحوال الذي أفاده قول المصنف لهما
فيكون قوله ان صدقت تقييد للمتن نفسه بالمعنى الذي ذكره الشارح فليراجع

(فصل في المقصود الاصل من اللعان) (قوله وهو في النسب) لأن تنازع في
كون هذا هو المقصود الاصل منه على ان الفصل مقصود للعان الزوج سواء كان لاني ولدا وحاد
(قوله بل يلزمه اذا علم) فيه ما مر قريبا (قوله اذا علم) اي اوطن نظاما وكذا كما مر (قوله
بل يلزمه ان صدق) فيه ما مر ايضا (قوله اظهر الصدقة) اي المترتب عليه دفع عارا الحد
والفسق وغير ذلك وأما قوله ومبالغة في الانتقام منها فلا يظهر له دخل في الزوم (قوله لتلا
يعود للايذاء) اي لما من شأنه الايذاء والافلا ايذاء في القذف المذكور أو المراد ما يحصل منه
الايذاء عند الكمال أو المراد مطلق الايذاء اي حتى لا يعود للايذاء أحد فتأمل (قوله او تعزير
بقذف صغيرة) اي يمكن وطؤها بقرينة ما قدمه اذا التي لا يمكن وطؤها يستوفي لهما الحاكم (قوله
بل عليه ان علم زناها) اي بعد النكاح كما هو ظاهر فليراجع (قوله في المتن ويلاعن) وظاهر أنه
لا يفتي بهذا اللعان ما ثبت عليه من الحد الاول (قوله ما لم تنكرا صلي النكاح) في استثناء هذا
مما لو اختلفا بعد الفرقة المؤذن باتفاقهما على تقدم نكاح مسامحة لا تخفى

(كتاب العدد)

(قوله وهو اصطلاحاً ما لا يعقل معناه) قال الشهاب سمع اعل في حده مسامحة اه اي
لان الذي لا يعقل معناه في عباراتهم هو المتعبد به لا نفس التعبد (قوله فلا عدة فيه) هذا
ليس من جملة ما أفهمه المتي كما لا يخفى (قوله وهو كل ما لم يوجب على الواطئ حداً الخ) يرد
عليه المكره على الزنا الا في وجمل هذا عبر حج لكن ذاك يختار ان المكره كالمجنون والمراهق
وفي بعض نسخ الشارح بدل هذا ما نصه وهو ما لا يوصف بمحل ولا حرمة وان أوجب الحد على
الموطوءة اه والاول أولى وان اورد عليه ما ذكر (قوله بذ كرم متصل وان كان زانداً) وفي
نسخة بذ كرم متصل اصلي أو زائد على ما ادعاه الزركشي واعل وجهه الاحتمال لاحتمال
الاحتيال منه كما استدخال المتى ولو في دبر الخ (قوله ويؤخذ من ذلك انه لو اكره الخ) انظر ما وجه
الاخذ (قوله لانا لا نعرف كونه منه) نضيفه انه لو علم كونه منه يلحقه وينافيه قضية التعليل الثاني
على انه لا يناسب ما الكلام فيه من الاستدخال (قوله ووطء الاب) هو بالنصب عطف على وطاء
الشبهة (قوله لفهوم الآية) الظاهر لمنطوقها كما لا يخفى (قوله ولو أقرت بانهم من ذوات الاقراء
الخ) هل مثله ما لو أقرت بانهم من ذوات الاشهر ثم اكدت نفسها وقضية التعليل الا في
المسئلة الا تية عقب هذه أنهم انقبل فليراجع (قوله لكن المراد هنا) اي في هذا الباب بناء على
الظاهر الا في حتى يتأني قوله المختوش وكان الاولى اسقاط لفظ المختوش ليتأني كلام المصنف
الا في (قوله وهو في ذم الطهر اظهر) وسيأتي وجهه في الشرح قريباً (قوله في المتن انتقال من
طهر الخ) فيه تسميح والمراد طهر تنتقل منه الى حيض كما بينه الجلال (قوله فعدتها تسعون
يوماً) لعل الصورة ان الدم لم يندثرها الا بعد الطلاق وان لم عليه قصور اذ لو كانت الصورة أعم
من ذلك اشكل فيما اذا طلقت في اثناء شهر كان الدم عليهما من اوله فانما حينئذ مطلقة في طهر
احتوشه دمان وقضية ما مر حسب ان ما بقي منه بقرة ثم رأيت الشهاب سمع استوجه حسبانه بقرة
قال الا أن يمنع منه نقل (قوله والعبرة في كونها حرة أو أمة) سيأتي أنه لا عبرة بظنه في كونها
أمة فالصواب اسقاط قوله أو أمة وهو تابع فيه حج لكن ذاك يذهب الى أن الظن يؤثر فيها
(قوله فيما يظهر) الاولى حذفه لا غناء قوله فيما يأتي وهو الوجه عنه (قوله اعتدت بقرة)
اي لزوج مثلاً سابق اولاً حق كما هو ظاهر فليراجع (قوله وعلقه) يعني الولد كما هو مصرح به
في التحفة وعل الكنية أسقطته من الشارح (قوله أو ولدت ولم تردما) انظر هذا معطوف
على اي شيء ولا يصح عطفه على محض لانه يقتضي أنها اذا حاضت وولدت ولم تردما تعند بالاشهر
لان أو يقدر بعدها نقيض ما قبلها ويقتضي ايضاً ان الحكم فيما اذا رأت دم النفاس يخالف
ما اذا لم تره * وفي القوت مانصه (فسرع) لو ولدت ولم تر حيضاً قط ولا نفاساً في عدتها
وجهان أحدهما بالاشهر وهو قضية كلام الكتاب وظاهر القرآن أن قال والثاني انه من
ذوات الاقراء وصحة الفارق في فعله هذا هي كمن انقطع دمها بالاسباب ظاهر اه فالشارح ممن
يختار الوجه الاول لكن يبقى الكلام في صحة العطف فتأمل (قوله ولا يحسب ما مضى للاولى
باقسامها) اي بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة اليها والاولى من لم تحض والثانية
من أبست (قوله فلا يؤثر فيه الحيض) اي بالنسبة للاولى باقسامها بخلاف الثانية كما يأتي
كذا في التحفة فكان على الشارح أن يذكره واعلم سقط من الكنية (قوله فوجب انتظار

عدم الدم) لعل عدم محرف عن عود كما هو كذلك في الحقة (قوله بل قال الجويني الخ) انظر
هـ هذا الاضراب مع أنه لا يتم الدليل الا بضمونه اذ قول الصمائي ليس حجة عندنا الا ان سكنت عليه
البياقون بشرطه فيكون اجماعا سكونيا (قوله ومن زعم ان ذلك استعجال للتكليف الخ)
عبارة الحقة وزعم ان استعجال التكليف ممنوع ليس في محله (قوله المعاق طلاقها) هو رفع
المعاق نائب الفاعل (قوله أو قرأين) اي فيما اذ لم يتقدم لها حيض اصة لا والا فقد مر أنه
يحسب اياها ماضى قرء وعليه فقد تمت العدة بهذين القرأين فلا يحتاج الى ثلاثة اشهر ويجوز
أن يكون مراده هنا بالقرء الحيض على خلاف ما مر (قوله في الباب الثاني) اي من كلام ابن
المقرئ وهو قوله وان نكحت اي فاسدا بعد قرأين ووطئت ولم يفرق بينهما الى ماضى من البأس
اتمت الاولى اي عدة الزوج الاول كما هو القرض بشهر واعتدت للشبهة اي للنكاح الفاسد
(قوله واجاب الوالد الخ) وقد يجاب ايضا بالفرق بين المسئلتين بان الصورة هنا انه يبين يابوغها
من الياس وانقطاع حيضها قبل فراغ العدة انما ليست من ذوات الاقراء بخلافها ثم فان
الصورة انها حاضت بعد القرأين وانما يمنع من حسب بان الاقراء مانع خارجي هو قيام النكاح
أو الشبهة بل قد يقال ان هذا أولى من جواب والد الشارح اذ قوله فيه اصدور عقد النكاح بعده
يقضي أنهما لو آيت عقب النكاح ولم يحصل لهما قرء ثالث أنهما تكمل بشهر وظاهر أنه ليس
كذلك فتأمل

• (فصل في العدة بوضع الحمل) • (قوله بطلاق رجعي أو بائن) الاولى حذفه ليشمل
الفسخ والانقضاء على ان قصره على هذا الايل في قوله الاتي من زوج أو وطء شبهة (قوله
وقول الشارح الخ) انظر وجه تخصيص التقييد الاتي بكلام الشارح مع ان كلام الشارح
مساو لكلامه نفسه بل لا موهو اوج الى هذا التقييد لتصريحه ولا يشمل المتن
لميت على ان الشارح الجلال لم يزد على تصوير المتن فكان اللائق جعل التقييد للمتن نفسه
(قوله وزعم أنه لا يقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقفه مما قبله مع قوله الصريح الخ
ثم قال ويجاب بان موقعه التنبية على وقوع هذا الزعم وانه مردود اه وفيه ما فيه اذ كيف
يسوغ له رده مع جزمه به أولا (قوله غاطه فيه الرافعي) قد شنع الشهاب سم على الشهاب
جج في نسبته التغليب للرافعي مع انه لم يصرح بتغليب وانما قال ان فيه خلا والشهاب جج
لم ينفرد بنسبة التغليب للرافعي بل سبقه اليه الاذرى وغيره (قوله ولما ادعاه في الغلط)
وعبارة جج واقائل أن يقول وكل من العبارتين يؤهم عدم المسبق الى هذا الجواب وليس
كذلك بل هو لابن الرفعة مع مزبد بسط (قوله مراعاة لذلك) هو معمول انفيه (قوله بأنه
يحتمل للشك الخ) الاولى طرح لفظ الشك وان جاز أن تكون اللام فيه للتعليل أو بمعنى عند
(قوله وبأن وجوب نفقتها وسكناها) في الحقة عقب هذا ما نصحه أولا كثيرا وحذف هذا
لعله مما قبله بالاولى لانه اذا ثبت ذلك في البائن في الرجعية التي هي زوجة في أكثر الاحكام
أولى اه وكان على الشارح ان يذكره ليتضح قوله الاتي وبما تقر في عبارته اندفع
ما اعترض به عليها الخ نعم قال الشهاب سم ان قوله لعله مما قبله بالاولى غير ظاهر في قوله
أولا كثيرا اه فاعل الشارح حذف قوله أولا كثيرا لذلك لكن لزم عليه ان قوله فيما يأتي

وبما تقر الخ غير ظاهر المعنى (قوله في المتن حسبت المدة من الطلاق) قال في التمهيد عقبه
 مانصه ان قارنه الوطء والاثن امكن الوطء قبله وحذف هذا من البائن وكان على الشارح
 ان يذكره كما ذكره في البائن (قوله وانها من محاسن عبارته) لعل الواو فيه للحال
 او استئنافية فتكون همزة انهم امكسورة فيها والاف لم يتقدم ما يصح عطف هذا عليه وعبرة
 التمهيد وبما قرره في عبارته يعلم زيف ما عترض به عليه او انها الخ (قوله وفي الرجعية وجه
 الخ) عبارة التمهيد فان قلت في الرجعية وجه انه يلحقه من غير تقدير مدة من أين يؤخذ ذلك
 قلت من قوله المدة بال العهدية المصروفة بان الاربع تعتبر فيها أيضا اهـ وغرضه مما ذكره دفع
 ما يقال ان المتن أطلق في المدة فلم يقدرها مع ان ذلك وجه ضعيف قال الشهاب سم قديقال
 ان رد الوجه يؤخذ من ذكر المدة فقط اذ لا مدة على هذا الوجه (قوله ويؤخذ رده) هو وصف
 لوجه (قوله وفيه الجمع الممار) اي في الفصل السابق بعد قول المصنف وعدة مرة الخ

* (فصل في تداعيل عتق امرأة) * (قوله وهي عن تحيض حاملا) عبارة باللال
 وهي ترى الدم مع الحمل وقتئذ بالراجع انه حيض انتهت وكأنه قيد به لحل الخلاف والافسائي
 قول الشارح سوء أراءت الدم مع الحمل أم لا وان كان ذلك لا يناسب ما ذكره هنا وانما عبر به
 من لا يراعي الخلاف كشرح الروض (قوله وتبعهم الشارح) فيه وقفة تعلم بمراجعة كلامه
 (قوله والافسائي مع الحمل الخ) في العبارة قلاقة لا تخفى والمراد والافسائي عدة غير
 الحمل الا بالاقراء وتتقضى عدة الحمل بوضعه (قوله وبعده لا تجديد) اي الى انقضائه عدة
 (قوله فاحتمل وقوعها في عدة الغير) قال في التمهيد وظاهر كلامهم ان له التجديد بعد الوضع
 في زمن النكاح مع انه في غير عدته ويوجه بان المحذور كونها في عدة الغير وقد اتفق ذلك اهـ
 (قوله بان تستأنفها الخ) هو تصوير للمتن

* (فصل في حكم معاشرته المفاقر للمعدة) * (قوله في حكمه معاشرته المفاقر) انما
 اقتصر عليه في الترجمة لانه هو الذي تتعلق بمعاشرته الاحكام الاتية بخلاف الاجنبى فانه
 لا يتعلق بمعاشرته حكم (قوله بان كان يحتل بها الخ) عبارة بعضهم بالمواكلة والمباشرة وغير
 ذلك (قوله ولو في بعض الزمن) صادق بما اذا قل الزمن جدا ولعله غير مراد وانه انما احتز به
 عن اشتراط دوام المعاشرة في كل الازمنة فليراجع (قوله أو معه) بتعين بالنسبة للبائن بما
 اذا لم تكن شبهة والافسائي ان الوطء شبهة يقطع عدة البائن وكان الاصول أن يبقى المتن على
 ظاهره فان التقييد بعدم الوطء لآتي الاحكام الاتية لآتي الاوجه فليراجع (قوله ومن ثم
 لو وجدت الخ) ظاهره وان لم يكن ووطء يمكن عبارة شرح المنهج نعم ان عاشرها بوطء شبهة
 فكلا رجعية انتهت وهي التي تلائم ما يأتي فتأمل (قوله خاصة) يرد عليه عدم حده بوطئها
 الآتي مع انه في عبارة والده مستثنى مع الطلاق (قوله بلاوطء) عبارة التمهيد بغیر شبهة ولا
 ووطء انتهت وهي التي تناسب قوله الآتي اما اذا عاشرها بشبهة (قوله وان عاشرها الخ) انظره
 مع قوله المار اما اذا عاشرها بشبهة ككونه سيدها وانظر ما دخل تحت الكاف ثم واصل الكاف
 استقصائية وعبارة الروض ومعاشرته سيدها واجنبى لمعتدة ووطئها بالشبهة يمنع
 احتساب العدة انتهت وعبارة شرح المنهج اما غير المفاقر فان كان سيدها فهو

في قوله كالمفارق في الرجعية أو غيره فكالمفارق في البائن انتهت وهو ما صرح به في ان
الكاف استقصائية

*(فصل في الضرب الثاني الخ) * (قوله نظر الى ان عشر الخ) هو تعليل للقول بعدم
اعتبار اليوم العاشر الذي هو أحد الوجهين المفهومين من قوله الا في اليوم العاشر لا لعدم
الاجماع على اليوم العاشر وان اوجهه سياقه وتحرير العبارة الا في اليوم العاشر فقد قيل بعدم
اعتباره نظر الخ (قوله وحذف التاء انما هو لقلب الخ) قد يقال ما الداعي الى هذا مع ان
عشر ايسم عمل فيها الا ان يقال هو وان استعمل فيها الا ان اسم عمله في الايام على خلاف
الاصل فتأمل (قوله ولان القصد بها التجميع) هو انه اخرى للمتن من حيث المعنى اكن لا من
حيث أصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كونها أربعة أشهر وعشر ابل من حيث استواء
المدخول بهما وغيرهما فيها (قوله والحكمة في ذلك) قد يقال ان ذلك ينافي كونهم التجميع
المستوى فيه المدخول بهما وغيرهما (قوله وتكمل من الرابع) من فيه اية دائمة (قوله في هذا
الباب) انظر ما الداعي اليه هنا وليس في الحقيقة (قوله اذ صورته ان يطار زوجته الخ) هذه
الصورة هي محل النزاع فليست تعليل للصحة وانما تعليل الصحة قوله بعد اذا ظن كأنقلها الخ
(قوله وبذلك سقط القول الخ) قال سم هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح يعني حج الذي
قصد الشارح الرد عليه من الفرق بأن عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلقت باختلاف
الظن فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم يختلف بذلك (قوله وبه يفرق) هذا من تنمة
الكلام المردود (قوله او يكون ذلك تنظيرا) اي فكأنه قال ولو احتملنا نظير المتني بلعان فانه
ينسب الى الثاني احتمالا امكن ينظر ما صورة المنسوب اليه في مسئلتنا احتمالا (قوله في
المتن فلو مات صبي) اي دون تسع سنين كما يعلم ذلك مما صرح به في باب الخرج وصرح به في الحقيقة هنا
(قوله لقد أنشيه) ينافي في المسائل انه يلحقه الولد مع فقد أنشيه فلعل العلة مركبة من هذا
التعليل والذي بعده ان سلم ان المسائل عهد لثله ولادة (قوله هذا ان لم يولد لثله) هذا راجع
الى الصبي فقط بقريته ما صرح ان الممسوح لم يعهد له ولادة (قوله لانه قد يبالغ الخ) قد يقال
ان هذا يتأتى في الممسوح بالمساحقة اذا ذكر لاثله في الماء وانما هو طريق كالتقبة (قوله
في المتن فلو حكم بالقديم قاض) اي يخالف كما هو ظاهر ويرشد الى ذلك قول الشارح لاختلاف
المجتهدين والافلو كان مستندا للقضاء مجرد القديم والقاضي شافعي لم يصح القضاء اذ لا يصح
القضاء بالضعيف (قوله وما صححه الاسنوي هو احد وجهين) والوجه الثاني انه يتقظ ظاهرا
فقط ويظهر على الوجهين انه اذا عاد الزوج بعد الحكم وكانت قد تزوجت فان قلنا يتقظ
ظاهرا فقط فهي للاول وان قلنا يتقظ ظاهرا وباطنا فهي للثاني لابطال نكاح الاول بالحكم
واعلم ان هذين الوجهين من القديم ومن تناريعه وكان الشارح فهم انهما من الجديد فرتب
عليه ما تراه اذ لو فهم انهما من القديم لم يحتج الى قوله انما يأتي على القول بعدم النقص الخ
(قوله لقول السبكي وغيره يمتنع التقليد الخ) قال الشهاب سم فيه انه لا يلزم ان يكون القضاء به
بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد (قوله والافن لها امان يلزمها ذلك) يعني انا نلزمها به والافن هو
يلزم غير من اها امان ايضا لكن لزوم عقاب في الاثرة بناء على الاصح من مخاطبة الكفا

بفروع الشريعة (قوله لشعوله) أي قول غيره (قوله فلا يلزمها الحداد الخ) هذا التفسير
 على ما فهم من عدول المصنف (قوله بما يقصد) انما قدر هذا في المتن لانه يوهم انه انما يمنع
 عليها ليس المصنوع بقصد الزينة لا ما يصبغ لا بقصد الزينة وان كان الصبغ في نفسه زينة
 فاشارة هذا التقدير الى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد الزينة وان لم يقصد بصبغ خصوصه
 زينة وهذا التقدير مأخوذ من كلام المصنف فيما يأتي قريبا (قوله كالا كحال الخ) أي كما
 نهى عن الا كحال الخ وليس المراد ان ما هنا مقيس على الا كحال وما بعده وانما ذكر هذا هنا
 مع ان محله ما سيبقى عند ذكر الا كحال وما بعده لان النهي عن ذلك في نفس الحديث المشتمل
 على النهي عما هنا (قوله وذكر المصنف والمصنوع بالمفرد) أي الاقتصار عليهما (قوله على انه
 لبيان أن الصبغ لا بد ان يكون زينة) يعني انه أشير به كرهذين في الحديث الى ان الصبغ
 الممتنع انما هو المقصود للزينة لا كل صبغ من باب بيان الشيء كرهذين أفراده (قوله
 ويباح الخ لقطعاً) لا خفاء ان عبارة الشارح صريحة في ان المراد بالخز هنا نفس الثوب الذي
 سداه صوف ولحمته ابريسم اذا كان الابريسم مستترا بالصوف فانه قلده الشيخ في حاشيته عن
 المختار من ان الخز اسم لمحو ان ثم اطلق على وبره انما هو باعتبار أصل اللغة فلا يصح ان يفسر به
 الخز في كلام الشارح كما لا يخفى (قوله كما قاله الأذري) عبارة الأذري نقلاً عن الطاوي
 لما وردى ولو تحت برصاص او نحاس فان كان موه بذهب او فضة او مشابهاً له ما بحيث
 لا يعرف الا بتأمل اوله يمكن كذلك وليكنهما من قوم يتزينون بمثل ذلك فحرام والافتلال انتهت
 وعليه فيتعين قراءة مشبهه بالرفع عطفاً على ما موه والصيرفيه لاحدهما والتقدير ومنه ما موه
 باحدهما ومنه مشبهه احدهما وقوله ان ستره ليس في كلام الأذري عن الماوردي كما ترى فكان
 الشارح قيد به الموه باحدهما لکن كان ينبغي تقديمه على قوله او مشبهه مع بيان انه من عند
 نفسه بأن يقول أي ان ستره وقوله بحيث لا يعرف الا بتأمل قد عرفت انه قيد في مشبهه احدهما
 فتأمل (قوله وذبل) هو بفتح الذال المعجمة (قوله نم يحل لبسه ليلاً) يعني جميع ما من (قوله
 وفارق حرمة اللبس) أي ليس الثياب (قوله بفتح او كسر فسكون) وكذا بفتح وكسر كما
 في الحفة (قوله أي يوقده ويحسنه) هو عطف تفسير كما لا يخفى والمراد من تحسين الوجه بوضع
 الصبر في العين انه يحسن العين فيظهر بذلك رونق في الوجه والافاق في العين لا يصل منه شيء الى
 الوجه بوجوب حسنه في نفسه كما لا يخفى (قوله لم تصق الخوف على عينها) قضيتها انه لا يباح
 لها الا كحال الاعند التحقيق للضرر وانظر بما يحصل التحقيق من هذا الباب قد لا يصح
 ان كيف يمنعها مما تحقق الضرر بعدم تحققه قوله ولو اجاب بأنه كان يعلم عدم الضرر
 كان واضحاً (قوله والحق به) أي بالحاجب وقوله كل ما يتزين به هو بينا يتزين للفاعل (قوله
 طهر) كان ينبغي قبله لام كما فعل غيره حتى لا يضيع تنوين قلم في المتن (قوله ويجوز بضم
 سدر) انظر ما معناه هنا وتقدم الكلام على السدر ونحوه في ازالة الوسخ (قوله فلو تركت
 ذلك) يعني التزين (قوله للخبرين السابقين) هو تابع في هذا الشرح الروض لكن ذلك
 قدم خبرين فصحت حاله عليه ما بخلاف الشارح وعبارة الحفة انه هو الملبس السابق
 انتهت يعني خبر لا يحل لامرأة الخ (قوله من حثت لوته) أي عن شأنه ان تحزن له كما

هو ظاهر

• (فصل في سكنى المعتدة) • (قوله لم تحتص بالمطاعات) فيه ان للزوج ان يخرج زوجته من ملكها لمحل طاعته (قوله أنه لو كان ملك الزوج) يعني لو كان مستحقا له (قوله ويقوم وارثه مقامه) هو في مسألة معتدة الوفاة اذا لم تكن تركه كما يعلم من الروض وشرحه كالروضة وهو وان صح تنزيله على مسألة طلب الزوج الاسكان المذكورة قبيل هذا الا انه ليس موضوع المسئلة التي فيها كلام الروياني كما ما وردى كما يعلم من الروض وشرحه (قوله وهو انما توجه عن الميت) هذا لا يصح جوابا عن الاستشكال بوفاء الدين المذکور اذا لفرق بين ما هنا ومسئلة وفاء الدين فيما ذكر كما لا يخفى وانما هو جراب عن اشكال آخر وهو أنه كيف يلزمها اجابة الاجنبي مع ما فيه من المنية كما يعلم من شرح الروض (قوله سكنت حيث شئت) وظاهر انه يلزمها لازمة ما سكنت فيه فليراجع (قوله وشمل كلامه) يعني في مسألة الانخراج فقط كما هو صريح الحنفية (قوله وقال السبكي انه أولى لا طلاق الآية) فيه مسامحة اذا المقهور من اطلاق الآية انما هو اصل المساواة في الحكم لا الاولوية (قوله لحاجته لذلك) الظاهر انه قيد في المتن فاللام بمعنى في عند وليس عليه دليل انه لم يعطف عليه الخبر بعده (قوله فخرج الاباذنه) اي اولا ضرورة كما صرح حوايه (قوله وكذا لو كانت حاملا) اي وهي بائن كما هو ظاهر (قوله وكذا البقية حوائجها) اي وان لم تكن لتحصييل النفقة كما صرح به في شرح الروض نقلا عن السبكي (قوله لم تخرج الا للضرورة) اي اوباذنه كما صرح (قوله يحصنها حيث رضى) لعله مع اعتبار القرب فليراجع (قوله وكانت الدارضية) انظر ما حكم مفهومه وهو ما اذا كانت واسعة فان كان الحكم انها تنقل هي فلا يظهر له معنى وان كان الحكم انها لا تنقل هي ولا هم فسامع في قوله ومن الجيران الاسماء (قوله وبذت عليهم) اي الاسماء (قوله ولعل المراد ان الاولى نقلهم دونها) قال الاذرى عقب هذا والا فاذالم تكن السكنى مستحقة لها فانظروا في النقل الى الابوين أو المالكت منهنهما اهـ (قوله ويتعين حمل كلام المصنف الخ) قد يقال بنا في هذا الجمل ما فسرت به الآية السابقة مما صرح وكذا ما صرح في الخبر (قوله والافضل لهما الرجوع) هذا شامل كما ترى لما اذا كان السفر لاستحلال أو الحج ولو مضيقا وفي جواز الرجوع حينئذ فضلا عن افضاليته مع عدم المانع من المضي نظرا لا يخفى (قوله وما لو وجبت فيه الخ) كان المراد انها اذا وجبت في الطريق ولم تغارق العمران تعتمد في المنزل فليراجع (قوله لما في تعين التأخير من مشقة مصابرة الاسرام) هذا لا يظهر في الحج والقصر ان الذين الكلام فيهما كما لا يخفى وهو تابع في هذا الشرح الروض لكن ذلك جعل أصل المسئلة الاجرام بالحج او غيره فصحة ذلك وانظر لم قيد الشارح بالحج أو القصران (قوله وهو يستمدى سفرين) يعني الذهاب والاياب (قوله نسبة اسكان البادية) عبارة الاميرى نسبة اسكان البادية (قوله اذا كان في المقيمين) الضمير في كان للزوج (قوله ما سكا) انما قيد المتنبه لانه فرض كلامه كما يعلم مما يأتي فيه والا فالمراد كونه مستحقا له من ثم عبر به في الحنفية نظرا الى أنه المراد وان كان خلاف الظاهر من المتن (قوله باجرة مثلها) عبارة لقوت باجرة المثل (قوله ومحل الخلاف حيث لم تكن المعتدة الخ) انظر ما معناه هنا والكلام في صحة بيانه

وعدمها مع تعلق حق المعتدة به كالمستأجر فتأمل (قوله والاضح بزما) أي ولا يأتي فيه
 الخلاف المذكور هنا والافتقار إلى أصل الخلاف في بيع المستأجر (قوله قال في المطالب الخ)
 عبارة الأذرعى قطعوا بجواز الرجوع في العارية ولم يفرقوا بين كون العارية قبيل العدة
 أو بعدها وعلم المعبر بالحال قال ابن الرفعة ويجوز أن يقال إذا عارية وجوب العدة وعلمه
 بالحال أنها تلزم لما في الرجوع من إبطال حق الله تعالى في ملازمة المسكن كما تلزم العارية في
 دفن الميت وغيره والاعارة للرهن وتعرض في البحر لذلك فقال إن قبيل العارية تلزم إذا عار
 للبناء أو لوضع الخدوع فهلا قبيل كذلك وأجاب بأنه لا مشقة ولا ضرر في اتعاقب المعتدة وفي
 نقل البناء والخدوع فساد وهدم وضرر اه انتهى عبارة الأذرعى وبها نعلم ما في كلام
 الشارح من المؤاخذات فإنه نقل عن ابن الرفعة يلزم بلزوم العارية مع أن الذي في كلامه
 مجرد تجويز وأوهم أن كلام الروياني مبني على صحيح مع أنه مبني على الضعيف القائل بلزوم
 العارية للبناء ونحوه (قوله فيقال بمنزلة هنا) أي فيقال بمنزلة ما فرق بين ما هنا والاعارة
 للبناء ونحوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الاعارة لدفن الميت والرهن وبها نعلم ما في
 حواشي التحفة اسم (قوله أي مع كونه تابع الخ) هذا ليس قيد في عدم وجوب الاجرة
 وكأنه إنما قيد به لبيان الواقع والافتقار وجد الالزام فلا جرة مطلقا كما يعلم مما قدمه في باب
 الاجارة (قوله بين ما أوهمته عبارة المصنف الروضة من التناقض) عبارة التحفة بين
 ما أوهمته عبارة المتن والروضة الخ أي فالتناقض المتوهم واقع بين عبارة المتن وبين عبارة
 الروضة والافكلام المصنف بمجرد دلالة هم تناقضا فالصواب إبدال الكاف واو في كلام
 الشارح (قوله بمجرد عليه نظريهم) لعل المراد يحرم عليه نظريهم لو فرضوا أنا بالخروج
 الصغار والمحرار والأفامرد لا يحرم نظريهم على المذهب خلافا لاختيار المصنف السابق في
 النكاح ولا يقال يحرم نظريهم بشبهة لانا نقول لا خصوصية للمرد بذلك

• (باب الاستبراء) •

(قوله مما يحل بالملك) لعل من فيه تعليلية أي حدوث حل التمتع بعد حرمة لاجل حصول
 ما يحل بالملك على أنه قد يقال أنه ليس يقيد بدليل ما سيأتي فيما لو زوج أمته فطلقت قبل الوطء
 وفي نحو المرتدة وسيأتي في كلامه أن العلة الصحيحة حدوث حل التمتع فليراجع (قوله فلا يرد
 ما يأتي في شرا من زوجته) أي أنه خارج به عن التأويل لعدم حدوث حل التمتع كما دخل به
 ما يأتي في المكاتب ونحوها (قوله ودل على ذلك) أي على ما ذكر في الشقين كما يعلم من الأمثلة
 (قوله من القسمة واختيار الملك) أي على القوانين في ذلك (قوله فلا وجه له عند التأمل)
 أي لأن تعلق حق الاصناف في زكاة التجارة لا يمنع التصرف في المال بخلاف غيرها (قوله فيما
 ذكر من حل التمتع) عبارة التحفة فيما ذكر بالنسبة لحل التمتع (قوله لعموم خبر سبأيا أو طاس
 إلا لوطاً حامل الخ) أي إذا عبرة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب وحينئذ فلا حاجة لقوله
 وقيس بالمسبية غيرها إذا حاجة لقياس مع النص الذي منه العموم كما لا يخفى فالصواب حذفه
 (قوله أن ترك الاستفصال الخ) هو علة للعموم لا لقياس كما لا يخفى وكان الأصوب تعليقه بما
 علقه به فيما مر من قولي إذا عبرة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب إذ هذه القاعدة التي عمل
 بها معناها أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم لكن في هذه الواقعة لا في غيرها كما يعلم من

محله فعنى العموم عليها فيما نحن فيه ان عدم استقصاله صلى الله عليه وسلم في المسبيات من كونهن أبنكاراً أو ثيبات من ذلك لا يقتضى عدم التقييد بشئ من ذلك لكن في خصوص المسبيات فلا يكون فيه دليل لغير المسبيات فالخاصل انه كان ينبغي للشارح أن يقتصر على الاستدلال بعموم الخبر وبالله بما ذكره فتأمل (قوله وهو انه يمنع عليه وطؤها) كانه انما ساق هذا هنا للإشارة الى ما بينه وبين ما هنا من التنافي لان قياسه هنا وجوب الاستبراء ولهذا بنى بعضهم ما هنا عليه (قوله انه ليس له وطؤها بالملك) اى فان عتق وجب الاستبراء لحدوث حل التمتع كما هو ظاهر فليراجع (قوله من موت آخرهما موتاً) يعنى في الصورة الاولى كما هو ظاهر وكذا يقال في قوله ثم ان لم يتخلل الخ (قوله ولهذا صح يبعه) يعنى الموروث (قوله لم يقبض) لعل المراد لم تقسم بقرينة ما به - هذه الآن يقال ان القبض فيها يحصل بمجرد القسمة اى - كما بدليل صحة تصرفه في نصيبه قبل استيلائه عليه وامل هذا الى ما في حاشية الشيخ وعبارة الاذرعى وسبق ما يحصل به الملك في الغنمة (قوله ومس) انظر هل ولو بغير شهوة (قوله فلم يجز فيها الاحتمال السابق) يرد عليه انه لا يجزى في غير المورثة ونحوها أيضاً (قوله المانع) وصف لهاها (قوله فكذبها) في نسخة بدل هذا وذن كذبها (قوله المنع الثاني) في نسخة المنع الاول اه وما في الاصل هو ما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله صريح في رد الجمع الخ) انظر ما وجه الصراحة وامل وجهها ان الجمع انما يكون في شئ له أصل في المذهب فالأصل له غير معتبر فلا يحتاج فيه الى الجمع (قوله وحاف على ذلك) وان وافقة الامة يعنى ولا بد من حلقه وان وافقته (قوله لكن قال ابن الرفعة الخ) لعله راجع الى منطوق المتن اى اذا كان هناك ولد بدليل قول الشارح بعدوا أيضاً هو حاضر الخ فليراجع كلام ابن الرفعة
* (كتاب الرضاع) *

(قوله اى لانه يصح الخ) هو خبر قول الشارح (قوله وان شرب البعض) هلا قيد البعض بما يأتي منه خمس دفعات كما صنع فيما به - ده (قوله والحال انه يأتي منه خمس دفعات) اى او كان هو انما ماسة نظير ما يأتي (قوله لان اللبن في شرب الكل الخ) قد يقال ان وصول اللبن بمجرد ليس كافياً في التحريم بل لابد من وصول خصوص اللبن في خمس دفعات فان قيل ان اللبن باختلاطه صار في كل جزء من أجزاء المانع جزءاً منه قلنا فكانت تثبت الحرمة بشرب البعض اذا شربه في خمس دفعات اى والصورة ان اللبن يتأتى منه في نفسه خمس دفعات كما علم مما مر (قوله فان تحقق) فيه ما قدمته (قوله كان بقي من المخلوط أقل الخ) لا يخفى ان التحقق يحصل وان بقي من المخلوط قدر اللبن فأكثر لان الباقي بعضه من اللبن وبعضه من الخليط قطعاً فهذه بعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعاً بل الذهاب هو الجزء الأعظم اذا الصورة ان اللبن مغلوب فتأمل (قوله اخذنا من أول الطهارة) قد يقال لم يقرأ أول الطهارة اعتبار ما يناسب التماسه بل الذي مر اعتباره انما هو أشد ما يخالف الماء في صفاته سواء اناسب النجاسة ام لا بدليل تعميلهم بلون الخبر مثلاً فليراجع (قوله لخبر مسلم عن عائشة رضى الله عنها) قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من قنصن بخمسة معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن اه اى قال القراءة الدالة على

الخمس قراءة شاذة كما أشار إليه الشارح كابن حجر وهو ظاهر الخبر وان كان في كلام غيرهما
 كشرح الروض ما هو صريح في ان القراءة الدالة عليه امنسوخة أيضا حيث احتاج الى تأويل
 قول عائشة فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن بأن المراد يقتل حكمهن
 او يقرأهن من لم يبلغه النسخ (قوله او قطعته عليه المرضعة) اي اعراضا بقريته ما يأتي (قوله
 حسب من كل رضة) اي جزما ولعله ساقط من النسخ من النساخ (قوله لان ابن المرضعة الخ)
 سكت عن ذى اللبن (قوله كالجزء من أصواها) سكت عن فروعها كفروع ذى اللبن لان الفروع
 لا ينفرد فيها هم المال كما هو ظاهر (قوله ولا يقدح في صحته) اي رجوعه لذى اللبن (قوله
 انه مهر) اي رجوعه لذى اللبن (قوله والا صار جدا الخ) اي في مسألة المتن (قوله ما نزل
 قبل حملها) انظر مفهومه وفي الروض وان نزل ابكر لبن وتزوجت وجبت قال ابن لها لا لثاني
 يعني الزوج ما لم تلد اه (قوله او كانت مكاتبه) معطوف على قوله ولم تكن مملوكه اي
 او كانت مملوكه لكنها مكاتبه اي له وفي نسخة مكاتبته بالاضافة لضميره (قوله وبين حقه
 الباقي بزمه) هلا قال بزمهم اذ هو أقوى في الفرق كما لا يخفى (قوله لا انتفاء الكفاءة) ليس
 هذا التعليل في شرح الروض المأخوذ منه هذا الفرع مع امكان تصوير المسئلة بكون الزوج
 حرا فتوجد الكفاءة فالظاهر ان الداعي لهذا التصوير انما هو عدم تصوير التقويض في الحرمة
 الصغيرة لا انتفاء الكفاءة فتأمل (قوله بالنسبة للتحريم) فيه ان التحريم لا يتوقف على التمكين
 (قوله الى جوف الصغيرة) الظاهر انه خرج بجوفها ما لو كانت الریح الى جوفها فابتلعت له وجود
 الصنع منها فليراجع (قوله كالشاهد بالانفراد) اي بخلاف الشاهد بنفس الرضاع كما يأتي
 (قوله انه لو طلق) اي أصل المقر أو فرعاه اي فالصورة انما هي عصمة الأصل او الفرع
 وقوله مطلقا اي سواء صدق ام لا (قوله والا وجهه عدم ثبوت المحرمية بذلك) اي بالانفراد
 بالرضاع اي فلا يجوز له فحوا نظرها والخلوة بها وما أخذ به الشيخ من هذا مما أطال به في حاشيته
 ليس في محله كما يعلم بتأمله اذ الحرمة غير المحرمية (قوله لانه) اي القائل (قوله هذا ان لم تكن
 مفوضة رشيدة الخ) هو قيد لقول المتن والافضلة لكن كان عليه ان يعبر بقوله فان كانت
 مفوضة رشيدة فلا شيء لها الخ ليكون مفهوم المتن لانه مفوض فيما اذا كان مسمى ويجوز ان
 يكون قد لاحظناه مما ادخله في خلال المتن من قوله والا فخر المثل ومع ذلك ففيه ما فيه فتأمل
 (قوله اما هي فلا شيء لها) اي وأما المفوضة غير الرشيدة فبان فوض لها ولها ولها المهر بعد
 الوطء ونصفه قبله لانه ليس لوليا ان يفوض لها كذا نقله الاذرى عن الشافعي أيضا ولعله
 ضعيف كما يعلم مما مر أوائل النكاح (قوله والورع الى آخر المسائل) كان الاولى تأخير
 عن قول المصنف والا فلا شيء (قوله علا بقولها فيما لا تسحقه) علل في التحفة بقوله لتبين
 فساده (قوله مصور في الرجل الخ) اي والافقه من ان الزوج ان ادعاه انفسخ النكاح بلايين
 (قوله وحاف معهما عين الاستظهار) ان كانت الصورة انه ادعى حسبة فالمدعى حسبة
 لا يخلف كما صرح به الزبدي بل في سماع دعوى الحسبة هنا وقفة ظاهرة لان شرطها الحاجة
 وما دام الزوج غائبا لا حاجة وان كان وكبلا عن المرأة قالو كبل لا يخلف أيضا وكذا ان كان
 ولها خلافا لما وقع في حاشية الشيخ فانظر ما صورة المسئلة (قوله ولو نكل المنكر والمدهى عن

(اليمين) تته ورددت على الآخر حلف على البت (قوله فلا يشاقى ذكرها في الشهادات) حق العبارة فلا يتكرر مع ما في الشهادات (قوله وهو اللين المحلوب) أي المراد به هنا ذلك والانهو بالفتح للمصدر أيضا كالسكون لكن منع من ارادته ما سيأتي في قوله لا علم بالمراد الخ (قوله أو يسكونها) يعني مصدرا كما هو ظاهر إذا هو بالسكون ليس إلا المصدر كما صرح به أئمة اللغة * (كتاب النفقات) *

(قوله اسباب آخر) كالهدي والاضحية المنذورين والعبد الموقوف (قوله لان بعضها خاص) انظر ما معنى الخصوص (قوله وبعضها ضعيف) أي كالعبد الموقوف (قوله يسقطها من اصلها) أي من حيث المال ويرجع إلى الصوم فهو في كفارة اليمين وما في حاشية الشيخ من انه في كفارة فهو الظاهر يقال عليه ان الاعسار فيها لا يسقط الا طعام الذي هو آخر المراتب بل يستقر في ذمته كما مر واعلم ان ظاهر سياق الشارح ان قوله ولان النظر للاعسار الخ تعليل ثان وقد يقال عليه أي محذور يترتب على اسقاطها من اصلها بالمعنى المارو كان الظاهر ان يكون النظر المذكور من تمة التعليل الذي قبله اذ سقوطها من أصلها يشاقى التغليظ كما هو ظاهر فان كان هذا هو المراد فكان ينبغي اسقاط لفظ لان بان يقول والنظر الخ (قوله وفي نفقة القريب) أي وانما جملوه موسرا في نفقة القريب الخ (قوله ويستقر في الذمة) أي في الجملة اذ هذا ليس الا في نفقة الزوجة (قوله وان دفع قول الاذري لأعرف لامنا الخ) أي اندفع بالنظر إلى آخر الكلام الذي هو قوله ولولا الادب اقلت الخ وأما أول الكلام الذي هو قوله لا أعرف لامنا رضي الله عنه سلفا بالتقدير بالامداد فالشارح مسلمة كما لا يخفى فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله وتفاوتوا في القدر الخ) انظر هل يعني عنه قوله فيما مر اما أصل التفاوت الخ وقوله واما ذلك التقدير الخ (قوله لا ما وجدنا ذوى النسك متفاوتين) لا يخفى ان ذوى النسك لا يتفاوتون في القدر لان الواجب على المعسر هو الواجب على الموسر وانما التفاوت باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حدته بخلاف ما هنا فاننا راينا حال الشخص فوجبنا على الموسر ما لم يوجب به على المعسر مع اتحاد الموجب فلا جامع بين ما هنا وما تقر في ذوى النسك (قوله ودعوى ان عبارته مقابلة الخ) قد يقال ان هذه الدعوة هي التي تنبغي حتى لا يلزم خلو المتن عن بيان المعسر وعدم تمام الضابط الذي هو مراد المصنف بلا شك واما الكسوب الذي اوردته فهو وارد على المصنف بكل تقدير واهذا احتاج هو الى استثنائه من قول المصنف ومن فوقه على ما قرره (قوله لا احتياجهما للطهنة الخ) هذا انما يظهره لزوم الاداء عقب القبر الذي ذكره هو بسد لا اعتبارا اليسار وغيره طالوع القبر كما لا يخفى وعلى الجلال بقوله لانه الوقت الذي يجب فيه التسليم (قوله وكذا عليه مؤن اللحم) أي من الافعال كالا يقات تحت القدر ووضع القدر وغسل اللحم ونحو ذلك كما هو قضية التشبيه وقوله أي وما يطبخ به أي من الاعيان كالارز والتوابل والادهان والوقود (قوله يؤيده) أي كلام الاذري (قوله عنده) يعني من طعامه كما يقال فلان يأكل من عنده فلان وان لم يكن في بيته (قوله او أضافها شخص) معطوف على عنده (قوله ولواختلاف الزوجان) أي الرشيدان كما هو ظاهر (قوله بل قصدت كونه عن النفقة) انظر هل قصد كونه عن النفقة معتبرا في سقوطها

عنه وظاهر ما مر أنه غير معتبر فان كان كذلك فكان ينبغي أن يقول هنا فقال لم أقصد التبرع
 لبشمل حالة الاطلاق فليراجع (قوله باربعين درهما) أي وهي وزن الجواز (قوله لا بوزن
 بغداد) وهو اثنا عشر درهما تقريبا (قوله في اكله) لعل المراد في كيفية من ~~هـ~~ كونه
 مطبوخا أو مشويا أو نحو ذلك فليراجع (قوله وقربه البغوى الخ) اعلم ان كلام البغوى
 المذكور انما هو تقريب لحالة الرخص خاصة كما أفصح به الجلال الهللى ثم قال وفي وقت الغلاء
 في أيام مرة على ما يراه الحاكم اد (قوله الا أن لا يعتاد كاهل القرى) عبارة الماوردى ولو جرت
 عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن في أرجلهن شيئا في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء انتهت
 (قوله أوطا قبة للرأس) الظاهر انه معطوف على قصص أي وزر طاقية ولعل المراد به ما يقال له
 زناق فليراجع (قوله وقيل بساط كذلك) أي صغير (قوله كالرجعية) أي حيث لا يجب لها
 آلة تنظيف كما يأتي (قوله وجوبه) هو بالرفع عطاء على عدم (قوله ولو كانت من وجوه الناس)
 ظاهره ولومع فقيرة فليراجع (قوله للسنة) أي سنة الغسل كالغسل الثانية والثالثة أماما
 الغسل المسنون فمعلوم عدم وجوبه مما يأتي بالاولى (قوله فاعتبر به لابسها) هو مسلم في النقطة
 لا في الكسوة لما مر فيها (قوله من زوج) شمل زواجا غيره سابقا عليه (قوله أو عملوا كتهاولها)
 مكر رمع ما مر في المتن اذ هو مذكور على قول المصنف بجملة لا على قوله من مرة كما لا يخفى
 فتأمل (قوله ولو قال أنا خدمك الخ) تقدم قريبا ما يغني عنه (قوله ولو فعل لا تستحي منه) أي
 في العادة فلا ينافي قوله الا في وتستحي منه (قوله والمتوسط ليس من أهلها) انظره مع قوله
 ان مدار نفقة الخادم الخ الصريح في أن واجبه ذلك وان كان من أهل المواساة ثم يرد الموسر
 (قوله ولو استأجرت في البلاد الباردة الى حطب الخ) هذا في الروض انما هو مذكور في
 الزوجة دون الخادمة عكس ما في الشرح فليراجع (قوله ويجب في المسكن) يعني ان حكم
 المسكن الامتناع (قوله لان نفقة مقدرة الخ) فيه انه يعتبر جنسها وقد يكون الواجب لها
 في البادية اذا أبدته لا يكفيها كما اذا كان قوت البادية ذرة وهي معتادة للبرق قد يكون مدد الذرة
 لا يساوي نصف مدبر (قوله كل منهما) لا يخفى انه بهذا التقدير يقرأ بتصرف في المتن بالباء أو له
 بعد ان كان بالتاء المتناه من فوق (قوله على نفسها) ينبغي أو على خادمها المنزل عليه ما يأتي
 (قوله وظاهر انه يعتبر في تلك الظروف ان تكون لا نفقة بها) انظره مع ما مر من التعليل عقيب
 قول المصنف ومسكن يليق بها (قوله بجامع الاستهلاك) فان قلت كيف هذا مع ان الكلام هنا
 فيما يدوم نفقه المقابل لما يستهلك في المتن قلت معنى الاستهلاك هنا ان ما تداطاه انما هو
 لا يستهلك وان انتفعت به مدة أي بخلاف فهو المسكن والحاصل ان الكسوة ونحوها مما
 تستهلك بالمعنى الذي ذكرته ولهذا التحق بالطعام ونحوه على الصحيح بجامع الاستهلاك أي في الجملة
 ولما كان يدوم نفقه بمعنى انه لا يستهلك حاله لا يرى فيه الخلاف فتأمل (قوله انها لا تستقل
 به ذين) بمعنى ان كلامهما قد يكون مشتركا في الانتفاع بينهما وبينه (قوله لكن مع قصد بذلك
 دفعه عما وجب عليه) يخرج بذلك ما اذا أطلق في دفعه (قوله هذا ان وافق وجوبها الخ)
 وعليه فلا خصوصية لا قول الشتاء ولا قول الصيف بل المدار حينئذ على وقت الوجوب (قوله
 لانه بمنزلة يوم النشور) أي وسيأتي انه لو نشئت لحظة من اليوم سقطت نفقته مع ليلته وأما

تعليل الشهاب حج به ذامع ما اختاره من حسيبان الفصل بأول عودها حتى لا يؤثر التشويز
الافيمامضى فليس بظاهر كما لا يخفى

• (فصل في موجب المؤن ومنسقطاتها) • (قوله او بانها في غيبته باذلة للطاعة) اي
والصورة انها تقدم منها تشويز كما يعلم مما يأتي (قوله أو في دار مخصوصة مثلا) اي والصورة انه
لم يستتبع بها فيها كما صورده الشيخ في حاشيته اخذاعما يأتي في الشارح عقب قول المصنف
ولما اجتهدا نسقط في الاظهر وبه يعلم ان هذا لا يخالف ما مر عن افتاء والد الشارح أو آخر الباب
السابق (قوله اذ لا تعدى هنا أصلا) اي فصورته مسألة الاسنوى في ابتداء التمكين (قوله
والقديم يجب بالاعتدال) اي وتستقر بالتمكين كما صرح به الجلال ثم قال عقبه فان امتنعت سقطت
اه وعل ما ذكره الجلال أسقطته الكسبية من الشارح (قوله واذى سقوطها) يعني المؤن
(قوله أو في الهجورة) اي بصبا او جنون اذ تمكين السفينة معتبر (قوله ويجوز له أن يفرض
لهادراهم) هو فيما اذا لم يعرف محله كما هو صريح عبارة الروض (قوله قول الامام يكتفي الحاكم)
اي في انه منعه من السير مانع (قوله بل الشرط التسليم التام) لعل المراد التسليم منه فليراجع
(قوله وعلم من ذلك سقوطها) يعني عدم وجوبها اذ هو المتعين هنا كما لا يخفى فقوله فيما مر بل
المراد به حقيقة اي مع مجازة (قوله لانه شرع في عقدهما على ان يضمن الخ) فيه وقفة لا تخفى
(قوله وان كان الحاكم هو الزوج) هو غاية في قوله او حقا فقط كما يعلم من التحفة (قوله
أو بعصها) انظر ما موقعه (قوله او به دها) اي الزوج (قوله او منعه من تمتع مباح)
الاصوب عدم ذكره هنا وبيان في قريبا ما يخالفه عن الاذرى (قوله بنحو عودها الخ) اي في
الثانية (قوله لزوال المسقط) اي مع كونها في قبضته ليه فارق نظيره (قوله وهو كذلك على
الاصح) من جملة كلام الاذرى فكان ينبغي أن يزيد قبله لفظ قال (قوله عند غيبته) اي وعدم
الحاكم كما صرح به حج وهذا هو قياس النظائر وظاهره انه يأتي في التشويز الجلي أيضا وقياس
النظائر أيضا ان الاشهاد لا يكون الا عند تعدد الاعلام فليراجع (قوله وطريقها في عود
الاستحقاق) اي طريقها ذلك فقط بالنسبة للتشويز الجلي وهو طريقها أيضا مع ارسالها تعالى
بالنسبة للتشويز الخفي كما علم مما مر (قوله ولولا القسوة زوجة غائب) اي وان لم يكن تشويز فهي
مسألة مستقلة (قوله والا فلا فائدة للفرض) قد سبق عند قول المصنف وان عرضت وجبت
بعد بلوغ الحبل الخ ان الشارح جعل مثل ذلك ما اذا نشرت ثم عادت للطاعة في غيبته ثم ذكر
بعد ما ذكره هنا من الفرض انه اذا لم يكن له مال حاضر ان القاضي يقتض عليه أو يأذن لها في
الاقتراض فانظره مع ما هنا وهل يكون الاقتراض من غير فرض وعل ما هنا فيما اذا كان
الزوج معلوم المهل ليوافق ما مر فليراجع (قوله عن البلد) متعلق بغيبته (قوله فلأمر ناه)
يعني لوجوب زناها الصوم وجعلنا الافساد عليه اذا أرادوا الافلا أمر هنا كما لا يخفى (قوله
وصامت) اي أو أمت الصوم (قوله انحو ابراد) انظر هل يسن الايراد في حق المرأة مع ان
صلاحتها في بيتها أفضل (قوله لا تجب اهلها ولورا جمعها) هل وان استتبع بها ويصرف بينه وبين ما مر
بانه فيما اذا كانا متفقين على الزوجية وهل عدم الوجوب اهلها وان كانت محبوسة عنده والظاهر
الوجوب حيث أخذاعما يأتي قريبا فليراجع (قوله او اتفاسخ بمقارن) يتأمل (قوله لانه

رفع للعقد من أصله) توقف فيه سم (قوله ولا يموت) الظاهر ان الضمير للولادة مات في بطنها
 (قوله ماعدا المسكن) اي والخدم كأمز (قوله وذ كراذري بحث الخ) عبارة التحفة قال
 الاذري بحثا الامن بخدم لخدم مرض فانها في ذلك كاقرب اه والظاهر ان قوله تخدم
 بفتح أوله (قوله اي ولم يعلم غيبة ماله) اي ولم يكن ماله معه أخذ مما ياتي (قوله ولا نسخ بغيبة
 من جهل ماله) اي واحتمل ان ماله معه أخذ مما ياتي (قوله في المتن ولو حضر وغاب ماله) اي
 أو غاب ولم يكن ماله معه أخذ مما مر وقرق البغوي بين غيبته وموسر او غيبة ماله بانه اذا غاب ماله
 فالجزم من جهته واذا غاب هو وموسر ان قدرته حاصلة والتعذر من جهتها (قوله لم تفسخ)
 ويحتمل خلافه عبارة التحفة لم تفسخ وهو محتمل لسدرة ذلك انتهت وهي الصواب كما لا يخفى
 (قوله ولا سيدا) كان الاولى عدم ذكر هذا كما في التحفة لانه سبأني في بحث الاذري أو انه
 كان يذكركمه الولد الذي يلزمه الاعفاف (قوله وتبرع ولده) في التعبير بالتبرع هنا تسمع بل
 لا وجه لبحثه لان نص المذهب كما مر ان عليه كفاية أصله وزوجته (قوله فالاولى) من غم
 القيسل ليناسب التعبير بقبيل والقاتل هو الشهاب حج وعبارته بدل فالاولى الخ الا ان وجه
 الخ (قوله ومثل الكسب غيره) عبارة التحفة عقب قوله اللائق نهها وكذا غيره انتهت اي
 غير اللائق والشارح تصرف في عبارته بما لا يصح ولو أبدل لفظ الكسب باللائق لصح (قوله
 مع مولا قيام البدن) اي وان كان تناول بلا ادم معباني نفسه حيث قام البدن بدونه فلا
 ينافي ما مر ان القوت لا ينسأغ بدونه وان توقف فيه سم (قوله الواجب) اي الواجب دفعه
 بان كان حالا (قوله امهاله ثلاثة أيام) يجري هذا في الغائب كما نقله الشهاب سم عن الشارح
 (قوله بلوازا العجز الاول) عبارة التحفة لزوال واهل عبارة الشارح محرفة عنها من المكتبة
 (قوله حينئذ) اي حين اذ تخال اقل فحاصله اعتماد الاول (قوله فالرجوع الى وجهه اي زيد
 بالتزويج) وانظر من يزوجه والصورة ان السيد غائب والذي في المبري ان وجهه اي زيد
 انما هو في الحاضر العاجز عن النفقة فليراجع

* (فصل في مؤن الاقارب) * (قوله اي في عدم المضارة) هو خبر ومعنى (قوله
 وقوله) هو بالجر (قوله لا تخوم تدوسني) انظر ما مر اده بالهوى وقد تردد الشهاب حج في
 الزاني المحسن واستوجه وجوب اتفاقه وقرق بانه غير قادر على زوال مانعه ويؤخذ من فرقه
 ان تارك الصلاة كالخربي والمرقة فله مراد الشارح بالخوف ليراجع (قوله وان اعتادها)
 عبارة التحفة وان احناجها وهو كذلك في نسخة من الشارح (قوله وكيف يبيع العقار الخ)
 عبارة التحفة وكيف يبيع العقارها كما يحكمه المصنف في نظيره من نفقة العبد وصوبه
 الاذري الخ (قوله وان يخدمه ويداويه) تقدم هذا (قوله الذي لم يأذن المتفق لاسد الخ) اي
 بخلاف ما اذا أذن له اي وأنفق كما هو ظاهر (قوله وبحث انما لا تصير ديننا) ليس معطوفا على
 الغاية بل هو كلام مستأنف تقييد للمتن (قوله في الاتفاق على الطفل) اي مثلا (قوله لكن
 يشترط ان يثبت عنده الخ) راجع لاصل المتن فكان ينبغي اسقاط لكن ثم انظر لم نص على ثبوت
 احتياج القرع وغنى الاصل دون عكسه والظاهر انه مثله (قوله بعد الولادة) اي عقبها
 (قوله بان كانت خلية) اي اما اذا كانت منكوجة للغير فله المنع لان له منع ولده من دخول

دار الزوج ان رضى كما سبأ في الفصل الا تى (قوله والا فحكم الخلية كذلك) اى كما قدمه
 قيل المتن (قوله لغيرها) اى الخلية (قوله ثم ان لم يتقص ارضاعها فتمتعها الخ) ظاهر هذا
 الساق ان هذا التفصيل لا يتأتى فيما لو لم تأخذ أجرة وانها تستحق حية ذلقة مطلقا فليراجع
 (قوله ومن هذا الفرق يؤخذ الخ) انظر ما وجه الاختذ (قوله ولا يخالفه ما فى كلامهما الخ)
 انظر ما وجه عدم المخالفة (قوله الا فى الحضانة ثابتة للام) صريح هذا السياق انه لا تسقط
 حضانتها اذا طلعت عليها أجرة المشل وان تبرعت به الأجنبية أو رضيت بدونها وانها لا تسقط
 الا اذا طلعت اكثر من أجرة المشل وانه لا تلازم بين الارضاع والحضانة فقد ينزع منها الولد
 لاجل الارضاع ويعاد اليه الحضانة وسبأ فى كلامه فى الباب الا تى ما يخالفه والشهاب ج
 لما ذكر هذا الاستثناء هنا ختمه بقوله على ما يحتمل ابو زرعة قبرا منه ثم جزم فيما يأتى بخلافه فلم يقع
 فى كلامه مخالفة بخلاف الشارح (قوله فان لم يقدر) اى على الاقتراض (قوله فى كلامه
 مضاف محذوف) اى والتقدير بجهة ولاية المال (قوله على أب) اى فى الاولى (قوله أو ابن)
 اى فى الثانية (قوله من جدين) اى بان كان يتسبب الى جدين من أجداده اى يقدم على من
 يتسبب الى جده واحد منهم (قوله وان بعد) اى الغاصب

(فصل فى الحضانة) (قوله فى اتفاق الحضنة) انظر المصدره مخاف افعالها أو مفعولها
 وعلى كل فلم يظهر لى وجه ملامته لقوله بعد ويكنى قول بعض شراح التنبيه الخ فليتأمل
 (قوله ولا سق لم يرم رضاع) اى ولا المحرم مصاهرة (قوله نعم تقدم عليهن بنت المحزون كما يأتى
 بما فيه) تبع فى هذا ج لكن ذالك تكلم على البنت فيما يأتى بخلافه (قوله وان علا كذلك)
 انظر ان الاصول حذفه لانه عين المتن الا تى على الاثر فتأمل (قوله اذ لا يسقطهن الاب
 بخلاف أمهاته) لا يقال انما أسقطهن لانه واسطة بينهما وبين الميت وتظيره الام بالنسبة لامهاتهما
 لانا نقول خلفنا أمرا آخر وهو ان واسطة هؤلاء لا تسقط أولئك بخلاف أولئك فكانت قرابة
 هؤلاء أقوى (قوله بخلاف من يأتى) عبارة الجلال بخلافهما (قوله لان تقديم الاخت
 للاب الخ) صريح فى ان الاخت للاب تقدم على الاخت للام فى الارث وليس كذلك وعلى
 الشارح الجلال بقوله لادلائها بالام انتهى على ان ما عمل به الشارح هنا لا يفيد تقديم التى للام
 فى هذا الباب لان غاية ما أفاده ان التى للاب لا تقدم عليها او اما كونها تقدم على التى للاب فامر
 آخر (قوله غير صحيح) لعله سقط هنا لفظ غير صحيح أيضا توهم من بعض الكتبة انه مكررة
 ولا بد منها لان لفظ زعم مبتدأ يحتاج الى خبر وان يحتاج الى خبر أيضا فليراجع نسخة صحيحة
 (قوله معطوف على قوله محرم) صوابه معطوف على كل ثم ان فى علم ما ذكره فى كلام الشارح
 مما قرره فى كلام الشيخين نظر لا يحتج لان حاصل ما ذكره فى كلام الشيخين ان المثال المذكور
 من مدخول الضابط ليسكن بأسقاط قيد المحرمية وهو مغاير لما ذكره فى كلام الشارح اذ حاصله
 انه معطوف على أصل الضابط فهو جواب آخر على ان كلام الشارح الجلال هو عين كلام
 الشيخين خلافا لما يوهمه كلام الشارح هنا (قوله بان فى البدة الباقطة الحضانة ثابتة الخ)
 تراجع له نسخة صحيحة وكان حاصل المقصود منه ما فى بعض الهوامش عنه انه انما يراعى الادلاء
 بمن لاحقه عند قوة النسب اما عند تراخيه فلا انتهى وفيه ما فيه وعبارة والده فى حواشى

شرح الروض نصها وانما سقطت حضنة أم أبي الام ونحوها كبرت عم لام و بنت ابن بنت
 اضعفها بادلا لها بذ كره غير وادث وقوة من يليها اذ هو الاب ونحوه بخلاف بنت الخال فان
 حضنتها عند ضعف من بعدها يترأى النسب وقد جبرضه فيها بادلا لها بام الام وان
 كان بواسطة انتهت (قوله وفي غيبه بابن العم الخ) هو جواب ثان عما ورد على عبارة
 المصنف ولو ذكره مع الجواب الاول كان أولى وقد يقال ان الاولى الجواب بان قوله كابن عم
 وصف مخصص لقوله غير محرم لامثال اى غير محرم هو كابن عم من كل قريب نخرج المعتقد
 فتأمل (قوله لا اليه) لاحاجة اليه اذ لا موقع له مع قول المصنف ولا تسلم اليه مشتهرة (قوله
 وما اقتضاه كلام جمع الخ) في هذا الكلام خلل لا ينجى وعبارة التخصف وما اقتضاه كلام غير
 واحد انما تسلم لمن له بنت توقف فيه الا ذرى ثم رجع قول الشامل وغيره انما تسلم للبنت كما تقرر
 اه وفي بعض نسخ الشارح زيادة لفظ عدم قبل قوله تسلم وهي قد توافق كلام التخصف لكن
 الجمع الا ترى لا يلائمها وفي بعض النسخ زيادة لا قبل قوله تسلم لكنه غير ما في الشامل كما عرفت
 فليحذر (قوله ويمكن الجمع الخ) قد عرفت ما فيه وهو مأخوذ من شرح الروض لكن عبارة
 الروض وابن العم ونحوه بتسلم الصغيرة لا من تشتهى بل يعين لها ثقة فان كانت له بنت سلمت اليها
 باذنه انتهت قال شارحه قوله اليها باذنه أخذ من الاستوى وعبارة الاصل سلمت اليه اى
 جعلت عنده مع بته وهو حسن لا يعدل عنه نعم ان كان مسافرا وبنته معه لا في رحله سلمت اليها
 لاله كما لو كان في الحضر ولم تكن بته في بته وبهذا يجمع بين كلامي الاصل والمحتاج وأصله
 حيث قالوا في موضع تسلم اليه وفي آخر تسلم اليها وبهذا تعلم ما في كلام الشارح من الخلل
 (قوله كعتقد) ليس هو من محل الخلاف كما يعلم من تعاميل الثاني خلافا لما يقتضيه صنيع
 الشارح (قوله أو الاب او هما لادلا لهما بالام) هو لا يتأق في الاخت للاب فالصواب اسقاطها
 من الشارح اذ هذا القيل لا يجري فيها وعبارة الشارح الجلال عقب المتن نصها لادلا لهما بالام
 بخلاف الاخت للاب لادلا لهما به انتهت (قوله بان لم يكن من المستوين قريبا تقي) اى منفردة
 بقرينة ما بعده (قوله وهي على القن لسيده) كلام مستأنف (قوله لام قنة) في حواشي التخصف
 نقلا عن صاحبها انه بالاضافة وانظر ما وجهه مع ان قوله فيها لو اسلمت الخ قد يعين ان لام
 بالتسوين فتأمل (قوله ومع تزوجها لاحق للاب) ويؤخذ مما مر وباقى انها تنقل لمن بعد
 الابوين ثم القاضي الامين فليراجع (قوله ولو قيل بجى مما مر الخ) عبارة التخصف ويظهر ان
 القاضي يذهب عنه من يحضنه لقرب زواله غالبا ويحمل أخذها مما مر في ولاية النكاح ان
 يفصل بين ان يعتاد قرب زواله فالحكم كذلك والافتقار لمن بعده انتهت (قوله أمانا كنة
 ابي الطفل) اى كناية الطفل اذا نكحت أباها أو جده (قوله بالف) وكذا الوضائع على
 الحضنة فقط كما في حاشية الشيخ (قوله كأن تزوجت) لا ينجى ما في الدخول به ذاعلى المتن
 مع العطف فيه بالواو (قوله أو اخته لانه أخاه لا يه) اى يتأعلى أحد الوجهين من انها
 تقدم عليه ولعل الشارح عن يحماره (قوله وحيث يأتى هنا) اى بالنسبة للحضنة اذ مسئلة
 الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا يحتاج للتنبية عليها هنا وحيث نذره هذا صريح في انها
 اذا لم ترض الابجرة وهناك متبرعة او الابجرة المثل وهناك من يرضى باقل تسقط

حضانتهما وهو مخالف لما قدمه قبيل الفصل وقد قدمنا ما فيه وظاهر ان المعول عليه ما هنا
لتأخره واذكره في بابه (قوله ذوعاثة) لا يخفى انه لا بد من تقدير مضاف في الحديث الكريم
اذ المورد ليس صاحب العاثة وانما هو صاحب ذات العاثة (قوله من النكاح) قال سم
وينبغي ان مثله ما اذا اختلف محلها وكان كل منهما لا يأتى للاخر أو يأتى احبانا لا يأتى فيها
القيام بمصالح المحضون (قوله فلو امتنع المختار) هو اسم مفعول (قوله ولا فهو ابنة ثقة له)
والمراد انه لا يجسد ثقة يسلمها اليه كما قاله حج (قوله وهو ظاهر) اي كما قيد هو به المتز فيما تز
(قوله جريانه بينهما) يجوز رجوع الضمير لا قرب مذكور وهو الاثنان اي ويقاس بهما
الذكران كما هو ظاهر ويجوز رجوعه لاضل المسئلة اي الذكرين أو الاثنين (قوله وتكليفها)
هو بالرفع عطف على ذلك (قوله ويتجه ان محل تمكينها من الخروج) اي للعبادة بدليل قوله
والالم يلزمه لان الخروج المذكور هو الذي يلزمه تمكينها منه كما علم من السياق وبه تصرح
عبارة الثقة ومعلوم ان هذا القيد يأتى فيما اذا جاز له خروجهما من غير لزوم بالاولى (قوله
الا ان يكون منزلهما قريبا) حاصل هذا مع ما قبله ان منزلها ان كان قريبا فجاءت كل يوم لزمه
تمكينها من الدخول وان كان بعيدا فجاءت كل يوم فله منعها ولا يخفى ما فيه وأي فرق بين القريب
والبعيد والمشقة في ذلك انما هي عليه الاعلية وامل كلام الماوردي مفروض في غير ما يتعلق
بالمنع والا فلا يظهر له وجه ثم ظهر ان وجهه النظر الى العرف فان العرف ان قريب المنزل
كالحار يتردد كثيرا بخلاف بعيد (قوله وهو كاللبل للغالب في نحو الا توتى ينعكس الحكم)
هذا ظاهر فيما اذا كان يعلم تلك الحرفة والا فلا وجه له على انه قد لا يلازم قول المصنف ويسلم
لمكتب وحرفة والفرق بين ما هنا والقسم ظاهر فليست امل (قوله وجوبا) الظاهر انه متعلق
بالمكتب والحرفة وان الواو بمعنى أو لا يقال بل هو متعلق بالمكتب فقط لتعيينه لاجل تعلم نحو
القائمة لتعريف الصلاة لانه قول قد بين فيما يأتى ان الغرض من المكتب تعلم الكتابة فتعين
ما قلناه وأما تعلم نحو القائمة فهو متبسر بغير المكتب فليراجع (قوله وهو معلوم من اشتراطهم
الخ) في علمه منه نظر لا يخفى بل اشتراطهم المذكور في هذا الاخذ كما أفاده الشهاب حج
وعبارته واخذ من اعتبار العادة المنع له لا ما فيه من الرية ويرده اشتراطهم الخ ولعل الشارح
اغترى بما في بعض نسخ حج من تحريف يرد يؤوله نعم كتب الشهاب سم على عبارة الشهاب
حج مانعه قوله ويرده اشتراطهم الخ قد يقال هذا الاشتراط لا يأتى في انه قد يحصل رية اه
(قوله ما لم تثبت) يعني توجده وكذا يقال فيما يأتى وفي نسخة تثبت (قوله فلولي نكاحها
منهما) اي وان رضى اقرب منه يقاتم اي محابها كما يحثه الشهاب حج (قوله ان الاقرب)
يعني من الجواشي بدليل قوله كالاخ وبدليل ما مر في الاب (قوله كان أولى) عبارة الروض
فرع للاب نقله عن الام وان اقام الجسد وللجد وان اقام الاخ لا الاخ مع اقامة العم وابن الاخ
اتتهت وبها تعلم ما في قول الشارح كان اي العم أولى اذا الاولى به حيث لا اقامه العم واعلم
ان الماوردي خالف المتولى في هذا وقال ان الاقرب المنتقل أولى قال في شرح الروض وما قاله
المتولى من مفرداته التي هي غير معمول بها (قوله مشتاة) قضيته تسليم غير المشتاة له وهو
مشكل فيما اذا كان مقصده بعيدا وتبلغ معه حد الشهوة

(فصل في مؤنة المماليك) * (قوله بل الرقيق أولى بذلك) أي من القريب (قوله
 اذ لا نسقط كفايته بذلك) يشبهه تعليل الشيء بنفسه (قوله بطريقه الشرعي) أي إذا استحق
 القتل أو المراد بالسيف لا بنحو التجويع فتأمل (قوله والمعتبر في كفايته الخ) أن كان المراد
 اعتبار الكفاية بأرقاه البلد كما هو صريح العبارة خالف ما مر من قوله أن المعتبر كفايته في نفسه
 الخ وإن كان المراد بالنسبة للجنس في الطعام فلا حاجة له مع ما في المتن فليحصر (قوله
 استحب أن يدفع إليه مثله) أي كما يشبهه المتن الآتي على الأثر (قوله أو على الخطاب لقوم الخ)
 يلزم عليه وعلى ما بعده أن لا دليل فيه للمدعي وعبارة شيخ الإسلام في شرحي الروض والمنهج
 ولو تنعم بما هو فوق اللائق به استحب أن يدفع إليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصاص على الغالب
 وقوله صلى الله عليه وسلم الخ فلم يسق الحديث مساق الدليل بل إنما ساقه لبيان عدم معارضته
 للمدعي بواسطة حمل الشافعي رضي الله عنه فتأمل (قوله النهمة) هو بفتح النون أي الشهوة
 والحاجة (قوله أحدهم) هو بالنصب مفعول مقدم (قوله أو أكلة) هي اللقمة كما في شرح
 مسلم وحينئذ فلعن أولئك من الراوي (قوله لم يجزله) أي السيد (قوله وتعدت أجارته)
 لا وجه له هنا كما يعلم مما بعده فلعن الصواب حذفه (قوله ويستندين عليه الخ) وضع هذا
 كلام الأذري وغيره الآتي هنا في غير محله وإنما جعله عند قول المصنف وبيعه القاضى فيها
 ماله كما صنع في شرح الروض على أنه لا حاجة إليه ثم أيضا لأنه قدم ما يغنى عنه (قوله فان تعذر
 بيعه) أي الرقيق (قوله قال القمولى من نصفه حرون نصفه رقيق يجب نصف نفقته الخ) ظاهره
 سواء كان بينهما مهايأة أم لا (قوله سواء) كأن منه أم مملوك كاله الخ) عبارة التحفة ولوم من غيره
 بنأ أو غيره (قوله أن لم يضره) أي أو يضرهما كما في التحفة وأمل الكتابة أسقطته من الشارح
 بعد اثباته بدليل قوله فيما يأتي واقتصر في كل من القسمين الخ (قوله ويتبع في تكليفه ما
 تطيقه العادة الخ) عبارة الروض ويتبع العادة في القبولة والعمل طرفي النهار ويرى من
 العمل أما الليل أو النهار انتهت (قوله وإن صريحها خارجتك الخ) انظر وجه أخذ هذا
 وما بعده (قوله في المتن وهي خراج الخ) فيه استخدام (قوله رواه البيهقي) لا حاجة إليه
 مع ما مر في صدر الحديث (قوله برويوسيع) أي فيجوز للرقيق التصرف فيه وإن كان لا يملكه
 ومعلوم أن السيد منعه منه وهو مصرح به (قوله لا تكلفوا الصغير) أي الذي لا يحتمل لبس
 الدليل (قوله وأن يقول السيد عبدى وأمتى) أهل وجهه أن العبدية الحقيقية لا تكون إلا لله
 تعالى والامة في الآتى بمنزلة العبد في الذكر (قوله إلى غير مكلف) أما المكلف يعني من شأنه
 التكليف وإن كان صبيًا فيكره إضافة رب إليه (قوله لم يرديةها الخ) يعني أما إذا أريد ذلك
 حالاً بان كان شارعاً في البيع في الأولى ومتعاطياً لأسباب الذبح في الثانية فلا يجب عليه العلف
 بمعنى أنه يحرم عليه البيع والذبح حتى يعاف (قوله ونظير العيصين) هذا لا يتم به الدليل إلا أن
 كانت الهرة مملوكة للمرأة أو مختصة بها (قوله دخلت امرأة النار) أهل المراد استوجبت
 النار أو من باب التعبير بالماتى عن المستقبل تحقق وقوعه (قوله بل يجب كل منهما) أي غصب
 العلف وغصب الخيط وأما قوله كما يجوز سقي الماء الخ فهو حكم مفروض منه في باب التيمم
 وإنما أتى به هنا ليقين عليه المستثنين كما أشار إليه بالكاف وليس الغرض اثبات حكمه هنا وهذا

ظاهر خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله ويحرم تسكينها) يعني الدواب (قوله وان لم يكن له مال
باعها الحاكم الخ) عبارة التحفة فان امتنع من عاقبها وارسلها ولا مال له آخر اجبر على ازالة
ملكه اودبح المالك كولة او لا يجازى صوناله اعن التلف فان أبي فعلى الحاكم الاصلح من ذلك
اتهمت وبها يعلم ما في كلام الشارح رحمه الله تعالى حيث لم يذكر اجباره المقدم على فعل الحاكم
ولم يقيد فعل الحاكم بالاصلح وسكت عن الذبح (قوله لقلة العلف) انظر ما موقعه (قوله وان
يقص انظاره الخ) فقل في شرح الروض عن الاذرعى انه اذا تفاحش طول الانظار وكان
يؤذيه لا يجوز حياها ما لم يقص ما يؤذيها (قوله واليه يشير قولهم المذكور) اى فى المتن
(قوله ساقط) كانه لان السنوى اشار به عليه بانها قد تشق الى ان يحصل عدم الحرمة بترك
الاعمال عند المشقة فيها فايراد ذلك على كلامه مع اشارته اليه ساقط لكن قد يتوقف فى ذلك مع
تعبيره بقدا المقيدة لعدم الحرمة مطلقا مع ان المشقة قد توجد وقد لا توجد (قوله فى مسئلة ترك
سقى الاشجار) انظر هل مثلها ترك الدار والزرع والافا الفرق (قوله مستغرقة) انظر
مفهومه وكذا مفهوم قوله حيث لا وارث له خاص (قوله قال ان الرجل ابو عرفى ذنقة كلها)
لا يخفى ان هذا التفسير لا يتم به الدليل الا بجملة على ما بعده (قوله الا ما لا بد منه) بيان للمراد
من ما فى الخبر وقوله اى ما لم يقصد الخ تخصيص لعموم ما (قوله ويكره للانسان ان يدعو على
ولده الخ) الظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وأن محل الكراهة عند الحاجة كانه اديب
ونحوه والا فالذى يظهر انه بلا حاجة لا يجوز على الولد والخدام فى حاشية الشيخ من ان قضية
هذا السياق ان الظالم اذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الاجابة استجيب له الخ محل توقف

(كتاب الجراح)

(قوله اشموها) لكنها تشمل غير المراد هنا كل طمة خفيفة وكالبنية على نحو المال فما آثره المصنف
اولى لان الترجمة شئ ثم الزيادة عليه غير معيب (قوله نظير العصبين الى آخر الاخبار الى
ساقها) فيه ان غاية ما فى هذه الاخبار انها تدل على ان القتل من الكائن ومن ثم ساقها فى شرح
الروض عقب قول المتن القتل ظلماً كبير الكائن بعد الكفر فليست اصل المسألة الباب من
احكام الجراح وغيره انما جعل الاصل فى الباب نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم
الا باحدى ثلاث الخ (قوله لا تبقى مطالبة اخرى) اى من جهة الاذى كما يعلم مما بعده ونبه
عليه سم (قوله لا يقيد) اى فى حق الله بدليل ما بعده لكن هذا لا يحتاج للنص عليه لان القود
بنفسه لا يقيد كما قدمه (قوله لكنه لا مفهوم له) اى بالنظر لجرد قول المصنف عدم خطأ وشبهه
عدا ما بالنظر لما عرف به العمد من تقييده بما يقتل غالباً فله مفهوم اذا القطع مثلاً لا يعتبر منه
كونه مما يقتل غالباً اذا قتل فيه (قوله لا مفهوم الخبر) انظر مع ان أحد الثلاثة هو منطوق
التفسير على ان مفهومه لا يدل على خصوص شئ وانما يدل على ان هناك شيئاً آخر يخالف
منطوقه فليتامل (قوله فيه مائة من الابل) انظر ما موقعه لفظية فى الخبر (قوله يعنى الانسان)
اى من حيث كونه انساناً (قوله من حيث الاتلاف) اى من حيث أصل الاتلاف بأن كان
لا يستحق عليه اتلافاً أصلاً فخرج ما اذا كان الظلم من حيث كيفية الاتلاف (قوله عقلة عما
قررناه) يعنى بقوله فقتله هذا احد للعمد من حيث هو الخ لكن فى هذا وقفة اذ صريح الاستثناء

في المتن ان المراد العمدة الموجب للقصاص كما لا يخفى وقد يجاب بان معنى قول المصنف
 لا قصاص الا في العمدة انه لا يتصور الا في العمدة ولا يلزم منه ايجاب كل حد للقصاص فتأمل
 (قوله او غير مكاني) قال الشهاب سم في خروجه نظره فان قتله ظلم من حيث الاتفاق قال
 وكذا مسألة الوكيل ان اريد ولو في الواقع (قوله وقوله غالباً ان رجوعه لا الخ) هنا
 اختلاف في النسخ فليست به (قوله لا تهم مع السراية يقتل غالباً) نازع فيه سم بان السراية
 خارجة عن الفعل والموصوف بعلبة القتل نعم هو الفعل وبأن الفعل مع السراية لا يقال فيه
 يقتل غالباً اذ مع وجود السراية يستحيل تخلف القتل بل هو معها قاتل ولا بد الى آخر ما ذكره
 ولا يخفى ان هذه المنازعة تنافي في الجواب عن الاشكال الاقل بالنسبة لاحد شقيه (قوله
 بخلافه بقصد اصابة واحد) اي فهو شبه عمد كما يعلم مما يأتي في شرح قول المصنف وان
 قصدهما الخ (قوله وهذا منال المحذوف) اي الذي قدره بقوله قصدهما ذلك ان تقول ان
 المتن يشمل لان قوله فان فقد قصدهما اي صدق مع فقد قصدهما الآخر (قوله وانه قصده) فيه
 تأمل كما قاله سم (قوله وان لم يقصد عينه) يعني معينا البطابق ماصر (قوله وكثرة الثياب)
 لعل المراد وبخلافها اي مطلق الضربة مع كثرة الثياب والافقهومهما مشكل سم
 (قوله وتصويره) اي العكس (قوله رداً أيضاً بأن مثل هذا الكلام الخ) كان المناسب
 في الرد ان يقول رداً بان المراد بالفعل ما يشبه الكلام ومثل هذا الكلام قتله يقتل
 غالباً (قوله به) اي بالعمد (قوله وهو مسهومة) قيد في الكيف فقط (قوله بسبب
 آخر) عبارة التحفة على سبب آخر (قوله او بردا) ينبغي اوجرا (قوله باثني وسبعين
 ساعة) اي فلكية فهي ثلاثة أيام بلياليها (قوله وليس كل معتاد للقتل الخ) قال الشهاب
 سم الجوع المعتاد لا يقتل غالباً (قوله وأخذ الاذرع من قواهم الخ) لا يخفى ما في هذه
 العبارة (قوله وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما وجهه (قوله بل شبهه) معطوف على عمدا
 في قوله فلا يكون عمداً (قوله ورد بان الضرب ليس من جنس المرض الخ) فيه ما فيه كما قال
 الشهاب سم اذ الملاحظ كون الهلاك حصل بالجوع ولا شك انه حصل به في المسئلة التي لا ترى
 انه لو كان صحيحاً في مسألة المرض لم يقتله ذلك الضرب واما كونه من الجنس او من غيره فهو
 امر طردي لا دخل له في ذلك فتأمل (قوله والقدر الذي يتعلق به نصفه) يتأمل (قوله
 بغلبها) اي المباشرة (قوله لا الكذب) اي وحده (قوله بعلمه) متعلق بانقطاع (قوله بعد
 القتل) متعلق بعلمه (قوله معطوفة على نقيض ما قبلها) اي والذي بعده لم يقتل هو مسموم
 فنقيضه قال هو مسموم فصار التقدير قال هو مسموم وان لم يقتل هو مسموم وهو مرادف لقوله
 سواء أقال الخ وغرض الشارح من هذا التقرير ان المناسب في الغاية أن يقول وان قال هو
 مسموم لان الخطاب مع غير المميز اي فهذا القول لا يقيد في دفع القصاص في غير المميز فادته
 في البالغ العاقل الا في (قوله ماصر) اي في قوله سواء الخ (قوله لاجل جريان الخلاف)
 انه اقوله وزاد الخ (قوله ولو قال اعاقل كل هذا الطعام وفيه سم) عبارة الروض ولو قال
 اعاقل كل هذا الطعام ففيه سم لا يقتل فأكله الخ فقوله لا يقتل ساقط من نسخ الشارح
 ولا بد منه وعلم من القاء في عبارة الروض ان قوله وفيه سم من قول القول (قوله فان ادعى

(القاتل) يعني المكره بكسر الراء (قوله حيث كان الاكل غير ميم) يحرر ويراجع في كلام غيره وقوله الاكل المناسب الشارب أو المتناول (قوله وصحح ابن القطان اسناده) أي صحح انه مستند لا مرسل (قوله لكن عليهم الاثم والتعزير) لا يحنى ان هذا لا يتأق في الحاضر على الاطلاق (قوله والقود على الاول) أي في غير الحاضر كما لا يحنى (قوله الا يضرب شديد) أي يؤذى الى القتل كما يؤخذ من حواشيهم على المنهج فتراجع (قوله أو أمور الامام) قال في الانوار وليس المراد بالامام هنا المتولين على الرقاب والاموال الممزقين اهم كالسباع والمثيبين لاموالهم كاهل الحرب اذا ظفروا بالمسلمين بل المراد به العادل الذي لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق (قوله ولعدم تقصير الجني عليه) أي فيخرج المصائل (قوله وهي على غير الخطئ) عبارة الكفة وهي على المتعمد مغاظة في ماله وعلى غيره محقة على عاقبته (قوله لم يتعلق برقبته شيء) أي والصورة انه غير ميمز والقصاص على السيد (قوله أو صيبا) كأنه من عطف العام على الخاص (قوله ان كان له ما فهم) مثله في الكفة وهو ساقط في أكثر نسخ الشارح وكأنه قيد ليكون عمده عمدا (قوله وأصله رأي الغزالي) عبارة الدميري وهو قول الغزالي (قوله في هذه الجملة) يعني اذا لم يراق على مثلها غالبا (قوله والاقتلتك) ليس بقيد (قوله فان كان الاذن عمدا) أي في القتل والقطع (قوله اذا كان المأذون) أي في مسألة العبد (قوله أو نفسه) أي نفس غير المميز وقوله في غير الابهى أي اما هو فلا يقتل به اذ هو لا يجوز وجوب الطاعة في حق نفسه كما مر (قوله أو حية) أي أو التي عليه حية (قوله فانه لا يقتل) وظاهر انه تجب دية وانظر اى دية هي (قوله اما المميز) أي بدل غير المميز في المسئلة المتقدمة

• (نص — ل في اجتماع مباشرتين) • (قوله عند انتفاء القرينة) أي والقرينة هنا قوله فان انما رجل الخ (قوله جان) أشار به الى أن الرجل ليس قيدا (قوله وهي المستقرة) الضمير يرجع الى المتن والمعنى والحياة التي يبقى معها ما ذكره الحياة المستقرة وسيأتي في الصيد والذباح الفرق بين الحياة المستقرة والحياة المستقرة وحركة المذبوح بما هو أوضح مما هنا (قوله وذلك كاف) يتقيد ان الاشارة لحركة المذبوح وهو المتبادر من السياق ويحتمل انها للحياة المستقرة وهو المتبادر من العبارة (قوله ونخرج بقيد الاختيار) المناسب ودخل (قوله فان لم تبين حشوته عن محالها) لا يحنى ان هذا المحترز بالنظر لظاهره هو عين ما احترزه عنه واهم ان الشارح خاط هنا في هذه السوادق مسئلة بمسئلة أخرى وحاصل ذلك انه في شرح الروض مثل ان فقد الادراك الاختياري بمن قد نصفين وترك احشاؤه في النصف الاعلى فانه وان صدر منه كلام أو حركة فهم اضطرابان وهو الذي عبر عنه الشارح بقوله ونخرج بقيد الاختيار الى قوله ليس عن روية وأما الشهاب حج فانه مثل له بمن قد بطنه أي شق ونخرج بعض احشائه ثم قال بخلاف ما لو بقيت احشاؤه كلها محالها فانه في حكم الاحياء لانه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد وهو الذي عبر عنه الشارح بقوله فان لم تبين حشوته الخ وقد علم ان هذا محترز ما صور به حج لا محترز ما في شرح الروض الذي صدر به الشارح على ان قوله فحيا به مستقرة الذي عدل اليه عن كلام حج غير صحيح من حيث الحكم كما علم (قوله

وان علم انه) اى الاول

(فصل في شروط القود) (قوله أو ذى) أنظر لم صور به مع ان مثله ما لو شك في انه عربى أو مسلم كما يأتى (قوله أو أراد به مطلق التردد) شمل الوهم وظاهر انه غير مراد (قوله أو محل كلامه) يوجد في نسخ الشارح اذ بدل لفظ أو وليس بصواب (قوله لما تقر في الثاني) اى من احتمال الأكره (قوله وفارق ما مر في الحربى) اى اذا كان في دارهم (قوله الابحثة) لا دخل له في الدليل كما لا يخفى (قوله يحقق دمه) أشار به الى أن المراد بالامان بالمعنى القوى الشامل لتحو الجزية كما أشار اليه ايضا بقوله بعقدمة الخ (قوله أو أمان بمجرد) اى بالمعنى الاخص المقابل للاقسام الثلاثة (قوله نعم لا ضمان الخ) انظر هذا الاستدراك على ماذا (قوله في حق معصوم) عبارة التحفة الاعلى مثله (قوله كما أشار اليه بقوله) انظر وجه الإشارة (قوله ويؤخذ منه أيضا) انظر ما وجه الاخذ وعبارة التحفة عقب التعليل المار ولا حق لهما في الواجب عليه انتهت وهذا الذى حذفه الشارح هو محل الاخذ كما لا يخفى (قوله أم بعده) اى لاختلاف العلماء في صحة الرجوع لكن هذا انما هو في رجوعه عن الاقرار كما نقله الشهاب سم في حواشيه على شرح المنهج عن الشارح فليراجع الحكم في رجوع الشهود (قوله وشمل ما للرجوع عن اقراره الخ) انظر ما الحاجة الى هذا (قوله لم يقتل به قطعا) يعنى لم يستحق القتل باطنا كما يعلم من كلام غيره (قوله فالخامس الخ) يرد عليه ما اذا كان القتل مرتدا والقاتل مسلما زانيا معصنا او تحوه وقد مر ان المسلم لا يقتل بالكافر الا ان يقال مراده ما لم يمنع مانع لكن به عد ذلك أو ان المراد حاصل ما تقدم قبله وهو بعيد أيضا مع جملة ضابطا (قوله لقوله تعالى الخ) دليل للاسلام فقط (قوله أو أمان) اى فلا يقتل نحو ذى يرتد كما يأتى (قوله اسداهما الذمة مع الردة) قد يقال هذه داخلة في قوله أو أمان (قوله ومعه دونه) الاولى اسقاطهما اذ لا دخل لله دوا لمان في اختلاف الملة (قوله لان الكفر كلمة واحدة) اى شرعا فلا ينافى قول المتن وان اختلفت ملتهم لانه بحسب ما عندهم أو ان المراد باختلاف ملتهم ما بحسب الاصل ويكون الكفر كلمة واحدة اى من حيث ان التسخيشم للجميع (قوله ويقدم قتله قودا الخ) اى فيما اذا ترتب عليه قوداى لغير مثله (قوله وما هنالك في قتله بدارنا) اى وهو حينئذ محكوم باسلامه وحريته شرعا وليس بجهولا (قوله والافهى مسئلة الاقيط) عبارة الزبائى كمثله الاقيط (قوله حيث يجب عند التساوى الخ) هذا بيان الكيفية عند الرجوع الى البديل في مسئلتنا لبيان للنظر في احوال فيجب عند التساوى الخ لكان ظاهرا ومراده بالنظر كالباع شقفا وسفقا بن وثوب مثلا واستواء قيمة لا تجعل الشقص أو السيف مقابلا لقن او الثوب بل المقابل لكل النصف من كل (قوله على قول الحصر) اى في الرق والحرية (قوله اى قن) عبارة التحفة عقب المتن نصها والمراد مطلق القن والكافر (قوله ورجوع المستطلق) عبارة التحفة ولا يقبل رجوع مستطقيه لا لا يطل حقه لانه صار اربا لاحدهما بدعواهما انتهت بعبارة الروض فان رجعا لم يقبل رجوعهما انتهت فالظاهر ان الشارح قرأ قول حج مستطقيه بل اياه فغير عنه بما ذكر ويصح أن يكون معنى قول الشارح ورجوع المستطلق اى من كل منهما وما في حاشية

الشيخ من ابقائه على ظاهره غير صحيح (قوله وان استلحقاه) اي الحق بهما القاتل بديل
 قوله اولم يلحقه بأحد الخ ولا يصح حمله على ظاهره اذ هو عين قول المتن ولو تدعى بما يحبه ولا وسيفته
 نقوله فلا قود لا حاجة اليه لا غنا مقوله بعد فلا قود حلال لا يصح باطلاقه (قوله وقد تذر
 الاطلاق والانتساب) انظر ما وجهه هذا التقييد مع انه يرجوع أحدهما يطق الآخر
 (قوله شقيقين) انما قيد به لانه هو الذي يتأق فيه اطلاق لكل منهما القصاص على الآخر
 ولاجل قول المصنف الآتي وكذلك ان قتله مرتبا كما لا يخفى وهذا أولى مما في حاشية الشيخ
 (قوله بينهما) اي الابوين لموتهما معا ويصرح بذلك قوله ومن ثم الخ اي بخلاف ما سياتي
 في مسألة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به في شرح الروض خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله
 وعدمها) عبارة التحفة وعدمه (قوله وفيما اذا قتلاهما معا) معطوف على قوله فيما لو قطع
 (قوله الا في قطع الطريق) استثناء من قوله ويبدأ بالقاتل الاول (قوله ومعه) به في في
 صورة ما اذا قتل أحدهما اباه ثم الآخر الام (قوله وعلى هذا في صورة الدور) اي من أصلها
 من غير نظر الى قتل لكن قوله وعلى هذا لا معنى له هنا على ان الاولى حذف قوله وعلى هذا الى
 قوله من ارثه لعدم موقعه هنا وليس هو في عبارة التحفة (قوله ثم طال به الخ) يراجع مفهومه
 (قوله في صورتها) في الموضعين تبع فيه الشهاب حج وكذا قوله السابق اوضربه وكل ذلك
 مرتب في كلام الشهاب المدحور على شيء مهمل لم يذكره الشارح وعبارته عقب قول المتن
 وبقتل الجميع بواحد نصها كأن يرحوه بجراحات لها دخل في الزهوق وان فُش بعضها
 أو تفاوتوا في عددها وان لم يتواطأ أو ضربوه ضربات وكل قاتله لو انفردت أو غير قاتله
 وتواطأ كما سيذكره انتهت (قوله بأن الصواب) لا حاجة اليها (قوله وانما قتل من ضرب
 من يضاح الخ) هذا انما يرد على صورة الجهل في الصورة الاولى وهي قوله او جاهلا به فعلى الاول
 الخ ومن ثم اخرها في التحفة ليضمح الايراد عليها (قوله ومن قتل مسلم أو ذمي) اي والمشاركة
 مسلم أو ذمي في صورة المسلم أو ذمي في صورة الذمي (قوله فهو) اي الجارح (قوله وجارح
 دافع الصائل) هو بقتل جرح الجرح وبإضافة شريك اليه وانما قدره لدفع نفسه وجوب
 القصاص على شريك دافع الصائل في الدفع فالصورة ان دافع الصائل جرحه لدفع ثم بعد
 لدفع جرحه آخر فبات بهما (قوله وشريك النفس) اعلم اذا كان جرحه لنفسه يقتل غالبا
 وكان منه مدافيه أخذ مما سياتي في مسألة السم لم يراجع (قوله ان أوجبه) والا فالمتأثر
 هذا بالنظر لما في المتن خاصة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولاديه أمام مع النظر اليه فكان
 المناسب أن يقتصر على قوله ان أوجب ذلك (قوله مما لو دأواه آخر غير الجارح) لفظ آخر
 ساقط في أكثر نسخ الشارح مع انه هو المحترز في الحقيقة وأما قوله غير الجارح فهو زيادة عن
 المحترز تقييده فكان ينبغي أن يقول اي غير الجارح وانظر حكم ما لو كان المداوى هو الجارح
 (قوله بموح) هو بضم الميم وفتح الواو وتشديد الميم اي مسرع للموت (قوله وما أفنى به
 ابن الصلاح الخ) طاهر هذا السياق ان افتاء ابن الصلاح فيه مخالفة لما قبله وليس كذلك وانما
 هو فائدة مجردة يؤخذ منها تقييد لما سلك لا يخفى وعبارة التحفة وأفتى ابن الصلاح الخ
 (قوله ومن الدوا خباطة جرحه) اي بأن خاط جرح نفسه الذي جرحه الغدير (قوله

فالقود) أي على جرحه (قوله المهلك كل منها) وصف للضربات خاصة (قوله ومن بعده)
 كان ينبغي بالنظر لما قدمه أن يقول عقب قول المتن وللا قول ولمن خرجت له القرعة وغيرها
 * (فصل في تمييز حال الجروح) * (قوله أو بقدر المضمون به) دخل فيه التفسير
 بالحسرية ومن ثم لم يذكره في شرح الروض (قوله لا يتقلب مضمونا) وكذا عكسه كما لم يكن
 قول المصنف الآتي ولو ارتد الجروح ومات بالسراية الخ فيزاد في القاعدة وكل جرح وقع
 مضمونا لا يتقلب غير مضمون (قوله فيستتر فيه العصمة والمكافأة من أول الفعل إلى الزهوق)
 يرد عليه ما مر في قول المصنف ولو جرح ذي ذنب فأسلم الجراح ثم مات الجروح فكذا أي
 لا يقطع القود في الأصح فهذا لا يكافئه إلى الزهوق (قوله نعم الخ) هذا لا حاجة إليه بعد
 تصريح المتن ومن ثم لم يذكره في الحفة (قوله فان اقتضى الجرح مالا) أي ولو باه فو أو كان
 خطأ من لاحق يتأتى قول الشارح الآتي ولو كان الجرح قطع يد (قوله ومما شكافتان)
 أي والمقتول معصوم عليه من ابتداء الفعل إلى الانتهاء وهذا يندفع ما اعترض به عليه من أن
 شرط القود أن لا يتخلل مهذرو قد علم أن المراد بالشرط العصمة عصبته على القاتل لا عصبته
 في نفسه (قوله وتعين) عبارة الحفة ويتعين (قوله الجرح) المناسب لسان كما صنع في الحفة
 لينسجم مع قول المصنف الآتي أن كان حرا

* (فصل فيما يعنى في تود الأطراف) * (قوله مع ما يأتي) يعني وفيما يأتي وعبارة
 الحفة مع ما يتعلق بذلك (قوله ولا يرد الضرب بعصا خفيفة الخ) عبارة الحفة ولا يرد الضرب
 بعصا خفيفة خلافا لمن زعمه محتجا بأنه عمد في فهو الايضاح لانه يحصل غالبا لافي النفس
 وذلك لان العمد في كل شيء بحسبه انتهت ولعل بعضهم اسقط من نسخ الشارح (قوله على أن
 الكلام الخ) قال الشهاب سم هذا لا يقع في الايراد ثم بين وجه عدم نفعه وقد يقال وكذا
 الجواب الاول (قوله بالضم) قال في الحفة عقبه كذا قاله شارح اه فقوله وفي القاموس
 الخ المراد به الرد على الشارح المذکور فكان ينبغي للشارح هنا ذكره ايضا (قوله بأتميز) أي
 في نفسه بأن انفصل عن فعل الآخر وان لم يميز لنا الاثر في الخارج (قوله تليق بجنايته)
 أي ان علمت (قوله فدعوى ان الاضافة الخ) هذا مضرع على ما أفهمه قوله وجرح غيرها
 يسمى شجرة أي فلا يسمى شجرة الجرحهما فالاضافة حيث من اضافة الاسم إلى المسمى لا من
 اضافة الشيء إلى نفسه فدعوى الخ وعبارة الحفة فالاضافة اليهما من اضافة الشيء إلى نفسه
 كذا قيل الخ فالمرع فيها هو المردود في تقرير الشارح والتفريع فيها ظاهر (قوله ومحل
 ما ذكر في الشجرة الخ) جواب عن سؤال مقدر فكان موقدا أو رد عليه ما سبق ذكره في الشجرة
 يقال ومحل ما ذكر في الشجرة حيث أطلقت فلا يزود (قوله طبعها ووضعها) يرد عليه ما سبق
 من أن كلا من الهشم والتنقيب يحصل بعير شيء يسبقه (قوله بل وسائر البدن الخ) أي في
 الصورة والافقدها ان هذه الاسماء تختص بالرأس والوجه (قوله قال ابن العمامة) ما ذكر
 صحيح) أي فلا قود في واحد منهما فهو مقابل لما ارتضاء الشارح (قوله ما سوى الموضحة)
 أي من المذکورات بعدها (قوله وهو ما فوق الركبة) هو تفسير للمضاف اليه وهو الفخذ
 وفي نسخ ما فوق الورك فهو تفسير للمضاف وهو أصل كما لا يخفى فراجع (قوله وتفسير

الشارح البيضاوي) كذا في النسخ وهو غير صحيح فان الذي في كلام الشارح الجلال انما هو تفسير الاثنين الواقع هنا في المتن بجاد في البيضاوي وفسر الخصيتين في الباب الا ترى ايضا بذلك (قوله) والخصيتان الجلدتان) كذا في النسخ بناءً فوقية ولعل صوابه والخصيان بغير تاء لانه الموافق لما في كلام الشارح الجلال فالخصيتان بالتاء هما البيضايتان كما ذكره قبل فليراجع الصحاح (قوله بل نقل بعضهم عن ابن السكيت الخ) هو موافق لما في القاموس ومن ثم سواه به في التحفة فكان ينبغي عدم الاستدراك (قوله بقول أهل الخبرة) متعلق بقوله أمكن (قوله) سواء أسبق القطع كسر) أي من الجاني وقوله أم لا أي بأن لم يسبق منه كسر بان سبق من غيره والغرض من هذا ان ما في المتن بهذا الاعتبار أعظم مما سيأتي فيه الخاص بما اذا وقع منه كسر فاتنى التكرار المحض (قوله وان تعد ذلك المفصل) يتأمل معنى هذه الغاية (قوله غالباً) أي والصورة هنا من هذا الغالب (قوله ما يلي الابهام) أي العظم الذي يلي الابهام من جهة مفصله واحترز به ذاعياً يليه من جانبه الذي هو أصل السبابة وعبرة الزيادة وهو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الابهام انتهت وفيه قول آخر (قوله والاوجب الارش) أي نصف الدية (قوله فلو اقتص في الاصبع فسر الخ) عبارة التحفة فلو قطع اصبعاً فسرت للبقية فقطعت اصبعه فسرت كذلك لزمه أربعة أخماس دية العمد لاسم اسراية جناية عمد (قوله لم تقع السراية قصاصاً) الأولى حذفه

(باب كيفية القصاص)

(قوله فكلامه على الغالب) هذا التقريب فيه حوازة بعد تفسيره المتن بما ذكرنا وعبارة التحفة عقب المتن نصها عبر به للغالب والمراد لا تؤخذ ليشمل المعاني أيضاً (قوله في المأخوذ بدلا دية) لعله اذا قال له خذها قصاصاً خذ ما يأتي فليراجع (قوله في الاقول) أي عضواً المجنى عليه (قوله دونه) قيد في الاصل والرائد بقريته ما بعده (قوله ومحل ذلك) يعني ما في المتن وعبارة التحفة ومحل عدم ضرر ذلك (قوله في المتن والصحيح ان الاختيار في موضعه الخ) أي والصورة انه استوعب رأس المجنى عليه ورأسه هو أكبر كما هو صريح المتن (قوله من أي محل شاء) يعني الجاني على قياس ما مر واليه يشير كلام العباب (قوله فزاد وكيله) انظر قصاص الزيادة حينئذ يكون على من (قوله وفيما اذا لم تستحق نفس الجاني) في نسخ بدل هذا وفيما اذا لم تضر الجناية نفساً (قوله بداً ورجلاً) تميزان فالسليم واقع على الشخص لا على العضو بدليل قوله بأعسم وأعرج (قوله او قصر في الساعد) أي والصورة انها ليست أقصر من الأخرى والافقه دمر أنها اذا كانت أقصر من أختمها لا تقطع بها (قوله وكلها صحيحة هنا) وظاهران الصورة في الأخيرة ان الجاني قطع يمينه التي هي قليلة البطش (قوله السليم) نائب فاعل يؤخذ والضمير في طرفها الاظفار الذي فيه الخضرة او السوداء أي الطرف الذي هي فيه بتأويل ذلك وهو متعلق بالسليم واظفاره فاعل السليم (قوله كذلك) ليس في التحفة وهو محتاج اليه على اعراب الحمال اذا التقدير عليه والذ كرمال كونه صحيحاً أو اشل كاليد اذا كانت كذلك أي صحيحة أو شلاء لا على اعراب التمييز ومن ثم كان أولى كما يشير اليه تقديمه (قوله ودمر أنهما يطلقان لغة على جادتهما أيضاً) قد مر الكلام على ما مر فراجع (قوله كتاب الله القصاص)

خبر صح (قوله فلا يقامع بها الا ملها) قد يقال هذا يصدق به المتقن فلهذا ابقاه على اطلاقه وما
معنى هذا الاحتراز مع موافقة المحترز عنه في الحكم فلا يتأمل (قوله التي من شأنها ان تسقط)
هو صفة كاشفة ان اريد بالرواضة حقيقة الاثنية والافهية مقيدة (قوله ومعلوم الخ) عبارة
الانوار والر واضح اربع اسنان ثبت وقت الرضا ع يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فاعلم ان ثبت
(قوله وهذا في كمال المستحق) اي المستحق اصالة وابتناء والا فالوارث مستحق أيضا
(قوله بتشديد الفوقية) اي المثناة وهو واجب الى كل من منغروا تغروا أصل ان تغروا تغروا بمثناة
فثناة على وزن افتعل فأدغمت الاولى في الثانية في الاول وعكسه في الثاني (قوله اذا القامع)
اي الاول وقع بالقلم وظاهر كلامه انه لو ثبت ثالثة لاقامع وفي حاشية الزياي انه المعتمد
اي خلافا لمج (قوله بفتح شينه) اي وبفتحها أيضا في المضارع ويقال شات بضم شينه
بناء للمفعول

• (فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني) • (قوله وادعى الولي حياته) اي حياة
مضمونة بدليل ما سبق في الحلف اذ هو على طبق الدعوى (قوله مضمونا) اي من جهة الحياة
فيخرج ما اذا كانت حياته غير مضمونة بان وصل الى حركة مذبوح بجناية ولا ينبغي حمل
الضمان هنا على الضمان مطاقا حتى يجب على الولي التعرض لذلك في الحلف لان النزاع بينه
وبين الجاني انما هو في الحياة وعدمها لا في الضمان وعدمه ومعلوم انه لا يجب على الولي
التعرض في حلف لما لم ينزع فيه (قوله فاشبهه) يعني هذا الحكم (قوله وتقبل البيعة
بجنيته) اي وكون مغنية عن حلف الولي وذكر هذا توطئة لما بعده وان كان معلوما (قوله
وتعتبر في الشهادة الخ) الواو فيه للعال (قوله هو جري على الغالب) انظر ما معنى الغالب هنا
ولا نسلم ان الغالب قطع الاطراف لا ازالة المعنى وكان الظاهر ان يدل هذا بقوله مثلا (قوله
لانكارها) اي السلامة فالصدر مضاف لقلعه وفي نسخ لانكاره (قوله هناك) اي في مسئلة
القتل فان هناك من يقول فيها وجوب القصاص وان لم يذكره (قوله اما اذا لم يمكن لقصر
زمنه) اي ولم يدع الولي سببا آخر كما علم مما قبله (قوله ولا يخالف هذا) اي ما ذكر من تصديق
الجريح واعلم ان حاصل هذا الايراد والجواب ان الذي صدقنا فيه الجريح هنا الذي هو بمنزلة
الولي فيما مر هو الذي صدقنا فيه الجاني فيما مر وظاهر انه ليس كذلك بل الذي صدقنا فيه
الجريح هنا وهو ما اذا أمكن الاندمال هو الذي صدقنا فيه الولي هناك والذي صدقنا فيه
الجاني هنا وهو ما اذا أمكن عدم الاندمال هو الذي صدقنا فيه هنا فالامس مثلان على حد سواء
فلا اشكال أصلا غاية الامر ان المصنف قدم هناك ما يصدق فيه الولي وقدم هنا ما يصدق فيه
الجاني في الذكر فقط تأمل (قوله باتفاقهما) متعلق بقوة (قوله واستشكل لزوم اليقين
هنا) يعني في قول المصنف والاحلف الجريح (قوله فانما سب تصديقه) يعني الجريح (قوله
من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق) يعني الجاني المدعى الاندمال في مسئلة ما لو قطع
يديه ورجليه (قوله فقل صفة) ويجوز ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بنفس الاندمال كما لا يخفى
(قوله اقوله بعد الاندمال) المناسب كما قاله هم لقوله الاندمال
• (فصل في مستحق القود) • (قوله بفرض أو تعصيب) اي أو غيرهما يشمل عموم

القراية الا في قوله كذى رحم (قوله ام سبب) في جعله مقابلا للنسب مساهلة لان النسب
 أيضا سبب كما عدوه من أسباب الارث فالمراد بالسبب غير النسب (قوله يستوى قود طرفه)
 اى الذى جنى عليه قبل الرقة (قوله من غير توقف على طلب ولى) اى والصورة انه ثبت
 عليه القتل ومعلوم انه فرع دعوى الولى ومثله يقال فى قوله ولا حضور غائب اى بان ادعى
 الحاضر وأثبت ككما هو ظاهر (قوله وانما توقف خبر الحامل) اى اى أن قتلها
 لا جمل الحمل والصورة ان الولى كامل حاضر (قوله أو نحو قطعه) مأووم منه هذا من
 جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع مدفوع بما يأتى بعد قريبا (قوله وقال كل
 أنا استوفيه) هو قيد فى كونه يقرع بين جميعهم كما لا يخفى (قوله كذا قاله جماعات الخ)
 حاصل الاختلاف بين العبارتين ان الاولى مفادها ان المبادر يحصل بنفس مبادرته
 مستوفيا لخصته ويبقى عليه ما زاد لورثة الجاني ومفاد الثانية انه بمبادرته يترتب عليه
 لورثة الجاني جميع دينه فيسقط منها بقية حصته في نظير الحصص التى استحقها فى تركته
 الجاني تقاصا وقائدة الاختلاف تظهر فيما اذا تفاوت الدينان والضمير فى قول الشارح
 ما اراد على دينه للجاني وفى كل من نصيبه ومورثه للمبادر وفى سقوطه لما زاد كما يعلم من
 شرح الروض وما فى حاشية الشيخ منا غير مناسب (قوله أو محمول على ما اذا عدت الابل)
 قد يقال هذا لا يأتى الا على المرجوح فليتامر (قوله الذى تتناول ولايته الخ) اى
 كالقاضى كما صرح به فى التحفة (قوله المتأمل) اى المتأمل لطلب والمراد انه لا بد من
 طلب مستحق متأهل ان كان هنالك مستحق ثم ان كان متأهلا فى الحال طالب حالا ولا يغنى تأهل
 كأمز (قوله وذلك لظطره) تعليل للمتن (قوله ان أنكر المستحق) اى أنكر وقوع القصاص
 فيشمر ان عليه ويستغنى القاضى عن القضاء بعلمه بوقوع القصاص لو لم يحضرهما ان كان ممن
 يقضى بعلمه فأحضرهما ممن لا يقضى بعلمه كغير المجتهد أكد كما لا يخفى (قوله يضبطه) اى
 المستوفى منه (قوله والقائل فى الخراية) اى فكل من الولى والامام الا نفراد بقتله كفى التحفة
 (قوله كسم فى الاخرة ان كان الجاني مسلما) لا حاجة اليه (قوله ان لا يكون) اى الوكيل
 المفهوم من التوكيل (قوله المجنى عليه) يعنى المستحق (قوله أول الباب) يعنى أول باب
 الجراح فى قوله ولو وجبه ومنعه الطعام والشراب الخ (قوله كافل) اى لاولاد (قوله علما
 بالجل أو جهلا) اى المباشر للقتل من مستحق أو جلاد والامام (قوله لان علم الولى) اى
 أو الجلاد والضمان حيث تدعى عاقلة بالا على الامام (قوله لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهر انها
 اذا أمنت جازر هو قد يخالف مامر (قوله بكسر النون مصدرا) اى ككذب وضرعه
 يحتق بضم النون كما قاله الجوهرى وجوز فيه الفارابى اسكان النون وتبعه المصنف فى تحريره
 فقال ويجوز اسكان النون مع فتح الناء وكسرها قال وحكى صاحب المطالع فتح النون وهو شاذ
 وغلط (قوله فان قصد العفو حيث فلا) اى لان فيه تعذيرا مع الافضاء الى القتل الذى هو
 نقض العفو قاله فى التحفة (قوله وهذا فيما لا يقتصر به) كاجابة وكسر عضد كما يأتى
 (قوله فان القاء بما فيه حبتان الخ) عبارة العباب أو بما فيه حبتان قتلته ولاننا كانه لم يمت
 به ابل بالماء لم يجز القاء فيه وان مات بها أو كانت تأكله الخ (قوله تعذر المماثلة) قال

الشهاب سم لا يقال بشكل يجوز الاقتصاص بنحو التجويع والتفريق مع تحريم ذلك لانا
نقول بنحو التجويع والتفريق انما حرم لانه يؤدى الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق
فلا يمنع بخلاف بنحو الخروا الواط فانه يحرم وان امن الاتلاف فلهذا امتنع هنا فليأمل اه
(قوله من تعينه) بمعنى ما ذهب به (قوله ولا فى الثانية) يعنى مسألة القطع بقسميها
(قوله وهو المعتقد) اى ان لم يكن غرضه العقوب كما لم يصرح به قريبا (قوله واعلم
انه ممنوع الخ) تقدم توجيهه (قوله فالخراج) اى بمجرد وان لم يقترب به قصد الاباحة (قوله
ان كان القاطع قنا) اى اما ان كان حرا معلوما انه لا قود عليه مطلقا فالتقييد بالقن المتصور كون
الخراج هو المسموع بمجرد (قوله أو الصبي) اى اخرجه من حيث هو لافى خصوص ما نحن
فيه من كونه جانيا والا فالصبي لا قصاص عليه (قوله وكذا لو قال الخ) حق العبارة سواء أقال
القاطع الخ) كما هو كذلك فى شرح الروض (قوله بقولى فكذب) ينبغى حذفه لانه من قول
المتن لامن قوله هو (قوله بناء على ما فهمه) هو علة لدفع الاعتراض وحاصل ذلك انه
كالشارح الجلال انما أشار بما ذكره لدفع الاعتراض الوارد على المصنف بناء على ما فهمه من
فتح التامعنى عبر عنه بالكذب أما على ما فهمه غير المصنف وهو ضم التامعنه وان كان معترضا
أيضا الا ان الشارح لم يشر الى دفع الاعتراض عنه كانه لانه خلاف الواقع (قوله نعم ان قال
القاطع الخ) عبارة الحققة وخرج بقول القاطع ذلك ما لو قال علمت انها اليسار وانها لا تجزئ
أود هشت الخ

(فصل فى موجب القود والعفو) (قوله بدلا عنه) اى عن القود الذى قاله
المصنف وقوله لاعنها اى نفس القاتل الذى اقتضاه كلام الشافعى والاصحاب وهذا أولى
مما فى حاشية الشيخ (قوله هو مراده بقول أصله) صوابه ما فى الحقة مراده به قول أصله
(قوله الظاهر فى انه القدر المشترك) اى بخلاف المذهب فانه صادق بكونه معين فى الواقع لكن
لم يتبين فى الظاهر قاله ابن قاسم (قوله والكفارة) قد يوهم ان ماصلا كفارة فيه وليس مرادا
(قوله بغير رضا الباقيين) اى ويسقط القود وقول الشارح اعدم الخ انما هو علة لهذا (قوله
من غير الاعضاء) اى كالأعضاء المذكورة فيما قبله (قوله كما مر) انظر اى من متروا نظرا أيضا
ما مراده بقوله هنا (قوله بأى نظيره هنا) فى جعل هذا خيرا عن قياس مساحمة لا يخفى (قوله
والاوجه ضبط القودية هنا بما مر فى البيع) اى مما لا يقطع القبول عن الايجاب لا مما لا يمنع
الزيادة والنقص فيما يستقر عليه الثمن وان كان نظيره ما هنا (قوله ولو بعد العتق) اى والصورة
انه عفا مطلقا بخلاف ما اذا عفى عنه بعد العتق على مال فانه يثبت كما نقله الدميرى عن الشيخين
(قوله فى المتن بعده) اى بعد العفو عن الدية (قوله ولو أكثر من الدية) اى ويجب عليه قبول
ذلك انقاذ الروحه كما نقله بعض مشايخنا عن المتولى (قوله وانما قيد بالرشد لقوله بعده ذلك
ولو قطع الخ) فيه ان قوله ولو قطع الخ مسألة مستقلة لا تتعلق لها بمسئلة الامر بالقطع أو القتل
أصلا كما لا يخفى على ان قوله وانما قيد الخ لا يناسب التسوية بين الرشيد والسفيه اتى اقتضاها
عطفه عليه (قوله نعم يجب الكفارة) اى فيما لو مرى أو قال اقتلنى اذا قطع لا كفارة فيه
(قوله ويعزى) اى فى كل من المسائل الثلاثة بانضمام القطع المجرد عن السراية اليها (قوله

أو جرى لفظ عفو) المناسب فان جرى لفظ وصية الخ على ان قوله أو جرى لفظ عفو ليس هو لفظ المصنف وغرضه من هذا دفع ما اعترض به على المصنف من انه قسم العفو فيما يأتي الى نفسه وغيره وحاصل الجواب انه لم يرد بالعفو المقسم خصوصه حتى يلزم ما ذكرناه أراد معناه وهو الترك وما ساقى من التقسيم دليل على هذه الارادة (قوله انما يتبين بالموت) صريح في ان المراد بواجب العفو واجبه في نفسه وأصرح منه في هذا قوله لا^٢ في ولو ساوى الارش الدية الخ وحينئذ يتوجه عليه ما قاله سم مما معناه ان كون واجب الجنابة المستقر انما يتبين بالموت لا يمنع كون المبرأ منه معلوما لكن في حواشي به على شرح المنهج نقل الاشكال الذي أشار اليه الشارح عن ابن الرفعة بما هو صريح في ان المراد ارش العضو منسوب بالنفس قال ما معناه لانه بعد السراية لا ينظر الى دية النفس وهو شئ واحد فليراجع (قوله ما لو استحقها) اي النفس بالمباشرة اي فانه اذا عني عن أحد^٢ ما سقط الا^٢ خ^٢ كما صر (قوله ثم عتق) اي المقطوع (قوله وكذا اذا اتحد المستحق) لعله في هذه الصورة اي بان كان السيد هو الوارث فليراجع (قوله الموجد) وصف للسبب وهو القطع (قوله فلا يلزمه لقطع الخ) المناسب ولا يلزمه بالواو بدل الفاء دفعا لما ينوهم انه حيث عفا يلزمه ارش عضو الجناني ويدل على هذا ما ذكره من التعايل بعد واما التفريع بالفاء فلا يظهر له وجه (قوله فانصب عفو لغيره) كذا في نسخ ولعله محرف عن فانصرف (قوله لصواعداوة) الظاهر ان هذا لا يدخله في ملحظ الفرق بل ذكره يوم خلاف المراد فتأمل (قوله فعلم انه لا قود عليه) لاحاجة اليه لانه سبق في المتن

• (كتاب الديان) •

(قوله او فمادونها) شمل ما لا مقدرة والظاهر انه غير مراد (قوله وهي) اي الدية بهذا اللفظ بعد التعويض فلا يقال يلزم أخذ الشئ من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك انه يلزمه الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلها جزءا من تعريف الودي المأخوذة هي منه اذ لا شك ان المأخوذ متوقف على معرفة المأخوذ منه وقد جعل معرفته متوقفة على معرفة المأخوذ حيث جعله جزءا من تعريفه فتأمل (قوله فهو الوالد) انظر ما المراد بنحو ولعله أراد بالوالد الأب فهو الام والاب جد والجدات وما في حاشية الشيخ هنا غير مناسب (قوله نعم الدية لا تختلف الخ) انظر وجه الاستدراك (قوله وما يناسب كلامها) اي الاعيان (قوله كزان محسن وتارك صلاة وقاطع طريق) اي اذا لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله (قوله والحقاق وان اطلقت) كان مراده الاعتراض على المتن بانه كان ينبغي أن يعبر بلفظ يختص بالاناث وما عبر به وان كان صحيحا في الحقاق لاطلاقها على الاناث كالكور وان كان خلاف الاولى لانه لا يصح في الجذاع لانها ليست الا لذكور لكن نقل شيخنا في حاشيته عن المختار اطلاق الجذاع على الاناث أيضا نعم كان الاولى التعبير فيها بلفظ خاص بالاناث المراد وفي حاشية الشيخ ان فان الجذاع الخ خبر بالحقاق قال وسوغ دخول الفاء في الخبر تقدير اما في المبتدأ الى آخر ما ذكره ولا ينبغي عدم ههنا خلوا الجلة الواقعة خبرا حينئذ عن ضمير يعود للمبتدأ فالصواب ان الخبر محذوف معلوم من قوله وان اطلقت الخ المعطوف عليه والتقدير والحقاق تطلق على

الذكور والاناث وان أطلقت الخ وقد مر الكلام على نظير هذا التركيب في الخطبة (قوله
 يقتل الذي فيه) اي بان كان الذي فيه بدلالة التعليل (قوله فان الجراح في الحرم مغلظة)
 اي التي لها ارش مقدور كما نقله سم في حواشيه على شرح المنهج (قوله وبقيت حرمة)
 فاقراهم بالجزية ووجلت منكم وذبيحتهم (قوله ولا بالحرم الاسرام) اي لا يلحق (قوله بدأ
 بالاول) اي فيما اذا تدوا بسدادة بالاول كما في حاشية الزياي بجنا (قوله كاتم وخت) كان
 ينبغي كائب وأخ اذ الكلام هنا في دية السكامل وأما غيره كالمرأة فسيأتي (قوله والجراحات
 بحسابها) اي التي لها مقدر كما علم مما قدمناه عن سم (قوله وأمكن) اي الاسقاط بان
 مضت مدة يمكن اسقاطها فيها كما في التحفة وظاهر ان الاسقاط يمكن في أقل زمن فعمل المراد
 ان المستحق غاب بها عن الجاني وانهم ودجسلاف ما اذا استقروا مشلا زمين ثم ادعى ذلك
 فليراجع (قوله فان كانت ابله معيبة) هذا راجع لقول المتن ومن لزمته وله ابل فتم خلافا لما
 يوهمه سياقه فان كلام الزركشي انما هو في المتن كما يعلم من كلام غير الشارح فكان على
 الشارح ان يقيد المتن بالسلمة كما قيد كلام الروضة ليشأ في له مقابلة بكلام الزركشي
 والحاصل ان الزركشي يقول انه متى كانت له ابل تعين عليه نوعها وان كانت في نفسها معيبة
 ولا خفاء في ظهور وجهه لانه حيث كان المنظور اليه النوع فلا فرق بين كون ابله سلمية
 او معيبة اذ ليس الواجب من عينها حتى يفرق الحال وظاهر انه ينبغي القول بنظيره فيما اذا قلنا
 بما في الروضة من التخيير في كان له ابل تخيير بين نوعها وبين الغالب سواء كانت ابله سلمية
 او معيبة فتأمل (قوله فان بعدت وعظمت المؤنة) لا ينبغي ان هذين محترزان لقوله ان قربت
 المسافة وسهل النقل فالاول محترز الاول والثاني محترز الثاني فالمناسب عطف عظميت باولها والواو
 قلعل الواو بمعنى أو أو ان الالف سقطت من الكنية (قوله وضبطه الامام الخ) ان كان الضمير
 للقرب الاقرب مدكور فالصواب اثبات لفظ لا قبل تزيد وان كان الضمير للبعد كما هو الواقع
 في كلام غيره فالصواب حذف لفظ دون في قوله الا في بدون مسافة القصر كما لا ينبغي (قوله
 من غالب محله) اي ان لم يكن له ابل كما علم مما مر (قوله وعلم مما قيل فصل الشجاج الخ)
 غرضه بهذا تقييد المتن وان محل تعيين الابل فيمن لم يلزمه اقل الامرين لكن قوله بل ان كان
 الاقل الارش الخ فيه خال في النسخ وعبرة التحفة بل ان كان الاقل القيمة فالنقد أو الارش
 تخير الدافع بين النقد والابل (قوله كساثر ابدال المتلفات) في التحفة عقب هذا ما لفظه ومحله
 ان علما قدر الواجب وصفته وسنه وقولهم لا يصح الصلح الخ قلعل قوله ومحله الى سنه سقط من
 النسخ في الشارح بدليل ما بعده (قوله ويستثنى من أطرافه) هذا الاستثناء انما هو مما علم
 من قوله والمرأة والخثني من التسوية بينهم ما في الاحكام والا فالذي في المتن انما هو انهم ما على
 النصف من الرجل ولو كان غرضه الاستثناء منه لاستثنى كلام من حلة المرأة والخثني اذ حلة
 الرجل ليس فيها الا الحكومة وكل من حلت المرأة والخثني بخالفه (قوله وكذا مذاكيره
 وشفره) ظاهر التشبيه ان فيها أيضا اقل الامرين من دية المرأة والحكومة وظاهر انه ليس
 كذلك فالتشبيه انما هو في مطلق الاستثناء لا في الحكم أيضا كما لا ينبغي (قوله من دية المرأة
 والحكومة) أي دية حياتها وتوقف الشيخ في حاشيته في تصور كون الدية أقل من الحكومة

ولا توقف فيه اذ محل اشتراط كون الحكومة لا تبلغ الالفة اذا كانت من جهة واحدة وهذا ليس كذلك وانما الدية باعتبار كونه امرأة والحكومة باعتبار كونه رجلا نعم يشترط فيها حينئذ أن لا تبلغ دية الرجل اى دية نفسه كما لا يخفى (قوله ولان للذى) صوابه ولان لليهودى والنصرانى (قوله لانه ثبت له بذلك نوع عصمة) اى ويكتفى بذلك ولا يشترط فيه أمان منا (قوله وعسكه بكتاب) لعل المراد مطلق كتاب الشامل لمثل مصنف ابراهيم وزبور داود اى فلم يعلم هل عسكه بالكتاب الذى يجعل دية ثلاث دية المسلم وهو خصوص التوراة والانجيل كما علم بمصنف أو بكتاب غيرهما فتمسك كون دية دية المجوسى والافقى علم عسكه بأحد الكتابين فهو يهودى أو نصرانى وان جهلنا من الكتاب كما هو واضح (قوله بان لم تبلغه دعوة نبي اصلا) انظر وجه هذا الحصر وهلا كان مثله ما اذا بلغته دعوة نبي الا انه لم يتمسك بدينه

* (فصل فى موجب مادون النفس) * (قوله من جرح أو نحو) عبارة التحفة من الجروح والاعضاء والمعانى (قوله على الخظر) اى الخوف كما يدل عليه عطف الشرف عليه باودون الواو وكلام التحفة صريح فيه خلافا لما فى حاشية الشيخ (قوله اى من جرح) يحتمل ان غرضه من هذا تفسير قول المصنف لجرأى فاللام بمعنى من وهو الذى فهمه ابن قاسم ورتب عليه ما فى حواشيه ويحتمل وهو الظاهر ان غرضه منه اثبات قيد آخر وهو ان الموضحة انما توجب الخمسة الالبعة اذا صدرت من جرح بخلاف ما اذا صدرت من عبد فانها انما تتعلق بالرقبة لا غير حتى لو لم تنف بالخمسة لم يكن للمجنى عليه غير ما وقت به وهذا نظير ما قدمه الشارح كالشهاب ج فى موجب النفس أول الباب (قوله وفى غيره) انظر مرجع الضمير فان كان هو ما فى المتن من الحر المسلم لم يصح بالنسبة للحر كما هو ظاهر وان كان مرجعه ما فى المتن والشرح كما هو المتبادر لم يصح فى الحر ولا المصوم ولا الجنين فليحذر (قوله القم) اى داخله (قوله حتى لا يجب) كذا فى النسخ والاصوب حذف لا كما فى التحفة (قوله باسم خاص) متعلق بانفرادها (قوله ان قلنا انها مذققة) لعل هنا سقطا فى النسخ والافقوله ان قلنا الخ لا يصح تقييد الماء اذا ذق بالفعول الذى هو صدر المسئلة فى الشرح وانما هو تقييد لما اذا دمع ومات بالسراية من فعل الجميع والحاصل انه اذا ذق بالفعول فعليه دية النفس قطعا وهو الذى اقتصر عليه فى التحفة وان مات بالسراية فقبل عليه دية النفس أيضا والصحيح انها تجب عليهم بالسوية انما ساوان لم يمت فعلى الدامغ حكومة وهو محتمل قول الشارح والافقوله احكومة اذ فرض كلام العباب فيها اذ لم يمت وثبه عليه سم أيضا وفى المسئلة الاولى يلزم كلام من قبل الدامغ ارش برأحه كانه عليه سم أيضا (قوله فتؤخذ) هو هكذا بالواو قبل انهاء المجعة وبالذال المجعة أيضا فى النسخ ولعله تحريف من الكتابة وان صوابه بالف قبل انهاء الضمير لعمق الباطنة أو انه يوجد بحميم ومهملة ونائب الفاعل ضمير عمق الباطنة أيضا واقطعت تلك الواقعة بعده والا قول أقعد (قوله وما شك فيه) اى بان علمت النسبة ثم نسبت فهو غير ما يأتى فى المتن كانه عليه سم فى حواشى شرح المنهج (قوله لا تبلغ ارش موضحة) ليس قيد فى المشبه الواقع بعده فى المتن كما لا يخفى وان اقتضاء السياق (قوله اى كذا خلهما) اى البطن وما بعدها (قوله ولا يرد على المصنف الخ) عبارة التحفة قبل وترد على المتن لان الثانية خارجة لا واصله للجنون وليس فى محله لان المتن

لم يعبر بواصله بل بنافذته وهي تسمى نافذة بل واصله كما لا يخفى انتهت ولك أن تقول هي واردة
على المتن مع قطع النفاذ بآتي وان كان ما ذكر من الايراد غير موقوف بذلك ووجه الايراد ان
المصنف قال ينفذ الى جوف وهذه نافذة من جوف لا الى الالب النظر لصورتها بعد تأمل (قوله
داخل أنت وعين وفم) هذه خارجة بوصف الجوف بالباطن وقوله ونفذوا كخارج بقوله
محيل أو طريق للمحيل نقول الشارح كابن حجر ونخرج بالباطن المذكور اى على التوزيع
وقد علم ان قولهم بالباطن عقب المتن فائدة وان توقف فيه الشهاب سم (قوله وهو أعلى
الورك) اى من جهة الساق فالنفاذ ما بين الساق والورك كما في حاشية الزياى (قوله في
الباطن دون الظاهر) اى أو عكسه كما علم مما في المتن (قوله ما لم يرفع الحاجز أو يتأكل) قيد في
قوله بينهما لحم وجد خاصة كما يعلم مما مر آنفاً (قوله يعنى طعنه به) اى والا فالمتن صادق بما اذا
أدخله من منفذ أو جائفه مفتوحة قبل (قوله وجه أو قول مخرج بان السمع الخ) كذا في النسخ
ولعله سقط من النسخ لفظ وجه اى بصيغة الفعل المبني للمجهول من التوجيه قبل قوله بان
السمع كما هو كذلك في شرح الجلال (قوله ويقدر بالمساحة) الضمير في يقدر البعض اى
ويقدر البعض بالمساحة بان تعرف نسبة المقطوع من الباقي بالمساحة اذ لا طريق لمعرفة
سواها فان كان نصفاً لا قطع من اذن الجاني نصفها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية
بجلاها فيما مر في الموضحة فانها توصل الى مقدار الجرح من كونه قديراً طامساً لا او قديراً طين
ليوضح من الجاني به هذا المقدار وهذا ظاهر وان توقف الشيخ في شأنيته فبسه وأطال فيه
القول (قوله في المتن ولوع بين احوال واعمش) اى والمقارن الحولاء والعمشاء بدليل التعليل
الآتى وهذا بخلاف قوله وأعور فان الصورة انه قلع العجيبة كما لا يخفى (قوله هي) اى
فالغاية انما هي في العين المضاف اليه لاني كل الذي هو المضاف والالقال هو يدل قوله هي كما
سيصرح به في جواب الايراد الآتى (قوله لبقاء أصل المنفعة) هذا التعليل لا يناسب حكم
الأعور كما لا يخفى (قوله وجوب دية) اى دية عين (قوله لا تمنع ذلك) اى كون مقتضى
كلام المصنف ما ذكر (قوله لانه لما كان الكلام لا يتصور الخ) قال الشهاب سم قد يفرق
بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر
ابصار الاشياء وقد نقص (قوله ان قلنا الخ) اى وهو رأى ضعيف (قوله نعم ان كانت احدى
ثبتيه اقصر الخ) هل هذا الحكم خاص بالثبتيين والرباعيتين كما هو ظاهر كلامه راجع (قوله
العليا) أما السفلى فنثبتها للعيان وفيها ما الدية كما سيأتى كذا قاله سم (قوله في الاول) اى
البادى خلقة (قوله نظير ما مر في التصاق الاذن) كذا في بعض النسخ ملحقاً بالاصرب حذفه
اذ لم يمر في التصاق الاذن شيئاً (قوله اذا انقسمت) اى الاسنان (قوله ثم سقطت) اى اسقطها
جان آخر وكان الاولى حذفه لان الكلام فيما اذا أسقطها جان آخر بدليل ما قدمه في المنطوق مع
ما في التعبير بسقطت من ايهام انها سقطت بنفسها وليس مراد ابدل ما بعده وأما قوله ثم عادت
فظاهره انه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالنظر لما قررناه وانما هو فيما اذا جنى انسان على
سن فحركت ثم ثبتت وعادت لما كانت في كلامه تشببت كما أشار اليه سم في كلامه على النصفة
التي عابرتها كالشارح (قوله ويرد بان الدية ثم) لم يتقدم في كلامه جمع لهذه الاشارة وهو في

الصفة عقب المتن حيث قال كالأصابع وإعله سقط من الكتابة من الشارح (قوله ولزوال مثبت الخ) فهو كفساد الميت أو أبلغ قاله سم أي فلا يقال كيف تتجبدية غير المتغرة وقد مر أنه لا دية فيها وحاصل الجواب أن محل عدم وجوب ديتها عند عدم فساد الميت كما مر (قوله يعني من كوع) إنما احتاج لهذا التفسير ليصح قول المصنف بعده فإن قطع فوقه الخ والافيه هو صحيح في نفسه كما لا يخفى (قوله هذا أن اتحاد القاطع) هو تقييد لقوله بخلاف ما بعد الكوع أي من أسفل خلافا لما وقع في بعض عبارات من إيهام أنه تقييد للمتن لكن كان ينبغي أن يقول القطع بدل القاطع وإعله أراد بالقاطع الثاني ما يشمل القاطع الأول وكأنه تعدد بتعدد دفعه فتأمل (قوله لا في الإيهام) الصواب حذفه (قوله فسط واجب الأصبع المار عليها) يعني على الأنامل أو على الأصبع أي أناملها وقوله لا واجب الأصابع أي فلا يسط على الأصابع وحاصل المقصود أنه إذا زادت أنامل أصبع أو نقصت فسط العشر عليها ولو زادت الأصابع أو نقصت لا يسط بل يجب في الرائد حكومة وقرق بأن الأصبع الزائدة مقبولة بخلاف الأتلة الزائدة لكن قوله وعلى ذلك يحمل كلام شرح المنهج فيه نظر فإن عبارته لا تقبله كما يعلم بمراجعتها (قوله فاعطيا) أي المشتهتان وقوله حكم الأصلين أي المذكورين قبله اللتين هما كواحدة (قوله مع كل) أي من القود والدية (قوله على ما صرفه) الذي صرفه إنما هو أقل الأمرين من الحكومة ودية حلة المرأة (قوله ويحط من دية العضو ونحوه) مراد بهذا تقييد وجوب الدية الكاملة فيها من الأبرام بأن محله إذا لم ينقص منها بعض له أرش مقدروا لم تسبق فيها جناية والاحط من الدية مقدرا من نقص وواجب الجناية السابقة لكن في النسخ بعض جرم ياء موحدة وعين وضاد مجمة وإعله يحرف عن نقص بنون ثم قاف ثم مهملة كما في عبارة غيره وعبارة البهجة وسطا نقص كل جرم ذي دية وواجب الجناية المبتدأة

(فسرع في موجب إزالة المنافع) (قوله لا تقطاع مدده) أي الدماغ والمراد من هذا الكلام بدليل آخره أن الدماغ حيثما فسد فأنما ينشأ فساد من فساد القلب إذ فساد القلب ينقطع المد الذي كان يصل إلى الدماغ منه فيفسد الدماغ بفساده ففساده لا يكون إلا من فساد القلب فالعقل إنما زال في الحقيقة بفساد القلب (قوله أي كل من الأرش والحكومة) أي أحدهما وإنما عبر بالواو وأقول المصنف وجبا (قوله وكذا أن تساوبا) وحينئذ فهذا القيل قائل بالدخول مطلقا كما لا يخفى (قوله فوائد دنيوية) كذا في الصفة قال سم هذا ممنوع فإنه يترتب على إدراكها التمسك في مصنوعات الله تعالى البديعة وقد يكون نفسه طاعة كشاهدة فهو الكعبة والمصحف إلى آخر ما ذكره من الأمثلة ولا يخفى أن ما ذكره لا يتوجه منعاً على الشارح كابن حجر لأنهما إنما ادعيا أن أكثره تعلقات البصريونية وهذا مما لا يخفى فيه ولم يدعيا أن جميعها دنيوية حتى يتوجه عليها النقض بهذه الجزئيات (قوله ورد بان السمع الخ) قال الشهاب سم فيه ما لا يخفى فتأمل اه أي لأن الظاهر أن هذا القيل إنما هو مبني على أن السمع واحد فلا يتوجه عليه الرد بان السمع واحد (قوله وإن أمكن الفرق) أي وينبغي على الفرق لو قيل به أنه لا يجب هنا شيء مطلقاً من غير تقييد بالرجاء في مدة يعيش اليها غالباً (قوله أو فخور عد) في جعل هذا من المعطوف على فعلنا ذلك ما لا يخفى لأنه ينحل المعنى إلى أنه

اذا اختبر ينفخ الصوت فانزعج بنحو رعد يكون كاذبا وهو غير مراد كما لا يخفى (قوله بان عرف)
 اهل المراد بان كان عارفا اي خبيراً براتب النقص (قوله منهم) لاجابة اليه (قوله وما تقر من
 حمل أوفى كلامه على التنويع) اي الصادق بالترتيب الذي هو المراد والافالترتيب المراد من
 جملة ما صدقات التنويع لا عينه وانما أخرجه عن التخيير الظاهر لانه ضد الترتيب فلا تصح
 ارادته به (قوله وقال الاذري) عبارة التحفة بل قال الاذري المذهب تعين سؤالهم انتهت اي
 فضلا عن وجوب الترتيب الذي قال به البلقيني وغيره وقول الشارح اذيعا والبصر الخ ليس
 من كلام الاذري وانما هو توجيهه وقوله فتعين الخ تقريع على ما اختاره من وجوب الترتيب
 المستظهر عليه بما ذهب اليه الاذري لا تقريع على ما ذهب اليه الاذري كما لا يخفى (قوله ويأتي
 نحو ذلك) اي مطلق الامتحان بالمسافة (قوله وأسقطوا التركيبها الخ) الظاهر ان الواضع لم يريد
 جعل لا من حيث هي حرفا لانها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط وانما أراد الالف
 اللينة وأما الهمزة فهي المراد بالالف أول الحروف ويدل على ارادته في الالف اللينة جعلها
 بين أختيها الواو والياء وانما لم يركب أختيها للاشارة الى انه يمكن النطق بهما مستقلا لقبولهما
 التحريك دونهما وحيث فلا بد من اعتبارها لانها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه بل هي
 أكثر دورا في الكلام من غيرها كما لا يخفى وقوله واعتبار الماوردي لها لا يخفى مما تقر ان الماوردي
 لم يعتبرها من حيث تركيبها وانما اعتبر ما أريد منها وهو الالف اللينة وقد علمت ان اعتبارها متعين
 وحيث فاعتبار الماوردي هو عين اعتبار النحاة لا غير لا كما اقتضاه صنيع الشارح وقوله اما
 الاول فلماذا كرسد علمت ان الماوردي لم يعتبر لا من حيث تركيبها حتى يتوجه عليه هذا الرد وقوله
 وأما الثاني فلان الالف تطلق على أهم من الهمزة والالف الخ فيه ان المصدر في الحروف التي
 تقسط عليها الالية انما هي المسميات التي هي اجزاء الكلام ولا شك ان نطق اللسان بالهمزة غيره
 بالالف ولكل منهما مخرج مخصوص يبين الآخر وليس المصدر على الاسماء التي هي انظر ألف
 واظف باء الخ حتى يتوجه ما ذكره كذا ظهر فليست برأيت الشهاب سم قرر نحو ما ذكرته
 آخر ثم قال ان الوجه تقسيط الالية على تسعة وعشرين (قوله تلبر زيد بن أسلم) لفظ زيد بن
 أسلم مضى السنة في الصوت اذا انقطع بالدية على ما ذكره بعضهم وكان على الشارح أن يذكره
 اذ هو مرجع الاشارة في قول الشارح الجلال وهذا من العماني الخ لانه وقع خلاف بين
 الأصوليين فيما اذا قال العماني من السنة كذا أو نحو هذا هو في حكم المرفوع اليه صلى الله
 عليه وسلم فيحتاج به أولا والصحيح أنه في حكمه (قوله وليس كذلك) يقال عليه وحيث قد علم
 دليل وجوب الالية في الصوت على أنه قد يقال من أثبت صحته معه زيادة علم ومن حفظ حجة على
 من لم يحفظ (قوله ومن اول الصوت بالكلام الخ) هذا لا يحتاج اليه الشارح في الخبر بعد
 نفيه الجنية به من أصله وانما يحتاج اليه من جعله في حكم المرفوع واحتج به كابن جرفانه حيث قد
 يحتاج الى الجواب عما أورد عليه (قوله ان ذلك) اي وجوب الالية في الصوت (قوله
 وفارق الخ) اي على الصحيح (قوله لانه بواسطة سماعه الخ) علة لتعطيل نطق الصبي بعدم
 سماعه (قوله مغافسة) هو بالغين المجبة يقال غافست الرجل اي أخذته على غرة قاله في
 الصحاح (قوله فديتان على ما قاله جمع الخ) صريح هذا السياق ان وجوب الدين ضعيف

كما يعلم بتأمله لكن في حاشية الشيخ أنه معقود فليراجع (قوله وفيها الدية) أي مطلق دية
والأفديتها غير دية المضغ (قوله أذهب نفسه) يعني المني (قوله وفيه وقعة) وجه الوقعة
أن صورة المسئلة أنه كانت قوة الحبل موجودة وأبطلها لأنه لا يقال أبطلها إلا إذا كانت
موجودة قبل (قوله وذهب بجماع) ظاهر كلام الشارح أن هذا خاص بالرجل فانظر
هل هو كذلك (قوله وسلامة الصاب) لا يتأتى مع تقييده الذهاب بكسر الصلبي لأن يقال
مراده به التمثيل بما هو الغالب (قوله لا متزاجها بالبول) صوابه بالغائط (قوله وقال
الماوردي بل عليه الخ) لم يتقدم في كلامه ما يستوعف هذا الاضراب وفي الصفة قبل هذا
ما نصه فعلى الأول في هذا حكومة وعلى الثاني بالعكس ثم قال وقال الماوردي الخ فالاضراب له
موقع ثم لا هنا (قوله وصح المتولى الخ) هذا هو عين القيل المذكور في المتن لكن بالنظر لما
قاله فيه الماوردي كما لا يخفى (قوله من جميعها) يعني مات قبل اندمال شيء منها وإن كان
الموت انما ينسب لبعضها بدليل المفهوم الآتي وصرح به هذا والله في حواشي شرح الروض
(قوله قبل اندماله) انظر ما معنى الاندمال في اللطائف وكذا السراية منها (قوله عند اتفاق
الحز) في شرح الجلال عقب هذا ما نصه وما تقدمه في العمدة أو الخطا اهـ ولعله ساقط من
نسخ الشارح من الكتبة (قوله وفارق هذا قطع أعضاء حيوان الخ) الإشارة راجعة إلى
ما مر من اتحاد الدية إذا مات بسراية أو بفعل الجاني كما به لم من شرح الروض وأعل الشارح
كالشهاب جج انما أورداه هنا بالنظر لمجموع حكم الآدمي فإنه يخالف مجموع حكم غيره
• (فصل في الجنابة التي لا تقدر لارشها) •

(قوله في الجنابة) هو على حذف مضاف أي في واجب الجنابة الخ (قوله أوجب مالا) انظر
ما مفهوماً هذا القيد ولعله لبيان الواقع (قوله من كل الخ) هو بيان يلح أو نحوه (قوله
أما المقن) كأنه محترق قوله فيما مر من عين الدية وذكره توطئة لوجوب التقويم فيه بالنسبة
(قوله بخلاف السن ولحية المرأة) يتأمل فانه قد لا تظهر مخالفة إلا أن يقال الفرق أن الجاني
في السن واللحية قد باشرهما بالجنابة عليهما استعقلا لا بخلاف الأئمة فإنه انما باشر بالجنابة على
الأصلية والزائدة قد وقعت تبعا وأعل هذا هو المراد بقول الشارح بإيجاب شيء عليه لم تقتضه
جنابته وهذا الجواب لو ألد الشارح في حواشي شرح الروض وقوله وإيضاً الخ هو جواب
الشهاب جج وقد نازع فيه الشهاب سم كما أنه أشار إلى المنازعة في الأول بما قد يدفعه
هاذكرته فيه أن كان هو مراد الشارح كوالده فليراجع (قوله وقياس الاصابع عليهم امرود)
هذا القياس نقله جج عقب اشكال الرافعي مقراله وعبارته وقياس بالأئمة فيما ذكر نحوها
كالاصابع والشارح يمنع هذا القياس (قوله وخرج ظهر نحو الكف) أي أو بطنها
(قوله ونقص السحق عن المتلاحة) كان الطاهر ونقص المتلاحة عن السحق إذا
السحق أبلغ من المتلاحة (قوله في الأولى أو متبوعه في الثانية) انظر أي أولى أو ثانية
مع أن الذي اتفق عليه التقدير والتبعية للمقتدر شيء واحد (قوله وقد علم من ذلك) يعني من
قوله وإن بلغت الخ وقوله أن قولهم المذكور يعني قول المتن وأن لا تبلغ دية نفس (قوله والا
ولا يتصور الخ) أي لأن حقيقة الحكومة تبرهن من الدية منسوب إليها كما مر ولا يتصور أن

يكون الجزء أعظم من الكل (قوله فدعوى اقتضاء كلامه الخ) اعلم أنه لم يقدم شيئا يوافق
 بالحواب حتى يسوغ له هذا التقريب وانما غاية ما قدمه كيفية التقدير وهذا لا يشكره المدعى
 المذکور بل هو محل اشكاله كما يعلم من الحنفية والحواب انما هو المذکور بعد في قوله نظرا
 للجنس الخ (قوله وكذا لو اوضح جيبته الخ) هذا مقتضى ما في المتن وليس من جملة صور
 وان اوجهه سياق الشارح (قوله وقضيته) يعني ما في المتن (قوله بعضه) هو قاعل الواجب
 وخبره قوله كل منهما (قوله ولم يلزم الخ) أشار الشهاب سم الى التوقف فيه (قوله ثم
 لو جنى عليه اثنان الخ) هذا مستثنى من أصل المسئلة لامن خصوص قطع الذكروا لاثنيين
 فكان الاولى تقديمه عليه (قوله ربع القيمة) يعني ربع قيمة الجميع بدليل ما بعده
 * (باب موجبات الدية) *

(قوله وسواء أكان واقعا الخ) لا يخفى ما في هذا التعبير هنا وعبارة الحنفية وهو واجب
 أو جالس الخ (قوله وحذف من أصله) قرر سم أنه لم يحذف من أصله شيئا اذ لا يفهم من
 قوله فوقع بذلك الا معنى نسب الصباح بل ادعى ان عبارة المصنف اصرح (قوله اكنفاء الخ)
 فيه توقف وأشار اليه سم (قوله منه) اي الوقوع وفي نسخ تأنيث الضمائر في هذا وما بعده
 (قوله وعلم من قوله متيقظ) في هذا العلم منع ظاهر وانما الذي يعلم منه أنه لا بد من التيقظ بزيادة
 على التكليف اذ هو قيد فيه كما لا يخفى (قوله اكرهه عقلة الخ) الظاهر ان هذا غير مقيد
 بالعمى ولا بطرف السطح فليراجع (قوله بحيث يندرج الواقع) اي وتندرج بالفعل كما هو
 ظاهر (قوله كما يستفاد ذلك من كلام الشارح) فيه منع ايضا وانما الذي قاله الشارح
 انما هو ان المراد بغير المميز فيما مر ما قابل المميز المتيقظ كما يعلم بمراجعته (قوله فطالب ابدى
 ليس في كلامه خبر لهذا فيما رايت من النسخ (قوله في محله) انظر الى حاجة اليه مع قوله
 عن المهالك (قوله ولا ينافيه قول المصنف وقيل ان لم يمسكه الخ) صوابه ولا ينافيه قول
 المصنف ولو وضع مبياني مسببه نقا كما سبغ فلا ضمان وقوله اذ هو مقروض الخ يعني اذ بعض
 ما صدقانه الذي هو محل الخلاف بينه وبين الضعيف (قوله لا ضمان على المذكره) كان ينبغي أن
 يثبت قبله لفظ حيث أو نحوه فتأمل (قوله أو الجاء الى السبع) اي وهو عالم به كما يقتضيه الصنيع
 والفرق بينه وبين ما مر ظاهر (قوله من كونه) اي الاجنبي بقدر نسبه ما يأتي بعد (قوله
 لاثباته) اي بخلاف ما اذا نسبه بآبائه اي وعلمه النائب كما لا يخفى (قوله على عاقلته) اي
 عاقله المعلم من الولي أو غيره (قوله لا التزامه الحافظ) قال الشهاب سم هذا لا يظهر في تسليم
 الاجنبي ولا من غير تسليم أحد اه وقد يقال انه يتسلمه من الاجنبي أربعة مقتضى الحفظ
 شرعا وان لم يكن هنالك تسليم معتبر (قوله ورضاه) يعني المالك وكذا الضمير في قوله أو منه
 وأما خبر قوله ومالكه فهو للحاضر وسأبقى في كلامه تشبيه الامام بالنسبة للطريق بالمالك (قوله
 والا) اي وان لم يعرفه (قوله اذ التعمى هذا الخ) عبارة الحنفية عقب كلام الباقي في
 مسئلة المرهون والمستأجر نصها وخالفه غيره في الاول اذ انقص الحنفية قيمته ويرد بان التعدي
 هنا الخ (قوله من المالك) اي ولوللبعض ليسهل الشريك (قوله الامور ولا يحرف جر) بان
 يكون مع مجروره مرفوعا به وقوله أو مصدر او ظرف اي بان يكونا مرفوعين به وشرط

المصدر أن يكون متصرفا غير مؤكد بشرط الظرف أن يكون متصرفا خاصا (قوله على مصلحته) صوابه على مصلحته (قوله فلا حفرية بئر أو بناء في شارع) اعلم ان الشهاب حج لما حل المتن حله على الظاهر منه حيث قال عقبه ما نصه أي الحفرية كما مر فيها ثم قال بعد ذلك ويصح حل المتن بكلف على ان وضع المجد ومثله السقاية بطريق الحفرية ما بقي هنا تفصيله اه والشارح أشار في قول الامر الى حمل المتن على المعنيين معا الا أن قوله أو اتخذ السقاية في باب داره ليس حق التعبير (قوله ولم يضرب بالناس) الوطول للعال (قوله وقد وضعت بحق) انظر ما صورة مفهومه مع انه في ملكه واهل احتزبه عما اذا كانت تضر المارة (قوله وحطب كسره) أي في ملكه كما هو الصورة أما تكسيره في الشوارع فسيأتي (قوله وقت هبوب الرياح) أي في مهب الريح (قوله كالحفر بالطريق) هو راجع لما قبل الغاية فكانه قال بخلاف ما اذا لم يجاوز العادة وان لم يأذن الامام كالحفر بالطريق (قوله ويفرق على الاول) لا حاجة للفرق مع اتحاد المسامتين (قوله في المتن فان كان بعضه في الجدار) أي الجدار الداخل في هواء الملك كما لا يخفى بخلاف الجدار المركب على روشن في هواء الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب فانه ينبغي ضمان التلف به. هذا الميزاب. مطلقا اذ هو تابع للجدار والجدار نفسه يضمن ما تلف به لكونه في هواء الشارع كما مر فليقتضيه (قوله أي ما ذكر من الميازيب والجناح) ذكر الجناح هنا بخلاف الظاهر من السياق مع انه يناقشه قوله السابق لكم في الجناح على ما يأتي في الميازيب اصريح في أن كلام المصنف هنا مقروص في خصوص الميازيب (قوله ولو بسقوط بعضه) - في الغاية ولو بسقوط كله لان ضمان الكل بسقوط البعض هو الاصل (قوله ولو تلف ماؤه) أي الميزاب (قوله برئ) أي لانه انما كالضمير له فقط حيث ملك الجدار برئ هو من عهده (قوله نعم ان كانت عاقلة الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك (قوله اختص الضمان به) أي بالباقي مثلا (قوله فعذر) هو بثلاث المثلة في الماضي والمضارع (قوله وفي الاحياء الخ) عبارة الاحياء حسبما نقله الدميري اذا اغتسل انسان في الحمام وترك الصابون أو السدر المذاقين بأرض الحمام فتزاق به انسان وتلف به عضو فان كان في موضع لا يظهر بحيث يتعذر الاحتراز منه فالضمان على تاركه في اليوم الاول وعلى الجاهل في الثاني لان العادة الخ (قوله وخالفه في فتاويه) قديما قال لا مخالفة لامكان أن يكون ما في الفتاوى تقييد لما في الاحياء في اطلاقه ضمان الواضع في اليوم الاول (قوله لكن جاوز في اكثره العادة) أي بخلاف ما اذا لم يجاوز فلا ضمان عليه وانظر هل يضمن الجاهل حينئذ والظاهر لا وسكت عما اذا أذنه الجاهل فانظر حكمه (قوله عدوانا كما في المحزر) عبارة التحفة عدوانا اولاً لكن قوله الاتي فان لم يتعذر الخ يدل على ان قوله عدوانا راجع لهذا ايضا وهو ما في أصله ولا محذور فيه لان غير العدو ان يفهم بالاولى انتهت (قوله طمعا في التخاص وكانت الحال توجب ذلك) هذا ان قيد ان عدم الضمان لا للضمان الذي يوهمه كلام الشارح والحاصل ان الصيرى يقول بعدم الضمان بهذين القيدين والشارح يختار الضمان ولو مع القيدين فكان ينبغي أن يأخذهم ما غاية بعد قوله فهو ما ضامنان (قوله ولا يقبل قول كل تصدعت الدفع) أي في المقيس عليه أعني مال التجار حواماتا (قوله بل عليهما) أي فيما اذا كان العاثر

* (فصل في الاصطلاح) * (قوله أو مدبران) أي بان كانا ماشين القهقري كما لا يخفى
 (قوله لانا قطع) صوابه لا تقطع باثبات لاقب ل تقطع ثم ابدال الفاء في قوله الاتي فالمراد
 بالفظ أو اذ هما جوابان مستقلان أجاب بالاول منهما في شرح الروض وقيل الثاني والدال شارح
 في حواشيه وحاصل الجواب الاول منع أنه لا اثر لحركة الكسب مع حركة القبل اذ المدار على
 وجود حركة ولو ضعيفة حيث انها بعض تأثير وحاصل الثاني تسليم أن لا حركة له معه لكن
 الشافعي لم يرد بذلك الا المبالغة في أنه متى وجد لاحدهما حركة ولو ضعيفة جدا ولم يرد حقيقة
 ذلك (قوله ومثل ذلك يأتي في المشيين) هذا مكرر مع قوله المارنم لوضعف أحدا للمشيين
 الخ (قوله والثاني أوجه) يحتمل الثاني من كلامي الزركشي وهو الموافق لما في التحفة ويحتمل
 الثاني من الاقوال الثلاثة الذي هو كلام الزركشي الاول وهو الموافق لما في حاشية الزيادي
 (قوله في المتن ولو أركبها الجني) ومنه الولي اذا أركبها الغير مصلحة كما هو ظاهرهما (قوله
 جنة لأم) ولا يتصور ارت غيرهما (قوله تحتمل نصف غرة) أي فان لم تحتمل ذلك لم يلزمه
 الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الجنة أقل من سدس الغرة وما على سيد بنتم منه أقل من نصف
 السدس (قوله فيتم لها السدس) لان جنابها النعمان در بالنسبة له لانه لا يجب له عايم اثني
 لا بالنسبة لغيره كالجنة فاما نصف السدس من النصف الذي لزم سيد الاخرى ونصف السدس
 على سيد بنتم (قوله لانا قول الخ) نازع فيه سم (قوله مغصوبين) أي مع غاصبين
 اثنين كما لا يخفى (قوله لزم الغاصب فداؤهما) وظاهر أنه يلزمه ايضا تمام قيمة كل منهما
 لسيده (قوله ويتعلق به) أي بنصف قيمة العبد (قوله في المتن والملاحان) انما هي الملاح
 ملاحا لماله الماء الملح بأجراء السفينة فيه قاله الجوهري (قوله وهما الجريان لها) قال في
 التحفة اتحدوا وتعدوا والمراد بالجري لها من له دخل في سيرها ولو بامسالك نحو جبل أخذاهما
 صرف في صلاة المسافرين اه (قوله ويلزم كلامهم) لا تخون نصف بدل سفينة (أي موزع على
 ملاحيها ان كانوا متعددين كما هو ظاهر (قوله وأقامهما الولي) أي لغير مصلحة لهما كما هو
 ظاهرا ما اذا كان لمصلحة فلا يظهر وجه للضمان وحيث قد فاستثناء الولي فيه توقف (قوله ليس
 بشرط) أي كما أنه ليس بسبب ولا مباشرة (قوله اذا ضر الخ) كذا أجاب والده في حواشيه
 شرح الروض وأجاب ايضا بان الخطر في اقامته ملاحا سفينة أشد منه في اركابه الدابة (قوله
 ويعلم مما يأتي الخ) قال الشهاب سم أقول في العلم مما يأتي نظر ظاهرا لان الاتي أخذ كل
 من ملاحه الجميع وهذا لا يدل على الاخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هنا أحد الملاحين
 اللهم الا أن يريد بأحد الملاحين ملاحه فلا تأمل اه (قوله بين أخذ بدل جميع ماله من أحد
 الملاحين) توقف فيه سم ايضا بالنسبة لغير ملاحه فانه لم يستقل بالاتلاف وليس المال تحت
 يده حتى يقال فطرفه قال الا أن يقال مراده بأحد الملاحين ملاحه (قوله لم يضمن الكل الخ)
 عبارة الروض لم يضمن الكل وهل يضمن النصف أو العشر وجهان (قوله وينبغي) هو من
 كلام الاذرعى ايضا فكان ينبغي أن يثبت قبله لفظ قال (قوله ولو تعلق به حق لغير كرتهم
 اعتبر اذنه) أي والافيه من لولم يأذنه وانظر لوضعنا سميت مذ ثم نفك الرهن باداء أو ابراء

واظهار أنه يتقك الضمان وليس للراهن أخذ شيء منه لأنه حتى لو أخذ منه شيء ردها إليه فليراجع
 (قوله والاضمة) أي بما يأتي وأصل في العبارة سقطا (قوله تلور جمع عنه) ظاهره وان لم
 يعلم الملقى فليراجع (قوله والقيمة في المتقوم) لا يظهر له معنى بعد قوله المثل صورة كالقرض
 إذ معنى ذلك كما هو ظاهر مما مر في القرض أن ماله مثل حقيقة يؤخذ منه وما ليس له مثل حقيقة
 وهو المتقوم يؤخذ منه له صورة نقوله والقيمة في المتقوم يناقض ذلك فاعل في النسخ تحريكها
 وأصل ذلك أنهم اختلفوا فيما يضمن به المستدعي فقبل أنه يضمن بالقيمة مطاوعا وهو ما ذهب إليه
 الباقيين كما سيأتي وقيل يضمن المثل بالمثل ثم اختلفوا على هذا في المتقوم فقبل يضمنه بقيمة
 وقيل يضمنه بالمثل الصورى كما في القرض كما يعلم من حواشي والده على شرح الروض نقول
 الشارح المثل صورة هذا من قول وقوله والقيمة في المتقوم من قول آخر فليحذر (قوله وظاهره
 أن محله) أي محل كونه يرتد جميع ما أخذ منه أو جميع بدله أي فلا يلزمه في صورة النقص الازد
 ماعدا أرش النقص (قوله وان أراد به الاخبار الخ) عبارة الروضة ثم هم ضامنون اما للجميع
 واما للخصه ان أراد به الاخبار الخ (قوله وان قال أنشأت عنهم الضمان برضاهم) سقط قبل قوله
 برضاهم لفظ ثقة من النسخ والعبارة للروض (قوله لزومه الجميع) عبارة الروضة طوب
 هو بالجميع بقوله وإذا أسكروا الاذن فهم المصدقون حتى لا يرجع عليهم انتهت (قوله في المتن
 أو غيرهم) ليس من مسألة العود بل هو فيما لو رموا غيرهم كما لا يخفى

(فصل في العاقلة) (قوله ثم تحملها) يلزم عليه قراءة العاقلة في المتن مرفوعا
 بعد ان كان منصوبا وهو غير جائز فكان ينبغي حذف قوله ثم تحملها ثم يأتي على وجه التمييز بعد
 المتن بان يقول تحملا كما صنع في التهمة (قوله فحذفت) هو بالخاء والذال المجتمعين أي رمتها
 بحجر صغير (قوله بنسب أو ولا) ذكر قوله أو ولا هنا غير مناسب لسياق المتن أو لا أو لا
 كما يعلم بتتبعه بما يأتي ومن ثم اقتصر بالجلال على قوله بنسب (قوله لتسكنه من إزالة مانعه)
 أو رده عليه سم المرتد (قوله أو عتق أبوه) قال الشهاب سم هذا الصنيع قد يوههم تصوير
 المسئلة بما إذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من أو في قوله فعتق أو عتق أبوه لكن يمنع من
 ذلك أن الرقيق لا ولا عليه وأنه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الأولى
 وتصويرها بما إذا كان الحافر متولدا بين عتيقة ووثيق ثم عتق ثم حصل الهلاك كما صنع في
 الروضة اه ملخصا (قوله والباقي في ماله) أي الباقي من الدية فيما إذا كانت أكثر
 اما الباقي من ارش الجراحة فيما لو كان أكثر فانه لا يلزمه وعبارة الروضة والباقي إلى تمام الدية
 في مال الجاني (قوله فاعلى عاقلة ارش الجرح الخ) لم يعتبر في هذه الأقل كالتى قبلها السكن
 يؤخذ من قوله والزلخ أن صورة المسئلة أن الارش أقل من الدية وعبارة العباب صريحة
 في مساواة هذه لما قبلها (قوله وردت منع ذلك) المفهوم من العبارة أن المشار إليه أن الاثوة
 لا دخل لها وينافيه قوله بدليل أنها مريجة اذ صريحه ان لها دخلا فكان الاظهر أن يقول
 ورد بان ذلك لا يمنع أنها مريجة بدليل الخ وقد سبق سم إلى نظر ذلك في عبارة التهمة (قوله
 الا اذا ورثها هم) وظاهر ان رتبهم حيث يرون وسبأنى ما يدل عليه (قوله لم يدل بأصل
 ولا فرع) يخرج نحو الخال فانه يدل بأصل وعبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان

ذكر غير أصل ولا فرع انتهت (قوله عند عدم العصبية) أي من النسب والولاء (قوله
 لكونهم أنثا) الوجه لكونهم مجانبين أو صبيان مثلا فان الاناث اسن عصبية بالنفس الذي
 هو المراد هنا (قوله وأصل الاخ وفرعه لا يفرمان) هو مسلم في الأصل لاني افرع (قوله ثم
 معتق جدات الام) أي الجدات من جهة تها يشمل أمها وعبارة التحفة ثم معتق الجدات للام
 انتهت وكذا يقال فيما بعده ويوجد في نسخ الشارح ثم معتق جد أبي الام بالبلاء الموحدة بدل التاء
 وهو تحريف (قوله من الربع أو النصف) أي بناء على ظاهر المتن وسياق ما فيه (قوله انقله
 الولاء كاملا) أي فيما اذا كان المعتق واحدا والجميع خمسة مورثة (قوله ولا يحمل أصله)
 كان ينبغي أن يقول وانما لم يحمل الخ حتى لا يكون مكررا ويكون توجيه المامر (قوله
 ولقضائه صلى الله عليه وسلم) أي بانهم في ثلاث سنين فقوله لانهم مواساة تعديل لأصل التكرار
 وقضاؤه صلى الله عليه وسلم للام في الثلاث (قوله أو مجوسى) ينبغي حذفه (قوله
 وغيره) كان ينبغي وغيرهما أي الامام والغرالي (قوله واجبها) عبارة التحفة واجبه أي البعض
 (قوله لا يقال حذف فاعل سقط) قال سم الفاعل لا يحذف وان دل عليه دليل الا فيما
 استثنى فالوجه أن يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ويكنى في اضممار الفاعل
 دلالة السياق وفرق بين الاضممار والحذف (قوله على أنه يصح كونه ضمير من) قد يقال ان
 هذا هو الاولى مع انه ظاهر المتن فلم قدم ذلك وأتى به ذاعلاوة (قوله والاسلام) عبارة
 الصفة والتوافق في الدين (قوله أو معاهد) معطوف على ذي وكان ينبغي تأخير ذي عن
 يم ودي ليظهر العطف (قوله لواجب كل نجم) متعلق بالاداء ويوجد في النسخ الواجب بزيادة
 ألف قبل اللام وهو غير سديد (قوله ما جزم به في الحاوى) كان الاولى كما جزم به في الحاوى
 (قوله وهو من يملك آخر السنة فاضلا الخ) فالتشبيه بالزكاة انما هو في مطلق الفضل والافالزكاة
 لا يعتبر في غنمها فضل عشرين دينار او المراد بالكفاية الكفاية للعمر الغالب كما يدل عليه
 التشبيه ونبه عليه سم في - وانشى شرح المنهج (قوله وان كذا الخ) أي كما علم مامر
 * (فصل في جنابة الرقيق) * (قوله ومعلوم مامر الخ) سبق العبارة وممران جنابة
 الرقيق الخ (قوله في غديه بارش الجنابة) صوابه فيلزمه ارش الجنابة الخ لان الرقبة لا يتعلق
 بها حيفتدش حتى تغدى (قوله نعم ان منع من بيعه الخ) أي اذا قلنا بكلام القفال على ان
 هذا الاستدراك لا حاجة اليه مع ما قدمه من حمل القفال للنص على ذلك (قوله وان أذن له
 سيده) غاية في نفي التعلق بكسبه (قوله ان لم يمنع من بيعه) أي للجنابة الاولى قبل وقوع
 الثانية كما هو ظاهر (قوله فسخ البيع) أي بخلاف المعتق (قوله دون الفعيل كوطء
 الامة) أي فانه ليس اختيار القداء أصلا فلا يحصل الاختيار الا بالقول (قوله ومن السيد
 جسمانية) أي تمام القيمة الذي بقي له بعد أخذ الاول ارش جنابته الذي هو جسمانية (قوله
 فان لم يفدها) أي بعد الوضع

* (فصل في الغرة) * (قوله المعصوم) يعني غير المضمون عليه ليدخل جنين أمته
 الآتي (قوله وهي الخيار) أي في الأصل وقوله يياض الخ أي قبل هذا الأصل (قوله
 أو تجويع) انظر على أي شيء يصح عطفه وعبارة التحفة ولو نحوتم ديد الخ فالجميع في عبارتها

مجرور (قوله جلت بولدي في حال ردتها) أي من مرتد أو غدير لمكر بزنا ولم يكن في أصوله مسلم من الجانبين في الأولى ومن جانب الأم في الثانية (قوله وإلهذا لم يؤثر اتصاله الخ) أي في الوجوب فلم يسهط بذلك (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس) قد يناقيه قوله الآتي لأن الشخص الواحد لا يكون له بدنان بحال إذ قضية الأول إمكان ذلك الآن يقال إن كونه لا يكون له بدنان هو بحسب الاستقرار وهو المعمول به حتى يتحقق خلافه فإذا تحققنا خلافه بأن وجد رأس له بدنان بالقل انخرم ذلك الاستقرار إذ هو ناقص كما لا يخفى فتأمل (قوله بخلاف الكفارة الخ) كذا في التحفة كشرح المنهج ~~ليكن~~ كتب الزيادة على شرح المنهج أنه سبق قلم إذا الغرة والكفارة في ذلك سواء إلا مخالفة وانظر إلى قوله لأن الوارد فيها الخ بعد إثبات المخالفة فإن قضيته الموافقة وهي القبول لا المخالفة فليحذر (قوله فالتعبير به) أي بعشر دية الأم لشهوه لولد الزنا (قوله وإذا وجبت الأبل والجناية شبه عمد غلظت) هذا غير مكرر مع قوله قبل وتعتبر قيمة الأبل المغلظة الخ لأن ذلك في اعتبار قيمته المغلظة وهذا في اعتبارها نفسها المغلظة كما لا يخفى (قوله فكما مر في الدية) أي يرجع للقيمة (قوله بالجر عطفاً على الجنين) قال سم تقدير الجنين هنا انما يناسبه العطف على وصفه أي الخرفقأمله اه (قوله فهو مثال) عبارة التحفة وهذا مثال الخ و مراده كما لا يخفى أن أصل كونها مقطوعة مثال فقله ما إذا كانت معيبة بعيب في غير الأطراف أصلاً وهذا بخلاف ما يفيد من تقرير الشارح فتأمل (قوله بسبب آخر) تنازعه الأجهاض وموت (قوله أوحيا وميتا) أي ومات الحي وهو معطوف على جنينين أي وألقت حيا وميتا (قوله وماتت) أي في صورتين (قوله فإذا ورثة الجنين سبق موتها) أي فترثها الجنينان ثم ترثهما ورثتهما وبظهيره يقال في عكسه (قوله فلا توارث) أي بين الجنينين وأمهما

* (فصل في كفارة القتل) (قوله غير الحربي) أي الذي لا أمان له قاله في التحفة ثم قال عقبه ما نصه وأجل الذي لم يعلم خطأ الإمام اه ولعل جميع ذلك سقط من الكتبة من الشارح لأنه ذكر محترزهما فيما يأتي أو أنه توهم أنه ذكرهما هنا (قوله وتجب فوراً في عمد) أي أو شبهه كما في التحفة وأعله سقط من الشارح أيضاً بدليل أنه لم يخرج بعده إلا انطأ (قوله وعدم لزومهما كفارة وقاءهما) انظر ما صورته في الجنون وغدير المميز (قوله فيعتق الولي عنهما) أي سواء كانت الكفارة على الفور أم على التراخي وهذا هو المعتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشي شرح الروض وعليه فإذ كره الشيخان في باب الصداق ضعيف وأما قول الشارح فيما يأتي جله بعضهم الخ فأنما غرضه منه حكاية حمل ذلك البعض لا غير (قوله أو على ما إذا كان العتق تبرعاً) هذا لا يلاقى كلام الشيخين لأن كلامهم ما هنا لا خصوص العتق عن الكفارة وقد نقله هنا عنهم ما والد الشارح في حواشي شرح الروض وعبارته ذكر في باب الصداق أنه لو لم الصبي كفارة قتل فأعتق الولي عنه عبد نفسه لم يجز أنه يتضمن دخوله في ملكه واعتاقه عنه واعتاق عبد الطفل لا يجوز اه ثم قال والمعتمد المذكور هنا كما ذكره جماعة ونصر عليه الشافعي (قوله فان فقد) يعني المال (قوله الاعتاق والاطعام عنهما) أي في نحو كفارات الحج والأفالق مثل لا اطعام فيه ولا يتصور منهما اظهار

ولا كفارة في جماعهما في رمضان (قوله من مالهما) أي مال الأب والجد أما مال الصبي
والجنون فيتعاطى العتق والأطعام عنهما الوصي والقيم كالأب والجد (قوله من مال عليه)
كان ينبغي إبراز الضمير

• (كتاب دعوى الدم والقسامة) •

(قوله بحضرة الخصم) أي أو غيبته الغيبة المسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما
هو ظاهر (قوله من كل ما يتصور فيه) أي أفراد المدعى عليه) يعني عن المدعى به - في تصور
استقلاله به بقرينة ما يأتي وقوله بسبب الدعوى متعلق باتفراد أي بالسبب الذي ادعى لاجله
كالنصب (قوله لانه يقصد كتمه) عبارة الدميري لان المباشرة لهذه الأمور يقصد كتمها (قوله
لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل الخ) يتأمل (قوله أخذنا ما ذكره في الرقيق) فيه أمور
منها انه لا حاجة للاخذ مع ان الحكم منصوص عليه في كتبهم المشهورة فضلا عن غيرها ومنها
ان الحكم في الرقيق ليس كذلك وقد مر قوله اوراق وحاصل حكم الرقيق في الدعوى عليه أنها
تسمع عليه فيما يقبل اقراره به وأما في غيره فعلى السيد ومنها ان قضيته مع ما بعده أن الدعوى
على الصبي أو الجنون اذا لم يكن هناك ولي لا يحتاج فيها الى عين الاستظهار وليس كذلك ومنها
أنه يوهم انه تسمع الدعوى عليه - ما مع وجود الولي وليس كذلك أيضا بل الحكم أنه اذا كان
هناك ولي وان كان غائبا لا تصح الدعوى الا عليه وان كان هناك بينة ومنها انه يوهم أنه اذا
كانت الدعوى على الولي وهو حاضر لا يحتاج الى عين الاستظهار وغير ذلك من الأمور التي تظهر
بالتأمل فليحذر هذا المحل (قوله في الأصح في أصل الروضة) يعني في المواخذة وأما سماع
الدعوى فليس مذكورا في الروضة (قوله مثلا) يجب حذفه اذا لاقى مع قوله الا في
أو بالعكس وليس هو في التحفة (قوله قد يكذب في الوصف) يعني في العمد (قوله ويشبه
اشتراط أن لا يكون هناك طريق جادة الخ) هذا انما ذكره في التحفة فيما اذا وجد بقرب
القرية مثلا لا فيهما والافهم مشكل مع ما مر وعبارتها وجوده بقربها الذي ليس به عادة
ولامتهم ولا جادة كثيرة الطروق كهونها (قوله لا يتأتى قوله والا) أي ولا قوله لقتال (قوله
ولا وصل سلاح) هذا لا يناسب صنيعه فيما مر واخذ وصول السلاح غاية (قوله واستقر
تأمله الخ) الظاهر ان هذا ليس من مقول القول فليراجع (قوله ما لم يكن ثم سماع الخ) راجع
الى قوله ودويرة الخ كما هو ظاهر وقوله في غير جهة ذي السلاح راجع لترشيش وما بعده
(قوله وجود تأثير منهم منهم فيهم) لعل قوله منهم الثاني بالنون متعلق بتأثير وقوله فيهم متعلق
بهم الاول بالباء مع أنه لا حاجة اليه اذ لا دخل للايهام وضده هنا وعبارة التحفة وجود تأثير
منهم فيه (قوله خطأ او شبه عمد) انظر لمقيد به (قوله كان أخبر عدل الخ) مراد بذلك
دفع قول من قال ان تصوير هذا الخلاف مشكل فان الدعوى لا تسمع الا مفصلة كما تبين عليه
ج (قوله ويؤخذ منه أنه ليس له الحلف مع شاهده) أي وان لم يكن ذلك قسامة لان
القسامة مجرد الايمان (قوله ودعوى ان المفهوم من اطلاق الاصحاب الخ) فيه أمور منها انه
سبأني له تسليم ان اطلاق الاصحاب بينهم ماذ كراهية الامر أنه حمله على ما يأتي فكيف تكون
دعوى ان اطلاقهم بينهم ماذ كراهية ومصلحة والمدعى هو الرافعي ومنه ا قوله وأيده البلقيني فقال

الخ صريح في ان تأييد الباقي هو المذكور في قوله فقال مق ظهر الخ ومنها انه صريح في ان
الضيق في قوله ثم قال ويهلم الخ يرجع الى الباقي ومنها انه ربحاً وهم ان التأييد من قول المدعي
المذكور وكل ذلك في غير محله كما بهلم من مراجعة الحقة التي تصرف هو في عبارتها هذا
التصرف (قوله ولوم دبر الخ) هو غاية في جريان الخلاف (قوله تلعب بترثكم هم وودخبر
بخمسين يمينا) يعني الخبر الذي ذكر فيه ذلك والافعال تصرف عليه ليس فيه دليل ومراده خبر
الصحيحين ان بعض الانصار قتل بخير وهي صلح ليس به اغتيال يهود وبعض أولياء القتل فقال
صلى الله عليه وسلم لا وليا له اتخافون وتستحقون دم صاحبكم أو قال لكم قالوا كيف تخلف
ولم نشهد ولم نر قال فتبرثكم هم وودخمسين يمينا قالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار فعهله صلى الله
عليه وسلم من عنده اى در اللقنة (قوله في خمسين يوما) صادق به ولوم ترقه (قوله فيبقى
وارثه كما صر) تبع في هذه الاحالة صح ولم يقدم ما حال عليه وهو قوله وانما استؤنفت لتولى
فاضل فان لانها على الاثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجد بعضا عند الاول بخلاف ايمان المدعي
عليه (قوله بل يتصب مدعى عليه) اى من يدعى على المتهم (قوله وتستحقون دم الخ) بدل
مما صر على ان الخبر بطله لم يتقدم في كلامه (قوله بعد قتله) متعلق باوصى

* (فصل في ما يثبت به موجب القود) * (قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال
ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كما يبيع مثلاً امكنه بدخول المال الواجب بالجناية على
المال وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك (قوله فلا يرد) وجه وروده انه
ذكر ان موجب القصاص يثبت باقرار أو عداية مع أن السحر لا يثبت الا بالاقرار خاصة وحاصل
الجواب انه انما لم يتعرض له هذا لانه سيذكره (قوله كما صر) انظر أين مر ذلك بالنسبة للمفردة
والذي مر به لم منه ان جميع ايمان الدم متعددة (قوله في القضاء) لا وجه للجمع بينه وبين قوله
قبلة ثم (قوله أن يدعى به لا بالقود) لا يخفى ان صورة المسئلة هنا ان العمد لا يوجب الا المال
كعمد الأب فالقود لا يصح دعواه هنا اصلاً كما هو الموجب في كلامهم وكما بهلم من قول المصنف
بعد ولوعني عن القصاص الخ وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك خصوصاً مع النظر للفرق بينه
وبين السرقة بل قوله ان يدعى به صريح في أنه لا بد من تعريضه في الدعوى للمال ولم آره
في كلامهم فليراجع (قوله وان تنزىل لفظ الشاهد الى قوله مردود) لا يتأتى بعد التقييد فيما
مر بقوله وينتجه تقييده الخ والشهاب ج اعاد ذكره لانه لم يقيد فيما صر (قوله فيما اذا كان
على رأسه مواضع) توقف سم في هذا التقييد ونقل عبارة شرح المنهج صريحة في عدم
اعتباره (قوله انه لا بد من تعيين حكومة الخ) فيه تسع (قوله وكسكوله) هذا هو الاقرار
الحكمي (قوله أو بعدها) صوابه بعده كما في الحقة (قوله لانه لم يشهد بالسبب) عبارة
الجلال في تعليل مقابل الاصح نصها ورفق الاول بان الجرح سبب الموت الناقل للحق اليه
بخلاف المال (قوله فالمراد سكوت عن التصديق) اى مراد القيل بسكوت الولي سكونه
عن التصديق لا سكونه عن طلب الحكم فلا ينافي ما صرحوا به في القضاء وحينه مذقوله لان
طابه منهما الشهادة كاف اى عن التصديق ثانياً

* (كتاب البغاة) *

(قوله في المتن قبل وامام) اي بدل المطاع كناية عليه في التحفة (قوله منهم) متعلق بمنسوب
 (قوله لان عليه الخ) كان ينبغي ولان بالعطف ثم ان ما ذكره من اثر على رضى الله عنه لم يتم به
 الدليل بل لابد فيه من ذكر بقية وهي انه قال للخارجي المذکور بعد ما في الشارح مانصه اليكم
 علينا ثلاثة لا نغفركم مساجد الله ان نذكرهم فيها اولا والى عمادات أيديكم معنا ولا نبدا بقتالكم
 (قوله لانهم لم يفعلوا محترما في اعتقادهم) قال سم قد يقال لا اثر لهذا مع قوله وانما هو به مع انه
 آثم غير معذور (قوله ولا ينافيه ما يأتي في التنقيذ لشدة الضرر الخ) عبارة التحفة فلا ينافيه
 ما يأتي في التنقيذ لان هذا كما هو ظاهر فيما وقع اتصال اثر الحكم به من نحو انشد ورد ذلك
 فيما اذ لم يتصل به اثره ويضرب بان الالغاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم انتهت وهي صريحة
 في ان الحكم في المميز واحد غاية الامر ان كلامهم هنا في الحكم الذي يتصل به اثره به وهناك في
 الحكم الذي لم يتصل به اثره به عبارة الشارح صريحة في ان المراد بالتنقيذ المعنى الاصطلاحي
 وهو ان يقول القاضي نقضه فهذا غير واجب بخلاف قبول الحكم والتزام مقتضاه فانه واجب
 وحاول الشهاب سم رد كلام التحفة الى كلام الشارح فانه قال قوله ويشرق بان الالغاء اي رد
 الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم اي ترك مجرد التنقيذ (قوله أو احتمال ذلك) اي بان لم يدركه من
 يستحل أولا كما في التحفة (قوله بل لو كان الخ) انظر ما وقع الاضراب (قوله متناهية) يقتضي
 قراءة ضمن في المتن مبني على الفاعل وفيه اخراج المتن عن ظاهره (قوله فهم كالبغاة على الاصح)
 اي في عدم الضمان خاصة (قوله اي عدلا الخ) عبارة التحفة مع المتن أمينا اي عدلا فطنا اي
 ظاهرا المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم انتهت (قوله من بعثه العباس)
 صوابه ابن العباس ولعل لفظ ابن سقط من الكتبة (قوله نعم لو منعوا الزكوات الخ) لعل
 المراد ان هذا هو سبب بغيتهم فايراجع (قوله بكسر اللام وقتها) الفتح هو القياس لانه من باب
 يفعل بكسر العين فالكسر شاذ لكن هذا في المصدر ولا يخفى انه غير مراد هنا وانما المراد
 ما يظلم به وهو بالكسر فقط ومن ثم اقتصر عليه الشارح الجلال وفي القاموس المظلة بكسر
 اللام ما يظلمه الرجل (قوله ان لم يكن عارفا) قال سم ينبغي وان كان عارفا (قوله ما ذهب اليه
 الامام) الذي في التحفة كشرح الروض نسبة هذا لما وردى (قوله وأجرينا عليهم فيما يصدر
 منهم) عبارة التحفة فيما صدر منهم ومصادره ما صدر منهم قبل تبليغ المأمون كما يدل عليه باقي
 كلامه فليراجع (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما وقع

(فصل في شروط الامام الاعظم) (قوله وان كان ذكرا) اي فيحتاج الى تولية بعد التبيين
 كما هو ظاهر (قوله من بني اسمعيل) وهم العرب كما في الروض (قوله أو جرهمي على ما في التفة)
 مقدم من تاخير لان ما بعده من كلام التهذيب كما يعلم من التحفة وجرهم هم الذين تزوج منهم
 اسمعيل أبو العرب (قوله كما دخل في الشجاعة) في دخوله فيها وقفة ومن ثم جعله الشيخ نج
 زائدا عليها (قوله في الأئمة) يعني بان لم يوجد رجل عدل كما يدل عليه كلام الأذري في الآتي
 وكذا كلام التحفة وليس المراد بالأئمة هنا خصوص من توفرت فيه الاوصاف فتأمل (قوله
 وما في الروضة كاصحابها) هنا خال في الذبح وعبارة التحفة فالأوصاف كونه مجتهدا ان قصد
 والا فجهلهم ورد بانه مقرر على ضعيف وانما يتجه اي الرذان أريد حقيقة الاجتهاد اما اذا

أريد به ذور أي وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن يبايعه فهو ظاهر كما يدل له قولهم
 لا عبرة ببيعة العوام انتهت (قوله أي لقبول شهادتهم) قال الشهاب حج وشهادة الإنسان
 بفعل نفسه مقبولة حيث لا تهمه كرايت الهلال وارضعت هذا (قوله في حياته) متعلق
 بالملافة (قوله لو أخره) يعني الملافة (قوله رد قول الباقي في الخ) يؤهم اشتراط أصل القبول
 وقدم خلافه (قوله هذا ان مات الامام أو كان متغلبا) عبارة الروض وشرحه وكذا تعتقد
 لمن قهره أي قهر هذا الشوكة عليهم افي عزل هذا بخلاف ما لو قهر عايم من انه قد دلت امامته ببيعة
 أو عهد فلا تعتقد له ولا ينزل المقهور انتهت (قوله أو عن) يتأمل (قوله وفارق المقربانه) أي
 من ثبت عايمه بالبيعة

(كتاب الردة)

(قوله من يصح طلاقه) أي بفرض الاتي ذكرنا (قوله دوام) دفع به ما قيل ان الاسلام معفو
 من المعاني فسامع في قطعه وأيضا أتى به لابقاء اعراب المتن وان قال سم انه غير ضروري
 (قوله باعتبار) لم يبين هذا الاعتبار وبينه في الحقيقة وان نازعه فيه سم (قوله والمتنقل من
 ملة لاخرى مذ كور الخ) حاصل الايراد ادعاء انه مرتد مع انه خارج من التعريف وحاصل
 الجواب انه بقسامه انه مرتد قد مر ذكره في كلامه فلا يرد هنا على أن لا نسلم انه مرتد ولا في
 حكمه فلا يرد على التعريف أصلا ولا أن تقول اذا سلم انه مرتد لا يدفع الايراد بالجواب
 الاول لأن ذكره في محل آخر لا يقع في عدم جامعية التعريف (قوله الآتي) وصف لتردده
 (قوله واجتهاد) أي فيما لم يعم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين بعدم العالم
 مع انه بالاجتهاد (قوله وقدم) هنا القول أي في التفصيل (قوله وظاهر يشاهد بخلاف النية)
 انظر ما مر في كون القول يشاهد وهلا قال بخلاف النية والفعل أي فان الفعل وان كان
 يشاهد الا انه ليس أغلب مع ان قوله بخلاف الاخرين يقتضي ما ذكره فليتأمل (قوله كأن
 قيل له قص أظفارك الخ) صريح هذا السياق ان هذا مجرد استهزاء ولو لم يقصد به استهزاء
 فليراجع (قوله وفارق قبوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التي لا تقبل التورية في الطلاق
 ويقبل فيها باطنا (قوله أو المقيد) أي ان نونا (قوله كالمؤذنين) بكسر الواو والمشددة
 بضبطه (قوله وان عاصته بشئ) الصواب حذف التاء الزوقية من عاصته والباء الموحدة من
 شئ (قوله عنهما) له الايمان والكفر كما قاله سم (قوله وفي قول لا تصح رده الخ) هذا محله
 بعد قوله الآتي واسلامه (قوله والافضل تأخير استنابته) هلا كان الافضل تهجيل استنابته
 ثم استنابته وأيضا بعد ثم رأيت حج بحث هذا (قوله ان عرض) الاولى حذف ان وايسر هو في
 الحقيقة (قوله في المتن مطلقا) أي على وجه الإطلاق وان لم تفصل (قوله فهو) يعني ارتد أو كفر
 خاصة اذ هما محمل كلام المقتضي (قوله انشاء) أخرج به ما لو شهد على اقراره بانه أتى بكفر
 كأن شهد عليه انه أقرب اليه من مجده من فانه اذا رجع بان قال أقربت كاذبا يقبل لانه حقه
 تعالى (قوله اظهر الزرق) وهو أن الانسان ولو الوارث يتساح في الاخبار عن الميت بحسب
 ظنه ما لا يتساح في الحي الذي يعلم انه يقتل بشهادته ذكره في الحقيقة (قوله تلبر من بدل دينه
 فاقتلوه) لعل وجه الدلالة منه ما أفادته الفاء من التعقيب (قوله فان شكك وعاقبل المناظر

اطم) انظر ما وقع هذا مع انه انما يناظر بعد الاسلام وبعد الاسلام لا شبهة في انه يطعم وانما يظهر هذا لو كان يناظر قبل الاسلام كما قيل به (قوله لقوات المعنى السابق) اى السابقة الاشارة اليه بقوله والنهي عن قتل النساء الخ المشار به الى الرد على المخالف في قتل النساء (قوله لقوات المعنى السابق) اى ولاشارة بالمغايرة الى الخلاف اذ لو تبنى هذا ايضا فانت هذه الاشارة كما لا يخفى وحيث ان هذا صنفه المصنف أحسن مما أشار اليه المعترض وان قال الشهاب هم ان ما ذكر انما هو صحيح للعبارة يشكك لادافع لاحسنة ما أشار اليه المعترض (قوله وقطع به العراقيون) الذي قطع به العراقيون انما هو انه كافر لا بخصوص الردة كما يعلم من الروضة (قوله اى امامهم الخ) مراده بهذا الجواب عن نقل المصنف حكاية الاتفاق عن جميع العراقيين مع ان النافل له انما هو واحد منهم وهو القاضي أبو الطيب وحاصل الجواب انه لما نقله امامهم وهم أتباعه فبكانهم نقلوه (قوله في غير ما ملكه في الردة) يعنى ما حازه في الردة (قوله خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه) انظر ما روجه اقتضاء ظاهر كلامه ذلك (قوله بناء على زوال ملكه) يعنى ان الخلاف الاصح ومقابلته مبنى على زوال ملكه لا خصوص الاصح وقد أعاد هذا فيما يأتي في حكاية المقابل والاولى عدم اعادته (قوله ونسكاحه) انظر هل الخلاف يجري فيه أيضا (قوله مقصود العقد) اى العتق (قوله ويبيعه) يعنى اى يبيعه وان كما لا يخفى

(كتاب الزنا)

(قوله لانه جنابة الخ) لعله لا يجماع أهل الملل فكان ينبغى تقديمه على قوله واهدا الخ (قوله والاوجه ان ماوجب الغسل به) اى وهو الزنا والعامل أو المسامت وان لم يكن عاملا كما مر هناك (قوله مردودة) يعنى بالنسبة لاطلاق الزنا والافيعض افراد الزنا يحد به كما مر (قوله أو قدرها) معطوف على جميع حشفته وقوله ولومع حائل غاية فيه ما (قوله أو جنبة) انظر هل مثلها الجنى أو لا فما الفرق (قوله كوطأ أمة بيت المال) مثال للخالي عن الشبهة (قوله لا يوصف بحمل ولا حرمة) سقط قبل هذا كلام من الذبح وعبارة التحفة قيل خال عن الشبهة مستدرك لا غناء ما قبله عنه اذا الاصح ان وطأ الشبهة لا يوصف الى آخر ما فى الشارح وقوله اذا الاصح الخ حاصله ان قول المصنف محرم لعينه يفهم ان غير المحرم لذلك لا حد فيه ومنه وطأ الشبهة لانه لا يوصف بحمل ولا حرمة اكن نازع سم فى كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بحمل ولا حرمة (قوله رد بان التحريم الخ) حاصله ان الشبهة أيضا يوصف فيها القرح بانه محرم لعينه ومع ذلك لا حد فيه للشبهة فتعين ذلك (قوله وجعله وتغريب غيره) اى من الضاعل غير المحسن والمفعول به مطلقا (قوله بان الملك يبيع اتيان القبل فى الجملة) هذا لا يتأتى مع قوله فى دبرها وهو تابع فى هذا حج لكن ذلك لم يقل فى دبرها لانه يختار انه يحده (قوله فلا يجب له شئ) صريح فى عدم وجوب المهر لو كانت الموطأة أنثى (قوله لان التحريم ليس لعينه) لا يتأتى فى قوله نحو دبر (قوله على انه يتصور الخ) اى وحيث ان هذا لا حد (قوله أو تحريمها برضاع) اى ادعى جهل تحريمها برضاع (قوله فى صحة الدخول) يعنى فى حله (قوله بجعله) الظاهر ان الباء سببية (قوله جريانه) معمول جعله (قوله الفاعل له) اى للاستتجار (قوله لانه لا أثر للعتد القاسد) لعله اذا كان نساده لعدم قابلية الحمل كما هنا والاف هو غير مسلم (قوله رجلا

او امرأة) لا يناسب قول المصنف الا في غيب حشفته على انه سيأتي قوله وكما يعتبر ذلك في
 احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة (قوله بكل منها) المعنى بجميعها (قوله وهو المراد
 هنا) فيه نظر لا يخفى (قوله وان طرأت عليه أثناء الوطء) اي وطئ زوجته وكان المناسب ذكر
 هذه الغاية عقب قول المصنف الا في والاصح اشتراط التغيب حال سرية وتكليفه (قوله
 نعم لو او بلحظنا الخ) هذا الاستدراك لا محل له هنا وانما محله عنه قول المصنف المار وشرطه
 التكليف لان ضرورة الوجهين ان من زنى جاهلا بالبلوغ يتم بان انه كان وقت الزنا بالغاهل
 يلزمه المدأولا وعبارة العباب وفيمن زنى جاهلا ببلوغه يتم بان بالغ وقتها وجهان انتهت
 وكان الشارح ظن ان قوله وان طرأت عليه الخ الذي تبع فيه غيره معناه وان طرأت
 التكليف في أثناء الزنا مع انه غير منأت على ان الاستدراك على هذا الفهم ليس له موقع
 أيضا كما لا يخفى (قوله بوجوب اشتراط الخ) عبارة التحفة بوجوب اشتراط الخ (قوله أصلي عامل)
 انظره مع ما تقدم له استصحابه وعبارة التحفة ويتجه ان يأتي في نحو الزائد ما مر آنفا (قوله أو
 استوفاهما) يعني مطلق الالذة (قوله ويصدق بيمينه) ينبغي حذف بيمينه (قوله ولان مادونهما
 في حكم الحاضر) لم يتقدم قبله ما يصح عطفه عليه وعبارة التحفة اقتداء بالحقاء الراشدين ولان
 الخ فلهذا قوله اقتداء الخ سقط من نسخ الشارح من المكتبة (قوله لم يعتد به) لعل المراد لم يعتد
 بطالبه فلا يجب على الامام اجابته في ذلك الطلب (قوله أو الى دون مسافة الفصر) اي من
 أحدهما (قوله في المتن بل مع زوج) اي كأن كانت امة او حرة قبل الدخول أو طرأ التزويج
 بعد الزنا فلا يقال ان من اهازج محصنة (قوله الامع محرم اوسيد) اي او نحوهما (قوله
 والعبد الامرد) قد مر ما ينفي عن هذا في قوله اوسيد (قوله نظير ما تقر في الشهادة) لعله
 بالنسبة لغیر نحو المكان والزمان اذ لا يظهر له ما هنا فائدة فليراجع (قوله فقال هل اتركتوه الخ)
 الوجه حذف الفاء من فقال (قوله وافهم كلامه عدم تطرق رجوع عنه الخ) انظر ما المراد
 من هذا (قوله حذف فاذفها) اي والشهود كما هو ظاهر (قوله فكشف ادلتهم بعذرهما) ووجهه
 بالنسبة لافاذف والشهود ادلتهم رموا بالزنا من لا يتأتى منه الزنا قاله الدميري وبه يندفع ما في
 حواشيهم (قوله وشهد أربع يكرتها) ينبغي محي كلام القاضي والبلقيني المارين هنا
 فليراجع (قوله وهو يخرج من الثالث) اي كاه أو بعضه كما هو ظاهر (قوله لاستحالة تبعضه
 استيفاء) اي بان يجعل بعضه للحرية وبعضه للرق ووجه الاستحالة ان كل صوت وقع فهو على
 حر ورقيق (قوله فامكنت الاستحالة) اي امكن القول بها (قوله ونذب حضور الجمع
 والشهود مطلقا الخ) في العبارة مسامحة ووجهها ونذب حضور الجمع مع الشهود هو مقتضى
 اطلاقهم بابدال الواو جمع وحذف مطلقا (قوله المملوك) اي له كما هو ظاهر (قوله وحاكم)
 مر هذا (قوله وقبائه) انظر وجه القياس بل القياس العكس (قوله ومع ذلك هو اولي) اي
 اذ لم ينازعه الامام بقرينة ما بعده وصرح به في الروض وان قال الاذرعى ان كلام الشافعي
 والاصحاب يقتضي الاطلاق (قوله وبخونعال) لعله اذا زاد أمانها على ألم العشكال كما قيد
 بذلك البلقيني (قوله اي عرجون) هو العشكال اذا ليس والعشكال هو الرطب فكأنه بين
 بهذا التفسير المراد من العشكال (قوله في حد من حدود الله تعالى) راجع الى المتن والى قوله

* (كتاب حد القذف)

(قوله لا الشهادة) انظر هل يرد عليه ما لو شهد اقل من النصاب أو رجع بعض الشهود (قوله بعد ما مر) أي من القتل والردة والزنا (قوله بان يجدد كلمة الاسلام) أي وبها يفتى وصف الكفر الذي روي به ويثبت وصف الاسلام بخلاف نحو التوبة من الزنا لا يثبت بها وصف الاحسان (قوله ادعية الاكراه) أي لا لتشف أو نحو (قوله او مجنوناً) أي له تميز كادل عليه صنيعة (قوله بحبس القرع له ان قلما يجوز) هذا من تصرفه وسببه انه فهم ان قولهم مع عدم الاثم معناه عدم الاثم من القرع فاحتاج لتصويره بما ذكره مع انه يفهم ثبوت الاثم للقرع في تعزير الاصل له بل هو غيبي صحيح كما به لم بالتأمل فالصواب حذف ما زاده على قولهم مع عدم الاثم الذي معناه عدم الاثم من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق ان منع حبس الاصل اقرعه لاهرين احدهما انه عقوبة قد تدوم والثاني عدم الاثم من الاصل بسبب الحبس الذي هو الدين بخلاف التعزير فيهما (قوله لا يرد الخ) قال ميم قد يؤخذ من هذا ابراده على قوله السابق ومن ورثة الولد الا ان يمنع صدق انه ورثه الا لا يمس تفرق ارثها ثم قال وقد يمنع الورود حينئذ لان المعنى ولله من حيث انه له وذلك لا ينافي الخدم من جهة أخرى اه (قوله مالو كان لزوجة ولده ولد الخ) أي والمقتدوف الزوجة (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله وتغليب الحق تعالى (قوله بيان شروطه وشروط المقتدوف) أي شروط المقتدوف صريحاً وشروط الاحسان ضمناً فان عبارته هناك والمحض مكلف مرمس لم عفيف عن وطء بمسديه وكان الشارح اشار بذلك الى دفع الاعتراض على المتن بان الذي سبق انما هو شروط المحض لا الاحسان لكن في جعله الفاعل لفظ بيان مع انه في المتن ضمير الاحسان نساها (قوله لكونه متهما) أي في دفع عارها عنه مثلاً (قوله اما لو شهدوا) يعني مطلق الشهود وان كثروا لا خصوص المدكورين في المتن (قوله اذا اتوا) أي بعد الرد والحد كما هو ظاهر (قوله اذ شرط النقص) أي حتى على الضعيف القائل به في غير النفود

* (كتاب قطع السرقة)

(قوله وشرعاً أخذ مال الخ) هذا تعريف للسرقة الموجبة للقطع خاصة كما لا يخفى (قوله وما عداها هنا بطريق التبعية) أي لان الكلام هنا اصالته في الحدود ومن ثم عبر عنهم بعد باب الردة بكتاب الحدود ووجه له أبواباً منها باب السرقة فاندفع قول ميم لانسان ان بيان احكام القطع مقصود بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصود بالتبع اه وعما يدفعه ان الشارح كج لم يجعل احكام السرقة تابعة في حد ذاتها وانما جعلها تابعة هنا في هذا الموضع المقصود منه بيان الحدود كما تقرر (قوله لكل ملحق) أي وهو ان الحدود في الزنا متعددة بتعدد الفاعل ومختلف في بعض اجزائها وهو التغريب فحذف لفظ الحدائلا يتوهم التخصيص ببعضها فانه ج وان نازعه ميم (قوله فان لم يكن يعمل السرقة دنائراً) يعني بان كانوا لا يتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر (قوله متعلق بيساوى) ينبغي ان يكون وصفاً للربع بقربنة مقابلة بقوله ولا يبلغ ربعاً مضروباً وهذا هو الاقعد وهو لا يخالف ما قاله الشارح من جهة المعنى وحاصل

كلام الجلال حينئذ انه اذا سرق شيئا كالسيكة والى يساوى ربع منه مال غيره مضروب
ولا يساويه مضروبا لا يقطع واعلم ان الشارح انما يبيّن على هذا التعلق الذي ذكره احترازا
عن جعله وصفا لقوله شيئا اذا لم يمتز عليه لخالفته (قوله ولا بد من قطع المقوم) بان يقول قيمته
كذا قطعاً كما صور ج (قوله في الصورة الثانية) يعني اذا تحمل علم المالك ولم يعد وهذا
تبع فيه الجلال المحلى لكن الجلال صور الثانية المذكورة قبل ذلك كالاولى بالشخص فساغ له
هذا التعبير بخلاف الشارح فليس في كلامه ولي وثانية وانما قال او تحلل احدهما الصادق
بالصورتين من غير تعيين أولى ولا ثانية (قوله وفوت المال) قد يفيد انه لو ادركه المالك بعد
لانصباب واخذ لا قطع وكلام غيره قد يفيد خلاف ذلك لكن نظريه سم من جهة ان القطع
انما يثبت بعد دعوى المالك وقد تعذرت دعواه هنا بعد اخذ ماله فليراجع (قوله في الثانية)
وكذا في الاولى اذا كان الخيار للبائع (قوله شبهة الملك) يقال عليه في مكان المناسب تأخيرهما
وفي كرههما عند قول المصنف الثالث عدم شبهة فيه والشهاب ج اشار الى التعليل بغير
ما ذكره الشارح فانه قال فيما مر عقب قوله فلا قطع بماله فيه ملك ما نصه ولو على قول ضعيف
ثم اورد هذين الفرعين فاشار الى ان وجه القطع فيهما شبهة الخلاف في الملك ويرادهما في
كلامه حينئذ واضح الا انه استشهد ورود مسئلة الوصية عليه فاشار الى الجواب بان محل
رعاية شبهة الخلاف مالم يعارضه ما هو اقوى منه اى وهو في مسئلة الوصية تقصيره بعدم
القبول (قوله لم يقطع) اى لان له دخول المحرز حينئذ وهتك لاخذ ماله فالمسروق غير محرز
بالنسبة اليه كذا قاله والد الشارح وقضيته ان المعية في قوله او مع ما اشتراه الخ غير شرط فلا
فرق بين ان يخرج مع ما اشتراه او وحده حينئذ دخل لاخذ ماله وهو قياس ما سألني في
المشترك فليراجع (قوله لم يقتن بالوصية) بمعنى انها وصية لم يقع فيها قبول (قوله بالكلية
المانع من الدعوى بالمسروق الخ) هذا تعليل للمسئلة الاولى ولم يذكر لثانية تعليلا وعبارة
لتحقة عقب قوله المتوقف عليها القطع نصها ونحوه برأى داود انه صلى الله عليه وسلم لما امر
بقطع سارق رداء صفوان قال انا ابيعه وأهبة عنه فقال صلى الله عليه وسلم هلا كان اذا قبل
ان تأتيني به ولتقصه فقوله وانقصه عنه للثانية (قوله لاحقاه) هو جرى على الغالب بدليل
ما بعده (قوله وانه اذن له) انظر ما الحاجة اليه مع انه ما سرقه او حاصل دعواه حينئذ انه
أخرج المسروق بحضور مالكم معا وناله فيه وان لم يأذن له في ذلك (قوله لا قراره بسرقته
نصاب) اى فيما لو اثبت أصل السرقة باقرارهما لا بالبينه وبذلك صور في شرح المنهج (قوله
اما اذا صدقه فلا يقطع كالمدعى ومثله الخ) ظاهره عدم القطع وان لم يقبل المدعى وأذنت له
وهلا يقيد بذلك كما قيد به نظيره المار (قوله عنه) اى العبد وهو متعلق بالثناء (قوله مع علم
الخ) اى اما اذا لم يعلم فلا ينظر وجهه كما هو واضح (قوله ويكتب) عبارة التهمة ولو بمعضاوم كتابا
(قوله او أصل او فرع) اى للسيد (قوله وبها فارقت المباحض) هكذا في النسخ عيم قبل
لمودة ولعل الميم زائدة وان كانت صحيحة ايضا ثم رأيت نسخة كذلك (قوله لم يقدر عليه ولو
يتمن عال) اى بان وجهه النقص ولم يسمع به مالا كما أوجع عن الثمن (قوله وان لم توجد شروط
الظفر كما اقتضاه اطلاقهم) كذا هو في بعض النسخ لم تقا عقب قوله بقصد ذلك وعليه فلا يحتاج

اقوله بعد ولو ادعى بحود مدونه الخ (قوله أقرزت) انظر ما الداعي له وكأني لبيان الواقع
 (قوله احتراس من الذي) لا يخفى ان هذا ليس هو الذي قرره فيما مضى بل حاصل ما قرره انه
 احتراس عن الغنى مثلا اذا أخذ من المقرز لادقات واعلم ان ما ذكره هنا الى آخر السورة
 تبع فيه ابن حجر الا انه تصرف في عبارته واسقط منها ما أوجب المال وعبارة ابن حجر في تحفته
 واعترض هذا التفصيل اي الذي ذكره المصنف بان المعتمد الذي دل عليه كلام الشيخين في غير
 هذا الكتاب وكلام غيرهما انه لا قطع بسيرة مسلم مال بيت المال مطلقا لان له فيه حقا في الجملة
 الا ان أنزل من ليس هو منهم ويمكن جعل المتن عليه يجعل قوله ان كان له فيه حق في المسلم وقوله
 والافى الذي وقوا وهو قير الغالب فلا مذهبوم له وقول شارح ان الذي يقطع بالاخلاف يرد
 حكاية غيره للخلاف فيه ولو في بعض أحواله وحديثه فيفيد المتن ان المسلم مع عدم الافراز
 لا يقطع مطلقا وايها مذهب يصح ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد كما ان ايها ان مال
 الصدقة بسائر أنواعها من أموال بيت المال غير مراد أيضا وان لم يده عليه أحد من الشراح
 فيما علمت وقد تقول عبارته بجهل من باب ذكر الظهور ان لم يصدق عليه المقسم ويرتفع به هذا
 الإيهام من أمه انتهت (قوله ويؤخذ منه ان الكلام في غير المنبر الخ) اي لانه ليس لخصم
 المسجد ولا لغيره بل لا تنفع الناس بسماعهم الخطيب عليه لانهم يتفقون به حينئذ ما لا
 يتفقون به لو خطب على الارض (قوله فيهما) يعني باب المسجد ويجزعه (قوله سواء قلنا
 الملة في الوقوف أم لا وقوف عليه) اي بخلاف ما اذا قلنا انه للواقف فية قطع (قوله
 بخلاف الوقوف) اي فان فيه الخلاف (قوله اعدم التميز) هذا تعليل لما صرحنا في المتن
 (قوله من قوى متيقظ) سيأتي في بعض الافراد الاكتفاء بالضعيف القادر على الاستغاثة
 مع مقابلة بالقوى فلم يراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور على خلاف ما سيأتي
 (قوله بكسر الهمزة) اي اما بقصدها فهو مؤخر العين (قوله اذ ضابط الحرز الخ) هذا لا يمنع
 البلقيني بل هو قائل بموجبه كما لا يخفى وليس فيه ما يمنع ما يجزمه فتأمل (قوله وعلم منه) اي من
 قوله ما اعتيد (قوله بحيث يراه السارق الخ) المناسب للمفهوم الا في ان يقول بحيث
 ينسب اليه وقد مر رد بحث البلقيني اشتراط رؤية السارق للملاظ (قوله لكنه لا يتأتى
 اشتراط الخ) وحديثه بشرطه انما هي في قوله ومتملة (قوله والمعتمد ما في الروضة) الذي
 في الروضة بعض هذا لا يجيء (قوله اذ تقدير كلامه الخ) في هذا السياق قلاقة والمراد انه حيث
 كان منطوق المنهاج ما قرره الشارع في بعض صور المفهوم فلا يضر كونها حرزا الخ
 اذ هو مذكور عنه فيه لئلا يكون في هذه الاشارة وقف مع ذكر الجلال له وراثة الثلاث التي ذكرها
 الشارح هنا ثم قوله عقبه افليست الخ (قوله وبين ما يأتي في المشية) اي في قوله ومجمله كما قاله
 الاذرى الخ (قوله اخذ اماما صراعا نأيا بالاولى) تبع فيه مع لكن ذلك لا يعمد كرهه لانه
 قدم نظيره في الدار المنفصلة بالنسبة لقوله بقربه بخلاف الشارح (قوله اما من الخوف
 الخ) ينبغي تأشير منعا عن حكاية الثاني الا في (قوله فخره مطلقا) اي فله ظا البير ان حرز
 بالنسبة لما ذكره مطلقا فخره خبر مبتدأ محذوف (قوله لذلك) له له متعلق بقوله حرز والا
 فالتعليل المذكور به ولم يعطفه عليه (قوله ونظيره قراءه تقبل) غير صحيح لانه من عطف

فعل على فعل لاجله على جلة والالم يكن للجزم وجه والذي في الآية مخرج على لغة من يثبت
 حرف الاله مع الجازم كما قاله السيوطي في در التاج في اعراب المنهاج ونقله عنه ابن قاسم
 (قوله والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد) اعترضه ابن قاسم بما حاصله انه بعد نص المصنف
 عليه لا يقال انه مفهوم بل هو منطوق اي وان كان حكمه مفهوما حكم الاقول (قوله يفظ)
 بمعنى مستيقظ لانام (قوله وغيره طورة) اي بالنسبة لغير الابل والبغال بقريته ما يأتي ثم هو
 فيما اذا كان هناك ملاحظة ارق قول المصنف الآتي وغيره طورة ليست محرزة كتابه
 عليه ابن قاسم في الآتي (قوله في شرط في احرازها) المناسب تذ كبر الضمير (قوله بغير
 ملاحظ) هذا انما يأتي ان جعل قول المصنف وغيره طورة في مطلق الماشية وان كان خلاف
 فرض كلامه اذ هو في خصوص الابل كما هو فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحينئذ
 فيستثنى منه الابل والبغال لما مر اما بالنظر اوضاع المتن فلا يصح قوله بغير ملاحظ اذ قضيته
 انها مع الملاحظ محرزة وليس كذلك كما علم مما مر ثم انظر ما معنى قوله بعد ومن ثم اشترط الخ
 هذا كله ان كان الضمير في نهاية يترتبة كما في نسخ فان كان مثني كما في نسخ أخرى ومراجعة
 الابل والبغال فيجب حذف هذا القيد كما لا يخفى (قوله قطع بالاول) يعني جزم بالوجه الاول
 مقابل الوجه المار وهو عدم القطع (قوله مع انقطاع الشركة فيه الخ) لا محل له هذا وانما محله
 عقب الاصح المار قبل هذا كما هو كذلك في التحفة (قوله منها) لعله متعلق بالطارقين وعبارة
 التحفة عنها فهو متعلق بتعلق (قوله اوبعض الورثة) هو انما يظهر فيما اذا كان من مال
 الميت فقط فليراجع (قوله او نحو فرع احدهم) اهل الضمير للورثة خاصة (قوله لم يقطع
 سارقه) اي في غير الميت كما هو ظاهر (قوله او من بيت المال) اي او كفن من بيت المال
 * (نص - ل في فروع متعلقة بالسرقة) (قوله والا كان استعماله فيما نهى عنه او في اضرما
 استوجب له لم يقطع) الظاهر ان مثله في عدم القطع الاجنبي فليراجع (قوله واستعماله تعديا) قال
 ابن قاسم كانه اشارة الى ما لو احدث سقلا جديدا بان احدث وضع امته بخلاف ما اذا استصحب
 ما كان في هذا اشارة الى جواز بقاء الامته بعد المدة اه ومحله ان لم يطلب المالك التفرغ كما
 نيه عليه هو في قوله أخرى (قوله اذ ارجع) اي باللفظ كتابه عليه ابن قاسم (قوله تطير ما مر) هذا
 انما مر تطيره في الاول في محل تطير الاذرى في مسئلة الاجارة فعلم رجوع المعير تطير علم انقضاء
 المدة واما الثانية فانظر أين مر تطيرها (قوله وان نزل او سرق اختصاصا) عبارة التحفة مع المتن
 ولو غصب أو سرق اختصاصا كما هو ظاهر أو مالا ولو لمسا (قوله لم يقطع) ينبغي حذفه اذ لا ينجم
 مع ما يأتي له تقريره في المسئلة الثانية ثم ينبغي ان يكون محله ان لم يدخل بقصد السرقة اخذ من
 التعامل فليراجع (قوله بشرطه) لم يجعل له شرطا فيما مر (قوله فلم يشمله هذا الاطلاق) نازع
 فيه ابن قاسم (قوله وقوله الخ) الاولى فله بالانما بدل الواو (قوله يساوي نصا بين) انما مر
 بذلك للاختلاف في قطعه ما اذا باع نصا بين كتابه عليه ابن قاسم اي لانه اذا لم يبلغ نصا بين
 فلا قطع جزم كما علم مما مر (قوله فيه) متعلق بناوله ونخرج به ما اذا اخرج يده الى خارج الحرم
 وناوله والضمير فيه للثقب (قوله سواء اخذه غيره ام لا الخ) هذا بالنسبة لما قبل مسئلة الاحراق
 (قوله في قطع المحرك) اي ان كان تحريكه لا يبل انوارا بالسرقة كما هو ظاهر فليراجع (قوله

فهو الاول) وهو بالواو اذ لم يتقدم قبله ما يفرع عليه (قوله قتل او اخذه غيره) لادخل اهذا في الاشكال كما لا يخفى بل كان سنده ابلغ في الاشكال (قوله فلم يخرج به الى خارج حوز) قال ابن قاسم فيه بحث بل أخرجه الى خارج حوز وهو الصديق لان لفظ حوز مكررة في الاثبات فلا عموم له وأخرجه الى خارج الحوز للمعهود وهو ما كان فيه فليتنامل اه و مراده بقوله وأخرجه الى خارج الحوز انه هو داخل ان عبارة المصنف مساوية لعبارة أصله خلافا لما أفهمه كلام المعارض (قوله والقرن بأن التنكير يفيد انه لا بد الخ) هذا الاعتراض ضد الاعتراض الاول وهو انما يتأني ان كان لفظ حوز في كلام المصنف له - موافق مع انه لا مسوق له (قوله ممنوع لان في الحوز للعهد الشرعي الخ) حاصل هذا الجواب كما لا يخفى تسليم ما قاله المعارض في التنكير الذي هو حاصل جوابه عن الاعتراض الاول وادعاء ان التعريف مثله بوجه - بل ال للعهد الشرعي لكنه انما يتم ان كان معنى العهد الشرعي هنا ما جعله الشرع حوزا في الجملة ولو غير هذا اما ان كان معناه ما جعله الشرع حوزا لهذا كما هو ظاهر فلا مساواة (قوله حالة الخراج) يعني حال الخروج من جوفه وهو كذلك في نسخة (قوله والباب مفتوح) المناسب لما سيأتي او الباب بألف قبل الواو (قوله ولا يتأني الخروج في الماء الراكد الخ) هذا مكرر مع ما قدمه في - بل المتن وهو تابع في هذا الجلال وفيما مر لابن حجر وأحد - ما يغني عن الآخر (قوله حيث لم يكن القضاء مطروقا) اي كان كان مترفعا عن الطريق كذا ظهر فليراجع (قوله أو دعاه) اي فمن يتأني فيه ذلك (قوله قويا على الامتناع) هذا هو الفارق بين هذا وبين ما مر آنفا (قوله ولو صغيرا) قضية هذه الغاية ان الكبير من محل الخلاف والظاهر انه ليس كذلك فليراجع (قوله او معه مال) اي يليق به أيضا كما هو مقرر في شرح المنهج كغيره (قوله واهذا الايض من سارقه ما عليه) بمعنى انه لا يدخل في ضمانه لو تلف منه لا بغير السرقة (قوله او مجاهرة) لعل المراد انه أخذه واوصي مثلا بتظليله في محل خفية حتى يصدق حد السرقة فليراجع (قوله قال الزركشي ويتعين أن يكون مراده ما اذا نزعها منه بعد الخراج) هذا تقييد ثان لكلام الزبلي اي اما اذا نزعها منه قبل الخراج من الحوزاى الحوز لها فيه قطع لانه سرق مالا من حوز مثله (قوله واما اذا سرق ما عليه الخ) قال ابن قاسم هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غير فليجروا ان كان مؤلفا ذكرهما ولم اعتبر الحوز هنا لا ثم اه (قوله وان أمكن توجيهه بأن البعير لا يخرج به مع النوم) في الخفة عقب هذا. انصه الان ان كان فيه قوة على الاسر ولو استيقظ اه واهل هذا أسقطته الكتابة من لشارح والافلا بد منه اتمام التوجيه (قوله سواء كان الحوز عمرا الخ) انظر ما وجه التقييد بالحرو ولا عمن اذ مكتوبة الصغیر متصورة تبعا وما المانع من هذا التعميم في البعض

(فصل في شروط السارق الخ) (قوله في شروط السارق) اي في بعض فقره وهي تكليف الخ بيان للشروط من حيث هي لا التي في كلام المصنف في هذا الفصل (قوله ويقطع بها) اي وفيما يقطع به وهو اطرافه على ما يأتي (قوله لا التزامه الاحكام) الوجه اسقاط الاحكام وليس هو في الخفة (قوله أخذ من قواه الخ) استشكل ابن قاسم هذا الاخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لاثبات المل لانه غنا احتجج اليه في المأخوذ منه لانه

لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في المأخوذ فانه اقرار بالمال يثبت به (قوله لا لقطع) قال
 الشهاب ابن قاسم قد يقال قضية هذا ان السرقة تثبت قبل المدعى وقد يشكك على الترتيب
 في قوله اي ابن حجر الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها وقد يجاب بأن هذا تخصيص للترتيب
 المذكور وبأنه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فلما لم يأت لکن قد يقال ان الجواب الثاني
 لا يأتي مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله (قوله والطريق الثاني الخ) أهمل ذكر القول
 الثاني من الطريق الحاكمية التي اختارها في المتن وعبارة الجلال عقب المتن وفي قول لا كالمال
 والطريق الثاني الخ (قوله دون غيره) أي فهو أولى بالجواز (قوله وافهم قوله بالرجوع
 انه لا يعرض له بالانكار الخ) صوابه ما في التحفة ونصه وقوله اي وافهم قول المتن اقران له قبل
 الاقرار ولا يثبت حله بالتعريض على الانكار اي ما لم يخش الخ ولعل صورة انكار السرقة دون
 المال كان يقربه ويدعي انه أخذ به شبهة أو فحوا ذلك (قوله ومن ثم لو مان) أي الغائب
 (قوله يمكن تصويره) يعني السماع (قوله هذه العين أو ثوباً أبيض) عبارة التحفة مع المتن
 سرق هذه العين أو ثوباً أبيض أو بكسر وقول الآخر سرق هذا مشيراً إلى أخرى أو ثوباً أسود
 أو عشيبة فباطلة انتهت فراده تصوير الاختلاف في العين وفي الوصف وفي الزمن وما صنعته
 الشارح وان كان صحيحاً إلا انه فاته هذا الغرض ويلزم عليه انه لا موقع لقوله أبيض وأسود
 بعد ذكر العين لان الاختلاف في الزمن كاف (قوله أو كل منهما) توقف ابن قاسم في هذا
 ونقل عليه عبارة الروض ونصها وان شهد واحد بثوب أبيض وآخر بأسود فله أن يختلف مع
 أحدهما وله أن يدعي الآخر ويختلف مع شاهده واستحقة هما (قوله واندمال القطع) كان
 ينبغي التمييز بين هذا لانه يؤهم انه لا تقطع رجله اليسرى الا ان سرق بعد قطع اليمنى واندمالها
 بخلاف ما لو سرق بعد القطع وقبل الاندمال (قوله وقطع ما ذكر بالثالثة) لعله بالثانية فليستأمل
 (قوله بسرقة واحدة) أفهم ان الثانية تقطع بسرقة ثانية وقد شمله ما بعده وصرح به
 الزيادي (قوله منكر) عبارة شرح الروض وقال ابن عبد البر منكر لأصله انتهت وهي
 قد تفيد انه ليس المراد بالمنكر المصطلح عليه عند أئمة الحديث وهو الذي انفرد به غير الثقة بل
 المراد انه موضوع لكن قول الشارح بعد وبتقدير صحته ولم يقل وبتقدير ثبوته قد يفيد ان
 المراد المنكر بالمعنى المصطلح عليه (قوله ندبا) يعني بناء على خصوص الاصح الآتي دون
 مقابله الآتي أيضا

(كتاب قاطع الطريق)

(قوله اي احكامه) قد يقال الاولى حذفه لان الكتاب ليس مقصوداً على ذكر الاحكام بل
 فيه بيان حقيقته ومختراته بل هو الذي صدر به المصنف وليس هذا التفسير في التحفة وفي
 نسخة اي احكامهم بضمير الجمع ووجهها ان قاطع اسم جنس مضاف كعبد البلد (قوله مع
 البعد عن القوث) انظر هل يشمل هذا ما يأتي فيمن دخل داراً أحدومنه الاستغاثة (قوله
 لعدم التزامه احكامنا) كان ينبغي تأخير عن المعاهد والمؤمن (قوله كما قاله ابن المنذر الخ)
 عبارة والشارح في حواشي شرح الروض وقال ابن المنذر في الاشراف قال الشافعي
 وأبو ثور وإذا قطع اهل الذمة على المسلمين حد واحد المسلمين قال الزركشي الخ (قوله أنه

مخصوص) أي قول المصنف مسلم يعني مفهومه وهو يرجع إلى الجواب الثالث الآتي (قوله
 أو أن جميع أحكام قطاع الطريق لا تنافي فيهم) كأنه يشير إلى ما يأتي من غسله وتكفيفه
 والصلاة عليه إذا قتل (قوله وقد تعرض) مراده به تميم حد قطاع الطريق (قوله للنفس
 أو البضع أو المال) هـ لا قال أو الأروهاب وانظر المتعرض للبضع فقط هل له حكم يخصه أو هو
 داخل في التعرض للنفس فإن كان داخل فلا نص عليه (قوله عن العمران أو السلطان) قال
 ابن قاسم لعل الوجه التعبير بالواو وكذا قوله الآتي أو بالسلطان أو أن المراد أن الموجد
 أحد الأمرين فقط اهـ (قوله ومنعوا أهلها من الاستغاثه) هذا قد يخرج اللصوص المسلمين
 بالناس إذا جاهر وأولم يمنعوا الاستغاثه (قوله وإن يكون بغير بلد) أي وقوفهم ظاهر
 الآية (قوله إن له الحكم بعلمه) أي الحكم عليهم بأنهم قطاع كما هو ظاهر من أفهام كلام
 المصنف له أما الحكم عليهم بالقتل أو القطع مثلا فظاهر أنه لا بد فيه من إثبات فليراجع (قوله
 واتخذ حرزه) معطوف على قول المصنف أخذ القاطع (قوله من حرزه) متعلق بقول المصنف
 أخذ وكذا قوله من غير شبهة (قوله وطالب المالك) هو بصيغة الفعل عطف على قول المصنف
 أخذ (قوله بعد ذلك) اهـ متعلق بقطع المقدر أي وقطع رجله اليسرى بعد ذلك وانظر هل
 هو شرط (قوله وينبغي كما قال الأذري) أي قوله ويحكم موضع القطع) مكرر مع ما قدمه في
 سواد قول المصنف وإذا أخذ القاطع نصاب السرقة وعذره أنه قبيح ابن حجر فيما مر أذهب
 عبارته وتبع شرح الروض هنا إذا ما هنا عبارته (قوله أولغة) قال ابن قاسم لا ينبغي أن كون
 أو ترد للتشويح مما لا شبهة فيه ولا يحتاج فيه إلى كونه من مثل ابن عباس حجة وإنما الكلام
 في إرادته في الآية ولا طريق لذلك إلا التوقيف اهـ والظاهر أن مراد الشارح كابن
 حجر أن هذا المراد فهمه ابن عباس من الآية باعتبار اللغة لانه يفهم من أسرارها ما لا يفهمه
 غيره (قوله القاطع بلا قطع) صوابه القاتل بلا قتل أي قصاصا (قوله ولا يسقط عليهم ذي
 بالاسلامه) لعل لفظهم إذائد (قوله ومن حد في الزنا لم يعاقب) انظر هل هو مبنى على أن الحدود
 جواب لآزواج أو عليهم (قوله وإن تأخر) هو غاية فيما بعده أيضا (قوله في المتن لا قطعه بعد
 جلد) يعني تمتنع فيه الموالاة (قوله وأنا أبادر) كان الأولى تقديمه على في الأصح (قوله
 لرضاه) أي مستحق قتله (قوله بالتقديم) أي التقديم في الزمن يعني الموالاة (قوله فيجعل
 جرما) أي يجوز تجميله جرما (قوله لأن الظاهر في ذلك أن حق الأدي لا يفوت الخ) إشارة
 إلى رد ما تمسك به المقابل من أنه إذا قدم حق الله وهو القطع بعبادة فوت حق الأدي المبق على
 المشاحة وهو القتل قصاصا وحاصل الرد أن ذلك خلاف الظاهر (قوله أو كان قتلا) كذا
 في النسخ وصوابه كما في النسخة أو كما بألف التثنية (قوله وحق آدمي) قال ابن قاسم انظر مع
 أن التعزير قد يكون لله تعالى

• (كتاب الأشربة) •

(قوله والغرض هنا بيان التحريم) فيه منع ظاهر به سلم مما قدمناه أول السرقة (قوله وإن
 من جها بمنها من الماء) أي خلافا للعلمي في قوله أنهم ساجدين الصغار (قوله الكليات
 الخمس) أي النفس والعقل والنسب والمال والعرض (قوله وقيل أنه باعتبار ما استقر عليه

أمر متنا (كان الضمير في أنه لهدم المناقاة المأخوذ من ولا ينافي به والمعنى أن عدم المناقاة
 حاصل باعتبار ما استقر عليه أمر متنا من التحريم وسنة ذم في قوله أن الكليات الخمس
 لم تبج في ماله أي لم يستقر إباحته في ماله وإن أبحاث في بعضها في بعض الأحيان فليستأمل (قوله
 ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر) أي بخلاف مستحل الكثير منه فإنه يكفر خلافاً لابن حجر
 (قوله أي من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة) هـ. أتبع فيه ابن حجر وذاتنا
 احتاج لهذا الاختيار عدم الكفر باستحلال القليل والكثير فاضطر إلى هـ. إذ وأما الشارح
 فحيث كان اختياره الكفر باستحلال الكثير فلا حاجة به إلى هذا بل يجب حذفه من كلامه
 إذ لا معنى له على اختياره (قوله وخبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام) هـ. إذ قياس منطوق إذا
 حذف منه الحد الأوسط وهو المكرر الذي هو الحجر الواقع محمولاً على غيره وموضوعاً على كبرى
 افتج كل مسكر حرام (قوله أن لم يعلم منه أنه يعرفه) أي إلا كراهي فإن علم منه معرفته فلا
 حاجة لبيان (قوله صرفاً) أي أما غير الصرف ففيه تفصيل ستأتي الإشارة إليه (قوله فهو قبل
 تحريمها) قد يقال هـ. إذ قد ينافي به ظاهر الآية حيث قرئت المذافع فيها بالانتم الذي هو غرة
 التحريم (قوله وكل سنة الخ) بقية كلام على رضى الله عنه وقول الشارح أي بإشارة ابن
 عوف الخ بيان فائدة ذكرها في خلال كلام على رضى الله عنه (قوله ولا يشك ذلك الأربعين)
 أي في عدته على الوليد رضى الله عنهما (قوله وقال لومات وديته) أي لو حددت أحد اثني
 ومات وديته (قوله أشار على عمر بذلك) أي بالثمانين (قوله وأجيب بأنه بطنيات الخ) هذا
 جواب عن الاعتراض من حيث هو مع قطع النظر عن المقابلة بين العبارتين كما يعلم من شرح
 الروض وغيره أما الجواب بالنظر لموضوع المقابلة المذكورة فهو ما أجاب به الشارح نفسه
 في حواشي شرح الروض من أن المراد بالتعزير الجنس فيرجع إلى عبارة المنهاج أي ومع ذلك
 فالاحتمالية باقية كما لا يخفى (قوله وجوابه أن الإجماع الخ) هذا جواب عن الشق الثاني من
 كلام الرافعي وهو قوله والطنيات التي تتولد من الخمر لا تنصير الخ أما الشق الأول وهو قوله
 عدم تحقق الجنابة فكيف يعزّر فلم يجب عنه الشارح (قوله فسكر) أي الغير (قوله حيث
 لا تلويث) فبدل الكراهة أي والاسم أما الأجزاء فهو حاصل في المسجد مطلقاً (قوله والسوط
 سبور الخ) هـ. أن هذا حقيقة والأفالم أراد بسوط الحدود وما هو أعم من هـ. كما هو ظاهر
 وأشار إليه ابن قاسم (قوله ومعارض بما مر عن علي) تباع في هذا ابن حجر لكن ذلك ذكر عقب
 قول المصنف ما قصه فيحرم ضربهم ما لا مر على كرم الله وجهه بالأول ونهيه عن الأخيرين
 والرأس إهـ. فصحه هـ. هذا الكلام بخلاف الشارح فإنه لم يقدم ما ذكره هناك (قوله ولا يلقي
 على وجهه) عبارة الروض وشرحه ولا يمد على الأرض انتهت فاقتضت منع مده على الأرض
 على ظهره مثلاً وهو الذي يقتضيه قول الشارح الآتي بل يجلد الرجل قائماً الخ (قوله بأن
 يضربه في كل مرة الخ) أي فيكفي هذا في الموالاة وليس المراد أن هذا حقيقة الموالاة الواجبة
 حتى يمنع خلافها كما لا يخفى (قوله فإن اختلف شرط من ذلك) أي من الإيلاء ومن كونه
 له وقع ومن الموالاة

• (فصل في التعزير) * (قوله من أسماء الأضداد) أي في الجملة والألف الضرب

الآتي ليس هو مقام ضد التعظيم والتعظيم وإنما حقيقة ضد ذلك الإهانة اعم من ان تكون ضربا وغيره (قوله قال في سرقة تزدون نصاب الخ) انظر هل مقول القول جميع في سرقة غر الخ او خصوص غرم مثله وجاهد ان فيكون قوله في سرقة الخ بيانا لما قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك (قوله والمراد بذلك) اي بالاعتداء كما هو واحد وجهين وقيل المراد اول زلة أي ولو كبيرة صدرت من مطيع (قوله وفعل عمر اجتهاد) قال ابن قاسم وايضا فإيراده يتوقف على ان المعز زعاه صغيرة او اول زلة وهي وقعة حال فعلية اه (قوله والاجازة قتله باطنا الخ) اي بخلاف ما اذا ثبت عليه فانه يصير من الامور الظاهرة المتعاقبة بالامام فقتله حينئذ فيه اتيات على الامام فخر فمأذ كره الشهاب ابن قاسم هنا غير ظاهر (قوله لان التعريض عندنا ليس كالصریح) قال ابن قاسم لا يخفى ان التعريض بما يكره من افراد الغيبة فهو معصية لا حد فيها ولا كفارة (قوله ومن اجتماعهما تعليق يد السارق الخ) هذا من اجتماع الحد مع التعزير لان اجتماع التعزير مع الكفارة فلهل هنا سقطا في النسخ (قوله ولم أره منقولا) هذا عجيب مع انه في شرح الاذري الذي هو نصب عين الشارح لكثرة استمداده منه منقول عن الماوردي وغيره بل عن الشافعي وعبارته أعني الاذري قال الماوردي للامام الثاني في التعزير وظاهر مذهب الشافعي ان مدته مدة مدة بمادون السنة ولو يوم ~~ك~~ لا يساوي التغريب في الزنا وكذا صرح به الهروي في الاشراف عن قول الشافعي ثم نقل أعني الاذري عن الامام اشارة انه يجوز بلوغه سنة لان التغريب بعض الحد لانه (قوله ولا يعد عليه الخ) قضية انه لو اعيد عليه الحجر يكون له ما ضرب به وفيه وقفة لان واه حينئذ انما هو الحاكم لا هما (قوله ومنع ابن دقيق العيد) يعني منع ثوابه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء (قوله واستحسن) المستحسن هو الاذري خلافا لما يؤولهمه كلام الشارح وعبارته عقب نقله منع ابن دقيق العيد منهم او هو حسن ولكن لا يساعده عليه النقل

(كتاب الصيال)

(قوله والاعتماد للمشاكاة) اي في قوله عايندوا عليه (قوله واشارة الى افضلية الاستسلام) وجه الاشارة ان في تسميته اعتمادا اشارة الى انه ينبغي تركه استسلام قاله سم (قوله قدم النفس) اي نفس غيره ونفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر (قوله لنفسه) تبع فيه الاذري وقد ذكر اعني الاذري انه احتراز به عن مال المجور يد الولي والوصي والقيم وناظر الوقف ونحوهم قال فإظهاره ان يلزمهم الدفع اذا آمنوا على أنفسهم (قوله من حيث كونه مالا) قيد به تبعه لان بن حجر لما قاله من انه رد لما توهم من منافاة هذا لما يأتي ان انكار المنكر واجب قال ويبيانه ان في الوجوب هذا من حيث المال واثباته ثم من حيث انكار المنكر اكن ناره فيه ابن قاسم (قوله مع الامن على نجوة نفسه الخ) محله في البضع في الصيال على الغير بقريضة قوله الآتي فيحرم على المرأة ان تستسلم الخ (قوله او عضوه او منقعه) الوجه في التعبير بالواو بدل او فيه ما كما لا يخفى (قوله ولولا جنسية) كان الاولى حذف هذه الغاية لانه سبأ في قول المصنف والدفع عن غيره كهو عن نفسه (قوله لاحترامه) انظر هو تعليل لما اذا فان كان تمليل لا يدفع عن النفس فكان ينبغي عطفه على التعليل الاول (قوله

وبحث الأذرى وجوب الدفع عن عضو الخ) أى لانه لا شهادة فيه يجوز لها الاستسلام
(قوله حيث أمن على نفسه) قيدى الوجوب كما علم مما مر (قوله بخلاف ما هنا) فيه ان
فرض كلام الغزالي انه لا مشقة واما عدم الضغائن فمنوع (قوله نعم لو كانت موضوعة بمحل
عدوان الخ) عبارة التحفة وبحث البلقين ومن تبعه ان صاحبها لو وضعها بمحل يضمن كروشن
او مائلة او على وجه الخ وبها تعلم ما فى عبارة الشارح (قوله فلا يلزمه دفعها) انظر هل يجوز
وان أدى لحقوقها وفى كلام ابن قاسم اشارة الى الجواز واعلم ان صورة المسئلة انه مضطرا الى
الطعام (قوله باعتبار غلبة ظن المصول عليه) له لى على الغالب والمراد باعتبار غلبة ظن
الدافع (قوله ويجوز هنا العض) أى فى الدفع وان قال الشافعى انه لا يجوز بحال فهو محمول
على غير الدفع (قوله وان لم يترتب على الاستغناء الخ) ظاهر هذا السياق ان الاستغناء وان
ترتب عليه ما ذكره مقدمة على الضرب وله غير مراد (قوله ومحل رعاية التدرج الخ)
فى هذا السياق ركة لاتحاد القيد والمقيد وان اختلفا من حيث القطع والخلاف (قوله
ولو صيل على ماله) يعنى صيل عليه لأجل ماله كما هى عبارة الرافعى (قوله او على نفسه ثبت)
الظاهر ان الشارح هنا خاطم مسئلة بمسئلة أخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت ونصها واما
لو كان الصيال على حرمه ففضية البناء على وجوب الدفع انه لا يلزمه الهرب ويذهبهم بل
يلزمه الثبات اذا أمن على نفسه وان أمكنه الهرب بهم فكما الهرب والتحصن بنفسه واولى
بالوجوب انتمت فهما مسئلتان الاولى ما اذا أمكنه الهرب بنفسه دون البضع والثانية
ما اذا أمكنه الهرب به وما نسب به بعضهم من متعلق الاولى وما استقر به من متعلق الثانية
فلم يتوارد طرفا الخلاف على محل واحد فتأمل (قوله أى دفع احدهما عن الآخر) له لى
اللعين فى كلام المصنف على الفك الأعلى والفك الأسفل الذى هو مجتمع اللعين تغليباً والا
فالفك الأعلى لا يقال له لى وكان يمكن ابقاء المتن على ظاهره والمعنى فى فك اللعين اللذين هما
الفك الأسفل عن الفك الأعلى أى رنعهما عنه فتأمل (قوله اذا العض لا يجوز بحال) أى
فى غير الدفع كما علم مما مر وحينئذ فالمراد بعض المظالم الممنوع ان يكون له يدفع بان تأتى
الدفع بغيره ثم رأيت الأذرى نقل هذا عن صاحب الاقتصاد ثم قال وهذا صحيح (قوله ويلحق
بذلك ولده الامر الحسن) أى بناء على حرمة النظر اليه كما فى شرح الروض ومثله ولده هو
نفسه لو كان أمراً حسناً كما هو ظاهر وثبه عليه ابن قاسم (قوله او محرم له) أى للناظر
(قوله ولو كان امرأة) أى وكانت تنظر لرجل مطلقاً ولا امرأة متجردة كما فى التحفة (قوله
وان لم يكن صاحب الدار) أى وهو ذو حرمة كما علم من كلامه كإى الزوجة واخيها (قوله الناظر)
هو بالنصب بيان للضمير المنصوب فى المتن كما ان قوله ذو الحرم بيان للضمير المرفوع فهو من مدخول
التفسير بأى وان حصل الفصل فكانت له قال أى ذو الحرم الناظر أى ذو الحرم الناظر
وقوله من ملكه او شارع متعلق بالناظر أى سواء كان نظره فى ملكه بأن نظره وهو فى ملكه
او من شارع أى أو من غيرهما وقوله فى حال نظره متعلق برماه تقييداً وخرج به ما عطفه عليه
بقوله لانولى (قوله والواو بمعنى او) الصواب انهما بحالها كما نبه عليه ابن قاسم أى لان
القصد عدم الجميع وليس القصد عدم أحدهما وان وجد الاخر فساد (قوله قبل

(الانذار) انظر مضمومه (قوله من غير اسراف) كانه انما قيد به لاجل قوله الا في ضمان شبه العمد اي اما اذا اسرف فانه يقاد به غير الاصل بشرطه (قوله وكان الاذن الشرعي الخ) مراده بذلك وان كان في عبارته قصورا ان اذن السيد في ضرب عبده ك اذن الخريف في ضرب نفسه فيشترط فيه ما شرط فيه من التقييد المذكور فجعل عدم الضمان فيه ايضا اذا عين له النوع والقدر كما صرح به غيره بل التقييد المذكور في الحر انما هو ما اخذ مما ذكره في العبد (قوله ويصح ان يحتزبه عن حد الشرب) فيه امران الاول انه قد مر ان ما زاد على الاربعين تعزيرات فلم يصح صدق الاحتراز عن حد غير المقدر الثاني لو سلمنا انه حد فيقتضي الضمان لو ادته ارادته الى الاقتصار على الاربعين واقتصرت عليه لانه حجة في عدم غيره قد مر بالاقتصار الذي ذكره فتأمل (قوله وبان الضعف) كان ينبغي ولان الضعف تكافئه قدر انظر بحاجب لقريظة السياق اوان الباطنية (قوله في المتن وله) اي للولي الاب والجد كما في شرح الجلال وهو اولي من قول ابن حجر اي الاصل الاب والجد لانهم اتصافوا بالجد اذا لم تكن له ولاية وليس مرادا (قوله عند انتفاء الخطر) اعلم سقط قبله لفظ اي (قوله الا اذا كان الخوف في القطع أكثر) اي والقاطع غير اب كما صرح به ابن حجر عن الماوردي (قوله او تعزير) له له معطوف على خطأ والا فالضمان بالتعزير لا يتوقف على الخطا كما مر لكن يكره على هذا تقديمه على الحكم الذي هو من مدخول الخطأ (قوله والان في عاقلته) انظر ما صورة العمد وغيره والذي في كلام غيره انما هو التردد فيما ذكره هل يوجب القود والدية (قوله يقبلانها) يعني العبدان اذ هذا هو الذي في كلام الاذري (قوله والامام هو المتعدي بترك جرحه) عبارة الاذري وقد ينسب القاضي الى تقصير في البحث (قوله فالوجه وجوبه) انظر هل الضمير للقود والمال (قوله لذكر) يجب اسقاط اللام منه لان المتن لا تنوين فيه (قوله بأنه يحتمل انه ك كان هذا نوع تقاص الخ) هذا انما يفيد الجمع بين القول بولادته تحتونا وغير محتون لا بين ختن جده وعبده المطالب له او جبريل

• (فصل في حكم اتلاف اليهائم) • (قوله يجوز من اجزائها) اشار به الى انه لا منافاة بين ما هنا وما يأتي من عدم الضمان بصور يواها على ما يأتي فيه (قوله فعلى المقدم دون الرديف الى قوله لان فعلها الخ) قال ابن قاسم قد يقتضي هذا انه لو نسب سيرها للمؤخر فقط كما لو كان المقدم فهو مريض لا حركته محضون للمؤخر اختص الضمان بالمؤخر (قوله تعلق ضمان ما أتلفته بعده بالراد) انظر الى متى يسقر ضمانه ولعله مادام سيرها منسوب بالذلك الراد فراجع (قوله لا يضمن بظها ماله) قضيته انما مالو كانا يضمن بظانها لا يضمن الاجنبي وان الولي اذا اركبها مالا يضمن انه لا يضمن وهو خلاف قضية كلام الاذري وعبارته لو اركب رجلا صبيادابة فأتلفت شيئا فان اركبها اجنبي ضمنه اتعديه او وليه لمصلحة الصبي ضمن الصبي وان لم يكن له مصلحة فيه ضمن الولي والوصي فانه في البيان وغيره وفيه نظر الا ان يكون طفلا غير مميز وفي الام وغيره الاشارة اليه انتهت عبارة الاذري وكلامهم في مسألة الاصطدام بواقفها (قوله ومالوربطها بطريق متسع) اي فلا ضمان كما صرح به ابن قاسم (قوله او ملكه) انظره مع قوله قبله من دخل دارها كلب عقورا ودابة وله مال الدابة فيما مر شأنها الضراوة فراجع

(قوله فادخل دابته) أي المؤخر بقريته ما بعده (قوله وهو حاضر) انظر هل هو قيد وما وجه التقييد به (قوله ولم يحذره) لعل المراد التحذير حال الرمح بأن رآه ترمحه فلم يحذره فليراجع (قوله وقوله في الروضة) أي تبعا لبحث الرافعي (قوله بل والعادة محكمة فيه) أي فله أن يرساها بلا حافط على العادة (قوله لا في نحو مقازة) أي أما في المقازة فيضمن قال في الروض وإن جل متاعه في مقازة على دابة رجل بلا إذن وغاب فألقاه الرجل عنها أو أدخل دابته زرع غيره بلا إذن فأخرجها من زرعه في الضمان وبعثان انتهت قال في شرحه أحدهما لا تعدى المالك والثاني وهو الأوجه نعم تعدى الفاعل بالتضييع اهـ (قوله ان خاف الخ) هذا كله في مسألة الزرع (قوله وظاهر أن خشيته الاتلاف الخ) هذا ذكره ابن حجر بعد ذكره عن الشارح تقييد إخراج الدابة من ملكه بما إذا أتلفت شيئا بفعله أعني ابن حجر مثل اتلافها خشيتها مع العجز عن حفظها أي كما قدمه كالشارح فقال عقب كلام ذلك الشارح رفاها الخ فظن الشارح هنا أنه متعلق بصدر المسئلة فأورد من غير تأمل فلم يكن له موقع (قوله يعني من يؤويها) أي فليس ملكها قيداً حتى لو كانت مملوكة للغير أو أواها غيره تملك الضمان به والأقالمة تلك كما صرح حوايه وهو ظاهر لأنهما من جملة المباحات تلك بوضع اليد هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر هل الحكم كذلك

(كتاب السير)

(قوله في ياف) انظر هل هو متعلق بأذن أو بنهي (قوله سكن على التفصيل المذكور) أي في قوله السابق ثم بعدها أذن الله للمسلمين الخ (قوله وبأنه لو تعين مطلقاً الخ) تقدم ما يغني عنه وهو ساقط في نسخ (قوله لأن الثغور إذا شحنت الخ) اعلم أن الشارح تصرف في عبارة التهمة بما لم عليه عدم اتساق الكلام كما يعلم بسوق عبارتها ونصها عقب قوله وأما بآبار يدخل الإمام أو نائبه بشرطه دارهم بالجيش أو اقتالهم وقلة مرة في كل سنة فإذا زاد فهو أفضل هذا ما صرح به كثيرون ولا ينافيه كلام غيرهم لأنه محمول عليه وصريحه إلا كتفاً بالاول وحده ونوزع فيه بأنه يؤدي إلى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل إجماعاً ويرد بأن الثغور إذا شحنت الخ واعلم أن الشهاب ابن قاسم نقل أن شيخه الشهاب البراسي صنّف في المسئلة تهنية ما حافل به فيه أن الشكن المذكور لا يغني عن الدخول إلى دارهم وأنه عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فاعترفوا بأن ما فيه هو الحق الذي لا مزية فيه (قوله نعم القائم بقرض العير أفضل الخ) هذا الاستدلال على ما أفهمه المتن من مزية قرض السكناية بتفضله سقوط الحرج عن الباقيين (قوله وأفهم السقوط) أي عن الباقيين (قوله من الأمور الضرورية) أي والضروري قد يقام عليه الدليل كإثباته عليه ابن قاسم (قوله فتجب الاطاعة بذلك كله) أي ما يتوقف عليه ذلك (قوله متعلق بمعلوم) أي لا بالفروع وجعله بالجلال متعلقاً بالفروع خاصة لما ذكره المصنف بعده وصوبه ابن قاسم وإطال في توجيهه بما يعرف بمراجعته (قوله يده فلسانه فقابه) هذا التماز كروه في النهي عن المنكر وانظر ما معنى الأمر بالبدأ والاقاب وبعد تسليم تصوره فالترتيب المذكور فيه مشكل ثم رأيت ابن قاسم أشار إلى ذلك (قوله بالنسبة لغير الزوج) ظاهر هذا السياق أنه يجب عليه الإنكار على زوجته ذلك مطابقاً لكون قوله أنه

الخ صريح في انه جائز لا واجب وهو الذي ينبغي اذا ظاهر انه لحقه (قوله ولا العالم) المناسب
 وعلى عالم (قوله وجاهل تحريمه) صريح في ان جهل التحريم من الفاعل مانع من الانكار
 وهو مشكل الا ان يخص بانكار ترتب عليه اذية فلا يرجع (قوله لكن لو ندب) المراد هنا
 بالنسبة للطلب والدعاء على وجه النصيحة لا اللدب الذي هو أحد الاحكام الخمسة كما هو ظاهر
 (قوله ولو بقرينة ظاهرة) انظر هذه الغاية وعبارة الانوار فان غلب على الظن استسراة قوم
 بالمتكبر بانكار وماراة فان كان مما يفوت تداركه الخ (قوله نعم الاوجه) انه لو لم ينزجر الا به جاز
 عبارة التحفة وله اي ابن القشيري احتمال بوجوبه اذ لم ينزجر الا به انتهت وهي التي تناسب
 قوله الما لم يجب (قوله حضر له الحمل) اي المشهود دعائه كما عبر به غيره (قوله من مسلم عجز)
 اي صبي اما المجنون فسيأتي عدم وجوب الرد عليه وان كان له تمييز (قوله ولو ردت امرأة
 عن رجل) ذي وعن نفسه كما هو ظاهر (قوله خفض صوته) اي مع الاسماع كما لا يخفى
 (قوله خلاف الاولى) اي للنهي عنه في خبر الترمذي ولا يجب لهارة (قوله فيجب رد السلام
 على من سلم أقولا) اي في المسئلتين (قوله ومحل في الثاني في غير المتعدي الخ) عبارة متهاقفة
 اذ الحكم في القيد والمقيد واحد (قوله فان قال الرسول سلم لي على فلان كان وكيل الخ)
 اي خلافا لابن حجر وحاول الشهاب ابن قاسم رد كلام ابن حجر الى كلام الشارح بما لا يقبله
 كما يعلم بجراجمته (قوله فان أتى المرسل بصيغة الخ) والخاص بل انه يعتبر وجود الصيغة
 المعتبرة من المرسل أو الرسول (قوله لاشتهاله بالاعتسال) قضيته انه لو كان غير مشتمل
 بالاعتسال يسن السلام عليه فلا يرجع (قوله ومرتكب ذنب عظيم) معطوف على مجاهرا
 وعبارة التحفة بل يسن تركه على مجاهر بنفسه ومرتكب ذنب الخ (قوله وكذا بالأس) لعل
 الالباء زائدة (قوله أو ولاية) اي ولاية حكم (قوله ويكون على جهة البر الخ) اي
 أصل السلام وانظر ما المراد بالاعظام المتني (قوله ان مستأجرا عين كذلك) اي من غير نظر
 الى الغاية كما هو ظاهر (قوله والاوجه ضبط القصير الخ) اهل الوجه ضبط السقر والا
 فالقصير والطويل سواء هنا كما لا يخفى (قوله ومثله) اي مثل الدين الحاضر (قوله ما
 يحل لافيه القصر) اي كخارج العمران (قوله وان علما) انظر هلا قال وان علوا (قوله
 حجة الدين) هذا لا يظهر فيه لو كان الاصل يهوديا والمقاتلون نصارى أو عكسه للقطع باتقاء
 الحمية بين اليهود والنصارى (قوله ولا فرق في جواز منعه الخ) عبارة التحفة ولا فرق في المنع
 من السقر الخوف كبحر اي وان غلبت السلامة فيه كما اقتضاه اطلاقهم ثم رأيت الامام وغيره
 صرحوا بذلك وكسوا لولا بادية مخطرة ولو لم اوتجارة ومنها السقر لجهة استئجارها اذمة أو عينا
 بين الاصل المسلم وغيره اذ لا تهمة (قوله وخوابه) انظر اخذ هذه الغاية في العمران (قوله اذ
 لا يجوز الاسلام لكافر) اي في القتل فلا ينافي ما بعده في المتن (قوله حالا) اي لا بعد
 الاسر (قوله ويندب عند العجز) محله عند عدم تعذيب الاسرى والاوجب كما يأتي في الهدنة
 (قوله كما علم) اي الرجوع وعدمه خاصة وأما لزوم الفداء للكافر فلم يقدّم ثم وانظر ما الفرق
 بين اقتدائه غيره حيث يلزمه ما اقتداه به وبين اقتدائه نفسه الذي ذكره في فصل الامان حيث
 لا يلزمه بذله

« (فصل في مكر وهات الخ) * (قوله وجوب ذلك) اي المنع والاخراج (قوله
 ومريانها) لم يحرله ذلك قال المصنف في التحرير السرية معروفة وهي قطعة من الجيش اربع مائة
 ونحوها ودونها سميت به لانها تسرى في الليل وتختفي ذهابها وهي فعيلة بمعنى فاعلة يقال
 أسرى وسرى اذا ذهب املا اه وقال صاحب المحمل السرية خيل تبلغ اربعة مائة وضعف
 ابن الاثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لانها خلاصة العسكر وخياره من الشئ السرى
 النقيض كذا ذكره الاذري (قوله وشمل قوله وبعبيد مالو كان موسى الخ) حق العبارة
 وشمل قوله وبعبيد باذن السادة مالو كان العبد موسى الخ (قوله وقياسه ان الصبي كذلك)
 اي في اصل استحقاق الابرة (قوله لانهم رأيا) يعني الرهبان والاجراء (قوله لانهم
 لا يقاتلون) انظرهم مع ما سر في الزاهب والاجير (قوله ويتفرع على الجواز الخ) اي اما على
 المنع فيرقون بنفس الاسر وقيل يجوز استرقاقهم وقيل يتركون ولا يتعرض لهم وأما سبي
 نسائهم وصبيانهم واغتنام أموالهم فجائز على هذا على الاصح (قوله والكفارة ان علم الخ)
 صريح في أن الكفارة انما تجب بالقيسدين المذكورين وصريح الروض وشرحه خلافه
 (قوله لادية) يعني قوله تعالى الآن خفف الله عنكم (قوله مطلقا) اي ولو بلغ المسلمون
 اثني عشر ألفا خلافا لمن ذهب الى حرمة الانصراف مطلقا حينئذ تنسكابا بالخبر الا في (قوله
 بأن تكون) اي الفقة المتعزالي او قوله المتعزلة عنها هو بفتح التحتية اي الفقة التي تحجز عنها
 (قوله او قبل مجيئهم) انظر هو مضاف لقائه أو مفعوله (قوله ويمتنع على ما يحسنه بعض
 المتأخرين الخ) في نسخة نعم يمتنع كما يحسنه بعض المتأخرين (قوله ومن ذلك امتنع الخ) لعل
 من تعاليلية

« (فصل في حكم الاسر) * (قوله ومجانينهم حالة الاسر الخ) اي من اتصفوا بالجنون
 الحقيقي حالة الاسر وان كان جنونهم منقطعاً في حد ذاته (قوله وان كانوا مسلمين) اي بأن
 أسلموا عندهم لانهم حينئذ من جهة أموالهم (قوله ولما في قتله الخ) لعله سقط لفظ لا نظر
 بين الواو ومسدخولها فاصواب العبارة ولا نظر لما في قتله الخ يدل على ذلك ما في الحقة (قوله
 ما لم يظهر في ذلك مصلحة الخ) قضية هذا السياق أنه يقادى سلاحهم بأسرانا وان لم تكن
 مصلحة الا أن يقال لا بد من المصلحة مطلقا والمعتبر في مفاداته بالمال زيادة على أصل المصلحة
 أن تظهر ظهورا تاما لا ريب فيه (قوله او بذل الجزية) لعل المراد مطلق الكامل لا يقيد
 كونه أسيرا مع انه لا حاجة الى ذكره هنا لانه سيأتي في باب الجزية وايضا فلا يتأتى فيه قول
 المصنف الا في وبقى الخيار في الباقي (قوله اذا اختار الامام رقه) قضية هذا القيد أنه
 اذا اختار غير الرق بعصم ماله وانظرهم مع قوله الا في ومن حقها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر
 غنمة ولم أر هذا القيد في غير كلامه وكلام الحقة وانظره ايضا مع قول المصنف الا في واسلام
 كافر قبل ظفر به يعصم دمه وماله ومع قوله هو في شرح قول المصنف في قضية من ماله ان
 غنم بعد ارقاقه مانصه وأما اذا غنم قبل ارقاقه او معه فلا يقضي الخ (قوله اذا كانت حربية
 حادثة الخ) مراده به هذا كالأذى بعد الجواب عما استشكل به ما هنا مما سيأتي في الجزية ان
 الحرب اذا عقدت له الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وحاصل الجواب أن المراد

ثم الزوجة الموجودة بين العقد وهذا الحادث بعده وان المراد ثم الزوجة الداخلة تحت القدرة
حين العقد وهذا الخارجة عنها حينئذ (قوله لوضوح الفرق بين العيب وما في الذمة الخ)
لا يخفى ان هذا لا يصح عليه للتطير في كل من المقيس والمقيس عليه وانما يصح عليه لعدم صحة
القياس مع تسليم المقيس عليه فكان ينبغي تأخير التطير في العيب عن ذكر الفرق المسمى كور
وعبارة التحفة عقب قوله ما لم يمتنع نصها على ما بحث قياسا على ودائمه وفيه نظرا لظهور الفرق
بين العيب بفرض تسليم ما ذكره او ما في الذمة على اننا قلنا الخ (قوله لانها غنمية) فيه نظر
لعدم انطباق حد الغنمية عليها وعبارة التحفة والذي يتجه في أعيان ماله ان السيد لا يملكها
ولا يطالب بها لان ملكه لرقبته لا يستلزم ملكه لماله بل القياس انهم ساءلت البيت المال كالمال
الضائع (قوله اتبين أنه لم يزل عن ملكه) عبارة التحفة لان الزوال انما كان لاصل دوام
الرق وقد بان خلافه (قوله في المتن ثم أسلم) اي أو أحدهما كما في التحفة (قوله مما يظن
أنه كافر) اي وان توهم أنه لمسلم كما هو قضية الظن فانظره مع قول المصنف الا في فان أمكن
كونه لمسلم وعبارة الجلال مما يعلم أنه كافر (قوله وانه لم يسبق من أميرهم قبل الاعتناء
قوله من أخذ شيئا فهو له اي اذ بقوله) المسمى كور كل من أخذ شيئا اختص به اي عند الأئمة
الثلاثة لا عند الشافعي الا في قول ضعيف له خلافا لما يؤولهمه كلام الشارح (قوله والباس
من معرفة مالكها فتكون ملكا لبيت المال) اي ككل ما ليس من معرفة مالكه (قوله
فهو مقصور على اتفاعة) هل من اتفاعة اطعام خدمه المحتاج اليهم لتجارية المنصب الذين
حضر وابتعد الواقعة (قوله اذ ليس بربا حقة) عبارة غيره لانه ليس بعبادة محقة (قوله
ولا يقبل منه ملكه الخ) الضمير الاول للبايع وما بعده للمشتري المفهومين من الكلام (قوله
بتقدير الوصفية) قال ابن قاسم كان مقصوده أنها جوامد فتوول بالمشتقات كان يجعل
التقدير بمعنى بكذا الخ (قوله وان احتاجه) اعلمه اذ لم يضطر (قوله لانه قد يحتاج اليه الخ)
تعليلا لاصل المتن (قوله وله التزود لما بين يديه) قال ابن قاسم قد يقال ما بين يديه ما يقطعه في
المستقبل فيشمل ما خافه (قوله وتمكنوا من شرائه) اي بلا عزة كما يؤخذ مما مر فليراجع
(قوله وان كان رشيدا) اي او مكاتبا كما صرح به ابن حجر لكن تعليل الشارح لا يأتي فيه
(قوله صح اعراضه) اي بعدم موت السيد وقبل القبول كما هو ظاهر (قوله وايس له الرجوع)
كان الاظهر القابل للرجوع وله الجاهل (قوله فذلك كذلك ايضا) بل لا تملك الابن ولا أثر للقسمة
في الملك كما علم (قوله مع القسمة) اي بناء على ظاهر المتن وقد مر ما فيه او المراد مع القسمة
بشرطها على ما فيه (قوله الى ضعفه) اي ضعف ما في المتن فهو مسلك ثالث في المتن وكان
الاولى خلاف هذا الصنيع (قوله ويكون الحامل الخ) ليس هذا خاصا بما ذكره الشارح
الجلال وان أوهمه السياق بل الذي في كلام غيره خلافه فكان ينبغي تأخير قوله وأشار الشارح
الخ عن هذا (قوله من اضافة الجنس) الاصواب من اضافة الكل كائنه عليه ابن قاسم (قوله
وبجمله سواد العراق) الاصواب حذف لفظ سواد لان العشرة آلاف هي جملة العراق
بالضرب أما جملة سواد العراق فهي اثنا عشر ألفا وثمنا مائة تبه عليه الشهاب بن حجر (قوله
جريب الشعير الخ) الجريب هو المعروف في قري مصر بالقدان وهو عشرة قصبات كل قصبة

سنة أذرع بالهاشمية كل ذراع ست قبضات كل قبضة أربع أصابع فالجريب مساحة أربعة
من الأرض بين كل جنتين منها ستون ذراعاً بالهاشمية (قوله في المتن فليس لها حكمه) أي
في الوقفية والأجارة والخراج المضروب لأن عمر رضي الله عنه لم يدخلها في ذلك وإن شملها الفتح
هذا ما يقتضيه سياق المصنف وبه يندفع ما لابن قاسم هنا (قوله لما مر أنها) أي أرض السواد
وهذا في الأشجار الموجودة عند الأجارة كما هو واضح وتصرح به عبارة الروضة (قوله
فأضاف الديار إليهم) في الاستدلال بهذه الآية هنا نظر لا يخفى (قوله وفقت مصر عنوة)
أي ولم يصح أنها وفتت كما في فتاوى والده وعليه فلاخراج في أراضيها لأنها ملك الغائبين
وموروثه عنهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرفعة نقله عن جماعة من العلماء
أنهم افتت عنوة وإن عمر وضع على أراضيهم الخراج فليجروا وينتظروا وضع الخراج فيها على قواعد
مذهبية ثم رأيت في حواشي ابن قاسم في الباب الآتي ما هو صريح في أن المراد بمصر المفتوحة
عنوة خصوص البلاد لجميع أراضيها وبه يقتضي الاشكال وفي القوت مانعه وقال بعض من
أدركناه من المحققين رحمه الله الحاصل فيها قولان للعلماء أحدهما أنها وفتت وهو مذهب مالك
والثاني أنها ملك للمسلمين عموماً وهو المناسب لقواعد الشافعي ولم أجده منصوصاً عنه ولا عن
أصحابه وعلى هذا يجوز للأمام بيعها حيث يجوز بيع أرض المغنم وذلك ضرورة أو غبطة ومن
كان في يده شيء منها جازة التصرف فيه كسائر ما في يده اهـ وانظر ما وجه كون المناسب لقواعد
الشافعي أنها ملك لجميع المسلمين مع أن الظاهر أن المناسب لقواعده أنها ملك لخصوص الغائبين
كما صرح في المتن والظاهر أن مالكاً إنما قال بوقفيتها لأن مذهبه أن الأرض إذا فتحت عنوة تصير
وقفاً بمجرد الحيازة ولا تحتاج إلى وقف الإمام كما نقل لي عن مذهبه فليراجع وليحترز
* (فصل في إيمان الكفار) * (قوله من أخفر) هو بالناء المجهمة والقاء والهمزة فيه
للإزالة أي من أزال خفيته أي بان قطع ذمته (قوله التين هـ ما محلها) أي فهو مجاز
مرسل من إطلاق اسم الحال على المثل كما صرح به الزيادي وانظر إطلاق الذمة على الذات
والنفس بأي معنى من المعاني الأربعة المذكورة وفي كل منها بعد لا يخفى فليتأمل (قوله فهو
في ذمته كذا الخ) في جعل هذا مثلاً للذمة بمعنى الذات والنفس وفقة والظاهر التمثيل به لا بمعنى
الآتي بعد فلتأمل (قوله ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لم يرد هذا وانظر ما الفرق بينهما وبين
الأسير بل قد يقال إنهما من أفراد (قوله والمراد بمن هو معهم الخ) أي المراد بهم هذا اللفظ
هـ هذا المعنى المذكور بعد وبه واپس المراد بظاهره كما يصرح به صنيع الشرح حيث قال والمراد
بمن هو معهم ولم يقل والمراد بالمقيدين والمحبوسين فليس المراد بظاهر المتن ويكون هـ ذا قيداً زائداً
عليه ومن ثم حذفه من المنهج فكان المصنف قال ولا يصح إيمان أسير مقيد أو محبوس وحيث
فلا يتأتى قول الشارح فيما مر ولا غيرهم إلا أن إبقينا المتن على ظاهره وقد علمت أنه غير مراد
فاللائق هـ في ما مر فلتأمل (قوله ولا آمنك) عبارة الروض فإن قيل وقال لا آمنك فهو رد
انتهت أي لأن الأمان لا يختص بطرف (قوله أو الإيجاب) لعل الأولى حذفه هنا وإن أفاد
فائدة زائدة على ما مر لأنه يلزم عليه أن يكون ما زاده هنا بقوله كناية ~~مكرراً~~ بالنسبة إليه وإن
يكون مجرد ترك القتال تأمينا والظاهر أنه غير مراد فليراجع (قوله مطلقاً) أي سواء

اختص بفهمها فطنون أم لا (قوله لبناء الباب على التوسعة) هو علة للاكتفاء بإشارة الناطق
 هنا دون سائر الأبواب كما لا يخفى لئلا يكون الإشارة من الناطق كناية مطلقا وإن أوهمه السياق
 (قوله ومن ثم لو ربح الخ) انظر لو تحقق ذلك هل يجب (قوله جازله اغتيالهم) أي لفساد
 الأمان لما مر من تعذر من أحد الجانبين (قوله والا) أي بان حلفهم ترغيبا لهم بامتنعوا به
 ولا يتم موهبا للزوج بالشرط منهم كما صرح بذلك في الروض وشرحه (قوله وهو الكافر
 الغليظ الخ) وبطلق أيضا على المسلم المتصف بذلك كما ذكره الأذري (قوله وإن أسلت) أي
 بعد الظفر أي أو كانت أمة (قوله أو أسلت معه) أي العلي (قوله لا عكسه) أي بان أسلم
 هو بعد هالاته قال الحق منها إلى قيمتها قاله ابن قاسم (قوله لا تنفاه الشرط وهو دلالة) أي
 الموصلة للفتح فلا ينافي ما عال به الثاني (قوله منع رقها بالاستيلاء عليها) قال ابن قاسم كأنه
 على التوزيع أي منع رقها أن كانت حرة فأسلمت قبل الأسر والاستيلاء عليها إذا أسلمت الرقيقة
 (قوله وإن رضوا) قال ابن قاسم لعله فيما إذا كانت رقيقة والافدخولها في الأمان يمنع
 استرقاقها اه بالمعنى

* (كتاب الحزبية) *

(قوله واجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطئ) أي فهو كأنه لا يجوز الاجتهاد معه
 (قوله أهمة ما بها) قد يقال ولم اهتتم بها وعبارة التحفة ولا عهيت بها أي بها (قوله غير أنه يكتفي به
 الخ) أي فالمصنف أراد إفادة ذلك ويعلم منه ما في المحرر بالاولى (قوله للعمال) أي كالاستقبال
 (قوله وبأنه) الباء فيه سببية فهو عطف على لأن الخ وكان المناسب اللام (قوله كالزنا
 والسرقة) أي تركهما (قوله ومن عدم تظاهرها) الظاهر أنه معطوف على مما لا يروونه إذ
 هو من جملة الأحكام كما لا يخفى فهو أولى من جعل الشهاب ابن قاسم له معطوفا على من أحكامه
 (قوله أما النساء) أي المستقلات (قوله هنا) أي في الإيجاب بدليل ما سيأتي في القبول
 (قوله بسوء) لا بد له من متعلق إذ لا يصح تعلقه بكف كان يقدرا فاذكر بعد قول المصنف عن
 (قوله يصح أمانه) لعل المراد أنه يعتد به على الإطلاق كما قاله ابن قاسم والافدخول من
 أمه صبي ونحوه وظن صحته يبلغ المأمن (قوله لأن اليهود والنصارى الذين لا انتقال لهم الخ)
 عبارة التحفة بعد ذكر الاعتراضين الاتيين نصها ويرد بأنه ذكره ولا الأصل وهم اليهود والنصارى
 الأصليون الذين ليس لهم الانتقال ثم لما ذكر الانتقال الخ (قوله وفارق كون شرط حل
 نكاحها اختيارها الكتابي) لذي قدمه في باب النكاح انما هو اعتماد حرمة نكاحها مطلقا
 اختارت أم لم تختروا وتابع هنا ابن حجر وهو جار على اختياره ثم (قوله نعم لو بلغ ابن وثي
 من كناية) هذا مفهوم قوله المار اختار الكتابي أول مختار شيئا والظاهر أن حكم عكس هذا
 الاستدراك كذلك فليراجع (قوله وخبر لا جزية على العبد لأصله) أي فلم يستدل به
 (قوله لعدم التزامهما) أي لعدم صحته منهما (قوله لم تقابل بأجرة) لعله بالنسبة لمجموع
 المدة لو استوفى جرها أذيت في نحو اليوم بالنظر بمجموع المدة والأما يوم ويحويه يقابل بأجرة في
 حد ذاته (قوله فإن لم يمكن) لعله بان لم تكن أوقاته منضبطة (قوله أي يعط) هذا تفسير
 لمعنى البذل في حد ذاته لغة والأقوال بالبدل هنا لا تعياد كما لا يخفى (قوله أو يفضل به) أي

بسيبه وكان الظاهر يفضل منه (قوله ليس من ذلك) أي من الاقتضاء المتنوع أي لان اقتضاء ذلك يجبر إلى استعماله بخلاف هذا كما أفصح به ابن حجر وهو الراد (قوله من ساحل البحر) أي بيان لما ولا يصح أن تكون من فيه ابتداءً كما لا يخفى (قوله ولا يمنعون ركوب بصر الخ) عبارة الدامري فسرع لا يمنعون من ركوب بصر الخجاز ويمنعون من الإقامة في سواحل الممتدة وجزائر المسكونة (قوله إذا أذن الامام) أي أما إذا لم يأذن فلا يمكنون من ركوب البحر فضلا عن الإقامة فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده (قوله وبخبر الامام) فيه إخراج المتن عن ظاهره إذا ضمير فيه للخارج من الامام أو نائبه وهذا يعين كونه للنائب ثم أنه يقتضي أن المراد بنائبه نائبه في خصوص الخروج والسماع وهذا كان المراد نائبه الامام والمعنى خرج الامام ان حضره أو نائبه (قوله وسجل بعضهم الخ) أهل المراد ان الحكم الذي تضمنه هذا الجمل غير صحيح وليس المراد أنه صحيح الا أنه لا يصح سجل كلام ابن كعب عليه وان أوجهته العبارة (قوله لأفضليته) علة لا تتفاد الحاق الضمير فيه لحرم مكة

*(فصل اقل الجزية دينار) (قوله فلو مات) أي أثناء السنة (قوله وكان قياس القول الخ) ولا يقال ان قياسه مطالبته بالعقد لان ذلك في الاجرة الحالية والجزية لا تكون الا مقسطة (قوله وان علم) أي الوكيل أي ولا يقال ان تصرف الوكيل ممنوط بالمصلحة للموكل (قوله ليخرج من خلاف أبي حنيفة) هذا التعايل يقتضي ان الاستصحاب مغايبا - د دينارين من المتوسط واربعة من الغنى الذي هو ظاهر المتن فلا بد من علة أخرى لاستصحاب الزيادة (قوله وتجوز عند الاخذ ان عقد على الاوصاف الخ) كعقدت لكم على أن على الغنى أربعة والمتوسط ديناران والفقير دينار مثلاً ثم عند الاستيفاء إذا ادعى انه فقير او متوسط يقول بل أنت غني مثلاً فعليك أربعة هكذا نقله ابن قاسم عن الشارح وحاصله ان المراد بالما كسرة هنا منازعته في الغنى وضديه وليس المراد المما كسرة الممازة ثم اطلاقه يقتضي استصحاب منازعته في نحو الغنى وان علم فقره وفيه ما فيه (قوله لا اختلافه) أهل الضمير الغنى والتوسط فتأمل (قوله فيمنع عقده او عقد عليه الخ) ظاهره أنه يصح عقد السقيبه لنفسه بدينار فإيراجع (قوله استقرت) يعني لم تسقط والافهى مستقرة بمعنى الزمن كما مر (قوله من تركته) أي في صورته الموت ومن ماله في غيرها (قوله وقول الشيخ في شرح منهجه اوفه) يعني ذكره في جملة من مات او جن او أسلم في خلال سنة أنه يجب عليه القسط وذلك لما مر آنفاً انه يلزمه ما عقد عليه وهو رشيد ويترتب في ذمته فلا معنى لأخذ القسط منه أثناء الحلول كما أوضحه الشهاب بن حجر (قوله ويكفي في الصغار التزام أحكامنا) هذا محمل ذكره قبل قوله وفيه تحمل الخ (قوله وفيه تحمل) أي فيما ذكره المصنف من البطلان وكان ينبغي تأخيرها حتى تتم زيادة المصنف كما منع الجلال والعبارة المذكورة (قوله وانما ذكرها طائفة الخ) محمل ذكره ايضا قبل قوله وفيه تحمل الخ (قوله في المتن أشد خطأ) أي من دعوى أصل جوازها كما هو ظاهر لا من دعوى وجوبها كما توهمه بعضهم فاعترض بان الأمر بالعكس كذا ذكره ابن قاسم وسبقه إلى التقدير المذكور الأذرى وقول الشارح فضلا عن وجوب الإشارة إلى أن دعوى الوجوب أشد خطأ بالاولى من دعوى الجواز كذا ذكره ايضا ابن قاسم (قوله لا تتفاء كونه من أهل الرخص)

انظر ما تعلق هذا بالرخص (قوله خمس رجاله) هو بتقنين خمس في الموضعين وانما حذف
منه التناول لان المحدث قد حذف اي خمسة اضيف رجاله الخ (قوله وذو الرجاله) هو برفع
ذ كره عطف على ذ كرا لاول (قوله بحسب تفاوتهم في الجزية) اي بالنظر للثمن والتوسط وان
اتحدوا في المدفوع كما تصرح به عبارة الروض (قوله وينجبه دخول الفا كهة والخلوى الخ)
عبارة التحفة وقد تدخل في الطعام الفا كهة والخلوى لكن محل جواز ذ كره ان غلبا انتهت
فهي قوله وقد تدخل الخ اي تدخل في قولهم ويذ كره جنس الطعام اي في ذ كره بالشرط الذي
ذ كره (قوله ومن نفى لزومه الخ) عبارة التحفة ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم يحمل
كلامه على ما اذا سكت عنه او لم يعتد في محلهم (قوله في المتن واحد كذا) صريحه
بالنظر لما قدمه الشارح انه لا بد من ذكر الاجال ثم التخصيل وهو مخالف الكلام غيره ثم ان ابن
قاسم نازع في سقوط القول الا في هذا التقدير (قوله وبيت فقير) وان كان لاضافة عليه كما مر
كان يقول وتجمعوا المنازل بيوت الفقراء (قوله ومقتضى ذلك سقوطه مطلقا والاوجه
الخ) عبارة التحفة وقضية سقوطه مطلقا وفيه نظر وانما ينبغي ان شرط عليهم ايام معلومة فلا
يحسب هذا منها اما لو شرط على كلهم او بعضهم الخ (قوله يجاب عنه بان المتجه الخ) لا يمتحن ان
هذا ليس بجواب عن كلام البلقيني وعبارة التحفة قال البلقيني ان اراد الى ان قال اه والذي
يتجه التضعيف الا في زكاة الفطر الخ فراده بذلك بيان الاصح عنده في المسئلة (قوله والشيء اذا
بلغ غايته لا يزد عليه) يتأمل (قوله والظلمة فيه) اي الجبر ان اي دفعه او اخذه المفهوم من
التعليل وقوله هنا اي في الجزية اي بخلافه في الزكاة فان الظلمة فيه للدافع كما مر ثم
* (فصل في جملة من احكام الجزية) * (قوله في المتن يلزمنا السكف) اي الانكفاف بدليل
قوله ودفع اهل الحرب عنهم (قوله كما افادته الآية) انظر وجه الافادة فيها (قوله او يكونوا
يجوارنا) اي وهم يدار الحرب كما هو صريح السياق اي والصورة انهم منقردون كما هو صريح
عبارة التحفة ونصها او انقردوا ويجوارنا انتهت ولا يصح أن يكون مراده انقردوا في غير دار
الحرب لانهم حينئذ يلزمنا الدفع عنهم وان لم يكونوا يجوارنا كما يصرح به قضية القيل الا في
المتن مع ما عقبه به الشارح كالتحفة (قوله محل وقفة) قد يقال ان المراد التخصيل لاصل ما سلم
له عابه مع قطع النظر عن الاحداث وعدمه (قوله يقينا) تقييد لمحل الخلاف (قوله
ويبقى روشنها) اي في صورة الشراء (قوله ولا نسلم دعوى ان التعلية الخ) يشير بهما الى
رد قول الزركشي في ترده في بقاء روشن ان التعلية من حقوق الملك والروشن لحق الاسلام
وقد زال (قوله لا ترى ان المسلم لو اذن في اخراج روشن في هوا ملكه) اي ان يذلل لعدوه في
اخراج روشن في هوا ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا اشكال في ذلك وان استشكله
الشهاب ابن قاسم لان الذي انما منع من الاشراع في الطرق السابلة لانه شبيه بالاحياء وهو
منوع منه ولا كذلك الاشراع في ملك المسلم باذنه لان المنع انما كان لتلصوص حق الملك
كما لا يمتحن (قوله نعم في هذه الحالة) يعني ما استوجبه فالحاصل حينئذ انه لا يعلو على اهل
محله وان لم يلاصقوه ولا على ملاصقيه وان لم يكونوا من اهل محله (قوله بان كان داخل
السور) مراده بذلك تصوير الاتصال مع عدوه من البلد (قوله وأذن العرافي بمنع بروزهم

في نحو الخبثان) عبارة التحفة في نحو النيل ثم ذكر عقب افتاء العراق ما نصه وانما يتجه ان
 جاز ذلك من امه اما اذا منع من هذا حتى المسلم كما مر في احياء الموات فلا وجه لذكره هنا نعم
 يتصور في غير حادث مملوك حاقته اه (قوله ويلحق بذلك ركوب نفسه) انظر هل المراد من
 البراذين او من العتاق (قوله لستهما) اي باعتبار الجنس (قوله بسفر قريب) عبارة
 الشيخين مسافة قريبة في البلاد (قوله لما فيه من الاهانة) اي لما في رتبته وبهم حيث يفتقد
 من الاهانة للمسلمين وعبارة الاذرى لما فيه من الاذى والتأذى (قوله ومن خدمة الامراء)
 المصدر مضاف لمفعوله والمراد بخدمتهم اي اياهم الخدمة بالمباشرة والكتابة وتولية المناصب ونحو
 ذلك كما هو واقع ولا سيوطي في ذلك تصنيف حافل (قوله فلا ضرر فيه) اي فضلا عن دوامه
 وقوله ولئن سلمناه اي الضرر والجاصل ان التعاليم مشتملة على امرين الضرر ودوامه وهما
 منتقيان فيما نحن فيه او أحدهما وقد علم به هذا الفرق ان ما نحن فيه من حقوق الاسلام وان
 أوههم قوله ولا يتوهم الخ خلافة فخط التوهم التأثير بربضا الاسلام وعدمه لا كونه من حقوق
 الاسلام او عدمه فتأمل (قوله بكسر الغين) اي كما نقل عن خط المصنف وبكى الاذرى
 عن غيره الفتح ايضا (قوله بخالف لون خفيها) اي بان يكونا بلونين كل منهما بلون (قوله
 والجمع بينهما) اي الغيار والزناد (قوله ونتم مسلم) أي ولو غير متجرب كما هو ظاهر لوصول
 الالباس (قوله بالرفع) قال ابن قاسم امل وجهه كونه عطفًا على خاتم بناء على أنه مرفوع
 على انه نائب فاعل جمع لبناء على انه مفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم
 وما عطف عليه على انه مفعول اول له ولهذا نقل عن مصنف المتقدمين تثبت نحو اه (قوله
 وانهم ابناء الله) الصواب حذف الواو كما في التحفة اذ هذا بدل من القبيح وهو المراد (قوله
 لمخالطته لنا) جرى على الغالب (قوله بلغ المأمون) قال البندنجي وغيره والمراد به أقرب بلاد
 الحرب من دارنا قال الاذرى هذا في النصرا في ظاهره وأما اليهودي فلا مأمون له نعلمه بالقرب
 من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصارى فيما أحسب وهم أشد عليهم منا فيجوز أن يقال
 لليهودي اختر لنفسك ما أمنا واللعوف بأي ديار الحرب شئت

(باب الهدنة)

(قوله ومثله طاع) اي في أنه يعقد لاهل اقليه (قوله ولو لجميع اهل اقليم) فيه رجوع الضمير
 الى غير مذكور وكذا الاشارة الى التبعة (قوله وتعين استئذان الامام) هو بالنصب عطفًا على
 جوازها (قوله بناضعف) انما نصرا المتن على هذا مع خروجه عن الظاهر لانه لا يجوز عقدها
 على اكثر من اربعة اشهر الا عند الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة أصلاً وان اقتضته المصلحة
 كما صرحوا به فاندفع ما للشهاب بن قاسم هنا وكأنه نظر فيه الى مجرد المنطوق (قوله وان زعم
 بعضهم أنه غريب) الزاعم هو الاذرى والموجه له بما يأتي هو ابن حجر فوهاب عبارة الشارح
 وان زعم بعضهم انه غريب ووجهه بعضهم بان المعنى الخ (قوله نعم ان انقضت المدة الخ) هذا
 الاستدراك من تمة التوجيه (قوله في المتن ونصح الهدنة على ان ينقضها الامام متى شاء)
 عبارة المحرر ويجوز أن لا تؤقت الهدنة بشرط الامام نقضها متى شاء (قوله في المتن او قتل
 مسلم) اي عمدا كما صرح به ابن حجر فيه وفي الذي (قوله بدارنا) الطاهر أنه قيد في الذي

فقط فليراجع (قوله واذا انقضت جازت الاغارة الخ) انظر هل هو شامل لما اذا انقضت من
نقض اليه فقضها من المسلمين (قوله ومن جملة) اي المأمن (قوله فان شرط رد من جائنا)
اي تخليته ليوافق ما صروا بآي (قوله ولانه لو وجب رد بدلها لكان مهر المثل الخ) غرضه من
هذا الرد على الثاني القائل بوجوب المسمى كما يأتي (قوله الصادق بعدم الوجوب) عبارة المحلى
الصادق به عدم الوجوب وهي أولى كما قاله ابن قاسم (قوله لا امتناع ردها بعد شرطه) اي لانه
امتنع ردها بالآية لخاصة وكان قد شرطه لهم اي فتعارض عليه وجوب ردها بالشرط
وامتناعه بالنسخ فراجع الى بدله تأمل (قوله كذلك) اي بالغ عاقل

(كتاب الصيد والذبائح)

(قوله أفرد لانه مصدر) اي اما على ظاهره واما بمعنى اسم المفعول وهو المناسب للذبائح
فأفرد به من غير نظر اللفظ لكن الظاهر ان مراد الشارح الاوّل بدليل قوله لانها تكون بالسكين
وبالسهم وبالجوارح فقد استعمل الذبائح فيما يسم المصيدات وعليه فكان ينبغي في الترجمة
باب الصيد والذبح والذبائح أو باب الذبح اي الشامل للصيد نظير ما صنع الشارح في الذبائح
فتأمل (قوله لانها) اي الذبيحة اي ذبيحتها (قوله لان طلب الحلال فرض عين) هذا كما يحسن
مناسبة له كرهاهنا لم يحسن أيضا مناسبة له كرهاهنا عقب الجهاد والذي يظهر ان صاحب
الروضة انما ذكرها هنا لمناسبة الاضحية للهدى لا شئرا كهما في اكثر الاحكام ومن ثم
ذكرها عقبه قبل الصيد والذبائح (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) اي الاندباح وانما فسره
بهذا ليمارق الذبح الا في الذي هو أحد الاركان الثلاثة لمضاد الكل والجزء (قوله وروى
الدارقطني والبيهقي) اي باسناد فيه ضعف كما به عليه الاذري لكن رواه الشافعي موقوفا على
ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم قال الاذري ولا نعلم له ما يخالف من العصابة (قوله والكلام
في الذبح استقلالاً) الا صوب والكلام في الذكاة الخ (قوله لان ذبيحة ذبح أمه) عبارة النصفة
لان الشارح جعل ذبح أمه ذكاته (قوله في المتن فقتل) اي الكلب أو السهم المعبر عنه بالآلة
(قوله ويجعل ذبح صبي) اي مذبوحه والافهول لا يخاطب بجل ولا حرمة وكذا يقال في قوله
الا في نعم يكره لكن التعليل قدية تقتضي ان المراد كراهة الفعل الا أن يقال المراد من التعليل
نه يكره مذبوح المذكورين لانه يحتمل انه قد أخطأ المذبح فتأمل (قوله فان كان في البلاد
مجموع) اي ولم يغلب المسلمون كما قيل عن الشارح (قوله فينبذ ذبحه) انظر هل المراد
خصوص الذبح الشرعي وان حصل المقتة ودينه (قوله كالصائل) قضيته انه يحرم قتله
اذا اندفع بغيره والظاهر انه غير مراد (قوله لانه يحزنه) اي الطعام وما أفاده التشبيه من
حل اكله مفردا غير مراد كما لا يخفى (قوله ولم يغيره) اما اذا غيّر فانه يحرم ما فيه الدود
لنجاسته حينئذ كما مر في الطهارة لكن هذا انما يكون في المانع كما هو ظاهر فليراجع (قوله في
المتن ولا يقطع به من سمكة) اي يكره كما في الروضة وبحث الاذري وغيره الحرمة (قوله الفعل)
فيه انه لا يلاقي موضوع المقابل الا في ويلزم عليه شبه تناقض في المتن اذ يدخل الى قوله
ولا يقطع اي يكره او يحرم على ما مر فان فعل حل وعبرة الاذري اي حل اكل ما قطع وبلغ
السمكة الحية (قوله وقيس الشاة به) عبارة النصفة وقيس بما فيه غيره (قوله لانه مال الاقول

(فيه) أي في البعير دون الثاني أي الشاة فلا يستعمل فيه التدود وانما يستعمل فيه الشراذ
(قوله وجرحه) ليس بقيد في الكلب ونحوه كما يعلم مما يأتي ومن ثم لم يذكره غيره هنا (قوله
ليذبحه) كذا في التسخين وهو محرف عن قوله لا يرحمه من الراحة كما هو في الدميري (قوله
ولا يشترط عدو) أي من المرسل بكسر السين (قوله تسكن الحياة) عبارة التحفة تسكن حرارة
الحياة (قوله وقصها) لم أره لغيره وعبارة المحلى كغيره بفتح النون وكسر الشين المعجمة (قوله
نم ربح البليقي الحل الخ) أي وهو ضعيف في الأولى بدليل قوله فيما مر من منج المتن ولو بعد
الرمي وعبارة التحفة بعد كلام قدمه نصم السكت بفتح البليقي فيه وفي الغصب بعد الرمي أنه
غير تقصير (قوله لأنه أوحى) هو بالماء الماهية أي أسرع (قوله والقطع من صفحة العنق
كالقطع من القفا) مكرر مع ما مر قبيله (قوله رواه الشيخان في الذبح) لعل هنا سقطا وعبارة
شرح المنهج رواه الشيخان في الذبح للاضحية وقيس بما فيه غيره (قوله فإن قاله حرم) أي
القول لا المذبح

(فصل يحل ذبح مقدور عليه) (قوله هو جمع في قوله في الروضة الخ) كان ينبغي
تقديمه على قول المصنف وجرحه غيره (قوله كما يفيد قوله) فيه منع ظاهر ادعاء ما يفيد
العبارة هنا بالنظر إلى تفسيره الآتي أن الذبح الذي هو الفعل لا يحل إلا بالحدوث وأما كون
المقدور عليه لا يحل إلا بالذبح فقد أراحنا لا يفيد المتن قطعاً وعبارة هنا غير عبارته في الروضة
قطعا والذي أجاب به غير الشارح أن الكلام هنا انما هو في بيان الآلة وأما كون المقدور عليه
لا يحل إلا بالذبح فقد قدمه أول الباب (قوله لأن ذلك أسرع لانخراج الروح) هذا انما علل به
في التحفة بناء على بقاء المتن على ظاهره وأما بعد تحويله إلى كلام الروضة على ما مر فيه فلا
يتأتى هذا التعليل (قوله عرض السهم) هو بضم العين (قوله فإن رمى طيرا) يعني من طيور
الماء وهي التي تعيش فيه (قوله وإن كان خارج الماء) الضمير فيه للطير بقربته ما بعده وقضية
قوله قبله والرامي كذلك أن الحكم كذلك لو كان الرامي خارج الماء والطير فيه وهو كذلك
(قوله لا ما بها وأصاب جدارها) بخلاف ما إذا لم يصبه لما مر أن الوقوع بالأرض معفو عنه
وبخلاف ما إذا كان به ماء فإنه يحرم مطلقا حالة لالهلاك على الفرق وعبارة التحفة ومن ثم لو
وقع يثرى ماء أو صدمه جدارها حرم (قوله قابل للتعليم) لعل مراده به بيان ما يقبل
التعليم من هذا النوع والافتئات الحل كونه معلما بالهلال لا قبوله وأيضا فلا يخفى أنه لو علم
صغرا ثم كبر وهو على تعلمه أنه لا فرق بينه وبين الصغير فليراجع (قوله الفرث) هو داخل
الكرش (قوله وليس كذلك) انظر ما المراد به فإن المراد أنه يحرم باسترسال غير
صاحبه كما يحسنه فلا يخفى أنه مع ما هو مشهور بطريق مفهوم الموافقة الأولى لأنه إذا لم يحصل
بالاسترسال صاحبه فغيره أولى فلا يقال إن كلامه أفهم ما ذكر وإن كان المراد أنه يجري فيه
الانحلاف أيضا فليس كذلك إذ لا خلاف في حرمة ما يثقل كما يعلم من كلام الأذري (قوله
وكذا الوارسل على ما لا يؤكل) أي على الثاني الضعيف (قوله لا عكسه) أي بان رمى حجر
أو خنزير أو غيره صيدا أي وأصاب صيدا ومات فإنه يحل كما صور به في شرح الروض لكن هذا
لم يعرف في كلام الشارح

* (فصل في ما يملك به الصيد) * (قوله أي الإنسان) انظر هـ لا قدمه عند قول المتن يملك كما
 هو ظاهر لكن عبارة الحنفية صريحة في أن يملك مبنى للمجهول وانظر ما وجه تعيينه مع أن بناءه
 للفاعل أفيد من حيث تضمنه النص على المالك (قوله فيه الوجهان في تلك المباح) عبارة
 الدمري فيه الوجهان في التوكيل في تلك المباح انتهت فاعل لفظ في التوكيل سقط من
 الشارح من الكتبة (قوله لا يجزأ عن الوصول إلى الماء) أي بسبب الجرح (قوله له) أي
 للصيد أي بخلاف ما إذا نصبها لالصيد فلا يملك ما وقع فيها كما صرح به ابن حجر خلافا للدمري
 (قوله نعم إن قدر الخ) هو مذهبهم قوله وقوعا لا يقدر معه على الخلاص وسيأتي أنه يكرره في
 قوله أما إذا قدر معه الخ والتعبير بما سيأتي هو المناسب لكن في بعض النسخ اسقاط الآتي
 المذكور مع قوله أولا وقوعا لا يقدر معه على الخلاص والاقتصاص على هذا الاستدلال (قوله
 ونخرج بنصبها) أي للصيد كما مر (قوله ويعود) أي في مسئلة المتن (قوله لا يكونه صغيرا الخ)
 أهل الوجه فإن كان صغيرا الخ إذا لم يحسن عمله لما قبله بل هو قيد زائد (قوله في المتن لم يزل ملكه
 عنه) يستثنى منه ما مر وهو ما إذا قطع الشبكة وانقادت وقديته على استثنائه في شرح المنهج
 (قوله ولأنه قد يخلط بالمباح) تعليل لعدم الجواز (قوله ودواء) أي في عدم الملك أي خلافا
 لأصحاب الإفصاح (قوله على ولده) فيه تقديم الضمير على مرجعه (قوله الحرة) بضم المهملة
 فيم شدة وقد تحذف طائر كالصغور (قوله أنه لأصله) يعني حديث الغزاة كما أوضحه
 في الحنفية (قوله ثم قال الحافظ) أهل آل فيه العهد المذكور أي السخاوي أي قال ذلك بعد
 نقله عن ابن كثير ما ذكر بقصد الرد عليه فليراجع (قوله لم يتعين إرساله) قضيته أنه يجوز
 (قوله ولا باطعام غيره منه) هذا ظاهر فيما لو قال ابنته إن يأخذها ما لو اقتصر على قوله
 ابنته فلا وكلام الحنفية كالصريح في التفرقة فليراجع (قوله كان للمالك الاتي) هذا انما
 يظهر أثره فيما إذا كان أحدهما يملك الأناث فقط والآخر الذكور أما إذا كان كل منهما يملك
 من كل منهما فلا يفقد لا تمييزا أو فرقا أنثا أحدهما من أنثا الآخر (قوله لأنه لا يتحقق
 الملك فيه) ولا يشك ما إذا باع أحدهما للجميع بما مر في تفريق الصفة من الصحة في نصيبه
 لأن محل ذلك إذا علم عين ماله (قوله ويجوز لأصاحبه في الأصح) عبارة الجلال وغيره عقب
 قول المصنف ويجوز نصها يبيع أحدهما ويهبته ماله منه انتهت وانظر ما مراده بقوله ماله هل
 المراد به جميع ماله احترازا عن بعضه فيكون الغرض إخراج المتن عن ظاهره والمراد به الاحتراز
 عن بيعه للجميع أصاحبه فيشمل ما إذا باع له بعض نصيبه بحدود (قوله وصرفه لما يجب صرفه له)
 انظر هل الصرف المذكور شرط بالجواز التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب
 القبض كما هو ظاهر العبارة والظاهر أنه غير مراد وقد مر في الشرح عن فتاوى المصنف نحو
 ذلك فليراجع في ظننته (قوله وعلى أيضا) انظر ما وقع أيضا هنا ولعل الوجه حذفه والتعليل
 ليس في الروضة (قوله في المتن ومات بالبرحين) أي ولو بالقوة أي بان كانا يذهقان الروح لو ترك
 لبتا في التفصيل الآتي في الشرح أنه تارة يتمكن من ذبحه وتارة لا وإذا تمكن من ذبحه تارة
 بذبحه وتارة لا لكن قول المصنف فحرام انما هو فيما إذا مات به ما بالفعل فتأمل (قوله نظري
 قيمته مذبوحا) أي لو فرض أنه ذبح ثم هذا النظر انما يحتاج إليه في بعض أحوال المسئلة

لا في كلها كما يعلم تأملها خلاف ما يقتضيه صنيعه واعلم ان هذا التفصيل كله بالنسبة للمسئلة
الثانية في كلام المصنف وهي ما اذا مات بالمرحى أم المسئلة التذقيف في حكمها انه يضمن
قيمه من منا وهي تسعة مطلقا وأما الشارح (قوله ضمن الثاني زيادة على الارض لا الجميع)
غرض الشارح من هذاتني قولين في المسئلة احدهما انه يضمن الارض فقط والثاني انه يضمن
الجميع اي والاصح انه يضمن بما ساقى في قوله فتقول الخ لكن في كلامه قلاقة

• (كتاب الاضحية) •

هي بضم الهمزة وكسر هاء مع تحقيق الياء وتشديد ها (قوله وجمها ضحايا) صواب وجمها
اضاحي لان ضحايا انما هو جمع ضحية كما ساقى (قوله والاصل في ذلك) لعل المراد الاصل في كونه
لواشترك غيره جاز كما هو ظاهر السياق على ما فيه مما يعلم بالتأمل وقد قدم الاصل في الباب وشيخ
الاسلام اورد هذا الحديث عند قول الروض ولو يعني الذي قدمه الشارح فليصرر (قوله الى
انقضاء زمن الاضحية) اي ان لم يضح كما هو ظاهر (قوله رجل) لا يخفى ان ذكر هذا هنا يوهم
اخراج المتن عن ظاهره الذي هو المراد فتأمل (قوله بضم العين) ظاهره انه لا يجوز فيه الفتح
مع انه حرف حاق والاصل فيه الفتح لكن في فتح الاقوال شرح لامية الافعال ما هو صريح في
جواز ههنا فليراجع (قوله اي تشرع) تفسير المتن (قوله بدل شاة) اي واجبة كما هو ظاهر
(قوله فالزائد على السبع تطوع) اي اضحية تطوع هكذا ظهر فليراجع (قوله واستكثر القيمة
الخ) عبارة القيمة الثمن افضل من كثرة العدد (قوله واستكثر الثمن) لعله في النوع الواحد
(قوله فتزل) هو بفتح المثناة وكسر الزاي من باب فعل بفتح العين ينزل بكسر هاء مبني للفعل
كما في مقدمة الادب للزمخشري وعليه قول الشارح الاتي يهزلها كما لا يخفى وهذا خلاف
ما شتهر ان هزل لم يسمع الامنياء المعجول فتنبه لذلك (قوله لزوال الهذور بها) اشار ابن
قاسم الى منعه (قوله كأن تذر الاضحية بمعية الخ) لعل الصورة انها معينة (قوله وكذا
فاقدتها) اي لا تجزئ اذ ليس مما أفهمه المتن بدليل انه يضر قطع بعض الالية ولا يضر فقد
جميعها خلة (قوله لاجل كبرها) اي لاجل ان تكبر (قوله نظرا للفظين) اي يجعل كل منهما
قسما وليس المراد اللفظين من حيث كونهم اللفظين كما قد يتبادر (قوله كما في هذان خصمان
الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه ظاهر كما قاله ابن قاسم (قوله وضابطه) اي ما في المتن (قوله نعم
ان وقعوا في العاشرا الخ) هذا استدراك على قوله وهو عاشر الحجة وانظر هل هذا الحكم خاص
باهل مكة ومن في حكمهم (قوله وانما ألحقت) اي المعيبة والتفصيل (قوله فلا يرد انها شبيهة
بالاضحية وليست اضحية) اي حتى يتعين لها وقت (قوله وهو أول ما يلقاه من وقتها) استأثر
عن وقتها من عام آخر (قوله ولا ينافي ذلك قولهم يسسن ان يقول بسم الله اللهم هذه عقبة
فلان) كذا في نسخ باثبات لفظ اللهم عقب بسم الله وهي التي يصح معها قوله اصراسته في الدعاء
وايضاهذا هو الذي قالوه كما يعلم من الحقيقة لكن لا يصح تعديله بقوله اذ كذا الخ وانما يصح
تعديله للصفة التي ليس فيها لفظ اللهم وحاصل ما في الحقيقة ان بعضهم استثنى كل ما ههنا ما اذا قال
بسم الله هذه عقبة فلان فرده بان ذلك لم يرد وانما السنة هذه عقبة فلان قال وهذا صريح في
الدعاء فليس مما نحن فيه ثم قال وبفرض انهم ذكروا ذلك لا شاهد فيه ايضا لان ذكره بد

البسمة صريح في انه لم يرد به سوى التبرك (قوله اصراحت في الدعاء الخ) قضية انه لو قال مثل
 ذلك في الاضحية لا تصير واجبة فانظر هل هو كذلك (قوله قبل الاعتاق) متعلق بزوال
 (قوله لانه لا يمكن ان يملك نفسه الخ) قد يقال أيضا اننا لو قلنا بزوال ملكه بنفس الالتزام
 يستحيل اثباته بما التزمه وهو الاعتاق لسبق العتق بخلاف مقصود الاضحية وهو الذبح فانه
 باق وان قلنا بزوال الملك فتأمل (قوله ويضمنها بتأخير ذبحها بلا عذر) هو مفهوم قوله فيبامر
 ولم يتمكن (قوله ولو زال محبها) اصل المراد مطاق الاضحية لا خصوص الشاة المستتراة
 المذكورة فليراجع (قوله أوضحت) اي بتقريب أخذ مما مر عند قول المصنف فان تلقت
 وكذا يقال في قوله أو سرقت (قوله اي وقد فات وقتها الخ) هذا ذكره الشهاب بن حجر ويناها
 على كلام قدمه ليزكره الشارح وهو المراد بقوله وبه يجمع بينه وبين ما مر فتنبه الشارح هنا
 ولم يذكر ما مر مع ان قوله اي وقد فات وقتها لا يستقيم مع قول المتن الا في وان يذبحها فيه
 ولا يصح ان يكون ما هنا مستثنى مما يأتي لانه يخالف ما في شرح الروض وغيره كما أشار اليه ابن
 قاسم (قوله وتخصيل مثلها) عبارة غيره وقيمة مثلها يوم النحر (قوله أو زادت عنه) اي زادت
 القيمة عن المثل وفيه ان هذا عيب ما قدمه في قوله فلو كانت قيمتها يوم الاتلاف أكثر الخ فيلزم
 التكرار مع ايها المتناقض في الحكم ولا يصح ان يكون محرفا عن قوله أو زاد عنها اي زاد
 المثل عن القيمة الذي هو قسم زيادتها عنه الداخلة معها تحت قوله أكثر الامرين لان قسم
 الشيء لا يصح ان يكون قسمياله كما لا يخفى فتأمل والذي في شرح الجلال فرض المتن فيما اذا
 نساويانم زاد عليه ما اذا زاد احدهما (قوله يكتفي بما سبق) اي بقوله جعلتم الاضحية (قوله
 وعلى الاول لو ذبحها فزولي) الصواب حذف قوله على الاول (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ خبره
 قوله لا يمنع الخ (قوله معين ابتداء) اي بغير الجعل (قوله لكن في المجموع ان مقتضى المذهب
 الجواز) اي وهو ضعيف كما يعلم مما يأتي قريبا في الشارح (قوله اي السائل والمتعرض
 للسؤال) لا دليل فيه حينئذ وعبارة التحفة قال مالك واحسن ما سمعت ان القانع السائل والمعرض
 الزائر والمشهور انه المتعرض للسؤال انتهت (قوله اكل جميعه) الظاهر جميعها (قوله
 اذ لا يسمى لحما) اي غالبه والافقه يسمى به كما قدمه قريبا في قواهم ولا يبيع اللحم بالحيوان
 (قوله والاخبار) عبارة التحفة والاتباع وهي التي يستقيم معها قوله بعد ويؤخذ من ذلك الخ
 كما لا يخفى (قوله أم عما في الذمة) يجب حذف أم لانتفاء شرطها هنا (قوله وعلم بالاولى حل
 جنينها) في الاولوية تظن لا يخفى وانما الاولوية في حرمة اكلها اذا قلنا بحرمة أكل المنفصل
 كفي التحفة (قوله ولا ينافي ما تقر) لا يخفى ما في هذا الكلام وعبارة التحفة فان قلت
 كيف يلائم هذا ما مر ان الحمل عيب يمنع الاجزاء قلت لم يقولوا هنا ان الحمل وقعت الاضحية
 وانما الذي دل عليه كلامهم ان الحمل اذا عينت بذرت عينت ولا يلزم من ذلك وقوعها الاضحية
 كما لو عينت به معيبة بعيب آخر على انهم لو صرحوا بوقوعها الاضحية تعين حملها على ما اذا حلت
 بعد النذر ووضعت قبل الذبح انتهت (قوله ولو اركبها المحتاج) عبارة التحفة واركبها اي وله
 اركبها المحتاج بلا اجرة لكن يضمن المضي نقصها الخ (قوله عنه) اي عن ذكر من الاب
 والجد وكان الظاهر عنهما (قوله دون غيرهما) اي من الاولياء (قوله وان لا امام) اعلم بكسر

همزة ان استنفاها ولا فهذا الميم والذي يخصصه من بيت المال بدنة يذهبها في المصلي فان لم يتيسر
فشاة (قوله ان اتسع) ليس هذا من جملة ما تقدم (قوله وبعض اهل البيت الخ) في التهمة قبل
هذا مانعه ولا ترد عليه هذه اى المسائل الثلاث اذ الاشراك في الثواب ليس اخصية عن الغير
وبعض اهل البيت الخ فلعل صدر العبارة سقط من نسخ الشارح من الكتبة (قوله لان
الاخصية وقعت عنه الخ) قضيته انه يجوز له الاكل مما يخصى به عن الحى باذنه وانظر مع ما مر في
شرح قول المصنف وله الاكل من اخصية تطوع .

*(فصل في الحقيقة) * (قوله لان مذبحه يعق الخ) انظر هذا التاميل ولا تظهر له
ملاءمة بما قبله ولا يصح جامع بين المعنى اللغوى الذى ذكره وبين المعنى الشرعى وانما يظهر على
المعنى الذى ذكره ابن عسبد البربان عى لغة معناه قطع فلعل هذا المعنى استظنه الكتبة من
الشارح بعد اثباته فيه مع المعنى المذكور ويكون الشارح قد اشار الى مناسبة المعنى
الشرعى لكل من المعنيين فاشار الى مناسبة المعنى قطع بقوله لان مذبحه يعق الخ ولما ساء
لمعنى الشعر بقوله ولان الشعر الخ (قوله كالاخصية) اى قياسا على الاخصية فهو جواب
السؤال المقدر (قوله واحاطته) اى الامام احمد وعبارة التهمة بعد ان ذكر ان غير الامام احمد
استبعد ما قاله نصها ولا بعد فيه لانه لا مدخل للرأى في ذلك فاللائق ببطلان احمد وحاطته سنة
انه لم يقله الا ان ثبت عنه انتهت فلعل هذه الزيادة المذكورة في التهمة لا تقطع
الكتبة من الشرح والا فجرد احاطته بالسنة لا تقتضى انه لم يقله الا عن توقيف كما لا يخفى
(قوله سنة مؤكدة) مكرر (قوله والعاق) اى من يسر له العاق (قوله من مال نفسه) انظر
هذا متعلق بما اذا (قوله قبل مضى مددا كثر النقاس) ظرف لموسراى فلا تشرع الامر
كان موسرا حينئذ والافتقار عنه وان ايسر بعد ذلك فقوله ولا تفوت بالآخرة اى ان كان
موسرا فى مدة النقاس (قوله وهو مخير فيه عن نفسه) انظر ما منه فى تخييره (قوله والافضل)
اى من الاقتصار على شاة وان اجزأت كما سيأتى والافضل اى ان الافضل جمع شياء ثم الابل الخ
(قوله تطير مامر) هو برفع تطير خبرا (قوله منها ملك الفنى الخ) اى ومنها ما قدمه قبله عن
الشيخ (قوله تعلق استصحاب ترك الكسر بالجميع) انظر هل المراد تعلقه بهذا التسمية او بعده
فان كان الثمانى فهو ممنوع كما لا يخفى وان كان الاول لم يكن قوله وتأتى قسمتها فافادة فأمرد
(قوله وان مات قبله) ظاهره انه يسمى فى الساع وان مات قبله فتؤخر التسمية للسابع ويحتمل
انه غاية فى اصل التسمية لا بقيد كونها فى الساع فالراجع (قوله والاول على من اراده) هل هو
شامل لمن اراده بعد السابع (قوله للترتيب) عبارة التهمة للتنبؤ مع ثم رأيت فى نسخة كذلك
(قوله الاسفاء) هو بالحاء المهملة اى حذف الشارب من اصله (قوله البراجم) جمع برجمة
بضم الموحدة وبالجم وهو عقد الاصابع ومقاصها اى غسلها ولوى غير الرضوء (قوله
وتصفيتها) بمعنى اللعبة (قوله والزيادة فى العذارين) اى من الصديقين (قوله ان لا يسه به
باسمه) ظاهره ولو مقر وفا بمابدل على التعظيم (قوله ويحرم تكتيته بما يكره) لعل محله اذ
عرف بغيرها بقريته ما قبله (قوله وان كان ذكر) ينبغى حذف الواو (قوله ويزيد فى الذكر
التسمية) كذا فى النسخ يزيد بالزى والتسمية بمائة فوقية قبل السبعين وبمئة ثمانية بعد

الميم وهو تحريف والصواب يريد بالراء بدل الزاي من الارادة والنسبة ينون ثم سين ثم ميم
ثم تاء الثانية كما هي عبارة شرح الروض على انه لاحاجة اليه لانه ~~مكرر~~ مع قوله قبله على
ارادة النسبة

(كتاب الاطعمة) *

(قوله اوحى اسكنه لا يدوم) هذا يفيد بقربة ما قبله انه لا تضير هنا الحياة المستقرة وسبب اني
محتز في قوله دائماً عقب قول المصنف وما يعيش (قوله ولو حياً) شمل الحياة المستقرة على ما مر
وفيه ما فيه (قوله مما لم يكن على صورة السمك المشهور) لعل المراد مما يشتهر باسم السمك وان
كان على صورته حتى يتأتى قوله بعد ومنه القرش والافه وعلى صورة السمك كما هو مشاهد
(قوله لانه ضعيف) لعل الضمير للقرش نفسه ويكون معنى ضعفه عدم عيشه في البر فيكون قوله
ولا بقاء له الخ عطف تفسير او من عطف العلة على المعلوم والافاة قول بضعف ناب القرش مخالف
للمشاهد ويدل لما ذكرناه قوله في الفساح الا في لقوته في حياته في البر (قوله وحية) اي من
حيات الماء كما صرح به غيره (قوله وسلحفاة) اي بضم السين وفتح اللام (قوله كذا في الروضة)
الاشارة لما في المتن (قوله ويؤكل) هو من تمام الحديث ولعله فائدة مجردة بين ما حكمه من حيث
هو والافص - يد المحرم حرام الا ان صاده حياً او ذبح أو ان هذا هو صورة ما في الحديث فليراجع
(قوله ومنلهما وبر) هو باسكان الموحدة دوية أصغر من الهر كحلاء العين لا تذب لها. (قوله
وابن مقرض) هو بضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء وهو الداني بفتح اللام (قوله
وبغاثه) هي غير الجورية المسماة بالنورية وقد أفتى بجلها والدا شارح (قوله الشقراق) بفتح
الهمزة وكسر هاء مع كسر القاف وتشديد الراء وبكسر هاء مع اسكان القاف وتخفيف الراء ويقال
لها الشقراق وهو طائر أخضر ملقون على قدر الحمام (قوله الهزار) هو بفتح الهاء (قوله ونغر)
بضم النون وفتح النجمة عصفور صغير أحر الالف (قوله وكذا الحرة) هي بضم الحاء وتشديد
الميم كما مر في الصيد والذباح (قوله فان ذلك يستلزم الخ) هو وجه المناقاة المنفية (قوله
ويمنع بانه) الوجه حذف قوله ويمنع وابدال الباء لاما (قوله اذا المتولد بين ما كول الخ) بتأمل
في هذا الاستدلال (قوله وسألو على النمل السليمانى) يقال عليه فيحتاج الى دليل لحرمته أو كل
الصغير (قوله وابر) هو بكسر الهمزة (قوله فالتجبه عدم حله) اي اغبر ما لم يكن كما لا يخفى (قوله
الساكنين في البلاد والقرى) لعله صفة كاشفة بدليل ما بعده كما ان قوله الذين يأكلون الخ
ينبغي أن يكون صفة كاشفة أيضاً لما قبله فتأمل (قوله سوا عما يلاذ العرب الخ) اي فانه
يرجع الى العرب في جميع ذلك اي خلافاً لما ذهب الى انهم لا يرجع اليهم فيما يلاذ الجحيم (قوله
وهـم) اي الاكل (قوله كما يحسنه الرافي) اي خلافاً لما قال انه لا يرجع الا لمن كان في الصدر
الاول (قوله أولم يوجدواهم ولا غيرهم) سكت عما اذا فقدوا ووجد غيرهم (قوله فان اختل
شرط عما ذكر) اي في المتن (قوله حلا وحرمه) تمييزاً لعل لا لتسميتهم كما لا يخفى (قوله كسائر
اجزائها) صريح - هذا السبب - باق انه يكره البيض واللبن ونحوهما اذا تغير اللحم وان لم يحصل
فيه تغير وانظر ما الفرق بينهما وبين ولد المذكاة الا في حيث قيدهما اذا وجدت فيه الرائحة
(قوله الجلالة عقب قول المصنف وقيل تكراه) نروج عن الظاهر والظاهر علم الجلالة (قوله

اذا تغير لهما (لعل المراد تغيره بالقوة بان يقدر لو كان بدل اللبن الذي شربه في تلك المدة عذرة
 مثلا ظهر فيه التغير فظاهر ما ساقى في كلام البغوي والافالين لا يظهر منه تغير كما لا يخفى فليراجع
 (قوله نعم ان ظهر فخور بريح النجاسة فيه اتجهت الكراهة) قد يقال لا موقع لهذا الاستدراك
 لان محل الكراهة في الذي قبله اذا ظهر فيه ذلك (قوله لان الحيوان الخ) يجب حذف الادم من
 قوله لان كما هو كذلك في الحقيقة (قوله فهو تفريع عليهم) قد يقال ان ما قرره لا ينتج له هذا
 لانه اخذ الحل في المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق بالكراهة ولهذا احتاج للتقييد بقوله من غير
 كراهة والذي ينتج له ما ذكر ان يقول عقب قول المصنف سل اي لم يحرم ولم يكره فالمراد ابيح
 فتأمل (قوله والحرمة انما هي لخلق الغير) اي وغير المكلف لا يخاطب بالحرمة (قوله وما في
 الانوار من التفصيل مبني على حرمة الجلالة) فيه امور منها ان كونه مبني على حرمة الجلالة من
 جملة ما في الانوار خلا لما يوجهه كلام الشارح فانه نقل التفصيل الا في عن البغوي ثم قال
 وهو مبني على حرمة الجلالة ومنها ان ما ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو احتمال ايضا للبغوي
 الذي ما في الانوار من قول عنه خلا لما يوجهه سياق الشارح ايضا بل هو الذي اعتمد البغوي
 كما ساقى عنه ومنها ان قوله وما في الانوار الخ لا موقع له بعد ما ذكره عن الغزالي وابن عبد
 السلام اذ هو منبأ على القول بالحرمة والقول بالكراهة اذا ظاهرا لا كراهة في الشاة
 المذكورة ايضا للمعنى الذي ذكره الغزالي وابن عبد السلام ولعلهم انما اقتصر على نفي
 الحرمة لانها ان كانت تقوم من غذائها بالحرام وقد سبق ان ما قالوا مسبقهما اليه البغوي
 وعمارته في الفتاوى اذ اريت شاة بعلف مغسوب فان كان قد رآه لو كان نجسا اظهر تغيره فيه
 حرم والا فلا ويحتمل ان يقال يحل أكله بكل حال لان العلف حلال في الاصل وانما حرم لخلق
 الغير واستقرت القيمة في الذمة بخلاف المربي بلين المكاب فبالأكل حرام وهذا شبه اتهمت
 وقوله فان كان قد رآه الخ هو التفصيل الذي ذكر الشارح انه في الانوار (قوله في المتن حرم) اي
 دائما وهذا هو الذي امتاز به عن سائر المتخصصات وهذا هو الذي تستقيم معه العلة (قوله فيزيه)
 يعني النجس (قوله لم يفارق معدنه) بيان لواقع اذ هو مادام في معدنه يقال له رقيق فاذا فارق
 يقال له بصاق فقوله اما رقيق الخ يحترق قوله بصاق (قوله لا تقاؤه استقذاره) قد يقال يمنع هذا لانه
 مستقذر الاعراض نحو حمية وهذا لا ينظر اليه فهو مستقذر اصاله بالنسبة لغالب الطباع
 السليمة اذا استقذاره انما ينتفي بالنسبة له والمحبة من الافراد فتأمل (قوله اعطى الجاهل اجرته)
 اي من جملة كافي المحسنين وحينئذ فهذا الدليل انما يتأني على القول بنجاسة فضلاته صلى الله
 عليه وسلم (قوله وعليه لو أخرج رأسه الخ) هذا لا يترتب على ما قبله كما لا يخفى فالوجه حذف
 لفظ عليه (قوله لم يجب ذبحه - حتى يخرج) اي فيصل اذا مات عقب خروجه بذكاة أمه وان صار
 بخروج رأسه مقدورا عليه (قوله مع قوله ولا تقتلوا انفسكم) هذا لا يكتفي في لزوم اكل المحرم
 المذكور للخوف على ما دون النفس فيحتاج له دليل (قوله واللواط) معطوف على الضمير في بيحه
 (قوله ولانه لما كان مظنة الخ) الصواب حذف الواو (قوله امكنه من اسقاط القتل الخ) برد
 عليه نحو الزاني المحسن وعبارة الباقي في المقولة عنسه في شرح الروض وكذا امر افي الدم من
 المسلمين وهو ممكن من اسقاط القتل بالتوبة كارك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اتهمت

بجعل التمكن المذكور قيدا لآلة كما صنع الشارح (قوله ان لم يتوقع وصوله لجلال) لعل المراد
الجلال في هذه الحالة كالمينة لاجلال اصالة فليراجع (قوله وقياسه عدم اعتبار اتحادهما
نبوة) عبارة التحنة وقياسه انهما لو اتحدا نبوة لم يتطر ذلك أيضا (قوله ويتصور في عيسى
والخضر) كذا في التحنة وهراده كما لا يخفى من كلامه تصوير النبي الذي يأكل اى فلا يقال ان
الانبياء قد ماتوا فلا حاجة لهذا البحت فصوره بعيسى والخضر اذا كان من جملة نبي من الانبياء
الذين ماتوا ثم أجاب عنه بأن هذا غير محتاج اليه اذا النبي لا يتقيد برأى غيره والشارح فهم عنه
ان مراده التصوير بعيسى والخضر اذا أكل أحدهما الا نحر فأشار الى رده بقوله والمجبه
خلافه الخ ولا يخفى ان هذا غير مراد صاحب التحنة اذا لما كولا ليس محتاجا لتصويره (قوله
لا يجوز قتلهم قطع الحق الغائين) المراد بحق الغائين هنا حق الملك بخلافه فيما مر قبله فافترا
(قوله دون غيره) اى غير ذلك الطعام (قوله وغيبه ولى المحجور كغيبه المالك الخ) ومعلوم
انه لا تظر لاضطراره وانما يتظر لاضطرار المحجور وان اوهم التشبيه خلافه (قوله لانها ذهبت
لاكل) يوهم انها اذا ذهبت لغير الاكل لا تحمل وظاهر انه غير مراد (قوله والزيادة على الشبع
في ملك نفسه) اى اما في ملك غيره فغرام ومعلوم ان محله ان لم يظن رضا

(كتاب المسابقة)

(قوله من الحفيا الى ثنية الوداع) قال سفيان انه خمسة أميال أو ستة (قوله للمناهب) عبارة
التحنة بقصد التناهب للجهاد وأخذ محترزه وهو الآتى في قول الشارح اما بقصد مباح الخ
فكان عليه أن يعبر هنا بمثل ما في التحنة (قوله لما ذكر) اى من الآية والخبر تعليل للسنية (قوله
في المتن ويندق) المراد ينطق العبد الذي يؤكل ويلعب به فيه فالمراد برمي به رميه في نحو البركة التي
يسمونهم بالبلون اما ينطق الرصاص والطين ونحوهما فتصح المسابقة عليه لان له نكابة في الحرب
اى نكابة كما ذكره الزبائدي كغيره ونقله ابن قاسم عن والده الشارح (قوله بما اعتيد الاستعانة
به الخ) هذا القيد انما يظهر أثره بانسبة للمفهوم الآتى اى اذا وقع بلا مال (قوله لانه لم يثبت له
حق) عبارة التحنة لانه الى الآن لم يثبت له حق الخ (قوله بالمشاهدة) لا يخفى انه مع المشاهدة
لا يحتاج الى زيادة اشتراط علم الموقف والغاية فلعل قول المصنف الموقف والغاية بالعطف
الذي ذكره الشارح قيد في مسألة الزرع خاصة على ما فيه ايضا فليراجع (قوله بأن القصد جودة
هذا) اى وفي ذلك القصد جودة الفرس (قوله ان سبق أخذ ما لهما الخ) اى وهذا مشروط مع
ما مر من شرط ان من سبق منه ما فله مال الاخر الذي هو ممنوع لولا الحال كما علم من سياق المتن
وعلى هذا تنزل الاحكام الآتية في المتن فتأمل (قوله في الخبر وهو لا يأم أن يسبق) هو بيناء
بأمن للقاعل وبناء يسبق للمفعول عكس ما سبق اى في قوله وقد آمن ان يسبق فانه بيناء آمن
للمفعول وبناء يسبق للقاعل ليطابق الرواية الاخرى وبه يتم الدليل فليتأمل (قوله فعند عدم
الحال أولى) اى ولان معنى القمار وجود فيه اذ كل منهما يرجو الغنى ويخاف الفقر (قوله
وينبغي للعامل أن يجري فرسه الخ) تقدم هذا فرسيا (قوله فالأول) هو بالهمزة ويضال له المرمل
بالراء بدل الهمزة (قوله فشكل) هو بكسر القاء والكاف (قوله فان أصاب أحدهما خمسة من
عشرين) اعل الخامسة من الاصابات انما حصلت عند تمام العشرين والافلو حصلت قبل فهو

ناضل لانه صدق عليه انه يدربا صابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرعى فتأمل (قوله
 في المتن وبيان عدد نوب الرعي) اي بناء على خلاف المعتمد السابق كناية عليه ابن حجر وسيله من
 قول الشارح الاتي والاطلاق محمول على ٣٣٠٠٠ (قوله في ذلك اليوم) متعلق بـ (قوله
 وبيان علم الموقف) لانه في الجمع بين بيان وعلم كناية عليه ابن قاسم (قوله أم غرضا) الصواب
 ابدال أم باو في هذا وما بعده (قوله بصفة ولا نوع) كذا في النسخ وعبارة التحفة بعينه ولا
 نوعه انتهت واظهار ان قوله في الشارح بصفة محرف عن قوله بعينه فليستأمل (قوله كما يشترط
 تعيين المركوب) انما لم يقل والراكب لانه وان اشترط تعيينه أيضا الا انه بالقياس على الراعي
 كما مر (قوله أن يكون للسهم ثلث) لعل المراد السهام التي تخص ذلك الحزب فليراجع (قوله
 ولا يجوز أن يختار واحد بجميع حزبه أو لا الخ) وانما يختار أحد الرعيتين واحد أو لا آخر في
 مقابله واحد وهكذا إلى الآخر كما أفصح به ابن حجر وأحال عليه فيما يأتي وسيأتي ان الشارح
 يتبعه في الاحالة وان لم يقدم ذلك (قوله لما مر) تقدم انه تابع في هذا لابن حجر وان لم يقدم
 ما أحال عليه (قوله لكن برده) اي يرده ما ينوبه على ما مر فالمراد بالمبنى لا المبني عليه كما يفيد
 ذلك سياق ابن حجر حيث جزم بالمبني عليه فيما مر ثم ذكر ما هنا كما في الشرح فتلخص ان الاختيار
 وان كان واحدا في نظير واحد لا يلزم منه انه اذا سقط واحد سقط من اختيار في نظيره (قوله
 فوجه) هو بضم الفاء وهو موضع النصل من السهم (قوله اذا كانت الریح موجودة) اي
 وثقلت الغرض قبل الرعي كما في التحفة (قوله انه سبق قلم) اظاهر انه بدل من ما في قوله واما
 ما فهمه الخ

(كتاب الايمان)

(قوله الفاظ مترادفة) اي في الخلاف كما هو ظاهر (قوله واصالها) يعني اليمين وان ذكر
 ضميرها فيما مر (قوله لانهم كانوا اذا حلفوا الخ) تعليل لم حذف اي وانما سمي الخلاف بيمين لانهم
 الخ (قوله بالنظر لوجوب تكفيرها) اي والافالطلاق مثالا يمين أيضا وحاصل المراد انه انما
 قيل هذا بقوله بما يأتي المراد به اسم الله وصفته لان الكلام في هذا الباب في اليمين التي يجب
 تكفيرها لا في مطلق اليمين حتى يرد نحو الطلاق (قوله تحقيق أمر) كانه انما عبر هنا بكثيره
 بأمر لا بخبر كما مر في الخلاف في باب الطلاق ليشمل الحث والمنع أيضا اذ هو في الحث قاصد لتحقيقه
 باليمين وكذا في المنع لكن انظر ما وجه المغايرة بين ما هنا وما مر في الخلاف (قوله بذاته) متعلق
 بتصور المنق (قوله ما لم يقيد بالخير) انظر هلا كان مثله ما قبله وابن حجر لم يقيد به ذا القيد
 لكن شمل اطلاقه الاول وفيه نظر لا يخفى (قوله لافهمها منه بالاولى) نظريه ابن قاسم بان
 الاولوية لا تعتبر في التعاريف (قوله اي اسم دال عليها) شمل نحو والذي نفسي بيده فهو اسم
 كما اقتضاه كلامه وصرح به بعضهم وان اقتضى كلام غيره انه قسم للاسم فاعلمهما
 اصطلاحان (قوله دال على وجود خالقه) عبارة التحفة علامة على وجود خالقه انتهت فهو
 تعليل لتسمية المخلوقات بالعلماء (قوله وما صرح به المصنف من ان الجلالة السكرة اسم
 للذات) قد يقال هذا لا يناسب ما قدمه في حل المتن الذي حمله ان مراد المصنف باسم الذات ما
 يشمل ما دل عليها مع صفة (قوله في المتن وكل اسم) اي غير ما ذكره وتعميم بعد تخصيص

(قوله أيضا) أي كاندخل على المقصور الذي هو الأصل (قوله وعبر بالاول) أي دخولها على المقصور عليه الذي هو ظاهر عبارة المتن هذا وعبارتهم يختص بالله والحاصل أن بعض الشراح حل عبارة المتن هنا على أن الباء داخل على المقصور بكراهة لفظ الله عقب قول المصنف مختص به ثم صوبها على عبارة الروضة والشارح هنا أبقى عبارة المصنف هنا على ظاهرها الموافق لعبارة الروضة وذكر فيه ما يأتي (قوله ودعوى تصويب حصر دخولها على المقصور) أي في كلام المصنف هنا وقوله لأن معنى كلامه أي المراد منه (قوله وأورد على المصنف) أي في قوله لا تتعقد الإبدات الله (قوله على أن جمعا متقدما من ذهبوا إلى انعقادها) وأشار والده إلى تصحيح هذا في حواشي شرح الروض وذكر صوراً تظهر فيها فائدة الخلاف ثم نقل عن البلقيني أنه لا خلاف في المذهب في انعقادها وإن من قال من الأصحاب أنهم غير منعقدة لم يرد ما قاله أبو حنيفة إنما لا كفارة فيها وإنما أراد أنهما ليست منعقدة انعقاداً يمكن معه البر والحنث لانعقادها مستعقبة لليمين من غير إمكان البر وأطال الكلام في ذلك فلا يرأى (قوله بالنسبة للحلف بالله دون عتق الخ) يعني أن ما ذكره هنا لا يأتي نظيره في العتق وما بعده كما مر في أبوابها ولو قال مثلاً أنت طالق وقال أردت أن تدخلت الدار لا يقبل ظاهراً (قوله ردياً أن أصل استعماله) عبارة التحفة ويرد بأن أصل معناه يستعمل في غير الله تعالى (قوله الذاتية) أخرج القلبية كالتحقيق والرقيق فلا تستعمل فيها كما صرح به الرافعي وأخرج السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحيث الزركشي الانعقاد به هذه لأنها قديمة متعلقة به تعالى (قوله التسعة والتسعين) أي أو ما في معناها (قوله ولأن معناه وحقيقة الألوهية) عبارة الجلال لقلبة استعماله فيها بمعنى استحقاق الله الألوهية (قوله ويجوز مد الالف) أي التي هي جر من الجلالة بدليل قوله بعد ولا يضرب اللحن الخ فهذا غير كونها الف الاستفهام الذي هو غير كون الالف جارة الذي نقله ابن حجر وإن توقف الشهاب بن قاسم في هذا (قوله وسواء في ذلك النحوي وغيره عند اتقاء النية) عبارة التحفة وقيل يفرق بين النحوي وغيره وردبانه حيث لم ينو اليمين ساوياً غيره في احتمال لفظه (قوله ليست كما قسمت عليك) أي في هذا التفصيل أي بل هو عين وإن لم ينو عين نفسه بقربة التوجيه فليحرب (قوله وآيت) أي وإن لم يذكر فيهما (قوله ويقرول كذلك) أي ندباً (قوله مرة وأفراد أخرى) الأولى حذف قوله مرة وقوله أخرى (قوله نعل ما مر في قوله) أي المصنف (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا دليل لا مستقبل أما الماضي فجميع عليه (قوله إذا تعينت لا دفع عنه) بأن علم أو غلب على ظنه أنه إن نكل حلف خصمه كاذباً وتسلط على نفسه أو بضعه كأن يدعي عليه بالقتل أو القلع كاذباً وعلى أجنبية بالنكاح كذلك فلا يحمل لهما النكول إذا علم أنهما إذا نكلا حلف وتسلط على نفسه أو بضعه أو غاب على ظنه ذلك ويتمتع ذلك في المدعى كأن تدعى الزوجة بالبنوة فتعرض اليمين على الزوج فينكر ويشكل فيلزمها الحلف حفظاً لبضعه من الزنا وتوابعه (قوله وإن أبيع بالاباحة) أي بخلاف النفس والبضع وعبارة الشيخ عز الدين وإن علم أو غلب على ظنه أنه أي خصمه يحلف كاذباً فالذي أراه أنه يجب الحلف دفعاً لمفسدة كذب خصمه كما يجب النهي عن المنكر (قوله لأنه أعانه على معصية) حق العبارة لأن دفع المعصية منوقف عليه (قوله وهو ممكن من ترك الحلف)

يتأمل فإنه لا يحسن تعليل الوجود وانما يحسن تعليل العدم بالمعنى الآتى فى كلامه (قوله على عدم وجوب تعيينه) الوجه حذف لفظ وجوب (قوله الخمسة الباقية) قال ابن قاسم كأنه أراد بالخمسة الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ومعنى الباقية اى بعد الحرام

• (فصل فى صفة الكفارة) • (قوله ولا دون عشرة) صوابه وعدم جواز صرفها لدون عشرة (قوله بان يعطيم ذلك) يعنى الطعام والكسوة (قوله غير معفو عنه) قضيته انه لا يجب عليه اعلامه فيما لو كان معفوا عنه وقد يتوقف فيه لانه ربما ضمه بما يسلب العفو (قوله ولا يعد ساتر عورة صغير الخ) انظر مع قوله المار ولا ساتر العورة (قوله ولم تذهب) الواو التى زادها الشارح للبحال كى لا يخطئ (قوله ومربع) معطوف على ما من قوله ما ذهبت (قوله كالمهل) الكاف فيه للتقدير (قوله وأجاب الاول بأنهم فسخت الخ) واجب الاذرى بان الشاذ انما يكون كالخبر اذا ثبت قرآنا ولم يوجد (قوله ولا كذلك الكفارات) عبارة القوت فان مكان الدم مكة فاعتبر يساره بها وكان الكفارة مطابقا اعتبر يساره مطلقا (قوله اصالة) اى والا فقد يجب الفور امارض (قوله ان يكفر عنه بذلك) اى بالاطعام والكسوة (قوله اظاهر هنا ثم) اى فى المسئلة الثانية اما الاولى فسيستكمل عليها

• (فصل فى الخلاف على السكنى الخ) • (قوله تحمل على حقائقها) تحمل الحقائق المعرفية والشرعية كاللغوية فهى مقدمة على مجازاتها واما اذا تعارضت تلك الحقائق فمقدار آخرى اى فتنبه (قوله الا أن يكون المجاز متعارفا ويريد) قضيته ان مجرد تعارفه لا يكتفى واعلم محله ان لم تمجر الحقيقة اخذنا مما سبأنى آخر الفصل الآتى فيما لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة وقضيته ايضا ان المجاز غير المتعارف لا يحمل عليه وان اراده وباقى ما يخالفه فى الفصل الاخير قبيل قول المصنف اولاً ينسكح حنث به قدوس كماله حيث قال لان المجاز المرجوح يصير قويا بالاثنية (قوله فى بدخل أيضا) اى مع الحقيقة كما هو ظاهر فاقضى انه لا يحمل على المجاز وحده وان اراده وحده أيضا وفيه وقفة وسأنى ما يخالفه أيضا فى الفصل آخر الباب فيما لو حلف لا ينسكح وأراد الوطء (قوله حالا) لاحاجة اليه مع ما يأتى فى المتن (قوله لم يحتج اية التحول قطعا) قال الاذرى وفى تحنيته بالمكث اليسير نظر اذا اظهر ان قوله لا أسكنه لا اتخذ سكنا انتهى (قوله كما أفهمه قولهم) الما وجود فى نسخ الشارح ذكر هذا قبيل قول المصنف حنث مع ان صوابه ذكره قبيل قوله بلا عذر كما فى النصفة (قوله فى كماله كره) اى فى الخلاف كما فى الروضة وانما الاحتاج لذكر هذا فى الروضة لانه ملتزم لبيان مسائل الخلاف بخلاف الشارح فكان عليه ان لا يذكره مع أن فى كلامه اولا وآخر ما يغنى عنه (قوله ولا من دار كبيرة وكان لكل باب وغلق) لم يقيد بما قبله مابعد من انفراد المرافق مع انه اولى بالتقييد كما قاله الشهاب بن قاسم ثم نقل التقييد عن اقتاد والد الشارح (قوله اولا يشارك فلانا) محل الحنث فى هذه الما يرد العقد كما نقله ابن قاسم عن الشارح وأتى به والده تبعه لابن المصلاخ (قوله أما لو استدام النسر الخ) كان الاولى تأخير هذا عن استدراك التزوج الآتى فى كلام المصنف (قوله فى نسكح) الظاهر ان لفظ نسكح زاده الشارح مع مسئلة الغصب

فسقط من الكتابة بدليل قوله اذ المراد في نحو نكح وقوله في الثلاثة الاول فلتراجع نسخة
 صحيحة (قوله ثم سافر ثم عاد الخ) تقدم في الطلاق انه لو علق بأنه لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحنت
 الا باقامة ذلك متواليا قال الشارح لانه المتبادر من ذلك عرفا فليراجع ويحذر (قوله عنها)
 الظاهر انه انما قيد به لاجل قول المصنف الاتي ولو انهم دمت كما يعلم مما ياتي فيه (قوله
 ويدخل في بيعها) قد يقال لا دخل له في الحكم والالورد الطاق الذي قد ادم الباب الاتي
 عقبه (قوله فان لم يعمل عليه) اي فان لم يعمل الشخص على البناء في هذا شيء مع كون صورة
 المسئلة انه أحاط بهم ابناؤها وعبارة التحفة بان علا عليه اي بان علا البناء على المصنف فهو
 تصوير للمثبت (قوله لم يحنت بقضاء ما كان دارا) اي وان بقي رسومها وهذا ما اقتضاه كلام
 الروضة وان رده الباقي وهو كالذي قبله محترزان لقوله بان قال هذه الدار فخرج بذلك مالو
 اقتصر على الإشارة او على ذكر الدار وهما المذكوران هنا (قوله الا ان اعيدت بائنها) اي
 اعيدت دارا كما في شرح البهجة وغيره وحينة ذفي الاستثناء حوازة (قوله فلم يقبل) ظاهر
 هذا مع الجواب الاتي انه لا يقبل فيما يه تغليظ عليه وليس مرادا كما يعلم من التفريع الاتي
 في قوله فيقبل ظاهرا فيما به تغليظ الخ الا ان في العبارة قلاقة (قوله بيعا لازما) اي من جهته
 ومراده يلزمه ما يشمل الزامه يدل على ذلك ما ذكره بعد (قوله فيما مر آتفا) اي في قول
 المصنف ولو انهم دمت باعتبار ما صور به الشارح ثم (قوله وعلا بتلك النية) عطف على قوله
 تغليظا للإشارة فالاول تغليظ للمتن والمعطوف تغليظ لما زاده بقوله او يريد اي دار (قوله
 وانما بطل البيع في بيعك هذه الشارة الخ) مر قريبا أن التسمية اقوى من الإشارة وهذا منه
 فلا حاجة به الى جواب فتأمل (قوله بل مجرد الإشارة الصادقة بالابتداء أو الدوام) قال ابن
 قاسم اي ابتداء ودواما فيما نحن فيه قال وكأنه أراد حال ملكه وبعد زواله (قوله بعلاج)
 اي او خلقة كما في التحفة وهو الذي يظهر فيما نحن فيه (قوله واطلق) اي او أراد مادام
 مستحقا لملكه كما هو ظاهر بخلاف ما اذا نوى مادام عقدا جارية باقيا لم تنقض مدته فانه يحنت
 لان اجارته باقية لم تفرغ ولم تنقض قال ذلك الولي العراقي أيضا (قوله اخذاعا قالوه في لا رأيت
 منكرا الا رفعته للقاضي الخ) سبأني في شرح مسألة القاضي الآتية في المتن ان هذا كلام
 الروضة وليس فيما ذكره الديمومة (قوله بوصف مناسب للمعطوف عليه الخ) اي لان الرفع اليه
 مناسب لا تصافه بالقضاء اذ لا يرفع الا للقاضي او نحوه وذلك الوصف الذي هو القضاء بطرا
 ويزول فكان ربط الرفع بهذا الوصف قرينة على ارادة الرفع حينما وجد هذا الوصف فهو
 من دلالة الايماء المقررة في الاصول هذا والذي سبأني في مسألة القاضي انه حيث نوى
 الديمومة فيها انقطعت بالعزل وان عاد الى القضاء اي ان لم يرد ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر
 عما هنا وحينئذ فلا فرق بين مسألة دخول الدار ومسئلة الرفع للقاضي (قوله كالحالة الاخيرة)
 اي اذا أراد مادام فيه هذه المرة (قوله فان أراد الثاني حمل عليه) انظر هل المراد حمله عليه
 وحده أو مع الحقيقة (قوله والثاني على المنصوب الخ) في العبارة قلب وحققها والثاني يحنت
 بالثاني جملا على المنصوب (قوله والثالث عليهم جميعا) اي يحمل عليهم ما يحققين فلا يحنت
 الا بهذا المذهب لقاعليه هذا الباب بخلاف ما اذا انفرد أحدهما (قوله وهو متعلق الاكل بها)

قضيته انه لو علق به غير الاكل كان حلف لا يحمل رؤسا أو يضا يحنث فليراجع (قوله من اعتاد سكناه) فلا يحنث غير المعتاد ايضا لما مر ويأتي ان العادة اذا ثبتت بحمل عمت جميع الهال (قوله ويحنث الاذرى) الذى فى كلام الاذرى جزم لا يحنث (قوله وعلم مما تقرر ان البيت غير الدار) اى ولا نظرا الى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت على الدار وجهه ان العرف العام مقدم على العرف الخاص ويصرح بهذا كلام الاذرى فانه لما ذكره على الاطلاق الذى فى الشارح هنا وقال انه الاصح عقبه بقوله وعن القاضى أبى الطيب الميل الى الحنث اى فيما لو حلف لا يدخل البيت فدخل دهلزا لدار وصحتها أو صفتها لان جميع الدار بيت بمعنى الايواء ثم قال أعنى الاذرى قلت وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره اه فعلم من كلامه ان الاصح لا ينظر الى ذلك وبه ذاعلم رد بحث ابن قاسم ان محل هذا فى غير محومصر قال والافهم يطلقون البيت على الدار بل لا يكادون يذكرون الدار الا بلفظ البيت (قوله لاسمها اذا بعد عنه بحيث لا يسمع) فيه ان شرط الحنث كونه بحيث يسمعه كما مر

(فصل فى الحلف على أكل وشرب) (قوله او لا يشترى امثلا) اى بخلاف نحو لا يحملها أو لا يسمها آخر ذاعلم امر آخر فليراجع (قوله اى من أهل بلد الخ) هـ ذوا واجب الاصلاح ككاتبه عليه والدار الشارح فيما كتبه على شرح المنهج ونقله عنه ابن قاسم لانه مبني على الضعيف وهو ان الرأس اذا بيعت فى بلد حنث بأكلها الحالف من أهل تلك البلد خاصة والصحيح عدم الاختصاص لان العرف اذا ثبت فى موضع عم وهو هذا حصل ما كتبه ابن قاسم على الحقبة الموافقة لما هنا (قوله بخلاف الناطف) هو حلاوة تعدة بيباض البيض (قوله ولا حنث عليه) اى ويبر (قوله وخنزير وذئب) هما داخلان فى المينة (قوله لانه يصح اطلاق عدم صدق اللحم الخ) فى العبارة قلاقة لا تخفى (قوله ويفرق بين تناول الانسى للوحشى هنا) حق التعبير كما قاله الشهاب بن قاسم ويفرق بين تناول اسم البقرة ايضا مثلا للانسى والوحشى جميعا (قوله أخذ ما مر) اى فى الطلاق (قوله ولا يمنع الحنث فتات فى الرضى الخ) اى بخلاف ما يخرج من الخالة كما يحتمل ابن قاسم (قوله وسويقها) هو دقة بها بعد قليم بالانار (قوله وان لم يعهديا له) بحث ابن قاسم عدم الحنث اذا أكل شيئا من ذلك على ظن ان الخنزير لا يتناوله أخذ ما مر فى الطلاق (قوله وشمل ما ذكر البقسماط والرقاق) وكذا الكفاة والقطايف المعروفة وأما السنبوسك فان خبز فهو خبز وان قلى فلا وان كان رفاقه مخبوزا لانه وجد له اسم آخر وكذا الرغيف الاسيوطى لانه يقلى وان كان رفاقه مخبوزا أو لا لانه لا يسمى رغيفا بغير تقييد كذا نقله ابن قاسم عن الشارح ومنه يؤخذ ان ما استقر على اسمه عند الخبير يحنث به وان تجدد له اسم غير الموجود عند الخبير لا يحنث به كالسنبوسك المخبوز رفاقه كان عند الخبير يسمى رفاقا فلما قلى صار يسمى سنبوسكا بخلاف السنبوسك المخبوز على هيئته كذا فهمته من تعاليلهم وأمثلةهم فليراجع (قوله نعم ان خبزتم بس حنث به) انظر الفرق بينه وبين ما لودق الخبز وسفه الا ترى عن ابن الرفعة (قوله اذا القاعدة ان الافعال الخ) الصواب ذكره هذا عقب قول المصنف وان جعله فى ما فسر به فلا (قوله حنث بجميع أنواعه) هذا الصنيع

يوهم ان قول المصنف الآتي فأكله بنحوه يثبت الخ لا يجري في اللبن الذي هو صريح المتن وظاهره انه ليس كذلك فكان الاولى خلاف هذا الصنيع (قوله وليجوز) مكرر مع ما في المتن (قوله ولا ينافيه دخول اليابس الخ) عبارة التحفة واستشكل خروج اليابس من هذا ودخوله في القاكهة ويجاب بأن المتبادر من كل ما ذكر (قوله وحيتئذ فلا وجه للحنث به) اي وعدم الحنث بغيره كما نقله ابن قاسم عن افتاء والده الشارح ثم قال وعليه فهل يعم الحنث بالاخضر غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل في خبر الازروفي في الرأس فيه نظر اه وقضية القاعدة ان العرف اذا وجد في بلد عم المصنف هنا وهو قضية اطلاق الشارح (قوله والطعام يتناول قوتاً وفاقاً كهيئة الخ) توقف في ذلك الاذرعى وبسط القول فيه في قونه فلمراجع (قوله في المتن أو من هذه الشجرة فثمر) قال ابن قاسم بقي ما لو لم يكن لها ما أكل من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غيرها كقول بقربة عدم المأكل اه

(فصل في مسائل منثورة) (قوله لان الاصل براءة ذمته من الكفارة) اي وعدم نحو الطلاق (قوله لم يثبت الا بالكل ما في جانب الاختلاط) اي ويبرئ ذلك فيما لو حلف لبأ كلها كما هو ظاهر (قوله ومضى في قنات خبز) اي مضى في الطلاق (قوله وله هذا الوصاف لا يلبس هذا الثوب الخ) قد يقال لاجابة الى هذا مع ما مضى (قوله حتى تعدد اليمين) لعل مراد المتولي بتعدد اليمين انه لو تركه ما لزمه كفارتان لانه اذا فعل أحدهما برأ ذلاً وجهه فلمراجع (قوله وكلام المتولي مبني على المرجوح الخ) قد يقال لو بني المتولي كلامه على المرجوح المذکور لقال بالتعدد في جانب النفي ايضاً مع انه غير قائل به كما يعلم من الزام الروضة له به كما مضى (قوله فلو مات قبل التمكن لم يثبت) قال ابن قاسم اي الفرض انه أتلفه عامداً عالماً مختاراً قبل الغد كما هو صريح العبارة وحيتئذ فعدم الحنث به ما مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق قتل نفسه الخ اذ هو في كل منهما موقوف للبر باختياره فتأمل اه وقد يفرق (قوله لفساد المعنى المراد) لعل وجه الفساد ان الاخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر فلا يثبت آخر عند الغروب فتأمل (قوله اذ آخر الذي هو المقصود الخ) قد يقال هذا يلزم ايضاً على جعل آخر ظرفاً للغروب بل يلزم عليه الفساد لما رأينا أيضاً فتأمل (قوله وقد علم من الخبر) اي خبر مسلم ان هذه الالة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن (قوله اتجه جريان ما ذكر) اي فيما يأتي (قوله ان كان مقولاً) في بعض النسخ وان لم يقول وهو موافق لما في التحفة فالظاهر ان الشارح رجع عنه كما يقع نظير ذلك كثيراً (قوله واطاقوهم) الظاهر ان المراد اطاق قوله لا مال لي بأن لم يرد عليه ما شياً او عمه بأن زاد عليها الفاظاً هي نص في العموم والافقوله لا مال لي صيغة عموم (قوله اذا أخر عتقه) اي بان كان معلقاً على صفة بعد الموت ومراده به ذات تصوير كونه مدبراً لمورثه فلا يقال انه يموت مورثه عتق فلا وجه للحنث به (قوله وما روى) هو البناء للفاعل يدل على قول الجلال كعبه عقب قوله به اي والمال الذي اوصى هو به لغيره وحيتئذ فزيادة الشارح لفظه عقب وصي غير سديدة اذ تقتضي قراءة وصي بالبناء للمفعول (قوله لا احتمال تبرع آخر الخ) هذا في المعسر خاصة كما لا يخفى وكذا قوله أو يظهروه بعد الخ (قوله بما له على مكاتبه) يعني مال الكتابة بدليل

ما بعده (قوله لانه ليس بشايت في الذمة) يعني ليس مستقر الثبوت اذ هو معرض للسقوط والا
 فهو ثابت كما لا يخفى (قوله وانقطع خبره) ينبغي تقديمه على قوله ومنع صوب (قوله لانه محمول
 على كونه بالقوة) الظاهر ان المراد بالقوة ان يكون شديدا في نفسه لئلا يمنع من الايلاء
 مانع اذا ضرب الخفيف لا يقال انه مؤلم لا بالفعل ولا بالقوة وفي عبارة الشرح الصغير وشرط
 بعضهم ان يكون فيه ايلاء ولم يشترطه الا كثرون واكتفوا بالصفة التي يتوقع منها الايلاء
 انتهت (قوله في شرط حقه ايلامه عرفا) اي شدة ايلامه كما يدل عليه عبارة القوت وهو
 الذي يظهر فيه النظر للعرف والا فلا يلام انما يظهر النظر فيه للواقع لا للعرف كما لا يخفى (قوله
 لكن المعقد ما صحح الخ) اي اما في مسألة الخشبة فيمكن ووجهه ان اطلاقها عليه عرف
 اهل الشرق والعرف اذا ثبت في محل عم غيره (قوله بأن يعلم الخ) هذا تفسير لنفس التولية
 اي والتولية ان يعلم به ويقدر على منعه اي ولم يمنعه (قوله ويقدر على منعه) اي بخلاف ما اذا
 لم يقدر وانظر هل الحكم كذلك وان كان عند الحلف عالما به لا يقدر على منعه كالسلطان
 او هو من التعلق بالمستحيل عادة (قوله منك) انظر هل للتقييد به فائدة فيما يأتي (قوله حق
 يحنت باذنه له في المقارقة وبعد اتباعه الخ) هذا كله مرتب على جعله كالأخلى سبيله (قوله
 الاوجه فيما سوى مسألة الهرب الخ) يعني الاوجه انه كالأخلى سبيله الا انه لا يحنت بعدم
 اتباعه انما هرب لما ذكره بعد (قوله حنت) اي بنقص البراء وان لم يفارقه كما صرح به في شرح
 الروض وانظر ما الفرق بين ما هنا وبين ما هو حلف ليا كان هذا غدا مثلا فالتلف قبل
 الغد حيث لا يحنت الا في الغد وانظر هل الحوالة كالبراء في انه يحنت بمجرد وقوعه ولا يحنت
 الا بالمقارقة كما هو ظاهر المتن مع الشارح وعليه في الفرق (قوله ولو تعوض اوضعه له الخ)
 اي او ابراء او احواله كما هو ظاهر (قوله كما لو قال لأصلي الفرض الخ) لا يخفى الفرق بأنه في
 هذه آثم بالحلف الا ان تكون مستلما كذلك بان تصور بأنه عالم باعساره عند الحلف فليراجع
 (قوله نعم لو الزمه الحاكم بفارقه الخ) قال شيخنا في حاشيته هذا قد يشكل على ما قدمه في
 الطلاق من انه لو حلف ان لا يكلمه فأكرهه الحاكم على تكليمه حنت لان الفعل مع الاكرام يحق
 كالاختيار قال نعم هو ظاهر على ما قدمه ابن حجر من عدم الحنت (قوله لان ذلك) اي التفاوت
 المذكور مطلقا وان كان كثيرا (قوله منكر) اي او نحو اقطة (قوله قبيل مونه) هل وان
 زال المنكر قبل ذلك او يحنت هنا وقت ذواله لوقوع اليأس من رفعه وهل الرفع صادق ولو
 بعد ذواله يراجع (قوله باعتقاد الحالف) ظاهره وان لم يكن منكر عند القاضي وفيه وقفة
 اذ الفائدة في الرفع اليه ايضا ويعد تنزيل اليمين على مثل ذلك (قوله اي ببلد الحلف لا ببلد
 الحالف) في بعض النسخ عكس هذا وهو موافق لما في شرح الروض (قوله او بغيرهما) اهل المراد
 غيرهما هو في حكم قاضيهما والا فبغيره نظر (قوله اذ رفع المنكر للقاضي الخ) انظره مع ما صر
 قبيل قول المصنف حتى مات (قوله ومعلوم ان ازالته ممكنة) مراده به تقييد المسئلة بان
 القاضي قادر على الازالة (قوله وسواء أنوى غيبه) اي خاصة وانما ذكر القضاء لتعريف
 وأصل ذلك قول الأذرعى هنا صورتان احدهما ان ينوى عين ذلك القاضي ويذكر القضاء
 تعريفه فيببر بالرفع اليه بعد عزله قطعا والثانية ان يطلق في بره بالرفع اليه بعد عزله وجهان

اتقابل النظر الى التعيين والصفة اه فالشارح أراد بما ذكره التعميم في الحكم بين
الصورتين (قوله وانما قيدوا ذلك بما يتنقل فيه الخ) عبارة التحفة وانما قيدوا نحو التنقل على
الدابة بالميل أو عدم سماع النداء لان ذلك رخصة الخ

* (فصل في الحلف على أن لا يفعل) (قوله لان الكلام ثم في مدلول ذلك اللفظين الخ)
الظاهر ان هذا وجه النظر وسكت عن وجه عدم الصحة ولعله ان المصدر هو الانتفاع ولا فرق
بينه وبين ان والفعل ثم فالمتعير كما يملك ان يتفع بملك الانتفاع الذي هو عبارة عنه وانما المنق
عنه ملك المنفعة وهي المعنى القائم بالعز وابتست مصدر (قوله في مدلول ذلك اللفظين شرعا)
اي بخلاف ما هنا فان المراد بيان مدلولهما الاصل اذ الشارح لم يفرق بينهما هنا بخلافه هناك
فتأمل (قوله لانه مقتضى معنى اعطاء) هل يجري ذلك هنا كذا قاله ابن قاسم مع انه مر قبله
النص على انه ليس كذلك (قوله عليه) متعلق بتمييز (قوله المرجوح) اعلاه صفة كاشفة
اذ هو مرجوح بالنسبة للحقيقة لاصالتها (قوله وفي ذلك نظر) اي في الحكم بدليل قوله
والاقرب الحلف وعبارة التحفة صريحة في ان النظر في أصل الاخذ أيضا ووجه النظر فيه
ظاهر (قوله لم يحدث بتزويج الجبراهي) اي بالاجبار كما هو ظاهر بخلاف ما اذا أذنت وقد يقال
هلا اتنى الحلف عن المرأة مطلقا بتزويج الولي نظير ما مر فيما لو حلف لا يحلق رأسه بل أولى
لان الحقيقة متعذرة أصلا والقول بحتمها انما يناسب مذهب ابي حنيفة انه اذا تعذر
الحقيقة وجب الرجوع الى المجاز فليتأمل (قوله ومن ثم تعين في لا تدخل في دار الخ) خالف في
هذا في فتاويه فجعل في متعلقا بتدخل عكس ما هنا وما هنا موافق لما أفتى به والده (قوله قدم
عليها لكونها نسكرة) يعني لما أريد اعراجه خالقا قدم لاجل تنكير صاحبه بعد ان كان وصفا في
حال تأخير (قوله بان اعني عا باطلا) هو تفسير مراد (قوله كم وصف الهميمة الخ) صريح
هذا انه يملك هذه المذكورات وليراجع ما مر في الوقف (قوله لانها باقتضاء القلب لا يسمى
صدقة) فيه نظر لا يخفى وعبارة التحفة لان التوقفها على الايجاب والقبول لا يسمى صدقة
(قوله لان التنكير يقتضي الجنسية) انظره مع النفي (قوله ويحكم بها حكم) ليس بقيد
كما أشار اليه ابن قاسم في كفى التقليد (قوله ثم يبيع ما لم يملكه) انظر ما وجه حصر ما يبيعه
فيما يملكه والظاهر ان ما يبيعه شائع فيما يملكه بالشفعة وفيما يملكه بغيرها (قوله لم يحدث بابسه
في غير الخنصر) ظاهره وان كان الخائف اتى وهو ما في جامع المزني لكن رده ابن الرفعة فليراجع
(قوله بعبادة الله) لعل صوابه بعبادة الله بحذف الالف من الجلالة والافلاضافة تفيد العموم
فيقتضي انه يتقرب بكل عبادة لله تعالى وهو محال فليراجع (قوله أولان ور فلانا) عبارة الروضة
وغيرها أولان ور فلانا حيا ولا ميتا لم يحدث بتشبيع جنازته فاعمل حيا ولا ميتا سقط من الشارح
من الكتابة لان تشبيع جنازته انما يتوهم الحلف به فيما لو حلف لا يزوره ميتا كما لا يخفى

(كتاب النذر)

(قوله لان أسد واجبيه) يعني لان واجب أحد قسميه وهو نذر اللجاج وقوله كفارة اليمين اي
على مذهب الرافعي وقوله أو التخير الخ اي على مذهب النووي كما يأتي (قوله عدم الكراهة)
اي بل النذر كما يعلم من قوله بعد اذا هو وسيلة اطاعة الخ (قوله فيما ينذر) هو بضم المجهة

وكسرها (قوله كصفاته) أي فريصم الاباذن السيد (قوله يدل أو يشعر) أي كل من اللفظ
والكتابة والاشارة (قوله ويسمى نذراً بلجج الخ) في نسخة ويسمى نذراً بلجج و غضب
وعلق (قوله أو يحقق خبر) انظر مع قوله الآتي وقوله العتق أو عتق قني فلان يلزمني
أو والعتق ما فعلت كذا لغو ولم أر قوله أو يحقق خبراً في كلام غيره إلا في التحفة وشرح المنهج
وعبارة الروض كالروضة هو ان يمنع نفسه من شيء أو يحملها عليه به تعليق التزام قربة وكذا
عبارة الاذرعى (قوله ومنه ما يعتاد الخ) أي من نذر التجاج (قوله لأنه لا تعليق ولا التزام)
كأنه لأن كلامهما انما يكون في المسئلةات حقيقة ولا ينافي هـ ذات تصويرهم التعليق
بالماضى في الطلاق لأنه تعليق انطى فليجرد (قوله ولم يذ كر شيئاً) يعنى مصرفاً كما في بعض
النسخ ويدل له ما بعده (قوله صحة أنه أو على التصديق الخ) سقط من الشارح لفظ على عقب لله
وله من النسخ وهو في التحفة على الصواب (قوله غفل عن تصوير أمه الخ) عبارة التحفة
غفلة عن أن تصوير أصله صورة البطلان بما إذا لم يذ كر التصديق والصحة بما إذا ذ كر ألفا و شيئاً
مجرد تصوير إذا الفارق الخ وهي الصواب (قوله وفيما إذا عيب أهل الدمة أو أهل البدعة) انظر
ما صورنا نذرهم وإبراج نظيره المـ في الوصية (قوله قاله القاضي) عبارة القاضي إذا قال
ان شئني الله مريضى فله على أن أتصدق بخمسة ما يحصل لي من المعشرات فشيء يجب التصديق
به وبعد إخراج الخمس يجب العشر في الباقي ان كان نصيباً ولا عشر في ذلك الخمس لأنه امر غير
معين فاما إذا قال الله على أن أتصدق بخمسة ما لي يجب إخراج العشر ثم ما بقى بعد إخراج
العشر يخرج منه الخمس انتهت قال الاذرعى ويشبه ان يفصل في الصورة الاولى فان تقدم
النذر على الشئ اذ الحظ فكما قال وان نذر بعد شئ اذ وجب إخراج العشر أولاً من الجميع
اه (قوله بخرب) هو بفتح الراء وما ضربه الا في بكسرها (قوله ويؤيد الاول عدم انعقاد
نذر صلاة لا سبب لها الخ) أي حيث لم يقولوا بصحة النذر ويصل في غير وقت الكراهة وفي غير
النوب الخمس (قوله شيئاً) مفعول نذر (قوله قصد ارفاقه الخ) أي بخلاف ما إذا لم يكن له
في الانتظار رفق أو كان ولم يقصد الارزاق كما هو ظاهر إبراج (قوله فان زادت) أي أو زاد
مطلق الدائن كما هو ظاهر (قوله ولو أسقط المديون حقه) قال شيخنا في حواشيه قد يشك ذلك
بما مر من انه يشترط عدم الرد إذا قوله أسقط ما استحقه الخ رد لنذر قال اللهم الآن يقل
ان ما هنا مصور بما إذا لم يرد أولاً واستقر النذر فلا يسقط باسقاطه بهـ وما مر مصور بما إذا
رد من أول الامر اه (قوله ولو نذر أن لا يطالبه مئة فمات الخ) انظر هل مثله ما لو نذر بقاءه
في ذمته مئة فمات قبلها (قوله وهو المعتقد) قال شيخنا وعليه فانظر الفرق بين هذا وما تقدم في
قوله اما إذا التزم غير قربة كذا آكل الخ يلزمه كفارة يمين واهله ان ما سبق لما كان المراد منه
الحث على العمل أو المنع أشبه اليمين يلزم فيه الكفارة بخلاف ما هنا فإنه لا يجعله بصورة
القربة بعدت مشيئته باليمين (قوله كسنة اثنين وسبعين وتسعمائة) الظاهر انها السنة
التي كان يؤلف فيها في هذا الموضع فانه مظنة باعتبار ما قدمه من التاريخ آخر لربع الاول
(قوله لم يجب الولا في قضائهما) أي من حيث النذر بدليل ما بعده (قوله وبوافقه اطلاق
الكتاب) أي من حيث انهوم (قوله الاستئناف) فاعل وجب في المتن (قوله للاضافة)

سقط قبله لفظ أو في النسخ وهو موجود في التحفة ولا بد منه إذ هما زعمان بدليل الرد إذ قول
 لشارح بيان التبعية لا تألم تعهد رد لا قول وهو أن حذفها التبعية لحذفها من المفرد وقوله
 وبيان الاثنان الخ رد الثاني وهو أن حذفها للاضافة (قوله مطابقا) إذ في الاضافة وفي غيرها
 (قوله وصح في الحرر) أي كما علم من اختصار المتن له (قوله بمعنى جمعه) أي حتى يتأني قول
 المصنف صام آخره وهو الجمعة (قوله ومن ثم الخ) الظاهر أن هذا الترتيب على خصوص الآية
 والآتي في المتن لا يظهر ترتيبه على ما مهد من قوله ومن نذر تمام كل فائدة الخ فتأمل (قوله
 فيصح التزامه بالنسبة الخ) الظاهر في التعبير فصيح التزامه بالانذار فليتأمل (قوله تبعه
 وتركه) هو تنسيب إطلاق التلو والاقالما نحو ذممه ما هنا لونه بمعنى تبعته خاصة (قوله لم يصح
 نذره على المذهب) هـ لا يقال بالجمعة إذا علم يوم قدومه تظير ما مر في نذر صوم يوم قدومه
 أول المسئلة .

* (فصل في نذر النسيك الخ) * (قوله ومن ثم كان ذكر بقعة الخ) في التحفة قبل هذا
 مانعه أو نوى ما يختص به كاطواف فيما يظهر ومن ثم الخ (قوله أو الذهاب إليه مثلا) ومثل
 ذلك ما إذا نذر أن يمر شيئا من يقع الحرم أو أن يضرب به بشيء مثلا كما صرح به الأذري (قوله
 لأن المنى قرينة مقصودة في نفسها) لـ المراد أنه مقصود من حيث كونه آتيا بالحرم مثلا
 (قوله وهذا هو المعتبر في صحته) أي وكونه قرينة مقصودة في نفسها هو المعتبر في صحة النذر
 فالضهير في صحته للنذر (قوله وانما وجب بالمنى) أي إذا نذر الر كوب (قوله فلم يجوز أحدهما
 عن الآخر) أي في الخروج عن عهد النذر (قوله لو وقع تبعها) يتأمل مع قوله من اجزاء
 الصلاة (قوله إليه) متعلق بسببان (قوله ولو أفسد نسك أو فاته لم يلزم فيه مشي) ليس مكررا
 مع قوله فيما مر إلى الفساد والفوات بل هذا مفهوم ذلك وأيضا قد ذكره توطئة لما بعده
 (قوله مع النسيك) أي مع لزوم النسيك فليس المراد أنه يلزمه التمسك بالنسيك من دويرة أهله
 (قوله جمعه) أي أو عرته (قوله من حيث النذر) أي وإن لزمه دم القران أو التمتع (قوله
 فيمنع تنديعه عليه) مفرع على قوله في ذلك العام (قوله وقع عنها) كذا في النسخ بإفراد الضهير
 ولم يل صوابه عنهم ما يقتضيه وإيراجع ما مر في كتاب الحج (قوله فان تمكن من الحج) قال
 الشهاب ابن قاسم قد يغني هذا عن قوله بعد الاحرام بالمنى الذي استظهره (قوله أي بعد
 تمكنه منه) قال الشهاب المذكور أن كان ضميره منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لأن فرض
 المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وإن كان للإحرام فلا فائدة فيه أيضا مع الفرض المذكور
 مع أن التمكن من مجرد الاحرام لا تظهر كفايته في الوجوب فليتأمل اهـ وقد يقال بأن
 الضهير للإحرام وبين الشارح كابن حجر يهـ هذا التفسير أنه ليس المراد بالاحرام فعله بل مجرد
 التمكن منه ولا مانع من وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس في كل
 عبادة دخل وقتها وتمكن من فعلها ولم يفعل يجب قضاء وقتها فقول ابن قاسم لا تظهر كفايته
 في الوجوب غير ظاهر (قوله في المتن فلا في الاظهر) قال المحقق الجلال عقبه أو صدمه عدو
 الإسلامان بعد ما حرم قال الامام أو امتنع عليه الاحرام لعدم وفاء القضاء على النص وخروج ابن
 سريج قولاً بوجوبه إلى آخر ما ذكره فاشارة إلى أن الخلاف في المتن فيما إذا امتنع به صرح خص

بخلاف ما اذا منعه حصر عام او امتنع هو لعدو فليس فيه هذا الخلاف وفي بعض نسخ الشارح
 هنا زيادة تتضمن الجواب عن ايهام في كلام الجلال وهي غير صحيحة فليتنبه لذلك (قوله ما ذكر
 هنا) يعني ما علم من قول المصنف وجب القضاء (قوله نعم لو عين لها وقتا مكررها الخ) محترز قوله
 يصحان فيه (قوله من نعم أو غيره الخ) قضيته انه لو نذر اهداء هذا الذئب مثلا يلزمه حمله الى مكة
 وان لم يذكرها في نذره وفي شرح الجلال وشرح المنهج ما يخالفه فليراجع (قوله غالبا) ينبغي
 حذفه (قوله لانه محل الهدى) هذا والذي بعده مبيحان على ظاهر المتن لا لانه ظاهرا له به
 (قوله سواء قال اهدى الخ) اظاهر انه تعميم في المتن وعبرة التحفة. وأما قال اهدى هذا ام
 حمله هديا ام هديا للكعبة انتهت فاعل بعضها سقط من الشارح (قوله وموته) اي الهدى
 (قوله بالنسبة لغير الحرم) أي أما بالنسبة اليه فانه يلزمه وان لم يذكر ذلك ولا نواه (قوله أو نحوه)
 له كاقراءة فليراجع (قوله لو نعم فحضر اهل البلد كفارا الخ) كذا في بعض النسخ وقوله
 به لم يلزم اي لم يلزم صرفه اليهم كذا في هامش هذه النسخة اي لانه يجوز ابدال الكافر بغيره كما
 مر اكن قوله في هذه لان النذر الخ فيه صواب لا تخفى (قوله ولذا لم يحز صوم الدم) كذا في
 النسخ وصوابه كما في التحفة ولذا لم يجب الخ والضمير في بعضه للدم ومراعاة به صوم التمتع وحاصله
 انه لا يجب صوم الدم فيها على الاطلاق وان كان أكثر فوابل بعضه لا يجزى فيها فاضلا عن
 وجوبه وهو التمتع ويوجد في النسخ تحريف الدم بالدهر فليتنبه له (قوله اي لا يطالب) اي بل
 يكره كما صرح به ابن حجر في الجنازة ومعلوم ان المراد شدة الزيادة نفس البقعة كما تراها هذه
 المساجد (قوله لاطلاق الاسم ولان الخطأ الخ) تعليلا لاصل المتن اي انما جازي بأى شئ وان
 قل لانه يتصور وجوب التصديق به في مسألة الخطأ وانما احتاج لهذا ليكون الحكم جاريا
 على الصحيح من ان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع (قوله حلا على ذلك) انظر مرجع
 الاشارة (قوله كالتنبيه) يعني معبرا كالتنبيه وقوله مع التعجب من تعبيرهما اي مع ان
 بعضهم تعجب من تعبيرهما اي المنهاج والتنبيه انكاره وقوله فقد قال في التحرير الخ ينبغي
 تأخير عن قوله لان في تعبيرهما الخ الذي هو علة العدول وقوله لكنه اي التعبير بالاعتاق
 وحاصل المراد وان كان في العبارة قلاقة ان المصنف انما عبر بالاعتاق كالتنبيه مع ان بعضهم
 تعجب من هذا التعبير وعدل عن تعبير اصله باعتاق وان كان احسن اشارة لردها التعجب
 المتضمن لخطئة التعبير باعتاق وهذه الاشارة اهم من التعبير بالاحسن وعبرة التحرير قوله اي
 التنبيه من نذره عن رقبة هو كلام صحيح ولا التفات الى من انكره بل هو له ولكن لو قال اعتاق
 لكان احسن انتهت (قوله في المتن والسلام) اشار به الى حسن الختام

* (كتاب القضاء) *

(قوله اما غيره) يعني المجتهدين غير العالم بان يحكم باجتهاد من غير تقليد وهو لم تتوفر فيه شروط
 الاجتهاد بدليل قوله لان اصابته اتفاقية فخرج المقلد بشرطه الا في (قوله واحكامه كلها
 مردودة) محله ان لم يوله ذو شوكة كما هو ظاهر مما ياتي ثم رأيت ابن الرقعة اشار الى ذلك (قوله
 اي قبوله) قال ابن حجر فقيه استخدام ونازعه ابن قاسم بما حاصله ان هذا متوقف على ورود
 القضاء به في قبوله والظاهر من هذا التفسير ان الضمير على حذف. ضاف وهذا غير الاستخدام

(قوله أي قبوله) له معنى التلبس به والانسياق إلى قبوله انقطاعا غير شرط (قوله أما إيقاع
القضاء بين المتخاصمين) أي بعد تدعيمهما كما هو ظاهر (قوله على الإمام) يعلم منه أن الإمام له
حكم القاضي في القضاء وما يترتب عليه وهو كذلك (قوله أو نائبه) أي من القضاء كما هو
ظاهر (قوله وأيسر مفسقا) لعل المراد أنه لا يحكم بفسقه والأفاته لميل لا يساعده ظاهر العبارة
(قوله نذب للأصلح) لا يخفى أنه حيث أتى بهذا الجواب لا بد من ذكر شرط يكون ماسيا في
المتن جوابا له وقد ذكره ابن حجر بقوله فإن سكت قبيل قول المصنف وكان الخ ولم يذكر لفظ
لأصلح الذي ذكره الشارح بعده (قوله أطوع للناس) عبارة التحفة أطوع في الناس
(قوله أو أقرب للقبول) عبارة التحفة أو أقرب إلى القلوب (قول المتن ويكره طلبه) لعل محله
إذا اتقت عنه الصفات المذكورة في الشرح قبيله (قوله نعم يندب له الخ) قال ابن قاسم هو
مناف أقوله إلا في والابان لم يوجد أحد هذه الأسباب الثلاثة الخ قال فان قيل هذا محمول على
ما إذا وجد أحد هذه الأسباب قلنا فلا معنى لنقله عن الباقيين وإن كان مقيدا بالطلب لم يخالفه
فليحذر اهـ (قوله أي الطالب كالتقبل) قال ابن قاسم أيضا إن كان كون القبول خلاف
الأولى أو مكروها لا فرق فيه بين أن يكون هناك طالب منه أو لا خالف ما مر عن الباقيين وإن
كان مقيدا بالطلب لم يخالفه فليحذر اهـ (قوله بتصد هذين) لا حاجة إليه مع قوله مباهاة
واستهلاء وعبارة التحفة ويكره أن يطلبه للمباهاة والاستهلاء كذا قيل والأوجه أنه حرام
بقصد هذه أيضا انتهت (قوله ولا يؤثر من تعير عليه أو ندب له بذله مالا) أي بل يجب عليه ذلك
كما مر (قوله إذ ذاك بالنسبة لعزوه الخ) يقال عليه في هذا الدعوى غير مردودة (قوله
لا بالنسبة للحكم) يناقض قوله قبله حرم عليه بذله ابتداء (قوله وينفذ العزل وإن حرم على
لعزل الخ) كلام مستأنف (قوله مطلقا) له معنى متعلق بینه قد (قوله واشتراط المأوردى إلى
قوله مخالف الكلامهم) عبارة المأوردى ولا يكتفى بالعقل الذي يتعلق به التكليف حتى يكون
صحيح التمييز جيدا الفطنة بعيدا عن السهو والغفلة ليمتوصل إلى وضوح المشكل وحل
المعضل انتهت ولا يخفى أن هذا الذي اشترطه المأوردى لا بد منه والأفجر العقل التكليفي
الذي هو التمييز غير كاف قطعا مع أن الشارح سيجزم بما اشترطه المأوردى عقب قول المصنف
كاف حيث يقول بان يكون ذا بقطعة تامة وظاهر أن ما قاله المأوردى ليس فيه زيادة على هذا
فأيتأمل (قوله وهو من حفظ مذهب إمامه) عبارة التحفة وإن حفظ مذهب إمامه لم يجزه عن
إدراك غوامضه وتقرير أدلته إذ لا يحيط بهما إلا مجتهد مطلق انتهت (قوله أي المجتهد) أي
والمراد ما اشعر به هذا الوصف وهو الاجتهاد كما علم مما قدمه قبيله إذ هو الذي يهتج أن يحمل
عليه قول المصنف أن يعرف الخ فالمعنى والاجتهاد معرفة الشخص من الكتاب الخ (قوله
راجع لما) أي معطوف عليها وكان الأولى تقديمه عقب قوله وخاصة (قوله لا في كل مسألة بل
في المسئلة التي يريد النظر فيها) انظر مع أن هذه شروط لمن تصح توليته ابتداء قبل شروعه في
مسئلة من المسائل فإن قيل المعنى أنه يقتدر على تحصيل ذلك في المسئلة التي يريد النظر فيها
بالبحث عن ذلك قلنا فهو أذن عارف بجميع المسائل بهذا المعنى فلا وجه لهذا التفسير إلا أن
يكون الكلام في المجتهدين من حيث هو بناء على اتصافه بالاجتهاد في بعض المسائل دون بعض

فليتنامل (قوله ما يعد فيه ذلك) يعني الفارقة، (قوله مع الاعتقاد الجازم) متعلق بتول
 المصنف ويشترط في القاضي مسلم الخ أي يشترط فيه ما روي مع الاعتقاد الجازم بامور العقائد
 وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس احسانها شرطاً في المجتهد أي على الصحيح (قوله
 نفذت احكامه) أي ومنها التولية وهو سريع في صحة توليته حيث نذ غير الادل مع وجود
 الادل وسبب ما أتى فيه (قوله - ث لم يفعلوا) لاجابة اليه مع قوله ولم يجمع (قوله ويجب عليه
 رعاية الامثل) فيه ما أتى وكان الاولى تأخيرها عما بعده (قوله وما ذكره في المقلد محل الخ) هذا انما
 يتأتى لو اتى المتن على ظاهره الموافق لكلام غيره وما بعد ان حوله الى ما مر فلا موقع لهذا عندنا
 وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم ان الادلطان اذا ولي قاضياً بالشوكة نفذت توليته مطلقاً
 سواء أكان هناك أهل للقضاء أم لا وإن ولاه لا بالشوكة أو ولاه قاضى القضاء كذلك فيشرط
 في صحة توليته فقد أهل للقضاء (قوله بيان مستند) أي اذا سمع من غيره كما أفصح به في التحفة
 وسبب ما أتى أيضاً والمراد بمستنده ما استند اليه من بينة أو نكول أو نحو ذلك وعبرة الخادم فان
 سأله المحكوم عليه عن السبب فجزم صاحب الخاوي وتبعه الروياني بأنه يلزمه بيانه اذا كان
 قد حكم بنكوله وعين الطائفة لانه قد رد على دفعه بالبينة وكان بالبينة تعين فانه يقدر على
 مقابلتها بمثلهما فترجح بينة صاحب المدفوع ولا يلزم اذا كان قد حكم بالانقرار وبالبينة بحق في
 الذمة وخروج من هذا تخصيص قول الاصحاب ان الحاكم لا يسأل أي سؤال عتراض اما
 سؤال من يطلب الدفع عن نفسه فتعين على الحاكم الابداء ليجد المحكوم عليه اخلص انتهت
 لكن كلام الخادم هذا كما ترى شامل لقاضي الضرورة وغيره لانه لا يخلو انما ذكرها (قوله
 ايس كذلك) الصواب حذف نفي لان الزرعي شي انما يختار عدم صحة ولايته على
 المدرستين كما يعلم بمراجعة كلامه ويصرح به تعليقه وما قاله به الشارح (قوله انه على الخلاف)
 أي خلافاً للفقهاء (قوله - ث عند هؤلاء) يعني الفقهاء ومن تبعه (قوله وهو) أي المولى
 وسبب ما أتى بسط هذا في الفصل الآتي (قوله فوضله) يعني لشخص وقوله لرجل متعلق بتوليته
 وتراجع عبارة التحفة (قوله فيه) أي المتولى (قوله أي مع وجود الادل) أي شخص أهل
 للحكيم (قوله بخلاف ما اذا وجد الخ) انظر الفرق (قوله على ما مر) هو تابع في هذا لابن حجر
 لكن ذلك قدم هذا عن بحث بعضهم بخلاف الشارح (قوله أجيب داعيه) أي رسوله
 (قوله فان تنازعا) أي المتداعيان أي والصورة انه لا داعي من جهة القاضي (قوله أجيب
 المدعي) محله ان لم يطلب المدعي عليه القاضي الاصيل والافهوا الجواب ان من طلب الاصيل
 منهما أجيب مطلقاً كما قاله الامام والعزالي وأتفق به والد الشارح (قوله نعم لو اطرده عرف بتبعيته
 لبلاد الخ) عبارة التحفة نعم ان اطرده عرف بتبعيته لبلاد لبلاد في توليته دخلت تبعاً لها فاعل في
 عبارة الشارح سقطا

* (فصل في ما يقتضي انزال القاضي) * (قوله بغفلة او نسيان) قال في التحفة
 بحيث اذا نسيه لا يتنبه اه وظاهر صنيعة ان هذا لا يشترط في غفلة المجتهد ووجه ظاهر
 ادأصل الغفلة محل الاجتهاد كما لم يمار به يندفع توقف الشهاب سم (قوله لم يعلم

موليه بفسقه الاصلى او لرائد) لا يخفى ما فى هذه العبارة اذ لا يتأقى التفصيل فى الفسق
الطارى او الزائد بعد التولية بين علم المولى به حال التولية وعدم علمه لعدم وجوده اذ ذاك
فليتأمل ثم رأيت عبارة فيما كتبه على شرح الروض نصم او يظهر لى ان يقال ان كان ما طرأ
عليه لو علم به مسـ تنبيه لم يعزله بسببه فهو باق على ولايته والا فلا (قوله والاصح ان لذلك
كالوكيل) محله ان لم يتعين للقضاء كما صرح به ابن حجر (قوله بالعزل) اى بعزل القاضى (قوله
خلاف الملقين) يعنى فى صورة انعكس والا فالملق يقضى قائل فى صورة الطرد بما قاله الشارح
(قوله لان القضاء علامه بالعزل) قضيته انه لو قرأه انسان فى نفسه ولو فى غير مجلس القاضى
ثم اعلم بما فيه انه ينعزل وانه لو قرئ عليه ولم يفهم معناه لكونه اجماعا او الكتاب بالعربية
او عكسه انه لا ينعزل - قى يخبر به انسان لم يراجع ثم رأيت والى الشارح صرح بعدم انعزاله
فى الاولى (قوله لاجميع الكتاب) يعنى فانه لا تشترط قراءته فى العبارة مسامحة (قوله غير
قاضى ضرورة) دخل فى قاضى الضرورة الصبي والمرأة والقن والاعمى فاقتضى انه
لا ينعزل واحده منهم يموت السلطان اذ لم يكن ثم محتمد وهو غير مراد كما يعلم مما قدمه عن بحث
الملقى عند قول المصنف فان تعذر جميع هذه الشروط فولى سلطان له شوكه فاسقا أو مقلدا
نقد قضاؤه للضرورة (قوله كما مر) لم يرقى كلامه وهو تابع فى هذا لابن حجر الا ان ذلك ذكره
قبل (قوله من بيان مستنده) قدم هذا بما فيه (قوله قيد ولايته بذلك المجلس) ومنه كما هو
ظاهر نواب القاضى الاصيل فى مجلس حكمه فهم خارج مجلس الحكم المسمى بالحكمة
كمزولين (قوله نعم لو استخلف الخ) قدم هذا باختصار (قوله بعد وصوله) اى الخليفة
(قوله غيره) متعلق بالتوكيل (قوله فاندفع القول الخ) لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الاولوية
والايمام قائم وغاية ما ذكره انه تصحح اعبارة المصنف لادافع للايمام (قوله فاذا حضر وكيله)
لعلمه سقط لفظ أو قبل قوله وكيله اى فاذا حضر هو او وكيله (قوله متول) اى فى غير محل
ولايته كما يعلم مما يأتى آخر الفصل (قوله ويشترط السماع لدعوى عليه ما بينه) انظره مع
ما يأتى ان التزوير لا يثبت الا بالبينه (قوله وفيه ما مر) اى من ان محله فحين لم يظهر فسقه
وجوره الخ (قوله انه حكم بكذا) اى جورا (قوله بخلافه فى غير محلهما) اى الذى هو صورة
المتالمارة كما مر (قوله فتسمع عليه الدعوى) اى بالبور (قوله فما مر فى المعزول
محله فى غير هذا) مراد بذلك الجمع بين تصحيح المصنف هنا تخليف المعزول وتصحيحه فى الروضة
عدم تخليفه

(فصل فى آداب القضاء وغيرها) * (قوله يعنى لا بد ان أراد العمل بذلك الكتاب الخ) اى
والا فالمدار انما هو على الشهادة لا على الكتاب (قوله واذا قرئ بحضوره) اى المولى بكسر
اللام وعبارة الراعى وانه قرأ عليه اى الشاهد ان او يقرأه الامام عليهم او ان قرأه غير الامام
عليه - ما فالاحوط ان ينظر الشاهدان فيه انتهت فتقول الشارح فليعلم اى بالنظر فى الكتاب
(قوله لا يقرأ) اى القارئ (قوله بالرفع) قال ابن قاسم كانه احتزر عن الجزم بالعطف
على اى يكتب امكن ما المانع اه (قوله قبل دخوله) متعلق بيبعث (قوله وان ينادى)
معطوف على تسلمه او بعد تسلمه وبعد ما ناداه لىكن عبارة التحفة بعد ان يتسلم فالعطف

ففيها ظاهر (قوله لا حقال فهو رغم آخره) أي غريم هو محبوس له أيضا والأفلا وجه
 للمناداة على كل غرمانه وإن لم يكن محبوسا لهم كما هو ظاهر وعبرة الروض وغيره ظاهرة في
 ذلك (قوله حلقه) أي الحبوس (قوله وكل متصرف عن غيره) أي بولاية فليس المراد ما يشمل
 نحو الوكيل وعامل القراض كما لا يخفى (قوله أو صرفت) عبارة التحفة تصرفت (قوله
 إذا لا يكتفي بواحد) فيه تغليب بالنسبة للكاتب فعنه بالنسبة إليه أنه لا يجب الاقتصار على
 واحد (قوله ولا يرزق من خالص مال الإمام) استشكل بأن الرافعي رجع في الكلام على
 الرشوة جوازها واجب في شرح الروض بأن ما هنالك في المحتاج وما هنالك في غيره (قوله وإن كان
 شهوده) أي الزنا (قوله لم يظهر لا متناعه وجه) قد يقال أنه قد يكتفى شيئا مما وجب عليهما
 (قوله اشتراط انقضاء الشهادة) هو ظاهر في نقله كلام الخصم للقاضي إذا الشهادة تكون عنده
 أمافي نقله كلام القاضي للخصم نفسه وقفة لا تخفى (قوله أذهى شهادة) يعني يشترط فيها
 ما يشترط في الشهادة حتى يتأق الاستثناء (قوله وقد علم أنه لا يلزم من هذا الخ) انظر من ابن
 علم (قوله إذا لم يهياصرف ذلك) أي ابرة السجين والسجان (قوله بأن يكون على غاية من
 الحرمة) الضمير في يكون للقاضي بدليل ما بعده وحينئذ كان الاثنان ابدال الباء في بأن بالواو
 (قوله والحق بالحبس في ذلك) أي في الكراهة بدليل قوله آخر السوادة والأفلامعنى الكراهة
 (قوله أو سرور) في هذا العطف تساهل (قوله ولو قضى حال غضبه ونحوه نقد) تقدم هذا
 (قوله المعلوم بنص) أي ولو نص إمامه إذا كان مقدرا كما هو ظاهر فليراجع (قوله وفي معنى
 البيع والشراء السلم الخ) تقدم ما يغني عن هذا في حل المتن (قوله أو تصدق عليه) سيأتي في
 هذا كلام السبكي وغيره (قوله لا يمنع من الحكم عليه) هلا قيل بمثل هذا فيما صرف في
 معاملته (قوله وأعلم أن محل ما صرف من كونه اقل انما الخ) في العبارة خلل وعبارة التحفة
 * (تنبيه) محل قولنا لكنه اقل انما إذا كان له رزق من بيت المال والا كان ذلك الحكم
 مما يصح الاستجار عليه وطلب أجرة مثل عمله فقط جاز له طلبها وأشد هذا عند كثير من الخ
 (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى أن هذا الجواب لا يدفع الأولوية انما هو نصيح العبارة
 (قوله ونخصه في تفسيره الخ) عبارة تفسيره أن لم يكن المتصدق عارفا بأنه القاضي ولا القاضي
 عارفا بعينه فلا شك في الجواز انتهت (قوله وإن كان وصيها عليه قبل القضاء) أي خلافا لابن
 الرفعة في هذه الغاية وستأتي الإشارة للفرق بين هذا وبين وقف هو ناظره قبل الولاية بأن هذا
 متبرع بخلاف ذلك ومن ثم لو كان متبرعا أيضا صح منه كما يأتي (قوله شرط نظره لقاض هو
 بصفته) قال الشهاب بن قاسم يخرج ما لو شرط النظر له بخصوصه قال ويناسبه قول الأذري
 الآتي ووقف نظره قبل الولاية ٥١ (قوله على ما فصله الأذري) عبارة الأذري هل
 يحكم بجهة وقف كان ناظرها الخاص قبل الولاية ولمدرسة هو مدرستها وما أشبه ذلك والظاهر
 تفقهه لا نقله لا المنع أذهوا الخصم وحاكم لنفسه وشريكه فإن كان متبرعا بالنظر فكولي المقيم
 انتهت بقوله أذهوا الخصم تعليل المسئلة النظر وقوله وحاكم لنفسه وشريكه تعليل المسئلة
 التدريس (قوله فيكون كالوصي) أي فينفذ حكمه وإن كان مدرسا أو ناظرا قبل القضاء
 (قوله ورد بعضهم الأول) أي افتاء العلم البلقيني وعبارة التحفة بعد الحل المار فيها وهذا

قوله أنه لا يجب نسخة
 المؤلف إذا لا يجب تأمل

قوله شرط نظره في شخصه
 المؤلف ناظره تأمل

اولى من رتبة بعضهم لكلام العلم بان القاضى الخ واعلم ان ٥- هذا الرد يشير لتفصيل الاذرى
 لا يخالفه خلافا لما يوهى به كلام الشارح كالتحفة لانه انما رد افتاء العلم فيما اذا ثبت النظر
 للقاضى بوصف القضاء بدليل قوله لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانعزاله فهذا الرد
 موافق للعلم على المنع فيما القاضى ناظر عليه قبل الولاية واعلم ايضا انه قد يقال بالفرق بين مسئلة
 الاذرى ومسئلة العلم بان القاضى فى مسئلة العلم حاكم بفعل نفسه او بفعل ماذونه وهو الايجاب
 بخلافه فى مسئلة الاذرى وقد نقل الاذرى نفسه قريلا ما مر عنه عن شريح الرويانى فى مسئلة
 الوصى الفرق بين مالو حكم القاضى الوصى للطفل مثلابدين كان لا يبه فيصح وبين مالو حكم له
 بدين ثبت بعامليته فلا يصح فتأمل (قوله فالتهمة فى حقه) اى الوصى اقوى اى ومع ذلك
 صحت حكمه فالقاضى المذكور اولى (قوله لمن ورث موصى بمنفعته الخ) اى لقاض
 ورث عبد موصى بمنفعته لا تجوز ان يحكم بالكسب فوصى بمنفعته الذى هو وصف او وصف
 محذوف كما تقرره عموم لورث (قوله والشهادة على الشهادة) عبارة التحفة والشهادة على
 شهادته (قوله كاستناعه) اى الحكم (قوله الذى هو الازام النفسانى) اخذ ابن عبد
 السلام من تفسير الحكم به - هذا انه اذا حكم فى نفسه فى مختلف فيه لم يتاثر بنقض الخالف قال
 الشهاب بن حجر وظاهره انه بعد حكم الخالف يقبل ادعاء ذلك الحكم لانه لا يعلم الا من جهته
 قال وفيه نظروا الذى يتجه انه ان كان اشهد به قبل حكم الخالف لم يعتد بحكم الخالف والاعتد
 به اه قال شهاب موافق لابن عبد السلام فى تاثير الحكم النفسانى فى رفعه الخلاف لانه انما نظر
 فى كلامه من جهة قبول قول القاضى حكمته فى نفسه من غير اشهاد (قوله حكم عليه)
 اى وان وجد فيها ريبه ليس اهم مستند خلافا لابي حنيفة كذا فى التحفة (قوله لم يكن حكما) اى
 فلا يرفع الخلاف (قوله كوقف فلان) هو بصيغة الفعل الماضى (قوله ويجوز تنفيذ
 الحكم) قال فى التحفة وفائدته تاكيد حكم الاول (قوله ليس بحكم من المنفذ) اى واهذا
 لم يشترط فيه تقدم دعوى (قوله الا ان وجدت فيه شروط الحكم) اى بان يتقدمه دعوى
 وطالب من الخصم وغير ذلك من المعبارات (قوله ان الحكم به) اى بالصفة (قوله فيما باطن
 الامر فيه خلاف ظاهره) اى بان لم يكن انشاء بان كان امضا لما قامت به الحجة (قوله ألحن
 بحجته) اى ابلغ واعلم (قوله اما ما باطن الامر فيه كظاهره) اى بان كان انشاء كالتسليط
 على الشفعة الا ترى (قوله ثانيا فان لم يكن فى محل اختلاف المجتهدين) لاجابة اليه لانه
 المقسم (قوله وان استفاده) اى العلم (قوله أبرأ مدينه) ومثله بالاولى ما اذا اقزانه لادين له
 عليه كما لا يخفى وقد اخذ منه شيخنا فى حادثة كاهافى حواشيه (قوله فاخبر بذلك) لعله مثال
 (قوله رافع له) قال شيخنا فى حواشيه لعل المراد انه متضمن للاعتراف من المدين بعدم صحة
 البراءة او بمعنى ان دينه ثابت على اى نظيره بان تجدد بعد البراءة مثله والا فالبراءة بعد وقوعها
 لا ترتفع اه (قوله حتى لو قال) يعنى مطلق قاض فى اى حكم كان كما مر (قوله نعم من ظهر منه
 فى مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعززه) ظاهريه سياقه ان هذا فى المجتهد ايضا والظاهر انه غير
 مراد (قوله وكما اذا ظهر) اى موجب الحد (قوله ولم يرجع عنه) لكن الحكم هنا ليس
 بالعلم كما مر نظيره قريبا (قوله فى المتن او شهدت به هذا) اى تحملت الشهادة عليه كما لا يخفى

* (قصل في التسوية وما يتبعها) * (قوله بان يقربهما اليه على السواء) عبارة
 التحفة بان يكون قربهما اليه فيه على السواء أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره أو بين يديه
 انتهت ومراده بقوله كالشارح أو بين يديه ان يكونا بين يديه جميعا وان كان خلاف الظاهر
 لكن صدر عبارته أصوب من عبارة الشارح كما يعلم بتأملها (قوله وسائر أنواع الاكرام)
 معطوف على ما في المتن (قوله كما هي القاعدة الا كثرية) لا موقع له ذاهب بتعبيره يصدق
 بل يفيد خلاف المراد فالصواب حذفه وانما يحتاج اليه من لم يعبر به يصدق كشرح الروض
 (قوله او حكما) اي بان نكل وحلف المدعي المين المردودة كما ذكره ابن قاسم لكن هذا كله
 خلاف ظاهر المتن لان الحلف المذكيور بعد النكول من تفاريع الانكار الآتي الذي جعله
 المصنف قسم الاقرار فليس مراد المصنف الا الاقرار الحقيقي فتأمل (قوله من غير حكم) قال
 الشهاب بن قاسم ينبغي ان المراد من غير حاجة للحكم والا فالوجه جواز الحكم قال لا يقال لافائدة
 له لا يمنع ذلك بل من فوائده انه قد يختلف العلماء في موجب الاقرار وفي الحكم دفع المخالف عن
 الحكم بنفي ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان الاختلاف ثم في نفس
 الاقرار وكلامنا في الاختلاف في بعض مواجبه اهـ وكان ينبغي أن يقول بدل قوله والا فالوجه
 جواز الحكم والا فالوجه ثبوت الحاجة للحكم كما لا يخفى (قوله وله الدفع) يعني دفع المال
 (قوله نعم لو كان متصرفا عن غيره) الضمير في كان للمدعي (قوله ونوزع فيه بان المطالبة
 متعلقة بالمدعي) فيه ان المدعي عليه قد يطلب القاضي الاصيل مثلا وقد مر أنه يجب (قوله
 وان قال هؤلاء آخرون جهاتهم أو نسيتهم) قضية أنه لو لم يقل ذلك لم يقبلوا وقد يقال هلا قبلوا
 وان لم يقل ذلك لاحتمال الجهل والنسيان نظير ما مر (قوله أما الكافر) كأنه توهم انه قدم
 التقييم بالمسلم كالتحفة في مخرج المتن حتى أخذ هذا محترزا له أو انه قد بد به واسقطته الكتبة
 (قوله بان يتضرروا بالتأخير عن وفقاتهم) الظاهر انه ليس بقيد بل مجرد الاستيفاء كاف
 (قوله لدفع الضرر عنهم) هذا تعليل للمساخر خاصة (قوله الا بدعوى واحدة) ترد
 الاذرى في أن المراد بالدعوى فصاها أو مجرد معاها واستقرب أنه اذا كان يلزم على فصاها
 تأخير كان توقف على احضارينة او نحو ذلك أنه بسمع غيرها في مدة احضار نحو البينة (قوله
 وله أن يعين من يكتب) بمعنى انه يعين على الناس ان يكتبوا عنده ويعينه هم من الكتب عند
 غيره بدليل ما بعده وبدليل اراده بعد قول المصنف ويحرم اتخاذ شهود الخ فهو من محترزات
 المتن فكأنه قال خرج بالشهود الكتبة فلا يحرم اتخاذهم الا بقيد اما اتخاذ الكاتب من غير
 تعيين فانه مندوب كما مر في المتن اول الباب (قوله لم يعمل بعلمه) اي في التعديل بدليل العلة
 أما الجرح فيعمل بعلمه فيه لانه أبلغ كما هو ظاهر (قوله ويجب مدع طالب الحيولة) هذا
 اذا كان المدعي به عينا للاحق فيم الله تعالى اموالو كان كذلك كما اذا كان المدعي به عتقا وطلاقا
 فلاقاضي الحيولة بين العبد وسيد و بين الزوجين مطلقا بل طالب بل يجب في الطلاق وكذا في
 العتق اذا كان المدعي عتقا أمة فان كان عبدا فانه يجب بطالبه وأما اذا كان المدعي به ديننا
 فلا يستوفيه قبل التزكية وان طلب المدعي هذا في ما في شرح البهجة لشيخ الاسلام وفي
 العباب بعض مخالفة له فليراجع (قوله لو تصرف واحد منهم لم يتخذ) اي في الظاهر كما صرح به

في التهمة (قوله او حبس قبل الحكم) في الروض والعياب ما يخالف اطلاق هذا فليراجع
 (قوله في المتن ويبحث به منيكا) الحكمة في هذا البعث ان المطلوب من القاضي اخفاء المزكين
 ما يمكن له لا بجهته (قوله لانهم يجهلون) اي من المزكين لموافق ما يأتي (قوله ثم هذا المزكي)
 اي المذكور في قول المصنف ثم يشافيه المزكي كما أشار اليه به هذا الذي هو للاشارة للقريب
 فالمراد به المبعوث اليه وهو غير المزكي المذكور او لا وصرح به هذا الاذري وصرح به قول
 المصنف بعد وقبل تسكني كتابته وميراد الشارح بقوله ان كان شاهداً اصل اي بان كان هو المختبر
 لحال الشهود بصحبة أو جوار أو غيرهما مما يأتي وقوله والا اي بان لم يقف على أحوال الشهود الا
 باخبار فهو جبراً ثم لا ينافي ما تقره قول الشارح اي المزكي سواء كان صاحب المسئلة أم
 المرسل اليه عقب قول المصنف وشرطه لانه للاشارة الى الخلاف في أن الحكم بقول المزكين
 أو المسؤولين من الجيران ونحوهم كما أشار اليه الاذري وقد قرر الشهاب بن قاسم هذا المقام على
 غير هذا الوجه وبوافة ظاهر شرح المنهج فليجروا ويراجع ما في حاشية الزياي (قوله المرسل
 اليه) صوابه المرسل اليه لان اسم المفعول من غير الثلاثي لا يكون الا كذلك (قوله فانه تفصيل
 لا اطلاق) قال ابن قاسم قد يقال انما يكون تفصيلاً لا اطلاقاً اذا صرح بما يتحقق به الصلاح
 مع انه لم يصرح به (قوله ومع معرفته خبره الخ) الصواب حذف لفظ معرفته فخرته في المتن مجرور
 عطفاً على معرفته (قوله في المتن لصحبة أو جواراً ومعاملة) اي أو شدة فحص وهذا هو الذي
 يتأق في المزكين المتصويين من جهة الحكم غالباً (قوله وعلم مما تقره) انظر ما مراده بما تقره
 وفي التهمة عقب قول المصنف أو معاملة مانصة قديمة ثم قال أما غير القديمة من هذه الثلاثة
 كان عرفه في أحدهما من نحو شهرين فلا يكتفي (قوله عدم الاكتفاء بعرفه الاوصاف الثلاثة)
 صوابه عدم الاكتفاء في هذه الاوصاف الثلاثة بمدة قديمة (قوله ويغني عن خبره ذلك)
 في هذه العبارة قلاقة والاولى حذف لفظ خبره (قوله كما يأتي) الذي يأتي خلاف هذا وانه
 لا يجب التوقف كما سيأتي التنبيه عليه وفي حاشية الشيخ ان في بعض النسخ هنا بدل لفظ
 يجب يندب وهو الذي يوافق ما يأتي (قوله أما سبب العدة فلا يحتاج لذكره) هذا مكرر
 مع قوله فيما مر بخلاف سبب التعديل لا يقال ان معنى ذلك بخلاف سبب التعديل فانه ليس
 مختلفاً فيه لانا قول هذا خلاف الواقع كما لا يخفى (قوله أو السماع لنحو قدفه) المصدر مضاف
 افتاء له (قوله لا شرط بضمي مدة الاستبراء) اي وذكراً أصلح يفيد ذلك اي باعتبار مقصود
 المصنف (قوله يظهر له) في نسخة بدل هذا يجب حله

(باب القضاء على الغائب)

(قوله ولما كنه) اي بعد حضوره (قوله وليس له سؤال القاضي) قيده في التهمة بالقاضي
 الاهل وأسقطه الشارح لعله قصداً فليراجع (قوله واعترضه) اي الدليل ايضاً (قوله
 واتفاقهم على سماع البيعة عليه) اي بعد سماع الدعوى عليه في حضوره كما هو ظاهر (قوله
 وان اعترضه) اي اعترض اشتراط علم القاضي بالبيعة كما هو صريح السياق لكن الواقع
 ان البلقيني انما نازع في اشتراط علم المدعي بما يل وفي وجودها حينئذ من أصلها كما يعلم من
 حواشي والمد الشارح (قوله او تحملها) هو بالرفع اي أو حدث تحمها واصل صورته أن

تسمع اقرار الغائب بعد وقوع الدعوى (قوله وهو الاوجه) انظر هل هو راجع لاعتراض
البليغي او لما قبله فان كان راجعا لاعتراض البليغي فكان ينبغي حذف لفظ ان من قوله وان
اعترضه الخ (قوله وانه يلزمه تسليمه الخ) صريح هذا مع قوله فيما مر مع زيادة شروط أخرى الخ
ان ذكر لزوم التسليم والمطالبة من الزائد على الشروط الاتية وليس كذلك (قوله اوليكتب
بها) انظر هو معطوف على ماذا (قوله في المتن وانه لا يلزم القاضي نصب مضر) هو معطوف
على الجزاء مع قطع النظر عن الشرط وانظر هل مثل ذلك سائغ (قوله نعم يستحب نصبه)
انظر مع الهة قبله (قوله وظاهر كما قاله البليغي ان هذا) اي ما في المتن (قوله مطلقا وبالنسبة
للغائب) ظاهرا انه يكتفى منه بأحد هذين والظاهر انه كذلك لتلازمهما كما يعلم بالتأمل
(قوله يمكن رد بيان العبرة الخ) بعبارة التحفة وفيه نظر لان العبرة الخ وهي أولى من عبارة
الشارح كما لا يخفى (قوله وشهدت البيئنة حسبة) انظر ما وجه كونها حسبة مع ان القرض
وجود الدعوى ويمكن تصويره بان تشهد البيئنة بعد الدعوى من غير طلب وان كان الامر غير
محتاج الى ذلك على ان كلام ابن الصلاح الذي نقله الاذرى وقاس عليه ما يأتي ليس فيه ذكر
الدعوى (قوله أو بالقراردية) كذا في بعض النسخ تبعا للتحفة كغيرها وهو ساقط في بعضها
وذكر الشهاب بن قاسم انه استشكله مع ما مر من ان ذكر الاقرار مانع من صحة الدعوى على
الغائب وانه بحث في ذلك مع الشارح فضرب عليه في شرحه بعد ان أثبتته وأقول لا إشكال لان
المانع من مماع الدعوى ذكر أنه مقر في الحال وهو غير ذكر اقراره بالبيع بل وان انه أقر للبيئنة
ثم أنكره الآن (قوله لم يتوقف الحكم بما ادعى به وكيله) اي على غائب وقوله على خلاف اي من
الموكل على انه لا حاجة الى هذا لانه عين المتن الاتي (قوله في المتن ولو ادعى وكيل) اي وكيل غائب
على انه كذلك في المتن الذي شرح عليه العلامة ابن حجر (قوله في مسافة يحكم عليه فيها) اي
والموكل كذلك كما مر آنفا (قوله لا قراره) اي ولو ضمنا (قوله في المسئلة الاتية) اي عقب
هذه والجامع بين المسئلتين توجه اليين على الطفل وان كانت هنا الدفع ما ادعاه المدهى عليه من
المسقط وفي المسئلة الاتية للاستظهار (قوله او على أحدهما او غائب) اي ولو ادعى قيم صبي
أو مجنون على صبي أو مجنون او على غائب (قوله او ميت) لعله لا وارث له خاص أو مامن له وارث
خاص فظاهرا أن وارثه هو المطالب كولي نحو الصبي ولهذا لم يترك نحو الصبي هنا (قوله كما شمله
كلام المصنف) يقال عليه فكان اللائق أن لا يعطفه على ما في كلام المصنف بل يجعله غاية
فيه (قوله أولي يحكم) هذا لا ينسجم معه تفصيل المتن الاتي الذي من جملة أنها الحكم تأمل
(قوله ثبت بها الحق) الاولى حذفه اذ لا يثبت الا بعد التعديل وليس هو في التحفة (قوله
ونخرج به اعلمه) اي قبل أن يحكم به كما يعلم على ما في (قوله ويؤيده قول المصنف الخ) وجه
التأييد قبول مجرد قوله (قوله ومحملة اذا كان نسقه قبل عمل المكتوب اليه) قد يقال ان
هذا صورة المسئلة فلا حاجة اليه (قوله ليذكر الشاهد الحال) انظر ما موقع هذا هنا مع ان
الذي يذكر به الشاهد الحال هي النسخة الثانية كما يأتي في كلامه (قوله وقيل المراد بضمه
ان يقرأ الخ) عبارة التحفة وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة وظاهرا أن المراد بضمه جعل
نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يصفى بذلك ويلزم به المكتوب اليه حينئذ وعلى هذا يحمل

ما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يرسل كبه غير محتومة فامتنع بعضهم من قبولها الا محتومة
فالتحسنا ونقش عليه محمد رسول الله وبن له ذ كر نقش خاتمه الذي يختم به في الكتاب وان
ثبت اسم نفسه واسم المكتوب اليه في باطنه وعنوانه وقبل ختمه يقرأه هو أو غيره بحضوره الخ
نقوله وقبل ختمه هو بالباء الموحدة بعد ألقاف كما لا يخفى فكان الشارح ظن أنه بالباء المثناة
من تحت وأنه قول مقابل لما مر فغير عنه بما ذكره مع أنه لم يقدم ذكر المقابل وإنما سقت عبارة
الصفحة برمتها لزيادة الفائدة (قوله في المتن ان هذا المكتوب الخ) يجوز أن يكون هذا اسم ان
والمكتوب بدل منه واسمه ونسبه خبران فالأشارة للمكتوب ويجوز أن يكون هذا اسم ان
والمكتوب مبتدأ واسمه خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر خبران فالأشارة للشخص المشهود
عليه لكن قد يقال ان الأول هو المراد هنا لينأى للمشتبه ودعي عليه انكار كونه المحكوم عليه
والنظر في أن هنالك مشاركة أول الذي ذكره المصنف بعد بخلافه على الاعراب الثاني فانهم
شهدوا على عينه بأنه هو الذي كتب اسمه ونسبه فلا نظر لانكاره كما لا يخفى وقد اقتصر الشيخ في
حواشيه على الاعراب الثاني وقد عات ما فيه فتأمل (قوله وقد عاصره وأمكن معاملة له)
صرح هذا السياق ان ضمير عاصره ومعاملة للمدعي عليه وظاهر أنه لا معنى له وان المدا
انما هو على معاصرة المدعي ومعاملة ليصح ما قاله المدعي عليه فالضمير ان للمدعي كما هو صريح
عبارة شرح الروض وكذا يقال في ضمير يعاصره السابق والضمائر التامة (قوله ولو عرفنا)
هو غاية في قاضي بلا الغائب كما نصح به عبارة الصفحة لكن في هذه الغاية وقفة مع تعبير
المتن بالقاضي الآن يقال المراد القاضي بالمعنى اللغوي فتأمل (قوله في المتن خلاف القضاء
بعله) عبارة المنهج فهو قضاء بعله انتهت وحينئذ يأتى فيه ما مر في القضاء بالعالم (قوله اليها)
انظر ما موقعه (قوله والحكم بالعالم) اعلم ان هنا سعة طائفي النسخ وعبارة الصفحة والحكم
بالعالم قال بعضهم الاصح ان له نقلا وان لم يبينه وفيه نظر لاختلاف العلماء فيه كالذي قبله انتهت
وفيما نظره في الصفحة نظر ظاهر للفرق الواضح بين الحكم الذي قدم وارتفع به الخلاف وبين
مجرد الثبوت اللهم الا أن يكون المخالف لا يراه حكما معتدا به بحيث يجوز له نقضه فليراجع
(قوله ولا حاجة في هذا) أي فيما اذا كان الانهاء بمجرد سماع البيعة

(فصل في غيبة المحكوم به) (قوله واهذا أدخله في الترجمة) أي في باب القضاء
على الغائب وقد كتب الشهاب بن قاسم على هذا ما لفظه يتأمل فإشارته الى التوقف في هذا
الكلام (قوله غير صحيح) كان الظاهر غير صحيحة (قوله بما ذكر) شمل العقار فيقتضي
أنه قد لا يؤمن اشتباهه وعبارة الصفحة كغير المعروف من نحو العبيد والدواب فتفيد ان العقار
لا يكون الامامون الاشتباه أي اما بالاشهرة واما بالحدود كما مر (قوله على عينها) الأولى
حذفه (قوله محمول على عين حاضرة بالبدل الخ) تبع هذا الشهاب ابن حجر لكن سياقنا في
الدعوى أنه لا بد من ذكر القيمة في العين المتقومة الحاضرة أيضا وسياقنا ان الممول عليه ما ذكره
هنا (قوله او يبد غيره) اعل المراد أنها يبد غيره وهي للمدعي عليه (قوله ملبا) توقف ابن
قاسم في اشتراط هذا قال الآن يراد به ما يتأق معه السفر (قوله والقاضي لا يعرف الخ)
ليس هذا من كلام المطلب بل هو من كلام الشارح تقييد المستثنى (قوله ولا يشهدون هنا
بصفة لعدم الحاجة) هذا في مسألة المتن مع أنه سياتى في قول المصنف ولا تسع شهادة بصفة

فالاتى الضرب على هذا (قوله فان قال الشهود انما تعرف الخ) راجع لقوله اما غيبة
الذى لم يشتر (قوله وفي ثقل ومثبت الخ) لاحاجة اليه لانه عين ما قبله (قوله واما ما يعرفه
القاضي) هذا مفهوم قوله المار والقاضي لا يعرف عنها الخ فهو فيما يسهل احضاره (قوله
وان غابت عن الشهود) لا يخفى أنه ينبغي تقييد هذا بغير المثليات اما هي فلا خفاء انها لاتأتى
الشهادة على عينها اذا احتاج الامر اليه الامع الملازمة المذكورة اذ هي بمجرد غيبتها عن
الشهود قبحهم عليهم لعدم شئ يميزها (قوله في بيت المال) اي بحاجتنا بدليل عطف القرض
عليه فليراجع (قوله او كان الصلاح في بيعه) شمل نحو زيادة الربح والظاهر انه غير مراد
* (فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته) * (قوله لسهولة احضار القريب) اي
الذى في ولايته كما يعلم مما يأتى (قوله كما) الذى مر انما هو اذا أبطل الدين بعد حضوره
خلافا للرويانى (قوله ولو بان ان لادين الخ) قد قدم هذا ونبه على مخالفة الرويانى فيه (قوله
هذا كله حيث كان في ولاية الحاكم الخ) الظاهر ان هذا لا محمل له هنا وان محله انما هو بعد
قول المصنف الاتى ومن بقريية كحاضر الخ على انه لا حاجة الى ذكر هذا أصلا ولا الى نسبته
الى الماوردى لانه عين قول المصنف الاتى أو غائب في غير محل ولايته فليس له احضاره فتأمل
(قوله جعل الاخرى في حكم التناكل الخ) هذا خاص بالمتواري والمتعزز بخلاف المحبوس
الذى زاده الشارح (قوله لم يصح) الا صوب حذفه (قوله فيعترف المدعى عليه) لعل
المراد باعتدافه ما علم مما مر أن يقول كان له على ألف مثلا او نحو ذلك (قوله اي لم يلزمه) اي
القاضي (قوله اي طلب منه احضاره) هذا التفسير يدل على ان نائب فاعل استعدى في المتن
القاضي لا الجار والمجرور (قوله لكن ذهب الولي العراقي الى ان الاجرة) اي أجرة العون
(قوله وقد مر أنه متى وكل الخ) لم يمر هذا وانما الذى مر ان الاجير يؤمر بالتوكيل (قوله
من اعدار الجماعة) شمل نحو اكل ذى وبيع كربه والظاهر انه غير مراد بعبارة الرافعى والعذر
كل مرض وحبس الظالم والخوف منه وقيد غيره المرض الذى يعذربه بان يكون بحيث يسوغ
بمثله شهادة الفرع (قوله بخلاف الختم) الظاهر أن المراد انه لا يؤدى الى نقص (قوله
ولا يسرداره اذا كان بأويم اغيره الخ) قال الاذرى وينجبه هنا بعد الانذار الهجيم دون الختم
(قوله ولا يخرج الغير) اي ايس للقاضي اخراج غيره منها كأهله وأولاده كما صرح به الاذرى
(قوله أو ادعى على غائب الخ) لعل الشارح انما قد رلفظ ادعى دون استعدى وان كان خلاف
ظاهر ما مر لاجل قول المصنف الاتى بل يسمع بينه ويكتب اليه الخ اذ هذا لا يكون الا بعد
الدوى ولا يكون بمجرد الاستعداد (قوله كما علم مما مر) اي فى كلام المصنف أول الفصل
اذ هذا مفهومه لانه لما ذكر هناك ما فوق مسافة العدوى علم منه ضابط مسافة العدوى
(قوله ويغلف عليها) اي اذا اقتضى الحال التغليف كما فى شرح الروض (قوله وافهم
كلامه ان كوثها) اي المرأة

* (باب القسمة) *

(قوله الا ان كان لهم في ذلك غبطة) محمله ان لم يطلب الشركاء القسمة والاوجب وان لم يكن
فيها غبطة فسير الكمالين كافي بالهبة (قوله وان غاب أحدهم) انظر هل يرجع هذا الى

مسئلة المتن (قوله من المتماثل) هو راجع لما قبل كلام القفال ايضا اذ غير المتماثل يمنع فيه ولو باذن الشريك (قوله وما قبض من المشترك مشترك) هذا في نحو الارث خاصة كما نهوا عليه وهو لا يختص بما اذا كان الشريك غائبا بل يجري ايضا فيها اذا كان حاضرا فمحط الاستدراك الا في أنه اذا كان الشريك حاضرا لا يجوز له الاستقلال بالقبض بخلاف ما اذا كان غائبا فان له الاستقلال بالقبض مشترك في المسئلةين فقد نقل الشهاب بن قاسم عن شرح الروض في مسئلة الغيبة في الباب الرابع من أبواب الشهادة ان الغائب اذا حضر بشارته الحاضر فمما قبضه ويراجع ما مر آخر باب الشركة وما سياتي في الشهادات عند قول المصنف ولو اذنت ورثة مالا مورثهم الخ (قوله له منه حصه) هو حمله من مبتدأ وخبر وصف المدعى وليس قوله حصه فاعلا ثبت (قوله لان قسمته تلزم بنفس قوله) في الحقة قبل هذا مانعه لانه كما تم ثم قال لان قسمته الخ فقوله لان قسمته الخ تعليل لكونه حاكما فاعله سقط من نسخ الشارح (قوله أو منع الاخذ منه) لعل منع مبنى للمفعول ونائب فاعله ضمير القسم (قوله فيه مال) لا يخفى ان ذكر هذا عقب المتن يفيد قصر المتن عليه فيكون قوله أو كان ثم ما هو أهم الخ قد رازا نداعلى مفاد المتن فتفوت النكتة التي لا جها حذف المصنف هذا القيد فكان المناسب غير هذا الحل (قوله ولا ينصب حينئذ) اي حين اذ لم يكن بيت مال كما يصرح بذلك صنيع الحقة (قوله اما مرتبا) بان استأجره واسدلا فراز حصته ثم آخر كذلك وهكذا كما صورته الزيادة (قوله على حسب الحصص مطلقا) اي سواء اسمى كل قدرا أم لا فالاطلاق في مقابلة تفصيل المتن ومعلوم مما مر انه في قسمة التعديل يكون على حسب الحصص الحادثة لا الاصلية ويعلم هذا من التعليل المار ايضا (قوله لان العمل في النصيب القليل كهو في الكثير) لا يخفى مصادمة هذا التعليل المار وقد علل الجلال هنا بقوله لان العمل يقع لهم جميعا (قوله لان الجامع مذكور) اي كما يؤت اي وقد نظره هنا الى جهة تذكيره (قوله لان شرط المبيع الاتفاق به حالا) انظره مع ما مر من جواز نحو البيع الصغير (قوله وكذا عكسه) اي قسمة البناء او الغرس (قوله لكن يغرم بدل ما استوفاه) كان الاولى هنا الاظهار اي يغرم المستوفى بدل ما استوفاه (قوله كما لو غابوا كلهم او بعضهم) يتأمل (قوله ان رآه مصلحة) لفظ مصلحة ساقط في بعض النسخ وكذا الباء في قوله بان لم يوجد (قوله وانه لو طلب كل منهم استجار حصته غيره) اي بان قال كل منهم أنا استأجر ما عدا حصتي (قوله فان كان ثم اجنبي قدم) انظر هل يشترط هنا أن يكون مثاهم (قوله فان تعذرا بجاره) هو قسم قوله اجبرهم الحاكم الخ (قوله ولم ير) اي كالمير في سنبله بخلاف نحو الشعر (قوله ان كتب اسم الشركاء) اي ان اراد ذلك (قوله ينظر القاسم) اي لا ينظر المخرج (قوله ومن يمدأ به هنا) اي في التسمية (قوله لانه لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء الخ) لا يخفى ان هذا انما كان يقتضى التعيين لا مجرد الاولوية على ان هذا المحذور منتف بالاحتراز الا في وعبارة شرح الروض لانه قد يخرج الجزء الرابع لصاحب النصف فيتنازعون في أنه يأخذ معه السهمين قبله او بعده (قوله قبل البناء او بعده الهدم) اي للدار الخاصة به مثلا ومراعاة هذا تصوير ارتفاعه بما يخرج له وان كان قليلا (قوله وقد نقل الامام عن الاصحاب انهم الخ) كان هذا مسئلة مستقلة وقد مررت ايضا (قوله

يمر كل منهما) حق العبارة كل منهم وكذا فيما يأتي (قوله في المتن فطلب جعل كل لواحد)
 أي على الأبهام بحسب ما تقتضيه القرعة كما لا يخفى (قوله ان كانت افرازا أو تعديلا) أي
 بخلاف ما اذا كانت ردًا اذ لا يجازيها (قوله الوجهان المتقدمان) لعل مراده المتقدمان
 في كراه العقب أي بالزمان والمكان وان اختلفت الكيفية في الثاني وعبارة الروض تقسم
 المنافع مهاباة مباوثة ومشاهدة ومسانهة وعلى أن يسكن أو يزرع هذا مكانا وهذا مكانا
 (قوله وما اقتضته عبارة الروضة وأصلها الخ) عبارة التحفة قبل وما اقتضته عبارة الروضة
 وأصلها والمحرر من رد الالف خطأ اه وصوابه غير مراد انتهت عبارة التحفة (قوله وما يمكن
 قسمه ردًا أو تعديلًا الخ) أي كما اذا كان بعض الأرض عامرا وبعضها خرابا أو بعضها ضيعا
 وبعضها اقويا وبعضها فيه شجر بلايتا وبعضها فيه بناء بلا شجر أو بعضها على مسيل ماء وبعضها
 ليس كذلك كما صور بذلك الماوردي وهو صريح في أن جميع صور التعديل يتأتى فيه الرد
 فليراجع (قوله والاشتراط اتفاقهما الخ) في هذه العبارة خلل وعبارة الماوردي وغيره
 اذا كانت الأرض مما تصح قسمه بالتعديل وبالرد فذكر أحدهما إلى التعديل والآخر إلى الرد
 فإن اجبرنا على قسمه بالتعديل أي كما هو المذهب أوجب الداعي إليها والوقوفنا على تراخيها
 بأحدهما (قوله وشبهة) أي للشريك الثالث كما اذا تقاسم شريكا حصصهما وتركا حصته
 مع أحدهما برضا كما صور به ذلك الأذري (قوله لان كلامهم مالماتقرد الخ) لم يجب عن
 اشكال القرعة (قوله فان صدر من اثنين) صادق بما اذا تعدد السبيل وبما اذا تعدد فانظره
 مع قول الشارح الآتي ان كلامه متدافع في ذلك (قوله وانه أطلق الخلاف) هنا سقط
 من النسخ وعبارة التحفة وانه أطلق الخلاف ومحل حيث ~~كم~~ واقاسمها فان تولاهما كم
 أو منصوبه جبر لم يعتبر الرضا قطعا ولونصبوا وكيلاعنهم اشترط رضاهم بعد القرعة قطعا
 وكذا لو اقتسموا بأنفسهم انتهت ولم يذكر هو ولا الشارح الجواب عن هذا (قوله وعبارة
 المحرر القسمة التي لا يجبر عليها) كذا في نسخ الشارح باثبات لا قبل يجبر والصواب حذفها
 (قوله غير ان دعواه أصرحية عبارة الأصل) صوابه اصرحية عبارة الكتاب على عبارة الأصل
 انه الذي قاله الجلال بحسب ما يظهر من عبارته ونصه او يجب ان المراد ما اتفق فيه الاجبار
 مما هو محل وهو أصرح في المراد مما في المحرر اه والظاهر ان هذا الذي فهمه الشارح من
 كلام الجلال المبني على ان مرجع الضمير فيه كلام المصنف ليس مراده اذ لا يسهه ذلك وانما
 مراده انما ذكره في بيان مراد المصنف أصرح مما في المحرر وان كان ما في المحرر أصرح مما
 في كلام المصنف فمرجع الضمير ما ذكره هو لا ما ذكره المصنف فتأمل * واعلم ان الشارح لم يذكر
 الجواب عن كون المصنف عبرا هنا بالاصح وفي الروضة بالصحيح وأجاب عنه في التحفة بان ذلك
 كثيرا ما يقع للمصنف ولا اعتراض عليه به لان منشاء الاجتهاد وهو يتغير (قوله ونخرج
 بقوله اجبار ما اذا كانت تعديلًا الخ) لا حاجة اليه لانه سيأتي في المتن على ان اطلاقه غير صحيح
 كما يعلم من المتن الآتي فتأمل (قوله رجاء أن يثبت حيفه) لعل المراد بثبوت باقراره لانه
 هو الذي يترتب عليه الغرم اذ لو ثبت بالبيينة نقضت القسمة فلا غرم ويدل على هذا نظيره بمسئلة
 القاضي (قوله واعلم انه قد علم مما قررناه سابقا ان القرعة الخ) عبارة التحفة قد يتوهم من

المتن ان القرعة شرط لصحة القسمة وليس مراداً (قوله وهي غير شاهد ويمين) عبارة ابن
المقرئ ويقبل شاهد وامرأتان لا شاهد ويمين لان اليمين شرعت لتردد عند النكول ولا مرد لها
انتمت

• (كتاب الشهادات) •

(قوله بلقظ خاص) اي على وجه خاص بأن تكون عند قاض بشرطه (قوله وأما خبر لا تقبل
شهادة أهل دين الخ) مراد به ما دفع ورود هذا الحديث الدال به هو مذهب على قبول شهادة كل أهل
دين على أهل دينهم (قوله ولا من فيه رق) الصواب حذف لفظ لاني هذا وفيما بعده لانه من جهة
الاضداد التي هي مدخول لا وليس معادل له (قوله كما يأتي) اي في الاصم والاعمى ومراد به هذا
الاعتذار عن عدم اشتراط السمع والبصر هنا (قوله فقد يحدف أو يغير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر
عند الحاكم) الظاهر لو كان فقيها موافقا للمذهب الحاكم هل تجوز له الشهادة بالمعنى وقضية هذا التعامل
نعم فليراجع (قوله ويجري ذلك) اي عدم التناقض فلورجع وشهد به بشهده الا تخربل (قوله
ولا يكتفى) لعل هذا فيما اذا شهد على انشاء الحكم بالثبوت لا على اقراره بذلك حيث يعتبر والافأى
فرق بين هذا وما قبله (قوله بخلاف ما لو شهدا كذلك في العقد) انظر ما مراد به (قوله محمول
تعامله المذكور على ما قررناه الخ) اي كانه له أمثله (قوله ولو شهد له واحد بالثبوت الخ) لعل
الدعوى بالغين تصح الشهادة بالاثبات الثاني ليراجع (قوله ولو أن شهد بالشاهد عدل) لعله دل
رواية اذا مدار على ما يغلب على الظن صدقه كما يعلم من قوله ان غلب على ظنه صدقه بل قياس
النظام ان القاطن كذلك فليراجع (قوله لزمه الاخبار به) انظر ما فائدة مع انه مؤخذ
باقراره وفي حاشية الشيخ ما لا يشق (قوله ولا يقدح في ذلك الخ) انظر ما وجه عدم القدح وما
في حاشية الشيخ يرد عليه ان الحد لا بد ان يكون جامعاً (قوله واعترض بشموله الاصرار على
صغيرة الآتى) انظر الشمول من أين (قوله فاذا غاب الاقول لم يؤثر والاردت شهادته) هذا
من مدخول الذي فكانه قال والاوجه انه لا يجري ذلك في الرواية والمخل به بحيث انه ان
غاب الاقول الخ ومقابل المتن انما هو الاضراب الآتى وهذا ظاهر وبه يدفع ما في حاشية
الشيخ (قوله وان لم يتكرر) هذا بحسب الظاهر قد ينافي ما سيأتي له استجابه من اعتبار
الاكثر من خاتم الرواية حتى يرد به الشهادة الا في نحو قبلة زوجته على الوجه الآتى الا ان
يقال ان الظاهر هو الاكثر والمنتى هنا هو تكرير الاكثر فالاصل حينئذ انه متى وجد الاكثر
انخرمت الرواية ووردت الشهادة وان لم يتكرر ذلك الاكثر سواء كان ذلك الاكثر معادلاً
لحاصل الرواية ام أقل فليتأمل ويراجع (قوله فالعطف صحيح) فيه ان القبول المسامح يبدع
صاحبه عدم صحة العطف وقوله ولا حاجة الى التأويل يتأمل ما المراد بالتأويل والذي مر
تقييد لا تأويل (قوله الكهنة) هي أوراق مزوقة بأنواع النقوش كما قاله الاذرى وعبارة
التهفة وهي أوراق فيها صور (قوله كالمعمد) قضيه انه يفسق باخراج الصلاة عن وقتها
مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ عميرة وغيره انه لا بد من تكرار ذلك وتوقف ابن قاسم في ضابط
التكرار (قوله في المتن فقامر) اي ذلك الشرط او المال كما به مما يأتي (قوله فهو محرم من
جهته) انظر مرجع الضمير بن (قوله بضم الحاء) وكذا بكسرهما كما ذكره الاذرى (قوله قال

المعنى فتسكتي الشهادة بهم ما مجردين (قوله وفارق ما مر في الخ) قد يقال انه لا حاجة
 لهذا الفرق لما مر ان شهادة الحسبة لا أثر لها في المال في مسألة الخلع أصلا والفرق يوهم
 تأثيرها فيه فتأمل (قوله من الصيانة) لعلمه من وطء الزوج بأن يراجع وعلى هذا فهو مختص
 بالرجعي (قوله والاستسلام) انظر ما معناه ومثله في الدميري وفي حاشية الشيخ ان معناه طلب
 الاسلام ثم الاسلام بعده ولا يخفى انه حيث ينبغي عنه ما قبله اذ لا دخل للطالب (قوله العامة)
 وصف للوقف والوصايا باعتبار افراد الوصايا (قوله واسترنا المصنف عن حق الاذى الخ)
 الاولى تأخير عن قول المصنف ~~وكتبت~~ النسب على الصحيح (قوله والثاني لالتعلق حق
 لا دى فيه) عبارة الجلال والثاني هو حق آذى وهي الصواب (قوله عند الاداء أو الحكم)
 لعل المراد فبان انهما كانا عند الاداء أو الحكم كذلك ومعنا ان في الثاني لا يتصور
 الاتيين الكفر فالطرف ليس متعلقا بيان فتأمل (قوله ولا ينافيه ما مر في النكاح) عبارة
 التحفة ومر في النكاح انه لو بان فسق الشاهد عند العقد لم يصح وهو غير ما هنا اذ المؤثر ثم ينونة
 ذلك عند التحمل الى أن قال فلا تكرر ولا مخالفة في حكاية الخلاف خلافا لما زعمهما (قوله
 وعود ولايته) لعل المراد ولاية الشهادة (قوله لكن الاصح أنه لا بد فيه) يعني فيما لا ينافيه
 (قوله من اشتراط الاستعانة) ينبغي حذف لفظ اشتراط وهو ساقط في بعض النسخ (قوله
 لبعض الحق فيه تعالى) في نسخة من الشرح لبعض القول واعلمها الصواب (قوله
 وان كان قد فقه بصورة الشهادة) انظر هذه الفاية فيما اذا كان صادقا في نفس الامر ومباثلة
 ذلك عند الحاكم مع ان الحد لا بد من اقامته والتوبة مدارها على ما في نفس الامر وكلام
 المصنف اعلمها فيما اذا أنى بمصيبة (قوله القذف باطل) لعلمه ساقط قبله لفظ بقوله (قوله وانها
 مساوية لعبارة أصله) يتأمل (قوله كالقولية أيضا) أي خلافا لما قد يوهمه المتن (قوله لا حاجة
 له) أي لقيد الحقيقة (قوله رد) الظاهر رد (قوله بأن فيه تسليم الاستحاج له) أي حيث
 قال شرطها الاخلاص والاخلاص مرادف للحيثية المذكورة (قوله وتصح من سكران) أي
 ان تأت منه الشروط التي منها الندم كما لا يخفى (قوله في المتن ان تعلقت) أي الظلامة بمعنى
 المصيبة ويصح رجوع الضمير للتوبة بمعنى موجب السكن عبارة الشارح ظاهرة في الاول (قوله
 بنيسة القرص وغرم بدله) هذا فيما اذا كانت الظلامة عينيا كما لا يخفى والافاض في الذمة
 لا يتعين الا بقبض جميع فاد اصر فيه في المصالح ثم ظهر المال لا يتبين ان الذمة مشغولة كما هو
 ظاهر وقوله بنيسة القرص لم أره في عبارة غيره وينبغي حذفه (قوله ولا يكون استيفاءه من يلا
 الخ) عبارة التحفة وليس استيفاءه نحو القود من الالام مصيبة الخ

* (فصل في بيان قدر لنصاب) * (قوله كذا قيل) جوابه ذكره قبيل قوله ويرد
 ليوافق ما في التحفة (قوله لو حكم بعدل وجب الصوم) أي لان الصوم من حقوقه تعالى
 فتقبل فيه شهادة الحسبة من غير تقدم دعوى (قوله ولو ذا الحجة) لوجه لاخذ هذا غاية في
 الشهر الذي تدر صومه ولعله سقط قبله لفظ بخلاف غير ذلك أي غير رمضان والشهر الذي تدر
 صومه فانه لا يثبت بواحد ولو ذا الحجة أي خلافا للوجه القائل بأنه يثبت به رمضان (قوله
 المتوقف على دعوى صحيحة) الصواب حذفه والافعال رمضان لا يتوقف على دعوى صحيحة

وقوله مراده به الحكم الحقيقي كاف في الجواب على انه قد يقال انه لا يرد شي من ذلك على
عبارة المصنف وانما يتجه وروده على من عبر بالثبوت لا بالحكم (قوله ولانه أقبح الفواحش)
هذا بالنسبة للزنا واللواط خاصة (قوله ويثبت بدون الاربعه سقوط الحضانه والعدالة)
انظر صورة الشهادة بذلك في الصفة (قوله في قوله تعالى فان لم يكونا رجلين) اي لانه نكرة في
سياق الشرط (قوله في تعريفه ارجلان) اي لما فيها من الولاية (قوله ووديعه ادعى مالهما
الح) اي فلا يقبل الا رجلان اي من الوديع اخذ من التعليل اما المالك في نفسه رجل
وامرأتان لانه يدعى محض المال (قوله والحال ان العين باقية) فلا قبل رجل وامرأتان اذا
كان المودع يطالب به بدل المنافع تطير ما صر في نحو الشركة (قوله دون الغصب والطلاق)
اي والسرقة (قوله والحق به قبول شاهد ويمين بالنسب) لعل الصورة ان الدعوى بالمال كما
هو سياق ما قبله (قوله لان جنس ذلك يطلع عليه الرجال) هو تعليل من جانب البغوى كما يعلم
من الدميري وفي بعض نسخ الشارح لا يطلع بزيادة لا قبل يطلع والصواب حذف هذه الكلمات
(قوله ولو في جرح على الفرج) هذه الغاية بالنسبة لقول المصنف ثبت بما سبق (قوله فاندفع
قول بعض الخنفية الح) قال الشهاب بن قاسم فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكورين
لا يحقق قوته لما استقر أنه يثبت فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فلا تأمل اهـ ولك ان تقول
ما ذكره الشارح كالشهاب بن هجر ايس هو تمام الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على
مقدمات أخرى تركها لانها معلومة وهي ان من المعلوم ان ذلك الخنفى منازعته انما هي مع
صاحب المذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وهو من تابع التابعين وبعده عادة ان يروى ما ذكر
عدد قليل عن هذا العدد من الصحابة بل الظاهر ان الراوى له عن الصحابة المذكورين عددا كثر
منهم من التابعين لما عرف بالاستقراء ان الخبر الواحد يرويه عن الصحابي الواحد عدد من
التابعين اتفقهم على تلقى الاحاديث وحفظها من الصحابة فالظاهر ان هذا الخبر المذكور
وصل الى الشافعي من عدد كثير من التابعين او غيرهم من المصدر الا قول بل الظاهر ان ما يبلغ نحو
البيهي عن هذا العدد من الصحابة مع تراخي زمنه عنهم يبلغ الشافعي عن عددا كثر منهم اقرب منه
زمنهم وبلا لانه المقررة في هذا العلم كغيره فتأمل (قوله لانه يمكنه الحلف) انظر متى يمكنه وبارة
الحلال لانه ترك الحلف فلا يعود اليه (قوله يعني ما فيه امن المالية) قال ابن قاسم قد يستغنى عن
هذا التأويل بل هو ان يريد المصنف ان الاستيلاء بمعنى مجموع ما فيه امن المالية ونفس الايلاء
ثبت لمجموع الحجة والاقراء فان عبارته صالحة لذلك اهـ ويجوز ان يكون اكتفى بذكر أحد
المتلازمين عن ذكر الآخر اعلم منه (قوله وفي ثبوت نسبته من المدعى الح) ظاهره انه من
تعلقات الاظهر وظاهره انه ليس كذلك (قوله وبه فارق ما قبله) اي من عدم حرية الولد اي
لانه انما قامت الحجة فيه على ملك الام وقد رتبنا عتقها عليه اذا جاء وقته باقراره تطير ما هذا واما
الولد ففضية الدعوى والحجة كونه حرا نسبيا وهما لا يثبتان بهذه الحجة ومن ثم لو ادعى في صورة
الاستيلاء انه استولاه في ملك ذي اليد ثم اشتراها مع الولد فيعتق الولد عليه واقام عليه حجة
نافذة قبلت وعتق لان العتق الآن يترتب على الملك الذي قامت به الحجة النافذة (قوله بعد
اثباتهم موته وارثهم منه وانحصارهم فيهم) اي بالبينه الكاملة او الاقرار أو اشارة بما ذكره من

هـ. هذه الثلاثة الى شروط دعوى الوارث الارث لكن يتأمل قوله وانحصارهم مع قوله قبل
او بعضهم (قوله لكن الحكم لا يتعدى لغة) يراد بالماضي (سبأني له في أوائل كتاب الدعوى
والبيانات عقب قول المصنف او عقدا ماليا كبيع ارضية كفي الاطلاق في الاصح. انصه لكن
لا يحكم اى القاضى الا بعد ادعاء لاجميع بالمال فانظره مع ما هنا (قوله فله اقامة شاهد ثان
الح) وظاهر انه يثبت حينئذ مال الميت فلا يحتاج الى الورثة الى حلف ان لم يكونوا حلقوا
وقضية التملين المار بن عند قول المصنف ولا يشاركت فيه ان من أخذ حينئذ شيا شورا
فيه واظهره ليجري ذلك بمن أخذ بيمينه أولا وترد الشهاب برسم فيما لو أنكر المار على عليه
وردا يمين على بعض الورثة هل يحلف فان قلنا نعم هل تثبت حصة فقط أو الجبيع لان اليمين
المردودة كإقرار المدعى عليه (قوله وتقبل من أصم) اى على الفعل المذكور ولا (قوله ولم
من كلامه) فيه تأمل (قوله او طلاق) قضية سياقه انه لا يجوز الشهادة بالطلاق الا للمعروفة
بالاسم والنسب وظاهر انه ليس كذلك (قوله او لا في اذنه الح) اى والصورة ان المقر مجهول
كما يعلم مما يأتى (قوله كالموت) كان ينبغي ابدال الكاف بالباء الموحدة (قوله وكذا في
الترجمة) انظر ما مر اده به (قوله او مع وضع يده الح) انظر هذا وما بعده مطوقا على ماذا
(قوله فيسكنهما) اى الشخصين كما هو ظاهر (قوله اذا عرف خلو به) قال اعنى الاذرى
ويعرف كونه خاليا به باعتراف المتهود وعليه بخلوتهما في الوقت الذى نسب اليه الاقرار فيه
(قوله على ذكر اسمه) لعل سقط بعده لفظ واسم أييه وهو كذلك في التحنة وغيرها (قوله بعد
موته) عبارة التحنة ولو بعده موته (قوله مع ما عيروه) قيد في الشهادة على اعتقاد المظان (قوله
نعم لو لم يعرفهما الا بعد التحال) لا وجه لهذا الحصر (قوله لان يسمعهما) في بعض النسخ لم
يسمعهما الح وهو غير صواب (قوله والافهذاتواتر) قال ابن قاسم قد يمنع ذلك الجواز
استناد الالف للسمع من نحو واحد والتواتر لا بد فيه من الجمع الخصوص في سائر الطباق هـ
وهو اعيا يظهر لو كانوا ثقلين معرفة لنسب عن غيرهم والافالوجه ما قاله الشارح كابن حجر
(قوله فانهم يعتقدون الح) قال في التحنة فانهم يجهلون بطوره فيقر عند قاض يعاينونه
ويذكر اسم ونسب من يريدون أخذ ماله فيسجل الشهود بهما ويحكم به القاضى هـ (قوله
متعلق بها) لعل المراد بالتعلق بهما انهما لازمتها (قوله بشرط ان يكشف نقابها الح) هذا شرط
للعمل بالشهادة كما لا يخفى (قوله وثبت الحق باليمينين) هل يجزى هذا في نظائره كالشهادة
على من يجهل اسمه ونسبه المار (قوله فسألهم) اى ويلزمه السؤال كما في التحنة قوله بناء
على المذهب ان التسماع لا بد فيه الح) قضيته أنهم لو بلغوا العدد الذى يسوغ الشهادة بالتسماع
يكفى تعريفهم وسبأني ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم والظن القوي بخبرهم فانظر هذا مع
ما مر عن القفال قبيل قول المصنف فان جهلهم ما الح (قوله حتى بالغ بعضهم الح) هذا البعض
يقبل قول ولدها الصغير كجاريتهم ولا يقبل العدلين ويحتاج بان قول نحو ولدها يقصد الظن
أكثر من العدلين قال الاذرى وهو ثابت قبول الدين المجرب في الوقت دون المؤذن (قوله
وابتدأ من مشاهدة الولادة) عبارة التحنة بمشاهدة الولادة انتهت وامل الباء سقطت من نسخ
الشارح والافلا بد منها اذا ثبت فاعل تيقن ضمير النسب كما يعلم مما مر في تهليل ثبوت النسب

من الاب والقبيلة (قوله لانه تمكن فيه المعاينة) هذا تعليل الوجه المانع لاجريان الوجهين
فكان الصواب ان يقول به - مذ كر الوجهين وجه المنع انه تمكن فيه المعاينة كما صنع الجلال
(قوله ونخرج بأصل الوقف شرطه الخ) قال الباقي محله عندي فيما اذا ائتمن بمافي صبح
الوقف عليه فاما مطابق الوقف فلا يجوز ان يكون مالم يوقفه على نفسه واستفاض انه وقف
وهو وقف باطل قال وهذا لا توقف فيه اه (قوله ويحصل الظن القوي) الظاهر ان قائل
هذا انما اراد به بيان مراد المصنف عما قاله وانما ليس المراد منه ما يفيد العلم خاصة كما هو ظاهره
وانما المراد ما يفيد الظن القوي وجهه - نثنا لا يخفى على قول الشارح فسقط الخ تأمل (قوله اذا
مكن) في التهمة اذ يسكن واعلمها الصواب فلي تأمل (قوله في المتن ولا يد وتصرف الخ) هو
معطوف على قوله بمجرد يد لا على ما قبله اي ولا يجوز الشهادة على ملك يده وتصرف الخ (قوله
للاحتياط للعريضة الخ) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان النزاع مع الرقيق في الرق والحرية اما
لو كان بين السيد وبين آخر يدعي الملاك فظاهر انه تجوز الشهادة فيه بمجرد اليد والتصرف مدة
طويلة هكذا ظهر لمراجع

(فصل في تحمل الشهادة وأدائها) * (قوله وهو المراد بقوله تحمل الشهادة) قال
في التهمة فالمراد الاحتياط بما يستطاب الشهادة منسبة به فيه قال وكنواع تلك الاحتاطة
بالعمل اشارة الى ان الشهادة من أعلى الامانات التي يحتاج جاهها الى الدخول تحت ورطتها الى
مشقة وكافة فقيه مجاز ان لا استعمال العمل والشهادة في غيرهما فالحق في اه واعلم ان
الشيخ عميرة ذهب الى ان المراد بالشهادة في المتن الاداء قال تليذه ابن قاسم ومعنى تحمله التزامه
اه وقد يستبعد ما ذكره الشيخ عميرة في النكاح فتأمل (قوله الا ان كان ممن تقبل شهادته)
عبارة التحفظ لا يلزمه الذهاب للعمل ان كان غير مقبول الشهادة مطلقا وبذا مقبولها الا ان
عذروا المشهود عليه معذورا الخ (قوله اودع الزوج أربعة الخ) انظره مع قوله المار الا حدوده
تعالى (قوله اولم يكن ثم من يقبل غيره) اي وان لم يكن المشهود عليه معذورا كما هو قضية
السياق واعلم وجه تعين الذهاب عليه مع تفسير حضور المشهود عليه سببا اذا كان حضوره ليسر
من ذهاب الشاهد الاستناد الى قوله تعالى ولا يأتى الشهادة اذا ما دعوا بشيء على جاهها على العمل
ثم رأيت الاذرى قال ينبغى حمله على ما اذا دعاه المشهود له والمشهود عليه بأبي الحضور قال أما
اذا أجابه للضرورة ولا عذروا عليه فاما معنى لزام الشهود السعي للعمل اه (قوله لانه
فرض عليه) فيه ان العمل أيضا فرض عليه كما مر (قوله وفارق العمل الخ) ما قبل هذا
فارق أيضا فكان حق التعمير ولان الاخذ لا يورث تسمية الخ (قوله والمتجه امتناعه) انظر
مراجع الضمير واطاهر انه القبول فكان الاستنوي يقيد كون المشي حارما بما مر من انه لا بد من
التكرار فراده بأد شأه انه تكرر منه ويحتمل رجوع الضمير للغيرم اي امتناع كونه حارما
ومعنى قوله على هذا فمن هذا شأنه ان يكون لا ثبابة لكن هذا انما يحتاج اليه لو قيل ان المشي
حارم مطلقا فيحتاج الى هذا القيد بل يمكن الذي قدمه انه قد يكون حارما اي وقد لا يكون
حارما وه - اوم ان الاول فيمن لا يأتى به ذلك فلمراجع أصل كلام الاستنوي (قوله ولودعى
لاشهادين) الا صوب اشهادتين أو لاداء شهادتين (قوله لكن مر عن ابن عباس السلام
اوائل الباب جواز) بل مر استيجاه وجوبه بالمدكور (قوله بما يعقده الشاهد غير

قادر) قضيته ان الكلام فيما اذا اعتقده الشاهد غير قادر لنحو تقليد وهو مناف لقوله عقب
والاصح انه يلزمه وان اعتقده هو انه مفسق فانظر هذا التعليل (قوله من كل عذر مخصص
في ترك الجمعة) دخل فيه كل ذي ربح كربه ونحوه وقد قدمت التوقف فيه في او ثل كتاب
القضاء ورأيت ابن قادم توقف فيه هنا وسيأتي فيه كلام في النصل الآتي (قوله فيما
قبل الاخيرة) يعني بما تضمنه خطي (قوله ولو قال لا شهادة لنا في كذا الخ) هذه تقدمت
كأني بعدها

(فصل في الشهادة على الشهادة) (قوله بخلاف عقوبة الله تعالى) كان ينبغي
تأخير عن قول المصنف الآتي وفي عقوبة لا دى على المذهب (قوله لقيام مانع به) متعلق
بقول المصنف مردود (قوله كأن قال نسيت) اعلم نظير (قوله وأطلقوا الجنون هنا وان
قيد في الحضارة) اى فلا تظن لهذا التقييد والراجح الاخذ بما لا يقطعهم هنا بل دليل قوله وحيد
فيؤدى الخ وحيد فيجب حذف قوله المطبق الذي ذكره في خلال المتن ثم رأيت محذوفاً في
بعض النسخ (قوله ان غاب) اى الاصل عن البلد وقوله والاى بان كان حاضراً بالبلد كما هذا
من الانوار خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله فلا تنكح شهادة واحد الخ) اى وان أوهمه
المتن لولا قول الشارح كل (قوله ومن ثم كانت اعدار الجمعة الخ) تقدم التوقف في مثل هذه
العمارة في موضعين ثم رأيت الاذرعى سبق الى التوقف في ذلك بنحو ما قدمناه من شمول نحو
اكل ذى الربح الكريمة ثم قال ولا حسب الاصحاب يسمعون بذلك أصلاً وانما تولد ذلك من
اطلاق الامام ومن تبعه اه وتوقف فيه في شرح الروض ايضا واعلم ان في كلام الشارح
هنا أمور منها ان قضية سياقه ان قوله ومن ثم الخ ليس في كلام الامام ومنه بل ان قوله وكذا
سائر الاعذار الخاصة يفيد انها غير اعدار الجمعة ومنها غـير ذلك مما يعلم من سوق عبارة الراغب
وانصافه ويطبق خوف الغريم وسائر ما تترك به الجمعة بالمرض هكذا أطلق الامام والغزالي لكن
ذلك في الاعذار الخاصة دون ما يعم الاصول والفروع كالطرو والوجل الشديد انتهت (قوله
وانما اعتبروها في غيبة الولي) اى في انتقال الولاية عنه للحاكم (قوله لانه يمكنه ان يوكيل) اى
اذا كان دونها (قوله والمراد تسمية تحصل به المعرفة) ومعلوم ان ذلك انما يتصور فيما اذا
سبق للقاضي معرفة بما قبل راجع

(فصل في الرجوع عن الشهادة) (قوله من المشهود) اعلم اخرج به ما اذا انتقل
اليه بالارث من غير المشهود له كأن باع به المشهود له لمورث الشاهد فبات وورثه الشاهد
(قوله ليس بحكم مطلقاً) اى ليس بحكم في حال من الاحوال (قوله ومحل ذلك) يعني جواز
الرجوع عن الحكم اذا بين مستنده كما يعلم من الحنفية (قوله لان كلامهم لا يقتضى صحة
الثابت ولا المحكوم به) اى فلم يكن هناك ثبوت يتوجه اليه لرجوع (قوله وعلمنا انه يقتل
بشهادتنا) ليس هو بغير بدل مثله ما اذا سكتوا بل وان قالوا لم نعلم ذلك الا ان قرب عهد
بالاسلام أو نشوا بعيدا عن العلماء كما يعلم من قوله الآتي ولا أثر لقوله الخ وان كان تعبيره فيها
بأنى غير مناسب كما سيأتي التنبيه عليه (قوله ما لم يعترف القاتل) يعني من قتل واستوفى ثمنه
القصاص وظاهر أن مثله المقتول ردة او رجماً مثلاً فكان الاولى ابدال لفظ القاتل بالمقتول

(قوله أو بخطته وحده) أي مع اعتراف الأول بعندهما (قوله ولا أثر أقوالهم بعد رجوعهم
 لم نعلم الخ) عبارة شرح المنهج بعد أن قيد بمثل ما قيد به الشارح فيما مر نصها وخرج بقوله لم
 وعلمنا أنه يقتل بشهادتنا الخ ماذا قالوا لم نعلم الخ فأشار إلى أن المفهوم فيه تفصيل فكان
 الصواب في عبارة الشارح مثل ذلك كما لا يخفى (قوله وببحث الزايفي استواءهما) أي المسئلتين
 أي في وجوب النصف فقط (قوله وعلمنا الخ) فيه ما مر وعلمنا أنه تبع في قوله الخ الشهاب ابن
 حجر لكن ذلك إنما قال الخ لأنه عطف على ما إذا قالوا علمنا ما إذا قالوا وجهلنا بتمصيله الذي ذكره
 الشارح في قوله بعد ولا أثر الخ فلما كان في عبارته التي قدمها طول استغنى عن أعادتها بقوله
 الخ (قوله توزيعا على المباشرة والسبب) بعلم منه أن محل قولهم أن المباشرة مقدمة على
 السبب بالنسبة للقصاص خاصة لـكن ينبغي التأمل في قوله توزيعا على المباشرة والسبب
 (قوله بالقود أو الدية) هذا كالصريح في أن القود أو الدية على المزكي وحده ويصرح به بقوله
 في الفرق الآتي فكان الملقى هو التزكية وقوله آخر السواد لأن الملقى كالزكي لكن في
 الأنوار أنه يشارك الشهود في القود أو الدية فليراجع (قوله لتعاونهم) هو على التامن (قوله دام
 الفرق) أي في الظاهر أن لم يكن باطن الأمر فيه كظاهره كما هو واضح فليراجع (قوله وما يحتمل
 الباقي الخ) لا يخفى أن حاصل بحث الباقي أنه لا بد من توجيه حكم خاص من القاضي إلى
 خصوص التحريم ولا يكتفى عنه الحكم بالتفريق أي ولو بصيغة الحكم لأنه لا يلزم منه الحكم
 بالتحريم بدليل النكاح الفاسد فإنه يحكم فيه بالتفريق ولا يحصل معه حكم بتحريم أي لأن
 التحريم حاصل قبل وحينئذ بجواب الشارح كابن حجر غير ملاق بحث الباقي وبالطواب
 عنه علم من قولنا أي لأن التحريم حاصل قبل أي أن سبب عدم ترتب التحريم على الحكم
 بالتفريق في النكاح الفاسد أن التحريم حاصل قبل ولا معنى لتفصيل الحاصل حتى لو فرض أنه
 ليس فيه تحريم كان كسألتنا فبتبع الحكم بالتفريق فتأمل (قوله إذا المراد دوامه الخ)
 هذا هو الذي يتفرع عليه عدم صحة الزعم المذكور فإنه فيمكن أن يفتي بتقديمه عليه والافجرد
 دعوى صحة كلام المصنف لا يتفرع عليه عدم صحة الزعم كما لا يخفى (قوله فقامت بينة أنه
 كان بينهما رضاع) انظر لو رجعت هذه أيضا هل يكون الغرم عليها أو على الأولى أو عليها
 (قوله ودخل بها) هو معطوف على شهدوا فيما يظهر فلا بد من هذا من مدخول الشهادة وإست
 الواو الحال والمعنى ولو شهدا أنه تزوجها بألف فترتب على شهادتهما أنه دخل بها ووجبه
 غرمها ما نقص من مهر مثلها أنه بالدخول بها أنه تزوجها بمهر مثلها أذهو وطء شبهة فقد اتفقا
 عليها بشهادتهما منقعة بضعها فكان القيام تغريمهما جميع المهر إلا أنهما أثبتا لها ألفا
 بشهادتهما فبقي إماما يتم مهر المثل هكذا ظهر فليراجع وعليه لو لم يدخل بها أوجب له عليها
 الألف التي غرمها لها (قوله أو أنه طلقها أو اعتق أمته بألف) أي ثم رجعا بعد الحكم (قوله
 غرما لقاله) عبارة العيب أو بطلاق بقال أي شهدا به ثم رجعا فان شهدا على الزوج والمال
 قدر مهر المثل لم يغرم أو أقل غرما بآقيته وان شهدا على الزوجة غرما ما غرمت انتهت (قوله أن
 اتصل به الحكم) أي فان اتصل به فاعبرة بوقته لأنه وقت نفوذ العتق (قوله وشرط ابن
 الرفعة الخ) أشار إلى تصحيحه والدال الشارح في حواشي شرح الروض (قوله حتى يسترداها)

بعده موت السيد) لو ماتت هي قبل فقال البغوي لا استرداد لانهم اتلفوا الرق على السيد
وقال أبو علي لا فرق في المذهب بين موت السيد قبل او بعد (قوله في المتن لا يغرمون) أي
وانما يغرم شهود الزنا والتعليق

* (كتاب الدعوى والبيّنات) *

(قوله عن وجوب حق على غيره) أي لا يخرج الشهادة (قوله عندهما كم) أي على
وجه مخصوص وعبر عن هذا في الحقة بقوله يلزمه به وقد يقال ان ما ذكرته أولى لادخاله
جميع شروط الدعوى (قوله كما في النكاح الخ) أي فان هذه يشترط فيها الدعوى عند من
ذكر وضابط ما تشترط فيه الدعوى عند من ذكر كل ما لا تقبل فيه شهادة الحسبة وليس يقال
كما يعلم مما سيأتي في كلامه (قوله لا تسمع الدعوى فيها الخ) فالطريق في اثباتها
شهادة الحسبة (قوله ان توقف ذلك عليه) أي على ذلك الغير حتى يتأتى التظهير فيه ولا يلزم
على ما ذكرناه تكراره. ذامع ما مر قبله لان الضمير في عايه المار قبله راجع الى الاداء
(قوله عدم الاعتداد باستيفائه) أي في غير ما مر عن الماردى وابن عبد السلام (قوله
في المتن عينا) أي ولو باعتبار منفعتها كما يعلم مما ذكرنا الشارح بعد (قوله سواء أ كانت
بده) أي الاخذ (قوله من ماله) أي المؤجر (قوله أو سؤال) هو بالمرّة عطف على
اقتضائه (قوله أو متقوما) أي كان وجب له في ذمته ثوب أو حيوان موصوف بوجه
شرعى أما لو غصب منه متقوما وأتلفه أو تلف في يده مثلاً فالواجب قيمته فهو من باب المثلي
كما هو ظاهر كذا قاله الشهاب ابن قاسم (قوله اذا كان الغريم مصدقا) لعنه بمعنى
معتقدا (قوله أو ميت) أي عليه دين كما في الحقة (قوله وعرضه عليه) أي اليمين
والصورة انه لا يئنه (قوله وعلى هذا الى قوله وجب احضاره) أي أما على الصحيح فله الاخذ
استقلالاً (قوله فليس لهم الاخذ وان انحصروا لتوقفها على النية) قد يؤخذ من هذا
كالذي بعده ان الكلام في الزكاة مادامت متعلقة بعين المال أما لو اتلف تعلقها بالذمة بأن
أُتلف المال الذي تعلقت بعينه فظاهر انما تصير كسائر الديون فيجوز فيها حكم الظرف هكذا
ظهر فليراجع (قوله كان له ان يحلف أنه ما أخذ من ماله شيئاً) أي وينوى انه لم يأخذ من ماله
بغير استحقاق كما في شرح الروض (قوله كما مر) انظر اين مر (قوله فان فعل) يعني الوكيل
(قوله كما يحتمل الاذرى) ظاهر السياق ان التشبيه الذي أفادته الكاف بالنسبة لشمول كلام
المصنف ما ذكره والظاهر انه غير مراد وأنه بالنسبة للحكم فكان عليه أن يقول وهو كذلك عقب
قوله أو اختصاصاً (قوله ووجهه) يعني ووجه ما علم من قوله وليس كذلك من انه يملكه بمجرد
الاخذ وانظر ما معنى قوله بلا شك وما الداعي اليه (قوله قال الروياتي وغيره لو أخذ ماله يكون
رهناً بوجه لم يجز) أي فان اخذه كذلك لم يملكه أخذاً من قوله بعد واذا وجد القصد مقارناً
للاخذ كفى (قوله وقال البغوي فاذا أخذ جنس حقه ماله) أي اذا وجد ذلك القصد فهو
مقيد بكلام الامام قبله (قوله لا متناع تولى الطرفين) أي هنا لان المال في احد الطرفين لا جنبي
(قوله ولا حاجة الى اشتراطه) يعني القلأ (قوله والاوجه حمل الاول) يعني ما ذكره الاسنوى
والاذرى وقوله والثاني يعني ما في المتن وكان الاصول أن يعبر بالاول بدل الثاني وبالعكس

على ان الصواب حذف قوله على غير الجنس والشهاب ابن حجر لم يذكره في هذا الجمع الذي نقله
 عن غيره واعلم انه يلزم على هذا الجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني الاتي وضياح
 تفصيل المتن والسكوت عن حكم ما اذا كان بصفة حقه أو بصفة أدون فالوجه ما أفاده
 العلامة الأذري رحمه الله تعالى ولا يخفى انه غير حاصل ما أفاده هذا الجمع الذي استوجهه
 الشارح وان ادعى الشهاب ابن قاسم انه مقادير حاصله فليتأمل (قوله مطلقا) أي عن
 التقييد بتيسر علمه وغيره وبين وجود اليقينة وعلوه (قوله لا بصفة أرفع وتلكه) انظر هل
 التملك هنا على ظاهره أو المراد أنه يدخل في ملكه بمجرد الشراء وظاهر قوله الاتي بعد المتن
 ان تلف بعد البيع وقبل شراء الجنس الخ ارادة الثاني (قوله وتلكه) يعني قولها كما مر
 (قوله من الجنس وغيره) نظر فيه ابن قاسم بالنسبة للجنس لما مر من ملكه بمجرد الاخذ
 فلا يتصور فيه التلف قبل التملك قال الا أن يراد بالملك بالنسبة اليه القول كما مر فهو دفع
 لتوهم انه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه قال ولا يقيد بتصويره بما اذا كان بصفة
 أرفع لانه من القسم الثاني أي وهو لا بد من بيعه كما مر فلا يتم قوله الاتي مع المتن قبل تلكه
 أي الجنس وقبل بيعه أي غير الجنس اه بالمعنى (قوله واعمره على بكر منله) هل المراد المثلية
 في أصل الدينية لا في الجنس والحققة أو حقيقة المثلية بحيث يجوز تلكه لو ظهر به من مال غريمه
 واذا قلنا بالثاني فهل له أخذ غير الجنس من مال غريم الغريم ترد فيه الأذري (قوله وتنزيل
 مال الثاني منزلة مال الاول) أي في اشتراط كون صاحبه باحدا ولا يمتنع الخ كما يعلم مما يأتي
 في الشرح (قوله من زعم ان له) أي اعمره (قوله ووافق بكر الخ) وكذا اذا كان الراذ
 بكرا فقط (قوله انه لما ان كان رد عمر الخ) هو مجرد تكرير لما قبله فالاصوب حذفه الى قوله
 ان عمره علم بالاخذ (قوله وافهم قوله) أي في الروضة (قوله اذ قد يعلم الاخذ قبل اخذه) لم أفهم
 لهذا معنى فليتأمل (قوله ان اراد انه يؤخذ الخ) ليس في نسخ الشرح لهذا الشرط جواب
 (قوله وأيضا يؤخذ منه) تنزيل مال غريم الغريم الخ) أي حسب ما ذكره الشارح بالجلال
 فيما مر (قوله والاخذ من مال الغريم) انظر معناه وما هو معطوف عليه (قوله وان الاخذ
 منه مشروط بكونه باحدا أو عظاما) انظره مع قول الروضة المار ولا يمنع من ذلك رد عمره
 واقراء بكراهه (قوله على انه يمكن أن يقال الخ) هذا كلام لا معنى له هنا اذ لم يتقدم في كلامه
 ذكر لزوم ثم قوله والا فالتصوير المذكور يعلم منه الخ هو عين ما قدمه عن الشارح بالجلال
 ونعته به بما مر وعنده انه لما نقل الكلام المتقدم عن نقله عنه ذكر بعده كلام الشهاب ابن حجر
 برمته من غير تأمل فوق له ما ذكر وحاصل ما قرره الشهاب ابن حجر انه لما ذكر التصوير المار
 أول الوادة في قول الشارح كان يكون لزيمه على عمر الخ قال عقبه ما نصه وشرط المتولى
 أن لا يظفر بمال الغريم وأن يكون غريم الغريم باحدا متنعاً أيضا الى ان يقال ومن ثم لو خشى
 ان الغريم يأخذ منه ظاهرا فيما يظهر اعلامه لظفر من مال الغريم بما يأخذ منه ثم قال
 ثم التصريح بذلك اللزوم أي في قوله لزيمه فيما يظهر اعلامه هو ما ذكره شارح وهو زيادة
 ايضاح والا فالتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين أما علم الغريم الى آخر ما ذكره الشارح
 هنا فاعلم ذلك (قوله ويعتبر فيه كونه معيناً) لعله يخرج به ما اذا قال جماعة أو واحد منهم

مثلاً ندعى على هذا انه ضرب أحدنا او قد فقهه مثلاً او قوله معصوماً الظاهر أنه يخرج به غير المعصوم على الإطلاق أى الذى ليس له جهة عصمة أصلاً وهو الحربي لا غير كما قد يؤخذ من حواشي ابن قاسم أى بخلاف من له عصمة ولو بالنسبة مثله كالمرة والزاني المحصن وتارك الصلاة وأما قول الشيخ خرج به الحربي والمرتد فيقال عليه أى فرق بين المرتد ونحو الزاني المحصن بالنسبة للعصمة وعدمها (قوله وهو برائة الذمة) في هذا قصور إذ هو خاص بالاموال فلا يتأتى في مثل دعوى النكاح كما لا يخفى (قوله المتصف بما مر) أى الذى من جملة التكليف ولعل مراده المدعى عليه الذى تجرى فيه جميع الأحكام التى من جملة الجواب والحلف والافتقار والصبي يدعى عليه لكن لا قامة البينة كما مر (قوله وهذه القاعدة) يعنى كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه (قوله ولو ديناً) هو غاية في قوله أو مغشوشاً وأشار به إلى ان النقمة المغشوش يثبت في الذمة (قوله ان اختلاف بينهما) يعنى بالصحة والتكسر (قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه) لا يخفى ان هذا في الحقيقة تضعيف لا إطلاق المتن عدم وجوب ذكر القيمة فلا ينسجم مع قوله وقيل يجب مع هذا ذكر القيمة فكان الاصول خلاف هذا الصنيع على انه ناقض لما قدمه في باب القضاء على الغائب بالنسبة للعين الحاضرة وظاهر ان المعول عليه ما هنا لان من المبرحات ذكر الشئ في بابيه وهو هناك تابع لابن حجر وايضاً قد جزم به هنا جزم المذهب بخلافه ثم وايضاً من المبرحات تأخر احد القولين (قوله فيه قول عبد قيمته مائة) أى بناء على ما قدمه من مخالفة المتن (قوله ويجب ذكر الجنس) يعنى في المتقوم بقريته التمثيل والافانثلي يجب فيه أوصاف السلم ومن جملة الجنس (قوله وان لم تتلب) أى فحكمها حكم التالف لما ذكره البلقيني لكن هذا الموقع له مع ما اعقده الشارح من ذكر القيمة مطلقاً وكلام البلقيني هذا مبني على ظاهر المتن من ان الموجد لا يجب فيه ذكر القيمة قيساً متنى منه هذه الصورة ويجعلها في حكم التالف كما يدل ذلك على ما فهم كلام البلقيني فكان الاولى للشارح حذف هذه لدخولها في كلامهم وإيهام ايرادها بعد مخالفتها له وأما قول الشهاب ابن حجر في هذه الصورة كنى ذكرها أى القيمة وحدها فهو غير كلام البلقيني فليتأمل (قوله وخروج بتنضبط غيره كالجواهر فيعتبر ذكر القيمة) هذا باطلاً لا يتأتى على معقده من ذكر القيمة في المتقوم مطلقاً (قوله والدعوى في مستأجر على الاجير) انظره مع ما يأتي من أن المدعى عليه اذا أقربان تمكن بمخاصمته انصرفت عنه الخصومة ولعل هذا مقيد لذلك فيكون محل ذلك فيما اذا لم يكن لمن العين في يده حتى لازم فيها بخلاف نحو الاجير ولعل وجهه انه لو جعلنا الدعوى على المؤجر لم يمكنه استخلاص العين من المسـ متأجر لانه يقول له ان كنت مال كافداً جرتى فليس لك أخذ العين حتى يتقضى أمد الاجارة وان كنت غير مالك لها فلا سلطة لك عليها وحينئذ فيكون مثله نحو المرتين فليراجع (قوله وبأحدهما ان حلى بهما) أى بالضرورة وبصح الذرى انه لو غلب أحدهما يقوم بالآخر وقال الرويانى ويحتمل عندي أن يقال ينبغي ان يفصل بينهما في الدعوى ويقوم بغير الجنس قال الأذرى ويشبه ان كلامهم فيما اذا جهل حقيقة مقدار كل منهما أما لو علم فالوجه ما قاله الرويانى اهـ ويدل له تعليلهم بالضرورة (قوله مع الجنس كما مر) يعنى في المتقومة غير التالفة بناء على اختياره فالمتقوم حينئذ

حكمه واحداً باقياً كان أو تالفاً حاضر بالباد أو غائباً ينضبط أو لا ينضبط (قوله بل يكفي مجرد تحديده) أي ملك الغير وعبارة دوضة الحكم أشريح الروايات لو ادعى حقاً لا يتميز من مثل مسيل الماء على سطح جاره من داه أو مروره في دار غيره مجتازاً فلا بد من تحديد، أحسدى الدارين أن كاتامة صلته فيدعى أن له داراً في موضع كذا ويذكر الحث الذي ينتهي إلى دار خصمه ثم يقول وأنا استحق أبراء الماء من سطح داري هذه على سطح دار فلان المذكورة في حدها الأول والثاني مثلاً إلى الطريق القلائبية وإن كانت الداران متفرقتين فلا بد من ذكر حدود الدارين انتهت وما صور به هو من الحق المتصرف في جهة فذلك احتراز عنه الشارح بقوله أن لم ينحصر الخ فاذا لم ينحصر في جهة يكفي تحديد الملك الذي فيه المرور أو الأجراء وهو مراد الشارح (قوله فيلزمه تسليمه إلى إذا قبضه) انظر هلاقاً مثل ذلك في المسئلة قبلها (قوله رد بأنه قد يريد التصرف الخ) هذا لا يلاقي كلام الغزالي لأن فرض كلامه كما هو واضح في الدعوى المطلوب فيها تحصيل الحق وهي التي يشترط فيها الإلزام وأما الدعوى المقصود منها دفع النزاع فلا يشترط فيها الإلزام كما صرح جوابه وهي ليست من فرض كلام الغزالي فتأمل وإن لا ينافيها دعوى أخرى أي منه أو من أصله كما يأتي (قوله وعلى هذا يحمل كلام السبكي الخ) وسيأتي للشارح أيضاً حمل كلام السبكي على العين وأنه تجوز الدعوى بها على غريم الغريم وإن لم يوكله الوارث بخلاف الدين وذو كراهية باب بن قاسم أنه بحث مع الشارح في هذا الجدل الآتي فبالغ في إنكاره وقال لا بد من الرفع للعالم لم يوفيه من العين كالدين إذا كانا ثابتين ولا تصح الدعوى بواحد منهما (قوله لانه ممكن من الحكم بإبطاله) عبارة التحفة بخلاف العقد الفاسد لا بد من الحكم بإبطاله (قوله وحينئذ ليس له الدعوى به عند من يراها) فضيحه أن له الدعوى به عند من يراها في المسئلة قبلها وحينئذ لا ينظر ما معنى قوله فتبطل بردها (قوله أو امرأة) كان عليه حينئذ أن يذكر صورة دعواها والا فالذي في المتن إنما هو صورة دعوى الرجل (قوله بجماع أنه لا يمكن استندار كهما الخ) عبارة الأذري بالنسبة للنكاح نصها لأن النكاح يتعلق به حق الرب وحق الآدمي وإذا وقع وطء لا يمكن استندار كـ (قوله وانما لم يشترط ذلك اتقاء الموانع) أي تفصيلاً ولا فقد تضمنه قوله نكاحاً صحيحاً (قوله بل لمزوجها) أي أن ادعى عليه بقرينة ما بعده إذا المجبرة تصح الدعوى عليها وعلى مجبرها وانظر حينئذ ما معنى تعرضه له ولعل في العبارة مسامحة فليراجع (قوله رد بأن ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه الخ) صريح هذا أن المراد بالعدالة في قولهم وشاهد عدل العدالة الباطنة وأنه لا بد من ذلك ليكن في حواشي ابن قاسم عند قول المصنف وشاهد عدل مانعه هو شامل لمستوري العدالة لانه قد ادعى ما ومعلوم أنه وإن صح الدعوى بذلك لا يحكم به إلا أن ثبتت العدالة فليراجع اهـ وقضيته أن المراد بالعدالة العدالة الظاهرة وعليه فلا يرد بحث البلقيني لانه بناء على أن المراد بالعدالة الباطنة (قوله نعم يمكن حل الثاني الخ) لم أفهم معناه وهو ساقط في بعض النسخ ولعل قوله الثاني محرف عن الأول وهو كلام البلقيني الذي هو أول بالنسبة لكلام القموني أي فيكون المراد بتنفيذ القاضي الذي ذكر البلقيني أنه لا تشترط فيه العدالة الباطنة التنفيذ الذي لم تقدمه خصوصاً فتأمل

(قوله) وانه ليس تحتها من تصلح للاستماع) انظر ما ادعى اليه بعد ذلك خوف العنت (قوله) ولولا انه (أي انه ووجه اياها اي ولا يقال انه يحتاج فيها كالسكاح بجماع خطر الوطء) (قوله) على الناظر دون المستحق) قال الشهاب بن قاسم لم أفهم معنى ذلك ثم ذكر انه بحث فيه مع الشارح فتوقف فيه ثم قال بعد ذلك قد أبدلت لفظ علي بلفظ من اهوا قول لا خفاء في فهم ما ذكر لان من جملة ما يصور به أن يكون بعض المستحقين يستولي على الربيع دون بعض فهذا الذي لم يصل اليه استحقاقه لا يدعى به الاعلى الناظر دون المستحق المستولي وأما تغيير علي بن فبلان عليه تعبير موضوع كلام الأذري وان ينسب اليه ما لم ينسب له ثم انه يقتضي أنه لا تسمع الدعوى من المستحق اذا لم يكن ناظرا وليس كذلك لان المستحق ان كان موقفا عليه كالحمد الاولاد فقد نقل الشارح نفسه في حواشي شرح الروض عن التوشيح بسماع دعواه وان كان غيره موقوف عليه. كان كان يستحق في ربيع نحو مسجد له فيه فقد صرح ابن قاسم نفسه في باب الحوالة من حواشي شرح البهجة بأنه تسمع دعواه على الساكن اذا سوغه الناظر عليه على انه يمكن تصوير الدعوى على الناظر من غير المستحق بأن يدعى عليه ناظر نحو مسجد بربيع للمسجد في الوقف الذي هو ناظر عليه وكان توقف الشهاب ابن قاسم المذکور هو الذي جعل شيخنا على حمل كلام الأذري على غير ظاهره حيث قال قوله بنحو ربيع الوقف على الناظر أي الطالب بتخليص ربيع الوقف على الناظر فهو المذعي وليس على المستحق طلب اه مع ان ما حمل عليه شيخنا كلام الأذري لا يلائمه ما في الشرح بعده كما لا يخفى على المتأمل (قوله) يعتبر حضورهم) انظر هل المراد حضورهم والدعوى عليهم أو مجرد الحضور وعلى الثاني فما الفرق بينهم وبين ما اذا كان الناظر القاضى المذکور بعده م ذاب قال في قوله على بعض الورثة مع حضور باقيهم (قوله) لكن الاوجه كما قاله الفري سماعها على البعض) اي ولو مع غيبة الباقيين كما يدل ما بعده اي خلافا للأذري (قوله) نعم لا يحكمكم الا بعد اعلام الجميع) تقدمت له هذه المسئلة في فصل في بيان قدر النصاب في الشهود اكن عبارة هنالك ويكتفى في ثبوت دين على الميت حضور بعض الورثة ليكن الحكم لا يتعدى لغیر الحاضراتهت ويبرر العبارتين مباينة فتأمل (قوله) بل لا بد أن ينصب من يدعى) أي فيما اذا كانت الدعوى ان ذكر وقوله ومن يدعى عليه أي فيما اذا كانوا مدعى عليهم (قوله) نعم له تخليف المدين الخ) اي وان لم يدع هو بساره وبهذا فارتقت هذه والى بعدها ما سيأتى استثناء في قول المصنف ولوا دعى أداء أو ابراء الخ فلا يقال كان من حق الشارح تأخير استثناء هاتين عما استثناء المصنف (قوله) اثبت الحق على خصمه) حق التعبير أن يقول اثبت الحق عليه وعذره أنه تبع شرح الروض في هذه العبارة لكن عبارة شرح الروض لم يخلف المذعي اثبت الحق على خصمه فذكر ان الخصم فيها ظاهر ويمكن أن يكون الضمير المستتر في يخلفه للحاكم المفهوم من الحكم فانه تعبير بخصمه في محله (قوله) نعم ان ادعى ذلك بعد الحكم الخ) قضية هذا الاستدلال انه لا فرق في دعواه قبل الحكم بين أن يدعى وقوعه قبل شهادة اليمة أو بعدها اي وبعده من زمن يمكن فيه ذلك كما قيده في التحفة (قوله) ولو ذكر تأريلا) أي فيما اذا أقر أنه لا دافع له ولا مطعن (قوله) وبستهة منى منه) يعني من المقتن (قوله) فلا يخلف بعده هذه

(الدعوى) ينبغي أن يخالف أن اسند المدعى عليه ذلك إلى ما بعد حلقه وهو ظاهر فليراجع
(قوله خصمه) كان الظاهر أن يقول بدله من ذكر أو نحوه (قوله لم تكن بيده) لعل المراد
لم تكن في ملكه وتصرفه (قوله أن خيف هربه) الظاهر أنه راجع لأصل الاستدراك (قوله
حيث كان عامياً) هو قيد في قوله وذلك بعد نفسه الخ كما يعلم من كلام غيره وإن أوهم سبحانه
خلاف ذلك فغير العاوى يجهل وإن لم يفسر (قوله وإن أقبله) أي المشتري للبائع (قوله
ويصح البلقيني الخ) فيه إيهام هذا الحديث وهو صحة الدعوى يقتل خطأ أو شبه عدم ذكر
في كلامهم - ثم حتى في المتن فلا وجه لاسناده لبحث البلقيني وإنما الذي يوجب البلقيني التنبية
على أن هذا الذي ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالموجب (قوله لأن القصد إثباته الخ)
هو تعليل لما اقتضاه كلام الماوردي وكان الأولى أن يقول ووجهه أن القصد الخ (قوله
لأن الظاهر أنه إنما يتصرف الخ) تعليل لا كفاية بقوله وسلمه عن قوله وكان يملكها .

(فصل في جواب الدعوى) * (قوله فنبه ولم يتنبه) لعل المراد لم يجب مع زوال نحو
جهله وسبب في كلامه ما قد يدل عليه (قوله لم يكن لها أن تخلف على الأقل) قالوا لأنه
يناقض ما ادعته أولاً وهو ظاهر أن حلقها المنقضي أنه تزوجها بخمسة مثلاً وحينئذ فقواهم - ثم
البدعوى جديدة مشكل لأنها لا تخرج بها عن المناقضة والظاهر أن المراد بالذي تخلف
عليه بدعوى جديدة استحقاقها الخمسة مثلاً لأنه نكحها بالخمسة وعبارة الرافعي أما إذا أسنده
إلى عقد كما إذا قالت المرأة نكحتني بخمسين وطالبته ونكح الزوج فلا يمكنها الخلف
على أنه نكحها ببعض الخمسين لأنه يناقض ما ادعته أولاً وإن استأنفت وادعت عليه
بعض الذي جرى النكاح عليه فيما زعمت وجب أن يجوز لها الخلف عليه انتهت فقوله
بعض الذي جرى النكاح عليه صريح فيما ذكرته فعلم أنه ليس لها أن تدعى بعد بأنها
نسبها بأقل (قوله والاحاق المدعى) لعل علمه ما صرح به (قوله وقضى عليه به المثل)
نظره مع ما بعده (قوله بمبادرتهم إلى فرض المثل الخ) لعله فيما إذا أجاب بأنه لم ينكحها
بهذا القدر حتى يفارق ما قبله والافاذا كان جوابه لا يلزم في دفع شيء إليها كيف يسئل عن
القدر فليراجع (قوله حل فحواختها) أي ظاهراً وكذا باطناً إن صدق كما هو ظاهر من
نظائره (قوله ولو تعرض لنفي السبب جاز) لا حاجة إلى هذا مع ما قبله وحق العبارة ولو تعرض
لنفي السبب وأقام المدعى به بينة الخ إلى أنه تقدم له خلاف هذا وأنه تسمع من المدعى عليه
البينة حينئذ بما ذكره فليراجع (قوله فلا يكتفى حلقه الخ) أي بل يخالف لا يعلم أن هذه
ولاشيأ منها كان موجوداً في البيت اذذاك كافي التحفة (قوله ولا يثنى الطفل) أي
بخلاف نحو الطفل القلاني وله ولي غيره كما ستأتي وحينئذ في قولهم لا يمكن محاصته أي
ولو بوليته في أمكنت محاصته بنفسه أو بوليته انصرفت الخصومة على ما سببني (قوله وهو
ناظر عليه) أي الوقت فإن كان ناظره غيره انصرفت الخصومة إليه كما ذكره والدار الشارح
(قوله وما صدر ليس بزيل) ومن ثم لو ادعاه لنفسه بعد سماع (قوله والبديل للعبادة
في البقية) هو تابع في هذا كالشهاب بن حجر لما في شرح المنهج وقد قال فيه الشهاب البرلسي
أنه وهم وإتفال نظر اه والذي في شرح الروض أنه إذا حلف المدعى عين الرد في هذه الصور

ثبتت العين له نية عليه ابن قاسم (قوله ان كان للمدعي بينة) أي ولم يقرها (قوله وفيه
تفصيل للبغوي) حاصل التفصيل انه اذا كان الاقرار بعد اقامة البينة وقبل الحكم بها
للمدعي حكم له بها من غير اعادة البينة في وجه المقر له ان علم ان المقر متعنت في اقراره والا فلا بد
من اعادتها لكن فرض تفصيل البغوي فيما اذا اقربهم المن تمكن من خصمه قال ابن قاسم
ويمكن الفرق اه بل التفصيل غير متأت هنا اذا لا يصح اقامة البينة في وجه المقر له هنا فتأمل
(قوله اي المذکور) هو بجزر المذکور اذ هو تفسير الضمير المحرور وقرضه من هذا تأويل
اذ مرجع الضمير فيه العين وهي مؤنثة (قوله جمعه بين معين وحاضر للايضاح) منوع كما هو
ظاهر وهذا تصرف منه في عبارة التحفة وانصها عقب قول المصنف وتخليفه جمع بينهما أي
بين محاصمته وتخليفه ايضا ما انتهت فظن الشارح ان الضمير للمعين والحاضر فعبر عنه بما ذكره
(قوله ليس معناه الخ) أي فانه في هذا ايضا تنصرف عنه الخصومة لولي المحجور لكن عبارة
الخصومة ليس لافادة انه اذا اقرب الخ وهي أصوب (قوله وهو المحجور) انظر ما وجهه هذا
الجصر مع ان الوقت الذي ناظره غيره كذلك كما مر (قوله لا يعترض مثله) عبارة التحفة فلا
يعترض بمثله الا لتمييزه لا لمراد المتبادر من العبارة بأدنى تأمل (قوله في الصور) لعله في الصورة
بزيادة تاخير الرأى أي اذا اقرب الحاضر (قوله اذ للمدعي طلب ما فيه الخ) وحيث لم يبق فرق
بين قولنا لا تنصرف عنه الخصومة فيما مر وبين قولنا هنا تنصرف الا انه هناك يأخذ من
العين اذا أثبتنا على ما مر فيه وهو يأخذ بذاتها مطلقا والافق كل من الموضوعين بخلفه ويقوم
عليه البينة كما علم (قوله انه لو اقرب) أي بعد ان اقرب لا آخر كما بعلم من قوله باقراره
الاول (قوله من انه ليس له اثبات مال لغيره) يعني ما مر تأني في كلامه والافق قد مر له قبله
ان له اثبات العين كما هنا ومما فيه (قوله على مقابل الاصح) أي عدم انصراف الخصومة اذ
يترتب عليه ايضا خلاف هل القضاء عليه فيه قضاء على غائب أو حاضر صحح منهما في الروضة
كاملها الثاني والا فالذي في الروضة كاصحابنا على الاصح من انصراف الخصومة انما هو
تصحیح الاول (قوله وذلك لتعلق الدية برقبته) هو تعليل لعدم قبول اقراره وعبارة الدميري
فانها أي الدعوى تكون على العبد ولا يقبل اقراره به لان الولي يقسم وتعلق الدية برقبته
العبد انتهت فقوله لان الولي يقسم تعليل لسماع الدعوى عليه أي لانا انما نسمعنا سماع
الدعوى عليه في غير هذه الصورة اذا تعلق المال برقبته لان من ثمرات سماع الدعوى تخليف
المدعي عليه وهو انما يخاف فيما يقبل اقراره فيه وهذا المالم يكن الحلف عليه سمعت عليه
الدعوى لا ستقاء المحذور

* (فصل في كيفية الحلف) * (قوله ولو في درهم) أي لان المقصود من الوكالة انما هو الولاية
(قوله وبحت الملقين ان له فعلة) هذا التعبير يقتضي انه يمنع عليه التغليب بغير الاسماء
والصفات فانظر هل هو كذلك وما وجهه (قوله كان طلعت الشمس او كان هذا غرابا فانت
طالق) أي ثم ادعت عليه الزوجة انها طلعت الشمس او ان الطائر كان غرابا فانكر فيحلف على
البت انها لم تطلع او انه لم يكن غرابا (قوله والفرق بينه وبين عدم جواز الشهادة بالنفي الخ)
قد يقال لا مخالفة بين المسألتين حتى يحتاج للفرق فكم لا يجوز ان يهادة بالنفي المذكور

لا يخلف عليه وانما يخلف على نقي العلم والادى في شرح الروص التسوية بينهم ما فان قلت مراد
الشارح ان النقي غير المحصور بخلاف فيه على نقي العلم ولا يجوز الشهادة في نفسه على نقي العلم قلت
هذا مع انه لا تقبله العبارة لا يتاويل لا يلائمه التعديل (قوله انه ابنه مثلا) انظر اى نقي في هذا
(قوله فيما يقبه) اى من فعل المورث (قوله وكذا العاقلة) اى تخلف (قوله بناء على ان
الوجوب لاقى القاتل) انظر مفهومه (قوله لا ومعتقد وجوب طاعة الامر) اى والا امر
السيد كما هو ظاهر اما اذا كان الامر غيره فظاهر ان الامر منوط به (قوله في الاجير) اى
الصادقة به عبارة الا ذرى (قوله فيه) في هذا تغيير موضوع المتن اذ يصير ضمير يعقده للشخص
بعد ان كان لفظن وعبارة التحفة الظن بدل قوله فيه (قوله نعم ان كان المخالف الخ) محل هذا قبل
قوله واما من ظلم خصمه الخ فهو مؤخر عن محله (قوله خلاف ظاهره) اى اللفظ (قوله ولو قال
أبرأ نقي عن هذه الدعوى) قصده بهذا الاستثناء هذه المسائل من الضابط المذكور مع ان الصورة
الاولى من مدخول الضابط لانه لو اقر بمطلوبه لم يلزمه شيء كما مر (قوله ويؤيده) اى يؤيد النظر
(قوله بحقوق الميت) مثل الدين والعين لكن الشارح حمله على العين بدليل قوله وصرح بمثله
اى بمثل ما قاله ابن الصلاح وهو ليس الا فى العين وبدليل قوله الا نقي لا يخالف ذلك للفرق بين
العين والدين (قوله وصرح ان قواهم ليس للداث الخ) لم يرد ذلك بل الذى مر له في شروط الدعوى
انه ليس له ان يدعى بشيء لا غريم دين او عين او رجل كلام السبكي على ما اذا كان الحق ثابتا فيرفع
الامر الى الحاكم ليؤديه منه وصرح في هامشه ان ابن قاسم ذكر انه بحث معه في الحل الذى ذكره
هنا فبالخ في انكاره (قوله وهو مستثنى ايضا) اى من المفهوم بخلاف ما صرح به من انما يطوق
(قوله وان كان لو اقر الخ) عبارة التحفة وان كانا لو اقر اتنع المدعى به (قوله ومن ثم ادعى ان
هذا من المستثنيات) اى والواقع انها ليست منها لان الاقرار بالبلوغ ليس مقصودا للدعوى
لانها ليست بالبلوغ بل بشيء آخر وان توقف المقصود على البلوغ (قوله ما لم تكن له بينة ويريد
اقامتها) يتأمل (قوله عند قاض آخر) اى او اطلق كما مر (قوله لا ملك المقر لك) لعل الوجه
لاما ملك لان الاقرار اخبار عن الحق السابق وعبارة الاذرى لو اقر رجلا بدار في يده لانه ان
يخاف رجلا وادعى به على المشتري فاجابه بانك حلفت الذى اقرى به اتسمع دعواه وله تحليفه قال
ولو اقام بينة تسمع وان نكل فلامه قوله ان يخلف انه حلفه هذا اذا ادعى مفسرا بان هذه الدار
ملكى منذ كذا ولم تكن ملكا من تملكيت منه فاما اذا ادعى مطلقا فلا يقبل قول المدعى عليه
بانك حلفت من تملكيت الملك منه لانه يدعى ملكا الدار من المدعى عليه لانه تلقى الملك منه اه
(قوله لم يجب كما اعتقده) اى بعد عرض اليمين عليه ثلاثا كما يعلم مما يأتى واعلم ان الشهاب بن حجر
قال عقب هذا ما نصه وسيعلم مما يأتى في مسألة الهرب ان محل قواهم ما هنا لم يجب ما اذا وجه
القاضى اليمين على المدعى ولو باقباله عليه ابعده فقول شيخنا كغيره هنا فانه وان لم يحكم به
مرادهم وان لم يصرح بالحكم به الى آخر ما ذكره مما حاصله التسوية بين ما هنا والسكون
الا نقي في انه لا بد من حكم القاضى حقيقة أو تنزيلا والشارح أسقط ما ذكره ابن حجر وعول
عليه به ما له فيما يأتى في قوله بعد امتناع المدعى عليه وفي قوله وبما تقر وعلم الخ والظاهر أن
الشارح أسقط هذا قصد ا هنا لا عقاده اطلاقا الشيخيز بدليل انه تبرأ من الحكم في قوله

الآتي ولو هرب الخصم من مجلس الحكم بعد نكوله قبل عرض الحاكم الخ حيث قال علي
ما قاله الرافعي الخ لكنه تبع ابن حجر في قوله الآتي بعد امتناع المدعي عليه وفي قوله وبما أنه قرر
علم الخ فتأمل (قوله وهو ظاهر) انظر هل الحلف بغير الرحمن من الاسماء والصفات مثله
(قوله وهو في الساكت آكد) ظاهر هذا انه يعرض عليه بعد تصريحه بالنكول (قوله بعد
امتناع المدعي عليه) الا صوب حذفه لما صرح بالامتناع صريح النكول فلا يحتاج الى حكم
خلافه للبقيتي وقد صرح انه تبع في هذا ابن حجر (قوله وبما أنه قرر علم الخ) قدمنا انه تبع في هذا
ايضا ابن حجر ولم يقدم هو ما به لم منه هذا (قوله فان لم يحلف) اي بعد رضا المدعي (قوله الحلف
في عين مردودة) عبارة التحفة لم يكن للمدعي - لعل الردودة (قوله على ما قاله الرافعي) اي
والا - قدمه في صدره - مسألة النكول خلافه وهذا التبري يدل على انه اسقط ما قدمناه عن ابن
حجر قصد عدم اعتماده اياه وان تبعه فيما بهنا عليه (قوله وحيث فلا تنفعه الا البيضة) اي
وليس له الحلف مع الشاهد (قوله فلا تخلفه) عبارة الانوار فلا أن يحلف انتم فالضمير في قوله
للموكل وعبرة الانوار أصوب (قوله في المتن وليس له مطالبة الخصم) اي ان كانت الدعوى
تتضمن المطالبة فان كانت تتضمن دفع الخصم كما في المسئلتين الآتيتين لم يندفع عنه وبهذا يعلم
ما في قول الشارح ومحل ذلك الخ كما سبأ في التنبيه عليه (قوله كما لو ادعى عليه انقام من ثمن مبيع
الخ) لا يخفى ان هذا دعوتين الاولى من البائع وهي المطالبة بالثمن والثانية من المشتري وهي
دعوى الاقباض فالزام المشتري بالالف انما هو باعتبار نكوله عن اليمين المردودة بالنسبة
لدعواه فلم يندفع عنه خصمه اذ مضمود دعواه دفع مطالبة البائع فهو على قياس ما في كلام
المصنف فلا حاجة لقول الشارح ومحل الخ وكذا يقال في المسئلة بعد هافتأمل (قوله مردود
كما أفاده البلقيني بان هذا غير محتاج له الخ) قال الشهاب بن حجر وفيه نظر لان مراد ذلك
القول ان شاء المدعي امهاله والالم بهل قال وانما الذي يرد ان هذه مدقة قرية جدا وفيها مصلحة
للمدعي عليه من غير ضرورة على المدعي فلم يحتج لرضاء اه - كن نازعه ابن قاسم فيما ذكره
فلمت وعمار يكون المراد ان شاء المدعي انه لو كان كذلك لم يكن للتعقيب بآخر المجلس وجهه اذله
ترك الحق بالكلية (قوله وكالنكول) يعني كامتناع المدعي من عين الرد في التفصيل المار
(قوله والحول) معطوف على ملك (قوله اي ثبوت به بسبب باثرة) اي بخلاف حلقه على نفس
السبب فانه جائز كما بهلم عما يأتي

« (فصل في تعارض البيعتين) » (قوله في المتن بقيت كما كانت) قال البلقيني هذاية تنفي
ان الحكم بالبدل التي كانت قبل قيام البيعتين وليس كذلك وانما تبقى بالبيضة القائمة قال والفرق
بينهما الاحتياج الى الحلف في الاول دون الثاني اه وعليه فلا يتأتى قول الشارح كغيره
وعلى التساقط (قوله نعم محتاج الاول الى اعادة ينسب الخ) هذا لا يتأتى على القول بالتساقط كما
لا يخفى وانما يأتي على ما قاله البلقيني فتأمل (قوله ثم ما البديهة) الصواب حذف لفظ ما كما
في التحفة لانها واقعة على الشيء المدعي فلا يصح الاخبار به عن قوله وهو الذي هو راجع الى
المرجح (قوله اذا صل الحكم لا ترجح به فاولى حكم فيه زيادة الخ) قال الشهاب بن قاسم يوهم
ان هذا في تعارض - كمين احدهما بالصفة والاخر بالموجب فسامعني مقابله بما بعده اه

اى مع ان فرض المسئلة ان الحكم فى احد الجانبين فقط كان مراد الشارح كالشهاب
 ابن حجر ان اصل الحكم لا ترجح به فلا تظر لكونه بالصحة أو بالموجب فلا نسلم الاولوية اذ لا يلزم
 من عدم الترجيح بالاعم عدم الترجيح بالاخص الذى فيه زيادة مع انه لا يتناسب قوله بعدم على
 الاخر فتأمل (قوله او غصبا) انظر صورته بالنسبة لبينة الداخل وكذا يقال فى قوله الا فى
 فان قالت بينة منه والثانية اشتراها منه الا ان يقال فيما يأتى ان المراد بالثانية بينة الداخل
 فتكون الاولى بينة الخارج ووجه ما دل عليه ما عقبه به (قوله واترجع بينته) اى يده (قوله)
 ولا يكتفى قولها بيدا داخل غامضة) وجهه كفاى الحقيقة انه مجرد افتناء (قوله فان قالت بينة منه)
 اى غصبا (قوله وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو ما لك) اى وان كانت هى بينة الخارج
 ومثله كما سأتى ما لو قالت بينة انه اشتراها من زيد منذ بينين وقالت بينة الداخل انه اشتراها من
 زيد سنة فافهم تقدم بينة الخارج لانها أثبتت ان بدا داخل عاديه بشرائها من زيد بعدما زال
 ما لك كما سأتى فى شرح قول المصنف وانه لو كان لصاحب المتأخر قيد قدمت والحاصل ان محل
 قولهم يقدم ذو اليد ما لم يعلم حدوث يده كناية عليه الشهاب بن حجر فيما يأتى (قوله اترجح
 الوقف باليد) اى يد الواقف حين الوقف التى حكمها مستمرا كما يعلم مما يأتى (قوله وانما يتجبه
 هذا) اى عدم افادة ما ذكر (قوله أما اذا قلنا ان حكم الحاكم لا يرجع الخ) قد يقال بل وان قلنا
 انه يرجع للعلة الاى بينة (قوله اذا حجة انما اقام على خصم) فيه ان المدعى خصم ولوقبل اقامته
 البينة (قوله مثلا) أشار به الى ان قول المصنف واعتذر بغيبة شهوده ليس بقيد وانما هو مجرد
 التنبيل والتصوير كما صرح به غيره فالاعتذار ايسر بقيد فتسمع بينته وان لم يعتذر (قوله أو انه او
 بآئعه غصبه منه الخ) هذه كالتى بعدها تقدمتا (قوله ولوندا عياحيوانا الخ) عبارة التحفة ولو
 ندا عياداة أو ارضا اودار الاحدهما متاع عليها اوفيهما أو الخ لوالزرع بانفاقهما او بينة
 قدمت على البينة الشاهدة الخ (قوله فان اختص بمعا) عبارة التحفة فان اختص المتاع بييت
 (قوله اذ وظيفة الشاهد الخ) لا يخفى ان الكلام هنا فى سماع الدعوى وعدمه لا فى سماع
 الشهادة وعدمه ولا تلازم بينهما فى الصحة وعدمها (قوله والقديم نعم) الحاصل ان فى
 المسئلة طريقين احدهما القطع بعدم الترجيح وهى المشار اليها فى المتن والثانية قولان
 جديديوافق طريقه القطع والثانى القديم الذى ذكره الخارج (قوله نعم لو كان معهما يد
 قدما) اى كما مر (قوله كالأدعى شراعىين يده غير الخ) هذه تفارق ما مر من حيث ان كلاما من
 المتداعيين موافق على ان العين ملك المدعى وانما خلافا فهم ما فى سبب الملك لكن لم يظهر لى وجه
 العمل بالمتأخرة هنا فلي تأمل (قوله وقديان) اى العين بمعنى المبيع (قوله نعم لو كانت العين
 بيد الزوج او البائع) لعل صورتهما ان العين بيد الزوج فادعت الزوجة انه اصدقها اياه
 وأقامت بينة مؤرخة وأقام آخر بينة كذلك انه باعها منه فالملك لمن تقدم تاريخ بينته ولا
 أبرة لان كلاما من البائع والزوج لا تلزمه أبرة فى استعماله قبل القبض (قوله ولا يد
 لاحدهما) اى يد اترجح بان انقرب باليد فدخل فى ذلك ما اذا كانت اليد لهما اولاهما او
 لثالث (قوله وكذا المتعرضة للسبب) اى والصورة ان المدعى تعرض له فى دعواه كما يعلم
 مما يأتى آخر الفصل (قوله لكنها لا تنفيه) قال الجلال عقب هذا ما نصه وفى الشرح حكاية

طريقتين طاردا للقولين في المسئلة السابقة وقاطع بالتسوية ~~ب~~ في فرض فافظاهر
التسوية انتهى اه (قوله في المتن وانه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ بخير قدم) محله
كما يعلم مما يأتي ما اذا لم يذ كر كل من البيتين الاتتقال لمن ثم مدله من معين متحد كزيد
وأما قول الشهاب بن حجر سواء اذ كرنا أو احداهما الاتتقال لمن تشهد له من معين أم لا وان
اتحد ذلك المعين فقد ناقضه بذكره عقبه ما سرياني في الشارح من قوله وبه يعلم انه لو ادعى الخ
(قوله وأما لو كانت الخ) لا وجه له للتعبير بما هنا وعبارة التحفة وسواء اى فيما ذكر
المصنف اشهدت كل بوقف أم ملك كما أفقني به ابن الصلاح واقتضاء قول الروضة بيننا الملك
والوقف تتعارضان كيمينى الملك قال البلقينى وعلى ذلك جرى العمل ما لم يظهر ان اليد عادية
باعتبار ترتبها على بيع صدر من أهل الوقف الخ (قوله كالروضة وأصلها) اى كأنها ج
(قوله لان هذا خلاف الاصل والظاهر) قال في التحفة نعم يؤخذ مما يأتي في مسئلة تعويض
الزوجة انه لا بد أن يثبت الخارج هنا انها كانت بيد زيد حال شرائه منه والابقيت بيده من
هى بيده اه وكان الشارح لا يشترط هذا لانه حذفه من هنا ومن مسئلة تعويض الزوجة
الاتية لانه اشترط ذلك في مواضع تأتي فليراجع معتمده (قوله في قيد به اطلاق الروضة)
اى كما قيدناه بكلام المنهاج (قوله وقد تسمع الشهادة وان لم تتعرض للملك حالا كما يأتي الخ)
هذه امثلة لما زاده على المتن فيما صر به قوله او بين سبيه (قوله فادعت زوجته) اى زوجة
زيد (قوله والاوجه تقديم بينهما مطلقا) ظاهره وان لم تتعرض ~~ل~~ كونها بيد الزوج عند
التعويض وقد قدمنا ما فيه (قوله قال الغزى وأكثرت من يشهد الخ) هذا من كلام الاذرى
ايضا لان كلام الغزى وعبارته واعلم انه انما يجوز له الشهادة للوارث والمشتري والمتهب
ونحوهم اذا كان ممن يجوز له أن يشهد للمستقل منه اليه بالملك ولا يكفي الاستناد الى مجرد
الشرا وغيره مع جهله بملك البائع والواهب والموصى والمورث ونحوهم قطعاً وأكثرت من يشهد
يعتمد ذلك جهلا اه وقد علم منه مرجع الاشارة الذى أهمله الشارح (قوله من غير تعرض
للك سابق) ظاهره وان قامت قرائن قطعية على تقدم الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لنحو
غباوة لكن بحث الاذرى ان ذلك مثل التعرض للملك السابق قال ويشبهه حمل اطلاقهم عليه
(قوله لا تثبت الملك) قال الدميرى وان شئت قلت لا تنشئه (قوله الذى لم يصدقه) اى لم
يصدقه المشتري (قوله وان كان مقتضى الاصل السابق) يعنى ما علم مما قدمه وهو أنه لا يحكم
للمدعى بالملك الا قبيل الشهادة كما يعلم مما سيذكره عقب هذا (قوله بل لا حاجة اليه) يعنى قول
المصنف مطلقاً لان مقتضى كلام الاصحاب خلاف القاضى صاحب الوجه الا أنى انه يرجع
مطلقاً سواء أسندت لما قبل العقد أم لما بعده أم لم تسند فلا حاجة لتقييد المصنف الموهوم قصر
الرجوع على الصحيح على الاخير ~~ك~~ن فيما ذكره من عدم الاحتياج الى ما ذكره نظر ظاهر بل
هو محتاج اليه لاجن الخلاف كما علم (قوله وأقر برقه) اى اقر المشتري وقوله ثم ادعى حرية
الاصل اى ادعى العبد (قوله فانتصار البلقينى الخ) انظر ما وجه هذا التفريع وهو فى بعض
النسخ بالواو بدل الفاء (قوله ولو أقر مشتري الخ) هذا هو عين ما قدمه فى قوله مالواً حذمه باقرار
الخ غير انه زاد هنا عدم سماع الدعوى لقيام البينة (قوله حتى يقيم بينة به) حتى هياته تعليمية

لأغائية بقريته ما بعده (قوله قبل القاضي) أي الحسين فهو الذي أبدى هذا الوجه وحمل
إطلاق الأصحاب عليه (قوله وإن الأول) انظر هو معطوف على ماذا وأعلم أن الغزالي سبق
البلقيني إلى ما قاله حيث قال عجيب أن يترك في يده نتائج حصل قبل البيعة وبعد الشراء ثم هو
يرجع على البائع اه فإما قاله البلقيني إنما هو إيضاح لكلام الغزالي وأجيب عنه أيضا بأن
أخذ المشتري للمد كوراث لا يقتضي صحة البيع وإنما أخذها لأنهم ليست مدعاة أصالة ولا
جزأ من الأصل مع احتمال انتقالها إليه اه أي لعدم الحكم بها للمدعي لعدم ادعائه إياها
واقضاء كونها جزأ من مدعاه وعدم الحكم بها للبائع لاحتمال الانتقال

(فصل في اختلاف المتداعين) (قوله في قدر ما كثر من دارا وأجرته أوهما) أي
وإن لم يذكروا ولا المصنف إلا الأول في التصوير (قوله سنة كذا) إنما قيد بكذا لأنه لا يصح
بدونه كما هو ظاهر والمراد سنة متصلة بالعقد أو بعدة ماضية كما لا يخفى (قوله أو بالبعض) إقادت
الثانية صحة الاجارة في الباقي أي بالقسط من العشرة الثانية كما هو ظاهر (قوله متعدد
يقينا) أي يقتضي اليقين لأن العقد الصادر من أحد المدعين غير الصادر من الآخر يقينا
بخلاف ما هنا فإن العاقد واحد فجاز اتحاد العقد وتعدد وجه هذا يدفع ما نازع به الشهاب
ابن قاسم في الجواب المذكور ولعله نظر إلى ما في نفس الأمر مع أنه ليس الكلام فيه ولو نظرنا
إليه لاحتمال انتفاء العقد بالكتابة فتأمل (قوله وإن ادعى شيئا على ثالث) إنما عدل عن قول
المصنف في بد ثالث إلى ما قاله ليشمل ما إذا لم يكن في يد البائع كما سيأتي الإشارة إليه (قوله وهو
عليك أو سلمه إليه) هذا إنما يشترط في صحة الدعوى إذا كان المدعي به يده غير من يده عليه
البيع أما إذا كان في يده فلا حاجة إلى ذلك كما صرحوا به وإن أوهم منبيع الشارح اشتراطه
مطابقا على أنه تقدم له في الفصل الماضي يقتضي أنه لا يشترط ذلك مطلقا كما تنهنا عليه ثم
لم يراجع (قوله في المتن حكمه لا سبق) أي ولا يأتي هنا ما قدمه في المسئلة السابقة من أن محلها
أن لم يتفقا على أنه لم يجز سوى عقد واحد إذا الصورة أن العاقد مختلف فلا يأتي اتحاد العقد
فما وقع للشهاب بن قاسم هنا سهو (قوله ما لو لم تذكره) سكت عن حكمه وظاهر ما بعده أن
الحكم عدم صحة هذه الشهادة إذا لا الزام فيها (قوله والا قدمت بيعة ذي اليد ولا رجوع
الخ) كان الأصوب والأقل رجوع لواحد منهما ثم إن كان في يد أحدهما قدمت بيعة واعلم أن
الماوردي جعل في حالة التعارض أربع حالات لأن العين إما أن تكون في يد البائع أو يد أحد
المشتريين أو في يدهما أو في يد أجنبي إلى أن قال الحالة الثانية أن تكون العين في يد أحدهما
ثم ذكر فيها وجهين بنين على الوجهين في الترجيح بيد البائع إذا صدق أحدهما قال فإن
رجحناه بيده وينتهى أي وهو الأصح كما أشار إليه الشارح بقوله وإن أقر أحدهما فذا يرجع
الآخر بالثمن الذي شهدت بيعة إلى آخر ما ذكره فاذا ذكره الشارح حالة من تلك الأحوال الأربعة
ويكون محل قول الماوردي فيها يرجع الآخر بالثمن ما إذا لم تتعرض بيعة لقبض المبيع وظاهر
أن مثله في ذلك غيرهما من بقية الحالات لكن قول الشارح والامن قوله والا قدمت بيعة
ذو اليد شامل لما إذا تعرض كل من البيعتين لقبض المبيع وما إذا تعرضت له أحدهما فقط
مع أن قوله ولا رجوع لواحد منهما بالثمن خاص بما إذا تعرض كل منهما لذلك والاختصاص

عدم الرجوع عن تعرضت بيته لذلك كما هو ظاهر مما مروى في كلام الماوردي ان من العين في
يده لا رجوع له مطاقا (قوله فقالت أخرى كان مجنوناً ذلك الوقت) قال ابن قاسم ان أريد وقت
الاقرار كان فهو ما مر عن القفال كما قال اكن لا يحتاج الى تقييد البغوي المذكور وان أريد
بالوقت يوم الاقرار فليس فهو ما مر عن القفال بل الموافق له حيث تقدم الاقول فليتأمل اه
(قوله وكذا لو قيدت بيته) هو كذا في نسخ الشارح بهاء الضمير لكن عبارة الروضة بيته بلاها
وهي الاصوب (قوله والاوجه عدم الا كفاء هنا) يعني في قول المصنف وان قيدت ان آخر
كأنه الخ (قوله فقد قالوا الخ) عبارة التهمة ثم رأيتهم قالوا يشترط في بيته النصراينة ان تفسر
كلمة التنصرو في وجوب تفسير بيته المسلم كلمة الاسلام وجهان ونقل ابن الرفعة والاذري عدم
الوجوب عن جمع ثم يرجح الوجوب سيما من شاهد جاهل أو مخالف للقاضي انتهت (قوله
وأقام كل منهما) أي من النصرائي والمسلم كما هو ظاهر السياق وانظر ما صوره ابن نصراني
وأب لا يعرف دينه (قوله تقاسمناه نصفين) قال الزيادي وان كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى
اه أي مع انه لو ثبت مدعى الاتي لم تأخذ سوى النصف وهذا نظير ما ذكره فيما لو ادعى رجل
عينا وآخر نصفها رهي في يدهما وأقاما بينتين حيث تبقى لهما نصفين (قوله فالقول قوله) أي
في انه لنفسه أولا أحدهما كذا في حاشية الشيخ وقد قيده في الانوار بأنه يدعيه الغير لنفسه
فليراجع (قوله بخلاف نحو الملاءة) أي فانه يجعل فيه كسمل بدليل ما بعده (قوله ولو قالت
بيته مات في شوال الخ) لا يظهر لوضع هذا هنا محل بل هو عين قول المصنف الاتي وتقدم بيته
المسلم على بيته غاية الامر ان المصنف فرضه في صورة خاصة على ان قوله هنا ما لم تقل الاولى
رأيت حيا الخ ناقضه في شرح المتن الذي أشرنا اليه كما سيأتي التنبيه عليه (قوله لانها ناقلة)
علة لا وجهه (قوله المفهم انه لا فرق الخ) لك أن تقول حيث كان ذلك مفعولاً من اطلاق
المتن فهو من مشمولاته ومن افراده فهو مذكور في المتن بحيث انه لو ذكره ثانيا كان تكريرا
فلا ينبغي هذا الصنيع الموهوم خلاف ذلك فتأمل (قوله نعم ان قالت رأينا حيا في شوال
تعارضنا الخ) تقدم له اعتماد تقديم الشهادة بالموت في شوال حيث تقدم كما بهنا عليه ولا ينبغي ان
الذي يجب نسبة اعتماده للشارح ما هنا اذ من المرجحات ذكر الشئ في محله ولانه جعل ما هنا
أصلا وقاس عليه ما استوجبه قرياردا على الباقين في شرح المتن الذي قبل هذا ولقاء عدة
العمل بآخر قول المجتهد وان ذكر في الاول ما يشعر باعتماده كما مر بيان ذلك في الكلام على
الخطبة خلافا لما وقع للشارح هنا على ان ما اعتمده فيما مر لم يظهر له مستند فان حصل ما في
هذه المسئلة ان امام الحرمين اعترض الاصحاب في اطلاق تقديم بيته المسلم بان بيته النصرائي
ثبت الحياة في شعبان لانها تشهد على الموت في شوال والموت انما يكون عن حياة والحياة صفة
ثابتة يشهد عليها كالموت قال فيحكم بتعارضهما قال الرافعي وتبعه المصنف والوجه ان
تراعى كيفية الشهادة فان اختلفت البيته فترجح الاتي فنقل وان شهدت بيته النصرائي بانهم
عائنه حيا في شوال تعارضتا فما اعتمده الشارح فيما مر لا يوافق اطلاق الاصحاب ولا
تفصيل الشيخين ويؤخذ مما ذكرناه مرجح آخر لاعتراض وهو موافقة الشيخين فتأمل (قوله
علا بالظاهر) أي في الاولى وقوله والاصل أي في الثانية والتعادل لهما (قوله ولم يعض بينهما

ما يمكن فيه الانتقام) كان الظاهر أن يقول وقدمضى بينهم ما يمكن فيه الانتقام لانه اذا لم يحض ذلك فالشاهدة بالافضاء كاذبة ولا بد اذا الصورة كما هو ظاهر من كلامه انها الآن غير مقضاة فتأمل (قوله وان بحث بعضهم) والشهاب بن حجر واعلم ان الشهاب بن قاسم نقل اقنا والدار الشارح هذا في حواشيه ثم قال عقبه أقول ولا يخفى ما فيه (قوله كما مر) اي فيما اذا لم تكن بينة (قوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة فان بعضنا ما عتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم والمجموع قد رايت وان لم يثبتها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبد ان الاول بالاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما ان كانا حائرين ولا عتق منه قدر حصته ما قال ابن قايهم وقوله وان لم يثبتها الخ هو المعتمد قال وأقول قوله والمجموع قد رايت الثالث انه فرض غائبا قدر السدس فلي تأمل اه

• (فصل في القاتل) • (قوله من منع الاثر والسببه) يقال قاف أثره من باب قال اذا تتبعه مثل قفي أثره ويجمع القاتل على قافة (قوله قال أبو داود وكان اسامة اسود الخ) وعكسه الشيخ ابراهيم المروردي وقال غيره كان زيد اخضر اللون واسامة اسود اللون (قوله تلحقه لا حكم الاذ وتجرية) الاستدلال قد يفيد قراءة بحرب في المتن بكسر الراء فانظر هل هو كذلك (قوله علام من العدالة المطلقة) اي المطلقة في كلام المصنف حيث لم يقيدها بقيد والشئ اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل (قوله غير متعد) وان لم يمرض لانه كالصاحي ويصح اتسابه (قوله ذكره الماوردي) عبارة الماوردي الفصل الرابع ثبوت الحكم بلحق النسب بقول القافة وهو معتبر باستلحاق النسب واستلحاقه على ضربين احدهما أن يكون لاشتراكهما في فراش ولا يصح الحاقه بالقافة الا يحكم الحماكم لان الفراش قد اوجب اهما حقا وأوجب عليهما حقا في الحاقه باحدهما ونفيه عن الآخر والحق عليهما بالاولد والعكس ولذلك وجب الحاقه باحدهما وان لم يتنازعا ولم يجوز لاحدهما أن يسلمه للآخر فكان أغلظ من اللعان الذي لا يصح الا يحكم الحماكم وقال قبل ذلك مانعه الثالث أن يثبت فراش كل منهما وثبوته معتبر بحالهما فان كان احدهما زوجا والآخر ذى شبهة ثبت فراش ذى الشبهة بتصديق الزوج ولم يعتبر فيه تصديق الموطوءة الا ان كانت خلية وان لم يكن فيها زوج اعتبر تصديق الموطوءة اكل منهما ان كانت خلية والا فالزوج وصاردا خلاصهما في التنازع اه المقصود منه امكن سياقي في الشارح ان فراش الشبهة لا يثبت بقول الزوجين بل لابد من بينة به او تصديق الولد المكلف (قوله فان قامت به بينة عرض على القاتل) اي ليحلقه بالزوج ولا يكتفى اتفاق الزوجين على الوطء اي على وطء الشبهة او صاحب الشبهة ثم يحكم الحماكم بالحاقه بمن الحقه به كما مر عن الباقي (قوله وديننا) ومعلوم ان محل الحاقه حينئذ بالذمي في الدين ان لم تكن أمه مسلمة

• (كتاب العتق) •

(قوله اي الاعتاق المحصل له) بل مر عن تحرير المصنف ان العتق قد راى العتق بمعنى اعتق (قوله لا الى مالك) لاحاجة اليه في هذا التعريف وانما يحتاج اليه من غير ازالة المالك بدل ازالة الرق ليخرج الوقف لان الملاك فيه له تعالى (قوله على ما يأتي) الذي يأتي له الجزم بعدم الصفة لا غير وقد تبع هنا ابن حجر وذكر كلاما هنا لا يسوغ له هذا التعبير (قوله علم ان شرط

العتيق) قال ابن قاسم وقد يقال هذا الضابط غير موجود في الرهن اذا كان الرهن موسرا
 (قوله بخلاف فهو اجارة) اي فانه وان كان لازما الا انه لا يمنع البيع (قوله واستيلاء) هو
 مثال لما تعاق به حق العتيق (قوله وهو غير قربة) اي التعليق (قوله والافقرية) اي من
 المسلم كما مر (قوله أفسده) اي افسد الشرط العوض (قوله ويمتنع الرجوع عن التعليق
 بقول بل بنحو بيع) لا يخفى ما في هذه العبارة من عبارة التحفة وليس لعاقه رجوع بقول بل
 بنحو بيع الخ (قوله ولا يسهل تعليقه بصفة بعد الموت الخ) قال الشهاب بن قاسم هذا مصور
 كما هو صريح اللفظ بما اذا كان المعاق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الدار
 فانت حر فان التعليق يبطل بالموت (قوله والاوجه ضبطه) اي الجزاء كان وكل تركيلا في عتيق
 عنده انظر هل مثله ما اذا وكله في عتيق البعض فقط فان كان مثله فواجهه التخصيص في
 التصوير وان لم يكن مثله فواجهه الفرق مع ان المتبادر انه اولى بالحكم مما هنا (قوله سراية)
 واجع لقول المصنف في عتيق كله اي لا تعبير بالجزء عن الكل وهو وجه ثان في المسئلة وللخلاف
 غررات في المطولات (قوله وأما ثم فالذي سري اليه) عبارة التحفة فالذي يسري اليه باللفظ
 المشارع وهي المناسبة للحكم وهو عدم السراية (قوله أما اعتقتك) لا وجه للتعبير بما هنا
 (قوله واعقد الاسنوي خلافه) اي فلا يقع عنده لا باطنا ولا ظاهرا (قوله وبفرض
 المساواة) هذا من جملة كلام الراد وهو ابن حجر اي وبفرض مساواة ما هنا لما لو قيل له طلقت
 زوجتك الخ وان أوهم سياق الشارح خلاف ذلك ثم هو لم يتعرض لرد هذا الرد (قوله وقوله
 أنت ابني أو ابنتي أو ابني أو أمي اعتاق) اي صريح (قوله وعبر في الحر عنه الخ) عبارة التحفة
 نصها عبارة اصله جعلت الخ (قوله بل أولي) هذا بالنسبة لاصل العتيق (قوله غفلة عن كون
 المصنف ذكره عقب ذلك) اي ذكر قوله في الحال في المسئلة الآتية عقب هذه اي وذكر ذلك
 في المثلين المتعاقبين يبعد كونه صادرا عن انتقال نظرو به هذا يندفع قول ابن قاسم كانه في
 غير هذا الكتاب ثم قوله ثم ان كونه ذكره عقب ذلك لا ينافي انتقال النظر لان الجمع بين
 المسئلتين لا ينافي انتقال النظر من حكم احدهما الى حكم الاخرى كما هو في غاية الظهور
 فدعوى الغفلة ممنوعة بل اعلمها غفلة اه ويحتمل ايضا ان غفلة هذا المعترض من حيث
 كونه خص الاعتراض بالمسئلة المتقدمة مع توجهه على المسئلة التي ذكرها المصنف عقبها
 والشهاب بن قاسم فهم ان الضمير في ذكره راجع الى مسئلة التي شهر واپس كذلك كما علمت
 (قوله بما يفسد به الخلع) اي عوضه (قوله وأما نصيب شريكه) كان ينبغي أن يقول عقب
 هذا ففيه تفصيل تطير ما في التحفة (قوله عند الاعتاق) صواب ذكره هذا قبل قوله بقي كما في
 التحفة (قوله ورواية السعابية) لفظ الرواية فاق لم يكن له مال قوم العبد بقيمة عدل ثم استسعى
 لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه (قوله يعني بخدمة الخ) لا يخفى عدم تأني هذا الجواب مع
 قوله قوم عليه ومع قوله في قيمته (قوله لكنه بالسراية يقع الفسخ الخ) قال ابن قاسم بل قد يقال
 لا شركة حقيقة حين الاعتاق أيضا لانه اذا كان الخيار له فلك المبيع له فليتمامل اه (قوله
 قيمة عدل) تمامه ولا وكم ولا شطط ثم يعتق (قوله الامن والدا الشريك) صورة المسئلة ان أحد
 الشريكين الذي هو والدا الشريك الآخر استولدها وعبارة كتب الاستاذ ولو كان الشريك

المستولداً أصل الشريك سري وان كان معسراً كما لو استولدا بطارية التي كلها له اه ابن قاسم
 (قوله قال الباقي ولا حاجة لاستغراق في جريان الخلاف) قال في التحفة فلو اوجبت السراية
 مائة وهي عنده وعليه خمسون لم يسر على الضعيف الا في الخمسين (قوله لم يسر قطعاً) أي ولا
 يقال انه موسر بالرهن (قوله بناء على الاصح ان العبرة بالخ) نبيه الشيخ في الحاشية على ان
 الشارح ناقض هذا في آخر التدبير (قوله ان حلف الخ) فيه ان عدم العتق على اطلاقه وليس
 مقبلاً بالحلف فكان المناسب ثم ان حلفه لا يستحق عليه المدعى القيمة والا حلف المدعى
 واستحقها (قوله والافهى لا تسمع على آخرائك اعتقت حق بحلف) أي اذا الدعوى بما ذكر
 غير مسموعة فلا يترتب عليها حلف أي فاليمين في كلام المصنف انما هو لاجل القيمة كما قرره
 (قوله عتق جزماً) فيه نظراً لانه لو فرض أن المدعى عليه أقرب بالعتق صريحاً لا يعتق نصيب
 المدعى حيث قلنا ان السراية انما تقع بالاداء وانما موقوفة كما هو ظاهر مما مر (قوله وابطلنا
 الدور) أي في مسألة قبله (قوله قوم عليه) أي كما مر (قوله ولو بتسببه) كان المناسب
 خلاف هذا الصنيع لان هذا جواب ثان عن عدم ملازمة التقرير الا في المقابلة قوله
 اعتاقه والجواب عنه من وجهين الاول ابقاء الاعتاق على حقيقة نفسه وتقدير شيء يتنزل
 عليه التقرير ويكون التقرير دليل على التقدير وهذا هو الذي اشار اليه بقوله او تملكه الخ
 والثاني استعمال الاعتاق فيما يشمل التسبب فيه وهو المشار اليه بقوله ولو بتسببه فيه
 فتأمل (قوله لكن قال الزركشي الخ) هذا الاموقع له بعد اتيقاده فيما مر المرض بمرض
 الموت فيمكن ينفي حذفه فيما مر حتى يأتى تفصيل الزركشي (قوله نعم لو أوصى الخ) هو
 استدراك على المتن

* (فصل في العتق بالبعضية) * (قوله بالاجماع الاداء الظاهري) قد يقال ان كان خلاف
 داود انما جاء بعد انعقاد الاجماع فهو خارج للاجماع فيمكن في دفعه خرقه ولا يأتى الاستثناء
 وان كان خلافه قبل انعقاد الاجماع فلا اجماع (قوله والولد كالوالد الخ) فيه انه لم يقدم
 دليلاً مستقلاً في الولد حتى يقيس عليه الولد وخبر مسلم انما جاء به في مقام الرد على عمك داود
 به لا للاستدلال وهو انما استدلل بالاجماع لا غير (قوله بضعة) هو بفتح أوله (قوله والمراد
 به الحركة) أي حيث لم يتعلق بالرقيق حق الغير بدليل قوله الا في ومالو ملك ابن أخيه الخ
 (قوله ومالو ملك ابن أخيه الخ) معطوف على المكاتب والبعض (قوله وورثه أخوه فقط
 وقلنا بالاصح ان الدين لا يجمع) يجب الضرب على هذا انما لان مسألة ارث الاخ المذكورة
 ستأتى قريباً وان فرعه لا يعتق عليه وايضا فالذي علم مما مر ان الدين لا يمنع العتق فقط وهو
 ليس في التحفة وانما اقتصر فيها على قوله وكذا من عليه دين مستغرق كما علم مما مر اه عطفاً
 على قوله المصبي والمجنون ثم رأيت نسخة من الشارح كالتحفة (قوله اذ موجب الشراء الملك
 الى قوله الشراء) على انه صحة الشراء وما بعده على عدم العتق مع انه قدم تعليلاً الاول في قوله
 اذ لا خلل (قوله ولا يحتاج الى اذن السيد) أي اذا لم تلزمه نفقة به كما ذكره في التحفة هنا
 ولعله ساقط من نسخ الشارح من الكتبة بدليل أخذهم مفهومه الا في
 * (فصل في الاعتاق في مرض الموت) * (قوله لان ما يعتق منه يحصل للورثة مثلاً) عبارة غيره

لان ما يعتق ينبغي ان يحصل للورثة مثله اى ولم يحصل لهم هنائي لان الارث انما يكون بعد الموت والمرىض حينئذ لم يخلف شيئا (قوله جاز كما رجحه الباقي في الخ) قال الشيخ ثم ان خروج العتق لواحد عتق ورق الاخر ان وان خرج الرق لواحد احتيج لاعادتها بين الاخرين بواحدة ورق واخرى عتق (قوله لان الاخراج فيه مرة واحدة) اى بالنظر للدولى الذى قدمه من الاخراج على الحرية (قوله فيضم كل نفيس الخ) اى فى المثال الذى زاده (قوله فى كل الاجزاء) اى اذ لم يكن التوزيع بالعدد مع القيمة فى شئ من الاجزاء يعنى انه لم يتوافق ثلث العدد وثلث القيمة كذا قال ابن قاسم اى بخلاف مثال المصنف فانه توافق فيه ثلث العدد وهو الاثنان مع ثلث القيمة (قوله ان خرج) اى العتق لهما (قوله وأجاب الشيخ عن هذا التناقض) اى بحسب الظاهر (قوله حدثت به ذوالملك) انظر ما الحاجة الى هذا بعد قوله ناشئة عن سرية متراخية عن مصوبة النسب بين هذا والذى بعده خاصة الولاء وعمراته والا فهما غير محتاج اليهما فى التعريف (قوله وقد قدر انتقال ملكه لغيره) اى بان كل العتق باذنه بشرطه (قوله اتموقف الكفارة على النية الخ) هذا التعليل يؤهم وقوع العتق عنه لكن لاعتن الكفارة وظاهره انه ليس كذلك (قوله يثبت لغيرها) يلزم عليه ضرورة الاستثناء فى المتن مدة طعابعد ان كان متصلا ولا يلزمه مهرها يعنى الواطئ (قوله وكل منتم اليه بنسب) اى ان لم يحسبه ورق كاسياني (قوله فجعل الولاء على بريرة الخ) اى لان هذا الخبر وارد فيها (قوله ولان نعمة اعناقها شملتهم) اى اولاده وعتقاءه وقوله كما شملت المعتق هو بفتح المثناة وقوله فاستبعوه صوابه فنبهوه كما هو كذلك فى نسخة (قوله هذا ان لم يكن للاب عصبية) عبارة الخصفة اما اذا مات عنها وعن أخى ابيها الخ فجعل هذا مفهوما قوله فيما مر اولاد اب وهذا هو الاصول

* (كتاب التدبير) *

(قوله او مع شئ قبله) اى بخلافه مع شئ بعده فانه تعليق عتق بصفة كاسياني (قوله سمي به لان الموت الخ) فى الصفة قبل هذا ما نصه من الدبر اى التدبير ما خوذ من الدبر سمي به الخ ووجه التسمية عليه ظاهر (قوله ومات) ينبغى حذفه اذا الصفة هى موته فى الشهر او المرض المشار اليهما كما لا يخفى (قوله وكل منهما يقبل التعليق) مثال تعليق التعليق ما مر فى باب الطلاق فى نحو ان اكات ان دخلت فالاول معاق على الثانى ومن ثم لا تطلق الا ان فعلت الاول بعد الثانى كما مر (قوله كان تعليق عتق بصفة) اى لا تدبيرا كاسياني (قوله ان الصفتين المعاق عليهما من فعله) كان الظاهر ان يقول من فعلها ويجوز جعل الضمير للمعلق فتكون التاء فى كمت ودخلت مضمومة (قوله ولو تجزعتفه) اى الوارث (قوله لان المعاق عليه ليس هو الموت وحده) اى ولا مع شئ قبله (قوله قبل موت السيد) لا حاجة اليه (قوله لانه تعليق بموتين) عبارة الاذرى ثم ان ما تامعا فى كافى الرويانى وجه ان الحاصل عتق تدبير لاتصاله بالموت قال الرافعى رحمه الله والظاهر انه عتق يحصل الصفة لتعلق العتق بموته وموت غيره والتدبير ان يعاق العتق بموت نفسه وان ماتا متباعدان اى اسحق لا تدبير أيضا

والظاهر انه اذا مات أحدهما يصير نصيب الثاني مدبر التعاقب العتق بموته وكأنه قال اذا مات
 شريك فنصيب مدبر (قوله ولو حارب مدبر لم يوفى) ما ذكره في المسلم واضح واما في الذي
 فلا يتضح ان كان السبي في حياة السيد ما بعد موته فيجوز استرقاقه كما صرح في السير فكان
 الاولى الاقتصار على المسلم (قوله اي غير المحجور عليه) أي اما هو فلوليه (قوله قد لا يتأني
 الخ) أي لانه يصير قوله ولم يرجع السيد بالمعنى الذي ذكره غير قيد اذ لم يفهم له حيث نذر (قوله
 الا ان يقال انه ازال ملكه عنه لكافر) انظر ما صورته (قوله من نكاح او زنا) أي مثلا
 والاقتله ما لو اتت به من شبهة حيث حكمنا برفقه أو من نكاح فاسد ونحو ذلك مما ذكره والـ
 الشارح (قوله بالقول على القول به) أي أو بالقول ان تصور كذا ذكره ابن حجر قال ابن قاسم
 هل من صور ما لو اولدها كما تقدم اه ولا يخفى عدم تأنيبه مع قول المصنف وقيل ان رجوع وهو
 متصل فلا اذ لا يمكن ايلادها وهو متصل (قوله وتعميم جريان الخلاف) يعني في كون الولد
 موجودا عند التعليق محلا كما جرى في كونه حادثا بعد التعليق الذي صور روايه كلام المصنف
 وان قال ابن الصباغ ان الموجود عند التعليق يتبعها قطعاً وتبعه ابن الرفعة وقال غيرهما انه
 يتبعها قطعاً اذا كان موجوداً عند وجود المدة وسياق ذلك في قول الشارح خلافاً لابن
 الرفعة الخ لکن لم افهم قوله ومن ثم يأتي هنا على الاصح نظير تفصيله المار على انه قد مر في ولد
 المدبرة انه اذا كان متصلاً لا عند وجود المدة التي هي موت السيد انه يتبعها بغير ما من غير
 خلاف فليحذر (قوله لما رواه ابن عمر) عبارة التحفة نظير فيه الاصح ووقعه على رواية ابن عمر
 (قوله باكثر من يوم) أي في مسألة الفجأة ولا بد من صحته يوم قبل المرض في المسئلة الثانية به
 عليه الشيخ (قوله كطلوع الشمس) أي وكفعل نحو العبد كما هو ظاهر (قوله فسكاذكر)
 أي من التفصيل بين الاختيار وعدمه (قوله عتق قطعاً) لعل صوابه مطلقاً أي سواء أوجدت
 الصفة باختياره ام بغير اختياره للفرق الذي ذكره وما في حاشية الشيخ غير ظاهر (قوله ذنبك)
 أي المريض والمحجور بالقلنس (قوله بل يحلف السيد) انظر ما وجهه وما وجه سماع دعوى
 العبد وما فائدتها مع ان من شروط الدعوى ان تكون ملزمة

(كتاب الكتابة)

(قوله لانه يوثق بها) عبارة القوت لانها توثق بالكتابة من حيث كونها مؤجلة منجزة (قوله
 فاحتمل الخ) في هذه العبارة ما لا يخفى وكأنه مفرع على ما فهم من قوله والحاجة الخ كأنه قال
 وبسبب الحاجة احتمل الخ ويشير الى ذلك قوله بعد للحاجة (قوله ويحتمل ان المراد النقة الخ)
 عبارة التحفة ويحتمل أن المراد النقة لکن بشرط أن لا يعرف بكثرة اتفاق ما يستدل الخ (قوله
 ولا تكرر بحال) نعم تكرر كتابة عبد يضيع كسببه في الفسق واستيلاء السيد يمنع كماله
 الزيادة عن الباقين (قوله وان اتفقت الخ) الواو للعال وهي ساقطة من بعض النسخ والمراد
 اتفقاء الشرط أو بعضها (قوله لتضمنها التمكين من الفساد) كان الاولى لتضمنها الجهل على
 الفساد (قوله بشرط أن ينضم الى ذلك قوله الخ) أي أو بنية كإسائتي (قوله نعم لا يجب كونه
 الخ) هو استدراك على ظاهر المتن في جمعه النجوم (قوله بأنه مملوك) الباء زائدة لانه مقول

القول فكان الاولى - ذنبا (قوله مخرج) هو وصف لقول (قوله لاخراج المرهون والمؤجر)
 قد يقال ان عدم الاطلاق في هذين ليس راجعا لهما وانما يرجع للسيد فيهما فلا يصح تصرفه
 فيهما والاولى كونه احترازا عن المأذون الذي حكم الحاكم بصرف اكسابه لارباب الديون
 الا في كلامه كما صنع العلامة الاذري على ان الشارح قصر الاطلاق في المتن على السيد
 فلا ينسجم معه هذا كما لا يخفى (قوله ومثله موسى بمنفعة الخ) هذا مما تعاقبه حق لازم فكان
 الاولى عطفه على ما قبله وتأخير لفظ مثله الى مسألة المصوب فتأمل (قوله ولا بأس
 بكونه اول في الذمة حالة) لا يخفى صعوبة المتن حيث تدل على في شرح المنهج نصه ولا يخلو المنفعة
 في الذمة من التأجيل وان كان في بعض نجومها تأجيل فالتأجيل فيها شرط في الجلة ومثله في
 التحفة (قوله فاولى بالفساد) قال بعض مشايخنا لعل وجه الاولوية ان الشهرين المتواليين
 يمكن التصحيح فيهما بجمعاهما فجمعهما وضم نجم آخر اليه بخلاف رجب ورمضان اذ لا يمكن جعل
 رمضان من النجم الاول لاتصاله عن رجب ولا بجمع آخر لقوات شرط اتصال المنفعة بالعقد
 (قوله ومن ثم لم تصح على ثوب يؤدي نصفه الخ) أي بان وصف الثوب بنصفه السلم كما في الروض
 ووجه ترتب هذا على ما قبله انه اذا سلم النصف في المدة الاولى تعين النصف الثاني للثانية والمعين
 لا يجوز تأجيله كما قاله في شرحه وما في حاشية الشيخ غير صحيح (قوله اتباعا لما جرى عليه
 الاولون) في كون هذا له لتعبد بنظر (قوله كيوم يمضي منه) له سقط قبله لفظ أو (قوله في
 المتن على نسبة ملكيتهما) أي سواء صرح بذلك أم أطلقا كما صرح به في التحفة وكان ينبغي
 للشارح ذكره لينسجم معه المفهوم الا في

* (فصل في بيان الكتابة الصحيحة) * (قوله في بيان الكتابة الصحيحة) لعل مراده بيان احكام
 الكتابة الصحيحة فيكون قوله وما يلزم السيد الخ من عطف التفسير والافهول لم يبين في هذا
 الفصل ماهية الكتابة الصحيحة ومن ثم لم يذكر هذا في التحفة (قوله والاصح ان الخط اصل) قال
 الشهاب بن قاسم ما معنى أصالة الخط مع ان الايتاء هو المنصوص في الآية قال الآن يراد بها
 أربحية في نظر الشرع وانما نص على الايتاء لفهم الخط منه بالاولى قال ثم رايت في شرح
 غاية الاختصار للحنفى ما نصه قال بعضهم والايتاء يقع على الخط والدفع الا ان الخط اولى لانه
 انفع له وبه فسر الصحابة رضي الله عنهم اه (قوله أي اسم مال) عبارة المنهج اقل متمول
 (قوله للخبر المار) تقدم ان الاصح وقفه وأنه يقال من قبل الراي فلا يرضح الاحتجاج به (قوله
 ونخرج الاكساب عنه) يتأمل وليس هو في التحفة (قوله الحادثون بعده) أي بعد الايلاد
 (قوله فان مات السيد قبل مجزها عتقت عن الكتابة) أي لا عن الايلاد خلافا للوجه الثاني
 فعلى هذا الولد الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاد هل يتبعها فيه الخلاف الا في كما قاله
 الاذري أي بخلافه على الوجه الثاني فانه يتبعها قطعا (قوله كلام) ينبغي حذفه وهو ساقط
 في نسخة (قوله ما يشمل المؤن) عبارة التحفة ما يشمل سائر المؤن (قوله لاعلمه) أي فانه لا يعتق
 بحوالة السيد عليه بالنجوم أي لعدم صحة الحوالة كما صرح في بابها وان أوهم كلامه معها (قوله
 وتسع منه) أي وان تضمنت اثباته ملك الغير (قوله وكان كاقامته البينة) انظر هلا قال

كأقرار المكاتب (قوله في المتن ولو خرج المؤدى مستحقاً) أى أوزيقاً كما فى التحفة (قوله لم يقبل منه) أى فى الظاهر كما يدل عليه كلامه أما الباطن فهو دائر مع ارادته وان انتفت القرائن كما لا يخفى (قوله ولو قال له المكاتب قلته انشاء الخ) انظر هل هذا فى صورة الاتصال او صورة الاتصال (قوله وتظهر ذلك) أى ما ذكر فى صورة الاتصال كما يدل عليه قوله فلا يقبل منه الا بقرينة (قوله لأن التسرى يعتبر فيه امر ان الخ) أى وذلك لا يشترط هنا (قوله فى بعض الصور) أى صورة الوطء بعد العتق لزيادة المدة حينئذ على سنة أشهر بلحظة الوطء بعد العتق كما قاله سم (قوله انما هو الخ) قال سم يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقييد فى صورة السنة أيضاً لصدقها مع الوطء مع العتق ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء فقائدة ذلك التقييد فى صورة السنة الاحتراز عن هذه الحالة اهـ (قوله يغنى عنه) أى لان حقه شامل لحفظ روحه واهله هذا اولى مما اشار اليه الشارح (قوله اول كونه لم يجده) ان كان المعنى ان المكاتب لم يجد القاضى لم يأت مع قول المصنف قبضه القاضى وان كان المعنى ان المكاتب او القاضى لم يجد السيد لم يأت مع قول المصنف فان أبى ولعل المراد الثانى وكان قد هرب مثلاً بعد الالباء وقوله فيه ليس فى التحفة والاولى حذفه (قوله بل عن المعتق) أى كالتى قبلها

• (فصل فى لزوم الكتابة من جانب وجوازها من آخر) * (قوله او الجناية عليه) لم يتقدم للضمير مرجع (قوله الصحيحة) لعله قيد به لاجل طرف العبد (قوله والمكاتب بالاداء) أى باداء ما اوتيه وانظر هل له الزام بالخط (قوله ان رآه مصلحة) أى مع اتفاه شرطه للمصلحة التى اشار اليها (قوله لانه يجمع عليه الخ) لتعليل لاصل المتن (قوله لزومه ما ذكر) أى لزوم السيد الامهال (قوله ومن فهم رجوع الضمير) أى ضمير ارادوعبارة القوت وفهم شارح عن المصنف ان المريد للفسخ العبد وليس بصواب وان كان الحكم صحيحاً اذا قلنا بالعبد الفسخ وانما اراد المصنف ثم اراد السيد الفسخ كما قاله الاصحاب وما فى المحرر ملخص من التهذيب وكلامه نص فى ذلك انتهت (قوله لانها مدة قربية) أى مدة البيع (قوله وان اقتضى كلام الروضة) هذا بالنسبة لما افهمه المتن من لزوم امهاله ثلاثة ايام (قوله وان يهرع عن الحضور لئلا يهرض او خوف) هو غاية فى اصل الفسخ الا ترى ثم رأيت فى نسخة حذف الواو من قوله وان فهو قيد لما قبله (قوله جازل السيد الفسخ) أى بعد الحلول كما يدل عليه السياق فليراجع (قوله حينئذ) هذا ذكره فى التحفة بين الواو وبين قول المصنف يؤدى وهو ظاهر (قوله ولم يستقل السيد بالاختذ) قيد فى المتن أى أما اذا استقل بالاختذ فانه يعتق لحصول القبض المستحق خلافاً للامام والغزالي وهو مقيد بالمصلحة أيضاً كما يعلم مما يأتى (قوله وكانت المصلحة ظاهرة) هو قيد ثان فى المتن وانظر معنى قوله ولو من محجور رعايه (قوله وعلى السيد الاستقلال) أى وامتنع على السيد الاستقلال (قوله لما امر) أى فى قوله واذا رقت سقط الارش أى فلا فائدة له فيه ودفع لتعليل الاصحح المار (قوله فى المتن فعلى مال) هو أجود واعم من تعبير المحرر بالدية كما قاله الاذرى وان ادعى شارح ان المراد بالمال هنا الدية (قوله والفرق) معطوف على التوقف (قوله لتشوف الشارح للمعتق) قضيته انه لو كان غير مكاتب وفداه السيد انه لا يلزمه القبول

فليراجع (قوله أي ولم يكن القتال مكاناً) أي أو كان قتله غير عمد (قوله: ثم المثل) أي
 وأجرة المثل (قوله وكان الولاء السيد) أي في مسئلته كما هو ظاهر
 * (فصل فيما انفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة) * (قوله وكذا يترقان) يعني الفاسد
 والباطل (قوله وإن لم يمت فطرته) هذا هو المقصود من الاستدراك وكذا قوله ما لم يحتج
 والافصدرا الاستدراك مما توافق فيه الفاسدة الصحيحة (قوله واعتاقه) هو بالرفع كما أشار
 إليه بغير العاطف والالزم تغيير أعراب المتن (قوله ولا يطوها) الصواب حذف لا (قوله
 في المتن بل يرجع المكاتب به مع ما ذكره الشارح فيه) عبارة التحفة مع المتن نصها بل يرجع
 فيما إذا عتق بالأداء المكاتب به أي بعينه أن بقي والا فله في المثل وقيمته في المتقوم أن كان من
 متقوم ما يعني له قيمة انتهت وأسقط منها الشارح ما يؤدى معنى قوله في المتقوم وأما في النسخ
 سقطا من النسخ وقول المصنف أن كان متقوم ما قيل في كل من مسئلتى الرجوع بالعير
 والبدلي وعبارة المنهج وشرحه وفي أن المكاتب يرجع عليه بما آداه أن بقي أو بدله أن تلف
 وهذا من زيادتي هذا أن كان له قيمة هو أولى من قوله أن كان متقوم ما بخلاف غيره كغيره فلا
 يرجع فيه بشئ الآن يكون محتملاً بكماله ميتة لم يدبغ فيرجع به لا بدله أن تلف انتهت (قوله
 بعد تلفه) وكذا أن كان باقياً وهو غير محتمل كما قدمنا عن المنهج (قوله والاجل الخ) الصواب
 حذفه وانظر ما معنى اشتراط الدلول والاستقرار هنا مع أن ما نحن فيه لا يكون فيه الدينان
 إلا حالين مستقرين لأن ما على السيد بدل متلف وما على العبد بدل رقبته التي حكمنا بعتقها
 (قوله ومما تخالف الخ) يعني حذف لفظ مما (قوله وفي أنه إذا عتق بجهة الكتابة لم يستتبع
 ولأولا كسباً) هذا ياقض ما مر له قبيل قول المصنف وكما تعليل في أنه لا يعتق بأبراء مع قول
 المصنف ويتبعه كسبه فالصواب زيادة لفظ لا قبل قوله بجهة الكتابة لكنه لا يكون حينئذ
 تخالف فيه الصحيحة (قوله لأن للمدين أداء الدين من حيث شاء) أي وكل منهما مدين (قوله
 لم تقع به الكتابة) أراد به إصلاح المتن فتأمل (قوله وقال بل كنت عاقلاً) أصل الصواب
 كنت كاملاً كما في عبارة غيره (قوله لقو جانبه بذلك الخ) أي لا الأصل بقاؤه فقوى جانبه
 (قوله اجيب عنه الخ) هذا الجواب محض تكرير لما مر قبيله فتأمل

* (كتاب امهات الاولاد) *

(قوله واخر عنها) الانسب وأخر منها (قوله والعتق فيه قهري) هذا هو الذي جعله في التحفة
 مناسبة الختم أي لأنه بسبب قهرية أقوى من غيره ولا دخل لقوله شوب الخ في ذلك وإنما هو
 مجرد فائدة كما يعلم من التحفة لكن سيأتي في الشرح أن الأصح أن العتق باللفظ أقوى (قوله
 والمعاق) مثل ما إذا كان التعليق لحث أو منع أو تحقيق خبر وفيه وقفة لا تخفى (قوله والأصح
 أن العتق باللفظ أقوى) أي العتق المنجز بدليل تعليقه (قوله ويترتب العتق فيه على عمل الخ)
 انظر وجه دخول هذا في مناسبة الختم (قوله وهو قربة) أصل الضمير لقضاء أو طار (قوله وما
 يترتب عليه من عتق وغيره) الواو بمعنى وكما لا يخفى وانظر ما المراد بالغير (قوله سواء المنجز
 والمعلق) انظر الإيلاد من أيهما (قوله والأصح أن العتق) أي المنجز كما هو ظاهر (قوله جمع

أمية الخ) عبارة الجوهرى الامية أصل قولهم أم والجمع امهات وامات انتهت والشارح اوهم
 بقوله قاله الجوهرى ان ذلك كالمقول الجوهرى وليس كذلك كما علمت (قوله بدليل جمعها)
 اى والجمع يرد الاشياء الى اصولها (قوله وانشد الزمخشري للمأمون) اى انشد من شعر
 المأمون والافلامون مات قبله بازملة كثيرة فقدمت الشافعى فى زمنه (قوله عضد بعضها
 بعضا) اى ان الدليل لا يتقوم الا بالنظر بجموعها لان الصحيح منها ليس صريحا فى المراد
 والصريح فيه ليس بصحيح (قوله ان من اشراط الساعة) ليس هذا من الحديث وانما بين به
 الشارح المراد ويحتمل انه رواية اخرى فليراجع (قوله وابوه حرف كذا هو) انظر ما وجه
 دلالة على حريتهما (قوله فى الحديث ف ترى فى العزل) ظاهر هذا اللفظ انه يستشير فى امر
 العزل وعدمه لانه يسأله عن الحكم من الحل والحكمة ويدل له الجواب وقوله صلى الله عليه
 وسلم ما عليكم ان لا تفعلوا معناه ان لا تفعلوا ما سألتم عنه من العزل بان تنزلوا فيه ان لا يلزم
 من الانزال الاحتيال كما اشار اليه فى الجواب فتأمل (قوله اورجلان) معطوف على القوابل
 (قوله ولان ولدها) اى عمر له الاعماق فلا يرد نحو الموطوءة بظن الحرية تأمل (قوله من حيث
 صراحة اللفظ) اى فى الجملة او المراد بالصراحة اللفظ المؤدى للعتق ولو بواسطة النية والا
 وردت الكتابة (قوله لم نعتق الا بتمام انقصاله) سياتى انهم اذا لم تضع الابعاد الموت انه يقين
 عتقها بالموت وامل المراد مثله هنا والافعال اقرب فليراجع (قوله ثم ملكها قبل التكفير) اى ثم
 وطئها حينئذ (قوله انه لا بد ان يكون ولد لثله) انظر ما المراد بكونه ولد لثله فان كان المراد
 بان باغ مظنة البلوغ الذى هو تسع سنين ناقض ما سياتى فربما انه لو وطئ صبي استكمل تسع
 سنين أمته الخ فلهل المراد هنا بولد لثله بان ثبت بلوغه فليراجع (قوله وشمل كلامه الخ) فيه
 وقفة الا ان يكون المراد بقوله احبل ولو احتمالا (قوله بعدم الحجر عليه) يعنى المريض وكان
 لا صوب حذف لفظ عدم وادخال الباء على الحجر فيكون الضمير للمفلس وفى نسخة بعموم
 الحجر عليه وهى الاصوب وامل عدم محرف عن عموم (قوله ولو اقر محجور وسفه الخ) قد يقال
 لا ترد عليه لان الابلاد لم يثبت الا ترى انه يتقدمه اذا ثبت (قوله كما مر) له فى باب (قوله
 ولو اقر بنفسه) انظر الضمير لمن يرجع (قوله لزوال ملكه عنها) اى وانما صح بيعها اذا كان
 نذر لثنها لان الشارح اثبت له ولا ينفك (قوله لان الوفاء بالشرط مع ابلاد المشتري ممكن
 ولا كذلك ابلاد ابيه) اى لا تالو قلنا به ثبت الملك له فيستعذر على الابن العتق (قوله ويحرم
 عليه وطؤه الخ) لا حاجة اليه هنا وقد مر (قوله لم يستكمل تسع سنين) صوابه استكمل
 الخ (قوله والاصل) عدم المانع المناسب والاصل بقاء المانع من ازالة الخ فتأمل (قوله حال
 استدخالها) اى بخلافه عند الانزال فلا بد من كونه على وجه محترم كما مر (قوله ثبت فيها
 الابلاد) اى مع اتفائه كونها امته (قوله ويجب عليه قيمتها الخ) لا حاجة اليه هنا وقد مر
 (قوله وينفذ الابلاد فى قدر حصته) انظر ما المراد بقدر حصته (قوله لان حق الغنم الخ)
 هذا التعليل انما كان مقتضاها تقوذا الابلاد فى جميعها مطلقا فتأمل (قوله كذا فى الحاوى
 الصغير) يعنى أصل الحكم لا ما ذكره (قوله تبعا لقول العزيز الخ) فيه ان الذى نقله عن
 العزيز اطلاق النفوذ لا التفصيل (قوله لسكمه) له له عزيز (قوله فالولد حر كما) اى مطلقا

(قوله والا) أي بان لم يسر (قوله كما يؤخذ مما مر) يتأمل (قوله وكذا ولا المشتري كة بين
المبعض وسيد فانه حر كله) وانما منع تقوذا لا يلاذماذ كره بعد ولا يلزم من عدم تقوذا لا يلاذ
عدم حرية الولد (قوله وأفاد كلامه) انظر ما وجه الاقادة (قوله مجاز عقلي) أي من حيث ان
الاحبال انما هو فعل الله تعالى بالحقيقة وقد أسند الى السيد فقوله الى المضمير أي لامن حيث
كونه مضمرا وان أوهمه كلامه وتحقيق المجاز العقلي هنا ظاهر كما ذكرناه خلافا لما في حاشية
الشيخ (قوله احدهما ان يكون) يعني مرفوعه (قوله وثانيهما ان يكون متصلا) يعني اسمها
ظاهر ليس بينه وبينه فاصل أي بخلاف ما إذا كان المرفوع منفصلا عنه بنحو المفعول نحو
أني القاضي بنت الواقف (قوله ليقيد أن كل من احبل امته) انظر ما وجه الاقادة من هذا
دون ذلك وانما يظهر اذا كان المانع خصوص انتقاليها عن ملكه وعبارة التحفة تنبيه
القياس بموته لكن لما اوهم العتق وان انتقلت عنه بمسوغ شرعي اظهر الضمير لبيان انها انما
تعتق ان كان سيدها وقت الموت انتهت (قوله ضد الحياة) المناسب لتفسيره المذكور ان
يقول نقيض الحياة (قوله ويعبر عنه بمفارقة الروح الجسد) فيه نظرا لان المفارقة فرع
الوجود فهو من تقابل العدم والملك لامن تقابل النقيضين فلا يظهر الا ان يكون عبارة عن
القبيل المذكور بعده (قوله ومعلوم ان ولد المالك الخ) هذا لا تعلق له بما قبله كما لا يخفى فانظر
ما وجه ايراد هنا (قوله وموصوفة ملكها حاملا ان تضعه الخ) في هذه العبارة مساهلة لا تخفى
والمقصود منها ظاهر (قوله فالولد قبل العلم الخ) أي فالولد الحادث قبل العلم الخ أي بخلاف
الحادث بعده (قوله وقيل يثبت) أي وينسخ النكاح (قوله ولكنه يغرم نقصها وقيمتها) أي
للمقر له ممثل هذا في التحفة وانظر ما المراد بالنقص المغروم مع القيمة وسيأتي آخره مسئلة في
الكتاب نقلا عن اصل الروضة انه يغرم قيمتها وقيمة الولد والمهر وسيأتي ثم انه يحرم عليه وطؤها
حتى يستبرئها من المنتزعة منه وظاهر ان محل الحرمة ان كان صادقا في كذابه نفسه (قوله
فكأمر) أي فيجري في المدعي عليه نظير ما مر في المدعي (قوله وسكت) انظر مرجع الضمير
(قوله ويلزم الثاني له قيمة الولد) علم منه انه لا يصحكم بغيره (قوله لان ظنها مشتركة) هو
مع طرف على قوله كان ظنها زوجته الحرة وامته أي والا فالولد رقيق في هذه الثلاث كما رجع
والده في حواشي شرح الروض (قوله فيخرج شبهة الطريق) أي اما شبهة الملك كالمشتركة فقد
مرت في كلامه آتقا (قوله لما مر) اعمل مراده الادلة المارة اول الباب (قوله وليس له وطؤها
الخ) هذا هو المقصود من الاستثناء (قوله فان أحبلها) أي فيما اذا وطئها بغير اذن (قوله ولا
يجوز له الوطئ قبل بيعها) قد يقال أي حاجة الى هذا الا ان يقال ان المراد الوطئ بعد الايلاد وهو
وان كان معلوما ايضا الا انه مغاير لما قبل (قوله وكأم ولد كاتبها) قد مر هذا آتقا (قوله كما
تقرر) أي في بعضها لا في كلها والمراد كما تقرر في ابوابها (قوله فاذا اعتقها على صفة جاز)
يتأمل (قوله بالموت) هو متعلق بالعتق أي تقدم سبب العتق الحاصل بالموت (قوله وهذا) أي
ما في المتن (قوله وثبوته او مجوسية) أي بخلاف المرتدة اذ لا تزوج بحال كما مر بسط ذلك في
النكاح (قوله باذنه) أي الكافر (قوله وما كان في بيعها الخ) هذا وما بعده يعني عنه ما مر
عقب المتن (قوله استدلالا واجتمادا) أي من أخذ بظاهر قول جابر والنسبي صلى الله عليه

وسلم حتى لا نرى بذلك بأسا (قوله كما ورد في خبر المخابرة) غرضه من سياق هذا بيان أنه لا يلزم
من قول الصحابي لا نرى بذلك بأسا أن النبي صلى الله عليه وسلم اطاع عليه لكن قد يقال أنه
لادليل في ذلك لأنه لم ينص فيه على أنه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف خبر جابر على أن
جزم الشارح بأنه صلى الله عليه وسلم لم يطاع عليه واستناده فيه إلى مجرد ما ذكره فيه مما لا يخفى
(قوله وزاد إلخاكم) يعني في أمهات الأولاد بدليل ما بعده (قوله على عتقهن) متعلق باستدلال
وانظر ما المراد بامر صلى الله عليه وسلم (قوله الأولى المرهونة إلخ) هذه والمسائل الثلاث
بعدها لا تستثنى لأن صحة بيعها لعدم صحة إيلادها كما مر (قوله بخلاف الوصية بها) أي
لنفسها أي تحرم أي تتعلق العقد الفاسد (قوله وجزاء الصيد) أي ما يجعل جزاء
للصيد فيما إذا كان أحد أبويه يجزى في الجزاء والاخير لا يجزى (قوله واستحقاق سهم الغنمة)
أي بالنسبة للامر كواب كما إذا كان متولدا بين ما يسميه وما يرضخ له (قوله لموال الأب)
أي حيث أمكن فلا يرد أنه قد يكون موال الأم قبل عتق الأب (قوله وقدر الجزية)
يتأمل (قوله وثانيهما) ظاهره ثانی الضرب بين وليس كذلك فإن الضرب الثاني سبأى ولعل
في العبارة سقطا وأنه قسم الضرب الأول إلى قسمين أو نوعين مشافهة من الكتابة أو لهما
وهذا ثانيهما (قوله والضرب الثاني ما يعتب به باخسهما إلخ) هذا يغني عنه ما مر
في القسم الأول وهو ما يعتب به بالأبوين جميعا لأنه إذا اعتب في حله أو في الجزائه كل من
الأبوين علم أنه لا يحل أو لا يجزى إذا كان أحدهما ليس كذلك وقد زاد هنا التجانية والعقبة
فكان عليه أن يزيد هالك الطهارة والعقبة على أن ما ذكره في هذه الأقسام يغني عنه القاعدة
التي قدمها عند قول المصنف أوامة غيره ينكح فالولد رقيق (قوله في التجاسة) أي وذلك
في التجاسة (قوله عند العقد) أي عقد التدبير وقوله أو وجود الصفة أي في المعلق عتقه ففيه
اف ونشر مرتب (قوله وولد المبيعة) يعني حلالا بخلافه فيما بعده فإن المراد فيه الولد المنفصل
(قوله وولد مال القراض) يراجع (قوله فإن كانت الموهوبة) يعني التي قبضت فقوله
والموهوبة إذا ولدت قبل القبض لا يتبعها على إطلاقه وانظر ما يترتب على الحكم بكون ولدها
موهوبا وتابعا (قوله وأبواه مرتدان) أي وليس له أصل مسلم (قوله لأنه انما شبهه إلخ) يرد
عليه نحو حرمة بيعها (قوله هي وأولادها) أي الحادثن بعد البيع كما يعلم مما بعده والصورة
أنه بعد انفصالهم اذ مسئلة الحل ستأتي (قوله الغائبة) لأحاجة اليه بل الأولى حذفه لايهامه
(قوله لأعسار الراهن) في هذه العبارة ما به لا تخفى (قوله ذكرها) يعني ذكر نظيرها (قوله
والفرق إلخ) غرضه من هذا الرد على لزوم كشي في دعواه أن هذه هي صورة الامام (قوله
بخلاف الثاني) فيه نظر فإن العرض فيه أيضا ناقلا بثبوت الاستيلاء فكان الكافي في الفرق
ملكه أياها حال العلوق في الأولى دون الثانية (قوله كخبر ائمة ولدها) أي حيث أطلق فيه
العتق إذ لو بقي منها شيء بلا عتق لم يصدق ظاهر الخبر (قوله يراحم وصاياه) أعلم ثم إن لم يف الثلث
جميعها عند المراجعة يحكم بعق باقيم من رأس المال فليراجع (قوله وفاس عليه) أي
من قوله ولواتلف عينا في مرض موته إلخ (قوله بولدين من كل منهما) أي بأن أولادها كل منهما
ولداي واشتبهها كان مانا وهذا هو صريح العبارة والتفصيل الآتي لا يتأتى الاقبه كما هو

ظاهر خلاف لما وقع في حاشية الشيخ (قوله انت وطئت) يعني اسبلت (قوله نسري الى نصيبي) فيه نظر بالنسبة لما اذا كان الموصرا احدهما فقط اذ لا يتأتى قوله للاخر فسري الى نصيبي وكذا بالنسبة الى قوله ولو كانا معسرين الا في اذهما مسلط عليه (قوله كل منهما) يعني من المعسرين (قوله لم يثبت نسب الولد من أبيهم) أي لان المقر به غير حائز (قوله ولا عليه) معطوف على الاول (قوله يلزمه الغرم لمدعي الملك) وسيأتي قريباً ما يغرمه له (قوله ثلث القيمة) أي قيمة الام والولد كما علم من قوله الما ولا اعترافه بأنه فوت الخ (قوله لانها في يد الثلاثة حكماً) انظر مع ان دعوى الاول انها عتيقة هي وولدها الا أن يكون ذلك بالنظر لما له من الولاء لكن قد ينافي هذا ما مر في قوله لانه لم يدع لنفسه شيئاً فابراجه وليه نظر حكم الرلاء على الام (قوله قال بعضهم) أي جواباً عما اقتضاه التعليل (قوله فيعرض على القاطن الخ) انظر لو ألحقه القاطن بأحدهما أو انتسب هو به بعد بلوغه هل يثبت حكم الايلاد (قوله وهي في ملكي من عشر سنين) انظر هل مثله ما اذا علمنا أنها في ملكه هذه المدة ولم يذكره (قوله والولد ابن سنة مثلاً) انظر هل مثله ما اذا كان ابن سبعة أو لا احتمال انها علمت به قبل الملك وجملة أكثر مدة الحمل يراجع (قوله ثبت نسبه منه) لاحاجة اليه لانه من (قوله احتمال المانع) أي كرهن مثلاً (قوله ولو كانت) أي الامة غير المزوجة (قوله الا أن تمضي مدة الخ) قال شيخنا في - واشبه ولا نظر لاحتمال - وفيه في بطنها الآن الاصل عدمه (قوله بل القول قول صاحب الفراش) بل قضية ما مر بلوقه به وان لم يدعه فليراجع (قوله فان عين الاوسط) ومثله هنا مالوعين غيره كما هو ظاهر وإنما تظهر فائدة في قوله وان اقتضاه الخ (قوله وان مات قبل التعيين) هذا مقابل قوله فان عين الاوسط وسكت عما اذا عين الاكبر والاوسط والحكم فيهما ظاهر مما ذكره (قوله عتق وحده) أي حكم بعتقه أي عملاً بقوله هذا ابني اذهو من صبيغ العتق كما مر في باب وقوله ولم يثبت نسبه أي لان القرعة لا تدخل اليها في النسب (قوله ويبعد القول بعدم تحريمه) انظر مرجع الضمير (قوله ويقوى التحريم) أي احتمال التحريم (قوله قد يتقبل ابواؤه) أي من غير كراهة بقريظة السياق (قوله من الجهتين) لعل محل هذا قبل تنسخ الروح والافينا في ما قبله (قوله زني بذمية) لعل صوابه بجرية بدليل قوله فيما سيأتي لاسيما اذا كان قصداً بالوطء قهرها الخ (قوله لم باعتبار لدار) انظر هل الصورة انه وطئها في دار الاسلام (قوله وهي مسئلة الفرائي) الذي مر عن الفرائي ان السيد في جاريته (قوله بعد تنسخ الروح طلقاً) انظر ولو كان من حرية (قوله وقال لزركشي هذا) أي ما ذكره من لاجهاض وورثته في الاستعمال قبل الا نزال ان تستعمل دواءً يوجب انها ذات اجنضت واما استعمال الدواء المانع للحبل فسيأتي بعد (قوله بعد طهر الحيض) انظر ما الحاجة اليه ولعل صورة الـ وال كذلك (قوله أصول الكتاب والسنة والاجماع) لاضافة اليها يانية (قوله وعارضهم) كان الظاهر وعارضهما (قوله يجوز له تلك الامة) أي ولا يحتاج الى الشراء المذكور وانظره مع ان الظاهر اذا ظهر بغير جنس حقه لا يملكه بل يبيعه ويملك به جنس حقه وقد مر انه لا يحل له وطء جارية بيت المال ولا تصير ام ولد له وان كان فقيراً (قوله وهو حقه) لعل الواو والهمال فهو قيد يخرج به ما زاد على حقه لكن قد يغني عن هذا قوله الا في

وهذا اذا صرف اليه الخ (قوله ولو ادعى جارية في يد رجل فانكر الخ) قد مررت هذه المسئلة
 انما مع زيادة (قوله وليس له وطؤها الخ) هذا بالنظر لظاهر كما لا يخفى وقد مررت هذه ايضا
 بما فيها (قوله ولما كان تاليف كتابه هذا من افضل الطاعات) أي والطاعات انما تكون بمحض
 توفيق الله تعالى لا حول ولا قوة الا بالله كما أشار اليه بما ذكره بعد (قوله واهذا قال الاستاذ
 الخ) لم أدر مرجع هذه الاشارة ولا يصح أن يكون مرجعها ما ذكره قبلها كما لا يخفى فكان ينبغي
 أن يوطئ لها بشئ مما بعدها (قوله من حسن تلك العظيبت) اهـ بفتح السين فهو من
 اضافة الصفة الى الموصوف ويناسبه اضافة: نظم الى ما بعده في السقرة الثانية (قوله
 بجهدهم واستحقاق عملهم) أي لانه تعالى لا يستحق عليه شئ كما هو مذهب أهل السنة (قوله
 وانما ذلك ابتداء افضل) أي لان نفس الاعمال من فضل الله تعالى فالمنة فيها وهو الذي يستحق
 الشكر عليها ومع ذلك فهو سبحانه وعد بوعده الصادق أن يجعل هذا من رتبته على هذا هو هذا هو
 المشار اليه بقوله سبحانه وتلك الجنة التي أوردتموها بما كنتم تعملون فلا تنافي بين هذه الآية
 وبين ما قرره الشارح الموافق لقوله صلى الله عليه وسلم لن يدخل أحدكم الجنة عمله (قوله
 المتضمنة لهذا المنهاج القويم) أي الطريق الواضح المشاهد الذي لا عوج فيه وهو ما عليه
 أمر الله ويجوز أن يراد بالمنهاج الكتاب فهو على حذف مضاف أي المتضمنة لاسكام هذا
 المنهاج القويم (قوله وعلى آله) أي مؤمن في جميع أمته كما هو اللائق بمقام الدعاء وليسهل العصب
 وعليه فمطاف الازواج والذرية من عطف الاخص (قوله وكما ختم بالكلام على العتق
 كلامنا) أي تفاولا بالعتق من النار كما قالوه في حكمه ختم الاعصاب كتبهم الفقهية به
 وختمه فقوله فنسأل الله الخ معناه نسأله أن يحقق هذا الذي أملناه بهذا التفاؤل والضمير
 في ختمنا وما بعده الظاهر انه للشارح والمصنف نعم الضمير ان في نسأله وفي جوابنا انما يليق ان
 بالشارح فقط والمراد بالختم الختم الاضافي والله سبحانه اعلم

وقد تمت بحول الله وقوته هذه الحواشي على شرح المنهاج لشيخ مشايخ الاسلام محمد شمس
 الدين الرملي رحمه الله تعالى على يدهم شتمها فقرعها بالله وأحوجهم الى عقوبه أحمد بن محمد
 عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المغربي أصلا والرشيدى منشأ عن الله ولوا به
 ومشايخه واحبائه ولجميع المساكين في اليوم السابع والعشرين من شهر
 شعبان من عام ستة وثمانين وألف بعلمها الله الخاصة لوجهه
 الكريم وتنتفع بها النفع العميم والحمد لله الذي هدانا
 لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة
 والسلام على خير خلقه وخاتم انبياء
 سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه
 اجمعين والحمد لله رب
 العالمين

(قوله) محمد عبد الرزاق
 الخ كذا في نسخة المؤلف
 وفي غيره ابن عبد الرزاق
 فتأمل هـ
 قوله أحمد بن محمد عبد الرزاق لعل لفظة
 محمد زاده من اناسخ كما يوضح من
 اول كتابه والله اعلم

بعد حمد الله على آلائه والصلوة والسلام على خاتم انبيائه يقول المتوسل الى الله يا بله
 الفاروقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقي خادم قلم تصحيح كتب العلوم بدار الطباعة اعانه الله
 على القيام باداء واجبه هذه الصناعة تم بعمون مبدئى ومعيدى طبع حاشية السلامة
 الرشيدى على الكتاب الواسع الفجاج وهو شرح الشيخ الرملى على المنهاج مقابلة على النسخة
 المجلوبة من رشيد التى نسبها للمؤلف محققا كيدوعلى نسخة ذات انقان واحكام محضرة
 من خزينة السيد الهمام رب المهابة الجليلة ونخبة السادة الوقائية حضرة السيد
 عبد الخالق حماد الله من البوائق بالمطبعة العاصرة الزاهية الزاهرة المتوفرة دواعى مجدها
 المشرقة كواكب سعدا فى ظل من تعطرت بذكره الثمور وفضل غيره فضل رمضان على
 الشهور نخبة السادة الامجاد ونتيجة السراة الصناديد بهجة الاوان حسنة الزمان
 المحبب الى رعاياه الشهيرة آثاره وحر اياه صاحب الصولة والعزم الجلى بناب اسمعيل
 ابن ابراهيم بن محمد على انجح الله مقاصده وآماله وادام عترته واشبهاله لاسيما اكبر انجاله
 واعظم اشبهاله الوزير الشهير النبيل الاصيل صاحب المعارف المشهورة والعوارف
 المشكورة من هويا حسن الاثنية حقيق سعادة محمد باشا توفيق ثم ثانى انجاله الكرام
 واشبهاله الضخام رب الاراء الهيمية والتقدمات العسكرية السيد الهمام والباطل
 الضرغام من اتعشت به العسكرية اتعاشا سعادة حسين كامل باشا لازالت الايام مضية
 بشمس علاهم والى الى منيرة يدور علاهم وكان طيعها الميمون وتقبلها المصون مشهولا
 بادارة من خاطبه المعالى بايالك اعنى سعادة مدير المطبعة والكاغدانه حسين بك حنى
 وتظاره وكيله القائم مقامه فى سلوكه سيله من عليه احسن اخلاقه ثنى حضرة
 محمد افندى حنى وملاحظه ذى القدر المعجد حضرة ابى العينين
 افندى احمد وكان تمام طبعها وانجاز كال نفعها فى اوائل
 الشهر المعظم وهو شهر الله المحرم من سنة اثنتين وتسعين
 ومائتين والف من هجرة من خلقه الله على كل
 وصف صلى الله وسلم عليه وعلى آله وعترته
 الناصحين على منواله ماناح الحمام
 الشادى وساح النعام

القادى

تم



4915
SIP

